

**المملكة العربية السعودية**
وزارة التعليم العالي
**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

# زوائد السنن الأربع على الصحيحين
# في أحاديث الأطعمة

## جمعاً وتخريجاً ودراسة

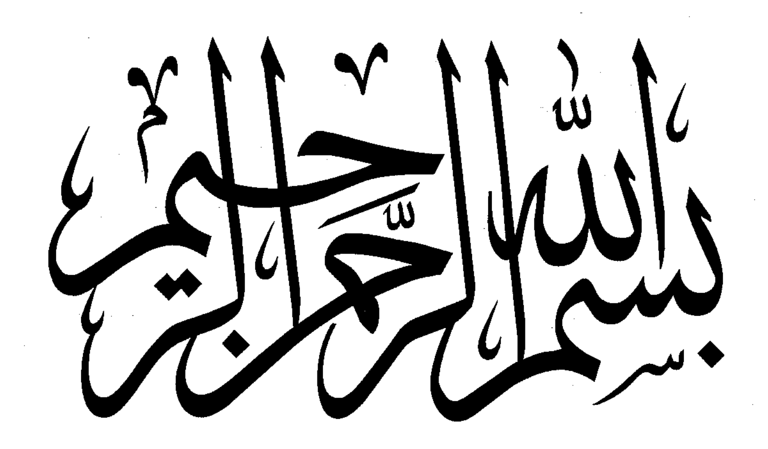
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
في السنة وعلومها

**إعداد الطالب/** عبدالله بن عبدالرحمن الخريجي

**بإشراف**
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ ياسر بن محمد شحاته دياب
الأستاذ بالكلية

الجزء الأول

١٤٣٠/١٤٣١هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقَدِّمَة

## وتشتمل على:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- هدف البحث.
- الدراسات السابقة.
- طريقة عدِّ الأحاديث واستخراجها.
- خطة البحث.



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فلا يضر ألا نفسه، ولن يضر الله شيئاً، أما بعد :

فإن الله سبحانه وتعالى بعث نبيه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وقد تكفل الله لهذا الدين بالحفظ والتمكين، وكان من ذلك أن هيّأ الله له علماء ربانيين راسخين بذلوا مُهجَهم وأوقاتهم في سبيل سنة نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم جمعاً وحفظاً وتصنيفاً، وكان من جملة تلك التصانيف الكتب الستة التي سارت بها الركبان، وعلى رأسها الصحيحان أصح الكتب بعد كتاب الله، وأحاديثهما قد تجاوزت القنطرة، ويليهما السنن الأربع .

ولما كان أصحاب السنن الأربع لم يشترطوا الصحة كما شرطها صاحبا الصحيح، كان معرفة ما زادوه على الصحيحين من الأهمية بمكان ليتبين ما يُلحق بها، ولما يترتب على ذلك من الاحتجاج وعدمه، ولهذا وغيره آثرت أن يكون موضوع رسالتي المقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان :

## زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الأطعمة
## جمعاً وتخريجاً ودراسةً

# أهمية البحث وأسباب اختياره

من أهم الأسباب الداعية لاختيار موضوع البحث ما يلي :

١-ما للسنن الأربع من مكانة علمية بين كتب السنة وما لمصنفيها من الفضائل والمناقب القاضية بإمامتهم في الدين ورسوخهم في الحديث رواية و دراية .

٢-ما تتضمنه هذه السنن الأربع من أحاديث مشتملة على أحكام شرعية زائدة على ما في الصحيحين، فكان من الأهمية بمكان دراسة هذه الأحاديث ؛ للوقوف على ما ثبت منها، وما لم يثبت .

٣-أن تلك الأحاديث الزائدة على مراتب مختلفة، فمنها الصحيح، و الحسن، والضعيف، كما أنها تشتمل على أحاديث معلولة، ولا يخفى ما في تنوع البحث بين هذه الأنواع من فوائد حديثية مهمة .

## هدف البحث

الوقوف على زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الأطعمة، وتخريجها من المصادر الأصيلة، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها وفق قواعد أئمة الحديث .

## الدراسات السابقة للموضوع :

**أولاً** : سُجِّل في قسم السنة وعلومها عدة رسائل في زوائد السنن الأربع على الصحيحين، وهي على النحو التالي :

١- الأذان ومواقيت الصلاة : للطالب الشيخ / حكيم ديوي .

٢- الجمعة والعيدين : للطالب الشيخ / سفر الدوسري .

٣- الزكاة : للطالب الشيخ / مصطفى بلحاج .

٤- الصيام : للطالب الشيخ / عمر المقبل .

٥- الجنائز : للطالب الشيخ / محمد الطريف .

٦- البيوع : للطالب الشيخ / خالد الربيع .

٧- النكاح والرضاع : للطالب الشيخ / عصام العويد .

٨- اللباس والزينة : للطالب الشيخ / خالد التويجري .

٩- الحدود والديات : للطالب الشيخ / عبد الله الصامل .

ولعل هذه الرسالة تنتظم في سلك هذه الرسائل إن شاء الله .

**ثانياً** : ألّف الشيخ صالح الشامي كتاباً سماه :( زوائد السنن ) جمع فيه زوائد السنن الأربع ومسند الدارمي على الصحيحين، إلا أن بين ما حققه قسم السنة وعلومها في هذا المجال وبين عمل الشيخ صالح الشامي فروقاً كبيرة، من أبرزها :-

أ- التزم الباحث في القسم بالنسبة لترتيب الأحاديث ترتيب مؤلِّفيها، بينما رتّبها الشيخ صالح الشامي على عشرة مقاصد، حيث يقول: ينقسم الكتاب إلى عشرة مقاصد، وتحت كل مقصد كتب، وقد يكون تحت الكتاب فصول، وتحت كل فصل أبواب .

ومقاصد الكتاب هي:

١. العقيدة.

٢. العلم ومصادره.

٣. العبادات.

٤. أحكام الأسرة.

٥. الحاجات الضرورية.

٦. المعاملات.

٧. الإمامة وشؤون الحكم.

٨. الرقائق والأخلاق.

٩. التاريخ والسيرة والمناقب.

١٠. الفتن [1].

ب- التزم الباحث في القسم بتخريج أحاديث الدراسة تخريجاً موسعاً، بينما اقتصر الشيخ صالح الشامي في التخريج على السنن الأربع ومسند الدارمي .

ت- التزم الباحث في القسم بدراسة الأحاديث دراسة تشمل أسانيدها ومتونها ثم الحكم عليها،بينما لم يتطرق الشيخ صالح الشامي لدراسة الأسانيد خشية أن يطول الكتاب، أما الحكم على الأحاديث فقد اقتصر على أحكام العلامة الألباني – رحمه الله تعالى – .

ث- التزم الباحث في القسم ببيان الأحكام المستنبطة من الأحاديث الثابتة، بينما عمل الشيخ صالح الشامي ليس فيه ذكر لما يتعلق بفقه الحديث .

(١) زوائد السنن ١٨/١.

## طريقة عدِّ الأحاديث الزائدة

ذكر المصنفون في الزوائد ضوابط لاعتبار الحديث زائداً، وهذه الضوابط هي التي اعتمدهّا في استخراجي للأحاديث في هذا البحث، وهي :

**أولاً** : أن يكون متن الحديث الزائد لا يوجد في الكتب المزيد عليها، لا من طريق الصحابي الذي رواه، ولا من طريق غيره .

**ثانياً** : أن يكون متن الحديث الزائد قد خُرِّج في الأصل، ولكن من طريق صحابي آخر.

**ثالثاً** : أن يكون متن الحديث الزائد قد خُرِّج في الأصل، وفي الكتاب المزيد عليه من طريق صحابي واحد ؛ لكن في الكتاب المزيد زيادة مؤثرة، فيها إضافة حكمٍ، أو تقييدٍ، أو تخصيصٍ، ونحو ذلك .

## طريقة استخراج الأحاديث الزائدة

**أولاً** : قمت بتخريج أحاديث كتاب الأطعمة من سنن أبي داود حديثاً حديثاً، فإن لم أجده في الصحيحين أو في أحدهما أُثبته ضمن الزوائد، وكذا إن كان فيهما أو في أحدهما لكن من طريق صحابي آخر، أو كان الصحابي متحداً، لكن عند أبي داود زيادة مؤثرة .

ثم عمدت إلى أحاديث أبواب الأطعمة عند الترمذي فخرجتها وقارنتها بأحاديث الصحيحين وسنن أبي داود، فما زاد عليها بالطريقة السابقة جعلته من الزوائد، وإن كان في سنن أبي داود دون الصحيحين لم أعدّه، واكتفيت بعدِّه في أحاديث أبي داود، وهكذا صنعت في أحاديث ابن ماجه .

**تنبيه** : فرّق الإمام النسائي – رحمه الله – أحاديث الأطعمة على كتاب الفرع والعتيرة وكتاب الصيد والذبائح وكتاب الضحايا، لذا لم أتناول أحاديث النسائي بالدراسة لعدم إفراده لأحاديث الأطعمة بكتابٍ أو بابٍ[1] .

---

(١) ولأن الكتب التي فرّق فيها النسائي أحاديث الأطعمة هي ضمن رسالة سجلت بالقسم في مشروع الزوائد نفسه مما يؤدي إعادة العمل إلى التداخل والتكرار.

**ثانياً** : استعنت – بعد الله- ببعض الكتب والبرامج، وهي :

١- تحفة الأشراف للمزي .

٢- مصباح الزجاجة للبوصيري .

٣- برنامج حرف للكتب التسعة .

وقد بلغ عدد الأحاديث الزائدة (١٤٦حديثاً) [1]وهي على النحو الآتي :

**أولاً** : سنن أبي داود :

- كتاب الأطعمة ( ٦٤ حديثاً ) .

**ثانياً** : كتاب الترمذي :

- أبواب الأطعمة ( ٢٠ حديثاً ) .

**ثالثاً** : سنن ابن ماجه :

- أبواب الأطعمة ( ٦٢ حديثاً ) .

(١) هذا هو العدّ الأولي وبعد الشروع في البحث والتدقيق ظهر لي أن بعض الأحاديث زوائد فأثبتها، والبعض الآخر ليس من الزوائد فحذفتها، فأصبح مجموع الأحاديث الزوائد (١٥٠ حديثاً) وهي على النحو التالي: زوائد أبي داود (٧٣)، وزوائد الترمذي (١٦)، وابن ماجه (٦١).

## خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وأحاديث الدراسة، وخاتمة، وفهارس .

وتفصيلها كالتالي :

– **المقدمة** : وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وهدفه، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه .

– **التمهيد** وفيه :

- التعريف بعلم الزوائد، بإيجاز .
- التعريف بأصحاب السنن الأربع، بإيجاز .
- دراسة لغوية وفقهية عن الأطعمة، بإيجاز .

– **أحاديث الدراسة**، وهي :

زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الأطعمة، وستكون الدراسة وفق المنهج التالي:

**أولاً : تخريج الحديث :**

أعتمد أسانيد كتاب سنن أبي داود في الأحاديث الزوائد، سواء تفرد بها أو شاركه فيها غيره من الثلاثة، ثم تكون أسانيد بقية الكتب توابع وشواهد، مع مراعاة الاختلاف في السند والمتن، وإن لم يوجد في سنن أبي داود أعتمد أسانيد الترمذي، ثم ابن ماجه، وفق ما يلي :

١- أبدأ بتخريج الحديث من المصادر التي خرّجته من طريق المؤلف، فإن لم أجد أشرع في تخريجه من المصدر الذي توجد فيه متابعة تامة لمؤلف الكتاب في شيخه ثم من فوقه إلى الصحابي، باذلاً الوسع والطاقة في استيعاب التخريج .

٢- أراعي في تخريج الروايات عموماً العناية ببيان الفروق المؤثرة بين ألفاظ الروايات، مع استعمال العبارات الاصطلاحية التي تدل على تلك الفروق، مثل : بنحوه أو بمعناه، ونحوهما .

**ثانياً : دراسة الأسانيد :**

١- إذا كان إسناد المصنف صحيحاً أكتفي بذلك، وأراعي ما يكون من اختلاف في السند والمتن .

٢- فإن كان حسناً فما دونه، درست من متابعاته وشواهده ما يرقى به الحديث من الحسن إلى الصحيح لغيره، أو من الضعيف إلى الحسن لغيره .

٣- إذا كان الراوي متفقاً على توثيقه أو تضعيفه ذكرت من عناصر ترجمته ما يميزه : من الاسم والنسب والكنية واللقب، مع الاكتفاء بحكم ابن حجر- رحمه الله - عليه في التقريب، إلا أن يكون في غيره زيادة مهمة .

٤- أما إذا كان الراوي مختلفاً فيه توسعت في دراسة حاله، مبتدأً بأقوال من عدّله ثم من جرّحه، مع مراعاة عدم التكرار أو الإخلال بما له أثر في حال الراوي، ثم أذكر ما ترجح في حاله مع بيان سببه .

٥- عندما يحتاج الحديث إلى بعض الشواهد لتعضده، فإن كان له شواهد متعددة فأنني أختار منها ما يكون لفظه أقرب للفظ الحديث المدروس، وما تكون درجته أقوى، مع الإشارة إلى أن للحديث شواهد أخرى دون تحديد مواضعها اكتفاء بالمذكور .

**ثالثاً : الحكم على الحديث :**

أحكم على الحديث من خلال ما سبق من دراسةٍ لإسناده وبيان لأحوال رواته، مراعياً ما قد يعتري السند من اتصال أو انقطاع، وما يكون في الحديث من شذوذ أو علة، مستنيراً في ذلك كله بكلام أئمة الحديث وأهله .

- **الخاتمة** : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

- **الفهارس** : وهي:

١- فهرس الآيات .

٢- فهرس الأحاديث والآثار .

٣- فهرس الأعلام .

٤- فهرس المصادر والمراجع .

٥- فهرس الموضوعات .

## منهج البحث

١-أعتمد في ترتيب الأحاديث على ترتيب أبي داود في سننه، فإن لم يوجد فتبويب الترمذي، ثم ابن ماجه،ثم أذكر في نهاية كل بابٍ الفوائد الفقهية المستنبطة منه .

٢-تخريج الأحاديث وفق المنهج المتبع ( تقدمت الإشارة إليه ) .

٣-عزو الآيات وترجمة غير المشهورين، والتعريف بغير المشهور من الأماكن والمواقع ونحوها .

**وبعد**: فإني أحمد الله سبحانه وتعالى، على ما يسّر وأعان من إتمام هذا البحث الذي ما كان له أن يتم لولا فضل الله وحده، فاللهم لك الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، لا أحصي ثناء عليك، أسبغت علي النعمة، وواليت علي المنّة، فلك الحمد كله، ولك الشكر كله، وأسأله المزيد من فضله.

كما أثني بالشكر -لمن قرن الله شكرهما بشكره- لوالدَيَّ الكريمين -حفظهما المولى-، فقد كانا شديدي الحرص على تربيتي، وتوجيهي لطلب العلم، وما فتئا يتابعان هذا البحث وكان لدعائهما ومتابعتهما أكبر الأثر وأجمله في إتمامه، فاللهم اجزهما خير ما تجزي به والداً عن ولده، ومُدّ في عمرهما وأحسن عملهما ومتعهما بالصحة والعافية.

وأعطف بالشكر لولاة أمر هذه البلاد -أعزهم الله بالطاعة- على ما يبذلونه من دعم للعلم الشرعي وحملته، وما هذه الجامعة إلا نبتة من غراسهم تعاهدوها فأثمرت وأينعت من كل زوج بهيج.

ثم أتوجه بالشكر لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فشكر الله لمنسوبيها سعيهم، وبارك في أعمالهم وأعمارهم .

والشكر موصول لفضيلة المشرف الشيخ الأستاذ الدكتور: ياسر محمد شحاته دياب حفظه الله، الذي شَرُفت بإشرافه، فقد وسعني بحلمه ولطيف أدبه، وغمرني بعلمه وفيض كرمه، فجزاه الله عني خيراً، وبارك الله في عمره وعمله وولده.

كما أتقدم بالشكر لفضيلة الشيخين المناقشين وأسأل الله أن يجزل لهما الأجر والثواب وأن يوفقهما في الدارين.

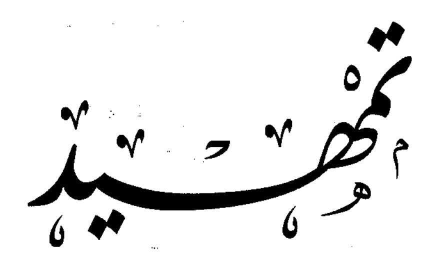
كما لا أنسى إزجاء عظيم الشكر والامتنان لكل من ساعدني في هذه الرسالة، وأخص منهم أهل بيتي، فأسأل الله لهم العفو والعافية في الدنيا والآخرة .

اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري، وعلمني ما ينفعني، وانفعني بما علمتني، وزدني علماً وعملاً .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

المعيد بقسم السنة وعلومها
بكلية أصول الدين
عبدالله بن عبدالرحمن الخريجي

السبت ١٤٣٠/١٠/٢١هـ




## ويشتمل على:

أ- التعريف بعلم الزوائد، بإيجاز.

ب- التعريف بأصحاب السنن الأربع، بإيجاز.

ت- دراسة لغوية وفقهية عن الأطعمة، بإيجاز.

# أ- التعريف بعلم الزوائد، بإيجاز.

## التعريف بعلم الزوائد[(١)] :

ورَّث علماء أهل الحديث الأوائل للأمة الإسلامية كتباً ومؤلفات حديثية في تنوع بديع فمنها السنن، والمصنفات، والجوامع، والمسانيد مروراً بالأجزاء فما دونها، وابتكر المحدثون بعدُ نوعاً من التصنيف عُرف باسم «كتب الزوائد» ولذا لا يكاد يوجد تعريف له عند أئمة الحديث، بل ولا ممن اعتنى بالزوائد، وإنما كان بعض من أَلَّف في الزوائد يذكر منهجه وطريقته في جمع الزوائد واستخراجها، ويعتمد لذلك ضوابط محددة يسّرت لمن كتب من المعاصرين الاستئناس بها في صياغة حَدٍّ للزوائد وتعريف لهذا العلم.

ومن تلك الضوابط:

**أولاً**: ما قاله الحافظ الهيثمي (ت٨٠٧هـ) في مقدمة كتابه «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»[(٢)] قال: «فذكرت فيه ما تفرد به عن أهل الكتب الستة، من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة» .

**ثانياً**: ما قاله الحافظ البوصيري (ت٨٤٠هـ) في مقدمة كتابه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» [(٣)]: «فإن كان الحديث في الكتب الخمسة أو أحدها من صحابي واحد لم أخرجه، إلا أن يكون فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم، وإن كان من طريق صحابيين فأكثر وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها أخرجته ولو كان المتن واحداً» .

**ثالثاً**: ما قاله الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في مقدمة كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» [(٤)]: «وشرطي فيه: ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرجه الأصول السبعة من حديثه، ولو أخرجوه، أو بعضهم من حديث غيره، مع التنبيه عليه أحيانًا» .

---

(١) تطرق جملة من الباحثين المعاصرين لعلم الزوائد بالدراسة والتأليف، منهم : عبدالسلام علوش في كتابه (علم زوائد الحديث دراسة ومنهج ومصنفات)، ومحمد أبو صعيليك في كتابه (كتب الزوائد نشأتها، أهميتها وسبل خدمتها)، ود. نايف بن هاشم الدعيس في مقدمة رسالته الدكتوراه وهي تحقيق كتاب (المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي)، و د. خلدون الأحدب في (علم زوائد الحديث)، وما وقفت عليه مما كتبه بعض الزملاء في مقدمات رسائلهم في مشروع زوائد السنن الأربع. ومما تقدم صغت هذا المبحث مستفيداً ومُفيداً.

(٢) المقصد العلي ٢٩/١ .

(٣) مصباح الزجاجة ٤٠/١.

(٤) المطالب العالية ٥/١.

والمتأمل لكلام المصنفين من الحفاظ والعلماء في علم الزوائد وما اختطوه من ضوابط إنما هو إيضاح لمنهجٍ وطريقةٍ ساروا عليها في استخراج الزوائد، ولم يقصدوا بحال تعريف هذا العلم، ومن هنا كان في اجتهاد بعض المعاصرين - ممن عمد لتقعيد هذا الفن وإيجاد تعريف له جامع مانع — في الجملة لا يخلو من ملاحظات واعتراضات ومناقشات في محترزات تلك التعريفات[١]، فكان اللاحق يتعقب السابق ويقترح تعريفاً يُراه سالماً، وهكذا دواليك [٢].

وكان من أكثرها تحريراً وأسبكها عبارة وأدلّها على المراد -فيما وقفت عليه- تعريف د.عمر المقبل في مقدمة رسالته المطبوعة[٣] «زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام» حيث قال: «هو الحديث الذي روي مرفوعاً، من حديث راوٍ آخر، أو وقع فيه زيادة مؤثرة» [٤].

---

(١) كما في الكتب والرسائل التي تقدم ذكرها.

(٢) ولا مشاحة في هذا إلا أنه لا ينبغي التعمّق والتكلف بالإتيان بحدٍّ جامع مانع، فإن من مقاصد التعريفات التقريب والتسهيل والتصور الكلي الذهني، وهذا حاصل في كثير من التعريفات غير المتكلفة والتي اشتملت على الأمور الأساسية لأي علم ما. ينظر: "جدوى التعريفات الاصطلاحية"، لعبدالعزيز الحربي.

(٣) وذلك أن هذا التعريف استدركه الباحث على رسالته بعدما أبدى له أ.د/عبدالعزيز اللحيدان ملحوظات على تعريفه المثبت في صلب الرسالة. كما اقترح له تعريفاً آخر وهو: الأحاديث التي انفرد بها مصدر أصلي دون غيره. ينظر الحاشية (٦) من الرسالة ٢٤/١. وبنحو تعريف د.المقبل ما عرّفه به د.خالد التويجري في رسالته (زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث اللباس والترجل) حيث قال: إفراد الأحاديث الزائدة في مصنف مسند، على آخر مثله، من حديث بتمامه، أو فيه زيادة مؤثرة، أو فيه عن راوٍ أعلى آخر.

(٤) زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام: ٢٤/١ ، الحاشية رقم (٦).

## الكتب المصنفة في الزوائد

ابتدأ الجمع في هذا العلم في منتصف القرن الثامن الهجري، ولعل من أوائل من صنّف في ذلك العلامة مُغَلْطَاي بن قَلِيْج الحنفي[(١)] (ت٧٦٢هـ) حيث صنّف كتاب «زوائد ابن حبان على الصحيحين»[(٢)].

كما اشتهر في التصنيف في هذا العلم جماعة من العلماء ومنهم :

**أ- الحافظ عمر بن علي بن الملقّن (ت٨٠٤هـ):**

وله جملة تصانيف منها:

١. زوائد صحيح مسلم على البخاري.

٢. زوائد أبي داود على الصحيحين.

٣. زوائد أبي داود والترمذي على الصحيحين.

٤. زوائد أبي داود والترمذي والنسائي على الصحيحين.

٥. زوائد ابن ماجه على الخمسة.

وقد شرحها كلها كاملة إلا ما كان من زوائد أبي داود، فإنه لم يكمل شرحه، وقد ذكر غير واحد أنها احترقت[(٣)].

**ب- الإمام الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) :**

وهو من أشهر علماء هذا الفن، ومن جملة تصانيفه:

١-البدر المنير في زوائد المعجم الكبير[(٤)].

٢-بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، مطبوع .

٣-غاية المقصد في زوائد المسند (أي مسند الإمام أحمد بن حنبل)، مطبوع .

---

(١) هو الحافظ علاء الدين أبو عبدالله مغلطاي – بضم الميم وفتح الغين – ابن قَلِيْج – على زون خليج- البَكْرَجي – على وزن سرمدي – قال ابن فهد في لحظ الألحاظ ١٣٣/٥: له عدة تآليف مفيدة في الحديث واللغة وغير ذلك.أهـ ينظر توضيح المشتبه ١١٨/٧، والأعلام للزركلي ٢٧٥/٧.

(٢) قال د. خلدون الأحدب في كتابه علم الزوائد ص٤٩: والظاهر أن عمله هذا لم يكتب له الذيوع والانتشار، ولم أقف على من ذكره أو أشاد به، ممن صنف في هذا الفن أو غيرهم.أهـ.

(٣) ينظر إنباء الغمر ٤١/٥، والضوء اللامع ١٠٢/٦، والبدر الطالع ٥١/١.

(٤) أورده الكتاني في الرسالة المستطرفة (١٧٢) وذكر أنه في ثلاثة مجلدات.

٤- كشف الأستار عن زوائد البزار، مطبوع .

٥- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، مطبوع .

٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مطبوع .

٧- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، مطبوع .

٨- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، مطبوع .

**ت- الإمام الحافظ شهاب الدين البوصيري ( ٨٤٠ هـ ) :**

وله من المصنفات في هذا الفن :

١- إتحاف الخِيَرة المَهَرة بزوائد المسانيد العشرة . مطبوع .

٢- زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة [١].

٣- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه . مطبوع .

**ث- الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ ):**

وله عدة مصنفات في هذا الباب:

١- أفراد مسلم على البخاري[٢] .

٢- زوائد الأدب المفرد على الكتب الستة[٣] .

٣- زوائد ما في الكتب الأربع السنن مما هو صحيح [٤].

٤- زوائد مسند أحمد بن مَنِيع[٥] .

٥- زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة[٦] .

٦- المطالب العالية لزوائد المسانيد الثمانية . مطبوع .

---

(١) ذكره البوصيري نفسه في مصباح الزجاجة كما في (ح٥٨٠) وَ(ح٧٣٦). وانظر: إنباء الغمر ٤٣٢/٨، والضوء اللامع ٢٥١/١.

(٢) ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٦٦٧/٢.

(٣) المصدر السابق ٦٦٤/٢.

(٤) المصدر السابق ٦٦٠/٢.

(٥) الجواهر والدرر ٦٦٤/٢.

(٦) المصدر السابق.

**ج- الحافظ السيوطي (ت٩١١هـ) :**

وله ثلاثة مؤلفات في هذا الفن وهي:

١. بغية الرائد في الذيل على مجمع الزوائد[١].

٢. زوائد شعب الإيمان للبيهقي[٢].

٣. زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي[٣].

**أما المؤلفات الحديثة في هذا العلم، فمنها:**

١. إسعاد الرائي بأفراد وزوائد النسائي على الكتب الخمسة، لسيد بن كسروي حسن، مطبوع.

٢. إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة، لسيد بن كسروي حسن، مطبوع.

٣. تشنيف الآذان بسماع الزائد على الستة عند ابن حبان، لعبدالسلام علوش، مطبوع.

٤. التصريح بزوائد الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، لمحمود نصّار، مطبوع.

٥. زوائد أبي داود الطيالسي، لفايز عبدالفتاح أحمد[٤].

٦. زوائد أبي داود على الأصول الثمانية، لمحمد بن هادي المدخلي[٥].

٧. زوائد الدارمي على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة، لسيف الرحمن مصطفى[٦].

٨. زوائد السنن الأربع على الصحيحين، وهو أحد المشاريع العلمية الرائدة في قسم

---

(١) لكنه لم يُتمه. ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة ص١٧٢.

(٢) أورده الكتاني في الرسالة المستطرفة ص١٧٢، وذكر أنه في مجلد واحد. وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ١/٥٧٤: أنه لم يكمل، بل كتب منه الثلث.

(٣) ذكره الكتاني في الرسالة ص١٧٢.

(٤) أطروحة مقدمة للجامعة الأردنية، عام ١٤٠٩هـ.

(٥) رسالة دكتوراه مقدمة للجامعة الإسلامية.

(٦) أطروحة مقدمة لجامعة أم القرى عام ١٣٩٧هـ.

السنة وعلومها بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[١].

٩. زوائد السنن، لصالح الشامي، مطبوع[٢].

١٠. زوائد النسائي على بقية الستة، لعبدالله بن محمد العمري[٣].

١١. زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، لـ د.خلدون الأحدب، مطبوع.

١٢. زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على علل بعض حديثه، لعبدالعزيز الطَّرِيْفِي، مطبوع.

١٣. زوائد سنن سعيد بن منصور على الكتب الستة، لأحمد الغامدي[٤].

١٤. زوائد شرح معاني الآثار، لـ د.حمد الشتوي[٥].

١٥. زوائد كتاب الأدب المفرد على الكتب الستة، لصالح إسماعيل حاج محمد[٦].

١٦. زوائد مسند الحميدي على الكتب الستة، لمراد كمال الحسن[٧].

١٧. زوائد مصنف ابن أبي شيبة على الكتب الستة[٨].

١٨. زوائد مصنف عبدالرزاق على الكتب الستة[٩].

---

(١) تقدم الإشارة لطرف منها.

(٢) وتقدم الحديث عنه في المقدمة.

(٣) رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية عام ١٤٢١هـ.

(٤) رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى عام ١٤١٥هـ.

(٥) رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠١هـ.

(٦) رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى عام ١٤١٢هـ.

(٧) أطروحة مقدمة لجامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ.

(٨) وهو أحد المشاريع العلمية في جامعة أم القرى.

(٩) وهو مشروع علمي سجل فيه عدة رسائل في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وأم القرى. ومن هؤلاء: يوسف محمد صديق، من أول الكتاب حتى نهاية كتاب الحج، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠١هـ. وهشام بناني، من أول كتاب الجهاد حتى نهاية الكتاب، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرى. وعبدالرحمن الخريصي، من أول المصنف إلى آخر كتاب الأعيان والنذور. وحسين النقيب، من كتاب الحج حتى نهاية كتاب الأدب، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرى عام١٤١٠هـ.

## ب-التعريف بأصحاب السنن الأربع، بإيجاز.

# ترجمة أبي داود

## ترجمة الإمام أبي داود السجستاني[١]:

**اسمه ونسبه ونسبته:**

هو الإمام شيخ السنة، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد. هذا هو المشهور في نسبه، وهو ما أورده تلميذاه: أبو بكر بن داسة، وأبو عبيد الآجري[٢].

وكذلك قاله جماعة، منهم: ابن حبان[٣]، والخطيب[٤]، وزادا: ابن عمرو بن عمران الأزدي[٥] السجستاني[٦].

قال أبو طاهر السِّلَفي: «وهذا القول في نسبه أمثل، والقلب إليه أميل» [٧].

**مولده ووفاته :**

ولد أبو داود مطلع القرن الثالث الهجري عام (٢٠٢ هـ)، كما قال الآجري عن شيخه: «سمعت سليمان بن الأشعث أبا داود يقول: ولدت سنة اثنتين ومئتين»[٨] .

وكان مولده بسجستان، وأما وفاته فقال الآجري: «ومات – يعني أبو داود – لأربع عشرة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومئتين» [٩].

---

(١) ينظر في ترجمة أبي داود : الجرح والتعديل ١٠١/٤، وتاريخ بغداد ٥٥/٩، وطبقات الحنابلة ١٥٩/١، وتهذيب الكمال ٢٦٢/٣، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣، والبداية والنهاية ٥٨/١١.

(٢) ينظر : تهذيب الكمال ٢٦٢/٣.

(٣) الثقات ٢٨٢/٨ .

(٤) تاريخ بغداد ٥٥/٩ .

(٥) الأزد: نسبة إلى أزد شنوءة، بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك، وهي قبيلة مشهورة باليمن. انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٤٦/١.

(٦) نسبة إلى سجستان، وهو إقليم كبير، وولاية واسعة، مدينتها زَرَنج، ويخطىء من ينسبها لقرية من قرى البصرة، بل هو إقليم واقع إلى الجنوب من هراة البلد المعروف في غرب أفغانستان. ويقال له: السجستاني والسجزي، وهي نسبة على غير القياس، قال فيها المنذري: وهو من عجيب التغيير في النسب. ينظر تهذيب الأسماء واللغات ٥٠٩/٢، وأبو داوود حياته وسننه ٥/١.

(٧) مقدمة السلفي على سنن أبي داود ١٤٣/٨.

(٨) سؤالات الآجري ( ٢٩٤/٢ ) .

(٩) المصدر السابق ٢٦٩/٢.

**طلبه للعلم ورحلاته:**

طلب أبو داود العلم في وقت مبكر، فقد رحل وسمع بالبصرة من أبي عمر الضرير (ت ٢٢٠هـ)، وهو بعدُ لم يجاوز الثامنة من عمره[١]، كما سمع بمكة[٢] من عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ)، وذكر الحاكم أنه كتب بخراسان في بلده قبل خروجه إلى العراق[٣]، مما يدل على أنه رحل للعلم ولّما يبلغ الثامنة عشرة.

وكما أنه رحل إلى خراسان، والعراق، فقد طوّف الجزيرة، والحجاز، والشام، ومصر[٤].

ثم بعد هذا التطواف المُضني استوطن بالبصرة، وذلك بطلب من الأمير أبي أحمد الموفَّق[٥]؛ ليستقطبها طلاب العلم بعدما هجرت بسبب فتنة الزنج، وجلس ينشر العلم بها حتى وافته المنية[٦].

**شيوخه :**

لقي أبو داود جمعاً كبيراً من الأئمة والحفاظ، وقد صنّف أبو علي الغساني كتاباً أسماه «تسمية شيوخ أبي داود»[٧]، وبلغ عدادهم (٤٤٩)[٨] شيخاً، ومما يدل على علو إسناده وكعبه في العلم أنه شارك الشيخين البخاري ومسلماً في جملة من شيوخهما[٩] ومن أهم شيوخه:

---

(١) سؤالات الآجري ٢/٢٩٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٢١٢ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر تاريخ دمشق ٢٢/١٣٩، تهذيب الكمال ٣/٢٦٢، سير أعلام النبلاء ١٣/٢١٣ .

(٥) هو أبو أحمد طلحة الموفّق بن جعفر المتوكل، كان ولي عهد أخيه الخليفة المعتمد، وكان بيده الحل والعقد، وهو الذي قضى على ثورة الزِّنْج بالبصرة، وله معهم وقائع ومصاف، مات سنة ٢٧٨هـ .

(٦) ينظر تاريخ بغداد ٩/٥٩، وتهذيب الكمال ٣/٢٦٤، وطبقات الحنابلة ١/١٦٢.

(٧) مطبوع مع حاشية ابن الدَّبَّاغ عليه.

(٨) وقال ابن حجر في التهذيب ٤/١٧٢: وشيوخه في السنن، وغيرها نحو من ثلاثمائة نفس.

(٩) انظر مصادر ترجمته المتقدمة.

١-أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) .

٢-عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي (٢٢١هـ) .

٣-مُسَدّد بن مُسَرْهَد الأسدي (٢٢٨هـ) .

٤-عبد الله بن محمد بن علي النُّفَيليّ (٢٣٤هـ) .

٥-عثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة العَبْسيّ (٢٣٩هـ) .

٦-قتيبة بن سعيد بن جميل البَغْلَاني (٢٤٠هـ) .

**تلاميذه والرواة عنه :**

ومن أشهرهم :

١-محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي ( ٢٧٩ هـ ) .

٢-محمد بن نصر المروزي ( ٢٩٤ هـ ) .

٣-زكريا بن يحيى الساجي ( ٣٠٨ هـ ) .

٤-ابنه أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث ( ٣١٦ هـ ) .

٥-أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ( ٣١٦ هـ ) .

وأما رواة السنن عنه، فمن أشهرهم:

٦-محمد بن أحمد بن عمرو، أبو علي اللؤلؤي البصري (٣٣٣هـ) وروايته أصح الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى، وعليها مات[(١)].

٧-أبو بكر محمد بن بكر بن محمد التَّمَّار البصري، المعروف بابن داسه (٣٤٦هـ) وهو آخر من حدّث بالسنن كاملاً عن أبي داود[(٢)].

٨-أبو سعيد أحمد بن محمد بن سعيد بن الأعرابي(٣٤٠هـ)[(٣)].

(١) كما قاله السيوطي في مرقاة الصعود حاشية سنن أبي دواد كما في خاتمة عون المعبود ٢٠١/١٤.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء ٣٠٧/١٥.

(٣) قال الدهلوي في بستان المحدثين ص١٦٠: ورواية ابن الأعرابي ناقصة عن رواية اللؤلؤي وابن داسه نقصاً جلياً.

٩-أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري الورّاق (٣٢٨هـ)[١].

١٠- أبو علي إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي، وراّق أبي داود (٣٢٠هـ)[٢].

**منزلته وثناء العلماء عليه:**

شهد له الأئمة بالإمامة والديانة والعلم وأثنوا عليه في الفقه والتصنيف، قال أبو بكر الخلال: «أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدم»[٣].

وقال الحاكم: «أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»[٤].

وقال أحمد بن محمد الهروي: «كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلمه وعلله، وسنده، في أعلى درجات النسك، والعفاف، والصلاح والورع»[٥].

وقال أبو عبد الله محمد بن مخلد: «كان أبي داود يفي بمذاكرة مئة ألف حديث، ولما صنف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث يتبعونه ولا يخالفونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه»[٦].

**مؤلفاته :**

ورّث أبو داود بعد هذا العمر بالرحلة في طلب العلم والعمل تركة علمية ماتعة[٧]، وكان من أشهرها :

---

(١) قال ابن حجر في النكت ٤٤١/١: وفي رواية ابن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر.

(٢) قال السيوطي في مرقاة الصعود كما في خاتمة عون المعبود ٢٠٣/١٤: ورواية ابن داسه أكمل الروايات، ورواية أبي عيسى الرملي تقاربها.

(٣) ينظر تهذيب الكمال ٣٦٤/١١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١٢/١٣، طبقات علماء الحديث ٢٩٢/٢.

(٥) تهذيب التهذيب ١٧٢/٤.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢١٢/١٣.

(٧) أوصلها د. عبد العليم البستوي في تحقيقه لسؤالات الآجري إلى عشرين مؤلّفاً.

١-دلائل النبوة .

٢-رسالته إلى أهل مكة في وصف كتبه . مطبوع .

٣-سؤالات أبي داود لأحمد في الجرح والتعديل .

٤-سؤالات أبي عبيد الآجري له.

٥-السنن . مطبوع عدة طبعات .

٦-فضائل الأنصار .

٧-كتاب الزهد . مطبوع .

٨-المراسيل . مطبوع .

٩-مسائل الإمام أحمد . مطبوع .

١٠- الناسخ والمنسوخ .

# ترجمة الترمذي

## ترجمة الإمام أبو عيسى الترمذي (١) :

**اسمه، ونسبه :**

هو محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، البُوغي(٢)، السلمي ، أبو عيسى الترمذي(٣) . هذا هو المشهور في اسمه، وكذا ذكره تلميذه أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي أشهر رواة الجامع عنه(٤)، والحافظ غنجار(٥) وغيرهما، وصوَّب ذلك ابن نقطة (٦) .

**مولده ووفاته :**

قال ابن الأثير: «ولد سنة تسع ومئتين» (٧)، وقال الذهبي: «ولد في حدود سنة عشر ومئتين» (٨).

وقد طرأ العمى عليه بعدما رَحَل وكبر ولم يولد ضريراً، قال الذهبي: «والصحيح أنه أضرّ في كبره بعد رحلته، وكتابته» (٩)، وبنحوه قال ابن كثير(١).

---

(١) ينظر في ترجمته: جامع الأصول ١/١٩٣، النفح الشذي ١/١٦٤، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠، البداية والنهاية ١١/٦٦، تهذيب التهذيب ٥/٢٣١ .

ومن الكتابات المعاصرة: مقدمة تحفة الأحوذي ٢/٣٣٧، ومقدمة الشيخ أحمد شاكر لتحقيقه جامع الترمذي ١/٧٧، ومن آخرها مقدمة شعيب الأرنؤوط وعبداللطيف حرز الله على جامع الترمذي طبعة الرسالة العالمية ١٤٣٠هـ وهي في زهاء (١٠٠) صفحة . وهذه الترجمة مستفادة من تلك المصادر .

(٢) نسبة إلى بُوغ: بضم الباء وسكون الواو وبعدها غين معجمة، قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ منها. ينظر وفيات الأعيان ٤/٢٧٨.

(٣) نسبة إلى تِرْمِذ: مدينة مشهورة على الجانب الشرقي من نهر جيحون، معجم البلدان ٢/٣١. واختلف في ضبط تشكيل حروفها، انظر الأنساب للسمعاني ١/٤٥٩، والسير ١٣/٢٧٣ .

(٤) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص١١٨.

(٥) في تاريخ بخارى فيما نقله عنه ابن سيد الناس في مقدمة شرحه النفح الشذي ١/١٦٤.

(٦) التقييد ١/٩٣ .

(٧) جامع الأصول ١/١٩٣ .

(٨) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧١ .

(٩) المصدر السابق ١٣/٢٧٠.

واختلف في سنة وفاته والمعتمد أنها سنة تسع وسبعين مئتين[٢].

**طلبه للعلم ، ورحلته فيه :**

رحل الترمذي في طلب العلم في وقت مبكرة جداً، وقد أكثر الترحال وطوّف البلاد.

قال المزي: «طاف البلاد، وسمع خلقاً كثيراً من الخراسانيين، والعراقيين، والحجازيين وغيرهم» [٣].

وقال الذهبي: «وارتحل، فسمع بخراسان والعراق والحرمين، و لم يرحل إلى مصر والشام» [٤].

ووقع خلاف متأخر مشهور في دخوله بغداد لا يعوَّل عليه، بل الراجح أنه دخلها لكن بعد وفاة الإمام أحمد بن حنبل، ولذا لم يسمع منه[٥].

**شيوخه :**

ومن أبرزهم وأعلاهم ذكراً :

١-إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه ( ٢٣٨ هـ ) .

٢-محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (٢٥٦هـ) ومرويات الترمذي عنه (ح٤١) وبالرغم من قلتها إلا أنه أفاد منه علماً غزيراً لاسيما في العلل والفقه، وكتبه وسؤالاته له خير شاهد.

أما من أكثر عنهم من الرواية في كتابه الجامع، ومجموع مروياتهم[٦]، فمنهم:

٣-أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي البَغْلاني (٢٤٠هـ) ومروياته (ح٦٠٠) .

---

(١) البداية والنهاية ٧٢/١١.

(٢) التقييد لابن نقطة ٩٣/١، فضائل الكتاب الجامع للإِسْعَرْدي (٤١) .

(٣) تهذيب الكمال ٤٦٨/٦ .

(٤) السير ٢٧١/١٣.

(٥) توسّع في هذه المسألة د.أكرم ضياء العمري في كتيبه تراث الترمذي العلمي ص٩-١٣، وشعيب الأرنؤوط وعبداللطيف حرز الله في تحقيقهما لجامع الترمذي ٣٢/١-٣٣.

(٦) أفدت ذلك من مقدمة شعيب الأرنؤوط وعبداللطيف حرز الله في تحقيقهما لجامع الترمذي ٣٤/١-٤٠.

٤-محمد بن بَشّار العبدي المعروف بِبُنْدار (٢٥٢هـ) ومروياته (ح٤٦٥) .
٥-محمود بن غيلان العدوي المروزي (٢٣٩هـ) ومروياته (ح٣٠٠) .
٦-هَنّاد بن السّرِي بن مصعب التميمي (٢٤٣هـ) ومروياته (ح٢٨٩) .
٧-أحمد بن منيع البغوي (٢٤٤هـ) ومروياته (ح٢٥٥) .
٨-محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (٢٤٣هـ) ومروياته (ح١٨٣) .
٩-أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب الهمداني (٢٤٨هـ) ومروياته (ح١٧٨).
١٠- علي بن حُجر بن إياس السعدي (٢٤٤هـ) ومروياته (ح١٧٢) .
١١- عبد بن حُميد بن نصر (٢٤٩هـ) ومروياته (ح١٦١).

**تلاميذه :**

ومن أبرزهم :
١-محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي (٣٦٤هـ) وهو راوي الجامع وروايته أصح الروايات وأضبطها .
٢-الهيثم بن كليب بن سُرَيج الشاشي (٣٣٥هـ) وهو راوي كتاب الشمائل وعنه اشتهر، وكذا الجامع .
٣-محمد بن المنذر بن سعيد السلمي الهروي (٣٠٢هـ) أو (٣٠٣هـ) .
٤-حمّاد بن شاكر النَّسَفِي (٣١١هـ) .

**ثناء العلماء عليه :**

أثنى عليه الأئمة بإمامته وديانته وعلمه وفقهه وتصنيفه، وشهد له البخاري بالتقدم في العلم كما قال الترمذي: «قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي» [(١)].

وقال عمر بن عَلَّك: «مات البخاري فلم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عمي» [(٢)].

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٣٣/٥ .
(٢) سير أعلام النبلاء ( ٢٧٣/١٣ ) .

وقال الإدريسي: «كان يضرب به المثل في الحفظ» [١].

وقال ابن خلكان: «الحافظ المشهور، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنّف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن» [٢].

**مؤلفاته :**

للترمذي آثاراً ومصنفات في الحديث وغيره، ومن تلك المصنفات:

١-الجامع . وهو أجل مؤلفاته . مطبوع عدة طبعات .

٢-الشمائل المحمدية . مطبوع .

٣-العلل الكبير . مطبوع بترتيب أبي طالب القاضي .

٤-تسمية أصحاب رسول الله ﷺ. مطبوع .

٥-التاريخ [٣] .

٦-الزهد [٤] .

٧-الأسماء والكنى [٥] .

وغيرها .

---

(١) النفح الشذي ١/١٦٥ .

(٢) وفيات الأعيان ٤/٢٧٨.

(٣) الفهرست لابن النديم ١/٣٢٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/٦٦٨.

(٥) المصدر السابق.

# ترجمة النسائي

## ترجمة الإمام أبي عبد الرحمن النسائي:

**اسمه ونسبه ونسبته:**

هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان – بكسر السين – ابن بحر بن دينار الخرساني، أبو عبدالرحمن النسائي(١).

**مولده ووفاته :**

قال النسائي عن نفسه في سنة ولادته: «يشبه أن يكون في سنة خمس عشرة ومئتين» (٢).

وذكر الذهبي أن مولده كان بنسا(٣) .

وتوفي – على الصحيح – بفلسطين في شهر صفر سنة ثلاث وثلاثمئة (٤). وقيل: بل بمكة (٥).

وقد وافته منيته إثر اعتداء وقع عليه في واقعة مشهورة مزبورة في مراجع ترجمته(٦)؛ ولذا عدّه الدارقطني، والحاكم ممن رزق الشهادة(٧).

**طلبه العلم، ورحلاته :**

رحل النسائي مبكِّراً في طلب العلم، فقد روي عن النسائي قوله: «رحلتي الأولى إلى

---

(١) هذه النسبة إلى بلدة بخراسان يقال لها: نسا، بينها وبين مرو خمسة أيام، والنسبة المشهورة إليها النّسوي والنّسائي. ينظر معجم البلدان ٢٨٢/٥، والأنساب ٤٨٣/٥.

(٢) تهذيب الكمال ٤٥/١ .

(٣) السير ١٢٥/١٤ .

(٤) تهذيب الكمال ٤٥/١، السير ١٣٣/١٤، المقفى الكبير ٤٠٣/١.

(٥) المنتظم ١٥٦/١٣، وفيات الأعيان ٧٧/١، الكامل لابن الأثير ١٥٢/٦، السير ١٣٣/١٤، تذكرة الحفاظ ٧٠١/٢.

(٦) انظر المصادر السابقة.

(٧) تهذيب الكمال ٤٥/١، معرفة علوم الحديث (٨٣) .

قتيبة كانت في سنة ثلاثين ومئتين، أقمت عند سنة وشهرين» [١]، وقال الذهبي: «طلب العلم في صغره» .

وأما رحلاته، فقد قال المزي: «طاف البلاد، وسمع بخراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، من جماعة يطول ذكرهم» [٢].

قال الذهبي: «جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر» [٣].

**شيوخه :**

وكان من أشهرهم :

١-إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه (٢٣٨ هـ) .

٢-قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي البَغْلاني (٢٤٠ هـ) .

٣-محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي (٢٤٢ هـ) .

٤-أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي (٢٤٤ هـ) .

٥-محمد بن العلاء أبو كريب الهمداني (٢٤٨ هـ)

٦-عمر بن علي بن بحر الفَلاَّس (٢٤٩ هـ) .

**تلاميذه :**

ومن أشهرهم :

١-محمد بن أحمد الرازي أبو بشر الدولابي (٣١٠ هـ) .

٢-أحمد بن محمد الأزدي أبو جعفر الطحاوي (٣٢١ هـ) .

٣-أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصَّدَفي (٣٤٧ هـ) .

٤-محمد بن معاوية الأندلسي أبو بكر الأحمر (٣٥٨ هـ) وهو من رواة السنن عنه.

---

(١) تهذيب الكمال ٤٥/١، السير ١٣٣/١٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) السير ١٢٧/١٤ .

٥- سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠ هـ) .

٦-أبو بكر أحمد بن محمد الهاشمي المشهور بابن السُّنِّي (٣٦٤ هـ) وروايته لسنن النسائي أشهر الروايات .

٧-أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥ هـ)

**منزلته وثناء العلماء عليه :**

قال الحاكم: «سمعت أبا علي الحافظ غير مَرَّة يذكر أربعة من أئمة المسلمين رآهم فيبدأ بأبي عبد الرحمن» [١].

وقال الدارقطني: «أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره»[٢].

وقال أيضاً: «كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال» [٣].

وأختم بعبارة للذهبي – وحسبك بها - قال: «ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داوود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة» [٤].

**مؤلفاته :**

للنسائي مؤلفات كثيرة[٥] سارت بها الركبان، ومنها :

١-المجتبى من السنن . مطبوع عدة طبعات .

٢-السنن الكبرى . مطبوع .

---

(١) معرفة علوم الحديث (٨٢ ) .

(٢) المصدر السابق (٨٣ ) .

(٣) تهذيب الكمال ٤٥/١.

(٤) السير ١٣٣/١٤.

(٥) وقد أوصلها د. فاروق حمادة إلى ثلاثين مصنفاً.

٣- خصائص علي . مطبوع .

٤- عمل اليوم والليلة . مطبوع .

٥- الضعفاء والمتروكين . مطبوع .

٦- كتاب الإغراب . مطبوع .

٧- الكنى .

٨- التمييز .

٩- التفسير.

# ترجمة ابن ماجه

## ترجمة الإمام ابن ماجه[١]:

### اسمه ونسبه ونسبته:

هو محمد بن يزيد الرَّبَعِي مولاهم، أبو عبد الله ابن ماجه[٢] القَزْوِيني[٣].

### مولده ووفاته:

ولد ابن ماجه سنة تسع ومئتين .

وأما وفاته، فكانت في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين، كما حكى ذلك عن نفسه فيما رواه عنه تلميذه جعفر بن إدريس[٤] .

وله من العمر أربعاً وستين سنة .

### طلبه ورحلاته للعلم:

بكّر ابن ماجه طلب العلم، ويظهر هذا جلياً بمعرفة أحد أقدم شيوخه وهو الحسن بن محمد الطنافسي (ت٢٢١هـ وقيل٢٢٢هـ)، كما عدّه الخليلي ضمن من روى عنه[٥].

وبناء عليه يكون عمر ابن ماجه حين وفاة شيخه الحسن ثنتي عشرة سنة أو ثلاثة عشرة سنة وهو سنّ مبكرة.

---

(١) انظر ترجمته في: المنتظم ١٩٠/٥، والتقييد ١٢٢/١، التدوين في أخبار قزوين ٤٩/٢، وفيات الاعيان ٢٧٩/٤، تهذيب الكمال ٥٦٨/٦، تذكرة الحفاظ ١٥٥/٢، سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣، العبر ٣٩٤/١، الوافي بالوفيات ٢٢٠/٥، البداية والنهاية ٥٢/١١، تهذيب التهذيب ٥٣٠/٩، شذرات الذهب ١٦٤/٢، الرسالة المستطرفة ص١١.

(٢) ماجه: بفتح الميم والجيم وبينهما ألف، وفي الآخر هاء ساكنة، وهو لقب لأبيه على الصحيح. وقيل: لجده، وقيل: اسم لأمه. ورجّح الأول القزويني في التدوين ٤٩/٢.

(٣) نسبة إلى قزوين مدينة مشهورة ببلاد الدَّيْلم، وهي من أشهر مدن عراق العجم، وتقع إلى الجنوب من بحر الخَزَر المعروف حالياً ببحر قزوين، وتقع حالياً في شمالي إيران إلى الشرق من طهران. انظر معجم ما استعجم ١٠٧٢/٣، ومعجم البلدان ٣٨٩/٤، وأطلس تاريخ الإسلام ٤٣٠، وموسوعة المدن الإسلامية والعربية ٢٧٥.

(٤) انظر وفيات الاعيان ٢٧٩/٤، تهذيب الكمال ٥٦٨/٦، تذكرة الحفاظ ١٥٥/٢، سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣.

(٥) الإرشاد ٦٩٩/٢، وانظر التدوين في أخبار قزوين ٤٣٣/٢ .

وأما رحلاته، فقد أكثر من التطواف والترحال، فرحل إلى البصرة، والكوفة، وبغداد، ومكة، والشام، ومصر، والرَّيّ (١).

**شيوخه:**

ومن أشهرهم:

١-محمد بن بَشّار العبدي المعروف ببُنْدار (٢٥٢هـ) .

٢-عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ( ٢٣٥ هـ ) .

٣-أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب الهمداني (٢٤٨هـ).

٤-محمد بن عبد الله بن نُمَير الهمداني ( ٢٣٤ هـ ) .

وهؤلاء الأربعة وغيرهم ممن شارك ابن ماجه الشيخين في شيوخهما.

٥-علي بن محمد الطنافسي ( ٢٣٣ هـ ) .

٦-هشام بن عمار أبو الوليد السلمي الدمشقي (٢٤٥هـ).

٧-زهير بن حرب أبو خيثمة النسائي ( ٢٣٤ هـ ) .

٨-هَنَّاد بن السَّري بن مصعب التميمي ( ٢٤٣ هـ ) .

٩-عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، المعروف بدُحَيم ( ٢٤٥ هـ ) .

**تلاميذه:**

ومن أشهرهم:

١-محمد بن عيسى الصفار القزويني ( ٣٠٦ هـ ) أو ( ٣٠٧ هـ ) .

٢-جعفر بن إدريس القزويني ( بضع عشرة وثلاث مئة ) .

٣-سليمان بن يزيد الفامي ( ٣٣٩ هـ ) .

---

(١) التدوين في أخبار قزوين ٤٩/٢، تهذيب الكمال ٥٦٨/٦، تذكرة الحفاظ ١٥٥/٢، سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣.

٤-علي بن إبراهيم القزويني أبو الحسن القطان ( ٣٤٥ هـ ) وهو أشهر رواة السنن، وروايته هي المتداولة بين أهل العلم.

**ثناء العلماء عليه:**

قال الخليلي: «هو ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ» [١] .

وقال عبد الكريم الرافعي: «إمام من أئمة المسلمين، كبير، متقن، مقبول بالاتفاق» [٢].

وقال الذهبي: «الحافظ، الكبير، الحجة، المفسر»، وقال: «قد كان ابن ماجه حافظاً، ناقداً، صادقاً، واسع العلم» [٣] .

**مؤلفاته :**

وقد ذكروا منها:

١-السنن . مطبوع عدة طبعات .

٢-التفسير[٤] .

٣-التاريخ .

قال الإمام ابن كثير: «ولابن ماجه تفسير حافل، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره» [٥].

---

(١) تهذيب الكمال ٥٦٨/٦، سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣.

(٢) التدوين في أخبار قزوين ٤٩/٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٧٧/١٣.

(٤) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في جملة التفاسير التي يُذكر فيها تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم صرفاً. مجموع الفتاوى ٣٥٥/١٣.

(٥) البداية والنهاية ٥٢/١١ .

## ت- دراسة لغوية وفقهية عن الأطعمة، بإيجاز.

**أولاً: تعريف الأطعمة:**

الأطعمة: جمع طعام، وهو اسم جامع لكل ما يؤكل.

وطعِم يطعِم بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل طعماً، فهو طاعم إذا أكل أو ذاق مثل: غنم يغنم غنماً فهو غانم[١].

قال ابن فارس: (الطاء والعين والميم) أصلٌ مطَّرد منقاسٌ في تذوُّقِ الشَّيء.

يقال طَعِمْتُ الشيءَ طَعْماً. والطَّعام هو المأكول.

وكان بعضُ أهلِ اللّغة[٢] يقول: الطَّعام هو البُرُّ خاصّة. أهـ[٣].

والطعام يقع على كل ما يطعم حتى الماء[٤] قال الله تعالى: ﴿إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني﴾ [البقرة آية (٢٤٩).] وقال النبي ﷺ في ماء زمزم: «أنها طعام طُعْم» رواه مسلم[٥].

وعلى هذا فيكون إطلاق الطعام في الأصل يراد به ما يؤكل، وربما أطلق بقلة على ما يشرب.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٨٦.

(٢) القاموس المحيط ٤/١٤٤.

(٣) مقاييس اللغة ٣/٤١٠، وانظر لسان العرب ١٢/٣٦٣.

(٤) لسان العرب ١٢/٣٦٣.

(٥) صحيح مسلم (ك: فضائل الصحابة، ح:٢٤٧٣).

**ثانياً: عناية الإسلام بالأطعمة:**

معرفة أحكام الأطعمة حلاً وحرمةً من أوجب الواجبات وأهمها؛ لأن الله ﷻ أمر بأكل الحلال الطيب كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة:١٧٢].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّبًا﴾ [البقرة:١٦٨].

ونهى في مقابله عن أكل الحرام الخبيث كما قال تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام:١٢١].

وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة:٣].

كما جاء الوعيد الشديد فيمن خاض في أكل الحرام، فقال ﷺ: «إِنَّهُ لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ النَّارُ أَوْلَى بِهِ» [(١)].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لاَ يَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ . ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ» [(٢)].

ولذا كان إطابة المطعم وتحري الحلال فيه له آثاره الحميدة في حياة المسلم وفي عبادته وقبولها، وسلوكه وصلاح قلبه، ونور بصيرته، وتوفيقه.

---

(١) أخرجه أحمد ٣٣٢/٢٢ وغيره. وهو حديث إسناده حسن رجاله ثقات سوى ابن خثيم وهو عبدالله بن عثمان صدوق لا بأس به.

(٢) أخرجه مسلم (ك: الطهارة، ب: وجوب الطهارة للصلاة، ح:٢٢٤) .

والأصل في جميع الأطعمة الحلّ والإباحة، ويستثنى من ذلك الأصل ما اندرج تحت أحد الضوابط التالية:

**فالأول**: ما نصّ الكتاب أو السنة على تحريمه: كالخنزير، والميتة، والخمر، والدم، ونحوها. أو كالسموم والمخدرات؛ لأنها تفضي إلى التهلكة.

**والثاني**: ما أمر بقتله من الحيوان أو الحشرات، أو نهي عن قتله[١].

**والثالث**: المستخبثات، وهي التي تستخبثها النفوس وتنفر منها، وهذا قول لبعض العلماء[٢].

---

(١) على خلافٍ في إفادة هذا الأمر والنهي سيأتي إيضاحه في فقه أحاديث الأطعمة.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ١٩٤/٥، روضة الطالبين ٢٧١/٣و٢٧٦، الإنصاف ٣٥٧/١٠.

**ثالثاً: من فقه الأطعمة[١]:**

١. اختلف أهل العلم في وجوب الضيافة[٢] على المسلمين بعضهم لبعض في القرى[٣] على المقيم منهم للمسافر إذا مرَّ بهم:

فالجمهور أنها غير واجبة[٤]. وذهب أحمد إلى أنها تجب[٥].

٢. واختلفوا في أكل لحم الجلالة، وشرب لبنها، وأكل بيضها[٦]:

فذهب مالك وهو قول للحسن[٧] إلى إباحة أكلها بلا حبس[٨]. وذهب الحنفية والأصح عند الشافعية ورواية عن أحمد[٩] إلى الكراهة التنـــزيهيه. وذهب الشافعي في قول ورواية عن أحمد والثوري إلى التحريم حتى تحبس[١٠].

٣. واختلفوا في لحوم الخيل[١١]:

فالجمهور على إباحتها[١٢]. ورواية عن أبي حنيفة[١٣]، وأشهر الأقوال عن مالك[١٤]

---

(١) ينظر: الإجماع لابن المنذر ١٢٥-١٢٦، الإفصاح عن معاني الصحاح ١٤٨/٤-١٦٢، بداية المجتهد ٤٦٧/١-٤٧٤ الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، للعلامة صالح الفوزان. أحكام الأطعمة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، لوليد الربيع. ومنها استفدت في صياغة هذا المبحث ومن غيرها.

(٢) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام (٥،٦،٧).

(٣) غير ذوات الأسواق.

(٤) انظر المغني٣٥٣/١٣، فتح الباري١٠٨/٥، عمدة القاري٨/١٣.

(٥) المغني ٣٥٣/١٣، الفروع ٣٠٧/٦، وجامع العلوم والحكم ٣٥٧/١، والإنصاف ط:التركي ٢٦٤/٢٧، والمبدع ٣١١/٩.

(٦) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام (٢٨،٢٩،٣٠،٤٧).

(٧) مواهب الجليل ٢٢٩/٣، التاج والإكليل ٢٩٩/٣.

(٨) على خلاف بين الفقهاء في مدة الحبس، فمنهم من قال ثلاثة أيام، ومنهم من قال أربعون يوماً، وقيل غير ذلك.

(٩) تبيين الحقائق ١٠/٦، بدائع الصنائع ٤٠/٥، أسنى المطالب ٥٦٨/١، روضة الطالبين ٢٧٨/٣، الفروع ٣٠٠/٦.

(١٠) روضة الطالبين ٢٧٨/٣، الإنصاف ٣٦٦/١٠، الفروع ٣٠٠/٦.

(١١) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام(٣١،٣٢،٤٧).

(١٢) أسنى المطالب ٥٦٤/١، روضة الطالبين ٢٧١/٣، الإنصاف ٢٦٣/١٠، الفروع ٢٩٩/٦.

(١٣) الاختيار ١٤/٥، بدائع الصنائع ٣٩/٥.

(١٤) حاشية الدسوقي ١١٧/٢.

التحريم. وظاهر الرواية عن أبي حنيفة[١]، ورواية عن مالك صححها بعض المالكية[٢] أنه يكره كراهة تنزيه.

وسبب اختلافهم معارضة دليل الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل : ٨]. مع الأحاديث الدالة على جواز أكل الخيل[٣].

٤. واتفقوا على حِلِّ أكل الأرنب[٤]:

وحُكي القول بالكراهة لعبد الله بن عمرو، وعكرمة، وابن أبي ليلى[٥].

٥. واختلفوا في الضَّبِّ:

فأباحه الجمهور[٦]. وكرهه أبو حنيفة[٧].

٦. واتفقوا على تحريم أكل حشرات الأرض[٨]:

وذهب مالك في رواية إلى الكراهة[٩].

٧. واختلفوا في أكل القنفذ:

فقال أبو حنيفة وأحمد بالتحريم[١٠].

---

(١) الهداية ٤/٤٠٠، تكملة شرح فتح القدير ٩/٥٠٢، بدائع الصنائع ٥/٣٩. وقيل إن أبا حنيفة رجع عن حرمته قبل موته بثلاثة أيام، وعليه الفتوى. كما في حاشية ابن عابدين ٥/١٣٩.

(٢) المعونة ٢/٧٠٢، التاج والإكليل ٣/٢٣٥.

(٣) بداية المجتهد ١/٤٧٣ بتصرف.

(٤) ينظر الهداية ٤/٤٠٠، تبيين الحقائق ٥/٢٩٥، التاج والإكليل ٣/٢٣٠، أسنى المطالب ١/٥٦٤، روضة الطالبين ٣/٢٧٢، الإنصاف ١٠/٣٦٣، الفروع ٦/٢٩٨.

(٥) ينظر المغني ١٣/٣٢٥، شرح النووي على مسلم ١٣/١٠٥، فتح الباري ٩/٦٦٢، الجامع لأحكام القرطبي ٧/١٢٣. وانظر الحديث رقم (٣٣).

(٦) أسنى المطالب ١/٥٦٤، روضة الطالبين ٣/٢٧٢، جواهر الإكليل ١/٢١٧، الفروع ٦/٢٩٩.

(٧) الهداية ٤/٤٠٠، تكملة شرح فتح القدير ٩/٥٠٠، تبيين الحقائق ٥/٢٩٥.

(٨) ينظر حديث رقم (٣٧، ٣٨).

(٩) المغني ٨/٥٨٥-٥٨٦. وينظر الفواكه الدواني ٢/٤٥٥، فتح الباري ٦/٣٥٨، فتح القدير ١/٢٩٦، الإقناع ٢/٢٣٥، الآداب الشرعية ٣/٣٦٢ .

(١٠) حاشية شلبي ٥/٢٩٥، الإنصاف ١٠/٣٥٨، الفروع ٦/٢٩٦، المغني ٨/٥٦٨.

وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى والليث وأبو ثور بالإباحة(١).

٨. واختلفوا في (الأمر بالقتل، أو النهي عن القتل) (٢) لإفادته الحرمة:

فذهب لإفادته التحريم الشافعية ورواية عن أحمد(٣). وذهب إلى أنه لا يفيد التحريم أحمد في رواية عنه(٤).

٩. واختلفوا في الضبع(٥)، والثعلب:

فذهب أبو حنيفة إلى حرمة أكلهما(٦). وذهب مالك(٧) والشافعي إلى إباحتهما(٨). أما الإمام أحمد فالضبع مباح عنده(٩).

أما الثعلب ففيه روايتان: الأولى: تحريمه وهذا هو الصحيح من مذهبه(١٠). والثانية: إباحته(١١).

وسبب الاختلاف فيهما هو مدى دخولهما في عموم لفظ السّباع المنهي عن أكلها، وهل النهي خاص بالعَادِيَة من السباع(١٢).

---

(١) مواهب الجليل ٣/٢٣٠، التاج والإكليل ٣/٢٣٠، أسنى المطالب ١/٥٦٧، روضة الطالبين ٣/٢٧٧. قلت: وهو الصواب؛ لعدم وجود دليل يفيد التحريم، ولكونه لم يتقرر أنه مستخبث في غالب أحواله. انظر نيل الأوطار ٨/١٣٣.

(٢) كالأمر بقتل الفواسق الخمس والوزغ وغيرهم. وكالنهي عن قتل النملة والنحلة والهدهد والصرد، والضفدع.

(٣) أسنى المطالب ١/٥٦٥، روضة الطالبين ٣/٢٧٢، الإنصاف ١٠/٣٦١، الفروع ٦/٢٩٥.

(٤) الإنصاف ١٠/٣٦١. والأول هو الصواب. انظر: نيل الأوطار ٨/١٤٤.

(٥) انظر الحديث رقم (٤٠).

(٦) تبيين الحقائق ٥/٢٩٥، الهداية ٤/٣٩٩، الإنصاف ١٠/٣٥٥.

(٧) وذهب بعض المالكية للكراهة لخبث طباعه وسوء مطعمه. انظر مواهب الجليل ٣/٢٣٥.

(٨) مواهب الجليل ٣/٢٣٥، أسنى المطالب ١/٥٦٤، روضة الطالبين ٣/٢٧٢.

(٩) الإنصاف ١٠/٣٥٥. وهو اختيار ابن القيم انظر إعلام الموقعين ٢/١٧٧.

(١٠) انظر الإنصاف ١٠/٣٦٠، الفروع ٦/٢٩٨.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) ينظر بداية المجتهد ١/٤٦٩.

١٠. واتفقوا على تحريم كل ذي ناب من السباع يعدو بنابه على غيره [١].

وذهب مالك إلى الكراهة، وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم، والشعبي وسعيد بن جبير [٢].

١١. واختلفوا في أكل الهر [٣]:

فالجمهور على التحريم [٤]. والمالكية على الكراهة [٥]. ووجه للشافعية ورواية عن أحمد [٦] بإباحة الهر الوحشي.

١٢. اتفقوا [٧] على تحريم كل ذي مخلب من الطير إذا كان قوياً يعدو به على غيره [٨]، وكل ما لا مخلب له من الطير إلا أنه يأكل الجيف [٩].

وخالف في ذلك المالكية فذهبوا إلى الإباحة، وهو قول للّيث والأوزاعي [١٠].

١٣. واتفقوا على تحريم أكل البغال والحمير الأهلية [١١] [١٢]. وذهب مالك — في

---

(١) فتح الباري ٦٥٧/٩، شرح صحيح مسلم ٨٣/١٣، المغني ٥٨٧/٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١١٨/٧، المغني ٥٨٧/٨-٥٨٨، بداية المجتهد ٤٦٨/١.

(٣) انظر الحديث رقم (٤٤).

(٤) حاشية ابن عابدين ١٩٤/٥، حاشية شلبي ٢٩٤/٥، أسنى المطالب ٥٦٤/١، روضة الطالبين ٢٧٢/٣، الإنصاف ٣٥٥/١٠، الفروع ٢٩٥/٦.

(٥) مواهب الجليل ٢٣٦/٣، التاج والإكليل ٢٣٦/٣. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ليس في كلام الإمام أحمد إلا الكراهة. انظر الإنصاف ٣٥٥/١٠، الفروع ٢٩٥/٦.

(٦) روضة الطالبين ٢٧٢/٣، الإنصاف ٣٥٥/١٠.

(٧) تبيين الحقائق ٢٩٤/٥، الهداية ٣٩٩/٤، أسنى المطالب ٥٦٤/١، روضة الطالبين ٢٧١/٣، الفروع ٢٩٥/٦. وينظر الأحاديث ذوات الأرقام (٤٠،٤٢، ٤٣، ٤٤، ٧٥،٧٦).

(٨) من نحو الصقر والبازي والعقاب والشاهين والباشق.

(٩) من نحو النسر والرخم الغراب. ينظر حديث رقم (٣٦).

(١٠) المعونة ٧٠١/٢، التفريع ٤٠٦/١، مواهب الجليل ٢٢٩/٣، المحلى ٩٣/٨.

(١١) انظر الاستذكار ٣٠٢/١٦ وما بعدها، وشرح النووي على مسلم ٤٢١/٦، وتهذيب سنن أبي داود ٢٨٨/١٠.

(١٢) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام (٣١،٣٢،٤٥،٤٦،٤٧،٧٥).

المشهور عنه- إلى الكراهة وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنه[(١)].

١٤. اتفقوا على إباحة أكل الجراد إذا صِيْد[(٢)].

واختلفوا فيما إذا مات بغير سبب، فالجمهور على حِلِّه مطلقاً[(٣)]. وفي المشهور عن مالك ورواية عن الإمام أحمد[(٤)].

١٥. أجمع أهل العلم على إباحة ميتة السمك خاصة، واختلفوا في حكم سائر ميتات حيوان البحر على قولين: فالجمهور على الإباحة سوى مستثنيات قليلة[(٥)] عند بعضهم[(٦)]. خلافاً لأبي حنيفة وقولاً عند الشافعي[(٧)] بإباحة ميتة السمك فقط دون غيرها.

كما اختلفوا في السمك الطافي على قولين: فالجمهور على الإباحة[(٨)]، وذهب الحنفية، وهو قول جابر، والحسن، وطاووس، وابن سيرين، وغيرهم[(٩)] إلى الكراهة.

وسبب اختلافهم فيما تقدم: تعارض الآثار في هذا الباب[(١٠)]، ومعارضة عموم الكتاب لبعضها معارضة كليَّة، وموافقته لبعضها موافقة جزئية، ومعارضة بعضها لبعض معارضة جزئية[(١١)].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) المعونة ٧٠٢/٢، التاج والإكليل ٢٣٥/٣، الجامع لأحكام القرآن ١١٧/٧.

(٢) الإجماع لابن المنذر ص١٢٥، شرح مسلم للنووي ١٠٣/١٣، فتح الباري ٦٢١/٩. وانظر الحديث رقم (٤٨،٤٩)، والحديث رقم (١١٩).

(٣) ينظر الهداية ٤٠١/٤، تبيين الحقائق ٢٧٩/٥، حاشية ابن عابدين ١٩٥/٥، روضة الطالبين ٢٧٧/٣.

(٤) المعونة ٧٠٤/٢، وانظر المغني ٥٧٢/٨.

(٥) ككلب البحر وخنزيره وفأرته وعقربه وضفدعه وتمساحه وغيرهم.

(٦) ينظر مواهب الجليل ٢٢٩/٣، روضة الطالبين ٢٧٤/٣، أسنى المطالب ٥٦٦/١، المغني ٣٤٧/١٣. وانظر الحديث رقم (٥٠).

(٧) ينظر الهداية ٤٠١/٤، تبيين الحقائق ٢٩٦/٥، رد المحتار ٢١٦/٥، روضة الطالبين ٢٧٥/٣.

(٨) ينظر مواهب الجليل ٢٢٩/٣، روضة الطالبين ٢٧٤/٣، أسنى المطالب ٥٦٦/١، المغني ٣٤٧/١٣.

(٩) الهداية ٤٠١/٤، المغني ٣٤٧/١٣.

(١٠) انظر الحديث رقم (٥٠).

(١١) بداية المجتهد ٤٦٨/١.

# أحاديث الدراسة

# زَوائِدُ سُنَنِ أبي داودُ

# عَلى الصَّحيْحَيْنِ

## باب ما جاء في إجابة الدعوة

(٣٧٣٧) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالِد، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّه، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ، زَادَ: «**فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا، فَلْيَدْعُ**».

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٦٣/٧ من طريق أبي داود به بلفظه .

وأخرجه مالك في «الموطأ» ٥٥/٢/(١٥٧٢) - ومن طريقه البخاري في «صحيحه» (ك: النكاح، ب: حق إجابة الوليمة و الدعوة ومن أولم سبعة أيام، ح:٥١٧٣) عن **عبد الله ابن يوسف**. وأحمد في «المسند» ٣٣٣/٨/(٤٧١٢)، وكذا النسائي في«الكبرى» باب إجابة الدعوة (٢٠٧/٦/ح٦٥٧٣) من طريق **يحيى القطان**. ومسلم في «صحيحه» (ك: النكاح، ب: الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة، ح:١٤٢٩) عن **يحيى بن يحيى**. وابن حبان في «صحيحه» ١٠٤/١٢/(٥٢٩٤) من طريق **أحمد بن أبي بكر**. أربعتهم عن مالك عن نافع به، بمثله دون ذكر الزيادة.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١-مَخْلَدُ بْنُ خَالد:

هو مخلد بن خالد بن يزيد الشَّعِيريّ، أبو محمد العسقلاني نزيل طَرَسُوس[١]. روى عن: أبي أسامة حماد بن أسامة، و سفيان بن عيينة وغيرهما. وعنه: مسلم، وأبو داود ووثقه،

---

(١) طرسوس: بفتح أوله وثانيه، وسينين مهملتين بينهما واو ساكنة، .. ولا يجوز سكون الراء إلا في ضرورة الشعر؛ لأن فعلول ليس من أبنيتهم. .. وقالوا سميت بطرسوس بن الروم بن اليفز بن سام بن نوح عليه السلام، وقيل: إن مدينة طرسوس أحدثها سليمان كان خادماً للرشيد في سنة نيف وتسعين ومائة، قاله أحمد بن محمد الهمذاني. وهي مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم. معجم البلدان ٢٨/٤.

ورويا له.

- **ثقة.**

**مرجع ترجمته:** سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ٢/٣١٠، تهذيب الكمال ٧/٦٠، الكاشف ٢/٢٤٨، التهذيب ١٠/٧٣، التقريب ٦٠٩/(٦٥٣١).

## ٢-أَبُو أُسَامَةَ:

هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، الكوفي، روى عن: عبيد الله بن عمر، وسفيان الثوري غيرهما. وعنه: مخلد بن خالد الشعيري، و أحمد بن حنبل وغيرهما.

قال الذهبي:« وذكر الأزدي: عن سفيان الثوري بلا إسناد، قال: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة؛ كان أمره بيّناً؛ كان من أسرق الناس لحديثٍ جيّد. قلت:[أي الذهبي]أبو أسامة لم أورده لشيء فيه، ولكن ليعرف أن هذا القول باطل».

قال ابن حجر: وحكى الأزدي في «الضعفاء» عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، قال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول إنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس .

ثم أورد ابن حجر نقل الذهبي المتقدم آنفاً وقال متعقباً:«حكى الذهبي أن الأزدي قال هذا القول عن سفيان الثوري وهذا كما ترى لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيع وهو به أليق وسفيان بن وكيع ضعيف ...».

وقد وصفه به ابن سعد فقال: يدلس ويُبَيِّن تدليسه، وقال الأزدي: عن المُعَيْطي: كان كثير التدليس، ثم بعد ذلك تركه .

ووصفه بالتدليس مع تبيينه له غير مؤثر، أمّا قول المُعَيْطي فهو من حكاية الأزدي عنه وهو متكلم فيه وعلى فرض ثبوته فقد أفاد بأنه تركه، لذا قال الحاكم: فأما أهل الكوفة فمنهم من دلّس، ومنهم من لم يدلّس، وقد دلّس أكثرهم، والمدلّسون منهم: حماد بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما، فأما الطبقة الثانية فمثل أبي أسامة حماد بن أبي أسامة، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، وغيرهما، فإن أكثرهم لم يدلّسوا .

وقد عدّه ابن حجر من الطبقة الثانية: وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا .

**الخلاصة في أبي أسامة، أنه:**

- **ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره.**

مات سنة ٢٠١هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٣٢/٣، الثقات ٢٢٢/٦، تهذيب الكمال ٢٦٩/٢، الكاشف ٣٤٨/١، التهذيب ٢/٣، التقريب ١٧٧/(١٤٨٧).

### ٣-عُبَيْدُ اللَّه:

هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَري، المدني، أبو عثمان، قدّمه أحمد بن صالح على: مالك في نافع، وقدّمه ابن معين في: القاسم عن عائشة، على: الزهري عن عروة عنها. روى عن: نافع مولى ابن عمر، وكُريب مولى ابن عباس وخلق. وعنه: أبو أسامة حماد بن أسامة، وحماد بن سلمة وغيرهما.

- **ثقة ثبت .**

مات سنة (١٤٧هـ)، روى له الجماعة .

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٢٢/١، الجرح والتعديل ٣٢٦/٥، الثقات ١٤٦/٣، تهذيب الكمال ٥٤/٥، الكاشف ٦٨٥/١، تذكرة الحفاظ ١٦٠/١، التهذيب ٣٨/٧، التقريب ٣٧٣/(٤٣٢٤).

### ٤-نَافِع:

هو أبو عبد الله الفقيه المدني، مولى ابن عمر، مشهور،روى عن: مولاه ابن عمر، وأبي هريرة، وعنه: عبيد الله العمري، ومالك بن أنس، مات سنة (١١٧هـ) أو بعد ذلك أخرج له الجماعة .

● **ثقة ثبت مشهور .**

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٨/٨٤، الجرح والتعديل ٨/٤٥١، الكاشف ٢/٣١٥، تذكرة الحفاظ ١/٩٩، التهذيب ١٠/٤١٢، التقريب ٥٥٩/(٧٠٨٦).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

● **صحيح**؛ لأن رجاله كلهم ثقات.

وقد صحح الحديث الألباني كما في «الإرواء» ٧/٦، وصحيح سنن أبي داود ٢/٧١٣.

(٣٧٤١) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ، دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا**».

قَالَ أَبُو دَاوُد: أَبَانُ بْنُ طَارِقٍ مَجْهُولٌ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه – من طريق أبي داود – البيهقي في «السنن الكبرى» ٦٨/٧ و٢٦٥/٧، والخطيب البغدادي في «كتاب التطفيل» (٧٥).

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» ٣١٤/١، والخطيب البغدادي في «كتاب التطفيل» (٧٥) كلاهما من طريق معاذ بن المثنى عن مسدد، به.

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٣٢٦/٣٥٩/١ من طريق **محمد بن يحيى الأيلي**. وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٣٤٤/٤-٣٤٥/(٣٥٣) – ومن طريقه المزي في التهذيب ٥٧٥/٢/(١٧٨٣) – من طريق **الصلت بن مسعود**. وابن عدي في «الكامل» ٣٨٠/١ – ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٢٦٥/٧ –، والخطيب في «التطفيل» (٧٧) كلاهما (ابن عدي، والخطيب) من طريق **عباس بن يزيد البحراني**. وابن عدي أيضاً في «الكامل» ٩٦٨/٣ من طريق **عبد الوهاب بن غسان البصري**، ومن طريق **عمر بن يزيد السياري** – أيضاً – ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٥٢٦/٢/(٨٧٠). والقضاعي في «مسند الشهاب» ٣١٤/١ من طريق **نصر بن علي الجهضمي**. والبيهقي في «السنن الكبرى» ٦٨/٧ من طريق **محمد بن عمر**. والخطيب البغدادي في «كتاب التطفيل» (٧٥) من طريق **محمد بن سعيد الخزاعي**، و**إسحاق بن أبي إسرائيل المروزي**، و**إبراهيم بن محمد بن عرعرة الشامي**. والسلفي في «الطيوريات» ٨٣٢/٩-٨٣٣ من طريق **عبد الرحمن بن حمزة**. كلهم الأحد عشر عن درست به بنحوه، وبقصة طويلة طريفة في رواية الجهضمي.

وتابع درست بن زياد عن أبان، خالد بن الحارث عند ابن عدي في «الكامل» ٣٨٠/١ - ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية» ٨٧٠/٥٢٦/٢.

كما تابع أبان بن طارق، عطاء بن عجلان عن نافع به، أخرجه الخطيب في «التطفيل» (٧٨) ولفظه:«من جاء إلى طعام لم يُدْعَ إليه دخل غاصباً وأكل حراماً وخرج مسخوطاً عليه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُسَدَّد:

هو مسدد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل بن مُسْتَورِد الأسدي البصري، أبو الحسن. روى عن: معتمر بن سليمان، ودرست بن زياد وغيرهما. وعنه: البخاري، وأبو داود وجماعة.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ٢٢٨هـ، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الثقات للعجلي ٤٢٥/(١٥٦٠)، تهذيب الكمال ٨٣/٧، الكاشف ٢٥٦/٢، التهذيب ١٠٧/١٠، التقريب ٦١٤/(٦٥٩٨) .

### ٢. دُرُسْتُ بْنُ زِيَاد:

هو درست بن زياد العَنْبريُّ ويقال: القُشيريّ، أبو الحسن ويقال: أبو يحيى البصري القزّاز، روى عن: أبان بن طارق البصري، ويزيد بن أبان الرقاشي، وعنه: مسدد بن مسرهد، و نصر بن علي الجهضمي، روى له حديثاً واحد كلاً من: أبي داود، وابن ماجه .

ضعفه: يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، ومسلمة بن قاسم، والدارقطني، وابن حبان ، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر .

أما قول ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، فإنه جارٍ على خلاف ما ذهب إليه الأئمة من تضعيفه، مع كونه أورد في ترجمته أحاديث تفرد بها ثم قال: ولدرست غير هذه الأحاديث .. قليل .

وأما ما ورد عن عبد الوهاب بن غسان بن مالك البصري، قال: حدثنا درست بن زياد – وكان ثقة –، فإنه قول بعيد لا يعول عليه .

**الخلاصة في درست أنه:**

- **ضعيف.**

تنبيه: من الرواة من اسمه درست بن حمزة البصري، فذهب ابن حبان إلى أنهما اسمان لراو واحد، أما من فرّق بينهما فمنهم إماما الصنعة (البخاري، وأبو حاتم الرازي)، وابن عدي، و الدارقطني، وابن الجوزي وغيرهم، والأمر يسير فإن كلا منهما ضعيف .

روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٥٣/٣، الجرح والتعديل ٤٣٧/٣، سؤالات أبي عبيد الآجري ٨٧/٢، الضعفاء للنسائي (١٨٦)، المجروحين ٣٥٩/١، الكامل ٩٦٨/٣، الضعفاء للدارقطني (٢١٣)، ولابن الجوزي ٢٦٩/١، تهذيب الكمال ٤٣٣/٢، الميزان ٢٦/٢، الكاشف ٣٨٤/١، إكمال التهذيب ٢٧٦/٤، التهذيب ٢٠٩/٣، التقريب ٢٤١/(١٨٢٥).

## ٣. أَبَان بْنِ طَارِق:

هو أبان بن طارق البصري. روى عن: نافع مولى ابن عمر، وكَثِير بن شِنْظِير، وعنه: درست بن زياد، وخالد بن الحارث، روى له أبو داود.

قال أبو زرعة وأبو داود: «مجهول»، وقال ابن عدي عقب حديث الباب: وأبان بن طارق هذا لا يعرف إلاّ بهذا الحديث وهذا الحديث معروف به وله غير هذا الحديث لعله حديثين أو ثلاثة وليس له أنكر من هذا الحديث.

- **مجهول الحال.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «لا يعرف». وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الضعفاء لأبي زرعة ٥٢٢/٢، الكامل ٣٨٠/١، تهذيب الكمال ٩٤/١، ديوان الضعفاء (١٣١)، إكمال التهذيب ١٦٢/١، التقريب ١١٠/١(١٣٩) .

**٤. نَافِع:**

هو أبو عبد الله الفقيه المدني، مولى ابن عمر، مشهور.

- **ثقة ثبت مشهور .**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **الحديث ضعيف**؛ لضعف درست بن زياد، ولجهالة حال أبان بن طارق.

وممن حكم على الحديث بالضعف: العراقي في المغني عن حمل الأسفار٣٥٦/١، وابن حجر في الفتح ٥٦٠/٩.

وأما متابعة خالد بن الحارث وهو وإن كان ثقة ثبت غير أن مدار الحديث على أبان بن طارق وتقدم بيان حاله.

وأما متابعة عطاء بن عجلان، فليست بشيء؛ لأنه متروك[1].

## الشواهد:

وللحديث شواهد في الباب، عن عائشة، وأبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهم غير أنها ضعيفة من أمثلها:

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «من دخل على طعام ولم يدع له، دخل فاسقاً، وأكل حراماً، وشر الطعام طعام الوليمة، يدعى الأغنياء، ويترك الفقراء، ومن لم يجب الدعوة، فقد عصى الله ورسوله».

---

(١) تهذيب الكمال١٧٢/٥.

أخرجه الطيالسي في مسنده -واللفظ له- ٩٣/٤-٩٤ عن اليمان أبي حذيفة، عن طلحة بن أبي عثمان[1]، عن سعيد المقبري، عنه. وطلحة بن عثمان هذا ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ٣٤٩/٤/(٣٠٩٢)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل٤/٤٨٣/(٢١١٩)، دون ذكر جرح فيه أو تعديل.

والحديث ضعيف لأمرين:

١. إخراج الشيخين لهذا الحديث دون الزيادة في أوله (فالبخاري في ك: النكاح، ب: من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، ح٥١٧٧)، ومسلم (٣٥٢٥).
٢. الحديث وقع فيه اختلاف على طلحة بن عثمان - وتقدم أنه لم يذكر فيه جرح ولا تعديل-: فرواه أبو حذيفة عنه كما سبق. ورواه روح بن القاسم، عنه، واختلف عليه رفعاً ووقفاً، أورد ذلك الدارقطني في العلل ١٥٧/٨/(١٤٧٧) وصوّب وقفه.

وأخرجه الخطيب في «التطفيل» (٧٨) من طريق ابن شهاب الزهري، عن أبي هريرة بمعناه موقوفاً، وهو ضعيف للانقطاع في سنده ؛فإن ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة[2]. وذكر البيهقي أنه روي من طريق بقية بن الوليد، عن يحيى بن خالد، عن روح، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة. ثم قال: « لم يروه عن روح بن القاسم غير يحيى بن خالد، وهو مجهول من شيوخ بقية» اهـ.

وعلى هذا فلا يثبت حديث أبي هريرة بشيء من الوجوه، والله أعلم.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**مُغِيرًا**»: المُغِير: اسم فاعِل من أغار يُغِير إذا نَهَب، شبَّه دُخولَه عليهم بدُخول السارق، وخُروجه بمن أغار على قَوم ونَهَبَهم[3].

---

(١) وقع في التاريخ الكبير، والجرح والتعديل، والعلل للدراقطني (طلحة بن عثمان) دون لفظة (أبي) ولعلها الصواب والله أعلم.

(٢) تحفة التحصيل (٢٨٩).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٣٩٤/٣) .

**فوائد الباب الفقهية:**

١. في الحديث دليل على وجوب حضور الوليمة.

٢. أن الصائم يحصل له إجابة الدعوة بحضورها، ولا يجب عليه الأكل، فإن كان صومه فرضاً لم يفطر، ودعا لهم بالبركة. أما صوم التطوع فإنه إذا لم يكن في تركه للطعام كسر لقلب صاحب الدعوة، فإتمام الصوم أولى[١].

٣. قوله في الحديث «وإن كان صائما فليدع » تفسير لرواية «فليصل» والتي حملها بعضهم على ظاهرها وهي الاشتغال بالصلاة؛ ليحصل له فضلها ويحصل لأهل المترل والحاضرين بركتها. قال ابن حبان: قوله ﷺ: ( فإن كان صائما فليصل ) يريد به: فليدع؛ لأن الصلاة دعاء قال الله جل وعلا لصفيه ﷺ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١٠٣) سورة التوبة. أراد به: وادع لهم.

فأما المجمل من الأخبار، فهو الخبر الذي يرويه صحابي عن رسول الله ﷺ بلفظة مستقلة يتهيأ استعمالها على عموم الخطاب.

والمفسِّر: هو رواية صحابي آخر ذلك الخبرَ بعينه عن رسول الله ﷺ بزيادة بيان ليس في خبر ذلك الصحابي الأول ذلك البيان حتى لا يتهيأ استعمال تلك اللفظة المجملة التي هي مستقلة بنفسها إلا باستعمال هذه الزيادة التي هي البيان لتلك اللفظة التي ليست في خبر ذلك الصحابي اهـ[٢].

٤. الإثم والوعيد المترتب على عدم إجابة الدعوة وأنها معصية لله ولرسوله ﷺ قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٦٣) سورة النور.

---

(١) انظر المغني ١٠/١٩٦، نيل الأوطار ٦/٢١٤.

(٢) صحيح ابن حبان ١٢/١٢٠.

٥. تحريم الدخول إلى الولائم وغيرها من الدّعوات لمن لم يدع إليها، وهو من الـــدناءة والمذلّة التي لا تليق بالمؤمن وإلى هذا ذهب جماهير الفقهاء إلى أن التّطفّل حرام، ما لم يكـــن غير المدعوّ تابعاً لمدعوّ ذي قدر يعلم أنّه لا يحضر وحده عادةً، فلا يحرم؛ لأنّه مدعوّ حكماً بدعوة متبوعه، أو أن يكون بينه وبين صاحب الدار انبساطاً فلا يحرم[1].

(١) انظر عمدة القاري ٣١٨/١٧، كشاف القناع ١٧٥/٥، المغني ١٧/٥، الآداب الشرعية ١٨٧/٣.

## باب في استحباب الوليمة للنكاح

(٣٧٤٤) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا وَائِلُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ ابْنِهِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيقٍ وَتَمْرٍ.

### تخريج الحديث:

الحديث أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٦٠/٧) من طريق أبي داود به بمثله.

وأخرجه **الحميدي** (١٢١٩/٣٠٣/٢) - ومن طريقه النسائي في «الكبرى» كتاب الوليمة، باب الوليمة في السفر ٢٠٥/٦/(٦٥٦٦)، وأبو يعلى ٢٧٤/٦/(٣٥٨٠) -. وابن ماجه كتاب النكاح، باب الوليمة ٢٧٤/(١٩٠٩) عن **محمد بن أبي عمر العَدَني، وغياث بن جعفر الرَّحبي**. والترمذي في «السنن» كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة ٢٦٣/(١٠٩٥) و(١٠٩٦)، وفي «الشمائل» (١٧٨) عن ابن أبي عمر. وابن حبان ٣٦٨/٩و٣٧٠/(٤٠٦١) و(٤٠٦٤)، والطبراني في «الكبير»٢٤/(١٨٤) من طريق **حامد بن يحيى البلخي**. وأبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» ٣ /٥٤٢/(٤٨٧)من طريق **إسماعيل بن يزيد**. خمستهم عن ابن عيينة، به بمثله.

وأخرجه الإمام **أحمد** ١٣٣/١٩/(١٢٠٧٨). وأبو يعلى ٢٥٩/٦/(٣٥٥٩) عن **أبي خيثمة**، وابن الجارود (٧٢٧) عن **ابن المقرىء**[1]، ثلاثتهم عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أنس ﷺ، دون ذكر وائل بن داود، عن ابنه.

---

(١) بضم الميم وسكون القاف، كما في "اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير ٢٤٧/٣ .

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. حَامِدُ بْنُ يَحْيَى:**

هو حامد بن يحيى بن هانئ البلْخي، أبو عبد الله، نزيل طَرَسوس. روى عن: ابن عيينة، وعبد الله بن يوسف التِّنِّيْسي وآخرون. وعنه: أبو داود، وأبو زرعة وجماعة.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ٢٤٢هـ، روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢١٨/٨، الكاشف ٣٠٦/١، تذكرة الحفاظ ٤٧٩/٢، التهذيب ١٦٩/٢، التقريب ١٨٣/(١٠٦٨).

**٢. سُفْيَانُ:**

هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، أحد الأعلام. روى عن: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وأنس بن مالك وخلق. وعنه: حامد بن يحيى البلخي، وأحمد بن حنبل وجماعة.

متفق على توثيقه ورمي بالاختلاط، والتدليس وبيان ذلك كما يلي:

أما الاختلاط فقد ساق الخطيب البغدادي في تاريخه[1] بسنده إلى ابن عمار قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: اشهدوا أن ابن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة . فمن سمع منه في هذه السنة فسماعه لا شيء. ا.هـ.

قلت:[القائل الذهبي[2] تعقيباً على القطان] سمع منه فيها محمد بن عاصم صاحب ذاك الجزء العالي، ويغلب على ظني أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل سنة سبع. فأما سنة ثمان وتسعين ففيها مات و لم يلقه أحد فيها، لأنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر. وأنا أستبعد هذا الكلام من القطان، وأعده غلطا من ابن عمار، فإن القطان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكن يحيى

---

(١) "تاريخ بغداد" ١٨٣/٩ .

(٢) "ميزان الاعتدال" ١٧١/٢/(٣٣٢٧).

بن سعيد من أن يسمع اختلاط سفيان، ثم يشهد عليه بذلك، والموت قد نزل به، فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبع، مع أن يحيى متعنت جدا في الرجال، وسفيان فثقة مطلقاً. والله أعلم اهـ.

وقال العلائي[١] -معلقاً على ما نقله ابن عمار عن القطان: عامة من سمع منه إنما كان قبل سنة سبع، ولم يسمع منه متأخر في هذه السنة إلا محمد بن عاصم الأصبهاني، ولم يتوقف أحد من العالمين في الاحتجاج بسفيان.

فهو من القسم الأول، بل لعل هذا لا يصح عن يحيى بن سعيد، لأنه مات في صفر سنة ثمان وتسعين، ولم يكن حينئذ بالحجاز، والله أعلم ا.هـ.

وقال المعلمي اليماني: كان ابن عيينة بمكة والقطان بالبصرة ولم يحج القطان سنة سبع فلعله حج سنة ست، فرأى ابن عيينة قد ضعف حفظه قليلاً فربما أخطأ في بعض مظان الخطأ من الأسانيد وحينئذ سأله فأجابه كما أخبر بذلك عبد الرحمن بن بشر، ثم كأنه بلغ القطان في أثناء سنة سبع أو أوائل سنة ثمان أن ابن عيينة أخطأ في حديثين فعد ذلك تغيراً، وأطلق كلمة «اختلط» على عادته في التشديد. وقد كان ابن عيينة أشهر من نار على علم، فلو اختلط الاختلاط الاصطلاحي لسارت بذلك الركبان وتناقله كثير من أهل العلم وشاع وذاع، وهذا جزء (محمد بن عاصم) سمعه من ابن عيينة في سنة سبع، ولا نعلمهم انتقدوا منه حرفاً واحداً، فالحق أن ابن عيينة لم يختلط، ولكن كبر سنّه فلم يبق حفظه على ما كان عليه فصار ربما يخطئ في الأسانيد التي لم يكن قد بالغ في إتقانها كحديثه عن أيوب، والذي يظهر أن ذلك خطأ هين، ولهذا لم يعبأ به أكثر الأئمة ووثقوا ابن عيينة مطلقاً[٢] .

فتبين بهذا أن وصفه بالاختلاط غير دقيق ولا يصح.

وأما التدليس فإنه قد وصف به، لكن اتفق الأئمة على قبول تدليسه[٣]، بل أجمعت

(١) "المختلطين" للعلائي ص٤٥-٤٧.

(٢) "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" ١/٢٦٣-٢٦٤.

(٣) "سؤالات الحاكم للدارقطني" ص١٧٤-١٧٥، "الكفاية في علم الرواية"ص٥١٦، "ميزان الاعتدال" ٢/١٧٠، "النكت على ابن الصلاح" ٢/٦٢٤، "التبيين لأسماء المدلسين" ص٧٤،

الأمة على الاحتجاج به[١]، وذلك لأنه إذا وقف أحال على مليء ثقة، بل قال ابن حبان في مقدمة «صحيحه»: لا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلّس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد بيّن سماعه عن ثقة مثل نفسه، والحكم في قبول روايته لهذه العلة -وإن لم يبين السماع فيها- كالحكم في رواية ابن عباس إذا روى عن النبي ﷺ ما لم يسمع منه[٢] .

**الخلاصة في سفيان بن عيينة أنه:**

- **ثقة ثبت حافظ إمام.**

مات سنة ١٩٨هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٥/٤٩٧، التاريخ الكبير ٤/٩٤، الجرح والتعديل ١/٣٢، و٤/٢٢٥، تاريخ بغداد ٩/١٧٤، الكاشف ١/٤٤٩، سير أعلام النبلاء ٨/٤٥٤، تذكرة الحفاظ ١/٢٦٢، ميزان الاعتدال ٢/١٧٠، التهذيب ٤/١١٧، التقريب ٢٤٥/(٢٤٥١).

## ٣. وَائِلُ بْنُ دَاوُد:

هو وائل بن داود التيمي، أبو بكر الكوفيُّ، والد بكر بن وائل. روى عن: ابنه بكر بن وائل، وإبراهيم بن النَّخَعِيّ. وعنه: ابنه بكر بن وائل ومات قبله، وسفيان بن عيينة وغيرهما.

وثّقه الإمام أحمد، والعجلي، وابن شاهين، وابن حجر، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال عنه أبو حاتم، والبزار: صالح الحديث.

**الخلاصة في وائل أنه:**

- **ثقة.**

وهو ما اعتمده الذهبي وابن حجر في «الميزان» و«التقريب».

روى له الأربعة.

---

(١) "ميزان الاعتدال" ٢/١٧٠.

(٢) "مقدمة" صحيح ابن حبان ص ١٦١.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٣٣٩، الجرح والتعديل ٩/٤٣، الثقات ٧/٥٦١، تاريخ أسماء الثقات ٣٤٠/(١٤٤٦)، تهذيب الكمال ٧/٤٥٢، الكاشف ٢/٣٤٧، التهذيب ١١/١٠٩، التقريب ٦٧٣/(٧٣٩٤).

## ٤. بَكْر بْنِ وَائِل:

هو بكر بن وائل بن داود التيميّ الكوفي. روى عن: الزهري، وأبيه وائل بن داود، وعنه: أبوه، وابن عيينة، مات قديماً فروى أبوه عنه، روى له الجماعة، سوى البخاري.

- **ثقة.**

روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل٢/٣٩٣، الثقات ٦/١٠٣، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٥٩)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث١/١٩٥، بيان الوهم والإيهام٢/١٥١، تهذيب الكمال ١/٣٧٦، الكاشف١/٢٧٥، الميزان١/٣٤٨، تهذيب التهذيب١/٤٨٨، تقريب التهذيب ص١٥٨.

## ٥. الزَّهْرِيّ:

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، أحد الأعلام، روى عن: أنس ﷺ، وابن المسيّب، وعنه: بكر بن وائل، وابن عيينة.

- **فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.**

مات سنة ١٢٥هـ وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٥٣، الثقات ٥/٣٤٩، تهذيب الكمال ٦/٥٠٧، الكاشف ٢/٢١٩، تهذيب التهذيب ٩/٤٤٥، التقريب ص٥٩١.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **صحيح**؛ لأن رواته ثقات.

وأما ما نقله يعقوب بن سفيان، عن علي بن المديني: قال سفيان: «وائل بن داود لم يسمع من ابنه [١] شيئاً، إنما نظر في كتابه حديث الوليمة» [٢].

فيجاب عنه بما يلي:

١. أن الأب له مزيد معرفة بمرويات ابنه من غيره، ويدل لذلك أنه أخذ الحديث مباشرة من كتابه كما قاله ابن عيينة، فزال ما يخشى من الانقطاع.

٢. مما يقوي قبول هذا الانقطاع رواية ابن عيينة لهذا الحديث على الوجهين، أحدها حديث الباب، والآخر ليس فيه ذكر لوائل بن داود ولا ابنه، مما جعل الإمام الترمذي يصف سفيان بالتدليس إذ قال عقب الحديث: «وقد روى غير واحد هذا الحديث عن ابن عيينة، عن الزهريِّ، ولم يذكروا فيه عن وائل، عن ابنه؛ وكان سفيان يُدلِّس، فرُبَّما لم يذكر وائلاً وربّما ذكره».

ويجاب عن تدليس سفيان أن يقال: إن سفيان بن عيينة أبان عن ذلك، كما رواه الحميدي – ومن طريقه أبو يعلى – أنه قال: «وقد سمعت الزهري يحدث به، فلم أحفظه، وكان بكر بن وائل يجالس الزهري معنا» [٣].

فتبين أن ابن عيينة يروي الحديث من الطريقين، مرة سمعه من الزهري، ثم لم يحفظه، وسمعه أخرى ممن حضر معه عند الزهري، وهذا ما يسمى عند المحدثين (من حدّث ونسي) فلعل الإمام الترمذي سماه تدليساً على التجوّز.

وعلى هذا فالظاهر أن سفيان بن عيينة قد ضبط روايته عن الزهري بدليل روايته الطريق الأخرى عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل، فالحديث صحيح إن شاء الله .

---

(١) تصحّف في كتاب المعرفة والتاريخ وفي تهذيب التهذيب إلى (أبيه) وهو خطأ واضح.

(٢) المعرفة والتاريخ ١٤٣/٢، تهذيب التهذيب١١٠/١١ .

(٣) مسند الحميدي٣٠٣/٢، ومسند أبو يعلى٢٧٤/٦.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**السَّويق**»: معروف، وهو طعام يصنع من دقيق القمح أو الشعير بخلطه بالسمن والعسل[١].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. مشروعية الوليمة في العرس؛ لأن النبي ﷺ فعلها وأمر بها كما في حديث عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه في الصحيحين[٢] حين تزوج فقال له النبي ﷺ: «أولم ولو بشاة».

٢. فيه دليل على جواز كون الوليمة أقل من شاة، وأنه لا حد لأقلها لا كما ذهب بعض الفقهاء إلى أن أقل الوليمة شاة[٣].

٣. أن الوليمة بالسويق والتمر «لم يقع قصداً لتفضيل بعض النساء على بعض؛ بل باعتبار ما اتفق وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لأولم بها؛ لأنه كان أجود الناس ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمور الدنيا في التأنق»[٤].

---

(١) انظر المصباح المنير ص٢٤٤.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٤٩)، ومسلم (٣٤٩١).

(٣) انظر المغني ١٩٣/١٠.

(٤) فتح الباري ٢٣٨/٩.

## باب فِي كَمْ تُسْتَحَبُّ الْوَلِيمَةُ.

(٣٧٤٥) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ رَجُلٍ أَعْوَرَ مِنْ ثَقِيفٍ، كَانَ يُقَالُ لَهُ: مَعْرُوفًا - أَيْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، إِنْ لَمْ يَكُنِ اسْمُهُ زُهَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ فَلاَ أَدْرِي مَا اسْمُهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الْوَلِيمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ، وَالْيَوْمُ الثَّالِثُ سُمْعَةٌ وَرِيَاءٌ**». قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ دُعِيَ أَوَّلَ يَوْمٍ، فَأَجَابَ، وَدُعِيَ الْيَوْمَ الثَّانِي، فَأَجَابَ، وَدُعِيَ الْيَوْمَ الثَّالِثَ، فَلَمْ يُجِبْ، وَقَالَ: أَهْلُ سُمْعَةٍ وَرِيَاءٍ.

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١. فمرة يُروى عنه، عن عبد الله بن عثمان الثقفي، عن زهير بن عثمان، مرفوعاً.

٢. ومرة يُروى عنه، مرسلاً.

٣. ومرة يُروى عنه، عن أنس ﷺ.

**أما الوجه الأول:**

(الحسن، عن عبد الله بن عثمان الثقفي، عن زهير بن عثمان، عن النبي ﷺ) فرواه عنه:

**قتادة بن دعامة**، أخرج روايته:

الدارمي في كتاب الأطعمة، باب في الوليمة ٢/١٣١١/(٢١٠٩). وأحمد في ثلاثة مواضع الأول ٣٣/٤٣٣/(٢٠٣٢٤). والثاني ٣٨/٢٢٤/(٢٣١٥٢) - ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» ٣/١٢٤/(١٠٩٥)-. والثالث ٣٣/٤٣٥/(٢٠٣٢٥) - ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣/٢٣٤/(١٥٩٤)، والطبراني في «الكبير» ٥/٢٧٢/(٥٣٠٦) - . والبخاري في «التاريخ الكبير» ٣/٤٢٥/(١٤١٢). وأبو داود كما في حديث الباب – ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٧/٢٦٠-، والنسائي في «السنن

الكبرى» ٦/٢٠٣/(٦٥٦١). والبغوي في «معجم الصحابة» ٢/٥١٣/(٨٩٧). والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٨/٢٣. وابن قانع في «معجم الصحابة»[1] (٢٧٤). وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»٣/١٢٢٥/(٣٠٧٠).

كلهم من طرق عن همام، عنه، به بمثله، وعند بعضهم بنحوه. وساق الدرامي قصة ابن المسيّب. ولم يورد البخاري متن الحديث بكامله عند ترجمة زهير الثقفي، وقال: ولا يصح إسناده، ولا نعرف له صحبة. وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: في إسناده نظر، يقال إنه مرسل وليس له غيره.

**أما الوجه الثاني:**

(الحسن، مرسلاً) فرواه عنه:

( أ ) **يونس بن عبيد**، أخرج روايته:

ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٩/٥٦٦/(٣٧٠٦٤)، والنسائي في «الكبرى» ٦/٢٠٤/(٦٥٦٢). ولفظه: عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: « الوليمة أول يوم[2] حق، والثاني معروف، وما وراء[3] ذلك فهو رياء».

( ب ) وتابع **قتادةُ**، يونسَ بن عبيد، في رواية هذا الوجه عن الحسن، أخرج روايته:

عبد الرزاق في «المصنف» ١٠/٤٤٧/(١٩٦٦٠) .

( ج ) وتابع **عوف الأعرابي**، يونس، وقتادة، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته:

ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٩/٥٩٠/(٣٧١٤٤) من طريق الأحمر (سليمان بن حيان)، عن عوف، عن الحسن قال: بلغني أن رسول الله ﷺ...الحديث.

---

(١) عدَّ ابن قانع من الصحابة معروفاً الثقفي بناء على قول قتادة في حديث الباب:"يقال له معروف"، وتعقبه ابن حجر في "الإصابة "١٠/٩٣/(٨٥٨٩) بقوله:"ترجم له ابن قانع، فوهِم؛ لأنه صفة لا اسم".اهـ.

(٢) عند النسائي: "يوم الأول".

(٣) عند النسائي: "وما فوق".

**أما الوجه الثالث:**

(الحسن، عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ) رواه عنه:

**عوف الأعرابي**، أخرج روايته:

ابن عدي في «الكامل» ٢٣٨٣/٦ من طريق المسيب بن واضح، عن مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعوة أول يوم...» الحديث.

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. محمد بن المثنى:**

هو محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العَنَزَي، أبو موسى البصري الحافظ، المعروف بالزَّمِن. روى عن: عفان بن مسلم، وابن عيينة وآخرون. وعنه: الجماعة وغيرهم.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ٢٥٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٤٩٣/٦/(٦١٧٠)، الكاشف ٢١٤/٢/(٥١٣٤)، تهذيب التهذيب ٤٢٥/٩/(٦٩٦)، التقريب ٥٨٩/(٦٢٦٤)،

**٢. عفان بن مسلم:**

هو عفان بن مسلم بن عبد الله الصفَّار، أبو عثمان البصري، روى عن همام بن يحيى، وشعبة بن الحجاج، وعنه محمد بن المثنى، والبخاري.

- **إمام ثقة ثبت.**

وما نُقل من اختلاطه في آخر حياته، غير مؤثر وذلك أنه محمول على التغير الذي يصاحب مرض الموت، ومات بعده بأيام و لم يحدث فيه بشيء[1].

مات سنة ٢٢٠هـ وقيل قبلها بسنة، روى له الجماعة.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٥٤/١٠، ميزان الاعتدال ٨٢/٣، كتاب المختلطين، للعلائي ص٨٥.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٥/١٨٧/(٤٥٥٣)، تهذيب التهذيب ٧/٢٣٠/(٤٢٣)، التقريب ٤٥٩/(٤٦٢٥)، الكاشف ٢/٢٧/(٣٨٢٧).

**٣. همام:**

هو همام بن يحيى بن دينار العَوْذيّ - بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة - أبو عبدالله أو أبو بكر، البصري. روى عن: قتادة بن دعامة، وأبيه وجماعة. وعنه: عفان بن مسلم، وسفيان الثوري وهو من أقرانه وغيرهما.

**وقد اختلف العلماء فيه:**

**أقوال الأئمة الموثقين والمعدلين:** قال يزيد بن هارون: كان همام قوياً في الحديث. وقال أحمد: ثبت في كل المشايخ. وقال ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، والحاكم: ثقة. وزاد ابن سعد: ربما غلط في الحديث. وزاد أبو حاتم: صدوق، في حفظه شيء. وقال أبو زرعة: لا بأس به.

وقال ابن عدي: وهمام أشهر وأصدق من أن يُذكر له حديث، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة، وهو مُقدم في يحيى بن أبي كثير، وعامة ما يرويه مستقيم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

**أقوال الأئمة المجرحين والمليين:** أساء الرأي فيه يحيى القطان، وكان لا يحدث عنه. وقال يزيد بن زريع: همام حفظه رديء، وكتابه صالح. وقال البرديجي: صدوق يكتب حديثه ولايحتج به. وقال الساجي: صدوق سيء الحفظ ما حدَّث من كتابه فهو صالح وما حدث من حفظه فليس بشيء.

ومما تقدم يتبين أن كلام الأئمة فيه على ثلاثة أقسام:

أ- القسم الأول: من وثّقه مطلقاً.

ب- القسم الثاني: من ضعفه مطلقاً: وسيأتي الكلام عليه.

ت- القسم الثالث: من قال بالتفصيل: فما حدث فيه من كتابه فهو ثقة، وما حدث فيه من حفظه فليس بشيء.

فأما من ضعفه مطلقاً، كيحيى بن سعيد القطان ولم يرو عنه، وتبعه بنحوه البرديجي إلا أنه قال: يكتب حديثه، فإن هذا لا يقبل، فقد قال ابن مهدي: ظلم يحيى بن سعيد، همام بن يحيى، لم يكن له به علم ولا مجالسه. ومما يؤكد ذلك- وأن وراء عدم الرواية عن همام موقف بينهما- ما قاله أحمد: شهد يحيى بن سعيد في حداثته شهادة، وكان همام على العدالة، يعني وأن هماماً لم يعدّله، فتكلم فيه يحيى لهذا.

ومع هذا إلا أن يحيى القطان لم يكن هذا رأيه المستقر في همام، فقد قال ابن المديني: ولم يكن ليحيى فيه رأي. وهذا محمول بعد اطلاعه على حديث همام وموافقته الثقات، كما قال عفان: كان يحيى بن سعيد يعترضُ على همَّام في كثير من حديثه، فلما قَدِمَ معاذ بن هشام نظرنا في كُتبه فوجدناه يوافقُ هماماً في كثيرٍ مما كان يحيى يُنكره، فكفَّ يحيى بعدُ عنه.

أما النزر اليسير الذي لم يوافق فيه همام معاذاً، فهذا بعض الذي حدّث فيه همام من حفظه، والخطأ في مثل هذا القليل مغتفر؛ لأنه لم يسلم من الخطأ كبير أحد من الأئمة مع جلالتهم[١].

كما نقل العقيلي في «الضعفاء»[٢] عن عفان قوله: فكان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعدُ، فنظر في كتبه، فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله. وليس اعتماده على مجرد حفظه بقادح في روايته، لأن ذلك لم يطل منه ويكثر، وإلا لكثرت أوهامه، ونبّه النُّقّاد على ما أنكر عليه، ولوُصف بذلك.

ومما يؤيد رجوع يحيى بن سعيد عن رأيه في همام ما رواه عمرو بن علي الفلاس، قال: حدّث ابن أبي عدي، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة بحديث، فأنكره يحيى بن سعيد، وقال لم يصنع ابن أبي عروبة شيئاً، فقال عفان وكان حاضراً: حدثنا همام، عن قتادة. فسكتَ يحيى فعجبنا من يحيى حيث يحدثه ابن أبي عدي، عن سعيد فينكره، وحيث حدَّثه عفان عن همام فسكتَ.

---

(١) انظر العلل الصغير، للترمذي ص٥٠-٥١ وكلامه حول مسألة الخطأ وأنه لا يسلم منه أحد.

(٢) الضعفاء، للعقيلي ١٤٨١/٤.

قال الذهبي[1] معلقاً على هذه الحادثة: هذا يدل على أن يحيى تغيَّر رأيه بأخَرَة في همام، أو أنه لما رأى اتفاقهما على حديث اطمأن.

لكن يبقى أن يقال إن سماع المتأخر أصح من المتقدم، كما قال ابن حجر: وهذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصحّ ممن سمع منه قديماً، وقد نصّ على ذلك أحمد[2].

وسبب عدم رجوع همام إلى كتابه أول أمره، ما قاله أبو الوليد وحبّان: أن هماماً قال: إني لأستحيي من الله أن أنظر في الكتاب، وأحفظ الحديث لكي أحدِّث الناس[3].

لذا فالأصل في حديثه القبول مطلقاً، حدّث من حفظه أو من كتابه، ما لم يخالف غيره من الثقات، أو كان فيه نكارة.

أما قول البرديجي «صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به»، فيرده توثيق كبار الأئمة ونصهم على ثقته؛ وذلك لمعرفتهم بحاله لاسيما من عاصره، كابن مهدي وغيره، وكلام أحمد، وابن عدي السابق خير ما يُردُّ به على ذلك، وقد قال الذهبي: وهمام ممن جاوز القنطرة، واحتج به أرباب الصِّحاح. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم.

**الخلاصة في همام أنه:**

- **ثقة ربما وهم، من أوثق الناس في قتادة، ويحيى بن أبي كثير.**

مات سنة١٦٥هـ أو قبلها، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٣٣٥/(١٩١٨)، الجرح والتعديل ٩/١٠٧/(٤٥٧)، الثقات ٧/٥٨٦، الكامل ٧/٢٥٩٠، تهذيب الكمال ٧/٤٢٥، الكاشف ٢/٣٣٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١٧٦، التهذيب ١١/٦٧، التقريب ٦٦٧/(٧٣١٩).

(١) السير٧/٢٩٩.

(٢) انظر سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص٣٣٥، والعلل ومعرفة الرجال ١/٣٣٥/(٦٨٣).

(٣) السير٧/٢٩٩.

**٤ . قتادة:**

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، وكان أكمه، روى عن: الحسن البصري، وأنس بن مالكﷺ وخلق. وعنه: همام بن يحيى، وشعبة بن الحجاج وجماعة.

قال ابن سيرين: قتادة هو أحفظ الناس. وقال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر قتادة فأطنب في ذكره، فجعل ينشر من علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قل ما تجد من يتقدمه، أمَّا المثل فلعلَّ.

وقد رمي بالقدر، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر.

وكان يدلس ، قال شعبة: كان قتادة إذا جاء ما سمع قال: حدثنا، وإذا جاء ما لم يسمع قال: قال فلان. وذكر تدليسه النسائي، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة.

- **ثقة ثبت يدلس.**

وهو ما اعتمده الحافظ في «التقريب» لكنه أغفل التدليس.

مات سنة ١١٧هـ وقيل:١١٨هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٢٩/٧، المعرفة والتاريخ ٢٠٩/٣، الجرح والتعديل ١٣٣/٧، تهذيب الكمال ٩٩/٦/(٥٤٣٧)، الكاشف ١٣٤/٢/(٤٥٥١)، تهذيب التهذيب ٣٥١/٨/(٦٣٥)، التقريب ٥٢٨/(٥٥١٨)، تعريف أهل التقديس ص١٤٦.

**٥ . الحسن:**

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطابﷺ. روى عن: عبد الله بن عثمان الثقفي، وعثمان بن عفانﷺ وخلق. وعنه: قتادة بن دعامة، ويونس بن عُبيد وآخرون.

- **ثقة فقيه فاضل مشهور.**

وقد وصفه بالتدليس جماعة، قال ابن حبان: الحسن البصري كان يدلس[١]. وقال مرة: كان الحسن بن أبي الحسن معرى عما قذف به من القدر، على تدليس كان منه في الروايات[٢].

وعده الحاكم في الجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا قال فلان فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عالٍ ولا نازل...ومثّل لذلك بقوله: أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئاً قط[٣].

وعده النسائي في جزئه من المدلسين[٤]. وقال العلائي: من المشهورين بالتدليس. وذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين[٥]، أما ابن حجر فذكره في الثانية[٦] وهذا أولى بالصواب فإنه وإن وصف بالتدليس إلا أنه مقلّ منه بمعناه الخاص؛ وهو: الرواية عمن سمعه ما لم يسمعه منه، أما التدليس بالمعنى العام —والذي يستخدمه أئمة الحديث- فيشمل صوراً منها الصورة السابقة، وكذلك الإرسال؛ وهو الرواية عمن لم يسمع منه.

ولهذا لا ينظر والحالة هذه إلى العنعنة ولا إلى التحديث؛ لأنه من قبيل المرسل، وإنما ينظر فيه إلى الكتب التي تكلمت عن المراسيل[٧]، فما نُص فيها على عدم السماع فمردود؛ للانقطاع فيه، وما ثبت فيه السماع فمقبول، وتحمل روايته على الاتصال[٨].

مات سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين، روى له الجماعة.

---

(١) الثقات٤/١٢٤.

(٢) مشاهير علماء الأمصار٨٨/(٦٤٢).

(٣) معرفة علوم الحديث ص١٠٩.

(٤) ذكر المدلسين ص١٢١.

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١٩٤/(١٣٥) والمرتبة الثالثة: هم من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

(٦) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس١٠٢/(٤٠). والمرتبة الثانية: هم من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.

(٧) ومن أجمعها كتاب تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل،لولي الدين العراقي ص ٦٧.

(٨) ينظر: المرسل الخفي ٤٦٥،٤٧٣/١. وتحرير علوم الحديث ٩٨١/٢، ومنهج المتقدمين في التدليس ١٧٨-١٨٠ و٧٢-٧٣، ومعجم المدلسين ١٣٥-١٤٧.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ١٥٦/٧، تهذيب الكمال ١١٤/٢/(١٢٠٠)، الكاشف ٣٢٢/١/(١٠٢٢)، السير ٥٦٣/٤/(٢٢٣)، تذكرة الحفاظ ٦٦/١، التهذيب ٢٦٣/٢/(٤٨٨)، التقريب ١٩٤/١/(١٢٢٧).

٦. **عبد الله بن عثمان الثقفي:**

هو عبدالله بن عثمان الثقفي. روى عن: رجل أعور من ثقيف، وسيأتي بعده، وعنه: الحسن البصري.

ذكر ابن المديني: أن الحسن تفرد بالرواية عنه. وقال البخاري: روى عنه الحسن منقطع.

ولم أقف له على جرح أو تعديل، سوى ما قاله ابن حجر في «التقريب»: «مجهول».

- **مجهول حال.**

روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٤٦/٥/(٤٤٤)، الجرح والتعديل ١١١/٥/(٥٠٩)، تهذيب الكمال ٢٠٦/٤/(٣٤٠٨)، التهذيب ٢٧٧/٥/(٥٤٠)، التقريب ٣٧١/(٣٤٧٠).

٧. **زهير بن عثمان:**

هو زهير بن عثمان الثقفي الأعور، عداده في الصحابة الذين نزلوا البصرة، فقد أثبت صحبته: ابن أبي خيثمة، والفلاس، وأبو حاتم الرازي، والترمذي، والأزدي، والطبراني، ومن المتأخرين: الذهبي، وابن حجر.

وقال البخاري: ولم يصح إسناده، ولا يعرف له صحبة. ونقل في «الإصابة» قول ابن السكن: ليس بمعروف في الصحابة، إلا أن عمرو بن علي ذكره فيهم. و شك فيه ابن حبان فعده في طبقة الصحابة ثم عده في طبقة التابعين. وابن عبد البر، حيث قال: في إسناده نظر، ويقال: إنه مرسل، وليس له غيره. وأنكر صحبته ابن عدي، كما نفى الألباني الصحبة له، فقال: فإن كان ذلك بغير هذا الحديث فحسن، وإن كان به، فالسند ضعيف فمثله لا تثبت به الصحبة، والله أعلم. وهو الراجح إن شاء الله؛ لأنه لا يعرف لزهير حديث غيره، وتفرد به عنه عبد الله بن عثمان، لذا فلا تثبت الصحبة بحديث ضعيف .

روى له أبو داود، والنسائي[1].

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣/٤٣٥/(١٤١٢)، الثقات ٣/١٤٣و٤/٢٦٣، الكامل ٣/١٠٧٨، الاستيعاب ٤/٢٤/(٨٢١)، تهذيب الكمال ٣/٣٥، الكاشف ١/٥٧٣/(٢٨٥٢)، الإصابة ٤/٢٢/(٢٨٢٤)، التقريب ٢٦٠/(٢٠٤٦).

## الحكم على الحديث:

تقدم أن هذا الحديث مروي عن الحسن على ثلاثة أوجه:

١. فمرة يُروى عنه، عن عبد الله بن عثمان الثقفي، عن زهير بن عثمان، مرفوعاً.

**ويرويه قتادة.**

٢. ومرة يُروى عنه، مرسلاً.

**ويرويه يونس بن عبيد، ورواية أخرى عن قتادة، ورواية عن عوف الأعرابي.**

٣. ومرة يُروى عنه، عن أنس ﷺ.

**وهو رواية أخرى عن عوف الأعرابي.**

وبالنظر في هذا الاختلاف يتبين أن الراجح الوجه الثاني المرسل لما يأتي:

أ- أنه رواية الأكثر.

ب- أن في رواته مَنْ هو مِن أثبت الناس في الحسن، وهو يونس بن عبيد[2].

ت- ترجيح أبو حاتم الرّازي فيما نقله عنه ابنه في «العلل» (م١١٩٣) حيث قال: وسألت أبي عن حديث؛ رواه مروان بن معاوية الفزاري، عن عوف، عن الحسن، عن أنس ابن مالك، عن رسول الله ﷺ: الدعوة أول يوم حق، والثاني معروف، وما زاد فهو رياء. فسمعت أبي يقول: إنما هو الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.

---

(١) التاريخ الكبير ٣/٤٣٥/(١٤١٢)، الثقات ٣/١٤٣و٤/٢٦٣، الكامل ٣/١٠٧٨، الاستيعاب ٤/٢٤/(٨٢١)، تهذيب الكمال ٣/٣٥/(١٩٩٩)، الكاشف ١/٥٧٣/(٢٨٥٢)، الإصابة ٤/٢٢/(٢٨٢٤)، التقريب ٢٦٠/٢٠٤٦، إرواء الغليل .

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي ٢/٦٨٥ وما بعدها.

وكذا ترجيح النسائي فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٢٤٣/٩ فقال: «وقد خالف يونسُ بن عبيد قتادةَ في إسناده؛ فرواه عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً أو معضلاً، لم يذكر عبد الله بن عثمان، ولا زهيراً. أخرجه النسائي ورجّحه على الموصول».

قلت: وهو يشير إلى سياق النسائي للحديث في «الكبرى» ٢٠٤/٦/(٦٥٦١) فإنه لما ساق حديث قتادة (الوجه الأول) أردفه بقوله **خالفه يونس** وساق المرسل (الوجه الثاني) وهذا إشارة منه لترجيح المرسل، والله أعلم.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**سُمْعَةٍ وَرِيَاءٍ**»: أي لِيَسْمَعَه الناس ويَرَوْه[1].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. استدل بهذا الحديث وعمل به الحنابلة والشافعية.

قال ابن قدامة: وإذا دعي في اليوم الأول وجبت الإجابة، وفي اليوم الثاني تستحب الإجابة، وفي اليوم الثالث لا تستحب.

وقال الماوردي: فإن كانت الوليمة ثلاثة أيام فدعى في الأيام الثلاثة لزمت الإجابة في اليوم الأول، واستحبت في اليوم الثاني، ولم تجب، وكرهت في اليوم الثالث[2].

٢. صدّر البخاري في صحيحه ترجمة بقوله: باب حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه، ولم يُوقِّت النبي ﷺ يوماً ولا يومين.

قال ابن جماعة في كتابه «تراجم البخاري» عقب هذه الترجمة: مقصود البخاري أن الأحاديث مطلقة في إجابة الداعي، ولم يبين النبي ﷺ في ذلك عدداً معيناً، فدلّ ذلك على

---

(١) النهاية في غريب الحديث٢/٤٠٢، وقال عقبه: وقد تكرر هذا اللفظ في غير موضع[يعني سمعة ورياء].

(٢) ينظر المغني١٠/١٩٥، الحاوي الكبير٩/٥٦٠.

الرد على مَنْ أنكر بعد يومين وجعله سُمعة [١]. وإلى هذا ذهب المالكية كما نقل ابن حجر عن عياض قوله: استحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً [٢].

٣. فيه دلالة «على أنَّ من الأطعمة التي يُدعى إليها ما للمدعوِّ إليه أن لا يأتيَه، وإن منها ما على المدعوِّ إليه أن يأتيه» [٣].

---

(١) وقال العيني في مناسبة الترجمة: قيل إن البخاري ترجم على جواز الوليمة سبعة أيام و لم يأت فيه بحديث فاستدل على جواز سبعة أيام ونحوها بإطلاق الأمر بإجابة الداعي من غير تقييد فاندرج فيه السبعة المدعي أنها ممنوعة. عمدة القاري٢٠/١٥٧.

(٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني،للنفراوي المالكي٢/٣٢٢ واستحبها بعض العلماء لأهل السعة أسبوعاً وهو مناسب لَمطْلُوبيَّةِ إفشاء النكاح إلا أن لا يَقْصِدَ الزوج ذلك فَيُكْرَهُ تكرارها.وينظر في الفتح٩/٢٤٣.

(٣) شرح مشكل الآثار، للطحاوي ١٩/٢٤-٢٥.

## بَاب ما جاء في الضِّيَافَةِ

(٣٧٤٩) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حدثنا مُوسَى بن إسماعيل، وَمُحَمَّدُ بن مَحْبُوبٍ قالا: ثنا حَمَّادٌ، عن عَاصِمٍ، عن أبي صَالِحٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النبي ﷺ قال: «**الضِّيَافَةُ ثَلاَثَةُ أَيَّامٍ فما سِوَى ذلك فَهُوَ صَدَقَةٌ**».

---

### تخريج الحديث:

الحديث أخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» ٥٥/(١٠٤) عن موسى به بمثله.

وأخرجه أحمد ٢٨٧/١٤/(٨٦٤٥) عن حسن، عن حماد بن سلمة به بلفظه.

وأخرجه محمد بن المظفر في حديث شعبة (١١٣)، وعنه أبو نعيم في الحلية ٢٠٨/٧ من طريق نصر بن حماد، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي صالح به بمثله[1].

وأخرجه أحمد ٢٥٧/١٣/(٧٨٧٣)، والبخاري في الأدب المفرد ٢٥٩/(٧٤٢)، وإبراهيم الحربي في إكرام الضيف ٥٦/(١١٠)، والطبراني في الأوسط ١٠٣/٤/(٣٧١٣)[2] من طريق أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٧/١٢، وأحمد ٣٤٧/١٥/(٩٥٦٤)، وإبراهيم الحربي في إكرام الضيف ٥٦/(١١١)، والبيهقي في الكبرى ١٩٧/٩ من طرق عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه.

وأخرجه مسدد في مسنده (كما في المطالب العالية ٣١٣/٢/ح٢٣٤٥وَ٢٣٤٦)، والطيالسي ٢٨٩/٤/(٢٦٨٣)، وإسحاق بن راهويه في مسنده ٣٢١/١/(٣٠٥)، والبخاري تعليقاً في التاريخ الكبير ٣٦٧/٣، وابن أبي الدنيا في قرى الضيف ٤٣/(٥٣)، وإبراهيم الحربي في إكرام الضيف ٥٧/(١١٣)، والبزار (١٩٣٠-كما في الكشف)، وأبو يعلى في مسنده ٥١٦/١٠/(٦١٣٤)، والدولابي في الكنى ١٠٥١/٣/(١٨٥٣)، والخرائطي في

---

(١) قال أبو نعيم بعده: تفرد به نصر عن شعبة.

(٢) وقال الطبراني عقبه: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا أبان.

مكارم الأخلاق (المنتقى ١/٧٣/ح١٤٧) من طرق عن ليث بن أبي سليم، عن زياد، عن أبي هريرة ﷺ بمثله وبعضهم بزيادة في آخره.

وأخرجه أحمد ٣٦٧/١٦/(١٠٦٢٨) وَ(ح١٠٩٠٧)، وابن حبان ٩٢/١٢/(٥٢٨٤)، وأبو يعلى ٢٩٤/١٠/(٥٨٩٠) و٥٨/١١/(٦٢١٨) من طرق عن أبي هريرة ﷺ بنحوه وفي بعضها مطولاً.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُوسَى بن إسماعيل:

هو موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَّبوذَكي، مشهور بكنيته وباسمه، روى عن: حماد بن سلمة[1]، وقيس بن الربيع الأسدي، وعنه: أبو داود، والبخاري.

- **ثقة ثبت.**

وقال الذهبي لّما ذكره في «الميزان»: لم أذكر أبا سلمة للينٍ فيه، لكن لقول ابن خراش فيه، صدوق، وتكلّم الناس فيه. قلت[أي الذهبي]: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي. وقال ابن حجر في «التقريب»: ولا التفات إلى قول ابن خراش: تكلّم الناس فيه.

مات سنة ٢٢٣هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال٧/٢٤٩/(٦٨٣٠)، ميزان الاعتدال ٤/٢٠٠، الكاشف ٢/٣٠١، تهذيب التهذيب١٠/٣٣٣، التقريب٦٣٨/(٦٩٤٣).

### ٢. مُحَمَّدُ بن مَحْبُوب:

هو محمد بن محبوب البُنَاني، أبو عبد الله البصري، روى عن: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد(خ)، وعنه: أبو داود، والبخاري وجماعة.

---

(١) وروى –أيضاً– عن حماد بن زيد، لكن ليس له عنه إلا حديثاً واحداً، نصّ على ذلك المزي والذهبي، وانظر في اشتراك الحمادان في الرواية وبعض ضوابطها، تهذيب الكمال في نهاية ترجمة حماد بن سلمة، وسير أعلام النبلاء٧/٤٦٤.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٢٣هـ، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٩/١٦٠/(١٥٧٧٠)، تهذيب الكمال ٦/٤٩٦/(٦١٧٣)، الكاشف ٢/٢١٤، تهذيب التهذيب ٩/٤٢٩، التقريب ٥٨٩/(٦٢٦٧).

### ٣. حَمَّاد:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، روى عن: عاصم بن بهدلة، وأيوب السِّختياني وخلق، وعنه: موسى بن إسماعيل، ومحمد بن محبوب وجماعة.

- **ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة.**

مات سنة ١٦٧هـ، استشهد به البخاري وروى له حديثاً واحداً، وروى له الباقون.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٦/٢١٦، تهذيب الكمال ٢/٢٧٧/(١٤٦٦)، الكاشف ١/٣٤٩/(١٢٢٠)، التهذيب ٣/١١، التقريب٢١٥/(١٤٩٩).

### ٤. عَاصِم:

هو عاصم بن بَهْدَلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ، روى عن: ذكوان أبي صالح السمّان، وزِرّ بن حُبَيش، وقرأ عليه القرآن، وغيرهما، وعنه: الحمادان، وشعبة وغيرهم.

**وقد اختلف فيه الأئمة:**

قال ابن سعد: ثقة إلا إنه كثير الخطأ في حديثه. قال أحمد: كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن، وأهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختار قراءته، وكان خيّراً ثقة، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه، في تثبيت الحديث. وقال ابن معين: ثقة. وأخرى: ثقة لا بأس به، وهو من نظراء الأعمش. وثالثة: لا بأس به. ومرة: أثبت من عاصم الأحول. وقال العجلي: كان صاحب سنة وقراءة، وكان ثقة رأساً في القرآن. وقال أبو زرعة: ثقة. وقال الفسوي: في حديثه اضطراب وهو ثقة. وقال أبو حاتم: محله عندي الصدق، صالح

الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات».

وقال العجلي: كان عثمانياً. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة. وقال البزار: لم يكن بالحافظ ولا نعلم أحداً ترك حديثه على ذلك وهو مشهور. وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ. وقال الدارقطني: في حفظه شيء. وقال الذهبي: ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم. وقال مرة: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وحجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون.

وبالجملة فالناظر لكلام الأئمة، يجد الاتفاق بينهم على صدق عاصم، ومن تكلّم فيه إنما هو من جهة حفظه؛ لأنه ليس ضابطاً للحديث، ولمّا كان في حديثه بعض الأوهام أنزله الأئمة في منزلة دون الثقة، فيُحسن حديث من هذه حاله، كما قاله الذهبي في الميزان٢/٣٥٧.

**الخلاصة في عاصم بن أبي النجود أنه:**

- **صدوق، وروايته عن زرّ بن حبيش، وأبي وائل ضعيفة.**

مات سنة ١٢٨هـ، روى له البخاري، ومسلم مقروناً بغيره، والباقون.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٦/٣٢٠، معرفة الثقات ٢/٥/(٨٠٧)، الجرح والتعديل ٦/٣٤٠، الثقات ٧/٢٥٦، ضعفاء العقيلي ٣/١٠٤٤، تاريخ أسماء الثقات ١٥٠/(٨٣٠)، تهذيب الكمال ٤/٥/(٢٩٨٩)، الكاشف ١/٥١٨، الميزان ٢/٣٥٧، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ١٠٤/(١٧١)، التهذيب ٥/٣٨، التقريب ٣٤٠/(٣٠٥٤)، هدي الساري (ص٤١١)، الكواكب النيرات (ص٤٧٣).

٥. أبو صَالِح:

هو ذكوان السمان الزيَّات، أبو صالح المدني، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، روى عن: أبي هريرة ﵁، وأبي سعيد الخدري ﵁، وغيرهم من الصحابة ﵃، وعنه: عاصم بن بهدلة، وعبد الله بن دينار، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة١٠١هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٣٤٥(٤٣٣)، الثقات ٤/٢٢١، تهذيب الكمال ٢/٤٤٠(١٧٩٩)، الكاشف ١/٣٨٦، التهذيب١/٥٧٩، التقريب٢٤٣/٢(١٨٤١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن لذاته**؛ لأن رجال إسناده ثقات، غير عاصم بن بهدلة فهو صدوق ومثله يحسّن حديثه.

وقد صحح إسناده ابن الملقن في البدر المنير٩/٤٠٩.

## غريب الحديث:

**قوله: «الضِّيَافَةُ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ فما سِوَى ذلك فَهُوَ صَدَقَةٌ»**: قال الزمخشري في «الفائق»: والمعنى؛ أنه يحتفل له في اليوم الأول، ويقدِّم إليه ما حضره في الثاني والثالث، وهو فيما وراء ذلك متبّرع، إن فعل فحَسَنٌ، وإلا فلا بأس به، كالمتصدّق، وعلى الضيف ألاّ يُطيل الإقامة عنده حتى يُضّيق عليه[1].

---

(١) الفائق ١/٢٤٤.

(٣٧٥٠) قَالَ أَبُو دَاوُد:حدثنا مُسَدَّدٌ، وَخَلَفُ بن هِشَامٍ، قالا: ثنا أبو عَوَانَةَ،عن مَنْصُورٍ، عن عَامِرٍ، عن أبي كَرِيمَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ على كل مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَصْبَحَ بِفِنَائِهِ فَهُوَ عليه دَيْنٌ، إن شَاءَ اقْتَضَى، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه **ابن أبي الدنيا** في «قرى الضيف» ٤٣/(٥٤) - ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» ٩٢/٧ - **وابن الأثير** في «أسد الغابة» ٢٧٧/٦/(٦١٨٥) كلاهما (وابن أبي الدنيا بلا واسطة) من طريق خلف بن هشام، به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٦٤/٢٠/(٦٢٣) من طريق **محمد بن عيسى الطباع، والحجاج بن المنهال، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي**. وتمام الرازي في «الفوائد» ٢٤٢/٢/(١٦٣٣) من طريق **ابن عائشة** (وهوعبيدالله بن محمد). أربعتهم عن أبي عوانة .

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» ٤٦٨/٢/(١٢٤٧) - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٤٢/٤، والبيهقي في «الكبرى» ١٩٧/٩ - عن شعبة بن الحجاج.

وأخرجه **أحمد** ٤٠٩/٢٨/(١٧١٧٢). **ويعقوب بن سفيان** في «المعرفة والتاريخ» ١٦٠/٢. **والطحاوي** في «شرح مشكل الآثار» ٩٦/٥. **والطبراني** في الكبير ٢٦٣/٢٠/(٦٢٢). **وأبو نعيم** في «معرفة الصحابة» ٢٥٥٥/٥/(٦١٧٢).

خمستهم من طريق شعبة.

وأخرجه **أحمد** ٤٣٠/٢٨/(١٧١٩٥)، **والبخاري** في «الأدب المفرد» ٢٦٠/(٧٤٤)، **وابن ماجه** في السنن كتاب الأدب، باب حق الضيف (٣٦٧٧)، **وسفيان بن يعقوب** في المعرفة والتاريخ٢/١٦٠، **والخرائطي** في «مكارم الأخلاق» (كما في المنتقى ٧٦/١/١٤٥)، **وابن قانع** في «معجم الصحابة» ١٠٧/٣/(١٠٧٣)، **أبو نعيم الأصبهاني** في«تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نُعيم الفضل بن دكين عالياً» ٤٦/(١٩).

سبعتهم من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه أحمد ٢٨/٤١٠/(١٧١٧٣) عن **زياد بن عبد الله البكائي**.

وأخرجه هنّاد بن السري في «الزهد» ٢/٥١٢/(١٠٥٥) عن **أبي الأحوص** (سلام بن سليم).

وأخرجه سفيان بن يعقوب في «المعرفة والتاريخ» ٢/١٦٠، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» ٥/٣٠٠/(٢١٢٨) من طريق **شيبان بن عبد الرحمن النحوي**.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/٢٤٢ من طريق **وهيب** (هو ابن خالد).

وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» ٥/٣٠٠/(٢١٢٨)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/٢٦٤/(٦٢٤)، وابن عساكر في «تاريخه» ٦٠/١٨٤/(٧٦١٩) من طريق **جرير بن عبد الحميد** وعنه الطبراني مقروناً بـــ **قيس بن الربيع**.

وأخرجه ابن حزم في «المحلى» ١٠/١٧٢ من طريق **محمد بن جعفر** (غندر).

عشرتهم وهم (أبو عوانة، شعبة، الثوري، زياد، أبو الأحوص، شيبان، وهيب، جرير، قيس، غندر) عن منصور به بنحوه، وعند بعضهم: «ليلة الضيف واجبة...» .

وأخرجه أبو جعفر ابن البختري (كما في مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري ١/٧٥)، وعبد الملك بن محمد بن بشران في «الأمالي» ٣٧٧/(٨٦٢)، من طريق محمد بن جُحادة، عن عامر الشعبي به بنحوه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١ . مُسَدَّد:

هو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، البصري، أبو الحسن.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

### ٢. خَلَفُ بن هِشَام:

هو خلف بن هشام بن ثعلب، البزار، بالراء آخره، المقرئ البغدادي، له اختيار في القراءات، روى عن: أبي عوانة، وأبي الأحوص سلاّم بن سليم وآخرون. وعنه: مسلم، وأبو داود وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة٢٢٩هـ، أخرج له مسلم وأبو داود.

**مراجع ترجمته:** تاريخ بغداد ٣٢٢/٨/(٤٤١٧)، تهذيب الكمال ٣٩٤/٢/(١٦٩٧)، الكاشف ٣٧٤/١، التهذيب ١٥٦/٣، التقريب٢٣٤/(١٧٣٧).

### ٣. أبو عَوَانَة:

هو وضّاح، اليشكري، أبو عوانة الواسطي، البزاز، مشهور بكنيته، كان من سبي جرجان رأى الحسن، وابن سيرين. روى عن: منصور بن المعتمر، وأشعث بن أبي الشعثاء وغيرهما. وعنه: خلف بن هشام، ومسدد وجماعة.

وثّقه: ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني، وذكره ابن حبان، وابن شاهين، في الثقات. وقال يحيى القطان، وأحمد، وابن معين: ما أشبه حديث أبي عوانة بحديث الثوري، وشعبة. وقال أحمد: إذا حدّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدّث من غير كتابه ربما وهم. وقال أبو زرعة: ثقة إذا حدّث من كتابه. وقال أبو حاتم: كتبه صحيحة، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيراً، وهو أحبُّ إليّ من أبي الأحوص، ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدّث من كتابه، وقال: إذا حدّث من حفظه ربما غلط. قال عنه الذهبي: ثقة متقن لكتابه. وابن حجر: ثقة ثبت.

وقد اعتمده الأئمة واحتجوا به وخرجوا له في مصنفاتهم، أما من تكلم فيه كقول أحمد: «ربما وهم»، فهذا من الخطأ الذي لم يسلم منه أحد[1]. وأما قول أبي حاتم: «إذا حدّث من

---

(١) وتقدم الكلام على نحو من هذا وأنه لم يسلم من الخطأ كبير أحد.

حفظه غلط كثيراً»، فهذا يجاب عنه من وجوه:

١. لم يوافق أبو حاتم أحداً على هذا الوصف في قوله «كثيراً»، وإنما الوارد عن الأئمة قولهم «ربما وهم» أو «ربما غلط» وهي للتقليل.

٢. أن هذا الحكم نسبي يتعلق من جهة الحفظ، وأبو عوانة ممن يعتمد التحديث من كتابه، وتحديثه من حفظه قليل.

٣. جاء عن أبي حاتم توثيق أبا عوانة مطلقاً، كما في رواية ابنه عنه في «العلل» ١٠٠٨/١(م:١٣٩٧)، واعتماد هذه الرواية متوجه لموافقتها كلام الحفاظ.

**الخلاصة في أبي عوانة أنه:**

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٧٥هـ أو١٧٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٨٧/٧، معرفة الثقات ٣٤٠/٢، الثقات ٥٦٢/٧، تاريخ أسماء الثقات ٢٤٧/(١٥٠٨)، الجرح والتعديل ٤٠/٩، تاريخ واسط ص١٥١، سنن الدارقطني ٣٠٠/١/(٦١٠)، تهذيب الكمال ٤٥٦/٧/(٧٢٨٣)، الكاشف ٣٤٩/٢، التهذيب ١١٦/١١، التقريب ٦٧٤/(٧٤٠٧).

### ٤. مَنْصُور:

هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلمي، أبو عتَّاب، الكوفي، روى عن: عامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، وغيرهما، وعنه: أبو عوانة الوضاح بن عبد الله، وجرير بن عبد الحميد وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٣٢هـ، أخرج له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٩٩/٢، الثقات ٤٧٣/٧، تهذيب الكمال ٢٣٤/٧، الكاشف ٢٩٧/٢، التهذيب ٣١٢/١٠، التقريب ٦٣٦/(٦٩٠٨).

### ٥. عَامِر:

هو عامر بن شراحيل الشَّعْبِي، أبو عمرو، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، روى عن: المقدام بن معدي كربﷺ، وجرير بن عبد الله البجليﷺ، وجماعة، وعنه: منصور بن المعتمر، وعبد الله بن عون وغيرهما.

● **ثقة مشهور فقيه فاضل.**

مات بعد المائة، وله نحو ثمانين، أخرج له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/١٢، الثقات ٥/١٨٥، تهذيب الكمال ٤/٢٧/(٣٠٢٩)، الكاشف ١/٥٢٢، التهذيب ٥/٦٥، التقريب ٣٢٤/(٣٠٩٢).

### ٦. أبو كَرِيمَة:

هو المقدام بن معدي كرب بن عمرو الكندي، أبو كريمة، صحابي مشهور، نزيل الشام.

وتوفي سنة ٨٧هـ على الراجح، وله ٩١سنة، حديثه عند الجماعة إلا مسلماً.

**انظر لترجمته:** الاستيعاب ١٠/٢٦٨/(٢٥٦٢)، الاصابة ٩/٢٧٤/(٨١٧٩)، التقريب ٦٣٣/(٦٨٧١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **صحيح**. ولا يؤثر على هذا قول ابن معين: «لم يسمع منصور من الشعبي»[1] كما نقل ذلك الدوري في «التاريخ» ٢/٥٨٩/(٢٤٥٥). فهذا محجوجٌ بإخراج أصحاب الكتب الستة لحديثه واحتجاجهم به، قال ولي الدين العراقي في «تحفة التحصيل» ص٣١٧ -متعقباً قول ابن معين-: قلت: روايته عنه في الكتب الستة.

---

(١) ونقل هذه العبارة عن ابن معين، ابن أبي حاتم الرازي في "المراسيل"١٩٩/(٧٣١) وجعلها في منصور بن زاذان لا ابن المعتمر.

وقد صحح الحديث وإسناده: ابن قدامة في «المغني» ٣٥٣/١٣، وابن حجر في «التلخيص الحبير» ١٥٩/٤/(٢٠١٤)، وابن الملقن في «البدر المنير» ٤٠٨/٩، والشوكاني في «الدراري المضية» ١٦٩/٢، والألباني في «السلسلة الصحيحة» ٢٣٩/٥/(٢٢٠٤) وغيرهم.

## غريب الحديث:

**قوله:** «حَقٌّ»: جعلها حقاً من طريق المعروف والمروءة، ولم يزل قرى الضيف من شيم الكرام ومنع القرى مذموم [1].

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٤١٤/١.

(٣٧٥١) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حدثنا مُسَدَّدٌ، ثنا يحيى، عن شُعْبَةَ، حدثني أبو الْجُودِيِّ، عن سَعِيدِ بن أبي الْمُهَاجِرِ، عن الْمِقْدَامِ أبي كَرِيمَةَ ﷺ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ أَضَافَ قَوْمًا، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُومًا، فإن نَصْرَهُ حَقٌّ على كل مُسْلِمٍ حتى يَأْخُذَ بِقِرَى لَيْلَةٍ من زَرْعِهِ وَمَالِهِ**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه **الطيالسي** ٢/٤٦٦/(١٢٤٥) – ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٩٧/٩. وأحمد ٢٨/٤١٦/(١٧١٧٨) عن **حجاج** (المصيصي)، و٢٨/٤٣١/(١٧١٩٧) عن **محمد بن جعفر**، و٢٨/٤٣١/(١٧١٩٨) عن **عبد الصمد** (بن عبد الوارث). والدارمي في «مسنده» كتاب الأطعمة، باب في الضيافة ٢/١٢٩٥/(٢٠٨٠) عن **يزيد بن هارون**. والنسائي في كتاب «الإغراب» ٢٩٩/(٢٢٢) من طريق محمد بن جعفر. والحاكم في المستدرك ١٣٢/٤، من طريق **عمار بن عبد الجبار**. والبيهقي في الكبرى١٠/٢٧٠ من طريق **أبي جابر محمد بن عبد الملك**. سبعتهم عن شعبة به بنحوه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُسَدَّد:

هو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، البصري، أبو الحسن.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

### ٢. يحيى:

هو يحيى بن سعيد بن فرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، روى عن: شعبة بن الحجاج، والثوري وخلق. وعنه: مسدد، ومحمد بن بشار (بُنْدار) وجماعة.

● **ثقة متقن حافظ إمام قدوة.**

مات سنة ٢٩٨هـ، وله من العمر ثمان وسبعون سنة، أخرج له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٥٣/٢، الثقات ٦١١/٧، تهذيب الكمال ٣٨/٨، الكاشف ٣٦٦/٢، التهذيب ٢١٦/١١، التقريب ٦٨٥/(٧٥٥٧).

**٣. شُعْبَة:**

هو شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي مولاهم، أبو بِسطام الواسطي، ثم البصري، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتّشَ بالعراق عن الرجال وذبّ عن السنة، وكان عابداً. روى عن: أبي الجودي الشامي، وقتادة بن دعامة وخلق كثير. وعنه: يحيى القطان، ووكيع بن الجراح وجماعة.

● **ثقة حافظ متقن.**

مات سنة ١٦٠هـ، أخرج له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٤٥٦/١، الثقات ٤٤٦/٦، تهذيب الكمال ٣٨٧/٣، الكاشف ٤٨٥/١، التهذيب ٣٣٨/٤، التقريب ٣١٧/(٢٧٩٠).

**٤. أبو الْجُودِيّ:**

هو أبو الجودي الأسدي الشامي نزيل واسط، واسمه الحارث بن عمير. روى عن: سعيد بن المهاجر ويقال: ابن أبي المهاجر الحمصي، وعن أبي ذر مرسلاً وغيرهما. وعنه: شعبة بن الحجاج، وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير وغيرهما.

وثّقه: ابن معين. وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات.

● **ثقة.**

وهو ما اعتمده الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

أخرج له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الثقات٦/١٧١، تهذيب الكمال٨/٢٨٠، الكاشف٢/٤١٧، التهذيب١٢/٦٢، التقريب٧٢٩/(٨٠٢٦).

## ٥. سَعِيد بن أبي الْمُهَاجِر:

هو سعيد بن أبي المهاجر، ويقال: سعيد بن المهاجر، الشامي، الحمصي. روى عن: المقدام بن معدي كرب. وعنه: أبو الجودي.

جهَّله: ابن القطان الفاسي، وتبعه في ذلك ابن حجر. وقال عنه الذهبي في الميزان٢/١٥٩: تفرد عنه أبو الجودي الشامي، وثّق.

- **مجهول الحال**[١]. لم يرو عنه إلا أبا الجودي، وذِكْر ابن حبان له في «الثقات» لا يغيّر من الحكم بجهالته شيء، وقول الذهبي وُثّق يطلقها غالباً فيمن تفرد بتوثيقه ابن حبان.

أخرج له أبو داود حديثاً واحداً.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤/٦٣، الثقات ٤/٢٩٣، بيان الوهم والإيهام ٤/٥١٤، الميزان ٢/١٥٩، الكاشف ١/٤٤٥، التهذيب ٤/٩٠، التقريب ٢٨٧/(٢٤٠٠).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

**ضعيف**؛ لأن فيه سعيد بن المهاجر وهو مجهول الحال، لكن يرتقي الحديث إلى درجة الحسن لغيره؛ لوجود المتابعة والشواهد فقد تابعه الشعبي كما تقدم في الحديث السادس، ومتابعة عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي في الحديث الحادي والأربعين وهو حديث صحيح.

وقد صحح حديث الباب الحاكم في «المستدرك» ٤/١٣٢، والذهبي في «تلخيصه» ٤/١٣٢، ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٤/١٥٩/(٢٠١٤).

---

(١) الثقات٤/٢٩٣، بيان الوهم والإيهام ٤/٥١٤، التقريب٢٨٧/(٢٤٠٠).

وللحديث شاهد من حديثي عقبة بن عامر، وأبي هريرة ﷺ:

أ- فحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه متفق عليه، أخرجه البخاري في(ك٧٨ الأدب، ب٨٥إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه، ح٦١٣٧)، ومسلم في(ك٣١اللقطة، ب٣الضيافة ونحوها، ح١٧٢٧)، ولفظه: عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال: قلنا: يارسول الله! إنك تبعثنا فنترل بقوم فلا يقروننا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله ﷺ: «أن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف، فاقبلوا، فإن لم يفعلوا، فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم».

ب- وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أحمد ١٤/٥٠٩/(٨٩٤٨) من طريق ليث بن سعد. والطحاوي في شرح مشكل الآثار (ح٢٨١٦و٢٨١٧)، وفي شرح معاني الآثار٤/٢٤٢، من طريق عبد الله بن وهب، وعبد الله بن صالح. ثلاثتهم عن أبي طلحة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:«أيما ضيف نزل بقوم، فأصبح الضيف محروماً، فله أن يأخذ بقدر قراه، ولا حرج عليه». والحديث إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح غير أبي طلحة، واسمه: نعيم بن زياد الأنماري، وهو: ثقة يرسل. كما قاله ابن حجر في التقريب ٦٥٦/(٧١٧٠).

**غريب الحديث:**

**قوله:** «**حتى يَأْخُذَ بِقِرَى لَيْلَةٍ**»: بكسر القاف، أي: بقدر أن يصرف في ضيافته في ليلة. وقال الفيومي في المصباح: قريت الضيف أقريه من باب رمى قِرىً بالكسر والقصر، والاسم القَرَاء بالفتح والمد. وفي مجمع البحار(كما في عون المعبود١٠/٢١٥) قِرى: بكسر القاف مقصوراً، ما يصنع للضيف من مأكول أو مشروب[1].

**فوائد الباب الفقهية:**

١. أن الضيافة سنة، ومدتها ثلاثة أيام، كما هو مذهب الجمهور، وهو رواية عن أحمد.

أما الرواية الأخرى عن أحمد - وهي المذهب - وبها قال الليث بن سعد أنها واجبة، ومدتها يوم وليلة، والكمال ثلاثة أيام. كما استُدل على جعل ما زاد على الثلاث صدقة على

---

(١) سنن أبي داود٥٣٦/(٣٧٥٢)، المصباح المنير ص١٩١، عون المعبود١٠/٢١٥.

أن الذي قبلها واجب؛ فإن المراد بتسميته «صدقة» التنفير عنه؛ لأن كثيراً من الناس خصوصاً الأغنياء يأنفون غالباً من أكل الصدقة(١).

٢. أن الضيف لا ينبغي أن يزيد مقامه عند مضيفه على ثلاثة أيام؛ حتى لا يكون عبئاً ثقيلاً، وهو محمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المترل بأن يطلب منه الزيادة في الإقامة، أو يغلب على ظنه أنه لا يكره ذلك(٢).

٣. أن ظاهر الحديث الثاني وجوب قِرى الضيف، وأَنَّهُ ﷺ جعل حق الضيف ديناً لِلْمُضَيَّف على الذي نزل به.

٤. أن المترول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه كرهاً، وإليه ذهب الليث مطلقاً، وخصه أحمد بأهل البوادي دون القرى، والجمهور حملوه على المضطرين، ومنهم من قال الضيافة كانت واجبة في أول الإسلام ثم نسخ وجوبها (٣).

٥. ظاهر الحديث يدل على وجوب ولزوم مؤونة الضيافة لكل نازل، وأنها حق للضيف ثابت شرعاً، له المطالبة به كسائر الحقوق. ووجوب النصرة للضيف لقوله في الحديث«فإن نَصْرَهُ حَقٌّ على كل مُسْلِمٍ»، وهذا فرع وجوب الضيافة.

٦. في هذا الحديث وما في معناه: حجة للرجل يأخذ الشيء إذا كان له حقّاً، كما قاله أبو داود عقب حديث عقبة بن عامر ﷺ المتقدم في الشواهد.

٧. مما يؤكد الوجوب إباحة النبي ﷺ العقوبة بأخذ مال من لم يقم بمؤونة ضيفه، وهذا لا يستباح إلا بترك واجب(٤).

---

(١) انظر المغني١٣/٣٥٣، فتح الباري٥/١٠٨، عمدة القاري١٣/٨.

(٢) فتح الباري١٠/٥٣٤.

(٣) انظر شرح مشكل الآثار ٥/٩٧، المغني١٣/٣٥٣، عمدة القاري١٣/٨، شرح السيوطي على مسلم٤/٣٣٣، الدراري المضية٢/١٦٩.

(٤) فتح الباري٥/١٠٨، نيل الأوطار٨/١٧٨.

## بَاب فِي طَعَامِ الْمُتَبَارِيَيْنِ

(٣٧٥٤) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حدثنا هَارُونُ بن زَيْدِ بن أبي الزَّرْقَاءِ، ثنا أبي، ثنا جَرِيرُ بن حَازِمٍ، عن الزُّبَيْرِ بن خريت، قال: سمعت عِكْرِمَةَ يقول: كان ابن عَبَّاسٍ يقول: إِنَّ النبي ﷺ نهى عن طَعَامِ الْمُتَبَارِيَيْنِ أَنْ يُؤْكَلَ. قال أبو دَاوُد: أَكْثَرُ من رَوَاهُ عن جَرِيرٍ لا يَذْكُرُ فيه ابن عَبَّاسٍ. وَهَارُونُ النَّحْوِيُّ ذَكَرَ فيه ابن عَبَّاسٍ أَيْضًا. وَحَمَّادُ بن زَيْدٍ لم يذكر ابن عَبَّاسٍ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه من البيهقي في «الكبرى» ٢٧٤/٧ من طريق أبي داود به.

وتابع زيد بن أبي الزرقاء كل من:

١. هارون النحوي.

٢. عبد الله بن المبارك.

٣. عباد بن عباد المهلبي.

٤. عبد الله بن عبد الله الأموي.

**فمتابعة هارون**: أخرجها الطبراني في الكبير١١/٢٦٩/(١١٩٤٢و١١٩٤٣) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» ١١/٣٨٤/(٤٠١). والحاكم في «مستدركه» ١٢٩/٤ وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتبعه على تصحيحه الذهبي في «التلخيص» ١٢٩/٤. وهارون: هو ابن موسى الأعور النحوي، ثقة، كما قاله ابن حجر في «التقريب» ٦٦١/(٧٢٤٦). وإسناد الحديث صحيح إلى المتابع.

**ومتابعة ابن المبارك**: أخرجها ابن عدي في الكامل٢/٥٠٩و٥٥١، والبيهقي في «الشعب» ١٢٩/٥/(٦٠٦٧) كلاهما من طريق بقية بن الوليد، عنه. والإسناد كذلك إليه صحيح.

**ومتابعة عباد المهلبي:** فقد أخرجها أبو الفتح الأزدي في كتابه «من وافق اسمه اسم أبيه» ص٢١. وعباد: هو ابن عباد بن المهلب، وهو ثقة، ربما وهم، قاله ابن حجر في التقريب٣٤٥/(٣١٣٢)، والإسناد إليه صحيح.

**ومتابعة عبد الله الأموي:** أخرجها من طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان». والأموي: متكلم فيه. ينظر: الضعفاء للعقيلي ٦٦٩/٢/(٨٣٢)، والثقات ٣٣٦/٨، والتقريب ٣٦٧/(٣٤١٩).

وقد خالفهم عدد من الرواة فرووه عن جرير بن حازم، عن الزبير، عن عكرمة مرسلاً، وأشار أبو داود لرواية الإرسال بأنها رواية الأكثر عن جرير. ومنهم:

١. حماد بن زيد: وتقدمت أشارة أبي داود إليها، لكن لم أعثر عليها.

٢. علي بن الجعد: أخرجها في مسنده ١١١٢/٢/(٣٢٥٧) .

وهذا الاختلاف -في الوجهين وصلاً وإرسالاً- رواته ثقات، وكأن الحمل فيه على جرير بن حازم -والعلم عند الله- مع جلالته وإمامته، ومما يجعل القول بهذا متوجه: سياق ابن عدي لهذا الحديث في «الكامل» ٥٤٨/٢ و٥٠٤/٢ في ترجمة جرير بن حازم، وبقية بن الوليد، مما هو مُشْعِرٌ بأن ورود الخطأ أنما هو من أحدهما، والاختلاف إنما هو على جرير فحمله عليه أولى من حمله على بقية. إلا أنه مع ذلك قد جاءت متابعات تعضد رواية الوصل بذكر ابن عباس فيه:

**الأولى:** متابعة أبي الزبير[1] للزبير بن الخريت، أخرجها أبو الشيخ الأصبهاني في «الجزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» ٥٩/(٥٠)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن زمعة بن صالح، عنه. وإسماعيل: متكلم في روايته عن غير الشاميين [2]. وزمعة: ضعيف الحديث[3].

---

(١) ومع ضعفها حريٌّ بأن يكون تسمية أبو الزبير في هذا الحديث وهماً، فإن هذا لم يروه غير الزبير بن الخريت — والله أعلم بالصواب.

(٢) انظر تهذيب الكمال ٢٤٧/١.

(٣) انظر تهذيب الكمال ٣١/٣.

**الثانية:** متابعة أيوب السختياني للزبير بن الخريت[1]، أخرجها ابن عدي في «الكامل» ١٨٧٤/٥، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢٤٠/٣(١٣٢٣) من طريق عاصم بن هلال، عنه ولفظه: نهى النبي ﷺ عن طعام المتبارين. وعاصم بن هلال البارقي، إمام مسجد أيوب، فيه لين[2].

**الثالثة:** متابعة مجاهد بن جبر لعكرمة، أخرجها البخاري في «التاريخ الكبير» ٧/٤، والعقيلي في «الضعفاء» ٤٨٨/٢ من طريق سليمان بن الحجاج الطائفي، عن ليث، عنه. ولفظه عند البخاري: نهى النبي ﷺ عن المباهاة وطعام المتبارين. وقال عقبه: لا يتابع عليه. وقال العقيلي في ترجمة سليمان بن الحجاج: الغالب على حديثه الوهم.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هَارُونُ بن زَيْدِ بن أبي الزَّرْقَاء:

هو هارون بن زيد أبي الزرقاء، أبو موسى الموصلي، نزيل الرَّمْلة، روى عن: أبيه، وضمرة بن ربيعة وغيرهما. وعنه: أبو داود، والنسائي وغيرهما.

قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. ووثقه: مسلمة بن قاسم، والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق.

ولم يذكر فيه جرح، وليس هو في كتب الضعفاء، وسبق توثيق بعض الأئمة له، فلا تنزل مرتبة من هذه حالته عن الصدوق –والعلم عند الله.

- **هارون بن زيد: صدوق.**

مات بعد سنة ٢٥٠هـ، روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٤٠/٩، تهذيب الكمال ٣٧٥/٧(٧١٠٦)، الكاشف ٣٢٩/٢، تهذيب التهذيب ٦/١١، التقريب ٦٦٠/(٧٢٢٦).

---

(١) تصحّف اسمه في بعض المصادر إلى الزبير بن الحارث للتشابه بين الاسمين؛ لأنهم يكتبون الحارث هكذا (الحرث).

(٢) انظر التقريب ٣٤٢/(٣٠٨١).

### ٢. زَيْد بن أبي الزَّرْقَاء:

هو زيد بن أبي الزرقاء – واسم أبي الزرقاء: يزيد التغلبي – الموصلي، أبو محمد نزيل الرملة، روى عن: جرير بن حازم، والأوزاعي وغيرهما. وعنه: ابنه هارون، وبشر الحافي.

- **ثقة.**

مات سنة ١٩٤هـ، أخرج له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٨/٢٥٠، تاريخ أسماء الثقات ٩١/(٣٩٠)، تهذيب الكمال ٣/٧٨/(٢٠٩٣)، الكاشف ١/٤١٧، التهذيب ٣/٤١٣، التقريب ٢٦٧/(٢١٣٨).

### ٣. جَرِيرُ بن حَازِم:

هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، ثم العتكي، وقيل: الجهضمي، أبو النضر البصري، والد وهب. روى عن: الزبير بن الخرِّيت، وقتادة بن دعامة وغيرهما، وعنه: زيد بن أبي الزرقاء، وابنه وهب بن جرير وغيرهما.

قال: أبو عبيدة معمر بن المثنى: كان من علْيَة المحدثين حفظاً وعلماً وذكاءً. وقال شعبة: مارأيت بالبصرة أحفظ من رجلين هشام الدستوائي، وجرير بن حازم.

ووثقه: ابن سعد، وابن معين، ويحيى القطان، وأحمد بن صالح، والعجلي، والبزار، والساجي، والداقطني، وابن القطان الفاسي. وقال أبو حاتم: صدوق صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الساجي مرة: صدوق، حدّث بأحاديث وهم فيها وهي مقلوبة. وذكره في الثقات: ابن شاهين، وابن خلفون، وابن حبان. وزاد: وكان يخطئ؛ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه.

وقال ابن مهدي: اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما أحسّوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً. وقال أيضاً: يضعف في حديثه عن قتادة. وقال يحيى القطان: يهم في الشيء، وذكر له حديثاً أوقفه ثم وهم فرفعه. وسأل عبد الله بن أحمد، ابن معين عنه فقال: ليس به بأس، فقلت: إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف. وقال أحمد: كثير الغلط. وقال

مرةً: حدّث بالوهم بمصر، و لم يكن يحفظ. وقال ثالثةً: كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، كان يوقف أشياء، ويسند أشياء.ثم أثنى عليه. وقال ابن عدي: مستقيم الحديث، صالح فيه، إلاّ روايته عن قتادة، فإنه يروي عن قتادة أشياء لا يرويها غيره. وقال الأزدي: صدوق، خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة، و لم يكن بالحافظ، حمل رشدين وغيره عنه مناكير. ووصفه الحمّاني بالتدليس.

وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدّث من حفظه.

وبالجملة فكلام أكثر الأئمة فيه على التوثيق، ويمكن حصر الأمور التي بسببها تُكلّم فيه، وهي:

١. ما وقع له من أوهام، خاصة تحديثه في مصر، إذ حدّث بروايات مقلوبة.
٢. تضعيف ابن معين له في حديثه عن قتادة، ونسبة الوهم له فيها من أحمد.
٣. اختلاطه في آخر عمره.
٤. وصفه بالتدليس.

أما وقوعه في الوهم، فهذا لا يسلم منه كبير أحد، و لم يكثر كما قال يحيى القطان: «يهم في الشيء»، وهو قليل في جنب مروياته، وسعة حفظه، وهذا وهم مغتفر لا يتزله عن رتبة الثقة، كما قال الذهبي: «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى».

وأما الحكم بالضعف والوهم من ابن مهدي، وابن معين، وأحمد في حديثه عن قتادة، فهذا الحكم نسبي، وهو إشارة إلى أن جريراً ليس من حفاظ أصحاب قتادة المختصين به.

وأما اختلاطه في آخر عمره كما حكاه بعض الأئمة كابن سعد، وأبو حاتم، فهذا لا يؤثر؛ لِمَا نقله ابن مهدي في حجب أولاده له لمّا اختلط.

وأما وصفه بالتدليس فهذا نادر منه بدليل ذكر ابن حجر له في المرتبة الأولى من المدلسين، وهم من لم يوصف بالتدليس إلا نادراً.

**الخلاصة في جرير بن حازم أنه:**

- **ثقة، وفي حديثه عن قتادة ضعف.**

مات سنة ١٧٠هـ، أخرج له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٢٦٧، الثقات ٦/١٤٤، تاريخ أسماء الثقات ٥٦/(١٧٢)، شرح العلل ٢/٥٠٩وَ٦٢٤، تهذيب الكمال ١/٤٤٣، السير ٧/٩٨-١٠٣، إكمال تهذيب التهذيب ٣/١٨٠/(٩٥٥)، الكاشف ١/٢٩١، التهذيب ٢/٦٩، التقريب ١٧١/(٩١١)، هدي الساري ٣٩٤، تعريف أهل التقديس ٧٨/(٧)، الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص٢٠٠).

### ٤. الزُّبَيْر بن الخرِّيْت:

هو الزبير بن الخرِّيْت – بكسر المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم فوقانية – البصري. روى عن: عكرمة مولى ابن عباس، ومحمد بن سيرين وغيرهما. وعنه: جرير بن حازم، وحماد بن زيد وغيرهما.

- **ثقة.**

أخرج له الجماعة سوى النسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل٣/٥٨١، تهذيب الكمال٣/١٣/(١٩٤٦)، الكاشف١/٤٠١، إكمال تهذيب الكمال٥/٤٢، التقريب٢٥٦/(١٩٩٣).

### ٥. عِكْرِمَة:

هو أبو عبد الله، مولى ابن عباس، وأصله بربري. روى عن: ابن عباسﷺ، وأبي هريرةﷺ وغيرهما. وعنه: الزبير بن الخريت، وأيوب السختياني وغيرهما.

قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: «أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين». وقال أيوب السختياني: «لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه». وثّقه: ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي. وقال ابن معين: «إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة فاتهمه على الإسلام». وقال ابن راهويه: «عكرمة عندنا إمام أهل السنة». وقال البخاري: «ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة». وقال

ابن عدي في ترجمته: «ولم أخرج ها هنا من حديثه شيئاً؛ لأن الثقات إذا رووا عنه، فهو مستقيم الحديث، إلا أن يروي عنه ضعيفٌ، فيكون قد أتى من قبل الضعيف لا من قبله، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه، إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن أحتاج أن أُخَرّج له شيئاً من حديثه، وهو لا بأس به. وقال ابن مندة: «أما حال عكرمة في نفسه، فقد عدله أمة من التابعين، منهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين وفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد منهم لكبير أحد من التابعين، على أن من جرحه من الأئمة لم يمسك عن الرواية عنه، ولم يستغن عن حديثه، وكان حديثه متلقى بالقبول قرناً بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه». وقد صنّف بعض الأئمة في الذب عن عكرمة: كابن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن منده، وابن حبان، وابن عبد البر، كما ذكره ابن حجر في هدي الساري في كلام طويل متين عن عكرمة.

وفي المقابل فقد تكلم فيه بعض الأئمة، وحاصل ما قيل فيه أمور:

١. رميه بالكذب.

٢. نسبته لرأي الخوارج.

٣. قبوله لجوائز الأمراء.

أما رميه بالكذب فيما نسب إلى ابن عمرﷺ، وسعيد بن المسيب، وعلي بن عبد الله بن عباس، وغيرهم.

فجوابه: أن هذا لم يثبت رواية عن أكثرهم، ثم إن ثبت هذا التكذيب فهو تكذيب نسبي في مسألة بعينها، أنكرت على عكرمة، وهذا الكذب إنما هو بمعنى الخطأ كما هو في لغة الحجازيين.

ومما يؤكد عدم ثبوته قول ابن عباس: «ما حدثكم عكرمة عني من شيء فصدقوه؛ فإنه لم يكذب علي» كما نقل معناه الدوري في تاريخه٢/٤١٣/(١٢١٧).

أما نسبته إلى رأي الخوارج:

فجوابه: أنه لم يثبت هذا، بل برأه منه أئمة: كأحمد، والعقيلي، وغيرهم، ثم إن سلمنا بهذا فإنه لم يكن داعية إليه فبذلك لا تؤثر في روايته، «ولو كان كل من ادعي عليه مذهب

من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما أدعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه» كما قاله ابن جرير.

أما قبوله جوائز الأمراء:

فجوابه: أن هذا لا يمنع من قبول روايته، فالجمهور على جواز قبول الجوائز، خلافاً لمن شدّد من أهل الحديث. ثم لو كان مانعاً من قبول روايته لردت رواية غيره ممن كان أشهر من عكرمة في قبول جوائز الأمراء، كالزهري الذي لم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك.

**الخلاصة في عكرمة أنه:**

- **ثقة ثبت، عالم بالتفسير.**

مات سنة ١٧٠هـ، أخرج له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات٢/١٤٥، الثقات٥/٢٢٩، الكامل٥/١٩٠٥، تهذيب الكمال٥/٢٠٩، الكاشف٢/٣٣، التهذيب٧/٢٦٣، التقريب٤٦٣/(٤٦٧٣)، هدي الساري(ص٤٢٥).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن**؛ لأن في إسناده هارون بن زيد وهو صدوق.

وقد جوّد إسناد هذا الحديث ابن مفلح في الآداب الشرعية: ١/٢٢٢.

**الشواهد:**

والحديث له شواهد يرتقي بها حديث ابن عباس إلى أن يكون صحيحاً لغيره، وهي:

**الأول**: حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «المتباريان لا يجابان ولا يؤكل طعامهما».

أخرجه ابن السماك في جزء من «حديثه» (ق٦٤/١) كما في السلسلة الصحيحة ٢/٢٠٢/(٦٢٦)، وأحمد بن علي المعروف بابن لال في «مكارم الأخلاق» كما في حاشية الفردوس «زهر الفردوس» لابن حجر٤/٢٠١، والبيهقي في «الشعب» ٥/١٢٩. وأورده

الديلمي في «فردوس الأخبار» ٤/٤٨٢/(٦٨٩٦). جميعهم من طريق سعيد بن عثمان الأهوازي، عن معاذ بن أسد، عن علي بن الحسن الضرير، عن أبي حمزة السكري، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به. ووقع عند ابن السماك: «المترائيان...الحديث». ورجال الحديث ثقات، من رجال البخاري، غير الأهوازي، وثّقه الخطيب في «التاريخ» ٩/٩٧/(٤٦٨٤)، وقال الدارقطني: صدوق[1].

والحديث قال عنه الألباني: صحيح الإسناد.

**الثاني**: حديث ابن عباس رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ عن معاقرة الأعراب»[2]. والحديث أخرجه أبو داود (ك الأضاحي،ب ما جاء في معاقرة الأعراب،ح٢٨٢٠)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٩/٣١٣. وأبو نُعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/٢١٠/(١٤٨٣) عن هارون بن عبد الله، عن حماد بن مسعدة، عن عوف، عن أبي ريحانة، عن ابن عباس به. وبزيادة في آخره عند أبي نعيم. قال أبو داود: «اسم أبي ريحانة عبد الله بن مطر. وغندر أوقفه على ابن عباس». و والحديث رجاله ثقات رجال مسلم، إلا أبا ريحانة، فإنه: صدوق، تغير بآخره، قاله ابن حجر في «التقريب» ٣٨٢/(٣٦٢٣). فيكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً لأمرين:

١. الاختلاط في أبي ريحانة، والراوي عنه لا يعلم تاريخ سماعه، هل أخذ منه قبل الاختلاط أو بعده، فلا يحتج بهذه الحديث.

٢. ما أشار إليه أبو داود من الاختلاف على عوف بقوله: «غندر أوقفه على ابن عباس»، مما يقوي ضعفه.

ورواية غندر (وهو محمد بن جعفر): أخرجها إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ٣/٩٩٢ عن أبي بكر بن الأسود، عنه. بلفظ: «كان ابن عباس يقول: لا تأكلوا مِنْ تَعَاقُرِ

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني١١٨/(١٠٧).

(٢) قال أبو حاتم –كما في العلل لابنه١٥٣٩/(٢٢٧١)، ومعناه: أن الأعراب كانَ –في الجاهلية– يقول بعضهم لبعض: نتعاقر إبلنا؛ إن كان كذا وكذا؛ عقرت من إبلك كذا، وإن لم يكن، عقرتُ من إبلي كذا، وذلك على أن يتهاجيا على تعاقر الأعراب بينهما.

الأعراب». وقد تابع غندر معاذ العنبري، وأصحاب وكيع كالآتي:

أ- فمتابعة معاذ العنبري، أخرجها ابن قتيبة تعليقاً في غريب الحديث٢/٣٥٨ فقال: يرويه معاذ، عن عوف، أبي ريحانة، عن ابن عباس قال: «لا تأكلوا من تعاقر الأعراب، فإني لا آمن أن يكون مما أُهِل به لغير الله».

ب-ومتابعة أصحاب وكيع، أخرجها أبو بكر بن أبي شيبة في «تفسيره» (كما في اقتضاء الصراط المستقيم٢/٦٦) عن وكيع، عن أصحابه، عن عوف الأعرابي، عن أبي ريحانة قال: سئل ابن عباس، عن معاقرة الأعراب بينها، فقال: «إني أخاف أن تكون مما أهل لغير الله به».

وحاصل هذا الاختلاف أن الصحيح وقفه على ابن عباس، والحمل فيه على حماد بن مسعدة، فإنه لم يرو مرفوعاً إلا من طريقه. قال ابن أبي حاتم كما في العلل١٥٣٩/١(٢٢٧١): وسُئِلَ أبي عن حديث رواه حماد بن مسعدة، عن ابن عون -أو عوف- عن أبي ريحانة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ؛ أنه نهى عن تعاقر الأعراب؟ قال أبي: هذا -مرفوع[1]- باطلٌ؛ إنما هو: عن ابن عباس، قولَهُ.

**الثالث أثر الجارود:** قال: أتى رجل من بني رياح[2] -يقال له ابن وثيل- الفرزدقَ بماءٍ بظهر الكوفة، على أن يعقر هذا مائة من الإبل، وهذا مائةً من الإبل إذا وردت الماء، فلما وردت قاما إليها بالسيوف يكتسعان عراقيبها، فخرج الناس على الحمرات والبغال يريدون اللحم، وعلي ﷺ بالكوفة، فخرج على بغلة رسول الله ﷺ البيضاء وهو ينادي: «أيها الناس لا تأكلوا من لحومها فإنها أهل بها لغير الله» . أخرجه مسدد في «مسنده» (كما في المطالب العالية ٦٢١/١٠/ح٢٣٥٦)، ودُحَيْم -أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالرحمن- في «تفسيره» -كما في اقتضاء الصراط المستقيم ٦٦/٢- من طريق سعيد بن منصور. وأبي إسحاق إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ٩٩٨/٣ مختصراً، عن عمران بن ميسرة. وابن

---

(١) قال محققو الكتاب: كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة،..وأصل الكلام: هذا باطلٌ مرفوعاً.

(٢) نسبة إلى رياح بن يربوع التميمي، بطن من تميم. انظر الأنساب، للسمعاني١٩٩/٦، والإكمال، لابن ماكولا١٥/٤.

أبي حاتم في «تفسيره» —كما في تفسير ابن كثير ١٧/٣- من طريق أحمد بن يونس. أربعتهم(مسدد، وسعيد، وعمران، وابن يونس) عن ربعي بن عبد الله بن الجارود، قال: سمعت الجارود قال: ...الأثر. وهذا لفظ مسدد.

وربعي، والجارود: صدوقان[1] وعليه فهذا الأثر حسن؛ لحالهما، ولما تقدم من شواهد. قال ابن كثير: «هذا أثر غريب، ويشهد له بالصحة ما رواه أبو داود..» وساق حديث الباب.

## غريب الحديث:

**قوله: «المُتبَارِيَيْن»**: هما المُتعَارِضَان بِفِعْلِهما ليُعْجِز أحدهما الآخر بصَنِيعه . وإنما كَرِهه لما فيه من المباهاة والرِّياء.

ومنه شعر حسان:

يُبَارِينَ الأعِنَّة مُصْعِدات ... على أكْتَافِها الأَسَلُ الظِّمَاءُ

المُباراة: المجاراةُ والمُسَابَقَة أي: يُعارِضُها في الجذب لقُوّة نفُوسها أو قُوّة رؤوسها وعَلْكِ حدائدِها. ويَجُوز أن يريد مشابَهتها لها في اللِّين وسرعة الانْقِياد[2].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. قال أبو سليمان الخطابي: والمتباريان: هما المتعارضان بفعليهما ليرى أيهما يغلب صاحبه، وإنما كره ذلك لما فيه من المباهاة والرياء، وقد دعي بعض العلماء، فلم يجب، فقيل له: إن السلف كانوا يدعون فيجيبون، فقال: كانوا يدعون للمؤاخاة والمواساة، وأنتم اليوم تدعون للمباهاة والمكافأة. قال الإمام: وروي أن عمر وعثمان دعيا إلى طعام، فأجابا، فلما خرجا، قال عمر لعثمان: لقد شهدت طعاما وددت أني لم أشهده قال:وما ذاك، قال: خشيت أن يكون جعل مباهاة .

---

(١) كما في التقريب في ترجمتيهما (١٨٨٠)، و(٨٨١).

(٢) النهاية ٣١٣/١.

٢. أكل طعام المتباريين يحتمل الحرمة أو الكراهة؛ نظراً إلى ظاهر النـــهي والمعــنى، وإن كان الأقرب الحرمة. قال ابن الجوزي: إن كان الطعام حراما فليمتنع من الإجابة ، وكذلك إذا كان منكر وكذلك إذا كان الداعي ظالماً أو فاسقاً أو مبتدعاً أو **مفاخراً بدعوته**[١] .

(١) الآداب الشرعية ٤١٩/١، مختصر منازل القاصدين ٧/٢.

## بَاب إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ إذا حَضَرَهَا مَكْرُوهٌ

(٣٧٥٥) قَالَ أَبُو دَاوُد: حدثنا مُوسَى بن إسماعيل، أخبرنا حَمَّادٌ، عن سَعِيدِ بن جُمْهَانَ، عن سَفِينَةَ أبي عبد الرحمن؛ أَنَّ رَجُلًا أَضَافَ عَلِيَّ بن أبي طَالِب فَصَنَعَ له طَعَامًا، فقالت فَاطِمَةُ: لو دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَ مَعَنَا، فَدَعُوهُ فَجَاءَ، فَوَضَعَ يَدَهُ على عِضَادَتَيْ الْبَاب فَرَأَى الْقِرَامَ قد ضُرِبَ بِهِ في نَاحِيَةِ الْبَيْتِ فَرَجَعَ، فقالت فَاطِمَةُ لِعَلِيٍّ: الْحَقْهُ فَانْظُرْ ما رَجَعَهُ فَتَبِعْتُهُ فقلت: يا رَسُولَ اللَّهِ! ما رَدَّكَ؟ فقال: «**إنه ليس لي أو لِنَبِيٍّ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتًا مُزَوَّقًا**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٦٧/٧ من طريق أبي داود به.

وأخرجه أحمد ٢٥٤/٣٦/(٢١٩٢٦). وابن ماجه في كتاب الأطعمة، بابُ إذا رأى الضيف منكراً رجع ٤٨٦/(٣٣٥٩) عن عبد الرحمن بن عبد الله الجزري. وابن عبد البر في « التمهيد» ١٨٠/١٠ من طريق جعفر بن محمد بن شاكر. ثلاثتهم (أحمد، وعبد الرحمن، وجعفر) عن **عفان بن مسلم**.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» ١٥/٥ عن **النضر** (بن شميل المازني)، وأحمد ٢٥١/٣٦/(٢١٩٢٢) عن **أبي كامل** (مُظَفَّر بن مُدْرَك الخراساني). و٢٦١/٣٦-٢٦٢/(٢١٩٣٣) عن **بهز** (ابن أسد العمّي). وفي «الزهد» (٧) عن **عبد الصمد** (ابن عبد الوارث)، والبزار في مسنده ٢٧٩/٩ والطبراني في «الكبير» ٨٤/٧-٨٥/(٦٤٤٦) من طريق **هُدبة بن خالد**. والروياني في «مسنده» ٤٣٧/١ من طريق **يونس بن محمد**.والحاكم في «المستدرك» ١٨٦/٢، وابن حبان في «صحيحه» ٢٦٧/١٤/(٦٣٥٤) من طريق **أسد بن موسى**. وأبو نُعيم في «الحلية» ٣٦٩/١ من طريق **مسلم بن إبراهيم**. وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢١٣/٧ من طريق **عبيد الله بن موسى**.

عشرتهم (عفان، والنظر، وأبو كامل، وبهز، وعبد الصمد، وهدبة، ويونس، وأسد، ومسلم، وعبيد الله) عن حماد به بنحوه، ورواية بعضهم مختصرة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

هكذا رواه أصحاب حماد بن سلمة عنه، فجعلوه من مسند سفينة رضي الله عنه.

وخالفهم قبيصة بن عقبة فرواه عن حماد، عن سعيد بن جمهان، عن سفينة، عن أم سلمة، فجعله من مسندها. أخرجه من طريقه البيهقي في «الكبرى» ٢٦٧/٧-٢٦٨ وفي «الشعب» ٣٩٦/٧ بلفظ: «لا ينبغي لنبي أن يدخل بيتاً مزوقاً»، كذا دون القصة. وهي رواية شاذة؛ لمخالفتها رواية الثقات من عامة أصحاب حماد، وقبيصة صدوق ربما خالف[1].

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيل:

هو موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوذَكي، مشهور بكنيته وباسمه.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٢. حَمَّاد:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

- **ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٣. سَعِيد بن جُمْهَان:

هو سعيد بن جمهان الأسلمي، أبو حفص البصري، روى عن: سفينة مولى رسول الله ﷺ، وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهما. وعنه: حماد بن سلمة، عبد الوارث بن سعيد وغيرهما.

---

(١) التهذيب ٣٤٨/٨، التقريب٢٨٥/(٥٥١٣).

وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، ويعقوب الفسوي، وأورده ابن حبان في الثقـات. وقال ابن معين مرةً: «روى عن سفينة أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به». وقـال النـسائي: «ليس به بأس». وحسّن له الترمذي[١].

وقال ابن عدي: «روي عنه، عن سفينة أحاديث، لا يرويها غيره، وأرجو أنه لا بـأس به، فإن حديثه أقل من ذلك». وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج بـه»، وقـال البخاري: «في حديثه عجائب». وقال الساجي: «لا يتابع على حديثه».

وبالجملة فإن أقلّ أحواله القول بأنه صدوق؛ وذلك لما تقدم من توثيـق الأئمـة لـه، ويُشكل على القول بتوثيقه أمرين لولاهما لقيل بأنه ثقة وهما:

١. قلة أحاديثه، كما قال ابن عدي، مما يجعل مقارنة حديثه بمرويات الثقات لمعرفة مدى موافقته لها أمراً متعذراً، خصوصاً وأنه انفرد برواية بعض الأحاديث[٢].

٢. يعكر القول بثقته، كلام أبي حاتم، والبخاري، والساجي فيه، فتكون رتبته دون الثقة.

لذا قال عنه الذهبي: «صدوق وسط»، وقال ابن مفلح: «وسعيد فيه كـلام وحديثـه حسن إن شاء الله تعالى»[٣]، وقال ابن حجر: «صدوق له أفراد».

**الخلاصة في سعيد بن جمهان أنه:**

- **صدوق.**

مات سنة ١٣٦هـ، وروى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** العلل ومعرفة الرجال (للمروذي) ١٠٧/(١٧٣)، تاريخ ابن معـين (رواية الدوري) ١٩٨/٢/(٣٤٣٣)، الجرح والتعديل ١٠/٤، المعرفة والتـاريخ ١٢٨/٢، الثقات ٢٧٨/٤، الكامل ١٢٣٧/٤، تهذيب الكمال ١٤٥/٣-١٤٦/(٢٢٣٠)، الكاشف

---

(١) السنن ٥١١/(٢٢٢٦).

(٢) خَلُصَ الباحث/ الرحيلي، في أطروحته تحقيق رسالة (من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، للذهبي) ١٤٥/١ إلى توثيق ابن جهمان، فقال في تعليقه:حاصل الأقوال فيه: "لم أتبين مقدار أفراده، وسببها، وهل يتابع عليها، وأرجو أن يكون ثقة لا يضره ذلك، لكثرة من وثقه من الأئمة".

(٣) الآداب الشرعية ٤٠٧/٣.

٤٣٣/١، تهذيب التهذيب ١٤/٤، التقريب ٢٧٩/٢٧٩(٢٢٧٩).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **حسنٌ**؛ لأن رجاله ثقات، إلا سعيد بن جمهان، وهو صدوق، كما تقدم. وممن حسَّن الحديث ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٤٠٧/٣، والمُناوِيّ في «كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» ٦٢/٣، والألباني في «صحيح سنن أبي داود» ٧١٦/٢.

وللحديث شواهد من حديث: علي بن أبي طالب، وطلحة، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، اكتفي بأقربها للفظ حديث الباب، وأقواها درجة وهو:

**حديث علي بن أبي طالب ﷺ:**

ومداره على هشام الدستوائي، واختلف عليه فيه من وجهين:

١. هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن علي ﷺ موصولاً.

٢. هشام، عن قتادة، عن ابن المسيّب، أن علياً ﷺ مرسلاً.

**أما الوجه الأول:**

وهو: هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن علي ﷺ موصولاً:

فقد أخرجه النسائي في كتاب الزينة، باب التصاوير ٧٢٥/(٥٣٥٣). وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب إذا رأى الضيف منكراً رجع ٤٨٦/(٣٣٥٩). والبزار في مسنده ١٥٧/٢، وأبو يعلى في المسند ٣٤٣/١، و٣٩٩/١. والدارقطني في «الأفراد» – كما في أطرافه ٩٠/١/(٣٠١). كلهم من طريق وكيع، عن هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي ﷺ قال: صنعت طعاماً، فدعوت النبي ﷺ، فجاء، فدخل، فرأى ستراً فيه تصاوير، فخرج، وقال: «**إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تصاوير**». وهذا لفظ النسائي، أما ابن ماجه فلم يذكر لفظ الحديث، وقال البزار: «هذا الحديث من أحسن إسناد يروى عن علي ﷺ في ذلك، ولا نعلم أحداً وصل هذا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي ﷺ، إلا وكيع عن هشام، وقد روي عن أبي طلحة، وعن عائشة، وعن زيد بن خالد،

وعن أبي هريرة، فذكرناه عن علي ﷺ إذ كان إسناده صحيحاً».

**أما الوجه الثاني:**

وهو: هشام، عن قتادة، عن ابن المسيّب، أن علياً ﷺ مرسلاً:

( أ ) أخرجه **أحمد بن عصام** في «جزءه» ١٥٥/(٥)، وأبو يعلى في مسنده ٢٥٤/١ عن **عبيد الله بن عمر**، كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب: أن عليا ﷺ: صنع طعاماً، فجاء النبي ﷺ حتى إذا نظر إلى البيت، رجع فقال له علي: ما رجعك يا نبي الله؟ فداك أبي وأمي. قال: «**إني رأيت في بيتك ستراً فيه تصاوير، وإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تصاوير**».

(ب) تابع مسلم بن إبراهيم، معاذاً، في رواية هذا الوجه: أخرج روايته ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» ١١٣/٤، ومن طريقه الضياء في «المختارة» ١٠٠/٢.

(ج) وتابع روح بن عبادة، معاذاً، ومسلماً، في رواية هذا الوجه عن هشام الدستوائي: أخرج روايته أبو نعيم في «الحلية» ٢٨١/٦.

**الترجيح:**

وبالنظر إلى الوجهين وصلاً وإرسالاً، يترجح – والله أعلم – المرسل؛ لأنه رواية الأكثر، وقد رجحها الدارقطني فقال كما في «العلل» ٢٢١/٣: «أسنده وكيع، عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن علي، وخالفه أصحاب هشام، فرووه عن هشام مرسلاً، وهو أصوب». ومع أن المرسل نوع من الحديث الضعيف، إلا أن الاتفاق منعقد على أن مراسيل سعيد بن المسيب أصح المراسيل، كما قاله أحمد، وابن معين وغيرهما[1]، وذلك حين ينضم إليها ما يؤكدها من نحو حديث الباب[2]، وبهذا يكون حديث علي ﷺ عاضداً لحديث سفينة ﷺ ويرتقي به إلى درجة الصحيح لغيره.

---

(١) المعرفة والتاريخ ٢٣٩/٣، والبيهقي في "الكبرى" ٤٢/٦، التقريب ٢٨٧/(٢٣٩٦).

(٢) انظر: تحرير علوم الحديث ٩٣٣/٢.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْقِرَامَ**»: هو السِتْر الرقيق. وقيل: الصَّفيق من صوف ذي ألْوان.. وقيل: السِتر الرقيق وراء السِتْر الغليظ[١].

**قوله:** «**مُزَوَّقًا**»: أي: مُزَيَّناً، قيل: أصله من الزَّاوُوق، وهو: الزِّئبق؛ لأنه يُطْلَى به مع الذَّهب ثم يُدْخَل النارَ، فيذهب الزِّئبق ويَبْقى الذّهب[٢]. **وقالَ الليْثُ: ويَدْخُلُ الزِّئْبَقُ في التَّصاوِيرِ**[٣].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دلّ الحديث على أنه لا يجوز الدخول في الدعوة المشتملة على منكر مما نهى الله عنه ورسوله ﷺ، فلا ينبغي حضور المنكر والمعاصي ولا مجالسة أهلها عليها؛ لأن ذلك إظهار للرضا بها، ومن كثر سواد قوم، فهو منهم، ولا يأمن فاعل ذلك، حلول سخط الله وعقابه عليهم، وشمول لعنته لجميعهم[٤].

٢. إذا دعي إلى وليمة، فيها معصية، كالخمر، والزمر، والعود ونحوه، وأمكنه الإنكار، وإزالة المنكر، لزمه الحضور والإنكار؛ لأنه يؤدي فرضين؛ إجابة أخيه المسلم، وإزالة المنكر. وإن لم يقدر على الإنكار، لم يحضر. وإن لم يعلم المنكر حتى حضر، أزاله، فإن لم يقدر انصرف. ونحو هذا قال الشافعي. وقال مالك: أما اللهو الخفيف، كالدف والكَبَر، فلا يرجع. وقاله ابن القاسم. وقال أصبغ: أرى أن يرجع. وقال أبو حنيفة: إذا وجد اللعب، فلا بأس أن يقعد فيأكل. وقال محمد بن الحسن: إن كان

---

(١) انظر النهاية ٤٩/٤.

(٢) انظر النهاية ٣١٩/٢.

(٣) تاج العروس ٤٢١/٢٥.

(٤) انظر شرح ابن بطال ٢٩٠/١٣، عون المعبود ١٦٢/١٠.

ممن يقتدى به، فأحب إلي أن يخرج. وقال الليث: إذا كان فيها الضرب بالعود، فلا ينبغي له أن يشهدها[١].

٣. في الحديث كراهية النبي ﷺ لابنته، ما كره لنفسه، من تعجيل الطيبات في الدنيا، وهذا إنما كان النبي ﷺ يفعله امتثالا لما أمره الله به؛ أن لا يمد عينيه إلى زهرة الحياة الدنيا، فكان يتباعد عنها بكل وجه[٢].

(١) انظر المغني ٨/١١٠.

(٢) انظر فتح الباري، لابن رجب ٢/٢٠٩، فتح الباري، لابن حجر ٥/٢٢٩.

## بَاب إذا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ أَيُّهُمَا أَحَقُّ

(٣٧٥٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حدثنا هَنَّادُ بن السَّرِيِّ، عن عبد السَّلامِ بن حَرْبٍ، عن أبي خَالدٍ الدَّالانيِّ، عن أبي الْعَلاءِ الأَوْدِيِّ، عن حُمَيْدِ بن عبد الرحمن الْحِمْيَرِيِّ، عن رَجُلٍ من أَصْحَابِ النبي ﷺ أَنَّ النبي ﷺ قال: «**إذا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا، فإن أَقْرَبَهُمَا بَابًا أَقْرَبُهُمَا جِوَارًا، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبْ الذي سَبَقَ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٧/٤٥٠ من طريق أبي داود.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢/٤٤١-٤٤٢/(٩٩٨). وإسحاق بن راهويه في مسنده ٣/٧٥٥/(١٣٦٨). وأحمد ٣٨/٤٥٢/(٢٣٤٦٦)، ومن طريقه الخطيب في «التطفيل» (ص١٧٢). والدولابي في «الكنى والأسماء» ١/٣٥٩/(١٢٦٩) من طريق الحسن بن إسماعيل بن سليمان. والطحاوي في شرح المشكل ٧/٢٢٦/(٢٧٩٨) من طريق إسحاق بن منصور. خمستهم (ابن أبي شيبة، وابن راهويه، وأحمد، والحسن، وإسحاق) عن عبد السلام به بألفاظ نحوه. ولفظه عند غير أحمد والطحاوي: «إذ دعاك الداعيان...» الحديث.

وأخرجه ابن منده – كما في الإصابة ٦/٣٢٨/(٥٢١٥) –. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٤/١٨٦٠/(٤٦٨٣) من طريق إسماعيل البجلي، عن عبد السلام به نحوه، غير أنه جاء فيه: «عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبيه»، وهذا حديث منكر؛ لوجود المخالفة من الضعيف، وهو إسماعيل بن عمرو هذا[1]، فقد خالف الأئمة في رواية هذا الطريق. وحكم ابن منده على إسناده بقوله: «لا يصح».

---

(١) انظر الجرح والتعديل ٢/١٩٠، ميزان الاعتدال ١/٢٣٩-٢٤٠.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١.هناد بن السري:

هو هنَّاد بن السّري بن مصعب بن أبي بكر التّمِيميّ الدارميّ، أبو السَّرِيّ الكوفي. روى عن: عبد السلام بن حرب، وعلي بن مسهر، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والبخاري في «خلق أفعال العباد»، والباقون، وغيرهم.

- **ثقة.**

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٤٦/٩، تهذيب الكمال ٤٢٧/٧، الكاشف ٣٣٩/٢، التهذيب ٧١/١١، التقريب ٦٦٧/(٧٣٢٠).

### ٢. عبد السلام بن حرب:

هو عبد السلام بن حرب النَّهْدِيّ، المُلاَئِيّ، أبو بكر الكوفي، أصله بصري، شريك أبي نُعيم في بيع المُلا[1]. روى عن: أبي خالد الدالاني، وأيوب السختياني، وغيرهما. وعنه: هنَّاد بن السريّ، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين، وغيرهما.

**وقد اختلف الأئمة فيه:**

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثّقه: ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، والترمذي، والدارقطني. وقال ابن معين مرة: «صدوق»، وفي أخرى: «ليس به بأس، يكتب حديثه». وقال البخاري: «صدوق». وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة في حديثه لين». وقال النسائي:«ليس به بأس». وقال ابن عدي:«لا بأس به». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي:«ثقة». وقال ابن حجر:«ثقة حافظ، له مناكير».

---

(١) الملائي: بالضم إلى بيع الملاءة التي يلتحف بها النساء.انظر لب اللباب ٨١/١.

**أقوال الملينين والمجرحين:**

قال الحسن بن عيسى: سألت عبد الله بن المبارك عنه، فقال: «قد عرفته». وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه. وسُئل ابن المبارك مرة عنه، فقال: «ما تحملني رِجلي إليه». وقال ابن سعد: «كان به ضعف في الحديث وكان عسراً». وقال أحمد: «كُنّا نُنكر من عبد السلام شيئاً، كان لا يقول حدَّثنا إلا في حديث واحد، أو حديثين». وقال ابن نمير: «كان يدلس».

وبالجملة فأكثر الأئمة على توثيقه، وتضعيف ابن سعد له لا يوافق عليه؛ لأن

«ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق»[1]. كما أن انتقاده بكونه لم يكن يصرِّح بحدّثنا، فربما كان ذلك شدةً في ورعه وتثبُّته وتحريه.

أما خطأه في بعض الأحاديث: فما ثبت أنه من مناكيره، أو أخطأ فيه، فينبغي اجتناب هذه الروايات، إلاّ أنّ ذلك لا يترله عن درجة الثقة، لاسيما بعد توثيق الكوفيين له= الذين هم أعرف به من غيرهم، كما قال العجلي: «وهو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به».

وأما وصفه بالتدليس: فقد نقل ذلك ابنُ محرز في سؤالاته لابن معين ٢/٢٢٣ونص كلامه: ( سمعت ابن النمير يقول: قال أبو نُعيم أحاديث عبد السلام –يعني المُلائي– عن سالم:«إنما هي أحاديث شريك كلها». قال ابن نمير:«كان عبد السلام يدلس».

قلت: قول ابن نمير:«كان يدلس»، أي: كان يرسل أحاديث سالم التي رواها عن شريك عنه. ورواية عبد السلام، عن سالم، ليست في الكتب الستة. والأئمة ربما أطلقوا التدليس على الإرسال الخفي، ويؤيد ذلك أن عبد السلام من صغار الثامنة، وسالم بن عبد الله من كبار الثالثة[2].

**الخلاصة:**

- **عبد السلام بن حرب: ثقة.**

---

(١) هدي الساري ص٤٤٣ في ترجمة محارب بن دثار.

(٢) التقريب ٤١٦/(٤٠٦٧)، و٢٧٠/(٢١٧٦)، وانظر معجم المدلسين ص٣٠٧-٣٠٨.

مات سنة ١٨٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٣٨٦/٦، سؤالات الدارمي ١٥٧/(٥٥٠)، علل الترمذي الكبير ١٤٩/١، سؤالات ابن محرز ١٠٧/١،وَ٢٢٣/٢، معرفة الثقات ٩٤/٢، الجرح والتعديل ٤٧/٦، الكامل ١٩٦٨/٥، الثقات ١٢٨/٧-١٢٩، سؤالات الحاكم للدارقطني ٢٤٣/(٤٠٠)، تهذيب الكمال ٥٠١/٤، الكاشف ٦٥٢/١، التهذيب ٣١٦/٦، التقريب ٤١٦/(٤٠٦٧).

### ٣. أبو خَالِد الدَّالانِيّ:

هو يزيد بن عبد الرحمن، الأسدي، الكوفي. روى عن: أبي العلاء الأودي، والمنهال بن عمرو، وغيرهما. وعنه: عبد السلام ابن حرب، وشعبة، وغيرهما.

**وقد اختلف فيه الأئمة:**

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثّقه: ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي. وقال ابن معين مرة، وأحمد، والنسائي، وابن شاهين: «ليس به بأس». وقال البخاري -فيما نقل الترمذي-:«صدوق وإنما يهم في الشيء». وقال الحاكم: «إنَّ الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان».

**أقوال الملينين والمجرحين:**

قال ابن سعد:«منكر الحديث». وقال الحاكم أبو أحمد: «لا يتابع في بعض حديثه». وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة، وفي حديثه لين، إلاّ أنّه مع لينه يُكتب حديثه». وقال ابن حبان: «كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، خالف الثقات في الروايات حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات». وقال ابن عبد البر:«ليس بحجة». وعدّه الكرابيسي في المدلّسين، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة منهم.

ومما تقدم من سوْق الخلاف يتبيّن أن من الأئمة من يُوثّقه، ومنهم من يُضعّفه، ومنهم من بالغ في التضعيف فجعل أحاديثه ليست صالحة حتى للاعتبار كابن حبان.

وقد توسّط واعتدل بعضهم في الحكم عليه، كالبخاري بقوله:«صدوق، وإنما يهـم في الشيء». وقريباً منه أبو أحمد الحاكم حيث قال:«لا يتابع على بعض حديثه».

ولعل الأظهر –والعلم عند الله– أنه ممن يُحسّن حديثه، وهو الذي ذهب إليه الـذهبي؛ لأن أبا خالد الدّالاني له أوهام، تَقْصُر رتبته عن بلوغ مترلة الثقة.

أما وصفه بالتدليس: فلم أقف على من وصفه به غير الكرابيسي، وابن حجر إنما ضَمَّنَه كتابه لوصف الكرابيسي له بذلك، وكتاب الكرابيسي في المدلسين قد ذمَّه الإمام أحمد ذمّاً شديداً، وأنكره عليه أبو ثور، وغيره من العلماء، وكان الكرابيسي إذ ذاك مستوراً يذب عن السنة، ويُظْهِر نُصرة الإمام أحمد[1].

**الخلاصة في أبي خالد الدالاني أنه:**

- **صدوق، ربما وهم.**

وقال الذهبي: «مشهور، حسن الحديث»، ومرة:«له أوهام وهو صدوق». وقال ابـن حجر: «صدوق يخطئ كثيراً، وكان يُدلّس».

روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** علل الترمذي الكبير ١٤٩/١، معرفة الثقـات ٣٩٩/٢، المجـروحين ٤٥٦/٢، الكامل ٢٧٣٠/٧-٢٧٣٢، تاريخ أسماء الثقات ص٢٥٥، ضعفاء ابن الجـوزي ٢١٠/٣، تهذيب الكمـال ٢٩٧/٨، الكاشـف ٤٢٢/٢، المغـني للـذهبي ٥٤٠/٢، وَ٥٨١/٢، التهذيب ٨٢/١٢، التقريب ٧٣٥/(٨٠٧٢)، تعريف أهل التقديس ص١٦٠.

## ٤. أبو العلاء الأودي:

وهو داود بن عبد الله، الزَّعافِريّ، الكوفي. روى عن: حميد بن عبد الرحمن الحِمـيري، وعامر الشّعبي، وغيرهما. وعنه: أبو خالد الدالاني، وأبو عوانة وضاح اليشكري، وغيرهما.

وثّقه: أحمد، وابن معين في (رواية الدوري، وإسحاق بن منصور)، وأبو داود، وقـال النسائي: «ليس به بأس»، وأورده ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات».

---

(١) انظر كلام ابن رجب في "شرح العلل" ٧٠٦/٢-٧٠٧.

وقال المزي:((وقال عباس الدوري، عن يحيى: ليس بشيء)). وقال ابن حزم:((مجهول)).

**الخلاصة في أبي العلاء الأودي أنه:**

- **ثقة.**

وهو ما اختاره ابن حجر. وأما ما نقله المزي عن ابن معين، فهو ذهول وانتقال نظر من المزي إلى داود بن يزيد الأودي، لا داود بن عبد الله الأودي. وأما تجهيل ابن حزم، فمحجوج أولاً: بمخالفته لتوثيق الأئمة له. ثانياً: برد العلماء عليه في تجهيله أبي العلاء، منهم: أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوز، والحميدي كما نقله عنه ابن القطان الفاسي قوله:((وقد كتب الحميدي إلى ابن حزم من العراق يخبره بصحة هذا الحديث -يعني حديث الوضوء-، وبين له أمر هذا الرجل بالثقة، قال: فلا أدري أرجع عن قوله أم لا))، وقال ابن حجر:((ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو(ابن يزيد الأودي وهو ضعيف) مردودة فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة[1] وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره))[2].

أخرج له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٢/١٥٣/(٢٩٧٠)، تاريخ أسماء الثقات ص٨١-٨٢، تهذيب الكمال ٢/٤١٨-٤١٩، الميزان ٢/١٠، التهذيب ٣/١٩١، التقريب ٢٣٩/(١٧٩٦).

## ٥. حُمَيْد بن عبد الرحمن الْحِمْيَرِيّ:

هو حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري. روى عن: أبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وغيرهم ﷺ. وعنه: داود بن عبد الله الأودي، ومحمد بن سيرين، وغيرهما.

---

(١) ووثّقه في التقريب ٢٣٩/(١٧٩٦).

(٢) بيان الوهم والإيهام ٥/٢٢٦، ذيل الميزان ص٢٢٣، الفتح ١/٣٠٠، الجرح والتعديل عند ابن حزم الظاهري ص١٠٣.

● **ثقة.**

روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ١٤٧/٧، معرفة الثقات ٣٢٣/١، الثقات ١٤٧/٤، تهذيب الكمال ٣٠٦/٢، التقريب ٢١٩/(١٥٥٤).

### ٦. رَجُل من أَصْحَابِ النبي ﷺ:

قال ابن حجر: «حميد بن عبد الرحمن [الحميري]، عن رجل صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة، لم يسم..». والصحابة كلهم عدول، لا يضر إبهامهم.

التقريب ٨٣٨/(٨٥٠٦).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف**؛ لأن فيه أبا خالد الدالاني، وهو «صدوق، ربما وهم»، فلا يؤمن كون هذا الحديث من أوهامه، وقد تفرّد به كما قال الدارقطني: «غريب من حديث أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء الأزدي عن حميد، تفرد به عنه عبد السلام بن حرب»[١].

وممن ضعّف الحديث: ابن الملقن في «البدر المنير»، وابن حجر في «التلخيص الحبير»، والألباني[٢] في «الإرواء».

### الشواهد:

### وللحديث ما يشهد له مما يرقيه لدرجة الحسن لغيره أمثلها:

حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله، إن لي جارين فإلى أيهما أُهدي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً». أخرجه البخاري –واللفظ له– في ثلاثة مواضع: في (ك: الشفعة،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد، ١٦٦/٢/(٤٥٠٩).

(٢) ابن الملقن في ((البدر المنير))١٦/٨، وابن حجر في ((التلخيص الحبير))١٩٦/٣، والألباني في ((الإرواء)) ١١/٧.

ب: أي الجوار أقرب، ح:٢٢٥٩)، وفي (ك: الهبة وفضلها والتحريض عليها، ب: بمن يبدأ بالهدية؟، ح:٢٥٩٥)، وفي (ك: الأدب، ب: حق الجوار في قُرب الأبواب، ح:٦٠٢٠). من طرق عن شعبة. وأخرجه أبو داود في (ك: الأدب، ب: في حق الجار،ح:٥١٥٥) من طريق الحارث بن عبيد. كلاهما عن أبي عمران الجوني، عن طلحة بن عبد الله، عنها رضي الله عنها.

وقد أثبت ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١٩٦/٣ هذا الحديث شاهداً لحديث الباب.

وعن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ، مثله. أخرجه الطحاوي في المشكل ٢٢٦/٧/(٢٧٩٩) عن محمد بن علي بن داود، عن خالد بن أبي يزيد. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ١٦٧/٤ عن أحمد بن يعقوب الثقفي، عن موسى بن هارون، عن أبي الربيع الزهراني. كلاهما عن جعفر بن سليمان، عن أبي عمران الجونيّ، عن يزيد بن بَابَنُوس، عنها.

وخالد بن أبي يزيد: واسم أبي يزيد هو: البَهْبُذان بن يزيد بن البَهْبُذان، أبو الهيثم المَزْرَفيّ القَرْنيّ[1] القُطْرُبُلي، قال ابن معين: «لم يكن به بأس»، وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق»[2]. ويزيد بن بابنوس: قال البخاري: «كان ممن قاتل عليا». وقال أبو داود: «كان شيعيا». وقال الدارقطني: «لا بأس به». وقال ابن عدي: «أحاديثه مشاهير». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن القطان الفاسي: «ويزيد هذا لا تعرف حاله في الحديث». وقال الذهبي في «التلخيص»: «وابن بابنوس فيه جهالة»، وقال ابن حجر: «مقبول»[3].

وعلى أي حال فما أخرجه البخاري وأبو داود من طريق شعبة (بذكر طلحة بدل ابن بابنوس)، هو الصواب، لذا قال الحاكم عقب الحديث: « هكذا يرويه عن جعفر بن سليمان، عن أبي عمران الجوني. والصحيح رواية شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم الله، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله، إن

---

(١) المزرفة: بالفتح ثم السكون وراء مفتوحة وفاء، قرية كبيرة فوق بغداد على دجلة، بينها وبين بغداد ثلاثة فراسخ، ... وهي قريبة من قطربل ينسب إليها أبو الهيثم خالد بن أبي يزيد معجم البلدان ١٢١/٥. القرن أيضا قرية من نواحي بغداد بين قطربل والمزرفة ينسب إليها خالد بن يزيد القرني. المصدر نفسه ٣٣٣/٤.

(٢) تاريخ بغداد ٣٠٤/٨/(٤٤٠٤)، تهذيب الكمال ٣٧٧/٢/(١٦٥٥)،الكاشف ٣٧١/١، التقريب ١٦٩٦/٢٣٠.

(٣) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني، ١٤٤/(٥٦٣)، الثقات ٥٤٨/٥، بيان الوهم ٤٩٧/٢، تهذيب الكمال ١١٦/٨، تلخيص المستدرك ٥٧٦/٤، تهذيب التهذيب ٢٧٦/١١، التقريب ٦٩٥/(٧٦٩٤).

لي جارين فإلى أيهما أهدي ؟ قال: ((إلى أقربهما منك بابا)). هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين فإن طلحة بن عبد الله بن عوف ممن اتفقا على إخراجه))ا.هـ.

وبهذا الشاهد المتقدم المُخرَّج في الصحيح، يرتقي حديث الباب ليكون حسناً لغيره — والله أعلم-.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دلَّ الحديث على أن العبرة في الجوار بقرب الباب لا بقرب الجدار، وهذا ضابط مهم في تحديد أي الجيران أقرب، وذلك حال تزاحم الواجبات أو المندوبات.

٢. العلة في جعل الأقرب جوراً هو الأقرب باباً؛ لأنه ينظر إلى ما يدخل داره، وأسرع إجابة له عندما ينوبه في أوقات الغفلات فهو بالرعاية أقدم[١].

٣. دلَّ الحديث على أن الجار الأقرب باباً، ((أنه أولى بجميع حقوق الجوار وكرم العشرة والبر ممن هو أبعد منه بابًا))[٢].

٤. يؤخذ من الحديث: إن دعاه رجلان، ولم يمكن الجمع بينهما، وسبق أحدهما، أجاب السابق؛ لأن إجابته وجبت حين دعاه، فلم يزل الوجوب بدعاء الثاني، ولم تجب إجابة الثاني؛ لأنها غير ممكنة مع إجابة الأول. فإن استويا، أجاب أقربهما منه باباً، ولأن هذا من أبواب البر فقدم بهذه المعاني. فإن استويا، أجاب أقربهما رحما؛ لما فيه من صلة الرحم، فإن استويا، أجاب أدينهما، فإن استويا، أقرع بينهما؛ لأن القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق[٣].

---

(١) انظر عمدة القاري ٢٠٣/٣٢، فيض القدير ٢٤٤/١ .

(٢) انظر شرح ابن بطال ٣٩٨/١١.

(٣) انظر المغني ١٠٧/٨.

## بابٌ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ وَالْعَشَاءُ

(٣٧٥٨) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى يَعْنِي: ابْنَ مَنْصُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لاَ تُؤَخِّرِ الصَّلاَةَ لِطَعَامٍ وَلاَ لِغَيْرِهِ**» .

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٧٤/٣ من طريق معلى بن منصور، به.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ٩٠/٦ و«الصغير» ٢٣/٢ من طريق **عبّاد بن يعقوب الأسدي**.

ومن طريق الطبراني أخرجه المزي في «التهذيب» ٥٣٦/٦ ترجمة محمد بن ميمون.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» ٤٨٨/١ من طريق **أبي كريب** (محمد بن العلاء).

كلاهما عن محمد بن ميمون، به، بنحوه وبألفاظ متقاربة وبقصة في أوله عند الدارقطني.

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ بَزِيعٍ:

هو محمد بن حاتم بن بزيع، أبو بكر البصري، نزيل بغداد. روى عن: معلى بن منصور الرَّازي، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والبخاري، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات ببغداد سنة ٢٤٩هـ، أخرج له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٢٦٧/٦، الكاشف ١٦٢/٢، التهذيب ١٠٠/٩، التقريب ٥٥١/(٥٧٩١).

### ٢. مُعَلَّى بْنَ مَنْصُور:

هو معلى بن منصور الرَّازي، أبو يعلى، نزيل بغداد. روى عن: محمد بن ميمون الزَّعفراني، سفيان بن عيينة، وغيرهما. وعنه: محمد بن حاتم بن بزيع، ويعقوب بن شيبة، وغيرهما.

- **ثقة سنيٌّ فقيه أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب.**

مات سنة ٢١١هـ على الصحيح، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ١٧٨/٧، الكاشف ٢٨٢/٢، التهذيب ٢٣٨/١٠-٢٤٠، التقريب ٦٢٩/(٦٨٠٦).

### ٣. مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُون:

هو محمد بن ميمون الزَّعفراني، أبو النَّظْر الكوفيّ المفلوج، قدم بغداد. روى عن: جعفر بن محمد بن علي، وهشام بن عروة، وغيرهما. وعنه: معلّى بن منصور الرَّازي، ويحيى بن معين، وغيرهما.

**وقد اختلف فيه الأئمة:**

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثّقه: ابن معين، وأبو داود، وابن شاهين.

وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال الدارقطني: «ليس به بأس».

**أقوال الملينين والمجرحين:**

قال البخاري، والنسائي: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة فكيف إذا انفرد بأوابد». وهؤلاء ضعفوه جداً.

وذكره العقيلي، وأبو العرب، وابن الجارود في جملة الضعفاء.

وتوسط آخرون فيه، فقال أبو زرعة: «كوفيّ، ليّن». وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم».

ولهذا الرأي ربما توسط ابن حجر في «التقريب» في الحكم عليه فقال: «صدوق له أوهام».

إلا أن من كان هذا حاله من كلام الأئمة عليه وتضعيفهم له، مع قلة حديثه – كما قال ابن عدي[١] –، فالذي يترجح – والله أعلم – تضعيفه.

**الخلاصة في محمد بن ميمون الزّعفراني أنه:**

- **ضعيف.**

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٣٤/١، التاريخ للدوري ٥٤١/٢، سؤالات الآجري لأبي داود ٢٦٩/١، الجرح والتعديل ٨٠/٨، الضعفاء للعقيلي ١٢٩٠/٤، المجروحين ٢٩٢/٢، العلل للدارقطني ٥٧/٤-٥٨، تاريخ أسماء الثقات ٢٠٥/(١٢٣١)، تهذيب الكمال ٥٣٦/٦، إكمال تهذيب الكمال ٣٧٢/١٠-٣٧٣، التهذيب ٤٨٥/٩، التقريب ٥٩٤/(٦٣٤٦).

## ٤. جَعْفَر بْنِ مُحَمَّد:

هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالبﷺ القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، المشهور (بالصادق).

روى عن: أبيه أبي جعفر محمد بن علي (الباقر)، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما. وعنه: محمد بن ميمون الزّعفراني، وشعبة بن الحجاج، وغيرهما.

**وقد اختلف فيه الأئمة:**

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثّقه: ابن معين – وزاد في موضع آخر: «مأمون، صدوق» –، والشافعي، والنسائي، وأبو حاتم، وزاد: «لا يسأل عن مثله». وقال ابن عدي: «هو من ثقات الناس». وذكره العجلي في «الثقات». فهؤلاء وثقوه مطلقاً.

وقيّد آخرون توثيقه، برواية الثقات عنه:

---

(١) الكامل ٢٢٦٨/٦ ونص كلامه: "وليس له كثير حديث".

فعدّه ابن شاهين في «ثقاته»، وذكر أن عثمان ابن أبي شيبة قال: «هو ثقة إذا روى عنه الثقات». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يحتج بروايته ما كان من غير رواية أولاده عنه؛ لأن في حديث ولده عنه مناكير كثيرة، وإنما مرض القول فيه من مرض من أئمتنا لما رأوا في حديثه من رواية أولاده، وقد اعتبرت حديثه من الثقات عنه، مثل: ابن جريج، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، ووهب بن خالد، ودونهم، فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ورأيت في رواية ولده عنه أشياء ليس من حديثه، ولا من حديث أبيه، ولا من حديث جدِّه، ومن المحال أن يلزق به ما جنت يدا غيره». وقال الساجي: «كان صدوقاً، مأموناً، إذا حدّث عنه الثقات فحديثه مستقيم».

وقال الذهبي: «جعفر، ثقة، صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل، وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوه». وقال عنه ابن حجر: «صدوق».

**أقوال المليِّنين والمجرحين:**

قال أحمد: «قد روى عنه يحيى (يعني: القطان) وليَّنه». وقال في موضع آخر: «ضعيف الحديث، مضطرب». وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، ولا يُحتج به، ويُستضعف».

ولعل الإمام أحمد يقصد بتليين يحيى القطان له، ما ذكره ابن عدي: أن ابن المديني قال: سئل يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد، فقال: «في نفسي منه شيء»، قلت: فمجالد؟ قال: «مجالد أحبُّ إلي منه». وقد ذكر البخاري أن يحيى القطان كان يضعِّف مجالد بن سعيد هذا.

## الخلاصة في جعفر بن محمد (الصادق):

- **ثقة.**

وأما من قيّد توثيقه برواية الثقات عنه، فهذا التقييد لا يُسلَّم لهم وهو محل نظر، كما قال ابن حجر في التهذيب ٥٢/٨ - عند ترجمة عمرو بن شعيب -: «وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة، فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به عمرو» ولا جعفر بن محمد.

وأما حكم ابن حجر عليه بأنه «صدوق»، فلم يُسبق إليه.

وأما تليين يحيى القطان له، فإن الذهبي استدرك عليه فقال: «هذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفراً أوثق من مجالد، و لم يلتفتوا إلى قول يحيى».

مات سنة ١٤٨هـ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدارمي ص٨٤، الضعفاء الصغير ص١١٦، تاريخ أسماء الثقات ص٨٥، التاريخ للدوري ٨٧/٢، معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز ١١٠/١، العلل برواية المروذي ص ٦٨و٢٠١، الجرح والتعديل ٤٨٧/٢، الثقات ١٣١/٦-١٣٢، الكامل ٥٥٥/٢، معرفة الثقات ٢٧٠/١، تهذيب الكمال ٤٦٩/١-٤٧٥، التهذيب ١٠٣/٢-١٠٥، التقريب ١٧٣/(٩٥٠).

### ٥. محمد بن علي:

هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو جعفر الباقر، وأمّه أم عبد الله بنت الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ.

روى عن: جابر بن عبد الله ﷺ، وأنس بن مالك ﷺ، وغيرهما. وعنه: ابنه جعفر بن محمد الصادق، وعمرو بن دينار، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة بضع عشرة ومئة . روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٤٤٢/٦-٤٤٣، تهذيب التهذيب ٣٥٠/٩، التقريب ٥٨٠/(٦١٥١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لوجود محمد بن ميمون الزَّعفراني في إسناده وقد تقدم أنه ضعيف.

وقد ضعَّف الحديث وأعَّله جماعة من العلماء منهم: المنذري في «مختصر السنن» ٢٩٦/٥، والعيني في «عمدة القاري» ٣٢٠/٨، والمناوي في «فيض القدير» ٤٣٠/٦، وابن التركماني في «الجوهر النقي» ٧٤/٣، والألباني في «ضعيف أبي داود» ص٣٧٠.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. يحمل الحديث — لو صحّ - على تأخيرها عن وقتها؛ لصريح قوله ﷺ: «إذا وضع عشاء أحدكم، وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء، ولا يعجل حتى يفرغ منه» رواه الشيخان. وإنما أمر بتقديمه؛ لئلا يذهب الخشوع باشتغال فكره به[١].

٢. قال الخطابي: وجه الجمع بين الخبرين أي بين هذا الخبر والذي قبله أن حديث ابن عمر (وهو «إِذَا وُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ يَقُومُ حَتَّى يَفْرُغَ») إنما جاء فيمن كانت نفسه تنازعه شهوة الطعام، وكان شديد التوقان إليه، فإذا كان كذلك وحضر الطعام وكان في الوقت فضل بدأ بالطعام؛ لتسكن شهوة نفسه فلا يمنعه عن توفية الصلاة حقها. وكان الأمر يخف عنهم في الطعام ويقرب مدة الفراغ منه؛ إذا كانوا لا يستكثرون منه، ولا ينصبون الموائد ولا يتناولون الألوان، وإنما هو مذقة من لبن أو شربة من سويق أو كف من تمر أو نحو ذلك، ومثل هذا لا يؤخر الصلاة عن زمانها ولا يخرجها عن وقتها. وأما حديث جابر فهو فيما كان بخلاف ذلك من حال المصلي، وصفة الطعام، ووقت الصلاة، وإذا كان الطعام لم يوضع وكان الإنسان متماسكا في نفسه وحضرت الصلاة وجب أن يبدأ بها ويؤخر الطعام، وهذا وجه بناء أحد الحديثين على الآخر والله أعلم[٢].

(١) انظر فيض القدير ٦/٤٣٠.

(٢) عون المعبود ١٠/١٦٥.

## باب فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الطَّعَامِ.

(٣٧٦٠) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلاَءِ، فَقُدِّمَ إِلَيْهِ طَعَامٌ، فَقَالُوا: أَلاَ نَأْتِيكَ بِوَضُوءٍ؟ فَقَالَ «**إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلاَةِ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ١/٤٢ من طريق أبي داود به بمثله.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١١/١٢٢ من طريقي مسدد، وأبو جعفر النفيلي، عن إسماعيل، به بمثله.

وأخرجه **أحمد** ٥/(٣٣٨١). والترمذي (١٨٤٧) — ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/٢٨٣- عن **أحمد بن منيع**. والنسائي (١٣٢) عن **زياد بن أيوب**. وابن خزيمة في «صحيحه» من طريق **يعقوب بن إبراهيم**، وزياد بن أيوب، **ومؤمل بن هشام**. والبيهقي في «الكبرى» ١/٣٤٨ من طريق **علي بن الحسين**. ستتهم عن إسماعيل بن عُلية.

وأخرجه أحمد ٤/(٢٥٤٩) من طريق وهيب بن خالد. وعبد بن حميد في «مسنده» (٦٩٠) من طريق معمر. ثلاثتهم (ابن علية، ووهيب، ومعمر) عن أيوب السختياني، به بلفظه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس. وقال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: كان سفيان الثوري يكره غسل اليد قبل الطعام، وكان يكره أن يوضع الرغيف تحت القصعة».

وقال البيهقي: «أُخْبَرَ النَّبي ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاَةِ لاَ دُخُولَ وَقْتٍ أَوْ خُرُوجَهُ».

وأخرجه **الحميدي** في «مسنده» ١/(٤٨٤). و**ابن أبي شيبة** في «المصنف» ١٢/(٢٤٩٤٩) — ومن طريقه مسلم (١١٩/٣٧٤) -. و**أحمد** ٣/(١٩٣٢). والدارمي في «مسنده» ١/(٧٩٤) عن **أبي نعيم**. والبيهقي في «الكبرى» ٤٢/١ من طريق **سعدان بن نصر الْمُخَرِّمِيُّ**. خمستهم عن **سفيان بن عيينة**. والطيالسي في «مسنده» (٢٧٦٥) عن **الحمادين** (ابن زيد وابن سلمة)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٦٩٠) من طريق **أيوب السختياني**. ومسلم (٣٧٤) من طريق حماد بن زيد، ومن طريق **محمد بن مسلم الطائفي**، وابن حبان في «صحيحه» (٥٢٠٨) من طريق **روح بن القاسم**. ستتهم عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس قَالَ كُنَّا: عِنْدَ النَّبِي ﷺ فَأَتَى الْخَلاَءَ، ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ، فَأُتِيَ بِطَعَامٍ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلاَّ تَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ:«لِمَ؟ أُصَلِّي فَأَتَوَضَّأَ ؟».

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. مُسَدَّد:**

هو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، البصري، أبو الحسن.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني.

**٢. ابْنُ عُلَيَّة:**

هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بـ(ابن عُلَيَّة). روى عن: عبد الرحمن بن إسحاق، ومالك، وأيوب، وجماعة. وعنه: محمد بن عيسى ابن الطّبّاع، شعبة، وغيرهما.

- **إمام حجة.**

مات سنة ١٩٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٤٤/٦، تاريخ أسماء الثقات ص٢٩، تهذيب الكمال ٢١٦/١، الكاشف ٢٤٣/١، التقريب ١٣٣/(٤١٦).

### ٣. أَيُّوب السَّخْتِيَانِيّ:

هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السِّخْتياني، أبو بكر البصري. روى عن: نافع مولى ابن عمر، وعمرو بن سلمة الجَرْمي، وغيرهما. وعنه: عمرو بن أبي قيس، وابن عُلية، وغيرهما.

**●ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العبّاد.**

مات سنة ١٣١هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٥٣/٦، تهذيب الكمال ٣١٤/١، الكاشف ٢٦/١، التهذيب ٢٠٠/١، التقريب ١٤٧/(٦٠٥).

### ٤. عَبْدِ اللّه بْن أَبِي مُلَيْكَة:

هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة – واسمه زهير بن عبد الله القرشي التيمي، أبو بكر، ويقال: أبو محمد المكي الأحول، كان قاضيًا لعبد الله بن الزبير ومؤذنًا له، أدرك ثلاثين من الصحابةﷺ. روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وابن عمروﷺ وغيرهم. وعنه: إسحاق بن عبيد الله بن أبي مليكة، وأيوب السختياني وآخرون كثيرون.

**● ثقة فقيه.**

مات سنة ١١٧هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٦٢/٢، الثقات ٢/٥، تهذيب الكمال ١٩٩/٤، الكاشف ٥٧١/١، التهذيب ٣٠٦/٥، التقريب ٣٧٠/(٣٤٥٤).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **صحيح**؛ رجاله إسناده ثقات أثبات، وبعض متابعات حديث الباب في الصحيح وقد سبقت في التخريج.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في قوله ﷺ: «أأصلي فأتوضأ؟»، إنكارٌ على من عَرَضَ عليه غسل اليدين قبل الطعام، وبه استدل مالكٌ على كراهة ذلك وقال: إنه من فعل الأعاجم، وقال مثله الثوري وقال: لم يكن من فعل السلف. وحمله غيرهما على إنكار كونه واجبًا، محتجًّا بحديث رواه أبو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام: «الوضوء قبل الطعام وبعده بركة» (١) وهو الحديث الآتي وهو ضعيف.

٢. في الحديث أن الوضوء لا يكون إلا لمن أراد الصلاة أو ما في معناها وحكمها.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٤/ ٩١.

## باب فِي غَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ.

(٣٧٦١) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ سَلْمَانَ ﷺ قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ**».

وَكَانَ سُفْيَانُ يَكْرَهُ الْوُضُوءَ قَبْلَ الطَّعَامِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الشعب ٥/٦٨، والآداب ص٢٩٨-٢٩٩ من طريق أبي داود، مثله.

وأخرجه **الطيالسي** في مسنده ٢/٤٦، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٧/٢٧٥-٢٧٦. وأبو بكر ابن أبي شيبة في «مسنده» ١/٣٠٧ عن **الفضل بن دكين**. وأحمد ٣٩/١٣٥-١٣٦/(٢٣٧٣٢) عن **عفان**. والترمذي في أبواب الأطعمة، باب ما جاء في الوضوء قبل الطعام وبعده ٤٣٤/(١٨٤٦) من طريق **عبد الله بن نمير**، ومن طريق **عبد الكريم الجرجاني**، ومن طريقه -الطريق الأول- أخرجه البغوي في «شرح السنة» ١١/٢٨٢. والبزار في مسنده (ح٢٥١٩و٢٥٢٠) من طريق **أبي قتيبة**، ومن طريق **يحيى بن ضُريس**. والمحاملي في «الأمالي» (ح٤٣٤) من طريق **عبيد الله بن موسى**. وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٥/٤٣٠ من طريق **أبي بلال الأشعري**. والطبراني في «الكبير» ٦/٢٣٨/(٦٠٩٦) من طريق **عبيد بن إسحاق العطار**، ومن طريق أبي بلال الأشعري. وابن عدي في «الكامل» ٦/٢٠٦٨ من طريق **هاشم بن أبي بكر الكوفي**، ومن طريق **أبي معاوية** (محمد بن خازم الضرير)، ومن طريقه -الطريق الأول- ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/٦٥١-٦٥٢. والحاكم في «المستدرك» ٤/١٠٦ من طريق **مالك بن إسماعيل**، ٣/٦٠٤ من طريق عبيد بن إسحاق. وتمام الرّازي في «الفوائد» ٢/١٢٠-١٢١ من طريق عبيد الله بن موسى، ومن طريق أبي بلال الأشعري. كلهم عن قيس بن الربيع به، نحوه.

وقال الترمذي: «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس بن الربيع يُضعّف في الحديث». وقال الحاكم: «تفرد به قيس بن الربيع، عن أبي هاشم، وانفراده على علو محلّه أكثر من أن يمكن تركها في هذا الكتاب»، وقال الذهبي: «مع ضعف قيس؛ فيه إرسال».

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيل:**

هو موسى بن إسماعيل التبوذكي، أبو سلمة التَّبُوذَكي، مشهور بكنيته وباسمه.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

**٢. قَيْس:**

هو قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي. روى عن: أبي هاشم الرُّماني، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهما. وعنه: موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وغيرهما.

**وقد اختلفت فيه أقوال الأئمة:**

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثّقه: عفان، وقال: «كان يوثّقه الثوري، وشعبة». وأبو الوليد الطيالسي، وزاد: «حسن الحديث، حدَّث عنه معاذ بن معاذ». وقال ابن عيينة: «ما رأيت رجلاً بالكوفة أجود حديثاً من قيس بن الربيع». وقال ابن عدي: «وعامة رواياته مستقيمة،...والقول فيه ما قاله شعبة وإنه لا بأس به». وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به».

**أقوال الملينين والمجرحين:**

ضعّفه: وكيع، وابن المديني، وابن سعد، وابن معين وزاد: «لايكتب حديثه، كان يحدث بالحديث عن عبيدة، وهو عنده عن منصور». وليّنه أحمد، وقال: «كان يتشيّع، وكان كثير

الخطأ في الحديث». وقال الجوزجاني: «ساقط». وقال ابن مهدي: «إن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرماني: حديث أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط بن صبرة في الوضوء، فحدّث به، فقيل له: من أبو هاشم؟ قال: صاحب الرمان، و لم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئاً، وإنما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه». وقال ابن نمير: «كان له ابن، هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه، فأنكروا حديثه، وظنوا أن ابنه قد غيرها». وقال يعقوب بن شيبة: «قيس بن الربيع عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جداً مضطربه، كثير الخطأ، ضعيف في روايته». وقال أبو زرعة: «فيه لين». وقال النسائي: «ليس بثقة». وفي موضع آخر: «متروك الحديث». وقال الدراقطني: «ضعيف الحديث[1]». وقال ابن القطان الفاسي: « هو ضعيف عندهم كابن ليلى، وشريك، اعتراه من سوء الحفظ لما ولي القضاء ما اعتراهما».

**الخلاصة:**

- **صدوق في نفسه، لا يحتج به حال الانفراد.**

وهو قريب مما اختاره الذهبي حيث قال: «صدوق، لايحتج به»، وقال عنه ابن حجر: «صدوق تغيّر[2] لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به».

ومن كان هذا حاله، فيضعّف حديثه؛ لسوء حفظه، وكثرة خطأه، ولما أدخله عليه ابنه مما ليس من مروياته.

أما توثيق بعض الأئمة وتعديلهم له، فكما قال ابن حبان: « اختلف فيه أئمتنا، فأما شعبة فحسن القول فيه وحث عليه، وضعفه وكيع، وأما بن المبارك ففجع القول فيه، فتركه يحيى القطان وأما يحيى بن معين فكذبه، وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي ثم ضرب على حديثه»، وقال: «قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتها، فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء، فكان يدخل

---

(١) السنن للدارقطني ٢/١٢٠.

(٢) عقّب الباحث د.عبد الجبار سعيد في رسالته – اختلاط الرواة الثقات ص١٨٣- على من وصفه بالتغيّر بقوله: (لأجل ذلك أُلحق بالكواكب النيرات، ولم يقل أحد بتغيّره، ولست أدري لم قال ابن حجر ذلك، كما أنه إلى الضعف أقرب من كونه صدوقاً، فالأولى عدم اعتباره مختلطاً).اهـ.

عليه الحديث فيجيب فيه؛ ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها من سماعه، وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره».

مات سنة بضع وستين ومائة، روى له الأربعة إلا النسائي.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدوري ٢/٤٩٠، والدارمي ص٧٠٧، والضعفاء للبخاري ٣٠١، وأحوال الرجال ٧٣، وتاريخ ابن شاهين ٥٢٣، والضعفاء والمتروكون للنسائي ٥٢٤، والجرح والتعديل ٧/٩٦-٩٨، والضعفاء للعقيلي ٣/١١٥٥، والمجروحين٢/٢٢٠، والكامل ٦/٢٠٧٠، وتهذيب الكمال ٦/١٣٣-١٣٥، والميزان ٣/٣٩٣-٣٩٦، وديوان الضعفاء ٢٥٥، والتهذيب ٨/٣٩١-٣٩٥، والتقريب ٥٣٢/(٥٥٧٣).

### ٣. أَبو هَاشِم:

هو يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع، الرُّمَّاني — بضم الراء، وتشديد الميم — الواسطي، كان ينزل قصر الرمان بواسط. روى عن: زاذان أبي عمر الكندي، وإبراهيم النخعي، وغيرهما. وعنه: قيس بن الربيع، وشعبة، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة اثنتين وعشرين ومائة، وقيل: خمس وأربعين ومائة، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٩/١٤٠، تهذيب الكمال ٨/٤٤٦-٤٤٧، الكاشف ٢/٤٦٩، التهذيب ١٢/٢٦١-٢٦٢، التقريب ٧٨٥/(٨٤٢٥).

### ٤. زَاذَان:

هو أبو عمر الكندي الكوفي البزاز، ويكنى أبا عبد الله أيضاً، روى عن: سلمان الفارسي، وابن عمر، وغيرهما ﷺ. وعنه: أبو هاشم الرّمّاني، وأبو صالح السمان، وغيرهما.

وثّقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، والخطيب. وأورده ابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون في «الثقات»، وزاد ابن حبان: «كان يخطئ كثيراً»، وقال ابن عدي: «أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة».

أما من تكلم فيه، وهم الحكم، وسلمة بن كُهَيْل، فإنما نقموا عليه «كثير كلامه وروايته»، كما قال ابن عدي: «وإنما رماه من رماه لكثرة كلامه» فحسب ومعلوم أن هذا ليس جرحاً وطعناً إلا إذا اقترن ذلك بكثرة خطأ، أو نكارة في حديثه، ونحوه. أمَا والأمر لا يعدو كثرة كلام، فإن ذلك لا يغض من كونه ثقة كما هو عليه الجمهور.

### الخلاصة في زاذان أنه:

- **ثقة.**

وإلى هذا ذهب الذهبي كما في الكاشف، أما ابن حجر فلعله أخذ بقول ابن حبان: «كان يخطئ كثيراً»، مما جعله يحكم على زاذان بأنه: «صدوق»، وقول ابن حبان هذا لم يتابع عليه، بل كلام الأئمة على خلافه.

مات زاذان سنة ٦٢هـ، وروى له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ١٧٨/٦-١٧٩، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (لابن طهمان) ٦٤/(١٥٥)، معرفة الثقات ٣٦٦/١، الثقات ٢٦٥/٤-٢٦٦، الكامل ١٠٩١/٣، تاريخ أسماء الثقات ٩٥/(٤١٧)، تاريخ بغداد ٤٨٧/٨، تهذيب الكمال ٥/٣، التهذيب ٣٠٢/٣-٣٠٣، التقريب ٢٥٥/(١٩٧٦).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف؛** لأن في إسناده قيس بن الربيع، وهو ممن لا يحتج به إذا انفرد كما تقدم، وقد تفرد به، وعليه مدار الإسناد. وقد ضعّف الحديث واستنكره عدد من الأئمة، منهم:

١. الإمام أحمد – نقله ابن الجوزي[1] في «العلل المتناهية» ٦٥٢/٢ – فقد قال: «هو حديث منكر ما حدث به غير قيس».

٢. أبو حاتم – كما في «العلل» لابنه (م١٢٠٥)- حيث قال: «هذا حديث منكر»، وقال: «ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد، عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم..». وهذا مما يؤيد أن هذا الحديث من جملة ما أدخله ابنه عليه.

٣. أبو داود في السنن كما تقدم في تعقيبه على حديث الباب.

٤. البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٧٦/٧ إذ قال: «لم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديث».

٥. القرطبي في «المفهم» ٣٠٠/٥ حيث قال عنه وعن حديث آخر: «ولا يصح شيء منهما».

٦. العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» ٣٤٧/١.

وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٣٠٩/١.

### فوائد الحديث الفقهية:

١. اختلف العلماء في غسل اليدين قبل الأكل، هل يكره؟، أو يستحب؟ على قولين هما روايتان عن أحمد، فمن استحب ذلك، احتج بحديث الباب وجعله دليلاً له.

٢. الوضوء قبل الأكل خلاف سنة المسلمين، وإنما كان هذا من فعل اليهود الذين أمرنا بمخالفتهم وعدم التشبه بهم، لذا ذهب بعض العلماء: « إلى أن هذا كان في أول الإسلام، لما كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء، ولهذا كان يسدل شعره موافقة لهم، ثم فرق بعد ذلك، ولهذا صام عاشوراء لما قدم المدينة، ثم إنه قال قبل موته: (لئن

---

(١) قال ابن مفلح في "الآداب الشرعية" ٢١٣/٣ :((قال مُهَنّا: ذكرت هذا الحديث لأحمد، فقال: ما حدث به إلا قيس بن الربيع، وهو منكر الحديث )).

عشت إلى قابل لأصومن التاسع) يعني: مع العاشر؛ لأجل مخالفة اليهود»[١]. ولا حاجة لهذا التأويل لما تقدم من ضعف الحديث.

٣. الوضوء في الشرع معروف، و«لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد والفم إلا في لغة اليهود»[٢] كما في هذا الحديث.

٤. قيل الحكمة في الوضوء أولاً: أن الأكل بعد غسل اليدين يكون أهنأ وأمرأ، ولأن اليد لا تخلو عن تلوث في تعاطي الأعمال، فغسلها أقرب إلى النظافة والنزاهة، ولأن الأكل يقصد به الاستعانة على العبادة، فهو جدير بأن يجري مجرى الطهارة من الصلاة، فيبدأ بغسل اليدين[٣].

---

(١) انظر "الفتاوى" لشيخ الإسلام ٢٢/٣١٨-٣١٩.

(٢) انظر الاختيارات الفقهية، للبعلي ص١٠ .

(٣) مرقاة المفاتيح ٨/١١٨.

## باب فِي طَعَامِ الْفُجَاءَةِ.

(٣٧٦٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا عَمِّي - يَعْنِي سَعِيدَ بْنَ الْحَكَمِ -، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شِعْبٍ مِنَ الْجَبَلِ، وَقَدْ قَضَى حَاجَتَهُ، وَبَيْنَ أَيْدِينَا تَمْرٌ عَلَى تُرْسٍ أَوْ حَجَفَةٍ، فَدَعَوْنَاهُ فَأَكَلَ مَعَنَا وَمَا مَسَّ مَاءً.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد ٤١٥/٢٣/(١٥٢٧٢) من طريق **ابن لهيعة**. وابن حبان في «صحيحه» ٤٣٥/٣، والطبراني في «الأوسط» ٢١٣/١ و١٧٤/٢، والبيهقي في «الكبرى» ٦٨/٧، من طريق **عمرو بن الحارث**. والطبراني في «الأوسط» ٢٩٣/٨ و٣٦/٩، والبيهقي في «الكبرى» ٦٨/٧ وفي «الشعب» ٢٧٧/١، من طريق **خالد بن يزيد**. والبيهقي في «الشعب» ٨٩/٥ من طريق **زهير بن معاوية**.

أربعتهم عن أبي الزبير، بهذا الإسناد، بألفاظ متقاربة.

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١ . أَحْمَد بْنُ أَبِي مَرْيَم:

وهو أحمد بن سعد بن الحكم بن محمد بن سالم الجُمَحي المصري، أبو جعفر، المعروف ابن أبي مريم. روى عن: عمِّه سعيد بن الحكم بن أبي مريم، وأسد بن موسى، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والنسائي، وغيرهما.

قال مسلمة بن قاسم: «ثقة؛ روى عنه: بقي بن مخلد»[1]، ومرةً قال هو، وأبو علي الغساني، والنسائي – قبلهما-: «لا بأس به». وقال أبو عمر الكندي في كتاب «الموالي» –

---

(١) علل توثيقه برواية بقي بن مخلد، وهو ما جعل الحافظ في التهذيب يقول – في ترجمته -: "وروى عنه بقي بن مخلد، وكان لا يحدث إلا عن ثقة".

تأليفه-: «كان من أهل العلم والرحلة والتصنيف».

**والخلاصة في حاله أنه:**

- **صدوق.**

ومما يؤيد ذلك أن ابن حجر قال في التقريب: «صدوق».

مات سنة ٢٥٣هـ، أخرج له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** المعجم المشتمل ٤٤(٢٩)، تهذيب الكمال ٣٩/١، إكمال التهذيب ٤٢/١-٤٣، الكاشف ٢٩/١، التهذيب ٢٩/١-٣٠، التقريب ١٠٢/(٣٦).

## ٢. سَعِيد بْن الْحَكَم:

هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد المصري. روى عن: الليث بن سعد، ومالك بن أنس، وغيرهما. وعنه: ابن أخيه: أحمد بن سعد بن أبي مريم، والبخاري، وغيرهما.

- **ثقة ثبت فقيه.**

مات سنة ٢٢٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٩٦/١، الجرح والتعديل ١٤/٣، الثقات ٢٦٦/٨-٢٦٧، التعديل والتجريح ١٢٢٠/٣، تهذيب الكمال ١٤٩/٣-١٥٠، تذكرة الحفاظ ٣٩٢/١، التقريب ٢٧٩/(٢٢٨٦).

## ٣. اللَّيْثُ بْنُ سَعْد:

هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهمي، أبو الحارث المصري. روى عن: خالد بن يزيد المصري، وعبيد الله بن عمر العُمري وغيرهما. وعنه: سعيد بن الحكم بن أبي مريم، وأحمد بن يونس وغيرهما.

- **ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.**

مات سنة ١٥٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٣٠، الثقات ٧/٣٦٠، تاريخ أسماء الثقات ١٩٨/(١١٨٨)، تهذيب الكمال ٦/١٨٤، الكاشف ٢/١٥١، التهذيب ٨/٤٥٩، التقريب ٥٤٣/(٥٦٨٤).

### ٤. خَالِد بْنُ يَزِيد:

هو خالد بن يزيد الجُمَحِيّ، أبو عبد الرحيم المِصْريّ، مولاهم. روى عن: أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، محمد بن مسلم بن شهاب، وغيرهما. وعنه: الليث بن سعد، والمُفضّل بن فضالة، وغيرهما.

- **ثقة فقيه.**

مات سنة ١٣٩هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٢/٣٦١، المعرفة والتاريخ ١/١٢١ وَ٢/٤٤٥، الجرح والتعديل ٣/٣٥٨، الثقات ٦/٢٦٥، السنن للدارقطني ٢/٧٢-٧٣، الكاشف ١/٢٧٦، تهذيب الكمال٢/٣٧٥، التهذيب ٣/١٢٩، التقريب ٢٣٠/(١٦٩١).

### ٥. أَبو الزُّبَيْر:

هو محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير القرشي الأسدي المكي مولى حكيم بن حزام. روى عن: جابر بن عبد الله، وابن عباس ﷺ، وغيرهما. وعنه: خالد بن يزيد المصري، وطاوس، وخلق كثير.

**وقد اختلفت أقوال الأئمة فيه:**

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثّقه: ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة»، وزاد ابن المديني: «ثبت»، وزاد يعقوب: «صدوق وإلى الضعف ما هو». وقال عطاء: «كان أبو الزبير أحفظنا». وقال ابن عيينة، عن أبي الزبير قال: «كان عطاء يقدمني إلى جابر أحفظ لهم

الحديث». وعن يعلى بن عطاء قال: «حدثني أبو الزبير، وكان أكمل الناس عقلاً وأحفظهم». وسُأل أحمد عنه فقال: «قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إليَّ من أبي سفيان؛ لأن أبا الزبير أعلم بالحديث منه، وأبو الزبير ليس به بأس». وقال الفسوي سمعت سليمان بن حرب يقول: كان سليمان اليشكري جاور بمكه سنة، جاور جابر بن عبد الله، وكتب عنه صحيفة، ومات قديمًا، وبقيت الصحيفة عند أمه، فطلب أهل البصرة إليها أنه تعيرهم فلم تفعل، فقالوا: فأمكنينا منها حتى نقرأها، فقالت: أما هذا فنعم، قَال: فحضر قتادة وغيره فقرؤوها، فهو هذا الذي يقول أصحابنا: حدث سليمان اليشكري، أو نحو هذا من الكلام.

وقال الساجي: «صدوق حجة في الأحكام قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «لم ينصف من قَدَحَ فيه؛ من استرجح في الوَزْن لنفسه لم يستحق التَّرك لأجله».

**أقوال الملينين والمجرحين:**

ضعّفه: الشافعي، وقال: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة». وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والبخاري: «لا يحتج به»، وأخرج له البخاري في «صحيحه» مقروناً بغيره.

وكان أيوب السختياني إذا روى عنه قال: «حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير»، قال أحمد بن حنبل: «يضعفه بذلك».

وقال وَرْقاء: قلت لشعبة: مالك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: «رأيته يزن ويسترجح في الميزان». وروى أبو داود، عن شعبة، قال: لم يكن في الدنيا شيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير قال: فقدمت مكة، فسمعت من أبي الزبير. فبينا أنا عنده إذ سأله رجل عن مسألة، فرد عليه، فافترى عليه، فقلت: تفتري يا أبا الزبير على رجل مسلم؟ فقال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفتري عليه؟ لا رويت عنك أبداً. فكان شعبة يقول: في صدري لأبي الزبير أربع مائة حديث. وقال أبو عمر الحوضي: قيل لشعبة: لم تركت أبا الزبير ؟ قال: رأيته يسيء الصلاة، فتركت الرواية عنه. وقال سعيد بن أبي مريم: حدثنا الليث، قال: قدمت مكة، فجئت أبا الزبير، فدفع إلي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعتُ، ومنه ما حُدِّثتُ عنه. فقلت له: أَعْلِم لي على ما سمعتَ، فأعلم لي على هذا الذي عندي.

ووصفه بالتدليس كل من: ابن حزم[١]، وعبد الحق الأشبيلي[٢]، والزيلعي، والذهبي[٣]، والعلائي[٤]، والمقدسي[٥]، والحلبي[٦]، وابن حجر[٧] وعدّه في المرتبة الثالثة من المدلسين، وذكر أن النسائي وصفه بذلك.

وبالجملة فإن أبا الزبير: ثقة كما عليه أكثر الأئمة، يقول ابن عدي: «وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قِبله[٨]. وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة لا بأس به».

أما من تكلّم فيه فإنما استند غالباً على كلام شعبة، لذا قال ابن عبد البر: «تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ وهو عندي من ثقات المحدثين، وقد كان عطاء بن أبي رباح يشهد له بالحفظ، وقد أثنى عليه سليمان بن موسى. وقول الشافعي فيه: «يحتاج إلى دعامة»، فإنه ذهب في تضعيفه مذهب ابن عيينة، بلا حجة.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٨٣/٥، حيث قال: "فلا أقبل من حديثه إلا ما فيه: "سمعت جابر" وأما رواية الليث عنه فاحتج بها مطلقاً؛ لأنه ما حمل عنه إلا ما سمعه من جابر".

(٢) في كتابه الأحكام فيما نقله عنه ابن القطان في بيان الوهم ٢٩٤/٤.

(٣) حيث قال: "وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيه أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء". ميزان الاعتدال ٣٩/٤.

(٤) حيث قال معلقاً على عبارة الذهبي: "وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيه أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه" قال: وكأن مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم. جامع التحصيل ١١٠.

(٥) انظر قصيدة المقدسي في المدلسين، ص٣٧.

(٦) التبيين لأسماء المدلسين ٨١.

(٧) تعريف أهل التقديس ٤٥.

(٨) قلت: هذا القول يصدق على الثقات عموماً ولا يلحق الراوي في ذلك مذمة؛ لأنه لا تزر وازرة وزر أخرى.

وقول أيوب: «حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير»، اختلفوا فيه فقالوا: أراد بذلك تضعيفه[١]، وقالوا: بل أراد الثناء عليه والترفيع[٢]، والتأويل الأول أشبه بمذهب أيوب فيه، دون غيره. وقول شعبة: «لا يحسن يصلي»، فهو تحامل وغيبة وقد حدّث عنه. وقول ابن جريج: «ما كنت أظن أن أعيش حتى أراه يحدث»، فإنهم احتقروه — فيما قيل لفقره –، وقد حدّث عنه ابن جريج بعدة أحاديث. وقول معمر: «كان أيوب إذا جاءه قنع رأسه»، فليس بشيء لما كان يأتيه» ا.هـ

وقال ابن القطان رداً على من تكلم في أبي الزبير ومفنداً لبعض ما رمي به: «ولا ينبغي أن يتوقف من حديثه في شيء ذكر فيه سماعه، أو كان من رواية الليث عنه، وإن كان معنعناً، ولا ينبغي أن يُلتفَت إلى ما أُكْثِر به عليه من غير هذا، كقول شعبة: إنه رآه يصلي فيسيء الصلاة، فإن مذاهب الفقهاء مختلفة؛ فقد يرى الشافعي بعض صلاة الحنفي إساءة، وهي عنده هو ليست بإساءة. وكذلك قوله: «إنه رأى أبا الزبير يزن فيرجح في الميزان» هو أمر لا يحققه عليه شعبة؛ إذ قد يعلم هو من أمر الميزان الذي يزن به، ما يظنه غيره به مطففاً، وليس هو كذلك. وكذلك قول من قال: سُفِّه على رجل من أهل العلم بحضرته فلم ينكر قد يكون له في السكوت عذر، ونحن نلومه، مثل أن لا يقدر على الإنكار على السافه إلا بقلبه، أو لا يرى ذلك سفهاً، ويراه الحاكي سفهاً، أو يرى المسفوه عليه أهلاً لذلك، ولا يراه الحاكي لذلك أهلاً. والمخارج عن هذا كثيرة»ا.هـ

وأما التدليس فلم أجد ما يثبت ذلك بدلالة صريحة إلا ما كان من الحكاية المتقدمة عن الليث، وإثبات التدليس بها فيه نظر، والله أعلم.

**الخلاصة في أبي الزبير، أنه:**

- **ثقة.**

---

(١) انظر شرح العلل لابن رجب ٣٣٧/١-٣٣٩.

(٢) المصدر السابق ٣٣٧/١-٣٣٩.

قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: «ثقة تكلم فيه شعبة، وقيل: يـدلس». وفي «الكاشف»: «حافظ ثقة»، وقال: «وكان مدلساً واسع العلم»، وقال في «الديوان»: «ثقـة غمزه شعبة لكونه وزن راجحاً».

ولخص ابن حجر حاله في «التقريب» بقوله: «صدوق، إلا أنه يدلس».

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٤٨١/٥، سؤالات ابن أبي شيبة ص٨٧، الضعفاء للعقيلـي ١٢٨٤/٤، الجرح والتعديل ٧٤/٨، الثقات ٣٥١/٥، الكامل ٢١٣٦/٦، بيـان الـوهم ٣٢٢/٤، الكاشف ٢١٦/٢، الميزان ٣٧/٤، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الـرد ص١٧١، إكمال التهذيب ٣٣٦/١٠-٣٣٨، التهـذيب ٦٩٤/٣، التقريـب (٦٢٩١)، طبقات المدلسين ص٧٠.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن**؛ لأن فيه أحمد بن أبي مريم وهو صدوق.

ويشهد للحديث ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٩/٣٧٤) عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس قَالَ كُنَّا: عِنْدَ النَّبِي ﷺ فَأَتَى الْخَلاَءَ، ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ، فَأُتِيَ بِطَعَامٍ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلاَّ تَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ:«لِمَ! أُصَلِّي فَأَتَوَضَّأَ؟».

وتقدم الكلام على هذا الحديث في الحديث الثاني عشر.

وبهذا يرتقي الحديث ليكون صحيحاً لغيره - والله أعلم -.

## غريب الحديث:

**قوله: «تُرْسٍ أَوْ حَجَفَةٍ»**: إذا كان «التُّرْسُ» ليس فيه خشب ولا عقب سمي «حَجَفَةً» ودَرَقَةً [1]. والحَجَفَةُ: الترس الصغير يطارق بين جلدين والجمع «حَجَفٌ» و«حَجَفَاتٌ» مثل: قصبة وقصب وقصبات[2].

---

(١) المصباح المنير ص٧١.

(٢) المصباح المنير ص ١٠٩.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دلالة هذا أن طعام الفجأة غير مكروه، إذا كان الآكل يعلم أن صاحب الطعام قد تسره مساعدته إياه على أكله، ومعلوم أن القوم كانوا يفرحون بمساعدة رسول اللّه ﷺ إياهم ويتبركون بمؤاكلته، وإنما جاءت الكراهة في طعام الفجأة إذا كان لا يؤمن أن يشق ذلك صاحب الطعام ويشق عليه، ولعله إنما يعرض طعامه إذا فجأه الداخل عليه استحياء منه لا إيجاباً له، واللّه أعلم[1] .

٢. إذا كانت على اليدين من الأوساخ والزهومة ما يستدعي غسلهما، فإنه لا مسوغ للتوقف عن القول بمشروعية غسل اليدين .

---

(١) معالم السنن ٣/٨٦.

## باب فِي الاِجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ.

(٣٧٦٤) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي وَحْشِيُّ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَأْكُلُ وَلاَ نَشْبَعُ! قَالَ: «**فَلَعَلَّكُمْ تَفْتَرِقُونَ**». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «**فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا كُنْتَ فِي وَلِيمَةٍ، فَوُضِعَ الْعَشَاءُ، فَلاَ تَأْكُلْ حَتَّى يَأْذَنَ لَكَ صَاحِبُ الدَّارِ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الآداب» ٧٠٣/٣٣٤، و«الدلائل» ١١٩/٦ من طريق أبي داود به.

وأخرجه أحمد ٢٥/(١٦٠٧٨) عن يزيد بن عبد ربه. وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب الاجتماع على الطعام (٣٢٨٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣٥٩/١ عن هشام بن عمار مقروناً عند ابن ماجه بـ (داود بن رشيد ومحمد بن الصباح) وعند الآخر بـ(عمرو بن عثمان). وابن حبان في «صحيحه» ٢٧/١٢-٢٨، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٣٢٩/٢، وابن عساكر في «تاريخه» ٣٢١/٣٣ من طريق داود بن رشيد. والطبراني في «الكبير» ١٣٩/٢٢ من طريق هشام بن عمار، وعلي بن عمر. وابن قانع في «معجم الصحابة» ١٨٥/٣ من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سهم. والحاكم في «مستدركه» ١١٣/٢ عنه البيهقي في «الكبرى» ٤٢٣/٥-٤٢٤ من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي. وأبو عبد الرحمن السلمي في «الأربعين» – بهامش تخريجها للسخاوي – ٣١/١٢٤ من طريق أحمد بن عبد العزيز الواسطي. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢٧٣٤/٥، وأبو الطاهر بن أبي الصقر في «مشيخته» ٥٤/١٢٨ من طريق علي بن سهل الرملي، وعيسى بن يونس. والبيهقي في «الشعب» ٧٥/٥-٧٦ من طريق علي بن محمد الطنافسي. وابن الحطاب في «مشيخته» ٧٢/٢٠٦، وعنه ابن عساكر في «تاريخه» ١٢/١٦

من طريق طاهر بن محمد التميمي. كلهم عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ:

هو إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زَاذان التميمي، أبو إسحاق الرازي الفرّاء المعروف بالصغير. روى عن: الوليد بن مسلم، وإبراهيم بن موسى الزيات الموصلي، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والبخاري ومسلم، وغيرهم.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ١٢٠هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٨/٧٠، تهذيب الكمال ١/١٤١، الكاشف ١/٢٢٦، التهذيب ١/١٧٠، التقريب ١٢٠/(٢٥٩).

### ٢. الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم:

هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي. روى عن: وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، وعبد الملك بن جريج، وغيرهما. وعنه: إبراهيم بن موسى الرازي، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وغيرهما.

وصفه بعض الأئمة بالتدليس:

أ- عن الأوزاعي وحده، منهم: أبو مسهر، والهيثم بن خارجة، والدارقطني.

ب-مطلقاً، منهم: ابن معين، وابن حبان، وتبعهما العلائي فقال: «ويعاني التسوية»، والذهبي، والمقدسي، والحلبي، وابن حجر حيث ذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين وقال: «موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق»، وقال في التقريب: «كثير التدليس والتسوية»[1].

---

(١) انظر جامع التحصيل ١٢٨/(٥٨)، قصيدة المقدسي ص٧٧ و٧٣، التبيين ٨٤، تعريف أهل التقديس ١٣٤، التقريب ٦٧٧/(٧٤٥٦)، هدي الساري ص٤٦٤.

وتدليسه عن الأوزاعي هو الذي أكثر الأئمة الكلام عليه، لذا فهم لا يقبلون روايته عن الأوزاعي إلا بما صرّح فيها بالتحديث، أما شيوخ الوليد الآخرين فمحمولة عنعنتهم على الاتصال؛ لأنه لم يوصف بالتدليس عندهم عن غير الأوزاعي.

وصنيع الأئمة يشهد لذلك، فمثلاً البخاري — إمام الصنعة - يدقق في عنعنة الوليد عن الأوزاعي بخلاف غيره، كما قال الترمذي: سألت محمداً عن حديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «ذبح رسول الله ﷺ عمن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن»، فقال: **إن الوليد بن مسلم لم يقل فيه: حدثنا الأوزاعي**، وأُراه أخذه عن يوسف بن السفر، ويوسف ذاهب الحديث. وضعّف محمد هذا الحديث[1].

وقال البيهقي: «تفرد به الوليد بن مسلم و لم يذكر سماعه فيه عن الأوزاعي، ومحمد بن إسماعيل البخاري كان يخاف أن يكون أخذه عن يوسف بن السفر. والله أعلم» اهـ.

لكن يستثنى من ذلك ما أخرجه في صحيحه[2] من طريق الوليد عن الأوزاعي بالعنعنة على سبيل الاحتجاج، وإن كان ليس له متابع، فهذا كله محمول على الاتصال.

أما عنعنة الوليد عن غير الأوزاعي، فكما تقدم من الحكم باتصالها، وقد جاء عن البخاري قبولها في حديث عن ابن جريج مع وجود العنعنة، كما قال الترمذي: حدثنا الحسين بن حريث، أخبرنا الوليد بن مسلم، عن يزيد بن أبي مريم، قال: لحقني عباية بن رفاعة بن رافع وأنا ماش إلى الجمعة فقال: أبشر فإن خطاك هذه في سبيل الله. قال: سمعت أبا عبس يقول: قال رسول الله ﷺ: «من اغبرت قدماه في سبيل الله فهما حرام على النار».

---

(١) علل الترمذي الكبير ٣٨٦/١.

(٢) انظر روايات المدلسين في صحيح البخاري للباحث: العواد ص٥٨٣، وهي خمسة مواضع كلها محمولة على الاتصال، وانتهى إلى أن اثنين منها ورد التصريح بالسماع في البخاري نفسه، وواحد وقع التصريح بالسماع في الترمذي، واثنين منها عزى حملها على الاتصال لعموم مقولة ابن حجر في الهدي : ((وقد احتجوا به في روايته عن الأوزاعي)). قلت: ويضاف لذلك أمرين: الأول: أن البخاري عاين الأصول وعرف عللها، ولقوة شرطه وانتقائه للمرويات = يجعلنا نوقن باتصال تلك العنعنة. الثاني: أن المكثر من الرواية عن شيخه، إذا كان هذا الراوي موصوفاً بالتدليس من مثل الوليد، فإن كلمة "عن" تُحْمَل على الاتصال، والله أعلم.

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح، وأبو عبس بن عبد الرحمن اسمه عبد الرحمن بن جبر، ويزيد بن أبي مريم: ثقة، وهو شامي.

والأحاديث التي في أسانيدها الوليد بن مسلم المتكلم فيها كثيرة، ومع ذلك لا تجد طعن الحفاظ مُتوجّه للوليد لعنعنته، وإنما بعلل أخرى ليس فيها عدُّ عنعنته موطن علة، وفي كتب العلل من ذلك كثير والحمل فيها على غيره.

ومن ذلك صنيع أبي حاتم فقد قال ابن أبي حاتم سألتُ أبي عن حديث؛ رواه الوليد بن مسلم، عن ابن جُريج، قال: أحسنُ ما سمعتُ في بيض النّعام حديث أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النّبيِّ ﷺ، قال: «فِي بيضِ النّعامِ كُلُّ بيضةٍ صِيامُ يومٍ، وإِطعامُ مِسكِينٍ».

قال أبي: هذا حديث ليس بصحيح عندي، ولم يسمع ابن جريج من أبي الزناد شيئاً، يشبه أن يكون ابن جريج أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى[1].

وبالجملة فإن أحاديث الوليد بن مسلم المعنعنة عن غير الأوزاعي يقبلها جمهور الأئمة، لهذا فهي مقبولة مطلقاً، مع مراعاة أن الوليد في صيغ الأداء ربما تصرّف في بعضها أحياناً فيجدر التثبت فيها؛ لإن يعقوب بن سفيان قال: سمعت عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْماً، قال حدثنا الوليد قال: «كان الأوزاعي إذا حدثنا يقول: حدثنا يحيى، قال: حدثنا فلان ثنا فلان حتى ينتهي. قال الوليد: فربما حدثت كما حدثني، وربما قلت عن عن عن تخففنا من الأخبار»[2].

## الخلاصة في الوليد بن مسلم أنه:

- **ثقة مدلس.**

مات سنة ١٩٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد ٤٧٠/٧، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٣٨٤/١، سؤالات الآجري ١٨٦/٢، الإرشاد للخليلي ١٤٤/١، الثقات ٢٢٢/٩، الضعفاء

---

(١) العلل لابن أبي حاتم ٦٦٥/(٧٩٤) وقد تتبعت مرويات الوليد بن مسلم في العلل لابن أبي حاتم فلم أجد أنهم أعلوا الحديث بعنعنته – والله أعلم –.

(٢) المعرفة والتاريخ ٤٦٤/٢.

والمتروكين للدارقطني ص٢٦٥، تهذيب الكمال ٧/٤٨٦، الكاشف ٢/٣٥٥، الميزان ٤/٣٤٧، التهذيب ١١/١٥١، التقريب ٦٧٧/٧٤٥٦.

### ٣. وحشي بن حرب:

هو وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب الحبشي، الحمصي. روى عن: أبيه. وعنه: الوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد، وغيرهما.

قال صالح جزرة: «لا يشتغل به ولا بأبيه»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

### والخلاصة في وحشي بن حرب أنه:

- **ضعيف، لا يحتج به**؛ لتفرده بأحاديث لم يتابع عليها.

وقد حكم ابن عبد البر على هذه السلسلة (وحشي، عن أبيه، عن جده) بقوله: «هو إسناد ضعيف، لا يحتج به، وقد جاء بذلك الإسناد أحاديث منكرة، لم ترو بغير ذلك الإسناد، والله أعلم»، وقال أيضاً: «رويت عنه أحاديث مسندة، مخرجها عن ولده وحشي بن حرب بن وحشي بن حرب، عن أبيه حرب بن وحشي، عن أبيه وحشي، وهو إسناد ليس بالقوي، يأتي بمناكير». وهذا ما ارتضاه الذهبي حيث قال في «الكاشف»: «ليّن». أما ابن حجر فقال في «التقريب»: «مستور» .

روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تاريخ أسماء الثقات ٤٦٤/(١٧٦٧)، والثقات ٧/٥٦٤، الاستيعاب ١١/٥٠/(٢٧٣٩)، الكاشف ٢/٣٤٨، الميزان ٤/٣٣١، التقريب ٦٧٣/(٧٣٩٩).

### ٤. حَرْب:

هو حرب بن وحشي بن حرب الحبشي الحمصي. روى عن: أبيه وحشي. وعنه: ابنه وحشي.

قال صالح المصري: «لا يشتغل به ولا بأبيه»، وقال البزار: «لا نعلم حدَّث عنه إلا ابنه، وعنده أحاديث مناكير، لم يروها غيره، وهو مجهول في الرواية، وإن كان معروفاً في النسب»، وقد ضعّف ابن عبد البر هذه الرواية كما سبق في ترجمة ابنه، وأبعد ابن حبان حين ذكره في «الثقات».

- **والخلاصة أنه: مجهول الحال.**

وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول».

روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ١٧٣/٤، تهذيب الكمال ٨٣/٢، الميزان ٣٣١/٤، التهذيب١٩٩/٢، التقريب ١٩٠/(١١٧٠).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **ضعيف**؛ لضعف وحشي، ولجهالة حرب، ولشهرة الوليد بن مسلم بالتدليس، وتسوية الأسانيد، حيث لم يُصرّح الوليد بالتحديث ولا من قبله.

وقد حكم العراقي في «المغني» ٣٤٩/١ على إسناد الحديث بأنه: «إسناد حسن»، ويرد هذا الحكم وجود العلل المتقدمة، لكن تضافر للحديث شواهد كثيرة منها عن أبي هريرة، وجابر، وسمرة، وابن مسعود ﷺ وكلها يشهد لمعنى متن الحديث وأن البركة في الاجتماع للطعام حاصلة:

١. أما الحديث الأول: فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «طَعَامُ الاثْنَيْنِ كَافِي الثَّلاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلاثَةِ كَافِي الأَرْبَعَةِ» رواه البخاري (ك: الأطعمة، ب: طعام الواحد يكفي الاثنين، ح٥٣٩٢)، ومسلم (ك: الأطعمة، ب: فضيلة المواساة في الطعام القليل وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة ونحو ذلك، ح٢٠٥٨).

٢. وأما الحديث الثاني: فعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاِثْنَيْنِ وَطَعَامُ الاِثْنَيْنِ يَكْفِي الأَرْبَعَةَ وَطَعَامُ الأَرْبَعَةِ يَكْفِي الثَّمَانِيَةَ» رواه مسلم (ك: الأطعمة، ب: فضيلة المواساة في الطعام القليل وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة ونحو ذلك، ح١٧٩/٢٠٥٩).

**فوائد الحديث الفقهية:**

١. استحباب الاجتماع على الطعام، وأن كثرة الأيدي فيه ولو من الأهل والخدم، سبب لحصول البركة في ذلك لما فيه من ذكر اسم الله عليه، وأن في التفرق على الطعام نزع للبركة [١].

٢. أن الاجتماع على الطعام يساعد في تأليف القلوب والتقريب بين النفوس، كما أنه سبيل للاستفادة من الطعام والانتفاع به والشبع منه.

٣. لا تعارض بين هذه الأحاديث المرغّبة في الاجتماع على الطعام وبين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا(٦١)﴾ سورة النور ؛لأنها محمولة على الرخصة، أو دفعاً للحرج على الشخص إذا كان وحده[٢].

(١) انظر فيض القدير ١/١٥٢.

(٢) عون المعبود ١٠/١٧١.

## باب التَّسْمِيَةِ عَلَى الطَّعَامِ.

(٣٧٦٧) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ هِشَامٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيَّ -، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ يُقَالُ: لَهَا أُمُّ كُلْثُومٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِهِ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي في «مسنده» ٣/(١٦٧١)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» ٣/(١٢٨٨)، والدارمي ٢/٩٤ (بواسطة) عن **معاذ بن هشام**. وأحمد ٤٢/(٢٥٧٣٣)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٢٨٩) عن **وكيع بن الجراح**. وفي ٤٣/(٢٦٠٨٩) عن **روح بن عبادة**. وفي ٤٣/(٢٦٢٩٢) عن **عبدالوهاب بن عطاء الخفّاف**. والترمذي (١٨٥٨) من طريق **وكيع**. والحاكم في «المستدرك» ٤/١٠٨ من طريق **عفان بن مسلم**. ستتهم عن هشام الدستوائي به.

وأخرجه أحمد ٤٢/(٢٥١٠٦)، والدارمي ٢/٩٤، وابن ماجه (٣٢٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» ١٢/١٣ (والأخيران بواسطة) عن يزيد بن هارون، عن هشام الدستوائي، عن بديل، عن عبدالله بن عبيد، عن عائشة به، ولم يذكر يزيد بن هارون أم كلثوم مخالفاً لجميع الثقات. ورواية الجماعة بإثبات «أم كلثوم» هي الصواب.

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأُمُّ كُلْثُومٍ هِيَ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَام:

هو مؤمل بن هشام اليشكري، أبو هشام البصري ختن إسماعيل بن علية. روى عن: إسماعيل بن علية، ومحمد بن خازم الضرير وغيرهما. وعنه: البخاري، وأبو داود، وآخرون.

- **ثقة.**

مات في سنة ٢٥٣ هـ، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٧٥/٨، الثقات ١٨٨/٩، تهذيب الكمال ٢٨٦/٧، الكاشف ٣١٠/٢، التهذيب ٣٨٤/١٠، التقريب ٦٤٥(٧٠٣٣).

### ٢. إِسْمَاعِيل:

هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بـ (ابن عُلَيَّة).

- **إمام حجة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

### ٣. هِشَام الدَّسْتَوَائِيّ:

هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري. روى عن: قتادة، وأيوب السختياني، وغيرهما. وعنه: أبو عامر العقدي، وابناه عبد الله ومعاذ، وغيرهم.

- **ثقة ثبت، ورمي بالقدر، وقيل: رجع منه.**

مات سنة ١٥٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدوري ٦١٨/٢، تاريخ الدارمي (٣٤) و(٤٦) و(١٠٩)، معرفة الرجال لابن محرز (٥٦٣)، الثقات ٥٦٩/٧، تهذيب الكمال ٤٠٥/٧، الميزان ٣٠٠/٤، التهذيب ٤٥/١١، التقريب ٦٦٥(٧٢٩٩).

### ٤ . بُدَيْل:

هو بُدَيْل بن ميسرة العُقَيْلي البصري. روى عن: أنس بن مالك، وعبدالله بن عبيد بن عمير وغيرهما. وعنه: شعبة، والحمادان، وهشام الدستوائي وغيرهم .

● **ثقة.**

مات سنة ١٢٥ هـ، وقيل: ١٣٠هـ، أخرج له الجماعة سوى البخاري .

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٤٠/٧، معرفة الثقات ٢٤٣/١، الجرح والتعديل ٤٢٨/٢، الثقات ١١٧/٦، تهذيب الكمال ٣٣١/١، التهذيب ٢١٥/١، التقريب ١٥١/(٦٤٦) .

### ٥ . عَبْد اللَّه بْنِ عُبَيْد:

هو عبدالله بن عبيد بن عمير الليثي، ثم الجندعي، أبو هشام المكي، روى عن: عائشة، وابن عباس، وأم كلثوم امرأة منهم وغيرهم. وعنه: بديل بن ميسرة، وجرير بن حازم، والأوزاعي وغيرهم.

● **ثقة.**

استشهد غازياً سنة ١١٣هـ، روى له الجماعة سوى البخاري.

**مراجع ترجمته:** معرفة الرجال لابن محرز ١٣٠/١، التاريخ الأوسط ٢٩٣/١، معرفة الثقات ٤٥/٢، الجرح والتعديل ١٠١/٥، تهذيب الكمال ٢٠٠/٤، التهذيب ٢٧٩/٢، التقريب ٣٧٠/(٣٤٥٥) .

### ٦ . امْرَأَة مِنْهُمْ يُقَالُ: لَهَا أُمُّ كُلْثُوم:

هي أم كلثوم الليثية المكية. عن عائشة في التسمية على الأكل والشرب. وعنها: عبدالله ابن عمير الليثي.

وقول عبدالله بن عبيد بن عمير: «عَنِ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ يُقَالُ: لَهَا أُمُّ كُلْثُومٍ» حمّال أوجه، ولهذا اختلفوا في نسبة أم كلثوم، فصرّح المزي بأنها ليثية؛ لكون ابن عمير ليثي وهو يقول:

«منهم».

وأما الترمذي فقد قال عقب الحديث كما تقدم أنها بنت محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهذا ما رجحه ابن حجر في «التهذيب» بل إنه قال: «فعلى هذا فقول ابن عمير «عن امرأة منهم» قابل للتأويل، فينظر فيه فلعل قوله: «منهم» أي كانت منهم بسبب أما بالمصاهرة أو بغيرها من الأسباب، والعمدة على قول الترمذي والله تعالى أعلم» اهـ. قلت: وهذا تكلف في التأويل.

لكن قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» ٥/٣٠٠ : «ووقع في بعض روايات الترمذي أم كلثوم الليثية، وهو الأشبه؛ لأن عبيد بن عمير ليثي، ومثل بنت أبي بكر لا يكنى عنها بامرأة، ولا سيما مع قوله «منهم». وقد سقط هذا من بعض نسخ الترمذي، وسقوطه هو الصواب، والله عز وجل أعلم» اهـ.

ومال إلى هذا الذهبي في «الميزان» فاعتبرها ليثية.

وبالجملة فسواء أكانت ليثية أم تيمية، فإنها لا تُعرف لها حال ولا عين، فلم يرو عنها إلا: عبد الله بن عمير الليثي، ولم يوثقها أحد، ولذلك ذكرها الذهبي في «الميزان» ضمن النساء المجهولات، فقال: «تفرد عنها عبد الله بن عبيد بن عمير في التسمية على الأكل».

- **مجهولة.**

روى لها أبو داود، والترمذي، والنسائي.

**مراجع ترجمتها:** تهذيب الكمال ٦٠١/٨، الميزان ٦١٣/٤، الكاشف ٥٢٧/٢، التهذيب ٤٧٨/١٢، التقريب ٨٧١/(٨٧٦١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لجهالة أم كلثوم.

لكن للحديث شواهد يعتضد بها ليكون حسناً لغيره، لاسيما وقد قال الذهبي في «الميزان» ٦٠٤/٤: «فصل في النسوة المجهولات». قال: «وما علمت في النساء من اتهمت، ولا من تركوها»، وذكر منهن أم كلثوم الليثية.

وقد ورد للحديث شواهد عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن أمية بن مخشي رضي الله عنه وهو الحديث الآتي، وعن جابر رضي الله عنه، وعن عبدالله بن عتبة، عن امرأة. سيأتي الحديث عن بعضها في الحديث التالي.

(٣٧٦٨) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ -، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ صُبْحٍ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ الْخُزَاعِيُّ، عَنْ عَمِّهِ أُمَيَّةَ بْنِ مَخْشِيٍّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا وَرَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلاَّ لُقْمَةٌ، فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «**مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَقَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: جَابِرُ بْنُ صُبْحٍ جَدُّ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٤٧) من طريق أبي داود.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٠١) عن **عبدالرحمن بن مطرِّف**. وابن قانع في «معجمه» ١/٤٨ والطبراني في «الكبير» ١/(٨٥٥) (بواسطة) عن **علي بن بحر**. وأبو نُعيم في «معرفة الصحابة» ١/٢٩٩ من طريق **محمد بن مهران الجمّال**. ثلاثتهم عن عيسى ابن يونس، به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٧/١٢-١٣، وأحمد ٣١/(١٨٩٦٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢/٧، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٥٨) و(١٠١١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠٨٥)، والطبراني في «الكبير» ١/(٨٥٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦١)، والحاكم في «المستدرك» ٤/١٠٨، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١/(٩٦٥) كلهم من طرق عن يحيى بن سعيد القطان، عن جابر بن صبح به بنحوه، وبقصة في أوله.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ الْحَرَّانِيُّ:

هو مؤمل بن الفضل بن مجاهد، ويقال: ابن عمير الحراني، أبو سعيد الجزري. روى عن: عيسى بن يونس، والوليد بن مسلم وغيرهما. وعنه: أبو داود، والنسائي وغيرهما.

قال أبو حاتم: «ثقة رضي». وقال الآجري عن أبي داود أمرني النفيلي أن اكتب عنه، وسألني أحمد بن حنبل عنه، وقال: «زعموا أنه لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات».

**الخلاصة في مؤمل أنه:**

- **ثقة.**

وهو ما اعتمده الذهبي في «الكاشف». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

مات سنة ٢٢٩هـ، وقيل: ٢٣٠هـ، روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٧٥/٨، الثقات ١٨٨/٩، تهذيب الكمال ٢٨٦/٦، الكاشف ٣١٠/٢، التهذيب ٣٨٣/١٠، التقريب ٦٤٤/(٧٠٣٢).

### ٢. عِيسَى بْن يُونُس:

هو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو عمرو، ويقال: أبو محمد الكوفي. روى عن: الثوري، وشعبة، وجابر بن صبح وخلق كثير. وعنه: مؤمل بن الفضل، وابن المديني، وابن معين وغيرهم .

- **ثقة مأمون.**

مات سنة ١٨٧هـ، وقيل: ١٩١هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٠٦/٦، الجرح والتعديل ٢٩١/٦، الثقات ٢٣٨/٧، مشاهير علماء الأمصار ١٨٦، تاريخ بغداد ١٥٢/١١، تهذيب الكمال ٥٦٦/٥، تذكرة الحفاظ ٢٧٩/١، ميزان الاعتدال ٣٢٨/٣، سير أعلام النبلاء ٤٨٩/٨، التهذيب ٢٣٧/٨، التقريب ٥١٣/(٥٣٤١).

### ٣. جَابِرُ بْنُ صُبْحٍ:

هو جابر بن صبح الراسبي، أبو بشر البصري جد سليمان بن حرب لأمه. روى عن: خلاس الهجري، والمثنى بن عبدالرحمن الخزاعي، وأم شراحيل وغيرهم. وعنه: شعبة، والقطان، وعيسى بن يونس وآخرون.

وقال عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه: «ما أرى به بأسًا، وكان رجلاً عاقلاً». قال ابن معين، والنسائي: «ثقة»، وقال ابن معين في رواية أخرى: «هو أحب إلي من المهلب بن أبي حبيبة». وقال الأزدي: «لا يقوم بحديثه حجة». وذكره ابن حبان في «الثقات».

والحاصل أن الأئمة على توثيقه، ولم يخالف في ذلك إلا الأزدي وقوله مطرح عندما يخالف الأئمة الحفاظ.

**الخلاصة في جابر بن صبح أنه:**

- **ثقة.**

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** العلل للإمام أحمد (٤٤٧٥)، التاريخ الكبير ٢/٢٠٧، الجرح والتعديل ٢/٥٠٠، الثقات ٦/١٤٢، تهذيب الكمال ١/٤٢٥، التهذيب ٢/٤١، التقريب ١٦٨/(٨٦٩).

### ٤. الْمُثَنَّى بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ الْخُزَاعِيّ:

هو المثنى بن عبدالرحمن الخزاعي، أبو عبد الله. روى عن: أمية بن مخشي الخزاعي وهو عمه ويقال جده. وعنه: جابر بن صبح ولم يرو عنه غيره، وقال صحبته إلى واسط.

- **مجهول الحال.**

روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٥/٤٣٣، تهذيب الكمال ٧/٣٢، الكاشف ٢/٢٣٩، الميزان (٧٠٦٢)، التهذيب ١٠/٣٧، التقريب ٦٠٤/(٦٤٧٢).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لجهالة المثنى بن عبدالرحمن الخزاعي.

وقد ضعّفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٣٧٦٨).

ولكن للحديث شواهد لعلها تقوي هذا الحديث والذي قبله إلى رتبة الحسن لغيره كما سيأتي:

## الشواهد:

ورد للحديث شواهد عن ابن مسعودﷺ، وعن جابرﷺ، وعن عبدالله بن عتبة، عن امرأة. أما حديث ابن مسعودﷺ فقد أخرجه:

ابن حبان في «صحيحه» ١٢/١٢، وابن السني في «اليوم والليلة» (٤٥٩)، والطبراني في «الكبير» ١٠/١٧٠ كلهم من طريق خليفة بن خياط، قال: حدثنا عمر بن علي المقدمي، قال: سمعت موسى الجهني يقول: أخبرني القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فليقل حين يذكر: بسم الله أوله وآخره، فإنه يستقبل طعامه جديداً ويمنع الخبيث مما كان يصيب منه».

وهو حديث إسناده حسن؛ لأن كل رجاله ثقات سوى خليفة بن خياط وهو صدوق ربما أخطأ [1].

وأما حديث جابر فأخرجه مسلم (٢٠١٨): أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله تعالى عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء، وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان: أدركتم المبيت. وإذا لم يذكر الله عند طعامه قال الشيطان: أدركتم العشاء».

---

(١) التقريب ٢٣٤/(١٧٤٣).

## فوائد الباب الفقهية:

١. في الحديث أن من نسي التسمية عند أول الطعام أنه يقول إذا ذكر: بسم الله أوله وآخره[١].

٢. وفيه أن من لم يسم أكل معه الشيطان ، فإذا سمى قاء الشيطان ما أكله[٢].

٣. في الحديث دليل على أن الشيطان يأكل؛ لأنه أكل من هذا الطعام، فالشيطان يأكل ويشرب ويشارك الآكل والشارب إذا لم يسم الله تعالى على آكله وشربه[٣].

---

(١) انظر تطريز رياض الصالحين ١/٤٦٤.

(٢) المصدر السابق ١/٤٦٦، وانظر فتح الباري ٩/٥٢١، وتحفة الأحوذي ٥/٤٨٠.

(٣) شرح رياض الصالحين ٤/١٩٧.

## باب مَا جَاءَ فِي الأَكْلِ مُتَّكِئًا.

(٣٧٧١) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «**مَا رُئِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مُتَّكِئًا قَطُّ، وَلاَ يَطَأُ عَقِبَهُ رَجُلاَنِ**».

---

### تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على ثابت البناني، واختلف عليه من ثلاثة أوجه:

أ- الوجه الأول: ثابت البناني، عن شعيب بن عبد الله بن عمرو، عن أبيه، مرفوعاً.

ب- الوجه الثاني: ثابت البناني، مرسلاً.

ج- الوجه الثالث: ثابت البناني، عن عَمْرو بن شُعَيْب، مرسلاً.

### أما الوجه الأول:

وهو (ثابت البناني، عن شعيب بن عبد الله بن عمرو، عن أبيه، مرفوعاً) فقد أخرجه:

ابن سعد في «الطبقات» ١/٢٨٧-٢٨٨، وأحمد ١١/١٠٧ عن **يزيد بن هارون** وعند ابن سعد مقروناً بـ (**إسحاق بن عيسى**). وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/٤٠٩، وعنه ابن ماجه في المقدمة، باب: من كره أن يوطأ عقباه (ح٢٤٤) عن **سويد بن عمرو الكلبي**. وابن أبي الدنيا في «التواضع» ١/١٤٥ عن **ابن مهدي ويونس بن محمد**. وأبو الشيخ في «أخلاق النبيﷺ» ٣/٢٤٤، - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/٢٨٧ - من طريق **علي بن الجعد**، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» ٤٧٥/(٦٣٥) من طريق يزيد بن هارون. والبيهقي في «الشعب» ١٠/٥١٦، وفي «الزهد الكبير» ١٤٦/(٢٩٩) من طريق **أبي أسامة حماد بن أسامة**، والخطيب في «الجامع» ١/٣٩٥ من طريق **هدبة بن خالد**.

ثمانيتهم عن حماد بن سلمة به، بنحوه، وعند أحمد والخطيب: «ما رأيت رسول الله ﷺ يأكل متّكأً قط، ولا يطأ عقبه رجلان». وجاء عند البيهقي: «عن شعيب بن عبد الله بن

عمرو، عن عبد الله بن عمرو...».

هكذا رواه حماد بن سلمة، وخالفه سليمان بن المغيرة وسيأتي في الوجه الثالث.

**أما الوجه الثاني:**

وهو (ثابت البناني، مرسلاً) فأخرجه :

المعافى بن عمران الموصلي في «كتاب الزهد» ٢٣٨/(٩٣) عن حماد بن سلمة، عن ثابت، قال: «ما رُئِيَ رسول الله ﷺ يطأ عقبيه رجلان، ولا يأكل متَّكأً». وإسناد الحديث ضعيف؛ للإرسال، ولمخالفته مارواه الثقات في الوجه الأول -والله أعلم-.

**أما الوجه الثالث:**

وهو (ثابت البناني، عن عَمْرو بن شُعَيْب، مرسلاً) فأخرجه:

أبو خيثمة في «العلم» (ص٢٥) عن **عبد الرحمن** (هو ابن مهدي)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» ٢٤٢/٤ عن ....[1]. والحاكم في «المستدرك» ٢٧٩/٤ من طريق **شيبان** (وهو ابن فروخ)، وفي ٢٨٠/٤ من طريق **أمية بن خالد**.

ثلاثتهم عن سليمان بن المغيرة، عن عَمْرو بن شُعَيْب، عن ثابت ، عن عَمْرو بن شُعَيْب، قال: «كان النَّبِيّ ﷺ يكره أن يوطأ عقبه، ولكن عن يمينٍ وشمالٍ». فخالف سليمان، حماد بن سلمة.

وسليمان بن المغيرة، وحماد بن سلمة كلاهما من كبار الثقات الحفاظ، إلا أنه مع الاختلاف فالقول قول حماد؛ لكونه أثبت أصحاب ثابت البناني، كما قال أبو خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: «أثبت الناس في ثابت البناني: حَمَّاد بن سَلَمَة»[2].

وقال علي بن المديني: «لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من: حماد بن سلمة، ثم بعده

---

(١) أشار محقق الكتاب لوجود بياض في المخطوط عن الراوي عن سليمان بن المغيرة. قلت: ولعله ابن مهدي كما وقع في كتاب العلم.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة ٢٤٢/٤.

سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد»[1].

لذا فالوجه الأول هو الراجح وهو ما رجّحه ابن أبي خيثمة في «تاريخه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيل:

هو موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوذَكي، مشهور بكنيته وباسمه.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٢. حَمَّاد:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

- **ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٣. ثَابِت الْبُنَانِيّ:

هو ثابت الْبُنَانِيِّ بضم الموحدة ونونين، ابن أسلم، أبو محمد البصري. روى عن: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهما. وعنه: الحمّادان؛ ابن سلمة، وابن زيد، وغيرهما.

- **ثقة عابد.**

مات سنة ١٢٧هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٢٥٩، الثقات ٤/٨٩، تهذيب الكمال ١/٤٠٢، الكاشف ١/٢٨١، التهذيب ٢/١، التقريب ١٦٤/(٨١٠).

---

(١) تهذيب الكمال ٣/٢٩٩ في ترجمة سليمان بن المغيرة.

### ٤ . شُعَيْب بْن عَبْد اللَّه بْن عَمْرو:

هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. روى عن: عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن عباس، وغيرهما ﷺ. وعنه: ثابت البناني، وابنه عمرو، وغيرهما.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق». وأكثر الأئمة على سماع شعيب بن محمد مِن جدّه عبد الله بن عمرو.

● **صدوق.**

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٥١/٤، الثقات ٤٣٧/٦، تهذيب الكمال ٤٠٠/٣، الكاشف ٤٨٨/١، التهذيب ٣٥٦/٤، التقريب ٣١٨/(٢٨٠٦).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **حسن**؛ فيه شعيب وهو صدوق كما تقدم في ترجمته، وللحديث شواهد يرتقي بها إلى درجة الصحيح لغيره، منها:

حديث أبي جحيفة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أنا فلا آكل متكئاً» أخرجه البخاري (٥٣٩٨)، كتاب: الأطعمة، باب: الأكل متكأ. وقد صدّر الإمام أبو داود أحاديث (بابٌ: في الأكل متكئاً) بهذا الحديث وذلك من فقهه رحمه الله.

### غريب الحديث:

**قوله:** «**مُتَّكِئًا**»: أي متربعاً أو مائلاً إلى أحد شقيه قط.

**قوله:** «**وَلاَ يَطَأُ عَقِبَهُ رَجُلاَنِ**»: أي لا يمشي قدام القوم، بل يمشي في وسط الجمع، أو في آخرهم تواضعاً[1].

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤٦٤/١٢.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. اختلف في صفة الاتكاء فقيل: أن يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة كان، وقيل أن يميل على أحد شقيه، وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض، قال الخطابي: تحسب العامة أن المتكئ هو الآكل على أحد شقيه، وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذي تحته، قال ومعنى الحديث إني لا أقعد متكئاً على الوطاء عند الأكل فعل من يستكثر من الطعام، فإني لا آكل إلا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفزاً. وفي حديث أنس أنه ﷺ أكل تمراً وهو مقع، وفي رواية: وهو «محتفز». والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن، وأخرج ابن عدي بسند ضعيف: زجر النبي ﷺ أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل، قال مالك هو نوع من الاتكاء. قال ابن حجر: وفي هذا إشارة من مالك إلى كراهة كل ما يعد الآكل فيه متكئاً، ولا يختص بصفة بعينها. وجزم ابن الجوزي في تفسير الاتكاء بأنه بالميل على أحد الشقين، ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك. وحكى ابن الأثير في «النهاية» إن من فسر الاتكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلا ولا يسيغه هنيئا وربما تأذى به، واختلف السلف في حكم الأكل متكئاً فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص النبوية، وتعقبه البيهقي فقال: قد يكره لغيره أيضاً؛ لأنه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ملوك العجم، قال: فإن كان بالمرء مانع لا يتمكن معه من الأكل إلا متكئاً لم يكن في ذلك كراهة، ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك، وأشار إلى حمل ذلك عنهم على الضرورة، وفي الحمل نظر. وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقاً، وإذا ثبت كونه مكروهاً أو خلاف الأولى **فالمستحب في صفة الجلوس للآكل أن يكون جاثياً على ركبتيه وظهور قدميه، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى**، واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجعا أكل البقل، واختلف في علة الكراهة، وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال: «كانوا يكرهون أن يأكلوا اتكاءة مخافة أن تعظم بطونهم». وإلى ذلك بقية ما ورد فيه من الأخبار فهو المعتمد، ووجه الكراهة فيه ظاهر، وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة

الطب والله أعلم[١].

٢. قوله: «وَلاَ يَطَأُ عَقِبَهُ رَجُلاَنِ»: أي لا يمشي قدام القوم، بل يمشي في وسط الجمع، أو في آخرهم تواضعاً[٢]. قال الطيبي: التثنية في «رجلان» لا تساعد هذا التأويل ولعله كناية عن تواضعه وأنه لم يكن يمشي مشي الجبابرة مع الأتباع والخدم ولا يخفى أن ما ذكره لا ينافي قول غيره وفائدة التثنية أنه قد يكون واحد من الخدام وراءه كأنس وغيره لمكان الحاجة به وهو لا ينافي التواضع كذا في «المرقاة». وقال في «فتح الودود»: «الرجلان» بفتح الراء وضم الجيم هذا هو المشهور، ويحتمل كسر الراء وسكون الجيم، أي: القدمان والمعنى: لا يمشي خلفه أحد ذو رجلين. انتهى[٣].

٣. قال سهل التستري: من أراد خفق النعال خلفه فقد أراد الدنيا بحذافيرها، وكان حقيقة أمره أعطوني دنياكم وخذوا ديني[٤].

---

(١) فتح الباري ٥٤١/٩.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤٦٤/١٢.

(٣) عون المعبود ١٧٦/١٠.

(٤) فيض القدير ١٩٠/٥.

## باب مَا جَاءَ فِي الأَكْلِ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ

(٣٧٧٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلاَ يَأْكُلْ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، وَلَكِنْ لِيَأْكُلْ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلاَهَا**».

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عطاء بن السائب، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: عنه، عن سعيد بن جبير، عن النبي ﷺ مرسلاً.

**أما الوجه الأول:**

وهو (عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ) فأخرجه:

أحمد ٤/٤٦٣(٢٧٣٠)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٢٥٣/١٠ عن **ابن مهدي**. وأحمد – أيضاً – ٥/٢٦٧(٣١٩٠) عن ابن مهدي **وغندر**. والدارمي في «مسنده» كتاب الأطعمة، باب: النهي عن أكل وسط الثريد حتى يأكل جوانبه ٢/١٣٠٠(٢٠٩٠) عن **سعيد بن عامر**. والنسائي في «الكبرى» كتاب: آداب الأكل، باب: الأكل من جوانب الثريد ٢٦٤/٦، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٦٨٩/٩، وابن حبان في «صحيحه» ٥٠/١٢ من طريق **خالد بن الحارث**. **وعلي بن الجعد** في «مسنده» ٤٦٨/١، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ٣١٣/١١ عنه. وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٦٩٧/٩ من طريق **عبد الوارث بن سعيد، وأبي الأحوص**. والبيهقي في «الكبرى» ٢٧٨/٧، والآداب ص٣٠٤ من طريق **آدم بن أبي إياس**، والضياء في «المختارة» ٢٥٢/١٠ من طريق علي بن الجعد. ثمانيتهم عن شعبة به، بنحوه وعند بعضهم في أوله قصة.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» ٤٥٩/١(٥٣٩)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك»

١١٦/٤ عن **ابن عيينة**. وأحمد ٢٥٥/٤، ٢٨١/٥، والطحاوي في «المشكل» ١٤٨/١/(١٥٩)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٦٩٦/٩، والطبراني في «الكبير» ٣٦٠/١١ ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٢٥٣/١٠ من طريق **الثوري**. وأحمد ٤٠٣/٥-٤٠٤ من طريق **عمر بن عبيد**. وابن ماجه في كتاب: الأطعمة، باب النهي عن الأكل من ذروة الثريد (ح٣٢٧٧)، والضياء في المختارة ٢٥٤/١٠، والبزار في «مسنده» ٢٦١/٩، والذهبي في «معجم الشيوخ» ٤٦/١ من طريق **محمد بن فضيل**. والترمذي في أبواب الأطعمة، باب: ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام (ح١٨٠٥) من طريق **جرير بن عبد الحميد**. وأبو إسحاق الحربي في «غريب الحديث» ٢٤٩/١، والطحاوي في شرح المشكل ١٤٩/١/(١٦١) من طريق **همام بن يحيى**. وابن مردويه في انتقائه لـ«أحاديث أبي الشيخ» ص٢٥٨ من طريق **ابن جريج**. وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» ٥١/١٨ من طريق **ورقاء**.

ثمانيتهم عن عطاء به، بنحوه، وبقصة في أوله بعضهم، وبتقديم وتأخير عند آخرين، فلفظ ابن ماجه: «إذا وضع الطعام، فخذوا حافته، وذروا وسطه، فإن البركة تنزل في وسطه». ولفظ الترمذي: «إن البركة تنزل وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه». قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، إنما يعرف من حديث عطاء بن السائب، وقد روى شعبة والثوري عن عطاء بن السائب». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عَن النبي ﷺ إلاَّ مِن هذا الوجه بهذا الإسناد».

هذا هو الوجه الأول وقد رواه جمهور أصحاب عطاء عنه، وخالفهم في ذلك حماد كما في الوجه التالي.

**الوجه الثاني:**

وهو (عطاء، عن سعيد بن جبير، عن النبي ﷺ مرسلاً):

فرواه حماد بن سلمة مخالفاً الجمهور: أخرج روايته الطحاوي في «شرح المشكل» ١٤٨/١/(١٦٠) من طريقه، وقال: «وقفه حماد على ابن جبير».

ولا ريب أن رواية الجمهور — رواية الوصل — هي الراجحة والأولى؛ لكثرتهم وقوتهم.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيم:

هو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمر البصري، المعروف (بالشحام). روى عن: شعبة، وأبان بن يزيد العطار، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والبخاري، وغيرهما.

- **ثقة مأمون.**

مات سنة ٢٢٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٢٢١/٧، تاريخ الثقات ٤٢٧/(١٥٦٧)، الجرح والتعديل ١٨٠/٨-١٨١، الثقات ١٥٧/٩، تهذيب الكمال ٩٢/٧، الكاشف ٢٥٧/٢، التقريب ٦١٥/(٦٦١٦).

### ٢. شُعْبَةُ:

هو شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي مولاهم، أبو بِسطام الواسطي، ثم البصري.

- **ثقة حافظ متقن.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

### ٣. عَطَاء بْن السَّائِب:

هو عطاء بن السائب بن زيد الثقفي، أبو زيد الكوفي، أحد علماء التابعين.

- **ثقة في حديثه القديم، لا يحتج به بعد الاختلاط،** وحديث شعبة من قديم حديثه فقد سمع منه قبل الاختلاط، كما تقدم.

تقدمت ترجمته في شواهد الحديث الرابع.

### ٤. سَعِيد بْن جُبَيْر:

هو سعيد بن جبير الأسدي الوالبيّ مولاهم، الكوفي. روى عن: ابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم، وغيرهما. وعنه: عطاء بن السائب، وعمر بن دينار، وغيرهما.

- **ثقة ثبت فقيه.**

قتل بين يدي الحجاج سنة ٩٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ١٤١/٣، الكاشف ٤٣٣/١، التهذيب ١١/٤، التقريب ٢٧٩/(٢٢٧٨).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **صحيح**؛ لأن رجاله ثقات، وأما اختلاط عطاء فإنه لا يؤثر لما تقدم من أن رواية شعبة عنه قبل الاختلاط.

**غريب الحديث:**

**قوله:** «**الصَّحْفَةُ**»: قال ابن الأثير: «إناءٌ كالقَصْعَة المبْسُوطة ونحوها وجمعُها صِحَاف»، وقال الزمخشري: «الصَّحفْة : القصعة المُسْلَنْطِحة»، ويفسرها قوله في موضع آخر: «الصَّحْفةُ: القَصْعَةُ التي تُشْبِع الخمسة»[1].

(١) النهاية ١٣/٣، الفائق ٣٦٤/١، ٢٦٦/٣.

(٣٧٧٣) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِرْقٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَصْعَةٌ يُقَالُ لَهَا الْغَرَّاءُ يَحْمِلُهَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، فَلَمَّا أَضْحَوْا وَسَجَدُوا الضُّحَى، أُتِيَ بِتِلْكَ الْقَصْعَةِ - يَعْنِي وَقَدْ ثُرِدَ فِيهَا - فَالْتَفُّوا عَلَيْهَا، فَلَمَّا كَثُرُوا جَثَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: مَا هَذِهِ الْجِلْسَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا**». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**كُلُوا مِنْ حَوَالَيْهَا، وَدَعُوا ذِرْوَتَهَا يُبَارَكْ فِيهَا**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة، مفرّقاً في موضعين، الأول في باب: النهي عن الأكل من ذروة الثريد ٤٧٥/(٣٢٧٥)، والثاني في باب: الأكل متكأً ٤٧٣/(٣٢٦٣)، والفسوي في «المعرفة» ٣٥١/٢ ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٧٩/٥ كلاهما بإسناد أبي داود. ولفظ ابن ماجه في الموضع الأول: أن رسول الله ﷺ أُتي بقصعة، فقال رسول الله ﷺ: «**كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا وَدَعُوا ذُرْوَتَهَا يُبَارَكْ فِيهَا**». ولفظ الثاني: أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ شَاةً فَجَثَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ يَأْكُلُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: مَا هَذِهِ الْجِلْسَةُ؟ فَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا**». ولفظ الفسوي مطولاً، وهو مجموع لفظ ابن ماجه الأخير وحديث الباب، بزيادة: «**فقال لأهله: اطبخوا هذه الشاة، وانظروا إلى هذا الدقيق، فأخبزوه، واطبخوه، وأثردوا عليه**»، وكانت للنبي ﷺ قصعة ... الحديث)، وفي آخره: «كلوا فو الذي نفسي بيده، لتفتحن عليكم أرض فارس والروم، حتى يكثر الطعام، فلا يذكر عليه اسم الله عز وجل».

وأخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٦٩٤/٢، ومن طريقه كل من: ابن عساكر في «التاريخ» ٩٨/٢٩، والضياء في «المختارة» ٩١/٩-٩٢ من طريق عمرو بن عثمان به بنحوه مطولاً.

وأخرجه أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/٢٥٢، ومن طريقه: البغوي في «الأنوار في شمائل المختار» ٢/٦٦١ من طريق أبو عمرو عثمان بن سعيد به، بلفظ: «كانت للنبي ﷺ قصعة، يقال لها: الغراء، يحملها أربعة رجال».

وأخرجه أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/٢٥٤، ومن طريقه البغوي في «الأنوار» ٢/٦٦١ من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن عبد الرحمن الرحبي، عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال: «كان لرسول الله ﷺ جفنة لها أربع حلق».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْحِمْصِيّ:

هو عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، أبو حفص الحمصي، مولى بني أمية. روى عن: أبيه عثمان بن سعيد الحمصي، وابن عيينة، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والنسائي، وغيرهما.

وثّقه: أبو داود، والنسائي، وأبو علي الجياني، ومسلمة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو حاتم: «صدوق». وذهب إلى قوله الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

وبالجملة فالقول بتوثيقه هو قول الأئمة، أما وصف أبو حاتم بأنه: «صدوق» فهو خلاف ما ذهب إليه الحفاظ، مع كونه - رحمه الله - موصوفاً بالتشدّد في الحكم على الرواة.

**الخلاصة فيه أنه:**

- **ثقة.**

مات سنة ٢٥٠هـ، روى له الأربعة إلا الترمذي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٦/٢٤٩، الثقات ٨/٤٨٨، تهذيب الكمال ٥/٤٤١، الكاشف ٢/٨٣، التهذيب ٨/٧٦، التقريب ٤٩٣/(٥٠٧٣).

## ٢. عُثْمَان الْحِمْصِيّ:

هو عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي مولاهم، أبو عمرو الحمصي. روى عن: محمد بن عبد الرحمن بن عرق، والليث بن سعد، وغيرهما. وعنه: ابنه عمرو، وعثمان بن سعيد الدرامي، وغيرهما.

● **ثقة.**

مات سنة ٢٠٩هـ، روى له الأربعة سوى الترمذي.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدارمي (ص١٥٤)، الثقات ٤٤٩/٨، تهذيب الكمال ١١٠/٥، الكاشف ٧/٢، التقريب ٤٤٧/(٤٤٧٢).

## ٣. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِرْق:

هو محمد بن عبد الرحمن بن عرق اليَحْصُبي، أبو الوليد الشامي، الحمصي. روى عن: أبيه عبد الرحمن بن عرق، وعبد الله بن بسر المازني ﷺ. وعنه: عثمان بن سعيد الحمصي، وإسماعيل بن عيّاش، بقية بن الوليد، وغيرهم.

قال دُحيم: «ما أعلمه إلا ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «لا يحتج بحديثه ما كان من رواية إسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، ويحيى بن سعيد العطار،وذويهم، بل يعتبر من حديثه ما رواه الثقات عنه».

وبكل حال فهو ثقة وليس في كلام ابن حبان مطعنٌ فيه، إنما غايته أن في بعض مروياته مناكير من جرّاء الرواة الضعفاء عنه، أما إذا روى عنه الثقات فإن حديثه صحيح محتج به.

**الخلاصة فيه أنه:**

● **ثقة.**

ولذا فما اعتمده ابن حجر في «التقريب» من أنه: «صدوق»، يقصُر عن المرتبة التي يستحقها.

روى له البخاري في «الأدب»، وأبو داود، والنسائي في «اليوم والليلة»، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٥١/١، الجرح والتعديل ٣١٦/٧، الثقات ٣٧٧/٥، تهذيب الكمال ٤٠١/٦، الكاشف ١٩٣/٢، التهذيب ٣٠٠/٩، التقريب ٥٧٤/(٦٠٧٨).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ لأن رجال الإسناد ثقات. وقد صحح الحديث الضياء في «المختارة». وحكم عليه الألباني بالصحة في «الصحيحة» ٢/١/ص٧٤٩/(ح٣٩٣).

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْقَصْعَة**»: القَصْعَةُ: الصَّحْفَةُ [١]. القَصْعةُ الضَّخْمةُ تشْبع العشرة، والجمع قِصاعٌ وقِصَعٌ [٢]. وقال الكسائي: «أعظم القصاع الجفنة، ثم القصعة تليها تُشبع العشرة، ثم الصحفة تُشبع الخمسة، ثم المئكلة تُشبع الرجلين والثلاثة، ثم الصُّحَيْفةُ» [٣].

**جَثَى:** جَثَا على ركبتيه يجثي جُثِيًّا، ويجثو جُثُوًّا وقوم جُثِيٌّ، مثل: جلس جلوس وقوم جلوس، ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ (٧٢) سورة مريم [٤].

**ذِرْوَتَهَا:** نقل الحربي في «غريبه» بإسناده قال: أخبرنا أبونصر، عن الأصمعي قال: الذِرْوَةُ: «أَعْلَى كُلِّ شَيْءٍ» [٥].

---

(١) انظر «القاموس المحيط» ٩٧١/١.

(٢) انظر «لسان العرب» ٢٧٤/٨.

(٣) انظر «مختار الصحاح» ٣٧٥/١.

(٤) انظر مختار الصحاح ١١٩/١.

(٥) «الغريب» للحربي ٢٥٤/١.

**فوائد الباب الفقهية:**

١. الكراهة في الحديث الأول للتنزيه لا للتحريم عند الجمهور، وذهب بعض العلماء أنها للتحريم[(١)].

٢. من السنة أن لا يأكل من وسط القصعة، والتعليل كما في الحديث؛ لأن البركة تنزل في وسطها، قال الشافعية ويكره الأكل مما يلي غيره، ومن الأعلى والوسط، ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتمل على الإيذاء، ويستثنى من ذلك نحو الفاكهة مما ينتقل به فيأخذ من أي جانب شاء، كما نص الحنفية على أن من الإسراف أن يأكل شخص وسط الخبز ويدع حواشيه، أو يأكل ما انتفخ منه، إلا أن يكون غيره يأكل ما تركه فلا بأس به، كما لو اختار رغيفاً دون رغيف[(٢)].

٣. يسنّ أن يأكل الإنسان ممّا يليه في الطّعام مباشرة، ولا تمتدّ يده إلى ما يلي الآخرين؛ لأنّ أكل المرء من موضع صاحبه سوء عشرةٍ وترك مروءة، وقد يتقذّره صاحبه لاسيّما في الأمراق وما شابهها، إلاّ أنّه إن كان الطّعام تمراً أو أجناساً فقد نقلوا إباحة اختلاف الأيدي في الطّبق ونحوه كما تقدم[(٣)] .

٤. استحباب هذه الجلسة — الجثو - عند ضيق المجلس، وأن الأكل من الجوانب مع ذكر الله تعالى سبب لحصول البركة.

---

(١) انظر فيض القدير ٥/٢٤٤.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٥/٢١٦، والمغني ٧/١٥، مغني المحتاج ٣/٢٥٠.

(٣) انظر المغني ١١/٩١.

## باب مَا جَاءَ فِي الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ عَلَيْهَا بَعْضُ مَا يُكْرَهُ.

(٣٧٧٤) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَطْعَمَيْنِ: عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَأَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى بَطْنِهِ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ جَعْفَرٌ مِنَ الزُّهْرِي وَهُوَ مُنْكَرٌ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٠)، والترمذي في «العلل الكبير» ١/٣٥٤.والروياني في «مسنده» ٢/٣٩٨ عن **محمد بن بشار**، زاد الترمذي: **أحمد بن منيع، ومحمود بن غيلان**. والنسائي في «الكبرى» (ك: الزينة، ب: النهي عن اشتمال الصماء) ٨/٤٤٨، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/٦١١/(٢٥٧٢٩)، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» ١٨/٣٥-٣٦، والبزار في «مسنده» -كما في كشف الأستار ٢/١٦٥/(١٤٣٦)-، والروياني في «مسنده» ٢/٤٠٦ عن **محمد بن المثنى** مقروناً عند الروياني بمحمد بن بشار. والمروزي في السنة ٨٠/(٢٨٤) عن **الحسين بن عيسى**. والعقيلي في الضعفاء ١/٢٠١-٢٠٢ من طريق **عيسى بن محمد**. والحاكم في «المستدرك» ٤/١٢٩، وابن عبد البر في «التمهيد» ١٣/١١-١٢ كلاهما من طريق **الحارث بن أبي أسامة**. والبيهقي في «الكبرى» ٧/٢٦٦، وفي «الشعب» ٥/١١٠ من طريق **عبد الرحمن بن مرزوق**. والخطيب في «تاريخه» ١٢/٤٨٢، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» ٥٠/٦٥ من طريق **محمد بن حسان الأزرق**. تسعتهم عن كثير بن هشام به نحوه، واقتصر ابن ماجه على الشاهد من الترجمة. ووقع زيادة عند العقيلي والروياني (وهي النهي عن لبستين ونكاحين وبيعتين). وزاد النسائي: (النهي عن لبستين)، ورواية الترمذي، وابن أبي شيبة، والمروزي، والخطيب: (النهي عن نكاحين).

وأخرجه الخطيب في «الموضح» ١٧/٢ من طريق عمر بن أيوب العبدي، عن جعفر بن برقان به نحوه. وعمر كما في «التقريب» ٤٧٨/(٤٨٦٧): «صدوق له أوهام».

وخالف - من تقدم - في رواية هذا الحديث عن جعفر بن برقان: زيد بن أبي الزرقاء، عن أبيه، به. فرواه عن جعفر، أنه بلغه عن الزهري، به، أخرجه:

أبو داود (عقب حديث الباب)، والنسائي (ك: البيوع) ٦٢٤/(٤٥٢٠)، والنسائي في «الكبرى» ٤٤٨/٨، كلاهما عن هارون بن زيد بن أبي الزرقاء. وأبو داود أحال على المتن السابق، ولم يسق اللفظ، وهو بهذا يُعلّ حديث الباب ويفيد أن هناك واسطة بين جعفر والزهري، وأنه لم يسمع منه.

وأما هارون بن زيد فإنه: «صدوق»، وأبوه: «ثقة» تقدمت ترجمتهما في الحديث الثامن.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:

هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن الكوفي. روى عن: كثير بن هشام، وشريك، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والشيخان، وغيرهم.

- **ثقة حافظ شهير وله أوهام.**

مات سنة ٢٣٩هـ، روى له الجماعة إلا الترمذي.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٣٠/٢، الجرح والتعديل ١٦٦/٦، تهذيب الكمال ١٣٤/٥، الكاشف ١٢/٢، تذكرة الحفاظ ٢٤/٢، التهذيب ١٤٩/٧، التقريب ٤٥٠/(٤٥١٣).

### ٢. كَثِيرُ بْنُ هِشَام:

هو كثير بن هشام الكلابي، أبو سهل الرَّقي، نزيل بغداد. روى عن: جعفر بن برقان، وشعبة، وحماد بن سلمة، وغيرهم. وعنه: عثمان بن محمد بن أبي شيبة، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وغيرهما.

وثّقه: ابن معين، وابن عمار الموصلي، وأبو داود، وقال ابن سعد والعجلي: ((ثقة صدوق)). وقال النسائي: ((لا بأس به)). وذكره ابن حبان، وابن شاهين في ((ثقاتهما))، وزاد ابن حبان: ((يخطئ ويخالف)). وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه)).

● **الخلاصة فيه أنه: ثقة،** كما عليه جمهور الأئمة، أما قول أبي حاتم فإضافة لكونه من الجرح المبهم غير المفسّر، فلا يقف أمام توثيق الحفاظ له، وأما قول ابن حبان فهو ربما من الروايات المعدودة لكثير من مناكيره والتي عهدها الرواة الضعفاء عنه، فإن مثل هذه الأخطاء ما كانت لتخفى على الأئمة، ثم لا يبينوها لاسيما من سَبَرَ حديثه كيحيى بن معين، حيث قال: ((نحن أول من كتب عنه، كتبت عنه مرتين، مرة قبل أن يصنف، ومرة بعد ما صنف)). وأما قول النسائي فلا تعارض بينه وبين قول الجمهور؛ وذلك أن النسائي يطلق في بعض المواطن على الراوي أنه: ((لا بأس به)) ويُريد به التوثيق. وقد حكم عليه ابن حجر في ((التقريب)) بأنه: ((ثقة)).

مات سنة ٢٠٧هـ، وقيل: سنة ٢٠٨هـ، روى له البخاري في الأدب والباقون.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ابن سعد ٣٣٤/٧، التاريخ الكبير ٢١٨/٧، الجرح والتعديل ١٥٨/٧، تاريخ بغداد ٤٨٢/١٢، تهذيب الكمال ١٦٤/٦، تهذيب التهذيب ٥٦٧/٦، التقريب ٥٣٧/(٥٦٣٣).

### ٣. جَعْفَر بْن بُرْقَان:

هو جعفر بن برقان – بضم الموحّدة، وسكون الرّاء، بعدها قاف –، الكلابي، أبو عبد الله الرَّقي. روى عن: الزهري، ويزيد الأصم، ميمون بن مهران، وغيرهم. وعنه: كثير بن هشام، ووكيع، وغيرهما.

قال عنه: ابن عيينة، ومروان بن محمد، وابن سعد، والعجلي، والفسوي،: ((ثقة)). وقال ابن نمير: ((ثقة أحاديثه عن الزهري مضطربة)). وقال ابن معين: ((ثقة))، ومرة: ((كان أُمّياً يذكر بخير، وليس هو في حديث الزهري بشيء))، وفي أخرى: ((ما أصح روايته عن ميمون وأصحابه)) وقال أيضاً: ((ثقة، ويضعّف في روايته عن الزهري)). وقال أحمد: ((ثقة ضابط

لحديث ميمون، وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف»، ومرة: «إذا حدّث عن غير الزهري، فلا بأس به». وقال البخاري: «ثقة، ربما يخطئ في الشيء[1]». وقال مسلم: «أعلم الناس بميمون بن مهران، ويزيد الأصم، فأما روايته عن غيرهما كالزهري، وعمرو بن دينار وسائر الرجال، فهو فيها ضعيف الركن، رديء الضبط في الرواية عنهم[2]». وقال أبو حاتم: «محله الصدق، يكتب حديثه»، وفي أخرى: «في حديث الزهري يخطئ»، ومرة: «قدم جعفر بن برقان الكوفة، وليس معه كتاب، فكان يحدّث من حفظه فيغلط». وقال النسائي: «ليس بالقوي في الزهري خاصة، وفي غيره لا بأس به»، وقال أيضاً: «في الزهري ضعيف، وفي غيره لا بأس به». وقال ابن عدي: «مشهور معروف من الثقات، وقد روى عنه الناس ... وهو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أميّاً، ويقيم روايته عن غير الزهري، وثبّتوه في ميمون بن مهران وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة». وقال الساجي: «عنده مناكير». وقال ابن خزيمة: «لا يحتج به إذا انفرد». وقال العقيلي: «ضعيف في روايته عن الزهري». وقال ابن خلفون: «كان من أضبط الناس لحديث يزيد الأصم وميمون بن مهران، وأوثقهم فيها». وقال العلائي: قال الإمام أحمد: «لم يسمع من الزهري»[3]، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «ثقاهما».

وقال الذهبي: «صدوق»، وابن حجر: «صدوق يهم في حديث الزهري».

وبالجملة فهذه أقوال الأئمة علماء الجرح والتعديل فيه، يتبين منها الآتي:

أ- الاتفاق على ضعفه في الزهري حال المخالفة أو التفرد.

ب- ثم اختلفوا في حاله في غير الزهري، إلى مذاهب:

---

(١) علل الترمذي الكبير ٣٥٢/١.

(٢) شرح العلل ٦٣٨/٢.

(٣) وهذا خلاف كلام الأئمة؛ وذلك أن في تليينهم لروايته عن الزهري أثبات للسماع، وإلا لنصوا على ذلك.

١) **التوثيق:** ذهب إلى ذلك ابن عيينة، ومروان بن محمد، وابن سعد، ابن معين، وابن نمير، والبخاري، والعجلي، والفسوي ومحمد بن مسعود[١] ، وابن حبان وابن شاهين في ذكرهما له في ثقاقما.

وهو ما اختاره ابن رجب في «الفتح[٢]»، وفي «شرح العلل[٣]».

٢) **من أنزله دون ذلك:** ذهب إلى ذلك أحمد - في رواية -، والنسائي فقد وصفاه بأنه: «لا بأس به»، واعتمد الذهبي، وتبعه ابن حجر لوصفه بأنه: «صدوق».

٣) **التفصيل:** ذهب إلى ذلك أحمد، وابن عدي، وابن خلفون، وعليه يحمل كلام ابن سعد، والبخاري:

أ- ما رواه عن أهل بلده كيزيد الأصم، وميمون بن مهران، فهذا غاية في الصحة والضبط.

ب- ما رواه عن غيرهما فهذا يحسّن حديثه.

**الراجح:** القول الثالث وهو التفصيل وذلك؛ لأن فيه جمع بين الأقوال المتعارضة، وبه يستقيم تخريج كلام الأئمة فيه.

**الخلاصة فيه أنه:**

- **ثقة في حديث أهل بلده، ضعيف في الزهري، صدوق فيما عداهما.**

مات سنة ١٥٠هـ، روى له البخاري في «الأدب»، ومسلم، والأربعة،

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٦٨/١، الجرح والتعديل ٤٧٤/٢، الثقات ١٣٦/٦، الكامل ٥٦٣/٢، تاريخ أسماء الثقات ص٥٤، جامع التحصيل ص١٥٤، تهذيب الكمال ٤٥٥/١، إكمال التهذيب ٢٠٢/٣، الكاشف ٢٩٣/١، التهذيب ٨٤/٢، التقريب ١٧٢/(٩٣٢)، مرويات الإمام الزهري المعلة ٧١٤/٢، الثقات الذين ضعفوا في بعض

---

(١) نص عليه مغلطاي في الاكمال ٢٠٢/٣. وهو محمد بن مسعود بن يوسف، أبو جعفر النيسابوري، نزيل طرسوس، يعرف بابن العجمي، قدم ببغداد، وحدث بها. تاريخ بغداد ٣٠١/٣

(٢) فتح الباري١٨١/٢، ٤١٥/٥

(٣) انظر شرح العلل ٦٣٥/٢.

شيوخهم ص٢٠٧.

### ٤. الزُّهْرِيّ:

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله القرشي الزهري، أبو بكر.

- **فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

### ٥. سَالِم:

هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، أبو عمر، أو أبو عبد الله المدني. روى عن: أبيه، وأبي هريرة، وغيرهما ﷺ. وعنه: الزهري، وعقيل، وغيرهما.

- **أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشّبه بأبيه في الهدي والسمت.**

مات سنة ١٠٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٨٣/١، الثقات ٣٠٥/٤، تهذيب الكمال ٩٥/٣، الكاشف ٤٢٢/١، السير ٤٥٧/٤، التقريب ٢٧٠/(٢١٧٦).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لأنه من رواية جعفر بن برقان، عن الزهري. وجعفر ضعيف في الزهري. ولأن أبا داود أعلّ هذا الحديث بالانقطاع، وذلك بأن جعفراً لم يسمعه من الزهري، كما سبق في التخريج قوله :«هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري وهو منكر».

وقال العقيليُّ في ترجمة جعفر بن برقان -في الموضع السابق- :«ولا يتابع عليه من حديث الزهري، وأما الكلام فيروى من غير طريق الزهري كله بأسانيد صالحة خلا الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، فالرواية فيه فيها لين».

وقال أبو حاتم - كما العلل لابنه ٨٩٦/(١٢٠٥) - وسألت أبي عن حديث رواه كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه نهى أن يجلس الرجل على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن تنكح المرأة على عمتها، قال أبي: «هذان الحديثان خطأ يرويه عن جعفر، عن رجل، عن الزهري هكذا، وليس هذا من صحيح حديث الزهري، أما حديث نهى أن تنكح المرأة على عمتها، وعلى خالتها، فإن عقيلاً، رواه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، وقبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو أشبه، وأما قصة المائدة فهو مفتعل ليس من حديث الثقات».

وقد ضّعف الحديث إضافة لما سبق ابن رجب في «الفتح» ١٨١/٢، فقال عن هذا الحديث: «لا يصح».

لكن يشهد لمضمون هذا الحديث حديث علي رضي الله عنه:

- حديث علي رضي الله عنه: ولفظه: «نهاني رسول الله ﷺ عن صلاتين، وقراءتين، وأكلتين، ولبستين، نهاني أن أصلي بعد الصبح ...، وأن آكل وأنا منبطح على بطني، ...». أخرجه الحاكم في المستدرك ١١٩/٤ من طريق عمر بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه بهذه السياقة».

وقال الذهبي معلقاً في «التلخيص»: «عمر واه».

و لم أقف على عمر هذا، وقد قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٣٩٣/٥: لم ينكشف لي من هو؟ بعد مزيد البحث عنه.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دلّ الحديث على أنه لا يجوز الجلوس على مائدة يكون عليها ما يكره شرعاً، كشرب الخمر، وغير ذلك لما في ذلك من إظهار الرضا[1].

---

(١) انظر عون المعبود ١٠/١٧٨.

٢. من السنة الأكل على الأرض على هيئة يطمئن عليها المرء، ولا يأكل مضطجعاً على بطنه، ولا متكئاً على ظهره؛ لما فيه من البعد عن التواضع والتشبه بالأعاجم، ووقت الأكل إنما هو وقت تواضع وشكر لله تعالى على ما أنعم وتفضّل.

٣. ويكره الانبطاح حال الأكل؛ لأنه مع ما فيه من قبح الهيئة، يضر بالمعــدة وأمعــاء الجنب، ويمنع من حسن الاستمراء؛ لعدم بقاء المعدة على وضعها الطبيعي[١].

(١) فيض القدير ٦/٣١٢.

## باب فِي أَكْلِ اللَّحْمِ

(٣٧٧٧٨) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لاَ تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسِّكِّينِ فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الأَعَاجِمِ وَانْهَسُوهُ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٢/٤٠٤ من طريق **عامر بن السيار**. وابن عدي في «الكامل» ٧/٢٥١٨ من طريق **محمد بن بكار**. والبيهقي في «الكبرى» ٧/٢٨٠ من طريق **أبي الربيع الزهراني، وحسان بن حسان البصري**، وفي «الشعب» ٤/٩١ من طريق حسان بن حسان، **وسعيد بن سليمان**. والنسفي في «القند في ذكر علماء سمرقند» ص٢٣٠ من طريق **أبي عثمان سلم**. ستتهم عن أبي معشر به بنحوه.

وتابع أبا معشر يحيى بن هاشم أخرج روايته ابن عدي في الكامل ٧/٢٧٠٦ - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢/٣٠٣ - من طريق يحيى بن هاشم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «نهى رسول الله ﷺ أن يقطع اللحم بالسكين على المائدة».

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ:

هو سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخرساني، نزيل مكة. روى عن: أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي، وفُليح، وغيرهما. وعنه: أبو داود، ومسلم، وغيرهما.

- **ثقة مصنّف، وكان لا يرجع عما في كتابه؛ لشدة وثوقه به.**

مات سنة ٢٢٧هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٦٨/٨، تهذيب الكمال ٢٠١/٣، الكاشف ٤٤٥/٢، التهذيب ٨٩/٤، التقريب ٢٨٧/(٢٣٩٩).

### ٢. أَبُو مَعْشَر:

هو نجيح بن عبد الرحمن السندي – بكسر المهملة، ثم سكون –، أبو معشر المدني، مولى بني هاشم، مشهور بكنيته. روى عن: هشام بن عروة، وسعيد بن المسيّب، وغيرهما. وعنه: سعيد بن منصور، وأبو الربيع الزهراني، وغيرهما.

ضعّفه: يحيى بن سعيد، وابن معين، وابن المديني، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني. قال ابن مهدي: «أبو معشر تعرفُ وتنكر»، وقال ابن المديني: «كان شيخاً ضعيفاً ضعيفاً، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المقبري وعن نافع بأحاديث منكرة». وقال أحمد: «حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتب حديثه، أعتبر به»، وقال: «يكتب من حديثه عن محمد بن كعب في التفسير». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «صدوق»، وقال أبو زرعة مرة: «صدوق في الحديث، وليس بقوي»، وقال مرة أبو حاتم: «صالح، لين الحديث، محله الصدق». ووصفه بالتغيّر والاختلاط الشديد قبل الموت: النسائي، وابن بكار، وابن حبان. وعدّه في جملة الضعفاء: العقيلي، وابن حبان، والدارقطني، وأبو نُعيم، وابن الجوزي. واعتمد ابن حجر في «التقريب» القول بضعفه.

- **ضعيف.**

مات سنة ١٧٠هـ، رورى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدارمي ص٢٢١، الضعفاء للبخاري ص٤٩٢، الضعفاء لأبي زرعة ٦٦٥/٢، الجرح والتعديل ٤٩٣/٨، الضعفاء للنسائي ص ٢٢٧، المجروحين ٤٠٤/٢، والضعفاء للعقيلي ١٤٣٢/٤، الكامل ٢٥١٦/٧، الضعفاء للدارقطني ص٥٥٠، الضعفاء لأبي نعيم٢٥٤، والضعفاء لابن الجوزي (٣٥٠٧)، التهذيب ٣١٨/٧، التقريب ٦٥٠/(٧١٠٠).

### ٣. هِشَام بْن عُرْوَة:

هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوّام الأسدي، أبو المنذر. روى عن: أبيه عروة الزبير، وعمه عبد الله بن الزبير، وغيرهما. وعنه: أبو معشر، وشعبة، ومالك، وغيرهم.

- **ثقة فقيه، ربما دلّس.**

مات سنة ١٤٦هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٠٠، الثقات ٧/٢٣٨، تهذيب الكمال ٥/٥٦٦، الكاشف ٢/١١٤، التهذيب ١١/٤٨، التقريب ٦٦٥/(٧٣٠٢).

### ٤. عُرْوَة:

هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني. روى عن: أبيه الزبير بن العوام ﷺ، وأسامة بن زيد ﷺ، وغيرهما. وعنه: ابنه هشام بن عروة، وابن ابنه عمر بن عبد الله بن عروة، وغيرهما.

- **ثقة، فقيه، مشهور.**

مات سنة ٩٣هـ، وقيل ٩٤هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/١٣٣، الثقات ٥/١٩٤، تهذيب الكمال ٥/١٥٤، الكاشف ٢/١٨، التهذيب٧/١٨٠، التقريب ٤٥٤/(٤٥٦١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده أبا معشر وهو ضعيف. ولا يتقوى حديث الباب بما جاء من متابعة يحيى بن هاشم؛ لأنه شديد الضعف، لا تقوم به حجة، بل قال فيه ابن معين: «لا يحمل عنه الحديث، كذاب إن شاء الله»[1]. وقال النسائي: «متروك الحديث»[2].

---

(١) الكامل ٧/٢٧٠٦.

(٢) المصدر السابق.

وقد ضعّف الحديث: أحمد – كما عند ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٠٣/٢ – فقال: «ليس بصحيح. وقد كان رسول الله ﷺ يحتز من لحم الشاة».

وضعف الحديث ضمناً: النسائي، وابن عدي، وابن حبان، وابن الجوزي، وذلك بإيراد الحديث في كتب الضعفاء. وضعفه كذلك ابن حزم في «المحلى» ٤٣٦/٧، وابن حجر في «الفتح» ٣١٢/١. وضعفه الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ١٦٩/١، والألباني في «ضعيف أبي داود» (ح٣٧٧٨).

## الشواهد:

للحديث شواهد عدة أمثلها – مع كونه لا يثبت – ما روي من حديث صفوان بن أمية ﷺ، وسيأتي بحثه – إن شاء الله – في الحديث التالي.

## غريب الحديث:

**قوله: «أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ»**: قال الحربي في «غريبه»: قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ (أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ) يُقَالُ: هَنَأَنِي الطَّعَامُ يَهْنِئُنِي. وَكُلُّ أَمْرٍ أَتَاكَ بِلاَ مَشَقَّةٍ وَلاَ منَّهٍ ولا تَبِعَةِ مَكْرُوهٍ فَهُو هَنِئٌ . الفِعْلُ هَنِئَ يَهْنَأُ قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ :

فَلاَ يَهْنَأُ الوَاشِينَ إِنِّي هَجَرْتُهَا وَأَظْلَمَ لَيْلِي دُونَهَا وَنَهَارُهَا[١].

**قوله: «وَانْهَسُوهُ»**: قال ابن الأثير: والنَّهْس: أخْذ اللَّحم بأطراف الأسْنان. والنَّهْش: الأخْذ بِجَميعها[٢].

---

(١) غريب الحديث للحربي ١٠٥٧/٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٥/٥.

(٣٧٧٩) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ آكُلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَآخُذُ اللَّحْمَ بِيَدِي مِنَ الْعَظْمِ، فَقَالَ: «**أَدْنِ الْعَظْمَ مِنْ فِيكَ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عُثْمَانُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ صَفْوَانَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢٣/٢٤، وأبو إسحاق الحربي في «الغريب» ١٠٥٦/٣، والحاكم في «المستدرك» ١١٢/٤-١١٣ من طريق إسماعيل بن علية (وأحمد بلا واسطة) به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٤٨/٨-٤٩ من طريق خالد بن عبد الله الواسطي. والبيهقي في «الكبرى» ٢٨٠/٧، وفي «الشعب» ٩٢/٥، في «الآداب» ص٣٠٨ من طريق ربعي بن عُلية، كلاهما عن عبد الرحمن بن إسحاق، به.

وأخرجه **الحميدي** ٤٨١/١، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» ٤٨/٨-٤٩. وابن سعد في «الطبقات» ٢٥/٥ عن **الفضل بن دكين**. **وأحمد** ٩/٢٤ ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال ٤٥٦/٣. والدارمي في «مسنده» ١٣١٥/٢ عن **ابن المديني**. والترمذي (أبواب الأطعمة، ب: ما جاء أنه قال: «انهسوا اللحم نهساً» ٤٣٢/(١٨٣٥) عن **أحمد بن منيع**. وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» ٣٣٦/٣ عن **عبد العزيز البغوي**. وابن عدي في الكامل .... من طريق **عبد الجبار** (وهو ابن العلاء العطّار). والبيهقي في «الآداب» ص٣٠٩ من طريق **علي بن حرب**. وابن عساكر في «التاريخ» ١٠٢/٢٤-١٠٣ من طريق أحمد بن منيع، ومن طريق **الحسن بن محمد بن الصباح**.

تسعتهم عن ابن عيينة، عن عبد الكريم أبي أمية، عن عبد الله بن الحارث - ولفظه عند أحمد - (قال: زوجني أبي في إِمَارَةِ عُثْمَانَ، فَدَعَا نَفَراً من أَصْحَاب رسول الله ﷺ، فَجَاءَ صَفْوَانُ بن أُمَيَّةَ، وهو شَيْخٌ كَبِيرٌ، فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «**انْهَسُوا اللَّحْمَ نَهْساً، فإنه**

**أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ، أو أَشْهَى وَأَمْرَأُ»** قال سُفْيَانُ الشَّكُّ مني أو منه).

وأخرجه ابن أبي عاصم في الأطعمة – كما في «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث» ٢/١٨٠–، والطبراني[1] في «الكبير» ٤٨/٨ عن عثمان بن عبد الرحمن الجمحي، عن محمد بن زياد الجمحي، عن الفضل بن عباس، قال: كانت فينا وليمة، فدخل علينا صفوان بن أمية رضي الله عنه، فأتي بطعام، فقال: انتهشوا اللحم فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «انتهشوا اللحم، فإنه أشهى وأهنأ وأمرأ» و لم يسق لفظه إلا الطبراني. وأورد المزي في «التحفة» ١٩٠/٤ هذا الإسناد استدراكاً على قول الترمذي :«لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم» آنف الذكر.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى:

هو محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو جعفر ابن الطَّبَّاع، نزيل أَذَنَة، روى عن: إسماعيل بن عُلية، ومالك بن أنس، وغيرهما. وعنه: أبو داود والبخاري تعليقاً، وغيرهما.

- **ثقة فقيه كان من أعلم الناس بحديث هشيم.**

وصفه بالتدليس أبو داود، والدارقطني. وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين.

مات سنة ٢٢٤هـ، وروى له الترمذي في «الشمائل»، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٨/٨، الثقات ٦٤/٩، تهذيب الكمال ٤٧٠/٦، الكاشف ٢٠٩/٢، تذكرة الحفاظ ٣٠١/١، جامع التحصيل ص١٠٩، التهذيب ٣٩٢/٩، التقريب ٥٨٤/(٦٢١٠)، تعريف أهل التقديس ص١٥٠.

---

(١) وقع عند الطبراني: عن محمد بن الفضل بن عباس، والصواب المثبت – والله أعلم –.

### ٢. ابْنُ عُلَيَّة:

هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بـ(ابن عُلَيَّة).

- **إمام حجة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

### ٣. عَبْدِ الرَّحْمَن بْن إِسْحَاق:

هو عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة، المدني، نزيل البصرة، يقال له: عباد. روى عن: عبد الرحمن بن معاوية، وسعيد المقبري، وغيرهما. وعنه: ابن علية، ويزيد بن زريع، وغيرهما.

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثّقه: ابن معين، وأبو داود، وابن شاهين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «متقن جداً». وقال ابن معين مرةً، وأحمد: «صالح الحديث». ووصفه بأنه «لا بأس به»: النسائي، وابن خزيمة، والفسوي. ووصفه بـ«صدوق»: الساجي، وابن حجر. وقال يزيد بن زريع: «ما جاء من المدينة أحفظ منه».

**أقوال المجرحين والمليِّنين:**

قال يحيى القطان: «سألت عنه بالمدينة فلم أرهم يحمدونه»، وبمثله قال ابن المديني. ورماه بالقدر ابن المديني وأبو داود، والدارقطني. وسأل أبو طالب أحمدَ عنه فقال: «روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة، وكان يحيى لا يعجبه». وقال العجلي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة». وقال البخاري: «ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض. قال: وقال إسماعيل بن إبراهيم: سألت أهل المدينة عنه، فلم يحمد مع أنه لا يعرف له بالمدينة تلميذ إلا موسى الزَّمعي، روى عنه أشياء في عدة منها اضطراب». وقال الدارقطني: «ضعيف». وذكره العقيلي في «الضعفاء».

وبالجملة فإن بعض الأئمة وثّقه، ومنهم من نزل به إلى درجة الحسن، وآخرون ضعفوه، وهم الأكثر، وذلك بناء على أمرين، هما:

ضعفه في الحفظ والضبط، وبعض المناكير والاضطراب في مروياته.

رميه بالقدر.

ويقال فيهما: إن الذين ضعفوه إنما ينصرف كلامهم إلى المناكير القليلة المعدودة في مروياته، وهي ليست غالبة، كما قال ابن عدي: «في حديثة بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث كما قاله أحمد».

أما رميه بالقدر، فإن الذين لم يحمدوه وإن كانوا أهل المدينة الذين أخرجوه منها، فلا ينبغي أن يؤثّر ذلك على حديثه مع ثبوت الضبط والصدق في الراوي.

**الخلاصة في عبد الرحمن بن إسحاق أنه:**

- **صدوق.**

استشهد به البخاري في «الصحيح»، وروى له في «الأدب»، وروى له الباقون.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٥٨/٥، سؤالات ابن أبي شيبة ص١١١، العلل برواية عبد الله ٣٥٣/٢، معرفة الثقات ٧٢/٢، الضعفاء للنسائي ص٦٦، الضعفاء للعقيلي ٣٢١/٢، الجرح والتعديل ٢١٢/٥، الثقات ٨٦/٧، الكامل ١٦٠٩/٤، تاريخ أسماء الثقات ص١٤٧، الضعفاء لابن الجوزي ٨٨/٢، تهذيب الكمال ٣٦٩/٤، بحر الدم ص٢٥٦،ذكر من أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص١١٨، الميزان ٥٤٦/٢، التهذيب ١٢٦/٦، التقريب ٣٩٥/(٣٨٠٠).

### ٤. عَبْد الرَّحْمَن بْن مُعَاوِيَة:

هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحُويرث الأنصاري الزُّرقي، أبو الحويرث المدني. روى عن: عثمان بن أبي سليمان، ونُعيم المُجْمِر، وغيرهما. وعنه: عبد الرحمن بن إسحاق المدني، وشعبة، والثوري، وغيرهم.

وثّقه: ابن معين ، وابن المديني، وابن شاهين. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال:

«وهو الذي يروي عنه شعبة ويقول أبو الحويرث».

قال مالك، والنسائي: «ليس بثقة». وقال النسائي أيضاً: «ليس بذاك». وقال أحمد: «روى عنه سفيان وشعبة وأنكر هذا من قول مالك». وقال ابن معين مرة –رواية الدوري-: «ليس يحتج بحديثه». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال أبو أحمد الحاكم، وابن عبد البر: «ليس بالقوي عندهم».

والحاصل أن من الأئمة من وثّقه، واختلف قول ابن معين فيه، والراجح من نقل عنه التوثيق؛ لأنهم الأكثر، وهم: ابن أبي خيثمة في «تاريخه» ٢/٢٧٠، والدارمي في سؤالاته (٦٠٣)، وأحمد بن سعد بن أبي مريم كما نقله ابن عدي في «الكامل» ٤/١٦١٧، أما من ضعّفه فإنه جرح مبهم لا يردّ التوثيق، وبالتأمل – والله أعلم – يظهر أن الغالب فيمن تكلّم فيه هو تبعاً لقول الإمام مالك فيه؛ لِمَا أظهر من البدعة، ولذلك أنكر أحمد من مالك هذا، ومالك وإن كان أعلم بالمدنيين من غيره، كما قال ابن عدي في أبي الحويرث: «ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به؛ لأنه مدني، ولم يرو عنه شيئاً». إلا أن سبب طعن مالك فيه هو ما تلبس به من بدعة، وهذا أمر شرعي حتى لا يفتتن به الدهماء، لذا قال الآجري: قلت لأبي داود: أبو الحويرث عبد الرحمن بن معاوية؟ قال: نعم، قال مالك: قدم علينا سفيان فكتب عن قوم يُرمون بالتخنيث – يعني أبا الحويرث- قال أبو داود: وكان يخضب رجليه – أراه لمعنى – قال: وسمعت أبا داود يقول: مرجئة المدينة: أبو الحويرث، حدثني الثّقة عن مالك، قال لا تناكحوه – يعني لعله الإرجاء – وكان معن يحدث عنه. أهـ.

ومن هنا فلا ينبغي أن يؤثّر ذلك في تضعيفه مع ثبوت توثيق الأئمة له وتعديله، وبكل حال فهو لا يصل إلى الثقة؛ لكلام الأئمة فيه، ولقلة حديثه كما قال ابن عدي فيه: «ليس له كثير حديث».

**الخلاصة في أبي الحويرث أنه:**

- **صدوق، رمي بالإرجاء.**

وهذا ما اعتمده ابن حجر في«التقريب» وزاد: «سيء الحفظ».

مات سنة ١٣٠هـ، روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** سؤالات ابن أبي شيبة ص٩٢، تاريخ ابن معين للدارمي (ت٦٠٣)، تاريخ ابن خيثمة ٢/٢٧٠، الأسامي والكنى للحاكم ٤/١٥٦، الضعفاء للنسائي (ت٣٦٥)، الكامل ٤/١٦١٧، تهذيب الكمال ٤/٤٧٢، إكمال التهذيب ٨/٢٢٨، التهذيب ٦/٢٧٢، التقريب ٤١١/(٤٠١١).

### ٥. عُثْمَان بْن أَبِي سُلَيْمَان:

هو عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي، المكي، قاضيها. روى عن: صفوان بن أمية – قال أبو داود: ولم يسمع منه–، وعروة بن الزبير، وغيرهما. وعنه: عبد الرحمن بن معاوية الزُّرقي، وابن عيينة، وغيرهما.

- **ثقة.**

استشهد به البخاري، وروى له الترمذي في «الشمائل»، والباقون.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/١٢٧، الثقات ٧/١٩٢، تاريخ أسماء الثقات ص١٣٩، تهذيب الكمال ٥/١١٢، الكاشف ٢/٧، التهذيب ٧/١٢٠، التقريب ٤٤٨/(٤٤٧٦).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ للانقطاع في إسناده، حيث لم يسمع عثمان بن أبي سليمان من صفوان ﷺ، كما قال أبو داود عقب حديث الباب: «عُثْمَانُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ صَفْوَانَ»، وعلى هذا فالحديث مرسل. وبهذا يتبين وهم الحاكم حين قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتبعه في ذلك الذهبي فصححه، والحديث منقطع لا تقوم به حجة.

أما الطريق الآخر الذي عن سفيان، عن عبد الكريم أبي أمية، عن عبد الله بن الحارث: فهذه طريق ضعيفة، آفتها عبد الكريم، قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم، وقد تكلم بعض أهل العلم في عبد الكريم المعلم، منهم أيوب السختياني، من قبل حفظه».

وعبد الكريم: هو ابن أبي المخارق، واسمه قيس، ويقال: طارق المُعَلَّم، أبو أمية البصري، نزيل مكة. روى عن: عبد الله بن الحارث، وحبان بن جزء، والحسن البصري، وغيرهم. وعنه: ابن عيينة، وإسماعيل بن مسلم المكي، وغيرهما.

متفقٌ ومجمعٌ على ضعفه، فقد ضعّفه: ابن عيينة، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم. وقال ابن عدي: «والضَّعف بَيّنٌ على كل ما يرويه». وقال ابن عبد البر: «مجمع على ضعفه، ومِن أَجلِّ مَن جرحه أبو العالية، وأيوب مع ورعه، غرّ مالكاً سمته، ولم يكن من أهل بلده»[١].

وأما الطريق الثالث، وهو: عثمان بن عبد الرحمن الجمحي، عن محمد بن زياد الجمحي، عن الفضل بن عباس: فكالطريق السابق ضعيف لا يحتج بها؛ لأن عثمان الجمحي: «لا يحتج به» قاله أبو حاتم، وقال ابن عدي – بعد سياق عدد من مناكيره -: «وهذه الأحاديث لعثمان التي ذكرهما عامتها لا يوافقه عليها الثقات، وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه مناكير إما إسناداً وإما متناً». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ليس بالقوي»[٢].

وممن حكم على حديث الباب بالضعف والانقطاع: المنذري –فيما نقله المناوي في «الفيض» ٥١٤/٤ –، وابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٢٠٤/٣، والعراقي في «المغني» ٦٥٢/١.

وضعّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٢١٧/٥.

---

(١) انظر التمهيد ٦٥/٢٠، الجرح والتعديل ٥٩/٦، تهذيب الكمال ٥٤٢/٤، الميزان ٦٤٦/٢، التهذيب ٣٧٦/٦، التقريب ٤٢٣/(٤١٥٦). وتتمة عبارة ابن عبد البر للفائدة: "غرّ مالكاً سمته، ولم يكن من أهل بلده كما غرَّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته، فروى عنه، وهو أيضاً مجتمع على تجريحه وضعفه. ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكماً في موطئه، وإنما ذكر فيه عنه ترغيباً وفضلاً، وكذلك الشافعي لم يحتج بابن أبي يحيى في حكم أفرده به"ا.هـ.

(٢) انظر الجرح والتعديل ١٥٨/٦، والكامل ١٨٠٩/٥، التقريب ٤٤٩/(٤٤٩٥).

(٣٧٨٠) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّه، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، قَالَ: «**كَانَ أَحَبَّ الْعُرَاقِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُرَاقُ الشَّاةِ**».

(٣٧٨١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الذِّرَاعُ. قَالَ: وَسُمَّ فِي الذِّرَاعِ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ الْيَهُودَ هُمْ سَمُّوهُ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي في «مسنده» ٣٠٥/١، ومن طريقه أحمد ٢٧٨/٦(بلا واسطة)، وأبو داود - وهو حديث الباب - ، والنسائي في «الكبرى» ٢٢٧/٦، والبيهقي في «الشعب» (ح٥٨٩٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» ١٢٦/٣ وسياقه عند الطيالسي وأحمد بمجموع اللفظين.

وأخرجه أحمد ٣١٨/٦، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٦١/٤، والشاشي في «مسنده» ٢١٧/٢، والطبراني في «الأوسط» ٣/ ٥٧، وأبو الشيخ في «الأخلاق» ٢٧١/٣، وابن عساكر في «تاريخه» ٢٣٩/٤، وجمال الدين الظاهري الحنفي في «مشيخة ابن البخاري» ٩٥١/٢ كلهم من طرق عن زهير، به.

وأخرجه أحمد ٣١٨/٦-٣١٩، والشاشي (ح٧٨٣) و(٧٨٤) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، به. ولفظ الشاشي مطولاً.

وأخرجه أحمد ١١٥/٦، والحاكم في «المستدرك» ٥٨/٣ -وأحمد بلا واسطة- من طريق معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ﷺ، قال: «لأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ تِسْعًا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُتِلَ قَتْلاً، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ وَاحِدَةً، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اتَّخَذَهُ نَبِيًّا، وَجَعَلَهُ شَهِيدًا» وهذا لفظ أحمد، قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّه:

هو هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي، أبو موسى البزاز، الحافظ المعروف بـ(الحَمّال). روى عن: أبي داود الطيالسي، وابن عيينة، وغيرهما. وعنه: الجماعة سوى البخاري، وغيرهم.

سأل المروذي الإمام أحمد عنه، فقال:أكتب عنه؟ قال: إي والله. قلت: إنهم حكوا عنك أنك سكت حين سألوك؟ قال: ما أعرفُ هذا.

قال عنه: «ثقة»: الأثرم، والنسائي،. وقال عنه: «صدوق»: الحربي، وأبو حاتم. وزاد الحربي: «لو كان الكذب حلالاً تركه تنزُّهاً».

وذكره ابن حبان في «الثقات» ووثقه: الخطيب البغدادي، وأبو علي الجيّاني، وأبو محمد ابن الأخضر[1]، وزاد الخطيب وابن الأخضر: «كان حافظاً عارفاً».

- **ثقة.**

مات سنة ٢٤٣هـ، روى له الجماعة سوى البخاري.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٣٧٨/٧، الكاشف ٣٣٠/٢، إكمال التهذيب ١١٠/١٢، التهذيب ٨/١١، التقريب ٦٦١(٧٢٣٥).

### ٢. مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار:

هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر المعروف بـ «بُندَار»، روى عن: أبو داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر «غُندر»، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والبخاري، وغيرهما.

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٣١/٢٢ فقد قال عنه: الإمام العالم المحدث الحافظ المعمر مفيد العراق أبو محمد عبد العزيز ابن أبي نصر محمود بن المبارك بن محمود الجنابذي الأصل البغدادي، التاجر البزاز.

قال أبو داود: «كتبت عن بندار نحواً من خمسين ألف حديث، وكتبتُ عن أبي موسى شيئاً، وهو أثبت من بُندار. ثم قال: ولولا سلامةٌ في بندار تُرِكَ حديثه»، وقال ابن خزيمة: «حدّثنا الإمام محمد بن بشار بندار»، وقال في كتابه «التوحيد»: «حدثنا إمام أهل زمانه محمد بن بشار»، وقال العجلي: «بصري ثقة، كثير الحديث، وكان حائكاً»، وقال مسلمة بن قاسم: أخبرنا عنه ابن المهراني، وكان ثقة مشهوراً»، وقال الدارقطني: «من الحفاظ الأثبات»، وقال ابن حبان: «كان يحفظ حديثه ويقرأه من حفظه»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «صالح لا بأس به».

وقد تكلّم فيه غير واحد بلا مطعن معتبر أو حجة قائمة كما سيأتي:

- قال عبدالله بن محمد بن سيّار: «سمعت عمرو بن علي يحلف أن بنداراً يكذب فيما يروي عن يحيى».

والجواب: كما قال الذهبي في «الميزان»: «ما أصغى أحد إلى تكذيبه؛ لتيقُّنهم أنّ بندار صادق أمين». وقال ابن حجر: «ضعّفه عمرو بن علي الفلاس، ولم يذكر سبب ذلك فما عرّجوا على تجريحه».

ولّما نسب الكوثري لبندار الكذب ردّ عليه المعلمي وقال: «ولم يتهمه أحد بالكذب بالمعنى المتبادر ولا بسرقة الحديث، ...، وإنما أراد عمرو بن علي بالكذب الوهم والخطأ بدليل أنه قد جاء عنه توثيق بندار كما مر [وهو قول الفلاّس لما سُأل عن أبي موسى وبندار، فقال: «ثقتان يُقبل منهما كل شيء إلا ما تكلّم به أحدهما على الآخر»]، ...، وقد كانت بين عمرو بن علي وبندار مخاشنة، ...، وأما سرقة الحديث فإنما أخذها الأستاذ مما روي عن أبي موسى أنه سبق بنداراً إلى تصنيف حديث داود بن أبي هند ثم قال: هنا قوم لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه - يعني بنداراً - وإنما كانت بين الرجلين منافسة فأراد أبو موسى أن بنداراً يحسده على السبق إلى تصنيف حديث داود حتى لو أمكنه أن يسرق ذاك الكتاب ليفقده أبا موسى لفعل. وليس هذا من سرقة الحديث في شيء، ولم يقع من بندار لا هذا ولا ذاك، ولا هو ممن يقع منه ذلك، وإنما بالغ أبو موسى كما لا يخفى».

- وقال ابن سيّار: «بندار، وأبو موسى ثقتان، وأبو موسى أحجّ؛ لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب».

والجواب: ما قاله الخطيب في «تاريخ بغداد»، قال: «وإن كان يقرأ من كل كتاب فإنه كان يحفظ حديثه. ثم ساق بسنده إلى أبي بكر محمد بن إسحاق أنه سمع بنداراً يقول: «ما جلست مجلسي هذا حتى حفظت جميع ما خرجته».

- وقال عبد الله بن علي بن المديني: سمعت أبي، وسألته عن حديثٍ رواه بندار، عن ابن مهدي، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «تسحروا فإن في السحور بركة». فقال: هذا كذب، وقال: حدثني أبو داود موقوفاً، وأنكره أشد الإنكار.

وجوابه: والله أعلم أنه جارٍ على لغة أهل الحجاز في تسميتهم الخطأ كذباً، وهو خطأ ووهم مغتفر في بحر مروياته الكثيرة، ولم يسلم من الخطأ من الثقات كبير أحد.

- وقال عبد الله بن الدَّورقي: «كنا عند ابن معين وجرى ذكر بندار فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه»، قال: «ورأيت القواريري لا يرضاه، وقال: كان صاحب حمام».

وجوابه: ما قاله الأزدي: «وبندار قد كتب عنه الناس وقبلوه، وليس قول يحيى والقواريري مما يجرحه، وما رأيت أحداً ذكره إلا بخير وصدق».

## الخلاصة في بندار أنه:

- **ثقة.**

قال الذهبي: «ثقة صدوق، احتج به أصحاب الصحاح كلهم وهو حجة بلا ريب، كان من أوعية العلم»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة»، وقال في «التهذيب»: «وقال البخاري في «صحيحه»: كتب إلي بندار فذكر حديثاً مسنداً ولولا شدّة وثُوقه ما حدّث عنه بالمكاتبة، مع أنه في الطبقة الرابعة من شيوخه؛ إلا أنه كان مكثراً، فيوجد عنده ما ليس عند غيره». ونقل في «لسان الميزان» عن الذهبي قوله: «إنه انعقد الإجماع بعدُ على الاحتجاج ببندار».

مات سنة ٢٥٢هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** سؤالات الآجري ١/٤٤٧، معرفة الثقات٢/٢٣٢، الجرح والتعديل ٢/٦٢٢، تاريخ بغداد ٢/١٠٤، تهذيب الكمال ٦/٢٤٧، الكاشف ٢/١٥٩، الميزان ٣/٤٩٠، التهذيب ٩/٧٠، التقريب ٥٤٨/(٥٧٥٤)، لسان الميزان ٧/٣٥٣، هدي الساري

ص٤٥٩، التنكيل ٢/٦٦١.

### ٣. أَبُو دَاوُد:

هو سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، البصري. روى عن: زهير بن معاوية، وشعبة، وخلقٌ. وعنه: هارون بن عبد الله، ومحمد بن بشار، وغيرهما.

- **ثقة حافظ، غلط في أحاديث.**

مات سنة ٢٠٤هـ، روى له الجماعة سوى البخاري.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٤٢٧/١، الثقات ٢٧٥/٨، تهذيب الكمال ٢٧٢/٣، الكاشف ٤٥٨/١، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٠٣، من تُكلم فيه وهو موثق ص٢٤٠، التهذيب ١٨٢/٤، التقريب ٢٩٨/(٢٥٥٠).

### ٤. زُهَيْر:

هو زهير بن معاوية بن حُدَيج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي، سكن الجزيرة. روى عن: أبي إسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر، وغيرهما. وعنه: الطيالسي، ويحيى القطان، وغيرهما.

- **ثقة ثبت، إلاّ أن سماعه عن أبي إسحاق بأخَرَة.**

مات سنة ١٧٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٧٢/١، الجرح والتعديل ٥٨٨/٣، تهذيب الكمال ٣٨/٣، الكاشف ٤٠٨/١،التهذيب ١٨٢/٤، التقريب ٢٦٠/(٢٠٥١).

### ٥. أَبو إِسْحَاق:

هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السَّبِيعي الكوفي. روى عن: سعد بن عياض، وأبي الأحوص، وخلق. وعنه: زهير بن معاوية، وابناه يوسف ويونس ابنا أبي إسحاق، وغيرهم.

● **ثقة مكثر، تغيَّر بآخره.**

ونعته بالاختلاط: أبو زرعة، وتبعه ابن الصلاح، والأبناسي. والجواب عن ذلك من أمور:

الأول: أن الذهبي أنكر ذلك فقال في «الميزان»: «من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلاّ أنه شاخ ونسي ولم يختلط». ولعل مما يعضد ذلك، قول ابن معين: «سمع منه ابن عيينة بعد ما تغيّر». والتغير مرتبة أخف من الاختلاط.

الثاني: أن كلام ابن عيينة في ذلك ليس صريحاً كما قال يعقوب الفسوي: قال ابن عيينة: «ثنا أبو إسحاق في المسجد ليس معنا ثالث»، قال الفسوي: فقال بعض أهل العلم كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه.

الثالث: أن ابن عيينة لم يتابع على وصفه لزهير بالاختلاط، ولم يصفه أحد من الأئمة بذلك ممن تكلم في روايته بعد ما كَبِرَ .

ووصفه بالتدليس الكرابيسي، وابن حبان، والفسوي، وأبي جعفر الطبري، وعدّه العلائي في المرتبة الثالثة، وتبعه ابن حجر في ذلك، وهذا محل نظر؛ لأن أبا إسحاق كان يؤخذ عليه الإرسال؛ لأنه يروي عن أناس لم يلقهم. قال الفسوي: «أبو إسحاق رجل من التابعين وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث هو والأعمش إلا أنهما وسفيان مدلسون، والتدليس من قديم»، وقال أيضاً: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة».

مات سنة ١٢٩هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٧٩/٢، الجرح والتعديل ٢٤٢/٦، الثقات ١٧٧/٥، تهذيب الكمال ٤٣١/٥، الكاشف ٨٢/٢، تذكرة الحفاظ ٨٦/١، الميزان ٢٧٠/٣، جامع التحصيل ١١٣، التهذيب ٦٣/٨، ٤٩٣/(٥٠٦٥)، تعريف أهل التقديس ص١٤٦ التقييد والإيضاح ص٤٤٦، الكواكب النيرات ص٦٦.

### ٦. سَعْد بْن عِيَاض:

هو سعد بن عياض الثُّماليُّ، الكوفي. روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وعن عبد الله بن مسعود ﷺ. وعنه: أبو إسحاق السبيعي.

قال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، وذكر مسلم: «أن أبا إسحاق تفرد بالرواية عنه»، وقال ابن عبد البر: «لا تصح له صحبة وإنما هو تابعي»، وذكره ابن حبان في الثقات.

- **مجهول الحال.**

فلم يرو عنه إلا أبا إسحاق السبيعي، وهو معروف بروايته عن المجاهيل كما قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: «متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟» قال: «إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول». قلت: «فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟». قال: «هؤلاء يروون عن مجهولين»[1].

روى له أبو داود، والترمذي في «الشمائل»، والنسائي حديثاً واحداً، وله ذكر في صحيح البخاري تعليقاً في سورة النور.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ١٧٦/٦، الاستيعاب ، تهذيب الكمال ١٢٦/٣، الميزان (٣١٢٤)، الكاشف ٤٣٠/١، التهذيب ٤٧٩/٣، التقريب ٢٧٧/(٢٢٥٢).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف؛** لجهالة حال سعد بن عياض.

**تنبيه:** هذا الحديث من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي، وروايته عنه بعد التغيّر. قال أحمد: «حديثه عن أبي إسحق لين، سمع منه بآخرة»، وقال أحمد: «إذا

---

(١) شرح العلل لابن رجب ٨١/١- وما بعدها. قال ابن رجب تعقيباً على قول ابن المديني: وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه.

وابن المديني يشترط أكثر من ذلك،...، وقد قسم المجهولين من شيوخ أبي إسحاق إلى طبقات متعددة، والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء، وكثرة حديثه ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه.

سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما، إلا حديث أبي إسحق»، وقال أيضاً: «زهير ثقة متقن صاحب سنة، تأخّر سماعه من أبي إسحق»، وقال الترمذي: «زهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه منه بآخرة، وروايته عنه في الصحيحين».

ومع ذلك فإن إسرائيل تابع زهيراً كما تقدم، وهو ممن لزم أبا إسحاق فسماعه منه في غاية الإتقان، قال أبو حاتم: «زهير أحب إلينا من إسرائيل في كل شيء إلا في حديث أبي إسحق»، فلا تُعدّ هذه — والله أعلم – علة للحديث وإنما آفته جهالة حال سعد بن عياض الثمالي.

## الشواهد:

يشهد للحديث عدة شواهد منها:

١. ما أخرجه البخاري (ك: أحاديث الأنبياء، ب: قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (٢٥) سورة هود، ح:٣٣٤٠) عن أبي هريرة ﷺ، قال: «كنا مع النبي ﷺ في دعوة فرُفعت إليه الذّراع وكانت تعجبه ....» الحديث.

٢. وما أخرجه البخاري (ك: الهبة وفضلها والتحريض عليها، ب: قبول الهدية من المشركين، ح: ٢٦١٧)، ومسلم (ك: الطب، ب: السُّمّ، ح: ٢١٩٠) عن أنس ﷺ: أن يهودية أتت رسول الله ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها، فجيء بها، فقيل: ألا نقتلها؟ قال: «لا»، قال: فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ.

قلت: فلعل الحديث بمجموع الشواهد يرتقي — والله أعلم – إلى الحسن لغيره.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْعُرَاق**»: العَرْق بالسكون: العَظْم إذا أُخذ عنه مُعْظَم اللَّحم، وجمعُه: عُرَاق وهو جمعٌ نادر يقال: عَرَقْتُ العظْمَ واعترقْتُه وتعرّقْتُه إذا أخَذْتَ عنه اللحم بأسْنَانك[1].

(١) انظر النهاية في غريب الأثر ٣/٤٤٥.

## فوائد أحاديث الباب الفقهية:

١. جواز استعمال السكين وما في معناها لقطع اللحم؛ لضعف حديث النهي، ولما ثبت في الصحيحين عن عمرو بن أمية الضمري ﷺ، أنه: «رأى النبي ﷺ يحتز من كتف شاة في يده» [١] .

٢. أن الأمر في الحديث – لو صحّ – محمول على الإرشاد، بقرينة أنه علله بكونه أهنأ وأمرأ؛ أي: أشد هناء ومراءة[٢].

٣. من بديع فقه البخاري في تراجمه أنه أورد هذه الأبواب تباعاً: (باب: النهس وانتشال اللحم، ثم باب: تعرق العضد، ثم باب: قطع اللحم بالسكين) وهو يشير بالترجمة الأخيرة إلى تضعيف حديث الباب.

٤. وجه إعجابه ﷺ بذراع الشاة أنه يكون أسرع نضجاً وألذ طعماً وأبعد عن موضع الأذى [٣] .

---

(١) الآداب الشرعية ٢٠٣/٣، والموسوعة الفقهية الكويتية ١٥٩/٧.

(٢) انظر عون المعبود ٢٥٢/١٠.

(٣) انظر فيض القدير ٢٣٠/٥، وعون المعبود ٢٥٤/١٠.

## باب فِي أَكْلِ الثَّرِيدِ.

(٣٧٨٣) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ السَّمْتِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: «**كَانَ أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّرِيدَ مِنَ الْخُبْزِ، وَالثَّرِيدَ مِنَ الْحَيْسِ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الآداب» (ح٦٤٩)، وفي «الشعب» ٩٣/٥، وابن عساكر في «تاريخه» ٢٤١/٤ من طريق أبي داود، به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٣٩٣/١ من طريق سعيد بن سليمان (وهو الواسطي)، عن المبارك بن سعيد، به. ولفظ ابن سعد بزيادة: «والثريد من التمر، يعني: الحيس».

وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ٢١٧/٣، وَ ٣١٨/٣، والبيهقي في «الشعب» ٩٦/٥، ومن طريق البيهقي ابن عساكر في «تاريخه» ٢٤١/٤ من طريق الحسن بن عرفة. والحاكم في «المستدرك» ١١٦/٤ من طريق محمد بن شجاع. كلاهما عن المبارك بن سعيد، عن أخيه عمر، عن عكرمة، به، بنحوه وقصة فيه، ولفظه عند ابن عساكر مطولاً: أرسل سعيد بن جبير إلى ابن عباس رضي الله عنهما إني قد اتخذت لك عاماً، فائتني مع من أحببت، فأتاه، فقال له: يا سعيد إني لست أتأمر على أحد، إنما أعدك رجلاً منا إيتنا بالثريد، فلقد «**كان أحب الطعام إلى رسول الله ﷺ الثريد من الخبز، والثريد من التمر، وهو: الحيس**» فلما فرغ، قال: ارفع يا غلام، الله المحمود، والله المعبود، الله المشكور. و لم يقع عندهم: «عن رجل من أهل البصرة». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي. وقال ابن عساكر: «كذا قال: عن عكرمة لم يذكر منهما أحداً رواه غيره عن المبارك فأدخل فيه

رجلاً من أهل البصرة».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّان السَّمْتِيّ:

هو محمد بن حسَّان بن خالد الضَّبي السَّمْتِيُّ، أبو جعفر البغدادي. روى عن: مبارك ابن سعيد الثوري، وابن عيينة، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وأبو القاسم البغوي، وغيرهما.

● **صدوق، لين الحديث.**

مات سنة ٢٢٨هـ، روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٣٨/٧، الثقات ٤٨/٩، سؤالات السلمي ص٣٠٠، تاريخ بغداد ٢٧٤/٢، تهذيب الكمال ٢٧٥/٦، ميزان الاعتدال ٥١٢/٣، التهذيب ١١١/٩، التقريب ٥٥٢/(٥٨٠٨).

### ٢. الْمُبَارَكُ بْنُ سَعِيد:

هو مبارك بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الرحمن الكوفي، الأعمى، أخو سفيان، نزيل بغداد. روى عن: أخيه عمر بن سعيد، وسفيان، وغيرها. وعنه: محمد بن حسان السمتي، والحسن بن عرفة، وغيرهما.

وثّقه: ابن معين، والعجلي، والدارقطني. وذكره ابن حبان في «الثقات» وزاد: «وربما أخطأ». وقال أبو حاتم: «ما به بأس»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال صالح بن محمد الأسدي: «صدوق».

وذكره العقيلي في «الضعفاء» ١٣٧٠/٤.

وبكل حال فمن العلماء من ذهب إلى توثيقه وهو الأقرب - والله أعلم -، ومنهم من أنزله لدرجة حسن الحديث، ومنهم من أبعد النَّجْعَة، فعده من جملة الضعفاء كالعقيلي، ولهذا قال الذهبي في الميزان ٤٣١/٣: «وقد ذكره العقيلي، تعلّق عليه بحديث واحد خولف في سنده، فأي شيء جرى». وأما أبو حاتم والنسائي فالأول معروف بتشدّده، والثاني ربما

أطلق هذه العبارة وأراد بها التوثيق كما هو صنيعه، وأما ما جاء عن الأسدي فهو لا يقاوم توثيق الأئمة له.

**الخلاصة في مبارك بن سعيد:**

- **ثقة.**

وهذا ما اعتمده الذهبي في الكاشف، وذهب ابن حجر إلى أنه: «صدوق»، والراجح خلافه.

مات سنة ١٨٠هـ، روى له الأربعة إلا ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٢٦/٧،معرفة الثقات ٢٦٣/٢، الضعفاء ١٣٧٠/٤، الجرح والتعديل ٣٣٩/٨، سؤالات السلمي ص٢٠١، تاريخ بغداد ٢١٦/١٣، تهذيب الكمال ٢٦/٧، الكاشف ٢٣٨/٢، ميزان الاعتدال ٤٣١/٣، التهذيب ١١١/٩، التقريب ٦٠٤/(٦٤٦٣).

**٣. عُمَر بْن سَعِيد:**

هو عمر بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أخو سفيان ومبارك الثوري. روى عن: عكرمة، وعن رجل من أهل البصرة، وغيرهما. وعنه: أخوه مبارك، وابن عيينة، وغيرهما.

وثّقه: العجلي، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني. وزاد أبو حاتم: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال عبد الله بن أحمد: «ثقة أسن من سفيان»، قال: «وكان بعض الكوفيين يفضله على سفيان».

- **ثقة.**

وهذا ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٥٩/٦، الجرح والتعديل ١١٠/٦، الثقات ١٨٧/٧، سؤالات السلمي ص٢٠١، تهذيب الكمال ٣٥٣/٥، الكاشف ٦١/٢، تاريخ الإسلام ٥٤٠/٩، التهذيب ٤٥٤/٧، التقريب ٤٨١/(٤٩٠٦).

### ٤. رَجُل مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَة:

لم أقف على التصريح باسمه[1].

### ٥. عِكْرِمَة:

هو أبو عبد الله، مولى ابن عباس، وأصله بربري.

- ثقة ثبت، عالم بالتفسير.

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لجهالة الرجل المبهم البصري، وقد ضعّفه أبو داود، وقال المنذري: «في إسناده رجل مجهول».

وأما ما أخرجه أبو الشيخ، والبيهقي، والحاكم بإسقاط المجهول (وهو عن رجل من أهل البصرة) فإن هذا ما جعل الحاكم يحكم بصحته، ووافقه الذهبي في ذلك، وأقرهما المناوي في «الفيض» ٨٥/٥، وبناء عليه قال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» ٢٣٣/٢: «إسناده صحيح»، ولكن الصحيح أن عمر بن سعيد ليست له رواية عن عكرمة ، وإنما عن رجل من أهل البصرة، كما أنه ليس له ذكر في تلاميذ عكرمة كما في المصادر التي ذكرت ترجمته، وبهذا يحكم على هذا الحديث بالضعف؛ للانقطاع في إسناده.

---

(١) لم أعثر عليه لا في طرق الحديث، ولا في كتب الرجال ولا المبهمات كـ ((غوامض الأسماء المبهمة)) لابن بشكوال، و((المستفاد)) للعراقي.

أما تفضيل الثريد على سائر الطعام فهو ثابت منها ما أخرجه البخاري (ك: فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، ب: فضل عائشة رضي الله عنها،ح:٣٧٧٠) ومسلم (ك: فضائل الصحابة، ب: فضائل عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، ح:٢٤٤٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله ﷺ يَقُولُ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

**غريب الحديث:**

**الثَّرِيد**: فعيل بمعنى مفعول ويقال أيضا ( مَثْرُودٌ ) يقال ( ثَرَدْتُ ) الخبز ( ثَرْدًا ) من باب قتل وهو أن تفتّه ثم تبله بمرق والاسم الثردة.

والثَّريد لا يكون إلا من لَحْم غالباً، والعرَب قلما تَجِد طبيخاً ولا سيَّما بلَحْم. ويقال في المثل: «الثَّريد أحد اللَّحْمَيْن»، بل اللَّذَّةُ والقُوّة إذا كان اللحم نضيجاً في المرَقِ أكثر مِمَّا يكون في نفس اللحم.

وأما كون الثريد لا يكون إلا من اللحم فهذا هو الثريد الكامل، كم قيل:

بـــأَنَّ الُخبْـــزَ تَأْدِمُـــهُ بِزَيْـــتٍ	فَذَاكَ - أَمَانَـــة الله - الثَّرِيـــدُ[1]

**وَالثَّرِيدَ مِنَ الْحَيْسِ**: هو تمر خلط بأقط وسمن والأصل فيه الخلط قال الراجز :

التمر والسمن جميعـــاً والأقـــط	الحـــيس إلا أنـــه لم يختـــلط[2]

**فوائد الحديث الفقهية:**

١. في الحديث دلالة على فضل الثريد، وقد تواردت أحاديث عن النبي ﷺ في فضله منها حديث الباب.

---

(١) انظر غريب الحديث للحربي ١١٤٢/٣، النهاية في غريب الأثر ٥٩٦/١، المصباح المنير ص٧٧، فتح الباري لابن حجر ٢٠٩/١٠. ومطلع البيت في الفتح والنهاية: إذا ما الخبز ...

(٢) انظر فيض القدير ٨٥/٥.

٢. الثريد من كل طعام أفضل من المرق، فثريد اللحم أفضل من مرقه بلا ثريد، وثريد ما لا لحم فيه أفضل من مرقه.

٣. أن المراد بالفضيلة فيه: نفعه والشبع منه، وسهولة مساغه، والالتذاذ به، وتيسر تناوله، وتمكن الإنسان من أخذ كفايته منه بسرعة، وغير ذلك[1].

(١) انظر فتح الباري ٤٤٧/٦، فيض القدير ٨٥/٥.

## باب فِي كَرَاهِيَةِ التَّقَذُّرِ لِلطَّعَامِ.

(٣٧٨٤) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّه بْنُ مُحَمَّد النُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْب، حَدَّثَنِي قَبِيصَةُ بْنُ هُلْب، عَنْ أَبِيه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ مِنَ الطَّعَامِ طَعَامًا أَتَحَرَّجُ مِنْهُ. فَقَالَ: «**لاَ يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ ضَارَعْتَ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةَ**».

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على سماك بن حرب، واختلف عنه من وجهين:

١. عنه، عن قبيصة بن هُلب، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

٢. عنه، عن مُرَيٍّ بن قَطَري، عن عدي بن حاتم مرفوعاً.

### فالوجه الأول:

(سماك بن حرب، عن قبيصة بن هُلب، عن أبيه، مرفوعاً):

أ- فأخرجه أحمد ٢٩٧/٣٦ عن **أبي كامل مظفر بن مُدرِك**. وأبو داود – في حديث الباب – عن **النُّفَيْلِيُّ**، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٢٧٩/٧. وابن قانع في «معجم الصحابة» ١٩٩/٣ من طريق **معافى** [وهو ابن سليمان الرَّسْعِنيّ]. والطبراني في «الكبير» ٤٢٨/٢٢ من طريق **محمد بن عمرو بن خالد**. أربعتهم عن زهير بن معاوية، به.

ب- وتابع سفيانُ الثوري: زهيرَ بن معاوية في روايته هذا الوجه عن سماك:

أخرج روايته أحمد ٢٩٨/٣٦(بلا واسطة)، وابن ماجه (٢٣٨٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ١٩٩/٣ من طريق **وكيع**. وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» ١٩٩/٣ من طريق **عبد الصمد بن حسان**. وابن قانع أيضاً – كما في العزو السابق –، والطبراني في «الكبير» ٤٢٥/٢٢ كلاهما من طريق **محمد بن كثير**. ثلاثتهم عن سفيان الثوري، به. وقال أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» ٢٧٦٢/٥ عقب هذا الحديث:

«رواه شريك وزهير وزائدة وأسباط بن نصر وحفص بن جميع وزكريا بن أبي زائدة كلهم عن سماك». وسيأتي – بإذن الله – ذكر روايتهم.

ت- وتابع شَرِيكٌ: زهير بن معاوية، والثوري، في روايته هذا الوجه عن سماك:

أخرج روايته ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ١٩٩/٣ عن زكريا بن يحيى بن صبيح. وعبد الله ابن الإمام أحمد في زياداته على المسند ٣٠١/٣٦/(٢١٩٦٩) عن **محمد بن جعفر الوَرْكاني**، وَفي (٢١٩٧١) عن **زكريا بن يحيى بن صَبِيح**، وفي (٢١٩٧٦) عن **مُحْرِز بن عَوْن بن أبي عون**. وابن قانع في «معجم الصحابة» ١٩٩/٣ من طريق **مسدد**، ومن طريق **محمد بن سعيد الأصبهاني**. والطبراني في «الكبير» ١٦٦/٢٢ من طريق زكريا بن يحيى. خمستهم عن شريك بن عبد الله النخعي، به. ولفظ ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في آخره زيادة: «وكان ينصرف عن يساره وعن يمينه، ويضع إحدى يديه على الأخرى»، ولفظ مسدد مختصر بالزيادة الأخيرة.

ث- وتابع شعبة بن الحجاج، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن سماك:

أخرج روايته الترمذي (١٥٦٥) من طريق الطيالسي. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣٢٧/٤ من طريق محمد بن جعفر. كلاهما عن شعبة، بنحوه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

ج- وتابع **أسباط بن نصر**، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن سماك:
أخرج روايته الطبراني في «الكبير» ١٦٦/٢٢ ، به بنحوه.

ح- وتابع **زائدة بن قدامة**، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن سماك:
أخرج روايته الطبراني في «الكبير» ١٦٧/٢٢ ، به بنحوه.

خ- وتابع **حفص بن جُمَيْع**، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن سماك:
أخرج روايته الطبراني في «الكبير» ١٦٧/٢٢ ، به بنحوه.

د- وتابع **زكريا بن أبي زائدة**، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن سماك:
أخرج روايته الطبراني في «الكبير» ١٦٧/٢٢ ، به بنحوه.

**أما الوجه الثاني:**

(سماك، عن مُرَيٍّ بن قَطَري، عن عدي بن حاتم مرفوعاً):

أخرجه **الطيالسي** في «مسنده» ٣٦٨/٢. **وابن الجعد** في «مسنده» ٤٠٦/١ ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» ٤١/٢، والطبراني في «الكبير» ١٠٤/١٧. وأحمد ٢٠٠/٣٠ عن **محمد بن جعفر**، وفي ١١٦/٣٢ عن **يحيى القطان**. والترمذي (١٥٦٥) من طريق **وهب بن جرير**. وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ح٥٦٣) عن ابن الجعد – ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ٧٧/٧. والبيهقي في «الكبرى» ٢٧٩/٧ من طريق **روح بن عبادة القيسي**. وابن العديم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» ٣٩١٨/٩ من طريق **آدم بن إياس**. سبعتهم عن شعبة، به بألفاظ متقاربة وعند بعضهم بزيادة في أوله وآخره. قال الترمذي: «والعمل على هذا عند أهل العلم من الرُّخصة في طعام أهل الكتاب».

**النظر في الاختلاف:**

هذا الحديث اضطرب فيه سماك بن حرب فرواه مرة كما في الوجه الأول: (عن قبيصة بن هُلب، عن أبيه، مرفوعاً) ومع أنه رواه عنه ثمانية من أصحابه، منهم ثقات أثبات، كالثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة. بل نص الأئمة على استقامة وصحة حديث شعبة والثوري كما قال يعقوب: «ومن سَمِعَ من سماك قديماً مثل: شعبة وسفيان [أي الثوري] فحديثهم عنه صحيح مستقيم[1] »، وقال الدارقطني: «سماك بن حرب إذا حدّث عنه شعبة والثوري وأبو الأحوص فأحاديثهم عنه سليمةٌ، وما كان عن شريك بن عبد الله، وحفص بن جميع ونظرائهم، ففي بعضها نكارةٌ [2] ». إلاّ أن ذلك لا ينفي اضطرابه في هذا الحديث حتى ولو كان الأقرب ترجيح هذا الوجه. وسيأتي – بإذن الله – بسط الحديث عن دراسة هذا الإسناد والحكم عليه.

---

(١) تهذيب الكمال ٣١٠/٣.

(٢) سؤالات السلمي ص١٨٩، وانظر الإكمال لمغلطاي ١١٠/٦.

وأما الوجه الثاني: وهو (سماك، عن مُرَيٍّ بن قَطَري، عن عدي بن حاتم مرفوعاً): فإنه تفرد به سماك — وسيأتي أنه اختلط — عن مري بن قطري وهو مجهول كما قال الذهبي في الميزان ٩٥/٤: «لا يعرف .. تفرد عنه سماك بن حرب» ولذا فهذا الوجه مع اضطرابه ضعيف لا تقوم به حجة.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النُّفَيْلِيُّ:

هو عبد الله بن محمد بن علي بن نُفَيل، أبو جعفر الحرَّاني. روى عن: زهير بن معاوية، ومالك، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والفِرْيَابي، وغيرهما.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ٢٣٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٥٩/٥، الثقات ٣٥٦/٨، تهذيب الكمال ٢٧٧/٤، الكاشف ٥٩٥/١، تذكرة الحفاظ ٢٢/٢، التهذيب ١٦/٦، التقريب (ص٣٨٠).

### ٢. زُهَيْرٌ:

هو زهير بن معاوية بن حُدَيج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي.

- **ثقة ثبت، إلاّ أن سماعه عن أبي إسحاق بأخَرَة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

### ٣. سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ:

هو سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذُّهلي البكري، أبو المغيرة الكوفيّ، رأى المغيرة بن شُعبة ﷺ. روى عن: قبيصة بن هُلْب الطائي، ومُري بن قطري، وغيرهما. وعنه: زهير بن معاوية، وشعبة، والثوري، وغيرهم.

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

قال: ((أدركت ثمانين رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ))، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: ((صدوق ثقة))، وقال أحمد: ((أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير))، وقال العجلي :((جائز الحديث كان في حديث عكرمة ربَّما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال رسول الله ﷺ. وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان الثوري يضعّفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحد ولم يرغب عنه أحد))،

وقال يعقوب بن شيبة في غير روايته عن عكرمة: ((صالح، وليس من المتثبتين))، وقال البزار في مسنده: ((كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحداً تركه، وكان قد تغيّر قبل موته))، وقال النسائي: ((ليس به بأس، وفي حديثه شيء))، وذكره ابن حبان في ((الثقات)) وقال: ((كان يخطئ كثيراً))، وقال ابن عدي :((ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وقد حدّث عنه الأئمة وهو من كبار تابعي الكوفة، وأحاديثه حسان عمن روى عنه وهو صدوق لا بأس به))، وقال الدارقطني :((إذا حدث عنه شعبة والثوري وأبو الاحوص فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شَرِيك وحفص بن جُميع ونظرائهم ففي بعضها نكارة))، وذكره ابن شاهين في ((الثقات)).

**أقوال المجرحين والملينين:**

كان شعبة يضعّفه، وكان يقول: في التفسير عكرمة، ولو شئت أن أقول له: ابن عباس لقاله))، قال يحيى: فكان شعبة لا يروي تفسيره إلا عن عكرمة – يعني لا يذكر فيه عن ابن عباس- . وضعفّه الثوري وابن المبارك، وقال الإمام أحمد: ((مضطرب الحديث))، وقال ابن عمار الموصلي: ((يقولون إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه))، وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: ((رواية سماك عن عكرمة؟)) فقال:((مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس؛ إسرائيل وأبو الأحوص))، وقال يعقوب:((وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المُتَثَبِّتين. ومن سمع من سماك قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله بن المبارك إنَّما يرى أنه فيمن سمع منه بأَخَرَة))، وقال صالح بن محمد البغدادي: ((يُضعَّف))، وقال النسائي: ((سماك إذا

انفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلقن فيقبل التلقين[١]» ، ومرة قال: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء»، وقال ابن خراش: «في حديثه لين»، وقال الدارقطني :«سيء الحفظ» .

**النظر في الأقوال:**

وبتأمل كلام الأئمة في سماك يتحصّل خمسة مذاهب في حاله وبكل مذهب قال به إمام من الأئمة:

١. القبول مطلقاً، كابن معين، وأبي حاتم.

٢. الضعف مطلقاً، كابن المبارك.

٣. تضعيفه عن عكرمة مطلقاً، كابن المديني.

٤. تضعيفه عن عكرمة في التفسير، كشعبة.

٥. تضعيفه عن عكرمة إلا فيما رواه عنه القدماء من أصحابه، كيعقوب بن شيبة.

والأقرب – والله أعلم — أن سماك بن حرب ممن يحتج به، ألا أنه يلاحظ عليه أمران:

أ- أنه تغيّر بأخرة، وعليه يحمل قول غالب من ضعّفه وليّنه ومن رماه بالتلقين.

ب- أن في روايته عن عكرمة اضطراب، وحديثه عن عكرمة فيه تفصيل:

١. ما رواه عن عكرمة عن ابن عباس ﵄، وتَفرّد به و لم يتابع عليه فهذا يُضعّف لنكارته.

٢. ما رواه عن عكرمة عن ابن عباس ﵄، برواية القدماء من أصحابه كشعبة والثوري، فهذا إن سَلِم من الغرابة والنَّكارة فيحتج به.

٣. ما رواه عن عكرمة عن غير ابن عباس ﵄، كجابر بن سمرة ﵁ والنعمان بن بشير﵄ وجماعة من الصحابة ممن لم ينص الأئمة على عدم سماع عكرمة منهم[٢] فهذا كذلك إن سَلِم من الغرابة والنَّكارة فيحتج به.

---

(١) تحفة الأشراف ٥/١٣٧.

(٢) قال ابن المديني: لا أعلمه سمع من أحد من أزواج النبي ﷺ شيئاً، واختلف قول أبي حاتم في سماعه من عائشة ﵂ فقال مرة: لم يسمع من سعد بن أبي وقاص ولا من عائشة. وأثبت في الجرح والتعديل ٧/٧ سماعه منها. وقال أبو زرعة: عكرمة عن أبي بكر الصديق، وعن علي ﵁مرسل. انظر جامع التحصيل ص٢٩٢ والمراسيل ص١٥٨.

**الخلاصة في سماك بن حرب أنه:**

- **صدوق وروايته عن عكرمة فيها اضطراب، وتغيّر بأخرة.**

وقال الذهبي في الكاشف ٤٦٥/١ :«ثقة ساء حفظه»، وقال في «من تكلم فيه وهو موثق»ص٢٤٧ :«صدوق جليل»، وقال ابن حجر في التقريب ٣٠٣/(٢٦٢٤) : «صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بأخرة فكان ربما تلقّن».

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٨٠/٤، الثقات ٣٣٩/٤، تهذيب الكمال ٣٠٩/٣، إكمال تهذيب الكمال ١٠٩/٦، الكاشف ٤٦٥/١، من تكلم فيه وهو موثق ص٢٤٧، الميزان ٢٣٣/٢، التهذيب ٢٤٣/٤، التقريب ٣٠٣/(٢٦٢٤).

### ٤. قَبِيصَةُ بْنُ هُلْبٍ:

هو قبيصة بن الهلب، واسمه يزيد بن عدي بن قنافة الطائي الكوفي. روى عن: أبيه الهلب وله صحبة. وعنه: سماك بن حرب وحده.

قال ابن المديني والنسائي: «مجهول»، زاد ابن المديني: «لم يرو عنه غير سماك»، وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة»، ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر في «التهذيب» ٣٥٠/٨ :«وكذا ذكر تفرد سماك بن حرب عنه، مسلم في «الوُحدان».

**قبيصة بن هلب:**

- **مجهول الحال؛** لأنه لم يرو عنه إلا سماك بن حرب، وقد قال فيه إمام الصنعة ابن المديني، والنسائي :«مجهول»، كما نص على تفرد سماك عنه ابن المديني، ومسلم. أما توثيق العجلي فإنه لا يقاوم قول من قال بجهالته، أما قول ابن حبان فإنه اشتهر عنه توثيق بعض المجاهيل، وبهذا يتبيّن أن في قول الذهبي في الكاشف: «وُثّق»، قصور. كما أن في قول ابن حجر في التقريب: «مقبول»، ليس دقيقاً – والله أعلم –.

روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢١٥/٢، الجرح والتعديل ١٢٥/٧، الثقات ٣١٩/٥، تهذيب الكمال ٩٨/٦، الكاشف ١٣٣/٢، التهذيب ٣٥٠/٨، التقريب ٥٢٨/(٥٥١٦).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف**؛ لأن فيه قبيصة بن هُلب وهو مجهول، ولأنه من رواية سماك بن حرب وهو صدوق تغير بأخرة ولا يؤمن أن يكون هذا الحديث حدّث به بعد التغيّر، ولذلك فإن هذا الحديث لا يصلح الاحتجاج به.

أما الوجه الثاني وهو سماك، عن مُرَيٍّ بن قَطَري، عن عدي بن حاتم مرفوعاً، فإنه لا يزيد الحديث إلا وهناً، وتقدم الحكم عليه وأنه ضعيف لجهالة مري بن قطري، ولحال سماك، والاختلاف الواقع عليه في الوجهين إلى حد الاضطراب.

## غريب الحديث:

**قوله: «ضَارَعْتَ فِيهِ النَّصْرَانِيَّةَ»**: قال ابن الأثير في «النهاية»: المضارعة المشابهة والمقاربة، وذلك أنه سأله عن طعام النصارى، فكأنه أراد: لا يَتَحرَّكنّ في قلبك شكٌّ أنّ ما شابَهْتَ فيه النصارى حرام أو خبيث أو مكروه. وذكره الهروي في باب الحاء مع اللام (وأخرج من حديث عليّ) ثم قال: يَعْني أنه نَظيف. وسياقُ الحديث لا يُناسب هذا التَّفْسير[(١)] .

**قوله: «لاَ يَتَخَلَّجَنَّ فِي صَدْرِكَ»**: قال ابن الأثير: أي لا يتحرك فيه شيء من الرِّيبة والشّك. ويُروى بالحاء، وقد تقدم. وأصل الاختْلاج: الحرَكة والاضطراب[(٢)].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. أن النبي ﷺ لم يقتصر نهيه عن التشبه بالكفار في جانب العبادات فحسب، بل جاء الأمر بالمخالفة حتى في جانب العادات؛ لتكون المفارقة للكفار من سمات دين الإسلام.

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٣/٨٥.

(٢) النهاية في غريب الحديث ٢/٦٠.

٢. في الحديث أن الإسلام لم يأت بالتشديد على النفس، بما هو زائد عن الحد المشروع الذي جاء في الكتاب والسنة.

٣. خَصّ النبي ﷺ النصارى دون اليهود؛ لأن النصارى لا يحرمون شيئاً من الأطعمة، بل يبيحون مادبَّ ودَرَجَ من الفيل إلى البعوض[1].

---

(١) انظر إعلام الموقعين ٤/٣٨٤، شرح السيوطي لسنن ابن ماجه ١/ ٢٠٣، عون المعبود ١٠/٢٥٨.

## باب النَّهْي عَنْ أَكْلِ الْجَلاَّلَة وَأَلْبَانِهَا.

(٣٧٨٥) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلاَّلَة وَأَلْبَانِهَا.

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على ابن أبي نجيح، واختلف عليه على أوجه:

الوجه الأول: ( عنه، عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً).

الوجه الثاني: ( عنه، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً).

الوجه الثالث: (عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً).

١. **أما الوجه الأول**: وهو ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً:

أخرجه أبو داود – كما في حديث الباب – ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٣٣٢/٩، وابن عبد البر «التمهيد» ١٧٥/١٥، والبغوي في «شرح السنة» ٢٥٢/١١ من طريق أبي داود به بمثله.

وأخرجه الترمذي (١٨٢٤) عن **هنّاد**. وأبو إسحاق الحربي في «الغريب» ١٠٧/١ عن **ابن نمير**. وابن ماجه (٣١٨٩) عن سويد بن سعيد، عن **ابن أبي زائدة**. ثلاثتهم عن عبدة به بنحوه.

وتابع عيسى بن يونس، عبدة في رواية الحديث عن ابن إسحاق: أخرج روايته الحاكم في «المستدرك» ٣٤/٢.

وتابع علي بن مسهر، عبدة وعيسى بن يونس في رواية الحديث عن ابن إسحاق: أخرج روايته الطبراني في «الكبير» ٣١١/١٢ .

ثلاثتهم (عبدة وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر) عن محمد بن إسحاق، به.

وخالف الثوريُّ ابنَ إسحاق فرواه مرسلاً وهو الأشبه كما سيأتي - بإذن الله - في الوجه الآتي.

٢. **أما الوجه الثاني:** وهو ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٤٣٣/١٢ عن وكيع، عن الثوري، به ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن لحم الشاة الجلالة». وقال الترمذي (١٨٢٤) - عقب الحديث المتقدم الموصول وهو الوجه الأول- : «وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً». وقد سأل الترمذي البخاري كما في «العلل الكبير» ٧٧٣/٢ عن حديث الوجه الأول الموصول فقال: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: روى سفيان الثوري عن أبي نجيح عن مجاهد، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجلالة. مرسل»، والبخاري بهذا يومئ إلى صحة هذا الوجه المرسل — والله أعلم — فإن الثوري مقدم على ابن إسحاق بلا منازع.

وتابع إبراهيم بن مهاجر، ابن أبي نجيح في رواية هذا الوجه عن مجاهد:

أخرج روايته ابن أبي شيبة في «المصنف» ٤٣٣/١٢ عن وكيع، عن الثوري، عن إبراهيم بن مهاجر، به. ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن ألبان الجلالة». وبهذا يكون هذا الحديث المرسل عند الثوري من وجهين عن ابن أبي نجيح، وإبراهيم بن مهاجر. وهذا الأخير: «صدوق لين الحفظ» كما قال الحافظ في «التقريب» ١١٩/(٢٥٤). فتكون هذه المتابعة تُقوّي هذا الوجه المرسل، وترجّح صحة إرساله — والله أعلم - .

٣. **أما الوجه الثالث:** عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً:

أخرجه البزار في «مسنده» ٢٢٣/٩، والبيهقي في «الكبرى» ٣٣٢/٩ من طريق شريك، عن ليث، به. ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الجلالة، وعن النهبة». قال البيهقي: «خالفه [أي ابن إسحاق] شريك عن ليث بن أبي سليم».والبزار أيضاً في «مسنده» ٢٢٣/٩ من طريق حسان بن إبراهيم، عن ليث، به. ولفظه: «أن النبي ﷺ نهى يوم الفتح عن لحوم الجلالة وألبانها وظهورها». قال البزار عقبه: «وهذا الحديث إنما ذكرناه وبيناه؛ لأنه زاد فيه حسان عن ليث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ما ليس في حديث غيره، وحسان: ثقة، فمن أجل الزيادة ذكرنا هذا الحديث».

وهذا الوجه وهم فإنما هو عن ابن عمر، كما أجاب أبو زرعة بذلك لما سُئِلَ فيما نقله ابن أبي حاتم في «العلل» ص١٠٩١، قال: وسُئِل عن حديث رواه ابن حُمَيْد ، عن علي ابن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجلالة، وألبانها؟ قال أبو زرعة: «هذا خطأ، إنما هو عن ابن عمر».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:

هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن الكوفي.

- **ثقة حافظ شهير وله أوهام.**

تقدمت ترجمته في الحديث العشرين.

### ٢. عَبْدَة:

هو عبدة بن سليمان الكِلابي، أبو محمد الكُوفيّ، يقال اسمه عبد الرحمن، وعبدة لقب. روى عن: محمد بن إسحاق بن يسار، والثوري، وغيرهما. وعنه: عثمان بن بن محمد بن أبي شيبة، وأخوه أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة، وغيرهما.

- **ثقة ثبت، وهو من أوثق الناس في ابن إسحاق**[1].

مات سنة ١٨٧هـ وقيل بعدها. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** العلل ومعرفة الرجال٧٣/٢، الجرح والتعديل ٨٩/٦، الثقات ١٦٤/٧، تهذيب الكمال ٢٤/٥، الكاشف ٦٧٧/١، التهذيب ٤٠٥/٦، التقريب ٤٣٢/(٤٢٦٩).

---

(١) قال ابن أبي حاتم: سئل أبي وأبو زرعة عن عبدة بن سليمان، ويونس بن بكير، وسلمة بن الفضل أيهم أحب إليكما في ابن إسحاق؟ فقالا: عبدة، ثم سلمة. الجرح والتعديل ٨٩/٦.

### ٣. مُحَمَّد بْن إِسْحَاق:

هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي. روى عن: ابن أبي نجيح، وعطاء، وغيرهما. وعنه: عبدة الكِلابيّ، وشعبة، وغيرهما.

**وقد اختلف الأئمة فيه:**

أ- التوثيق.

ب- التضعيف.

ت- من تعددت الرواية عنه في بيان حاله.

ث- تحسين حديثه.

أ- أما التوثيق والتعديل: فقد وثّقه ابن سعد، والعجلي، وابن حبان، وأبو يعلى الخليلي، والبوشنجي. وقيّد ابن حبان التوثيق ببيان السماع. وقال أبو زرعة الرازي: «صدوق». وقال أبو زرعة الدمشقي: «أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً، مع مِدحة ابن شهاب».

ب- وأما التضعيف: فقد ضعّفه مالك، وهشام بن عروة، وقلدهما يحيى القطان، ووهيب بن خالد، وكذّبه سليمان التيمي.

ت- وأما من له أكثر من رواية، فمنهم:

١. شعبة حيث قال: «أمير المؤمنين في الحديث»، وأخرى قرنه مع جابر الجعفي، وقال: «إنهما صدوقان».

٢. ابن معين قال: «ثقة، ولكن ليس بحجة»، ومرة: «ليس بقوي في الحديث»، وأخرى: «ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري».

٣. أحمد قال: «صالح الحديث واحتج به»، وفي أخرى: «هو حسن الحديث، ولكن إذا جمع بين رجلين يحمل حديث أحدهما على الآخر»، وسُئل عنه مرّة وعن ابن أخي الزهري في حديث الزهري؟ فقال: «ما أدري؟ وحرّك يده كأنه ضعّفهما»، وثالثة قال: «يكتب عنه هذه الأحاديث – يعني المغازي ونحوها – فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وضمّ يديه».

٤. ابن المديني قال: «حديثه عندي صحيح»، ومرة قال: «صدوق».

٥. والنسائي قال: «ثقة، وليس بحجة»، ومرة قال: «ليس بالقوي».

ث- وأما من حسّن حديثه فمن الأئمة ابن نمير حيث قال: «إذا حدّث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق». والذهلي الذي قال: «هو حسن الحديث، عنده غرائب، وروى عن الزهري فأحسن الرواية». ومنهم: ابن عدي إذ قال: «وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره، ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به»، وابن القطان، والمنذري، والذهبي كما قال: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة». وقال ابن حجر: «حسن الحديث إلا أنه لا يحتج به إذا خولف».

والراجح والله أعلم من ذهب إلى تحسين حديثه؛ وذلك لأن الأمور التي نسبت إليه إما لا تصح نسبتها إليه، أو لا تقدح فيه لتعلقها بشيء خارج عن الرواية، كما في الآتي:

١) نسبته للضعف فجوابه:

أ- أن مالكاً في قوله: «دجّال من الدجاجلة» محمول على كلام الأقران الذي يطوى ولا يُروى، وأمثلته كثيرة في كتب الرجال، قال البخاري: «ولم يَنْجُ كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العِرْض والنَّفْس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير»، ولا يقال إن مالك أعلم به؛ لأنه مدني، وذلك لأن أهل المدينة لم يتكلموا فيه، كما قال ابن المديني: سمعت سفيان، وسُئل عن محمد بن إسحاق، قيل له: لِمَ لَمْ يرو أهل المدينة عنه؟ قال سفيان: «جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً».

ب- وأما كلام هشام بن عروة فيه، فإنه قال: «يحدّث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إن رآها قط؟!». وجوابه: كما قال ابن المديني: قلت لسفيان: كان ابن

إسحاق جَالَسَ فاطمة بنت المنذر؟ فقال: «أخبرني بن إسحاق أنها حدثته، وأنه دخل عليها». قال الذهبي معلقاً: «هو صادق في ذلك بلا ريب» (١).

وقال الإمام أحمد: «ولِمَ يُنْكِر هشام، لعله جاءَ فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: و لم يَعْلم». وقال الذهبي معلقاً: «هشام صادق في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنه حدَّثَتْه، وقد سمعنا من عدة نسوة وما رأيتهن،وكذلك روى عدة من التابعين،وما رأوا لها صورة أبداً» (٢)، وقال البخاري: قال لي بعض أهل المدينة: «إن الذي يُذكر عن هشام بن عروة، قال: «كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي»، لو صحّ عن هشام جائز أن تكتب إليه فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزاً، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب»، وأجاب الأئمة قريباً من هذا كابن حبان وغيره.

ت- وأما تضعيف يحيى القطان، ووهيب بن خالد، وسليمان التيمي، فكما قال ابن حجر: «أما وهيب والقطان فقلّدا فيه هشام بن عروة ومالكاً، وأما سليمان التيمي، فلم يتبيّن لي لأي شيء تكلّم فيه، والظاهر أنّه لأمر غير الحديث؛ لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل».

٢) رميه بالقدر:

قال أبو زرعة الدمشقي: «قد ذاكرت دحيماً قول مالك، يعني فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر».

فجوابه: أن ابن نمير برّأه من ذلك، كما قال: «كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه».

٣) تدليسه:

أما تدليس ابن إسحاق فهو ثابت عنه، قال أحمد: «هو كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال أخبرني وسمعت»، وسُئل مرة عنه، إذا قال حدثني وأخبرني، فهو ثقة؟ قال: «هو يقول أخبرني فيخالف»، وقال في موضع آخر: «كان ابن إسحاق

---

(١) المصدر السابق.

(٢) السير ٣٨/٧.

يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماعاً، قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال». ثم قال: «يقول: قال أبو الزناد، قال فلان، قال: وتنظر في كتاب يزيد بن هارون عن أبي الزناد كلها». وقال ابن حبان: «إنما أتى محمد ابن إسحاق ما أتى؛ لأنه كان يدلس عن الضعفاء فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بيّن السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته»، وقال عنه ابن رجب: «يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار»[1].

ولذلك إذا صرّح بالسماع فلا يكاد يأتي بما يُنكر، كما قال يعقوب بن سفيان: قال علي [هو ابن المديني]: «لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «إذا نعس أحدكم يوم الجمعة»، والزهري عن عروة بن زيد بن خالد، «إذا مس أحدكم فرجه»، هذين لم يروهما عن أحد والباقين يقول: ذكر فلان، ولكن هذا فيه حدثنا».

ولهذا ذكره العلائي وابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين، وزاد ابن حجر: «صاحب مغازي، صدوق، لكنه مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شرّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما».

### الخلاصة في ابن إسحاق:

- **صدوق يدلس.**

وهو ما ارتآه ابن حجر «التقريب» ٥٤٦/(٥٧٢٥). وقال الذهبي في «الكاشف» ١٥٦/٢: «كان صدوقاً من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تُستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة»، وقال في: «من تكلم فيه وهو موثق»: «صدوق»، وقال في «الميزان» ٤٦٨/٣-٤٧٥: «وهو صالح الحديث، ما له عندي ذنب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المقطعة والأشعار المكذوبة»، وقال: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في

---

(١) انظر شرح علل الترمذي ٤١٣/١، ٦٠٠/٢.

حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة؛ فالله أعلم»[1].

مات سنة ١٥١هـ، روى له البخاري تعليقاً، مسلم مقروناً، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي ص٣٨، معرفة الثقات ٢٣٢/٢، الجرح والتعديل ١٩٣/٧، المعرفة والتاريخ ٢٧/٢، ضعفاء للنسائي ص٩٠، الثقات ٣٨٣/٧، الكامل ٢١١٦/٦، تاريخ أسماء الثقات ص ١٩٩، الميزان ٤٦٨/٣، تهذيب الكمال ٢٢١/٦، الكاشف ١٥٦/٢، جامع التحصيل ص١١٣، التهذيب ٥٠٤/٣، التقريب ٥٤٦/(٥٧٢٥)، تعريف أهل التقديس ١٦٨.

### ٤. ابْن أَبِي نَجِيح:

هو عبد الله بن أبي نجيح، واسمه يسار الثَّقفي، أبو يسار المكي، مولاهم. روى عن: مجاهد بن جبر المكي، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهما. وعنه: محمد بن إسحاق، وابن عيينة، وغيرهما.

قال عنه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي: «ثقة»، وزاد كلٌ مِنْ ابن سعد: «كثير الحديث، ويذكرون أنه كان يقول بالقدر»، وأحمد: «وكان أبوه من خيار عباد الله»، والعجلي: «ويقال إنه كان يرى القدر، ويقال أن عمرو بن عبيد أفسده».

قال القطان: «كان من رؤوس الدُّعاة»، وقال ابن معين: «كان يُتهم بالقدر»، وقال ابن المديني لَمَّا سُئل عنه: «كان يرى الاعتزال»، وقال أحمد: «كان يُرمى بالقدر أفسدوه بأخَرَة، وكان جالَس عمرو بن عبيد فأفسدوه وكان قدرياً»، وقال البخاري: «كان يُتهم بالاعتزال والقدر»، وقال أبو غسان: سمعت جريراً يقول: «رأيت ابن أبي نجيح، ولم أكتب عنه، كان يرى القدر». وذكره النسائي فيمن كان يدلس.

---

(١) وللشيخ أحمد معبد في تحقيقه لـ "النفح الشذي" ٧٩٢/٢ بحث في حال ابن إسحاق خلُص إلى تحسين حديثه، قال: "وبناء على ذلك يكون ما دلّسه أو تبين وهمه فيه بشذوذه أو نكارة فهو ضعيف، وما ليس كذلك، فهو حسن لذاته، ما لم توجد فيه علة أخرى قادحة" إلى أن قال: "سواء في ذلك ما تعلق بالأحكام، أو ما تعلّق بالمغازي والسير ونحوها، ولكنه يُقدّم في المغازي والسير عند الترجيح لإمامته فيهما".

## الخلاصة في ابن أبي نجيح:

- **ثقة، رُمي بالقدر، وربما دلس عن مجاهد.**

فهو من الثقات كما نصّ الأئمة ولا يكاد يختلفون في ذلك، لكنه رمي ببدعة القدر والاعتزال وهي تهمة ثابتة[1] مع أن تأثّره بها كان في آخر عمره، بل ادعى القطان أنه من رؤوس الدّعاة، وهذا أمرٌ يُشْكل على من ذهب إلى عدم قبول رواية صاحب البدعة إن كان داعيةً لبدعته – ومن باب أولى على من رد رواية المبتدع مطلقاً – غير أنّ القول الأقرب – والله أعلم – هو قبول رواية صاحب البدعة المتأوِّل لا المعاند[2] ولا المستحل للكذب، الصدوق المأمون، داعية كان أو لا، شريطة ألاّ يروي حديثاً منكراً يؤيد بدعته.

أما تدليسه فقد قال يحيى القطان: «لم يسمع من أبي نجيح من مجاهد التفسير كله يدور على القاسم بن أبي بزة». وقال سفيان بن عيينة: «تفسير مجاهد لم يسمعه من إنسان إلا من القاسم بن أبي بزة». وذكره النسائي في «المدلسين». وقال ابن حبان: «ما سمع التفسير عن مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بزة، نظر الحكم بن عتيبة وليث بن أبي سليم وابن أبي نجيح وابن جريج وابن عيينة في كتاب القاسم ونسخوه ثم دلسوه عن مجاهد». وبهذا يتبيّن أن

---

(١) قال الذهبي في ((الميزان)) ١١٨/١: ((لقائلٍ أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحَدُّ الثقة العدالةُ والإتقان. فكيف يكون عَدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صُغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرّف. فهذا كثيرٌ في التابعين وتابعيهم، مع الدِّين والورَعِ والصِّدق. فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء، لذهب جملةٌ من الآثار النبوية. وهذه مفسدةٌ بيِّنة. ثم بدعةٌ كبرى كالرفض الكامل، والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–، والدعاء إلى ذلك. فهذا النوع لا يُحتجّ بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أستَحضرُ الآن في هذا الضّربِ رجُلاً صادقاً ولا مأموناً. بل الكذبُ شعارُهم، والتقيّة والنّفاق دثارُهم. فكيف يُقبلُ نقلُ من هذا حاله؟! حاشا وكلاّ. فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفِهم: هو من تكلّم في عُثمان والزّبير وطلحة ومعاوية وطائفةٍ ممن حارب علياً ﷺ، وتعرَّض لسبِّهم. والغالي في زماننا وعُرفنا، هو الذي يُكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرَّأ من الشيخين أيضاً. فهذا ضالٌّ مُعَثّر)).

(٢) وهذا القيد نبه عليه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (ص٨) حيث قال: «واعلم –وفقك الله– أنّ الواجب على كُلِّ أحدٍ عَرَفَ التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثِقات الناقلين لها من المتهمين: أن لا يروي منها إلا ما عَرَفَ صِحّة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع». أما المتأوّل بشبهة فهذا يقبل منه بوجود الصدق والأمانة، ودليل العناد أن يُبيَّن له الحق ويُصِرّ على بدعته دون تأوّل.

تدليس ابن أبي نجيح خاص في روايته للتفسير فقط عن مجاهد، ومع ذلك فليس هذا اتفاقاً منهم، فإن الثوري كان يصحح تفسيره، وابن معين كان يشكك في قول ابن عيينة إنه لم يسمع التفسير عن مجاهد، وذلك حين سأله الدوري بعد مقولة ابن عيينة المتقدمة، قال: ابن أبي نجيح لم يسمعه من مجاهد؟ قال ابن معين: «هكذا قال سفيان». بل إن الإمام البخاري في صحيحه أخرج لابن أبي نجيح عن مجاهد روايات في التفسير[1] مما يدل على أن تدليسه عن مجاهد — إن ثبت — ليس في كل روايات التفسير، وإنما في بعضها.

وقال الذهبي: «أما التفسير فابن أبي نجيح فيه ثقة يعلمه قد قفز القنطرة واحتج به أرباب الصحاح».

وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من طبقات المدلسين وقال عنه: «المفسر، أكثر عن مجاهد، وكان يدلس عنه، وصفه بذلك النسائي ).

وإذا تقرر مما سبق من أن ابن أبي نجيح تدليسه خاص في روايته للتفسير فقط عن مجاهد، تبيّن أن عدَّه في المرتبة الثالثة فيه تجوُّزٌ، فالأشبه به جعله في المرتبة الأولى؛ لأن روايته في التفسير عن مجاهد على قول من يقول إنها مدلسة لا تضر لكون الواسطة بينهما هو قاسم بن أبي بزة وهو ثقة، وتقدم تصحيح بعض الأئمة لتفسيره كالثوري، وتصحيح ابن معين لسماعه من مجاهد، وصنيع البخاري .

وبكل حال فإن عنعنة ابن أبي نجيح عن مجاهد لا ينبغي التوقف فيها؛ لما ذُكر — والله أعلم — .

وقال ابن حجر في «التقريب» :«ثقة، رُمي بالقدر، وربما دلس» .

مات سنة ١٣١هـ وقيل ١٣٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدوري ٣٠٠/٤،الجرح والتعديل ٧٩/١، ٢٠٣/٥، ضعفاء العقيلي ٧٢٢/٢،مشاهير علماء الأمصار ص١٤٦، الثقات ٥٠/٧، تهذيب الكمال ٣٠٤/٤، سير أعلام النبلاء ١٢٦/٦، التهذيب ٥٤/٦، التقريب ٣٨٥/(٣٦٦٢)، طبقات المدلسين ص٣٩٠.

---

(١) انظر صحيح البخاري المواضع التالية: (ح:٤٥٣١)، و(ح:٥٤٣٣)، و(ح:٤٤٧٤)، و(٤٢٧٩).

### ٥. مُجَاهِد:

هو مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي. روى عن: ابن عباس، وأبي هريرة ﷺ. وعنه: ابن أبي نجيح، وقتادة، وغيرهما.

- **ثقة إمام في التفسير وفي العلم، ووَهِم من وصفه بالتدليس.**

مات سنة ١٠٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٥٦، الثقات ٥/٤١٩، تهذيب الكمال ٧/٣٧، الكاشف ٢/٢٤٠، التهذيب ٤/٢٥، التقريب ص٩٢١.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **منكر**؛ فقد خالف ابن إسحاق سفيان الثوري فرواه موصولاً، ورواية الإرسال أصح – كما تقدم – وقد سأل الترمذي البخاري كما في «العلل الكبير» ٢/٧٧٣ عن حديث الوجه الأول الموصول فقال: «سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: روى سفيان الثوري عن أبي نجيح عن مجاهد، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجلالة. مرسل»، والبخاري بهذا يومئ إلى ترجيح هذا الوجه المرسل – والله أعلم – فإن الثوري مقدم على ابن إسحاق بلا منازع. كيف وقد تابع إبراهيم بن مهاجر، ابن أبي نجيح في رواية هذا الوجه عن مجاهد كما تقدم عند ابن أبي شيبة في «المصنف» عن وكيع، عن الثوري، عن إبراهيم بن مهاجر، به. وبهذا يكون هذا الحديث المرسل عند الثوري من وجهين عن ابن أبي نجيح وإبراهيم بن مهاجر. وهذا الأخير: «صدوق لين الحفظ» كما قال الحافظ في «التقريب» ١١٩/(٢٥٤). فتكون هذه المتابعة مرجّحة لهذا الوجه المرسل – والله أعلم – .

### غريب الحديث:

**قوله: «الْجَلاَّلَةِ»**: قال أبو داود: «الجلالة: التي تأكل العذرة» [1] .

---

(١) سنن أبي داود (ك: الأشربة، ب: الشراب من فيِّ السقاء، ح:٣٧١٩).

(٣٧٨٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَبَنِ الْجَلاَّلَةِ.

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٣٣٣/٩ من طريق أبو عامر العقدي به، ولفظه: «نهى عن المجثّمة، وعن لبن الجلاّلة، وأن يشرب من في السقاء».

وأخرجه أحمد ٤٤٧/٣، وأبو إسحاق الحربي في «غريبه» ١٠٨/١، وابن الجارود (٨٨٧) من طريق **يحيى القطان** (وأحمد بلا واسطة). وأحمد ٤١٢/٤، والترمذي (١٨٢٥)، والطبراني ٢٤٣/١١ من طريق **معاذ بن هشام** (وأحمد بلا واسطة). وأحمد ١٠٨/٥ عن **عبد الصمد بن عبد الوارث**. والدارمي (٢٠٤٤) عن **أبي زيد سعيد بن الرّبيع**. والنسائي (٤٤٥٣) عن **خالد بن الحارث**. خمستهم عن هشام الدستوائي به بمثله، وفي بعضها زيادة بتقديم أوتأخير ولفظها: «نهى عن المجثّمة، وأن يشرب من في السقاء» قال البيهقي: «تابعه [أي هشام] سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وعمر بن عامر عن قتادة، إلا أن حماد بن سلمة قال: وعن ركوب الجلالة، لم يذكر اللّبن» وسيأتي تخريجها – بإذن الله –.

وأخرجه أحمد ٥٧/٤ عن **محمد بن جعفر**، وفي ٢٤٠/٥ عن محمد بن جعفر مقروناً به أبو عبد الصمد: **عبد العزيز بن عبد الصمد**. والترمذي (١٨٢٥) من طريق **ابن أبي عدي**. وابن حبان في «صحيحه» ٢٢٠/١٢ من طريق أبو الصمد. والحاكم في «المستدرك» ٣٤/٢، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٣٣٤/٩ من طريق **عبد الوهاب بن عطاء**. أربعتهم عن سعيد بن عروبة به بنحوه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه، وله شاهد عن عبد الله بن عمر و أبي هريرة» .

وأخرجه أبو داود (٣٧١٩) عن **موسى بن إسماعيل**. وابن خزيمة في «صحيحه» ١٤٦/٤ من طريق **أسد بن موسى**. والحاكم في «المستدرك» ١٠٢/٢، ومن طريقه البيهقي في «الآداب» ٣٨٤/١، من طريق **الأسود بن عامر**. والبيهقي في «الكبرى» ٣٣٣/٩ من طريق **عفان**. والطبراني في «الكبير» ٢٤٣/١١ من طريق **حجاج بن المنهال**. خمستهم عن حماد بن سلمة به، بنحوه إلا أنّ حماداً خالف أصحاب قتادة فرواه بذكر ركوب الجلالة بدل لبن الجلالة.

قال الحاكم :«هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وشاهده حديث عبد الله بن عمرو بزيادة ألفاظ فيه»، وعلّق الذهبي قي التلخيص بقوله: «صحيح».

قال البيهقي: «تابعه [أي هشام] سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وعمر بن عامر عن قتادة، إلا أن حماد بن سلمة قال: وعن ركوب الجلالة، لم يذكر اللّبن».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٤٣/١١ من طريق مُجّاعة بن الزبير، عن قتادة به، بنحوه ولم يذكر في لفظه اللّبن.

أربعتهم (هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، ومجاعة) عن قتادة عن عكرمة به، بنحوه وبألفاظ متقاربة.

وتابع خالد الحذاء، قتادة فرواه عن عكرمة: أخرج روايته الطبراني في «الكبير» ٢٧٦/١١ عن وهيب، عن خالد الحذاء، عن عكرمة به، بنحوه.

وتابع طاووسُ عكرمةَ في رواية هذا الحديث عن ابن عباس ﷺ : أخرجها البيهقي في «الكبرى» ٣٣٣/٩ عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، طاووس، عن ابن عباس ﷺ: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الجلالة وألبانها.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. ابْنُ الْمُثَنَّى:

هو محمد بن المثَنَّى بن عبيد العَنَزي، أبو موسى البصري المعروف (بالزمن)، مشهور بكنيته وباسمه.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

### ٢. أَبُو عَامِر:

هو عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العَقَديّ البصري. روى عن: هشام الدستوائي، وهمام بن يحيى، وخلقٌ. وعنه: محمد بن المثنى، وابن معين، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٠٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٢٥/٥، معرفة الثقات ١٠٤/٢، المعرفة والتاريخ ١٤٥/٢، تهذيب الكمال ٥٦٥/٤، الكاشف ٦٦٧/١، التهذيب ٤٠٩/٦، التقريب ٤٢٦/(٤١٩٩).

### ٣. هِشَام:

هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري.

- **ثقة ثبت، ورمي بالقدر، وقيل: رجع منه.**

تقدمت ترجمته في الحديث السادس عشر.

### ٤. قَتَادَة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري:

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

### ٥. عِكْرِمَة:

هو أبو عبد الله، مولى ابن عباس.

- **ثقة ثبت، عالم بالتفسير.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**، وقد صحح الحديث كما تقدم الترمذي فقال: «هذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه». وعلّق الذهبي في «التلخيص» بقوله: «صحيح». وصحح إسناده ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» ٤/٦٧٠.

وصححه الألباني في «إرواء الغليل» ٨/١٥١.

(٣٧٨٧) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ، قال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَهْمٍ، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلاَّلَةِ فِي الإِبِلِ أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا، أَوْ يُشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (ك: الجهاد، ب: ركوب الجلالة، ح:٢٥٥٨) — ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٩/٣٣٣ - به بمثله، ولفظ أبي داود في الموضع الثاني دون قوله: «أو يشرب..إلخ».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» - ومن طريقه البيهقي «الكبرى» ٩/٣٣٣ - من طريق محمد بن نعيم، عن أحمد بن أبي سريج به، بمثله.

وأخرجه أبو داود (ك: الجهاد، ب: ركوب الجلالة، ح:٢٥٥٧) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٩/٣٣٣ - عن مسدد، عن عبد الوارث، عن أيوب به، ولفظه: «نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلالَةِ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ:

هو أحمد بن الصَّبَّاح النَّهْشَلي، أبو جعفر ابن أبي سُرَيْج البغدادي، ثم الرَّازي، المُقرئ، ويقال: أحمد بن عمر بن أبي سريج. روى عن: عبد الله بن جهم الرازي، وابن علية، والقطان. وعنه: أبو داود، والبخاري، والنسائي، وخلق.

قال يعقوب بن شيبة: «وكان ثقة ثبتاً»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «ثقة»، وقال مسلمة بن قاسم: «هو ثقة»، وقال ابن حبان: «يُغرب على استقامة فيه»، وقال الحبَّال، وابن الجزري: «ثقة»، زاد ابن الجزري: «ضابط كبير».

**الخلاصة فيه أنه:**

- **ثقة .**

أما قول أبو حاتم عنه بأنه: «صدوق» فإنه رحمه الله قد اشتهر عنه تشدده في الكلام على الرجال، فلا يقوى كلامه في معارضة الأئمة الموثقين له.

مات سنة بضع وأربعين ومئتين، وقيل ٢٣٠هـ، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٥٦/١، الثقات ٣٧/٨، تاريخ بغداد ٢٠٥/٤، التعديل والتجريح ٣٢٧/١، الجمع بين رجال الصحيحين ١٠/١، تهذيب الكمال ٤٩/١، الكاشف ١٩٦/١، إكمال تهذيب الكمال ١٥/١، غاية النهاية ٦٣/١، التهذيب ٤٤/١، التقريب١٠٣/(٥٠).

## ٢. عَبْدُ اللَّه بْنُ جَهْم:

هو عبد الله بن الجهم الرازي، أبو عبد الرحمن. روى عن: عمرو بن أبي قيس الرازي، وجرير بن عبد الحميد، وغيرهما. عنه: أحمد بن أبي سريج الرازي، وعلي بن شهاب الرازي، وغيرهما.

قال أبو زرعة: «رأيتُه ولم أكتب عنه، وكان صدوقاً»، وقال أبو حاتم: «رأيته، ولم أكتب عنه، رأيته وقد جاءَ إلى إبراهيم بن الحكم بن ظُهَير، وقعد بجَنْبه، وهو رجل قصيرٌ، وكان يتشيّع»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

- **صدوق، فيه تشيع.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»، وابن حجر في «التقريب» قال: «صدوق، في تشيّع».

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٧/٥، الثقات ٣٤٤/٨، تهذيب الكمال ١٠٦/٤، الكاشف ٥٤٣/١، التهذيب ١٧٧/٥، التقريب ٣٥٥/(٣٢٥٩).

### ٣. عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْس:

هو عمرو بن أبي قيس الرَّازيّ الأزْرَق، كوفي نزل الرَّيَّ. روى عن: أيوب السِّختياني، وإبراهيم بن مهاجر، وغيرهما. وعنه: عبد الله بن الجهم، وهارون بن المغيرة، وغيرهما.

قال عبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ: دخل الرازيون على الثوري، فسألوه الحديث؟ فقال: «أليس عندكم الأزرق»، يعني: عمرو بن أبي قيس. وقال ابن معين: «ثقة»، ومرة قال: لا بأس به، فسأله ابن الجنيد: ثقة؟ قال: «ثقة». وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «في حديثه خطأ»، وقال في موضع آخر: «لا بأس به»، وقال عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي: «كان سفيان الثوري يحث عليه ويأمر به».

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، قال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار»: «عمرو بن أبي قيس الرازي من جلة أهل الري ومتقنيهم».

وقال ابن شاهين في «الثقات»: «قال عثمان بن أبي شيبة: «لا بأس به، كان يهم في الحديث قليلاً»، وقال أبو بكر البزار في «السنن»: «مستقيم الحديث».

**الخلاصة في عمرو بن أبي قيس أنه:**

- **صدوق، له أوهام.** وهذا ما قرره الذهبي في «الميزان»، وتبعه ابن حجر في «التقريب».

استشهد به البخاري وروى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٦٤/٦، الثقات ٢٢٠/٧، مشاهير علماء الأمصار ١٩٩/١، التدوين في أخبار قزوين ٤٦٣/٣، تهذيب الكمال ٤٥٥/٥، الكاشف ٨٦/٢، الميزان ٢٨٥/٣، التهذيب ٨٢/٨، التقريب ٤٩٥/(٥١٠١).

### ٤. أَيُّوب السَّخْتِيَانِيّ:

هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السِّخْتياني، أبو بكر البصري.

- **ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العبّاد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر.

٥. **نَافِع:**

هو أبو عبد الله الفقيه المدني، مولى ابن عمر، مشهور.

● **ثقة ثبت مشهور .**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **حسن**؛ لأن في إسناده صدوقين وهما عبد الله بن الجهم، وعمرو بن أبي قيس، لكن يشهد له المتابعة الأخرى، فإن مسدداً تابع عبد الله بن الجهم، وتابع عبد الوارث عمرو بن أبي قيس. وبهذه المتابعة الأخيرة مع شواهد الباب المتقدمة يرتقي بها الحديث إلى درجة الصحيح لغيره – والله أعلم –.

وقد حسّن إسناد الحديث الألباني في «إرواء الغليل» ٨/ ١٥٠.

## فوائد الباب الفقهية:

١. دلت أحاديث الباب على تحريم أكل لحم الجلالة، وأن ظاهر النهي التحريم، كما عليه جماهير العلماء[١].

٢. ورد في بعض طرق أحاديث الباب النهي عن شرب لبن الجلالة، وقد اختلف في طهارته، فالجمهور على الطهارة؛ لأن النجاسة تستحيل في باطنها، فيطهر بالاستحالة، كالدم يستحيل في أعضاء الحيوانات لحماً ويصير لبناً[٢].

٣. جاءت في بعض ألفاظ أحاديث الباب – على فرض ثبوتها – النهي عن ركوب الجلالة، ويؤخذ من ذلك كراهية ركوب الجلاّلة بلا حائل؛ لأنّها ربّما عرقت فتلوّث بعرقها[٣] .

---

(١) انظر نيل الأوطار ٨/١٩٧.

(٢) انظر عون المعبود ١٠/١٨٥.

(٣) انظر فيض القدير ٦/٣١٣.

## باب في أكل لحوم الخيل

(٣٧٨٩) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ ﷺ، قَالَ: ذَبَحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ، فَنَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ، وَلَمْ يَنْهَنَا عَنِ الْخَيْلِ .

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٩/٣٢٧ من طريق أبي داود به.

وأخرجه أحمد ٢٣/١٣٦ عن **يونس وَسُرَيج وَعفان**. وابن الجارود (ح٨٨٤) من طريق عفان. أبو يعلى في «مسنده» ٣/٣٢٢ عن **إبراهيم** (وهو ابن الحجاج السامي) . وابن حبان في «صحيحه» ١٢/٧٧ من طريق **غسان بن الربيع**. والحاكم في «المستدرك» ٤/٢٣٥ من طريق **يزيد بن هارون**. والدارقطني ٤/٢٨٩ من طريق **سويد بن عمرو**. سبعتهم عن حماد بن سلمة، به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه».

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٧٣٧»، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/٢٤٨١٢، ومسلم (ك: الصيد والذبائح، ح١٩٤١)، من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: «يَقُولُ أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَحُمُرَ الْوَحْشِ وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحِمَارِ الأَهْلِيِّ». وليس فيه ذكر البغال.

وأخرجه النسائي (٤٣٣٤) عن الحسين بن واقد. وابن حبان في «صحيحه» ١٢/٧٦ من طريق أيوب السختياني. كلاهما عن أبي الزبير، به. وليس فيه ذكر البغال.

وأخرجه البخاري (ك: الذبائح والصيد، ب: لحوم الخيل، ح:٥٥٢٠ وَح:٥٥٢٤)، ومسلم (ك: الصيد والذبائح، ح١٩٤١) كلاهما من طرق عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي، عن جابر بن عبد الله ﷺ، ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى - يَوْمَ خَيْبَرَ - عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ». وليس فيه ذكر البغال.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١٢٥٤)، والشافعي في «مسنده» ١٧٢/٢، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(ح٢٤٧٩٤، وح٢٤٨١١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٨٧٣٤)، والترمذي (١٧٩٣)، والنسائي (٤٨٤٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٢٦٨)، من طرق عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابرﷺ، ولفظه: «أَطْعَمَنَا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، ونهانا عن لحوم الحُمُر». قال الترمذي: «وهذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى غير واحد عن عمرو بن دينار، عن جابر. ورواه حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي، عن جابر، ورواية ابن عيينة أصح. قال وسمعت محمداً [يعني البخاري] يقول: سفيان بن عيينة أحفظ من حماد ابن زيد». وقال النَّسَائي: «ما أعلم أن أحدًا وافق حَمَّاد بن زَيْد على (مُحَمد بن علي) » .وقال ابن حبان: «يشبه أن يكون عمرو بن دينار لم يسمع هذا الخبر عن جابر؛ لأن حماد بن زيد رواه عن عمرو، عن محمد بن علي، عن جابر، ويُحتمل أن يكون عمرو سمع جابراً، وسَمِعَ محمد بن علي عن جابر». وقال الإمام مسلم في «المقدمة» ص٢٢: «وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ صَاحِبِهِ سَمَاعًا كَثِيرًا، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضَ أَحَادِيثِهِ، ثُمَّ يُرْسِلَهُ عَنْهُ أَحْيَانًا، وَلاَ يُسَمِّيَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ، وَيَنْشَطَ أَحْيَانًا فَيُسَمِّيَ الرَّجُلَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرُكَ الإِرْسَالَ. وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ، مُسْتَفِيضٌ مِنْ فِعْلِ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَئِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَسَنَذْكُرُ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.. [ثم شرع في ذكر الأمثلة، وأورد هذا الحديث].. وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ. فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

وقال العلائي في «جامع التحصيل» ١٣٠/١: «وحديث جابر أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، ونهانا على لحوم الحمر الأهلية. رواه ابن عيينة وغيره، عن عمرو بن دينار، عن جابر. ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي، عن جابر، به. وظاهر كلام مسلم رحمه الله ترجيح الحكم بالإرسال على الرواية الناقصة».

أما الترمذي فإنه رجَّح رواية ابن عيينة؛ لكونه أحفظ من حماد بن زيد كما قال البخاري.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيل:

هو موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوذَكي، مشهور بكنيته وباسمه.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٢. حَمَّاد:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

- **ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٣. أَبو الزُّبَيْر:

هو محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير القرشي الأسدي المكي مولى حكيم بن حزام.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح** دون لفظة «البغال» فقد انفرد بذكرها حماد بن سلمة. وقد روى الحديث جماعة من أصحاب أبي الزبير ومنهم: ابن جريج، وأيوب السختياني، والحسين بن واقد، فلم يذكروا هذه الزيادة فدل ذلك على شذوذها- والله أعلم- .

(٣٧٩٠) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ شَبِيبٍ، وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْحِمْصِيُّ، قَالَ حَيْوَةُ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ - زَادَ حَيْوَةُ - وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لاَ بَأْسَ بِلُحُومِ الْخَيْلِ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا مَنْسُوخٌ، قَدْ أَكَلَ لُحُومَ الْخَيْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمُ: ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَسْمَاءُ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، وَعَلْقَمَةُ، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذْبَحُهَا.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٨/٢٨ عن **يَزيد بن عَبْد ربِّه**. والبخاري في «الكبير» ٤/٢٩٣ عن إسحاق. والنَّسائي ٧/٢٠٢، وفي «الكبرى» (٤٨٤٣) عن **إسْحَاق بن إبراهيم**، وفي ٧/٢٠٢، وفي «الكبرى» (٤٨٤٤، و٦٦٤٠) عن **كَثِير بن عُبَيْد**. وابن ماجه (٣١٩٨) عن **مُحَمد بن المُصَفَّى**. والفسوي في «المعرفة والتاريخ» ١/٣١٢ من طريق **جنادة بن محمد المزني**. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ١/٥٨٥/(٧٠٤) عن **عبد الوهاب بن نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ**. والطحاوي ٤/٢١٠ من طريق **أبي نعيم**، ويزيد بن عبد ربه، **وخالد بن خلي**. والطبراني في «الكبير» (٤/١١٠) من طريق **إسحاق بن راهويه**. والدارقطني ٤/٢٨٧ من طريق **يحيى بن عثمان الحمصي**. والبيهقي في «الكبرى» ٩/٣٢٨ من طريق الفسوي عن محمد بن المصفى.

عشرتهم: عن بَقِيَّة بن الوَلِيد، به. بألفاظ متقاربة، وعند بعضهم زيادة: «وكل ذي ناب من السباع، وكل مخلب من الطير».

قال الدارقطني : «حدثنا أبو سهل بن زياد، قال سمعت موسى بن هارون يقول: لا

يُعْرَف صالحُ بن يحيى ولا أبوه إلا بجدّه، وهذا ضعيف، وزعم الواقدي أن خالد بن الوليد أسلم بعد فتح خيبر».

وأخرجه الدارقطني ٢٨٧/٤، والبيهقي «الكبرى» ٣٢٨/٩ من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن ثور بن يزيد، به.

وأخرجه الدارقطني ٢٨٧/٤ من طريق محمد بن حِمْير، عن ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن جده، به. بنحوه مطولاً. ولم يُذكر يحيى بن المقدام والد صالح كما في الأسانيد المتقدمة. قال الدارقطني: « لم يذكر أباه».

وأخرجه الدارقطني ٢٨٨/٤ من طريق عمر بن هارون، عن ثور بن يزيد، عن يحيى بن المقدام، به. قال الدارقطني: «لم يذكر في إسناده صالحاً، وهذا إسناد مضطرب، وقال الواقدي: لا يصحُّ هذا؛ لأن خالداً أسلم بعد فتح خيبر».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. سَعِيدُ بْنُ شَبِيب:

هو سعيد بن شبيب الحضرمي، أبو عثمان المصري. روى عن بقية بن الوليد ، ومالك بن أنس، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، وغيرهم.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمع منه أبي بمصر وبطرسوس وروى عنه».

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «كان شيخاً صالحاً». وقال الدولابي: «شيخ صالح».

- **سعيد بن شبيب: صدوق.**

وبهذا قال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الكنى والأسماء ٧٢٢/٢، الجرح والتعديل ٣٣/٤، تهذيب الكمال ١٧٣/٣، الكاشف ٤٣٨/١، التهذيب ٤٢/٤، التقريب ٢٨٢/(٢٣٣٤).

### ٢. حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ الْحِمْصِيُّ:

هو حيوة بن شريح بن يزيد الحضرمي، أبو العباس بن أبي حيوة الحمصي. روى عن: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والبخاري، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٢٤هـ، وروى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٢١/٣، الجرح والتعديل ٣٠٧/٣، الثقات ٢١٧/٨، تهذيب الكمال ٣٢٧/٢، التهذيب ٦٢/٣، التقريب ٢٢٢/(١٦٠١).

### ٣. بقيَّةُ:

هو بقية بن الوليد، أبو يُحْمِد الحميري، الكَلاَعي، الحضرمي، ثم الحمصي. روى عن: ثور بن يزيد، وإبراهيم بن أدهم، وغيرهما. وعنه: حيوة بن شريح الحمصي، والحمادان، وغيرهم.

قال ابن المبارك: «كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر»، وقال أيضاً: «إذا اجتمع إسماعيل بن عياش، وبقية في حديث، فبقية أحب إليّ»، وقال ابن عيينة: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثوابٍ وغيره»، وقال ابن معين: «كان شعبة مبجلاً لبقية، حيث قدم بغداد»، وقال وسُئِل أحمد عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: «بقية أحب إليّ، وإذا حدّث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه»، وسُئِل ابن معين عن بقية فقال: «إذا حدّث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدّث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنَّى الرجل، ولم يسمِّ اسم الرجل، فليس يساوي شيئاً»، فقيل له: أيما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش؟ فقال: «كلاهما صالحان». وقال ابن معين مرةً: «بقية يحدِّث عمن هو أصغر منه، وعنده ألفا حديثٍ عن شعبة، أحاديث صحاح، كان يذاكر شعبة بالفقه، قال يحيى: ولقد قال لي نعيم: كان بقية يَضِّن بحديثه عن الثقات، قال طلبتُ منه كتاب صفوان، قال: كتاب صفوان؟، أي كأنه – قال ابن معين –: كان يحدث عن الضعفاء بمئة حديث، قبل أن يحدّث عن أحدٍ من الثقات». وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: بقية أحب إليك أو

محمد بن حرب؟ فقال:« ثقة وثقة». قال يعقوب بن شيبة: «هو ثقة حسن الحديث، إذا حدث عن المعروفين، وحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيدُ عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عمن هو أصغر منه، وحدث عن سويد بن سعيد الحدثاني». وقال ابن سعد: «كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات». وقال العجلي: «ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء». وقال الجوزجاني: «رحم الله بقية ما كان يبالي إذا وجد خرافة عمن يأخذ، وإذ حدث عن الثقات فلا باس به». وقال ابن الجارود: «إذا لم يسم الرجل الذي روى عنه أو كنّاه فاعلم أنه لا يساوي شيئاً». وقال أبو زرعة: «بقية عَجَبٌ إذا روى عن الثقات، فهو ثقة، - وذكر قول بن المبارك الذي تقدم - ثم قال: وقد أصاب ابن المبارك في ذلك، ثم قال: هذا في الثقات، فأما في المجهولين فيحدِّث عن قوم لا يَعْرِفون ولا يَضْبِطُون»، وقال في موضع آخر: «ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصِّدق، فلا يُؤتى من الصدق، إذا حدث عن الثقات فهو ثقة». وقال ابن المديني: «صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً». وقال بقية: قال لي شعبة: «ما أحسن حديثك! ولكن ليس له أركان». وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: أيما أحب إليك: بقية، أو ضمرة ؟ قال: «ضمرة». وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو أحبُّ إلي من إسماعيل بن عياش». وقال النسائي: «إذا قال: (حدثنا وأخبرنا)، فهو ثقة. وإذا قال: (عن فلان) فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يُدْرَى عمن أخذه». وقال الساجي: «فيه اختلاف». وقال ابن خزيمة: «لا أحتج ببقية؛ حدثني أحمد بن الحسن الترمذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي؟ قلت: أُتي من التدليس». قال ابن حبان: «لم يسبره أبو عبد الله - رحمه الله - وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري إنه موضع الإنكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان وفي الحديث. ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة

ومالك مثل المجاشع بن عمرو، والسرى بن عبد الحميد، وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء. وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع كذا، فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وبقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية، وتخلص الواضع من الوسط، وإنما امتحن بقية بتلاميذ له، كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه، فالتزق ذلك كله به. وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه .. إلى أن قال ابن حبان... ويحيى بن معين أطلق عليه شِبْهَاً بما وصفنا من حاله، فلا يحلّ أن يحتج به إذا انفرد بشيء»، وذكره أيضاً هو وابن شاهين في «ثقاتهما».

وقال ابن عدي: «يُخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خَلَّط، وإذا روى عن المجهولين، فالعُهدة منهم لا منه، وبقية صاحب حديث، ويروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس، وهذه صفة بقية». وقال أبو أحمد الحاكم: «ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات بما يعرف، لكنه ربما روى عن أقوام مثل الأوزاعي والزبيدي وعبيد الله العمري أحاديث شبيهة بالموضوعة أخذها عن محمد بن عبد الرحمن ويوسف بن السَّفْر وغيرهما من الضعفاء فيسقطهم من الوسط ويرويها عمن حدثوه بها عنهم». وقال الدارقطني: «بقية يروي عن قوم متروكين مثل مجاشع بن عمرو»، وقال أيضاً: «أخرج البخاري عن بقية بن الوليد، وعن بهز بن حكيم اعتبارًا؛ لأن بقية يحدث عن الضعفاء، وبهز متوسط». وقال الحاكم: «بقية ثقة مأمون». وقال أبو مُسْهِر الغساني: «بقية ليست أحاديثه نقية، فكن منها على تقية».

وقال الخليلي: «وهو كبير اختلفوا فيه». وقال البيهقي: «أجمعوا على أن بقية ليس بحجة». وقال الأشبيلي: «في غير ما حديث بقية لا يحتج به». وقال الخطيب: «في حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل، وكان صدوقاً». وقال ابن القطان: «بقية يدلس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صحَّ مفسد لعدالته»، قال الذهبي معلقاً على كلام ابن القطان: «قلت: نعم والله صح هذا عنه، إنه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم، بل وعن جماعة كبار – فعله، وهذه بلية منهم؛ ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد وما جوزوا على ذلك الشخص الذى يسقطون ذكره بالتدليس، إنه تعمد الكذب. هذا أمثل ما يعتذر به عنهم».

وقال الجوزقاني: «إذا تفرد بالرواية فغير محتج به لكثرة وهمه مع ما أن مسلماً وجماعة من الأئمة قد أخرجوا عنه اعتباراً واستشهاداً إلا أنهم جعلوا تفرده أصلاً».

وقال الذهبي: قال غير واحد: كان مدلسًا، فإذا قال: عن، فليس بحجة. وذكره العلائي، وابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين (وهم من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع).

وبعدُ فالكلام في بقية بن الوليد طويل وكثير، والاختلاف فيه واقع وثابت، والأكثر على توثيقه وتعديله حتى من تكلّم بتليينه في مكان دون آخر، أو في شيوخ دون آخرين، أو رموه بالتدليس فقط، فإنهم عدلوه ضمناً؛ لأنهم لم يقصدوا التضعيف المطلق، لكن الذي حمل جماعة على الطعن فيه هو أمران:

١. إكثاره من الرواية عن الضعفاء والمجهولين والمتروكين.

٢. تدليسه.

أما كثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين والمتروكين فإنه أمر اشتهر به، لكنه لا تضعّف روايته مطلقاً بذلك، بل روايته عن أولئك تجتنب وتحذر، أما إن روى عن خلافهم فيقبل حديثه؛ لأن الأئمة نصوا على أنه إن روى عن الثقات فهو ثقة ويؤخذ عنه، ويوافق الثقات في حديثه ولا يخالفهم، وإنما العُهدة منهم — في الكثير — لا منه.

أما التدليس فإنه اشتهر بتدليس الإسناد(١)، وتدليس الشيوخ(٢) . أما تدليس الإسناد فقد نصَّ الأئمة على وقوع بقية في هذا التدليس منهم الإمام أحمد، وابن حبان، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم. وأما تدليس الشيوخ فقد ورد عن الأئمة رميهم به منهم ابن المبارك، وابن معين، وابن الجارود، ويعقوب بن شيبة، والفسوي.

---

(١) تدليس الإسناد: (هو أن يروي عمن لقيه مالم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه). انظر: معْرِفَة علوم الحديث ص١٠٣، وجامع الأصول ١٦٧، ومعرفة أنواع علم الْحَدِيْث ص٦٦، وإرشاد طلاب الحقائق ٢٠٥/١، وجامع التحصيل ٩٧، وشرح ألفية العراقي ٣٣ للسيوطي، وتوضيح الأفكار ٣٤٧/١، وظفر الأماني ٣٧٤.

(٢) تدليس الشيوخ: (وَهُوَ أن عن يأتي المدلس باسم شيخه أَوْ كنيته عَلَى خلاف المشهور بِهِ كي لا يعرف ويصعب الوقوف عَلَى حاله) انظر مَعْرِفَة أنواع علم الْحَدِيْث ص٦٦، الكفاية ص٥٢٠، وجامع الأصول ١٧٠/١، والإرشاد ٢٠٧/١، والاقتراح ص٢١١، والمنهل الروي ص٧٣، وجامع التحصيل ص١٠٠، واختصار علوم الْحَدِيْث ص٥٥، وشرح ألفية العراقي للسيوطي ص٣٧، وتوضيح الأفكار ٣٥٠/١.

وبالجملة فإنه أكثر من التدليس المذكور، وهو يرمي إلى إخفاء الضعفاء والمتروكين والمجهولين، وهو فعل محرّم وشرّ محض، إلا أنّ ذلك لا يخرج الراوي من حد الثقة، وليس مدعاة لردّ حديثه – لا سيما إذا صرّح بالسماع – كيف وقد نصّ الأئمة على ثقته وصدقه إن هو روى عن الثقات، وحديث بقية إذا توفرت فيه الشروط التالية فهو أصح حديثه وهي:

١. أن يكون شيخه من الثقات المعروفين.

٢. أن يكون الذي حَدَّث عنه من أهل الشام، كما قال ابن المديني: «صالح فيما روى عن أهل الشام وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً» وقال ابن عدي: «وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت»، ولذا فروايته عن أهل الحجاز وأهل العراق، كثيراً ما يخالف الثقات فيها كما قال ابن رجب[1].

٣. أن يُصَرِّحَ بالتحديث بينه وبين شيخه، وذلك ليؤمن من التدليس.

٤. أن يُصَرِّحَ بالتحديث بين شيخه وشيخ شيخه، لأنه موصوف بتدليس التسوية، وقد وصفه بذلك أبو حاتم الرازي كما في «العلل» لابنه[2]، وسبط بن العجمي[3].

---

(١) انظر شرح العلل لابن رجب ٢/٦١٠.

(٢) انظر العلل (مسألة١٩٥٧) :وسَمِعْتُ أَبِي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية؛ قال: حدثني أبو وهب الأسدي؛ قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه. قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها؛ روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق ابن أبي فروة، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي؛ فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا تَرَكَ إسحاق بن أبي فروة من الوسَطِ لا يُهْتَدَى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا. وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية ، عن أبي وهب حدثنا نافع فهو وهم غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: "حدثنا نافع" أو "عن نافع". وانظر مثالاً آخر في (مسألة١٨٤٧) وتعليق محققي الكتاب عليه.

(٣) التبيين لأسماء المدلسين ص٧١.

٥. أن يكون الرواي عنه ليس من أهل الشام وإنما من الثقات؛ لأن بعض الشاميين لا يُعْرُون الانتباه لصيغ السماع، فربما قالوا: حدثنا، وبقية لم يقل: حدثنا، وإنما قال: عن فلان، أو أن فلان، وبقية مدلس كما تقدم، وهم لا ينتبهون لهذا التدليس(١) .

**الخلاصة في بقية بن الوليد:**

- **صدوق فيما روى عن الثقات، ضعيف في غيرهم، ويدلِّس.**

مات سنة ١٩٧هـ، وروى له البخاري استشهاداً، ومسلم في المتابعات، واحتج به الباقون.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٤٦٩/٧، معرفة الثقات ٢٥٠/١، تاريخ الدوري ٦١/٢، والدارمي ص٧٩، معرفة والتاريخ ٤٢٤/١٨٥،٢/١، الجرح والتعديل ٤٣٤/٢، المجروحين ٢٢٩/١، الكامل ٥٠٤/٢، تاريخ بغداد ١٢٣/٧، تهذيب الكمال ٣٦٧/١، الميزان ٣٣١/١، من تكلم فيه وهو موثق ٥٤، الكاشف ١٦٠/١، جامع التحصيل ص١١٣، التبيين لأسماء المدلسين ص٧١، تهذيب التهذيب ٤٧٣/١، التقريب ١٥٧/(٧٣٤) تعريف أهل التقديس ص١٦٣.

---

(١) ذكر ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل (مسألة١٨٧١) وَسَمِعْتُ أَبِي رَوَى : عَنْ هِشَامِ بْنِ خَالِد الأَزْرَق ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ مِنْ سَقَمٍ أَوْ ذَهَابِ مَالٍ ، فَاحْتَسَبَ وَلَمْ يَشْكُ إِلَى النَّاسِ ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ. قَالَ أَبِي : هَذَا حَدِيث موضوع لا أصل له ، وكان بَقِيَّة يدلس ، فظنوا هؤلاء أَنَّهُ يَقُولُ فِي كل حَديث : حَدَّثَنَا ولا يفتقدون الخبر منه. وقال أيضاً في (مسألة ٢٣٩٤) وَكَانَ بَقِيَّةُ يُدَلِّسُ فَظَنُّوا هَؤُلاءِ أَنَّهُ يَقُولُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ: حَدَّثَنَا وَلَمْ يَفْتَقِدُوا الْخَبَرَ مِنْهُ. وقال ابن رجب في الفتح ٥/ ٤٧٩: وقد ذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقيةٌ بن الوليد، أنهم يروون عنه، عن شيوخه، ويصرحون بتحديثه عنهم، من غير سماع له منهم. وكذلك قال يحيى بن سعيد القطان في فطر بن خليفة: أنه كان يقول: ((ثنا فلان بحديث)) ، ثم يدخل بينه وبينه رجلاً أخر، كان ذلك سجية منه.ذكره العقيلي في ((كتابه)). وكذا ذكر الإسماعيلي: أن أهل الشام ومصر يتسامحون في قولهم: ((ثنا)) من غير صحة السماع، منهم: يحيى بن أيوب المصري. وقال ابن رجب أيضاً ٢٨٤/٢ وهو ينقل كلام الإسماعيلي: فإن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه؛ لا يطوونه طي أهل العراق. [علّق ابن رجب قائلاً] يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم ، ولا يكون الإسناد متصلا بالسماع. وقد ذكر أبو حاتم الرازي عن أصحاب بقية بن الوليد أنهم يصنعون ذلك كثيرا .

### ٤. ثوْر بْنِ يَزِيد:

هو ثور بن يزيد بن زياد الكَلاعي، ويقال: الرحبي، أبو خالد الشامي، الحمصي. روى عن: صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب، وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، وغيرهما. وعنه: بقية بن الوليد، وإسماعيل بن عياش، وغيرهما.

قال ابن سعد: «كان ثقة في الحديث، وكان قدرياً، وكان جد ثور بن يزيد قد شهد صفين مع معاوية، وقتل يومئذ، وكان ثور إذا ذكر علياً، قال: لا أحب رجلاً قتل جدي». وقال محمد بن إسحاق: «حدثني ثور بن يزيد الكلاعي وكان ثقة» وكان أبو أسامة يحسن الثناء عليه. وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: من الثبت بحمص؟ قال: «صفوان، وبحير، وحريز، وأرطاة، وثور»، قلت: فابن أبي مريم؟ قال: «دونهم». وقال عثمان الدارمي: قلت لدحيم: فثور بن يزيد؟ قال: «ثقة، وما رأيت أحداً يشك أنه قدري، وهو صحيح الحديث، حمصي». وقال يعقوب بن سفيان سمعت أحمد بن صالح - وذكر رجال الشام - فقال الأوزاعي، وذكر عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وثور بن يزيد: ثقة، إلا أنه كان يرى القدر، وذكر آخرين. قال يعقوب أيضاً: وسألت عبد الرحمن بن إبراهيم قلت: وثور بن يزيد؟ قال: ثور، وحريز، وأرطاة، كل هؤلاء ثقة. وكان ثور عند الناس أكبرهم. قلت: كان أبو بكر بن أبي مريم يتخلّف عن هؤلاء؟ قال: نعم. وقال القطان: «ما رأيت شامياً أوثق من ثور بن يزيد»، وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «ليس في نفسي منه شيء — اتبعه: يعني ثور بن يزيد- »، وقال القطان: «كان ثور عندي ثقة»، وقال أيضاً: «كان قلبه بين عينيه، يعني ثور بن يزيد». وقال وكيع: «كان ثور صحيح الحديث». وقال مرة: «رأيت ثور بن يزيد، وكان من أعبد من رأيت». وقال عيسى بن يونس: «كان ثور من أثبتهم»، وقال أيضاً: «قدمنا على ثور بن يزيد، فإذا هو رجل جيد الحديث». وسُئل الوليد بن مسلم، كان ثور بن يزيد يحفظ حديثه؟ قال: «كان يحفظ حديث خالد بن معدان». وقال ابن المبارك سألت الثوري عن الأخذ عن ثور بن يزيد؟ فقال: «خذوا عنه واتقوا قَرْنَيه»، وقال عبد الرزاق سمعت سفيان يُسأل عن ثور بن يزيد؟ فقال: خذوا عنه، واحذروا قرنيه، ثم أخذ الثوري بيد ثور، فأدخله حانوتاً وأغلق عليه الباب، ثم خلا به، ثم قال الثوري بعد ذلك لرجل قد رأى عليه صوفاً: ارم بهذا عنك، فإنه بدعة، فقال له الرجل:

ودخولك مع ثور الحانوت وإغلاقك عليك وعليه الباب بدعة!. وقال ابن أبي رواد: قد جاءكم ثور. يقول: اتقوا لا ينطحنّكم بقرنيه. ولَقِيَ ثورٌ الأوزاعيَّ فمدَّ إليه ثورٌ يده، فأبى الأوزاعي أن يمدَّ يده إليه، وقال: يا ثور لو كانت الدنيا، كانت المقاربة، ولكنه الدِّين! يقول: لأنه كان قدرياً. وقال عطاء الخرساني: «لا تجالسوا ثور بن يزيد، يعني: أنه كان قدرياً». وقال ابن المبارك:

أيها الطالب علماً ... ائتِ حمادَ بنَ زيدِ

فاطلبنّ العلمَ منه ... ثم قيِّدْه بقَيْدِ

لا كثَوْرٍ وكجهْمٍ ... وكعَمرو بن عُبَيْدِ

وقال الطبراني: «ثور بن يزيد الشامي، كان قدرياً، وجهم بن صفوان صاحب الجهمية، وعمرو بن عبيد كان معتزلياً». وقال أحمد: «ثور بن يزيد الكلاعي، كان يرى القدر، وكان أهل حمص نفوه، وأخرجوه منها؛ لأنه كان يرى القدر، وليس به بأس، حدثنا عنه يحيى بن سعيد، والوليد بن مسلم». وقال القطان: كان مكحول قدرياً، ثم رجع، وثور بن يزيد أيضا قدري. وقال أبو موسى الأنصاري يحكي عن آخر، قال: سمعت ثور بن يزيد يقول: أنا قدري. قال أبو القاسم: وقد روي عنه أنه تبرأ من القول بالقدر. وقال مُنبّه بن عثمان: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدري، قال: لئن كنتُ كما قلتَ إني لَرَجُلُ سوء، وإن كنتُ على خلاف ما قلتَ إنك لفي حلٍّ. وقال ابن معين: «ثور بن يزيد ثقة»، وقال في موضع آخر: أزهر الحرازي، وأسد بن وداعة، وجماعة، كانوا يجلسون ويسبون علي بن أبي طالب، وكان ثور بن يزيد لا يسب علياً، فإذا لم يَسبّ جرّوا برجله. وقال نفى أسد بن وداعة ثورَ بن يزيد من حمص. وقال عبد الله بن سالم الأشعري: أدركت أهل حمص، وقد أخرجوا ثور بن يزيد، وأحرقوا داره؛ لكلامه في القدر. وذكر أحمد عن القطان قال: كان ثور إذا حدثني بحديث عن رجل لا أعرفه، قلتُ: أنت أكبر أم هذا؟ فإذا قال: هو أكبر منيّ كتبته، وإذا قال: هو أصغر منيّ لم أكتبه. وقال العجلي: «شامي ثقة، وكان يرى القدر». وقال الآجري عن أبي داود: «ثقة». قلت: أكان قدرياً؟ قال: «اتهم بالقدر وأخرجوه من حمص سحباً». وقال محمد بن عوف، والنسائي: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صدوق حافظ». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «وكان قدرياً». وقال ابن عدي: «ولثور غير ما ذكرت أحاديث

صالحة، وقد روى عنه الثوري، وابن عيينة، ويحيى القطان، وغيرهم من الثقات. ووثّقوه، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق، وله جزء من المسند لعله يبلغ مئتي حديث أو أكثر، و لم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته. وهو مستقيم الحديث صالح في الشاميين».

• **ثور بن يزيد ثقة صحيح الحديث**، ومن تكلّم فيه إنما بسبب بدعته، فقد كان يرى القدر، كما تقدم في كلام دُحيم حيث قال: «وما رأيت أحداً يشك أنه قدري»، بل قال ذلك عن نفسه كما قال أبو موسى الأنصاري يحكي عن آخر، قال: سمعت ثور بن يزيد يقول: «أنا قدري». وقد ورد ما يفيد رجوعه كما قال أبو القاسم: وقد روي عنه أنه تبرأ من القول بالقدر. وقال مُنبِّه بن عثمان: قال رجل لثور بن يزيد: يا قدري، قال: لئن كنتُ كما قلتَ إني لَرَجُلُ سوء، وإن كنتُ على خلاف ما قلتَ إنك لفي حلٍّ.

وإن لم يثبت رجوعه، فإن ذلك لا يقدح في روايته، قال الذهبي في «السير»: «كان من أوعية العلم لولا بدعته». وقال في «الكاشف»: «ثبتٌ لكنه قدري، أخرجوه من حمص، وأحرقوا داره»، وقال ابن حجر في «الهدي»: «اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر»، وقال في «التقريب»: «ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر».

مات سنة ١٥٣هـ،وقيل غيرها، روى له الجماعة سوى مسلم.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد (٤٦٧/٧)، تاريخ الدوري ١٩٣/٣، تاريخ الدارمي ٨٤، التاريخ الكبير ١٨١/١/٢، الجرح والتعديل ٤٦٨/٢، أحوال الرجال ص١٩١،الثقات ١٢٩/٦، الكامل ٥٢٩/٢، تاريخ أسماء الثقات ص٨٤، التعديل والتجريح ٤٥٠/١، سير أعلام النبلاء ٣٤٤/٦، ميزان الاعتدال ٣٧٤/١، تهذيب الكمال ٤١٩/١، الكاشف ١٧٥/١، التهذيب ٣٣/٢، هدي الساري ٣٩٤،٤٥٩، تقريب التهذيب ١٦٧/(٨٦١).

### ٥. صَالِح بْن يَحْيَى بْن الْمِقْدَام:

هو صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب الكندي، الشامي. روى عن: جدِّه المقدام بن معدي كربﷺ، وعن أبيه عن جده، وغيرهما. وعنه: ثور بن يزيد الرحبي، وسعيد بن غزوان، وغيرهما.

قال البخاري: «فيه نظر»، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال: «يخطئ». وقال موسى بن هارون الحمال: «لا يعرف صالح وأبوه إلا بجدِّه». وقال ابن حزم: «هو وأبوه مجهولان». وذكره العقيلي، وابن الجوزي، وابن الجارود في «الضعفاء».

- **مجهول الحال.**

قال الذهبي في «ديوان الضعفاء»: «عن أبيه عن جده مجهولون». وقال ابن حجر في «التقريب»: «لين».

روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٩٢/٤، الثقات ٤٥٩/٦، الجرح والتعديل ٤١٩/٤، ضعفاء العقيلي ٢٠٦/٢، تهذيب الكمال ٤٣٩/٣، الكاشف ٤٩٩/١، ديوان الضعفاء (١٩٣٩)، التهذيب ٤٠٧/٤، التقريب ٣٢٥/(٢٨٩٤).

### ٦. يَحْيَى بْن الْمِقْدَام :

هو يحيى بن المقدام بن معدي كرب الكندي، الحمصي، والد صالح بن يحيى بن المقدام. روى عن: أبيه المقدام بن معدي كرب. وعنه: ابنه صالح بن يحيى بن المقدام.

قال موسى بن هارون الحمال لما تكلم عن ابنه صالح: «لا يعرف صالح وأبوه إلا بجدِّه». وقال ابن حزم في ابنه صالح: «هو وأبوه مجهولان». وذكره بن حبان في كتاب «الثقات».

- **مجهول الحال.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «وثِّق» وهو يشير – كما هو الغالب – إلى توثيق ابن حبان وهو مشهور بتوثيق المجاهيل، فكان الأولى أن يبيِّن حاله، ويعتذر للذهبي أن كتابه الكاشف

هو عبارة عن إشارات دون استيعاب لأقوال أئمة الجرح والتعديل. وقال ابن حجر في «التقريب»: «مستور»، وتقدم أنه يريد بالمستور المجهول كما نص على ذلك في «النزهة».

روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٠٧/٨، الثقات ٥٢٤/٥، الكاشف ٣٧٧/٢، تهذيب الكمال ٩٦/٨، التهذيب ٢٥٢/١١، التقريب ٦٩٢/(٧٦٥٣).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً؛ لاضطرابه، ونكارة بعض ألفاظه،** قال الإمام أحمد – كما في العلل المتناهية ٦٥٩/٢ – : «هذا حديث منكر»، وقال أيضاً – كما في «المغني» ٧٠/١١ –: «ليس له إسناد جيد». وضعّفه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢٩٢/٤، وقال الدارقطني في «السنن» ٢٨٧/٤: «حدثنا أبو سهل بن زياد، قال سمعت موسى بن هارون يقول: لا يُعْرَف صالحُ بن يحيى ولا أبوه إلا بجدّه، وهذا ضعيف، وزعم الواقدي أن خالد بن الوليد أسلم بعد فتح خيبر». وقال أيضاً: «إسناده مضطرب». وقال ابن حزم في المحلى ٤٠٨/٧: «أما حديث صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب فهالك؛ لأنهم مجهولون كلهم، ثم فيه دليل الوضع، لأن فيه عن خالد بن الوليد قال: غزوت مع النبي ﷺ خيبر وهذا باطل؛ لأنه لم يسلم خالد إلا بعد خيبر بلا خلاف». وقال البيهقي في «الكبرى» ٣٢٨/٩: «فهذا حديث إسناده مضطرب، ومع اضطرابه مخالف لحديث الثقات». وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ١٢٨/١٠: «وهذا حديث لا تقوم به حجة؛ لضعف إسناده». وقال النووي في «شرحه على مسلم» ٩٦/١٣: «واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف»، وقال بعضهم : هو منسوخ ...إلى أن قال ... وقال أبو داود: هذا الحديث منسوخ، وقال النسائي: حديث الإباحة أصح، قال: ويشبه إن كان هذا صحيحاً أن يكون منسوخاً. واحتج الجمهور بأحاديث الإباحة التي ذكرها مسلم وغيره، وهي صحيحة صريحة، وبأحاديث أخر صحيحة جاءت بالإباحة، ولم يثبت في النهي حديث». وقال المناوي في «فيض القدير» ٣٠٥/٦: «وهذا الخبر متفق على ضعفه». ووجه كونه منكراً، عدم شهود

خالد خيبر، قال في «تحفة الأحوذي» ٤١٣/٥: «وقال الواقدي: لا يصح هذا؛ لأن خالداً أسلم بعد فتح مكة، وقال البخاري: خالد لم يشهد خيبر، وكذلك قال الإمام أحمد بن حنبل: لم يشهد خيبر، إنما أسلم بعد الفتح، وقال أبو عمر النمري: ولا يصح لخالد بن الوليد مشهد مع رسول الله ﷺ قبل الفتح». وقال في «عون المعبود» ٢٨٠/١٠: «والحديث ضعيف، ضعفه: أحمد، والبخاري، وموسى بن هارون، والدارقطني، والخطابي، وابن عبد البر، وعبد الحق، وآخرون».

وقال الألباني السلسلة الضعيفة ٢٨٦/٣: «منكر».

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في حديث جابر دليل على حل أكل لحوم الخيل، إذ أكل على عهد النبي ﷺ وأقر عليه، وقد جاء في الصحيحين وغيرهما بلفظ «ذبحنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه».

٢. أن حديث خالد هو حجة من ذهب إلى عدم أكل الخيل، كما هو مذهب مالك وأصحابه، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وحديث جابر المتقدم هو حجة من ذهب إلى حلِّية أكل الخيل، كما هو مذهب أبو يوسف، ومحمد، والليث بن سعد، والشافعي وأصحابه، وأما أهل العلم بالحديث، فحديث الإباحة في لحوم الخيل أصح عندهم، وأثبت من النهي عن أكلها[1].

٣. قال ابن حجر في «الفتح» وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه، وكذا قال النسائي: الأحاديث في الإباحة أصح، وهذا إن صح كان منسوخاً، وكأنه لما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد «نهى» وفي حديث جابر «أذِنَ» حمل الإذن على نسخ التحريم وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من كون النهي سابقاً على الإذن أن يكون إسلام خالد سابقاً على فتح خيبر، والأكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال، وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال: هو شامي المخرج،

(١) انظر الاستذكار ٣٣١/١٥-٣٣٣.

جاء من غير وجه بما ورد في حديث جابر من «رَخَّصَ» و «أَذِنَ» لأنه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقاً والإذن متأخراً فيتعين المصير إليه، قال: ولو لم ترد هذه اللفظة لكانت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ ا هـ . وليس في لفظ رَخّصَ وأَذِنَ ما يتعين معه المصير إلى النسخ، بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والحمير كان على البراءة الأصلية، فلما نهاهم الشارع يوم خيبر عن الحمر والبغال خشي أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها، فأذن في أكلها دون الحمير والبغال، والراجح أن الأشياء قبل بيان حكمها في الشرع لا توصف لا بحلٍّ ولا حرمةٍ فلا يثبت النسخ في هذا . ونقل الحازمي أيضا تقرير النسخ بطريق أخرى فقال : إن النهي عن أكل الخيل والحمير كان عاماً من أجل أخذهم لها قبل القسمة والتخميس، ولذلك أمر بإكفاء القدور، ثم بين بندائه بأن لحوم الحمر رجس أن تحريمها لذاتها، وأن النهي عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة. ويعكر عليه أن الأمر بإكفاء القدور إنما كان بطبخهم فيها الحمر كما هو مصرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده، والحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت لا ينهض معارضاً لحديث جابر الدال على الجواز، وقد وافقه حديث أسماء، وقد ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون، وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة، وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة، لأن الخيل في خيبر كانت عزيزة وكانوا محتاجين إليها للجهاد، فلا يعارض النهي المذكور، ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلاً عن التحريم. وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء «كانت لنا فرس على عهد رسول الله ﷺ فأرادت أن تموت فذبحناها فأكلناها» وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة عين، فلعل تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا ينتفع بها في الجهاد، فيكون النهي عن الخيل لمعنى خارج لا لذاتها، وهو جمع جيد، وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله «رَخّصَ»؛ لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع، فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب المخمصة التي أصابتهم بخيبر، فلا يدل ذلك على الحِلِّ المطلق. وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الإذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة . ونوقض أيضا بأن الإذن في أكل الخيل لو كان

رخصة لأجل المخمصة لكانت الحمر الأهلية أولى بذلك لكثرتها وعزة الخيل حينئذ ، ولأن الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالحمير من الحمل وغيره ، والحمير لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتال عليها ، والواقع كما سيأتي صريحا في الباب الذي يليه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بإراقة القدور التي طبخت فيها الحمر مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على أن الإذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة اهـ[1].

(١) انظر فتح الباري ٦٥٠/٩ وما بعدها، فقد أطال في عرض أقوال العلماء ومناقشتها وإنما آثرت نقل كلامه بطوله لنفاسته وشموله.

(٣٧٩٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلَف، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِد، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي خَالِدَ بْنَ الْحُوَيْرِث يَقُولُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما كَانَ بِالصِّفَاحِ، - قَالَ مُحَمَّدٌ مَكَانٌ بِمَكَّةَ - وَإِنَّ رَجُلاً جَاءَ بِأَرْنَبٍ قَدْ صَادَهَا، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرٍو! مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قَدْ جِيءَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ، فَلَمْ يَأْكُلْهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْ أَكْلِهَا، وَزَعَمَ أَنَّهَا تَحِيضُ.

---

**تخريج الحديث:**

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٣٢١/٩ من طريق أبي داود به.

وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» ٣٣٨/٢ من طريق أبي بكر بن أبي عاصم، عن يحيى بن خلف، عن روح به، مقتصراً على قوله: «إنها تحيض».

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. يَحْيَى بْنُ خَلَف:**

هو يحيى بن خلف الباهلي، وأبو سلمة البصري المعروف «بالجُوْباريّ». روى عن: روح بن عبادة، وإبراهيم بن صدقة، وغيرهما. وعنه: مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم.

ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات». وقال البزار في «كشف الأستار» (٧٨): «ثقة».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «ثقة صاحب حديث»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

- **يحيى بن خلف: ثقة.**

وهو من رجال مسلم، وأخرج حديثه، وبقية أصحاب السنن الأربع إلا النسائي، والدارمي، وأبو عوانة والطوسي في «مستخرجيهما».

مات سنة ٢٤٢هـ، وروى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٩/٢٦٨، تهذيب الكمال ٨/٣٠، إكمال التهذيب ١٢/٣٠٣، الكاشف ٢/٣٦٥، تاريخ الإسلام ١٨/٥٤٢، التهذيب ١١/١٧٩، التقريب ٦٨٤/(٧٥٣٩).

## ٢. رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ:

هو روح بن عبادة بن العلاء بن حسان، القيسي، أبو محمد البصري. روى عن: محمد بن خالد بن الحويرث، وابن عون، وغيرهما. وعنه: يحيى بن خلف الباهلي، وإسحاق بن راهويه،وخلق.

- **ثقة فاضل، له تصانيف.**

مات سنة ٢٠٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٣٦٥، الثقات ٨/٢٤٣، تاريخ أسماء الثقات ص٨٧، تهذيب الكمال ٢/٤٩٣، الكاشف ١/٣٩٨، التهذيب ١/٦١٤، التقريب ٢٥٣/(١٩٦٢).

## ٣. مُحَمَّدُ بْنُ خَالِد:

هو محمد بن خالد بن الحويرث القرشي المخزومي المكي. روى عن: أبيه خالد بن الحويرث. وعنه: روح بن عبادة، وأبو نعيم.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

- **مجهول الحال.**

ولهذا قال ابن حجر في «التقريب»: «مستور» وقد نص في «النزهة» ص٢٥ بأنه يقصد به مجهول الحال.

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٧/٤٠٧، تهذيب الكمال ٦/٢٩٣، الكاشف ٢/١٦٧، التهذيب ٩/١٠٤، التقريب ٥٥٥/(٥٨٤٢).

### ٤. خَالد بْنَ الْحُوَيْرِث:

هو خالد بن الحويرث القرشي المخزومي المكي، والد محمد بن خالد بن الحويرث.
روى عن: عبد الله بن عمرو بن العاص. وعنه: علي بن زيد بن جدعان، وابنه محمد بن خالد بن الحويرث المخزومي.

قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت ابن معين عنه؟ فقال: «لا أعرفه». قال ابن عدي: «وخالد هذا كما قال بن معين: لا يُعرف، وأنا لا أعرفه أيضاً، وعثمان بن سعيد كثيراً ما سأل يحيى بن معين عن قوم فكان جوابُه أن قال: لا أعرفهم، وإذا كان يحيى لا يعرفه فلا تكون له شهرة، ولا يُعْرف. وذكره ابن حبان في «الثقات».

● **مجهول الحال.**

قال الذهبي في «الميزان» ٦٢٩/١: «تفرد بحديث: إن الأرانب تحيض». وقال في الكاشف: «وُثِّق» وهو يقصد توثيق ابن حبان، والذي اشتهر بتوثيق بعض المجاهيل، فكان الأولى من الذهبي تبيين ذلك. ومثل ذلك قول ابن حجر في «التقريب»: «مقبول» فإن مثل هذا لا يُعرف فيكون مجهولاً – والله أعلم–.

روى له أبو داود حديثا واحدا.

**مراجع ترجمته:** تاريخ ابن معين للدارمي ص١٠٤، الثقات ١٩٨/٤، الكامل ٩١٠/٣، تهذيب الكمال ٣٣٨/٢، الميزان ٦٢٩/١، الكاشف ٣٦٢/١، التهذيب ٧٣/٣، التقريب ٢٢٥/(١٦٢١).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف**؛ لجهالة كلٍّ من: محمد بن خالد بن الحويرث، وأبيه.

**الشواهد:**

للحديث شواهد منها:

١. عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهَا حَتَّى لَغِبُوا، فَسَعَيْتُ عَلَيْهَا حَتَّى أَخَذْتُهَا، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، فَبَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَرِكَيْهَا - أَوْ فَخِذَيْهَا - فَقَبِلَهُ» متفق عليه، وهذا لفظ البخاري.

٢. عن خزيمة بن جَزْءٍ - بفتح الجيم، وسكون الزاي، بعدها همزة- ﷺ، قال: قلت يا رسول الله جئتك لأسألك عن أحناش الأرض، ما تقول في الأرنب؟، قال: «لا آكلُه، ولا أحرمه»، قلت: فإني آكل ما لم تحرِّمه. ولِمَ يا رسول الله؟، قال: «نُبِئْتُ أنها تَدْمي».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٣٦/١٢. وعنه ابن ماجه (ح٣٢٣٧،ح٣٢٤٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ح١٤١١). ورواه الطبراني في «الكبير» ١٠٢/٤ - من طريق ابن أبي شيبة - عن يحيى بن واضح، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حبان بن جزء، عن أخيه خزيمة بن جَزْء به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٣/(٧٠٥) عن يحيى بن واضح به.

وتابع إسماعيل بن مسلم المكي، محمد بن إسحاق في رواية هذا الحديث، أخرج روايته: الترمذي (ح١٧٩٢)، والطبراني في «الكبير» ١٠٢/٤/(ح٣٧٩٥و٣٧٩٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ح١٤١٢).

وإسناد الحديث ضعيف؛ فإن مداره على عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو:ضعيف[1]. وإسماعيل بن مسلم المكي: «ضعيف»[2]، وقد ضعف الترمذي الحديث بهما، وقال البخاري: «لا يتابع عليه».

وبكل حال فقد ثبت في الأحاديث المتقدمة وغيرها، كون أكل لحم الأرنب على الحلِّ والإباحة، و لم يثبت - بطريق صحيح - كراهيتها بعلة أنها تحيض وتدمي، - والله أعلم -.

(١) تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

(٢) ستأتي ترجمته في الحديث الرابع والسبعين.

**فوائد الحديث الفقهية:**

١. دلَّ الحديث على جواز أكل لحم الأرنب، وهو كما قال جماعة من الأئمة –منهم النووي، وابن الملقن، وابن حجر – أنه: مذهب الأئمة الأربعة والعلماء كافة، إلا ما حُكي في كراهتها عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبيه ﷺ، وعكرمة، ومحمد بن أبي ليلى [(١)].

٢. يُحمل فعل النبي ﷺ من عدم الأكل على كراهة التنزيه، كما وقع في الضب – وسيأتي بإذن الله – [(٢)].

(١) انظر المغني ٣٢٥/١٣، شرح النووي على مسلم ١٠٥/١٣، فتح الباري ٦٦٢/٩.

(٢) انظر إكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض ٣٩٢/٦.

## باب في أكل الضَّبّ

(٣٧٩٥) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ ﷺ، قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ فَأَصَبْنَا ضِبَابًا - قَالَ - فَشَوَيْتُ مِنْهَا ضَبًّا، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ - قَالَ - فَأَخَذَ عُودًا فَعَدَّ بِهِ أَصَابِعَهُ ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ دَوَابَّ فِي الأَرْضِ وَإِنِّي لاَ أَدْرِي أَيُّ الدَّوَابِّ هِيَ؟**» . قَالَ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَنْهَ.

---

### تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على زيد بن وهب، واختلف عليه من أوجه:

١. عنه ، عن ثابت بن وديعة ﷺ، مرفوعاً.

٢. عنه ، عن ثابت بن وديعة ﷺ، عن رجل من بني فزارة أتى النبي ﷺ.

٣. عنه ، عن البراء بن عازب ﷺ، عن ثابت بن وديعة ﷺ، رفعه.

٤. عنه ، عن حذيفة ﷺ مرفوعاً.

٥. عنه ، عن عبد الرحمن بن حسنة ﷺ، مرفوعاً.

### أما الوجه الأول:

وهو (زيد بن وهب، عن ثابت بن وديعة ﷺ، مرفوعاً):

رواه عنه حصين بن عبد الرحمن، أخرج روايته: ابن سعد في «الطبقات» ٣٩٥/١ من طريق **خالد**. وأحمد ٤٥١/٢٩ من طريق **يزيد بن عطاء**. والبخاري في «الكبير» من طريق أبي عوانة. وابن ماجه (٣٢٣٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٣٢٩/٨/(٣٢٧٧)، وفي «شرح معاني الآثار» ١٩٧/٤، والطبراني في «الكبير» ٨١/٢ من طريق **محمد بن فضيل**. والنسائي (٤٣٢٥)، من طريق **سلام بن سليم**، وفي «الكبرى» ٦/(ح٦٦١٧) من طريق سلام بن سليم، وفي ٦/(ح٦٦١٨) من طريق **أبي جعفر الرازيّ**. والطحاوي في «شرح

مشكل الآثار» (ح٣٢٧٨) من طريق **أبي عوانة**، والطبراني في «الكبير» ٢/٨١ من طريق **ورقاء بن عمر**، ستتهم عن حصين، عن زيد بن وهب، به، بنحو حديث الباب.

**أما الوجه الثاني:**

وهو (زيد بن وهب، عن حذيفة ﷺ مرفوعاً):

أخرجه البزار (١٢١٥-كشف الأستار) من طريق عبيد الله بن موسى، عن شعبة، عَنْ حُصَيْن، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْب، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الضَّبَّ أُمَّةٌ مُسِخَتْ دَوَابَّ فِي الأَرْضِ أَوْ إِنَّ الضَّبَّاتِ دَوَابًّا مُسِخَتْ فِي الأَرْضِ».

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ هَكَذَا رَوَاهُ حُصَيْنٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ. وَخَالَفَهُ الأَعْمَشُ ، والحكم بن عتيبة ، وعدي بن ثابت ، وخالف كل واحد منهم صاحبه».

وأشار إليه أحمد ٢٩/٤٥٠ بعدما أخرج الوجه المتقدم وهو من رواية عفان بن مسلم، قال أحمد بعده: قَالَ شُعْبَةُ: «وَقَالَ حُصَيْنٌ: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: فَذَكَرَ شَيْئًا نَحْوًا مِنْ هَذَا، قَالَ: فَلَمْ يَأْمُرْ بِه، وَلَمْ يَنْهَ أَحَدًا عَنْهُ».

قلت: وشعبة بهذا يكون قد تفرّد بجعل حديث حصين من مسند حذيفة؛ لأن عامة أصحاب حصين جعلوه من مسند ثابت بن وديعة، كما سبق — والله أعلم -.

**أما الوجه الثالث:**

وهو (زيد بن وهب، عن ثابت بن وديعة ﷺ، عن رجل من بني فزارة أتى النبي ﷺ):

فقد رواه عنه عدي بن ثابت: أخرج روايته: أحمد ٢٩/(ح١٧٩٢٨) عن **محمد بن جعفر**، و(ح١٧٩٢٩) عن **بهز بن أسد**، و(ح١٧٩٣٠) عن **عفان بن مسلم**. والنسائي في (ح٤٣٢١)، وفي «الكبرى» ٦/(٦٦١٦» عن بهز. والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٨/(ح٣٢٨١) من طريق **حميد الصائغ**. أربعتهم عن شعبة، عن عدي بن ثابت، عن زيد بن وهب، به، بنحوه. قال الطحاوي: «ورواه أيضاً عدي بن ثابت، عن زيد، فخالفهم جميعاً في إسناده».

**أما الوجه الرابع:**

وهو(زيد بن وهب، عن البراء بن عازبﷺ، عن ثابت بن وديعة ﷺ، رفعه):

فقد رواه عنه الحَكَم بن عُتيبة أخرج روايته: **الطيالسي** (ح١٢٢٠). وابن سعد ٣٩٥/١ عن **هاشم بن القاسم**. وابن أبي شيبة ١٢/(ح٢٤٨٣٠) عن **غندر**. وأحمد ٤٥٢/٢٩ عن **عفان** مقروناً بغندر. والدارمي ٢/(ح٢٠٥٩) عن **سهل بن حماد**. والبخاري في «الكبير» من طريق محمد بن جعفر. والفسوي في «المعرفة والتاريخ» ٣٢٣/١ من طريق **أبي الوليد هشام بن عبد الملك مقروناً بمسلم بن إبراهيم**. والنسائي (٤٣٢٢)، في «الكبرى» ٦/(ح٦٦١٥) من طريق **عبد الرحمن**. والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٨/(ح٣٢٧٩) من طريق **بقية بن الوليد**، وأيضاً(ح٣٢٨٠) وابن قانع في «معجم الصحابة» ١٢٧/١ من طريق أبي داود الطيالسي. والطبراني في «الكبير» ٨٠/٢، والبيهقي في «الكبرى» ٣٢٥/٩ من طريق مسلم بن إبراهيم. تسعتهم عن شعبة، عن الحكم، عن زيد بن وهب، به، بنحوه.

قال الطحاوي: «ورواه الحكم أيضاً، فخالف الأعمش أيضاً في إسناده، وخالف حصيناً أيضاً في إسناده».

**أما الوجه الخامس:**

وهو (زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة ﷺ، مرفوعاً):

رواه عنه الأعمش، أخرج روايته: أحمد ٢٩/(ح١٧٧٥٧) عن أبي معاوية الضرير، و(ح١٧٧٥٩) عن يحيى بن سعيد، و(ح١٧٧٦٠) عن وكيع. وابن أبي خيثمة في «تاريخه» ٢٧/٥ عن عَبْد الواحد بن زياد. والبزار في (١٢١٧- كشف الأستار) من طريق أبي معاوية. والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٨/(ح٣٢٧٥) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي، و(ح٣٢٧٦) من طريق حفص بن غياث. خمستهم عن الأعمش عن زيد بن وهب، به، بنحوه وفي آخره: «فَأَمَرَنَا فَأَكْفَأْنَا، وَإِنَّا لَجِيَاعٌ». قال الطحاوي: «وهكذا روى هذا الحديث الأعمش، وقد رواه حصين، فخالفه في إسناده». قال البخاري في «التاريخ الكبير» ١٧٠/٢ — في معرض كلامه على حديث عبد الرحمن بن حسنة - : «وحديث ثابت أصحّ، وفي نفس الحديث نظر، قال ابن عمر عن النبي ﷺ: لا آكله ولا أحرمه».

قلت: يشير البخاري إلى أن حديث ثابت أصح من حديث عبد الرحمن بن حسنة والذي حديثه فيه نظر؛ لأن فيه الأمر بإكفاء القدور مما يوحي بالحرمة، وحديث ابن عمر كما في الصحيح فيه: «لا آكله ولا أحرمه». وقال الترمذي في «العلل الكبير» ٢/١٨٠ سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: روى الحكم بن عتيبة، وحصين، وعدي بن ثابت، هذا الحديث عن زيد بن وهب، فقالوا: عن ثابت بن وديعة، وروى الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة، ولم يعرف أن أحداً، روى هذا، غير الأعمش. قال محمد: وكأن حديث هؤلاء عن زيد بن وهب، عن ثابت بن وديعة أصح. ويحتمل عنهما جميعاً. قال أبو عيسى: والحكم بن عتيبة يروي عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وديعة، ولا يذكر غيره: عن البراء، وقال حصين: عن زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد الأنصاري، قال أبو عيسى: ثابت بن يزيد هو ثابت بن وديعة، يزيد أبوه ووديعة أمه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَمْرُو بْنُ عَوْن:

هو عمرو بن عون بن أوس الواسطي، أبو عثمان البزار البصري. روى عن: خالد بن عبد الله الواسطي، ووكيع بن الجراح، وغيرهما. وعنه: أبي داود، والبخاري، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ٢٢٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/١٨٢، الجرح والتعديل ٩/٤٠، الثقات ٨/٤٨٥، تهذيب الكمال ٥/٤٤٩، الكاشف ٢/٨٥، التهذيب ٣/٢٩٦، التقريب ٤٩٤/(٥٠٨٨).

### ٢. خَالِدٌ:

هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن الطَّحَّان الواسطي، أبو الهيثم أو أبو محمد المزني مولاهم. روى عن: حصين بن عبد الرحمن، وحميد الطويل، وغيرهما. وعنه: عمرو بن عون الواسطي، ومحمد بن سلام البيكندي، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

وقد أخطأ ابن عبد البر - وهو متأخر - فضعفه في التمهيد ٢٣/٣١٩، مع اتفاق الأئمة قاطبة على أنه من الثقات، ورد عليه ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٣/١٠١ رداً وافياً.

مات سنة ١٧٩هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٧/٣١٣، التاريخ الكبير ١/١٦٠، المعرفة والتاريخ ١/١٧١، تاريخ واسط ١٣٦، الجرح والتعديل ٢/٣٤٠، الثقات ٦/٢٦٧، تاريخ أسماء الثقات ص١١٧، تهذيب الكمال ٢/٣٥١، الكاشف ١/٢٧٠، السير ٨/٢٤٦، تذكرة الحفاظ ١/٢٥٩، التهذيب ٣/١٠١، التقريب ٢٢٧/(١٦٤٧).

### ٣. حُصَيْن:

هو حصين بن عبد الرحمن السُّلَمِي، أبو الهذيل الكوفي، ابن عم منصور بن المعتمر. روى عن: إبراهيم النخعي، وزيد بن وهب وغيرهما. وعنه: خالد بن عبد الله الواسطي، وحصين بن نمير وغيرهما.

- **ثقة، تغيَّر بأخرة.**

مات سنة ١٣٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣/٧، معرفة الثقات ١/٣٠٥، الجرح والتعديل ٣/١٩٣، الثقات ٦/٢١٠، مشاهير علماء الأمصار ص١١١، تاريخ أسماء الثقات ص٦٥، تهذيب الكمال ٢/٢١١، الكاشف ١/٣٣٨، التقريب ٢٠٦/(١٣٦٩)، المختلطين للعلائي ص١١.

### ٤. زَيْد بْن وَهْب:

هو زيد بن وهب الجهني، أبو سليمان الكوفي، رحل إلى النبي ﷺ فقبض وهو في الطريق. روى عن: البراء بن عازب، وثابت بن وديعة الأنصاري وغيرهما. وعنه: حصين بن

عبد الرحمن، والحكم بن عتيبة، والأعمش وغيرهم.

• **ثقة.**

مات سنة ٩٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٧٩/١، الجرح والتعديل ٥٧٤/٣، التعديل والتجريح ٥٨٤/٢، الثقات ٢٥٠/٤، تاريخ أسماء الثقات ص٩٠، الكاشف ٤١٩/١، تهذيب الكمال ٨٧/٣، التهذيب ٣٦٨/٣، التقريب ٢٦٨/(٢١٥٩).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **صحيح**، ووقع فيه اختلاف كثير، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٨٣/٢/(٢٦٠) – وابن السكن فيما نقله الحافظ في التهذيب ٢٦٩/١- :«حديثه في الضب يختلفون فيه اختلافاً كثيراً». قال البخاري في «التاريخ الكبير» ١٧٠/٢: «وحديث ثابت أصحّ»، وقال الترمذي في «العلل الكبير» ٧٥٣/٢: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: روى الحكم بن عتيبة، وحصين، وعدي بن ثابت، هذا الحديث عن زيد بن وهب، فقالوا: عن ثابت بن وديعة، وروى الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة، ولم يعرف أن أحداً، روى هذا، غير الأعمش . قال محمد: وكأن حديث هؤلاء عن زيد بن وهب، عن ثابت بن وديعة أصح. ويحتمل عنهما جميعاً . قال أبو عيسى: والحكم بن عتيبة يروي عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وديعة، ولا يذكر غيره: عن البراء، وقال حصين: عن زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد الأنصاري، قال أبو عيسى: ثابت بن يزيد هو ثابت بن وديعة، يزيد أبوه ووديعة أمه».

وصححه الدراقطني، وأخرجه أبو ذر الهروي في «المستدرك على الصحيحن» – كما في «التهذيب» ٢٦٩/١ في ترجمة ثابت بن وديعة ﷺ.

وصححه الألباني كما في «السلسلة الصحيحة» ١١٤٩/٦.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**مُسِخَتْ**»: من المَسْخ، وهو: قَلْب الخِلْقَة من شيء إلى شيء[١].

**قوله:** «**ضِبَابًا**»: الضب: بفتح الضاد، حيوان بري معروف يشبه الورل، قال أهل اللغة: وهو من الأسماء المشتركة، فيطلق على ورم في خف البعير، وعلى ضَبة الحديد، والضب، اسم للجبل الذي بمسجد الخيف في أصله. وضبة الكوفة، وضبة البصرة قبيلتان من العرب.

وكنيته، أبو حسل، والجمع ضباب وأضبّ مثل كفّ وأكفّ والأنثى ضبّة ... وقال عبدالقاهر: الضّبّ: دويبة على حد فرخ التمساح الصغير، وذنبه كذنبه، وهو يتلون ألواناً بحر الشمس كما تتلون الحرباء[٢].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دل الحديث على إباحة أكل الضب، ويفهم من حال أصحابه أن حِلّه متقرر لديهم؛ لأنهم طبخوه، وقدموه للأكل، ولم يستفصلوا منه، وإنما فعلوا ذلك لإعلامه فيجتنبه إن كانت نفسه لا تقبله[٣].

٢. ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ، وإنما خشي أن يكون منه فتوقف عنه، وإنما قال ذلك قبل أن يُعْلِم الله نبيه ﷺ أن الممسوخ لا ينسل[٤].

٣. وفيه دليل على أن الكراهة الطبيعية وعيافة النفس من النبي ﷺ لأمر لا يحرمه؛ لأن مرده للنفوس والطباع لا الشرع.

---

(١) النهاية في غريب الأثر ٤/٣٢٩.

(٢) انظر حياة الحيوان الكبرى، للدميري ٢/٧٠٣

(٣) انظر عون المعبود ١٠/٢٦٧.

(٤) انظر فتح الباري ٩/٦٦٦.

٤. كمال حسن خلقه ﷺ، إذ لم يعب طعاماً قط، بل إن اشتهى الطعام أكله، وإلا تركه دون عيب له، وتواضعه في مؤاكلة أصحابه.

٥. وفيه أن النفس وما اعتادته وألفته، فلا تكره وتجبر على ما لا تشتهيه من الطعام؛ لأن ذلك يعود عليها بالضرر.

(٣٧٩٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ: أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ نَافِعٍ حَدَّثَهُمْ، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْحُبْرَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِبْلٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ.

## تخريج الحديث:

أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» في ٢٩١/١ و٣١٨/٢ و٤٤٧/٢ عن **أبي اليمان**. والطبري في «تهذيب الآثار» ١٩١/١ من طريق أبي اليمان، والطبراني في «مسند الشاميين» ٤٣٢/٢ من طريق **محمد بن إسماعيل بن عياش**. والبيهقي ٣٢٦/٩، وابن عساكر ٤٨٦/٩/١ كلاهما من طريق أبي اليمان.

كلاهما (أبو اليمان، ومحمد بن إسماعيل بن عياش)، عن إسماعيل بن عياش، به، بمثله.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيّ:

هو محمد بن عوف الطائي، أبو جعفر الحمصي. روى عن: الحكم بن نافع، وعبيد الله بن موسى، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وأبو زرعة.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ٢٧٢هـ، روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الثقات ١٤٣/٩، تهذيب الكمال ٤٦٥/٦، الكاشف ٢٠٨/٢، التهذيب ٦٦٦/٣، التقريب ٥٨٤/(٦٢٠٢).

### ٢. الْحَكَم بْن نَافِع:

هو الحكم بن نافع الحمصي، أبو اليمان البهراني، مولى امرأة من بهراء. روى عن: إسماعيل بن عياش، وأرطاة بن المنذر، وغيرهما. وعنه: محمد بن عوف الطائي الحمصي، والبخاري، وابن ديزيل، وغيرهم.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٢١هـ، أو٢٢٢هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٣٩٨)، معرفة الثقات ٣١٤/١، الجرح والتعديل ١٢٩/٢، الثقات ١٩٤/٨، تهذيب الكمال ٢٥٢/٢، ميزان الاعتدال ٥٨١/١، السير ٣١٩/١٠، تذكرة الحفاظ ٤١٢/١، التقريب ٢١٢/٢(١٤٦٤)، هدي الساري ٣٩٩.

### ٣. ابْنُ عَيَّاش:

هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي. رَوَى عَن: ضمضم بن زرعة الحضرمي، وسُلَيْمان الأعمش، وغيرهما. وعنه: أبو اليمان الحكم بن نافع، وحيوة بن شريح، وغيرهما.

قال إسماعيل بن عياش: كان ابن أَبي حسين المكي يدنيني، فقال له أصحاب الحديث: تزال تقدم هذا الغلام الشامي، وتؤثره علينا. فقال: إني أؤمله. فسألوه يوماً عن حديث يحدث به عن شهر: «إذا جمع الطعام أربعاً، فقد كمل»، فذكر ثلاثة ونسي الرابعة. فسألني عن ذلك، فقال لي: كيف حدثتكم ؟ قلت: حدثتنا عن شهر أنه قال: «إذا جمع الطعام أربعاً، فقد كمل، إذا كان أوله حلالاً، وسمي الله عليه حين يوضع، وكثرت عليه الأيدي، وحمد الله حين يرفع». فأقبل على القوم، فقال: «كيف ترون». وَقَال يزيد بن هارون: رأيت شعبة بن الحجاج عند فرج بن فضالة يسأله عن حديث إسماعيل بن عياش. وَقَال أبو اليمان الحكم بن نافع : كان منزل إسماعيل بن عياش إلى جانب منزلي، وكان يحيى الليل، وكان ربما قرأ ثم قطع ثم رجع، فقرأ من الموضع الذي قطع منه، فلقيته يوماً، فقلت : يا عم قد رأيت منك شيئاً، وقد أحببت أن أسألك عنه، إنك تصلي من الليل، ثم تقطع ثم تعود إلى الموضع

الذي قطعت، فتبتدئ منه، فقال: يا بني وما سؤالك عن ذلك ؟ قلت: إني أريد أن أعلم، قال: يا بني إني أصلي فأقرأ، فأذكر الحديث في الباب من الأبواب التي أخرجتها، فأقطع الصلاة فأكتبه فيه، ثم أرجع إلى صلاتي، فابتدئ من الموضع الذي قطعت منه. وَقَال يحيى بن صالح الوحاظي : «ما رأيت رجلاً أكبر نفساً من إسماعيل بن عياش، كنا إذا أتيناه إلى مزرعته لا يرضى لنا إلا بالخروف والخبيص، قال : وسمعته يقول : ورثت عَن أبي أربعة آلاف دينار، فأنفقتها في طلب العلم».

وقال عثمان ابن صالح السهمي: كان أهل مصر يتنقّصون عثمان حتى نشأ فيهم الليث بن سعد، فحدثهم بفضائل عثمان، فكفوا عن ذلك، وكان أهل حمص يتنقصون علي بن أبي طالب، حتى نشأ فيهم إسماعيل بن عياش، فحدثهم بفضائله، فكفوا عن ذلك.

وَقَال الإمام أحمد لداود بن عَمْرو الضبي: يا أبا سُلَيْمان، كان يحدثكم إسماعيل ابن عياش هذه الأحاديث بحفظه ؟ قال: نعم، ما رأيت معه كتاباً قط. فقال له: لقد كان حافظا، كم كان يحفظ ؟ قال: كان شيئاً كثيراً. قال له: كان يحفظ عشرة آلاف ؟ قال: عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف. فقال أبي: هذا كان مثل وكيع.

وَقَال ابن المديني: رجلان هما صاحبا حديث بلدهما: إسماعيل بن عياش، وعبد الله بن لَهِيعَة. وَقَال أحمد بن حنبل: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم. وَقَال يعقوب بن سفيان: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم. قال: وسمعت أبا اليمان يقول: كان أصحابنا لهم رغبة في العلم، وطلب شديد بالشام والمدينة ومكة، وكانوا يقولون: نجهد في الطلب، ونتعب أبداننا ونغيب، فإذا جئنا وجدنا كل ما كتبنا عند إسماعيل. قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين. وَقَال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، ما أدري ما سفيان الثوري؟. وَقَال أيضاً: ما رأيت شامياً ولا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش. وَقَال أبو داود: قدم إسماعيل بن عياش قدمتين، قدم هو وحريز بن عثمان الكوفة في مساحة أرض حمص، وقدمة قدمها إلى بغداد، سمع منه البغداديون، وسمع يزيد بن هارون من إسماعيل بن عياش ببغداد في القدمة الأولى. وَقَال ابن مَعِين: إسماعيل بن عياش

ثقة، قال يحيى: وكان إسماعيل أحب إلى أهل الشام من بقية. وقد سمع إسماعيل من شرحبيل. قال يحيى: إسماعيل بن عياش أحب إلي من فرج بن فضالة. قال يحيى: مضيت إلى إسماعيل بن عياش، فرأيته عند دار الجوهري قاعداً على غرفة، ومعه رجلان ينظران في كتاب، فيحدثهم خمس مئة في اليوم أقل أو أكثر، وهم أسفل وهو فوق. فيأخذون كتابه فينسخونه من غدوة إلى الليل. قال يحيى: فرجعت و لم أسمع منه شيئاً. وَقَال في موضع آخر عن يحيى: شهدت إسماعيل بن عياش وهو يحدث هكذا، فلم أكن آخذ منه شيئاً، ولكني شهدته يملي إملاء فكتبت عنه. وَقَال عَبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن مَعِين عن إسماعيل بن عياش، فقال: إذا حدث عن الشيوخ الثقات، مثل: محمد بن زياد، وشرحبيل بن مسلم. قلت ليحيى: فكتبت عن إسماعيل بن عياش ؟ فقال: نعم، سمعت منه شيئاً. وسُئِل ابن مَعِين عن إسماعيل بن عياش، فقال: ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه. قيل ليحيى: أيهما أثبت بقية أو إسماعيل بن عياش ؟ فقال: كلاهما صالحان. وَقَال مرةً: أرجو أن لا يكون به بأس. وَقَال في أخرى: إسماعيل بن عياش ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم. وَقَال أيضاً: إذا حدث عن الشاميين، وذكر الخبر، فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين، خلط ما شئت. وسأل المروذي أحمد بن حنبل عن إسماعيل بن عياش، فحسّن روايته عن الشاميين، وَقَال: هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم. وَقَال أبو داود: سألت أحمد عن إسماعيل بن عياش، فقال: ما حدث عن مشايخهم. قلت: الشاميين؟ قال: نعم. فأمّا ما حدَّث عن غيرهم، فعنده مناكير. وقال أحمد أيضاً: إسماعيل بن عياش أصلح بدناً من بقية، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات. وسُئِل أحمد عن إسماعيل بن عياش فقال: نظرت في كتابه عن يحيى بن سَعِيد أحاديث صحاح، وفي المصنّف أحاديث مضطربة. وَقَال ابن المديني: كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه ضعف. وَقَال دُحيم: إسماعيل بن عياش في الشاميين غاية، وخلّط عن المدنيين. وَقَال عَمْرو بن علي: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة، مثل هشام بن عروة، ويحيى بن سَعِيد، وسهيل بن أَبي صالح، فليس بشيءٍ. وَقَال في موضع آخر: كان عبد الرحمن لا يحدث عن إسماعيل بن عياش. وَقَال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن إسماعيل

بن عياش شيئا قط. وَقَال ابن المديني: ضرب عبد الرحمن على حديث إسماعيل بن عياش، وعلى حديث المبارك بن فضالة. وَسأل عَبد الله بن علي بن المديني، أباه عن إسماعيل ابن عياش، قلت: إن يحيى بن مَعين يقول: إنه ثقة فيما يروي عن أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام، ففيه شيء، فضعَّفه فيما روى عن أهل الشام وغيرهم. وَقَال مرة: سمعت أبي يقول: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش، لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلَّط في حديثه عن أهل العراق، وحَدَّثَنَا عنه عبد الرحمن، ثم ضرب على حديثه، قال: وسمعت أبي يقول: إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدّث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديماً وتركه. وَقَال يعقوب بن شَيْبَة: إسماعيل بن عياش، ثقة عند يحيى بن مَعين وأصحابنا فيما روى عن الشاميين خاصة، وفي روايته عن أهل العراق وأهل المدينة اضطراب كبير، وكان عالماً بناحيته. وقَال البُخاريُّ: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده، ففيه نظر. وَقَال أيضاً: ما روى عن الشاميين فهو أصح. وكذلك قال أبو بشر الدولابي. وَقَال أحمد بن أَبي الحواري: سمعت وكيعاً يقول: قدم علينا إسماعيل بن عياش، فأخذ مني أطرافا لإسماعيل بن أَبي خالد، فرأيته يخلط في أخذه، وَقَال: قال لي وكيع: يروون عندكم عنه؟ فقلت: أما الوليد ومروان فيروون عنه، وأما الهيثم بن خارجة ومحمد بن إياس، فكأنّهم. قال: وأيّ شيء الهيثم وابن إياس إنما أصحاب البلد الوليد ومروان!. وقال الجوزجاني سألت أبا مُسْهِر عن إسماعيل بن عياش وبقية، فقال: كل كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات، فهو ثقة. قال الجوزجاني: أما إسماعيل بن عياش، فقلت لأبي اليمان: ما أشبه حديثه بثياب سابور، يرقم على الثوب المئة وأقل شرائه دون عشرة، قال: كان من أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمدُ منه في حديث غيرهم. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن إسماعيل بن عياش، فقال: هو لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاريّ. وقال مسلمٌ: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، قال: أخبرنا زكريا بن عدي، قال: قال لي أبو إسحاق الفزاري: اكتب عن بقية ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا غيرهم. وقال أبو جعفر العقيلي: حدثنا محمد بن إسماعيل - يعني الصائغ — قال: حدثنا الحسن بن علي - يعني الحلواني — قال: حدثنا أبو

صالح الفراء، قال: قلت لأبي إسحاق الفزاري: إني أريد مكة، وأريد أن أمر بحمص، وثم رجل يقال له: إسماعيل بن عياش فأسمع منه؟ قال: لا، ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه. قال أبو صالح: كان الفزاري قد روى عن إسماعيل بن عياش، ثم تركه، وذلك أن رجلا جاء إلى أبي إسحاق، فقال، يا أبا إسحاق ذُكرتَ عند إسماعيل بن عياش، فقال إسماعيل: أيّما رجلٍ لولا أنه شكِّيّ. وقال ابن عدي: أحاديث من أحاديث الحجاز ليحيى بن سعيد، ومحمد بن عمرو، وهشام بن عروة، وابن جريج، وعمر بن محمد، وعبيد الله الوصافي، وغير ما ذكرت من حديثهم، ومن حديث العراقيين، إذا رواه بن عياش عنهم، فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديثاً برأسه، أومرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يُكتب حديثه ويُحتج به في حديث الشاميين خاصة. وقال الحاكم: هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه. وقال الذهبي: شيخ الشاميين ليس بالقوي وحديثه عن الحجازيين منكر ضعيف بخلاف الشاميين. وقال مرةً: عالم أهل حمص صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جداً في حديث أهل الحجاز. وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم. وعدّه في المرتبة الثالثة من المدلّسين، وقال: أشار ابن معين، ثم ابن حبان في «الثقات» إلى أنه كان يدلس.

وبالجملة فإن الأئمة متفقون على أن إسماعيل بن عياش أقوى ما تكون روايته إذا روى عن الشاميين، وجنح كثير منهم إلى توثيق روايته عنهم، وشذّ آخرون فضعّفوا روايته مطلقاً ولا يسندهم دليل في ذلك، ولذا فالراجح تصحيح حديثه في ما رواه عن الشاميين، أما روايته عن غير الشاميين، فيستأنس بها في المتابعات والشواهد، قال المعلمي في «التنكيل» ٣٥٠/١ : إسماعيل ثقة في نفسه لكن عن غير الشاميين تخليط كثير، فحدّه إذا روى عن غير الشاميين أن يصلح في المتابعات والشواهد.

وأما دعوى التدليس فلم أظفر بشيء يدلّ عليه لا من كلام ابن معين، ولا ابن حبان، ولذا فعلى ثبوت تدليسه، فإنه قليل جداً، فلا يلتفت إليه – والله أعلم –.

- **ثقة في روايته عن أهل بلده، ضعيف في غيرهم.**

مات سنة ١٨٢هـ، روى له البخاري في كتاب «رفع اليدين في الصلاة» وغيره، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٦٩/١، أحوال الرجال ص١٧٣، ضعفاء النسائي ص١٦، ضعفاء العقيلي ٨٨/١، الجرح والتعديل ١٩١/٢، تاريخ أسماء الثقات ص٢٧، الكامل ٢٩١/١، ضعفاء ابن الجوزي، تهذيب الكمال ٢٤٧/١، الكاشف ٢٤٨/١، تذكرة الحفاظ ١٨٦/١، من تكلم فيه وهو موثق ص٤٧، الميزان ٢٤٠/١، المغني ١٢٨/١، التهذيب ١٦٢/١، التقريب ١٣٧/(٤٧٣)، تعريف التقديس ص١٣١.

## ٤. ضَمْضَم بْن زُرْعَة:

هو ضمضم بن زرعة بن ثوب الحضرمي، الحمصي. روى عن: شريح بن عبيد. وعنه: إسماعيل بن عياش، ويحيى بن حمزة الحضرمي.

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: «ثقة». وقال أبو حاتم: «ضعيف». وقال أحمد ابن محمد بن عيسى، صاحب «تاريخ الحمصيين»: ضمضم بن زرعة بن مسلم بن سلمة ابن كهيل الحضرمي، لا بأس به. وذكره ابن حبان في «الثقات». ونقل ابن خلفون عن ابن نُمير توثيقه. وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء».

**الخلاصة في ضمضم بن زرعة:**

- **صدوق، يهم.**

وهو ما قاله ابن حجر في «التقريب». وقال الذهبي في «الكاشف»: «مختلف فيه». وأما تضعيف أبي حاتم فلعل مردّ ذلك تشدده في التوثيق رحمه الله، وحال ضمضم في أدنى درجة التوثيق، فضعفه لذلك.

روى له أبو داود، وابن ماجه في التفسير.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٣٨/٤، تاريخ ابن معين للدارمي ص١٣٥، الجرح والعديل ٤٦٨/٤، الثقات ٤٨٥/٦، الضعفاء لابن الجوزي ٦١/٢/(١٧١٩)، ميزان الاعتدال ٣٣١/٢، الكاشف ٥١٠/١، تهذيب الكمال ٤٨٨/٣، التهذيب ٤٦٢/٤،

التقريب ٣٣٣/(٢٩٩٢).

### ٥. شُرَيْح بْن عُبَيْد:

هو شريح بن عبيد بن شريح بن عبيد بن عريف الحضرمي: وقيل: المقدامي، أبو الصلت الشامي الحمصي. روى عن: أبي راشد الحبراني، ومعاوية بن أبي سفيانﷺ، وغيرهما. وعنه: ضمضم بن زرعة، وصفوان بن عمر، وغيرهما.

قال العجلي: «شامي تابعي ثقة». وقال دحيم: «من شيوخ حمص الكبار ثقة». وقيل لمحمد بن عوف: هل سمع من أبي الدرداء؟ فقال: لا. فقيل له: فسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ قال ما أظن ذلك، وذلك لأنه لا يقول في شيء من ذلك سمعت، وهو ثقة. وقال النسائي: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «من عباد أهل الشام، كنيته أبو الصلت، كان ثبتاً».

- **ثقة، وكان يرسل كثيراً.**

وهذا ما قاله ابن حجر في «التقريب»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق، قد أرسل عن خلق».

مات بعد المئة، وروى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٣٠/٤، معرفة الثقات ٤٥٢/١، الجرح والتعديل ٣٣٤/٤، الثقات ٣٥٣/٤، مشاهير علماء الأمصار ١١٦/١، الكاشف ٤٨٣/١، التهذيب ٣٢٨/٤، التقريب ٣١٦/(٢٧٧٥).

### ٦. أَبو رَاشِد الْحُبْرَانِيّ:

هو أبو راشد الحبراني الشامي الحمصي، ويقال: الدمشقي، وأسمه أخضر بن خوط، وقيل: النعمان بن بشير. روى عن: عبد الرحمن بن شبل الأنصاري، وجماعة من الصحابة ﷺ. وعنه: شريح بن عبيد، وصفوان بن عمرو، وغيرهما.

ذكره أبو الحسن بن سميع في الطبقة الثانية. وذكره محمد بن سعد في الطبقة الثالثة. وذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة التي تلي أصحاب رسول الله ﷺ وهي العليا. وقال العجلي: «شامي تابعي ثقة، لم يكن بدمشق في زمانه أفضل منه». وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

● **ثقة.**

وكذا قال ابن حجر في «التقريب».

روى له البخاري في الأدب وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الكنى للبخاري ص٣٠، معرفة الثقات ٤٠٠/٢، الثقات ٦٣/٤، تهذيب الكمال ٣٠٥/٨، الكاشف ٤٢٥/٢، التهذيب ٩١/١٢، التقريب ٧٣٨/(٨٠٨٨).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **منكر**؛ لأنه تفرّد به إسماعيل بن عياش، ومع كون الإسناد شامياً مما يقوي صحة هذا الحديث، إلا أن تفرده لا يحتمل، كما أن ضمضم بن زرعة صدوق يهم، فلا يؤمن كون هذا الحديث من أوهامه، لاسيما وقد خالف الأصول الصحيحة في إباحة أكل الضب – والله أعلم –.

قال الطبري في «تهذيب الآثار» ١٩١/١: «هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة».

وقال البيهقي: «لم يثبت إسناده، إنما تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة، وما مضى في إباحته أصح منه».

وقال الخطابي: «ليس إسناده بذاك».

وقال الذهبي في «الميزان» ٢٤٤/١ :«منكر»، وفي «السير» ٣٢٥/٨: «هذا حديث منكر، وأراه مرسلاً».

وقال ابن حجر[1] في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» ٢٠٨/٢: «وإسناده شامي ولا يخلو من مقال».

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دل الحديث على إباحة أكل الضب، ويفهم من حال أصحابه أن حِلّه متقرر لديهم؛ لأنهم طبخوه، وقدموه للأكل، ولم يستفصلوا منه، وإنما فعلوا ذلك لإعلامه، فيجتنبه إن كانت نفسه لا تقبله.

٢. ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ، وإنما خشي أن يكون منه فتوقف عنه، وإنما قال ذلك قبل أن يُعْلِم الله نبيه ﷺ أن الممسوخ لا ينسل[2].

---

(١) وذهب ابن حجر في ((الفتح)) ٦٦٥/٩ إلى خلاف ذلك فقال: وَقَدْ جَاءَ عَنْ النَّبِيّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ الضَّبّ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَن ، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَة إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاش عَنْ ضَمْضَم بْن زُرْعَة عَنْ شُرَيْح بْن عُتْبَة عَنْ أَبِي رَاشِد الْحَبْرَانِيّ عَنْ عَبْد الرَّحْمَن بْن شِبْل ، وَحَدِيث اِبْن عَيَّاش عَنْ الشَّامِيِّينَ قَوِيّ ، وَهَؤُلَاءِ شَامِيُّونَ ثِقَات ، وَلَا يُغْتَرّ بِقَوْلِ الْخَطَّابِيّ : لَيْسَ إِسْنَاده بِذَاكَ ، وَقَوْل اِبْن حَزْم : فِيهِ ضُعَفَاء وَمَجْهُولُونَ ، وَقَوْل الْبَيْهَقِيّ : تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاش وَلَيْسَ بِحُجَّة ، وَقَوْل اِبْن الْجَوْزِيّ : لَا يَصِحّ ، فَفِي كُلّ ذَلِكَ تَسَاهُل لَا يَخْفَى ، فَإِنَّ رِوَايَة إِسْمَاعِيل عَنْ الشَّامِيِّينَ قَوِيَّة عِنْد الْبُخَارِيّ وَقَدْ صَحَّحَ التِّرْمِذِيّ بَعْضهَا ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيث عَبْد الرَّحْمَن بْن حَسَنَة " نَزَلْنَا أَرْضًا كَثِيرَة الضِّبَاب " الْحَدِيث ، وَفِيهِ أَنَّهُمْ " طَبَخُوا مِنْهَا فَقَالَ النَّبِيّ ﷺ: إِنَّ أُمَّة مِنْ بَنِي إِسْرَائِيل مُسِخَتْ دَوَابّ فِي الْأَرْض فَأَخْشَى أَنْ تَكُون هَذِهِ فَأَكْفِئُوهَا " أَخْرَجَهُ أَحْمَد وَصَحَّحَهُ اِبْن حِبَّان وَالطَّحَاوِيّ وَسَنَده عَلَى شَرْط الشَّيْخَيْنِ إِلَّا الضَّحَّاك فَلَمْ يُخَرِّجَا لَهُ . وَلِلطَّحَاوِيّ مِنْ وَجْه آخَر عَنْ زَيْد بْن وَهْب وَوَافَقَهُ الْحَارِث بْن مَالِك وَيَزِيد بْن أَبِي زِيَاد وَوَكِيع فِي آخِره " فَقِيلَ لَهُ إِنَّ النَّاس قَدْ اِشْتَوَوْهَا أَكَلُوهَا ، فَلَمْ يَأْكُل وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ " وَالْأَحَادِيث الْمَاضِيَة وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى الْحِلّ تَصْرِيحًا وَتَلْوِيحًا نَصًّا وَتَقْرِيرًا ، فَالْجَمْع بَيْنهَا وَبَيْن هَذَا حَمْل النَّهْي فِيهِ عَلَى أَوَّل الْحَال عِنْد تَجْوِيز أَنْ يَكُون مِمَّا مُسِخَ وَحِينَئِذٍ أَمَرَ بِإِكْفَاءِ الْقُدُور ، ثُمَّ تَوَقَّفَ فَلَمْ يَأْمُر بِهِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ ، وَحُمِلَ الْأُذُن فِيهِ عَلَى ثَانِي الْحَال لِمَا عُلِمَ أَنَّ الْمَمْسُوخ لَا نَسْل لَهُ ، ثُمَّ بَعْد ذَلِكَ كَانَ يَسْتَقْذِرهُ فَلَا يَأْكُلهُ وَلَا يُحَرِّمهُ ، وَأُكِلَ عَلَى مَائِدَته فَدَلَّ عَلَى الْإِبَاحَة ، وَتَكُون الْكَرَاهَة لِلتَّنْزِيهِ فِي حَقّ مَنْ يَتَقَذَّرهُ ، وَتُحْمَل أَحَادِيث الْإِبَاحَة عَلَى مَنْ لَا يَتَقَذَّرهُ ، وَلَا يَلْزَم مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُكْرَه مُطْلَقًا .

(٢) انظر تهذيب الآثار للطبري ١٨٩/١ وما بعدها.

٣. وفيه دليل على أن الكراهة الطبيعية وعيافة النفس من النبي ﷺ لأمر لا يحرمه؛ لأن مرده للنفوس والطباع لا الشرع[١].

٤. كمال حسن خلقه ﷺ، إذ لم يعب طعاماً قط، بل إن اشتهى الطعام أكله، وإلا تركه دون عيب له، وتواضعه في مؤاكلة أصحابه.

٥. وفيه أن النفس وما اعتادته وألفته، فلا تكره وتجبر على ما لا تشتهيه من الطعام؛ لأن ذلك يعود عليها بالضرر.

---

(١) انظر المصدر السابق.

## باب فِي أَكْلِ لَحْمِ الْحُبَارَى

(٣٧٩٧) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنِي بُرَيْهُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَفِينَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (١٨٢٨)، وفي «الشمائل» (١٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء» ٣/١٦٨، والمحاملي في «أماليه» ١/٤٣٨ — ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤/٢٣١-، والطبراني في «الكبير» ٧/٨١ ، والبغوي في «شرح السنة» ١١/٢٥١، كلهم من طريق الفَضل بن سَهل (والترمذي بلا واسطة)، به، بمثله. قال التِّرْمِذِي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن عمر بن سفينة، روى عنه ابن أبي فديك، ويقال: بريه بن عمر بن سفينة».

وأخرجه البزار في «مسنده» — كما في البحر الزخار ٩/٢٨٥- عن **الجراح بن مخلد**. وابن حبان في «المجروحين» ١/١١١ من طريق **أحمد بن الأزهر**. والطبراني في «الكبير» ٧/٨١ عن **محمد بن مُحَمَّدٍ التَّمَّارُ الْبَصْرِيُّ**. والبيهقي في «الشعب» ٥/٩٣ من طريق **يعقوب بن سفيان**. والمزي في «تهذيب الكمال» ٥/٣٥٤، من طريق **أبي حفص الصيرفي**. خمستهم عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، به، بلفظه. ووقع لفظه في «الشعب»: «أكلت مع رسول الله ﷺ لحم الحبارى الثريد وغيره مما يكون أدماً».

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» ١/١٦٨، وأبو بكر الشافعي «الغيلانيات» ١٠/٧٤٢ — ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤/٢٣١-، والبيهقي في «الكبرى» ٩/٣٢٢، ثلاثتهم من طريق ابن أبي فديك، عن بريه بن عمر بن سفينة، به، بمثله.

وأخرجه البزار في «مسنده» — كما في البحر الزخار ٢٨٥/٩- (والبزار بلا واسطة)، والبيهقي في «الكبرى» ٣٢٢/٩، وابن عدي في «الكامل» ٦٤/٢، من طريق النضر بن طاهر أبو الحجاج، عن بريه، به، بلفظه. قال الدارقطني: غريب من حديث النضر ابن طاهر، عن بريه بن عُمَر بهذا الإسناد، وتابعه إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي عن بريه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. الْفَضْلُ بْنُ سَهْل:

هو الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس البغدادي، أصله من خراسان. روى عن: إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والشيخان، وغيرهم.

قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «ثقة»، وقال أحمد بن الحسين بن إسحاق: «أحد الدواهي»، قال الخطيب: يعني في الذكاء. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال عبدان الأهوازي: سمعت أبا داود يقول: أنا لا أحدث عنه. قلت: لِمَ؟ قال: لأنه لا يفوته حديث جيد.

والحاصل أنه لم يتكلم فيه سوى أبي داود ولا متابع له، وأجاب عن ذلك الذهبي في «السير» فقال: «قلت: ما بهذا الخيال يغمز الحافظ، ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في سننه»اهـ. بل قد وثّقه أبو عبد الرحمن النسائي الذي يعض بالنواجذ على توثيقه لما اشتُهر عنه التدقيق في أحوال الرجال، وأما أبو حاتم فلتشدده قال عنه «صدوق»، وإخراج صحابي الصحيح له أكبر دلالة على توثيقه.

**الخلاصة في الفضل بن سهل أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «كان ذكياً يحفظ». وقال في «السير»: «الحافظ البارع الثقة»، وقال في «التذكرة»: «وكان موصوفاً بالذكاء والمعرفة والإتقان، وثقه النسائي وغيره، وكان لا يكاد يفوته حديث فرد». وقال ابن حجر: «صدوق».

مات سنة ٢٥٥هـ، روى له الجماعة إلا ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٧/٩، تهذيب الكمال ٣٦/٦، الكاشف ١٢٢/٢، سير أعلام النبلاء ٢٠٩/١٢، تذكرة الحفاظ ٥٥٣/٢، التهذيب ٣٩١/٣، التقريب ٥١٩/(٥٤٠٣).

## ٢. إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيّ:

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم، البَصْرِيّ، أخو موسى بن عبد الرحمن بن مهدي. روى عَن: بريه بن عُمَر بن سفينة، وسفيان بن عُيَيْنَة وغيرهما. وعَنه: الفضل بن سهل الأعرج، وهارون بن عَبد الله الحمال وغيرهما.

قال ابن عدي: «روى عن الثقات المناكير، ولم أر له حديثًا منكراً يحكم عليه بالضعف من أجله». وقال الخليلي في «الإرشاد»: «مات وهو شاب لا يعرف له إلا أحاديث دون العشرة، يروي عنه الهاشمي، يعني: جعفر بن عبد الواحد أحاديث أنكروها على الهاشمي، وهو من الضعفاء. وقال ابن حبان في «الثقات»: «يتقي حديثه من رواية جعفر عنه».

### إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي:

- **صدوق له مناكير.**

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» ٦٦/١٦: «وله مناكير». وقال في «ديوان الضعفاء»: «له مناكير قليلة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق له مناكير، قيل: إنها من قبل الراوي عنه».

روى له أبو داود، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي في اليوم والليلة.

مراجع ترجمته: التاريخ الكبير ٢٩٥/١، الثقات ٦٧/٨، الجرح والتعديل ١١٢/٢، الكامل ٢٦٣/١، تهذيب الكمال ١٢١/١ الكاشف ٢١٧/١، التهذيب ١٢٢/١، التقريب ١١٦/(٢٠٧).

### ٣. بُرَيْهُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَفِينَةَ:

هو بريه بن عمر بن سفينة الهاشمي، أبو عبد الله المدني مولى النبي ﷺ، واسمه: إبراهيم، وبريه: لقب غلب عليه. روى عن: أبيه، عن جده. وعنه: إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وأبو الحجاج النضر بن طاهر البصري.

قال البخاري: إسناده مجهول. وقال أبو جعفر العقيلي: لا يعرف إلا به. وقال ابن حبان في «المجروحين»: يخالف الثقات في الروايات، ويروى عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الأثبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحل. قال ابن عدي: «ولبرية هذا عن أبيه عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلاماً؛ لأني رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، ولبرية غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، وأرجو أنه لا بأس به». وضعفه الدارقطني.

**الخلاصة في بريه:**

- **مجهول الحال**، وإن كان روى عنه ثلاثة إلا أن فيهم ضعفاً، لا يرفعون حد الجهالة عنه، ولهذا قال البخاري: إسناده مجهول. قال ابن حجر: «مستور»، وهو مجهول الحال، كما تقدم تصريحه بذلك. وقال الذهبي في «الكاشف»: «لين». والراجح ما تقدم من كونه مجهول الحال، كما قال البخاري، والعقيلي، والله أعلم.

روى له أبو داود والترمذي .

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١١٥/٢، المجروحين ١١١/١، ضعفاء الدارقطني (١٠)، الضعفاء لابن الجوزي ٤٤/١، تهذيب الكمال ٣٣٦/١، المغني (١٣٨)، الكاشف ٢٦٥/١، الميزان ٢٣١/٢، لسان الميزان ١٦٩/٧، التقريب ١١٧/(٢٢١).

### ٤. عُمَر بْن سَفِينَةَ:

هو عُمَر بن سفينة مولى النبي ﷺ والد بريه ابن عُمَر بن سفينة. روى عن: أبيه. وعَنه: ابنه بريه بن عُمَر بن سفينة، وهو إبراهيم بن عُمَر.

قال البخاري: إسناده مجهول.

وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. وَقَال أبو زُرْعَة: صدوق. وقَال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب «الثقات». وَقَال ابن عدي: له أحاديث أفراد لا تروى إلا من طريق بريه عَن أبيه.

**الخلاصة في عمر بن سفينة:**

- **صدوق.** وإلى ذلك ذهب ابن حجر في «التقريب» فقال: «صدوق» وقال الذهبي في «الميزان» ٢٠١/٣ فقال: «لا يعرف»، ولعله وهم بينه وبين ابنه المتقدم، فإن ابنه أولى بالجهالة من أبيه؛ لأن عمر قد عدّله جماعة، بخلاف ابنه بريه، فالمعدلون له أقل عدداً.

روى له أبو داود، والتِّرْمِذِيّ حديثًا واحدًا.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٦٠/٦، معرفة الثقات ١٦٨/٢، الجرح والتعديل ١١٣/٦، الثقات ١٤٩/٥، تهذيب الكمال ٣٥٤/٥، الكاشف ٦٢/٢، الميزان ٢٠١/٣، التقريب ٤٨١/(٤٩٠٨).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **منكر؛** لأن في إسناده بريه وهو مجهول، ويأتي بأحاديث لا يتابعه فيها الثقات، كما قال ابن عدي: «أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات»، كما أن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي له مناكير هذا الحديث أحدها.

قال البخاري: إسناده مجهول. وقال التِّرْمِذِي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وقال العقيلي في «الضعفاء» ١٦٨/٣: بريه بن عمر بن سفينة عن أبيه عن جده، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به. وقال الحافظ في «التلخيص» ١٥٤/٤: وإسناده ضعيفٌ، ضعفه: العقيلي، وابن حبان.

وقد ضعّفه الألباني في «الإرواء» ١٤٨/٨.

## غريب الحديث:

قوله: «حُبَارَى»: الحبارى: بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة: طائر معروف وهو اسم جنس يقع على الذكر والأنثى. واحده وجمعه سواء، وإن شئت قلت في الجمع: حباريات ... وهو طائر طويل العنق، رمادي اللون في منقاره بعض طول[1].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دلت عموم الشريعة على أن الله أباح الكثير من الطيور، فالحمام بأنواعه من الطيور الحلال، وكذلك الحجل من الطيور المباحة، وهكذا الحبارى من الطيور المباحة؛ وذلك لأن قوتها وغذاءها حلال من الطيب.

٢. أن الأشياء المستقذرة من الطيور محرمة، فقد حرم النبي ﷺ (كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير)، فحرم ذوات المخالب، فالصقر ولو كان مما يُعلَّم فإنه حرام لأنه ذو مخلب، وكذلك العقاب، والغراب، والباشق، والعقاب، والرخم، والنسور التي تأكل الجيف والقاذورات، فهذه ليست من الصيد، بل هي من المحرمات؛ لأنها تتغذى بالجيف وتأكلها وتأكل الأقذار، بخلاف الصيد الذي يتغذى بالأعشاب، أو الطيور التي تتغذى بالحبوب وبالأعشاب كالحبارى، والحمام ونحوها فهذه من الطيبات.

(١) انظر حياة الحيوان الكبرى، للدميري ٩/٢ .

## باب فِي أَكْلِ حَشَرَاتِ الأَرْضِ

(٣٧٩٨) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا غَالِبُ بْنُ حَجْرَةَ، حَدَّثَنِي مِلْقَامُ بْنُ تَلِبٍّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشَرَاتِ الأَرْضِ تَحْرِيمًا.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٩/٣٢٦ من طريق أبي داود، به.

وأخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ١/٢٨٢(بلا واسطة)، والطبراني في «الكبير» ٢/٦٣ - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» من طريق موسى بن إسماعيل، به.

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيل:

هو مُوسَى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوذَكي.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

#### ٢. غَالِبُ بْنُ حَجْرَة:

هو غالب بن حجرة بن التَلِبّ بن ثعلبة بن ربيعة التميمي العنبري، ابن أخي ملقام بن التلب. روى عن: عمه ملقام بن التلب، وبنت عمه أم عبد الله بن ملقام بن التلب. وعنه: موسى بن إسماعيل، وحرمي بن حفص القسملي، ومحمد بن عبد الله الرقاشي.

قال الآجري: سألت أبا داود عنه، فقال: «إعرابي تريد أن تحتج به، أي شيء عنده؟!». وقال ابن حزم: «هو والملقام مجهولان». وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله». ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

• **مجهول الحال.**

قال ابن حجر في «التقريب»: «مجهول».

روى له أبو داود حديثاً واحداً.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٠٠/٧، الثقات ٣٠٩/٧، الجرح والتعديل ٤٩/٧، تهذيب الكمال ٥/٦، الكاشف ١١٥/٢، التهذيب ٢٤١/٨، التقريب ٥١٤/(٥٣٤٥).

### ٣. مِلْقَامُ بْنُ تَلِبّ:

هو ملقام، ويقال: هلقام بن التَلِبّ بن ثعلبة بن ربيعة التميمي العنبري، بصري. روى عن: أبيه. وعنه: ابن أخيه غالب بن حجرة، وابنته أم عبد الله بنت ملقام.

ذكر ابن حزم أنه مجهول.

• **مجهول الحال.**

وقال ابن حجر في «التقريب»: «مستور»، وهو يعني به مجهول الحال.

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤٣١/٨، تهذيب الكمال ٢٢٠/٧، الكاشف ٢٩٢/٢، التهذيب ٢٩٥/١٠، التقريب ٦٣٤/(٦٨٧٨).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لأن فيه غالب بن حجرة، وعمّه: الملقام بن تلب، وهما: مجهولا الحال.

وقد ضعف الحديث عبد الحق الأشبيلي بملقام، وضعّفه ابن القطان في «بيان الوهم» ٢٤٢/٣ بغالب، وضعّفه ابن حزم في «المحلى» ٤٠٦/٧ بهما جميعاً.

وقال البيهقي في «الكبرى» ٣٢٦/٩: «وهذا إسناد غير قوي».

## غريب الحديث:

**قوله:** ((**حَشَرَةِ الأَرْضِ**)): هي صغار دَوَابّ الأرض، كالضَّب، واليَرْبُوع. وقيل: هي هَوامّ الأرض مِمَّا لاَ سَمَّ له، واحدُها حَشَرة[1].

(١) النهاية في غريب الحديث ٣٨٩/١.

(٣٧٩٩) قَالَ أَبُوْ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْكَلْبِيُّ أَبُو ثَوْرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ نُمَيْلَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَسُئِلَ عَنْ أَكْلِ الْقُنْفُذِ فَتَلاَ: ﴿قُلْ لاَ أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآيَةَ، قَالَ: قَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِنْ كَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا فَهُوَ كَمَا قَالَ مَا لَمْ نَدْرِ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي ٣٢٦/٩ من طريق أبي داود، به، بمثله.

وأخرجه أحمد ٥١٥/١٤(بلا واسطة). وابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» ٤١١/٢ من طريق محمد بن علي بن زيد. و المزي في «تهذيب الكمال» ٥٦٣/٥ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه. كلاهما عن سعيد بن منصور، به.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْكَلْبِيّ:

هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور الكلبي، أبو ثور الفقيه، صاحب الشافعي. روى عن: سعيد بن منصور، وسفيان بن عيينة، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وابن ماجه.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٤٠هـ، روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٩٧/٢، الثقات ٧٤/٨، تاريخ بغداد ٦٥/٦، تهذيب الكمال ١٠٩/١، الكاشف ٢١١/١، التهذيب ١١٨/١، التقريب ١١٣/(١٧٢).

## ٢. سَعِيدُ بْنُ مَنْصُور:

هو سعيد بن منصور أبو عثمان الخرساني.

- **ثقة مصنّف، وكان لا يرجع عما في كتابه؛ لشدة وثوقه به.**

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

## ٣. عَبْدُ الْعَزِيز بْنُ مُحَمَّد:

هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي، أبو محمد المدني، مولاهم، ودراورد قرية بخراسان. روى عن: عيسى بن نميلة، والقاسم بن محمد بن حفص، وغيرهما. وعنه: سعيد بن منصور، وسفيان الثوري وهو أكبر منه، وغيرهما.

كان مالك يوثقه. وقال أحمد: «ما حدَّث عن عبيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمر»، وسُئل مرة، فقال: «كان معروفاً بالطلب، وإذا حدّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدّث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر». وقال ابن معين: «الدراوردي أثبت من فليح بن سليمان، وابن أبي الزناد، وأبي أويس الدراوردي، ثم ابن أبي حازم»، وقال في أخرى: «ليس به بأس»، وقال ثالثة: «ثقة حجة». وقال العجلي: «مدني ثقة». وقال أبو زرعة: «سيء الحفظ، فربما حدّث من حفظه الشيء فيخطئ». وسُئل أبو حاتم الرازي، عن عبد العزيز بن محمد ويوسف بن الماجشون؟، فقال: «عبد العزيز محدِّث، ويوسف شيخ يخطئ». وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر». وقال محمد بن سعد: «كان ثقة كثير الحديث يغلط».وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «وكان يخطئ».

- **صدوق، وحديثه من كتابه أقوى.**

قال الذهبي في «الميزان»: «صدوق من علماء المدينة، غيره أقوى منه»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ».

روى له الجماعة البخاري مقرونا بغيره.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٥/٦، معرفة الثقات ٩٨/٢، الجرح والتعديل ٣٩٥/٥، الثقات ١١٦/٧، التعديل والتجريح ٩٩٧/٢، تهذيب الكمال ٥٢٧/٤، الميزان ٦٣٤/٢، الكاشف ٦٥٨/١، التقريب ٤٢٠/(٤١١٩).

## ٤. عِيسَى بْن نُمَيْلَة:

هو عيسى بن نميلة الفزاري، حجازي. روى عن: أبيه، عن ابن عمر، وعن رجل، عن أبي هريرة: حديث القنفذ. وعنه: عبد العزيز بن محمد الدراوردي.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

- **مجهول.**

قال عنه الذهبي في «الميزان»: «ما روى عنه سوى الدراوردي حديثه في أكل القنفذ»، وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٩٨/٦، الكاشف ١١٣/٢، الميزان ٣٢٧/٣، تهذيب الكمال ٥٦٣/٥، التقريب ٥١٣/(٥٣٣٦).

## ٥. أَبوه نُمَيْلَة:

هو نميلة الفزاري، والد عيسى بن نميلة. روى عن: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعن جليس لابن عمر، عن أبي هريرة: حديث القنفذ. وعنه: ابنه عيسى بن نميلة.

- **مجهول.**

قال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف». وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٣٦٢/٧، الميزان ٢٧٣/٤، الكاشف ٣٢٦/٢، التهذيب ٤٧٧/١٠، التقريب ٦٥٧/(٧١٩٤).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف**؛ لجهالة اثنين في إسناده وهما عيسى بن نُميلة الفزاري، وأبيه، ولأجل الإبهام في الشيخ الذي لم يُسمّ عن أبي هريرة. قال البخاري في «التاريخ الكبير» ٣٩٨/٦: «عيسى بن نميلة عن أبيه منقطع روى عنه الدراوردي». وقال البيهقي في «الكبرى» ٣٢٦/٩: «هذا حديث لم يرو إلا بهذا الإسناد، وهو إسناد فيه ضعف». وقال الخطابي في معالم السنن» ٢٢٩/٤ : «ليس إسناده بذاك»، وقال الدَّميري في «حياة الحيوان الكبرى» ٥٤٧/٣: «رواته مجهولون»، وضعفه الحافظ في البلوغ ص٤٥٢/(١٢٣٥).

وضعفه الألباني في «الإرواء» ١٤٤/٨.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْقُنْفُذ**»: القنفذ: بالذال المعجمة، وبضم الفاء وفتحها: البَرِّيُّ منه. كنيته: أبو سفيان وأبو الشوك، والأنثى/ أم دُلْدُلٍ، والجمع القنافذ. ويقال لها: العساعس لكثرة ترددها بالليل، ... وهو صنفان: قنفذ يكون بأرض مصر قدر الفأر، ودُلْدُل يكون بأرض الشام والعراق في قدر الكلب القَلَطيّ، والفرق بينهما كالفرق بين الجرذ والفأر... وهو لا يظهر إلا ليلاً[١].

## فوائد الباب الفقهية:

١) قال البيهقي تعليقاً على حديث التلب ﷺ : «وهذا إن صح لم يدل على الإباحة، وما لم يسمعه وسمعه غيره، فالحكم للسامع دونه، وقد روينا عن النبي ﷺ ما دل على تحريم العقرب والحية، فكذلك ما في معناهما مما يستخبثه العرب ولا تأكله في غير الضرورة والله أعلم» [٢].

---

(١) انظر حياة الحيوان الكبرى، للدميري ٥٤٣/٣ وما بعدها.

(٢) سنن البيهقي الكبرى ٣٢٦/٩.

٢) اختلف الفقهاء في المسألة على قولين:

١. لا يحل أكل القنفذ: وهو قولٌ لأبي حنيفة، وأحمد، مستدلين بحديث الباب، وحديثٍ عن سعيد بن جبير المرسل منه ضعيف، والموصول ليس فيه ذكر القنفذ، بل فيه الضب. وأُجيب عن حديث الباب: بأن المراد بالحديث هو خُبث الفعل لا اللحم لما فيه من إخفاء رأسه عند التعرض له، وإبداء شوكه[1].

٢. إباحة أكله: وهو قولٌ لمالك، والشافعي، وابن أبي ليلى، والليث، وأبي ثور، واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١٤٥) سورة الأنعام. ولا دليل يفيد التحريم، والأصل في الأشياء الإباحة، حتى يقوم دليل التحريم، أو يتقرر غَلَبَة خبثه، واستقذاره[2].

---

(١) حاشية شلبي ٢٩٥/٥، المغني ٦٥/١١.

(٢) مواهب الجليل ٢٣٠/٣، التاج والإكليل ٢٣٠/٣، أسنى المطالب ٥٦٧/١، روضة الطالبين ٢٧٧/٣، نيل الأوطار ١٣٣/٨.

## باب مَا لَمْ يُذْكَرْ تَحْرِيمُهُ

(٣٨٠٠) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ صُبَيْحٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ شَرِيكٍ الْمَكِّيَّ -، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرُكُونَ أَشْيَاءَ تَقَذُّرًا، فَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ، وَأَحَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، فَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ وَتَلَا: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الضياء في «المختارة» ٦١/٤ من طريق أبي داود، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ١٤٠٤/٥، عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي. وابن مردويه في «تفسيره» — كما في «تفسير ابن كثير» ٣٤٧/٣ وساق إسناده -، والحاكم في «المستدرك» ١١٥/٤ كلاهما من طريق أحمد بن حازم الغفاري. كلاهما (المسروقي، والغفاري) عن أبي نُعيم الفضل بن دُكين، به.

وزاد في عزوه أيضاً في «الدر المنثور» ٣٧٢/٣، إلى عبد بن حُميد، وأبي الشيخ.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال ابن كثير: «رواه أبو داود منفرداً به، عن محمد بن داود بن صبيح، عن أبي نعيم، به».

**دراسة إسناد الحديث:**

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ صَبَيْحٍ:

هو محمد بن داود بن صَبِيح[1]، أبو جعفر المصيصي، حدث بالرملة وغيرها. روى عن: أبي نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والنسائي، وغيرهما.

- **ثقة.**

روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٣١٦/٨، تهذيب الكمال ٣٠٢/٦، الكاشف ١٦٩/٢، التهذيب ١٥٤/٩، التقريب ٥٥٧/(٥٨٦٩).

### ٢. الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ:

هو الفضل بن دكين، وهو لقبٌ، واسمه: عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي، مولاهم، أبو نعيم الملائي الكوفي الأحول. روى عن: محمد بن شريك المكي، والأعمش، وغيرهما. وعنه: محمد بن داود المصيصي، والبخاري وأكثر عنه، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ٢١٩هـ، وقيل: ٢١٨هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٠٥/٢، الثقات ٣١٩/٧، تاريخ أسماء الثقات ص١٨٦، تاريخ بغداد ٣٤٦/١٢، تهذيب الكمال ٣٠/٦، الكاشف ١٢٢/٢، التهذيب ٢٤٣/٨، تعريف أهل التقديس ص٨٩، الخلاصة ص ٣٠٨.

### ٣. مُحَمَّدُ بنَ شَرِيك الْمَكِّيّ:

هو محمد بن شريك المكي، أبو عثمان. روى عن: عمرو بن دينار، وعكرمة بن خالد، وغيرهما. وعنه: الفضل بن دكين، ووكيع، وغيرهما.

---

(١) صرّح الخزرجي في ((الخلاصة)) ص٣٣٥،وغيره، "أن الصاد مفتوحة".

- **ثقة.**

مات سنة ١٦٨هـ، روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٧/٤١٩، الجرح والتعديل ٧/٢٨٤، الكاشف ٢/١٨٠، تهذيب الكمال ٦/:٣٤٥، التهذيب ٩/٢٢١، التقريب ٥٦٤/(٥٩٥٧).

### ٤. عَمْرِو بْن دِينَار:

هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي، مولاهم أحد الأعلام. روى عن: أبي الشعثاء جابر بن زيد، وابن عباس، وابن الزبير ﷺ، وخلق. وعنه: محمد بن شريك المكي، وقتادة ومات قبله، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٢٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/١٧٥، الثقات ٥/١٦٧، تهذيب الكمال ٥/٤٠٨، الكاشف ٢/٧٥، التهذيب ٣/٢٦٨، التقريب ٤٩٠/(٥٠٢٤).

### ٥. أَبو الشَّعْثَاء:

هو جابر بن زيد الأزدي اليحمدي، أبو الشعثاء الجوفي البصري، والجوفي: نسبة إلى ناحية بعمان، وقيل: موضع بالبصرة، يقال له: درب الجوف. روى عن: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر بن الخطاب وغيرهم ﷺ. وعنه: عمرو بن دينار، وأيوب السختياني وجماعة.

- **ثقة.**

مات سنة ٩٣هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢/٢٠٤، الثقات ٤/١٠١، مشاهير علماء الأمصار ٨٩، معرفة الثقات ١/٢٦٣، تاريخ أسماء الثقات ص٥٦، الكاشف ١/٢٨٧، التهذيب ٢/٣٨، التقريب ١٦٨/(٨٦٥).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **صحيح**، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ولم يتعقبه الذهبي. وقال ابن كثير: «رواه أبو داود منفرداً به، عن محمد بن داود بن صبيح، عن أبي نعيم، به». وتخريج الضياء له في «المختارة» مما يستأنس به.

والحديث صححه الألباني في «صحيح أبي داود» ٢/٧٢٢.

## فوائد الحديث الفقهية:

- صنيع الإمام أبي داود في ترجمة هذا الباب بـ: «باب ما لم يُذكر تحريمه» أي: ما حكمه؟. وسياقه حديث الباب دون غيره، مُشْعِرٌ - والله أعلم - بإرادته الاستدلال على الحلّ. وفي الاستدلال به على الحلّ مطلقاً نظرٌ؛ لأنه لا يتأتى ذلك إلا عند عدم ورود النصّ عنه ﷺ بتحريمه، لأن الآية التي استدل بها ابن عباس رضي الله عنهما ﴿قُلْ لاَ أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ. لم تستوعب المحرمات أجمع، فهي مكية بالإجماع إلا آيات يسيرة منها[1]، ومما يُعلم أن ذلك الوقت لم يكن محرماً غير المذكورات في الآية، ثم حُرِّمت أصناف أخرى بَعْدُ كما في سورة المائدة المدنية، كالمنخنقة، وغيرها، ثم حُرِّمت الحمر الأهلية، والبغال، وغيرها كما تقدم، وكل ذي ناب من السباع، ومخلب من الطير. وأن الآية التي استدل بها ابن عباس رضي الله عنهما المراد بها: الرد على أهل الجاهلية لمّا حرموا البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحام - والله أعلم -[2].

---

(١) انظر "التمهيد" لابن عبد البر ١/١٤٦ فقد نقل الإجماع على ذلك.

(٢) انظر فتح الباري ٩/٦٥٥، تفسير القرطبي ٧/١١٥ وما بعدها، وابن كثير ٣/٣٤٦.

## باب فِي أَكْلِ الضَّبُعِ

(٣٨٠١) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ؟ فَقَالَ: «**هُوَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ**».

---

### تخريج الحديث:

اختلف في هذا الحديث على خمسة أوجه:

١. الوجه الأول: (عن عبد الله بن عُبيد، عن عبد الرحمن بن أبي عمار، عن جابر، مرفوعاً).

٢. الوجه الثاني: (عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفاً).

٣. الوجه الثالث: (عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً).

٤. الوجه الرابع: (عن عطاء، عن جابر، مرفوعاً).

٥. الوجه الخامس: (عن عطاء، عن جابر، موقوفاً).

**١. أما الوجه الأول:**

وهو (عن عبد الله بن عُبيد، عن عبد الرحمن بن أبي عمار، عن جابر، مرفوعاً):

( أ ) رواه عنه جرير بن حازم، أخرج روايته: ابن أبي شيبة ٣٣٦/٨ عن **وكيع**. والدارمي ١٢٣٥/٢ عن **أبي نُعيم** (الفضل بن دكين). وأبي داود كما في حديث الباب عن **محمد الخزاعي**، ومن طريق الخزاعي أخرجه ابن غطريف في «جزءه» ١١٣/١ —ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ٤٣٠/٤ -. وابن ماجه (٣٠٨٥) من طريق وكيع. وأبو يعلى في «المسند» ١١٦/٤ عن **شيبان**. وابن الجارود (٤٣٩) من طريق **ابن وهب** (هو عبد الله). وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٦٤٦) من طريق وكيع. والطحاوي في «شرح المشكل» ٩/(ح٣٤٦٥) من طريق يحيى بن أيوب، و(ح٣٤٦٧) من طريق **وهب بن جرير بن حازم**.

و(ح٣٤٦٨) من طريق **حَبَّان بن هلال**، وشيبان بن فـروخ، **وهُدبـة بـن خالـد**. وفي (ح٣٤٦٩) من طريق **أبي غسان** (مالك بن إسماعيل النهدي). وفي (٣٤٧٠) مـن طريـق **حجاج بن المنهال**. وابن حبان في «صحيحه» ٢٧٧/٩ من طريق **عبد الله بـن المبـارك**. والدارقطني ٢٧٤/٣ من طريق **قبيصة بن عقبة**. كلهم عن جرير بن حـازم، بـه. قـال الطحاوي: «فكان في رواية هؤلاء هذا الحديث عن جرير دون ما في رواية يحيى بن أيـوب إياه عنه ذكر إباحة أكلها، وليس ذلك في أحاديث هؤلاء، إنما في أحاديث هـؤلاء: «إنهـا صيد» وقد تكون صيداً، وهي غير مأكولة».

(ب) وتابع ابن جريج جريراً، أخرج روايته: الشافعي في «مسنده» ٣٣٠/١ عن **مسلم** (ابن خالد الزَّنجي) — ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (ح١٩٩٢) -، (مقرونـاً بـه) **عبدالمجيد** (ابن عبد العزيز بن روَّاد)، **وعبد الله بن الحارث**. **وعبد الرزاق** في «المـصنف» ٤/(ح٨٦٨٢)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» ٢٧٧/٩. وأحمـد ٢٢/(ح١٤٤٢٥) عن **يحيى القطان**، و(ح١٤٤٤٩) عن **محمد بن بكر**. والدارمي ١٢٣٥/٢ عن **أبي عاصـم** (الضحاك بن مخلد). والترمذي (٨٥١) وَ(١٧٩١) من طريق **إسماعيل بن إبراهيم**. والنسائي (٢٨٣٩) وَ(٤٣٢٨) عن **سفيان بن عيينة**. وابن الجارود في «المنتقى» (٤٣٨) من طريق ابن عيينة، وفي (٨٩٠) من طريق **محمد ابن عبد الله الأنصاري**. وابن خزيمـة في «صـحيحه» (٢٦٤٥) من طريق ابن عيينة. والطحاوي في «شرح المشكل» ٩/(ح٣٤٧١) مـن طريـق محمد بن بكر البُرسانيّ. والدارقطني ٣/(ح٢٥٤٠) من طريق **يحـيى بـن المتوكـل**، وفي (٢٥٤٤) من طريق **سعيد بن أبي مريم**. والحاكم في «المستدرك» ٤٥٢/١ - ومن طريقـه البيهقي في «الكبرى» ١٨٣/٥ -، من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، والبيهقي أيـضاً ٣١٨/٩ من طريق **عبد الله بن وهب**، وفي ٣١٩/٩ من طريق يحيى بن أيوب. كلهم عـن ابن جريج (عبد الملك بن عبد العزيز)، عن عبد الله بن عُبيد، به، ولفظه: سَأَلْتُ جابر بـنِ عَبْدِ اللَّه عنِ الضَبْع أَصَيْدٌ هيَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ قُلْتُ أَتُؤْكَلُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: أَسَـمِعْتَهُ مِـنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: وروى جرير بن حازم هذا الحديث، فقال: عن جـابر، عـن عمـر،

وحديث ابن جريج أصح، وهو قول أحمد وإسحاق، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم في المحرم إذا أصاب ضبعاً أن عليه الجزاء». وقال الترمذي كما في «علل الترمذي الكبير» ٧٥٦/٢ قال: سألت مُحمدًا عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث صحيح». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه». وبوَّب عليه ابن حبان: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به جرير بن حازم».

(ج) وتابع إسماعيل بن أمية، جريراً وابن جريج، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: عبد الرزاق في «المصنف» ٥١٢/٤ — ومن طريقه أحمد ٧٢/٢٢ - عن **معمر**. وابن ماجه (٣٢٣٦) من طريق **عبد الله بن رجاء المكي**. وأبو يعلى في «مسنده» من طريق **يحيى بن سليم**. والطحاوي في «شرح المشكل» ٩/(ح٣٤٦٥) من طريق **يحيى بن أيوب**، و(ح٣٤٦٦) من طريق **سفيان الثوري**. والدارقطني ٣/(ح٢٥٤٢) من طريق **سعيد بن مَسْلَمَة**، و(ح٢٥٤٣) من طريق سفيان الثوري، و(ح٢٥٤٤) من طريق يحيى بن أيوب. والبيهقي في «الكبرى» ٣١٨/٩ من طريق يحيى بن أيوب. ستتهم عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الله بن عبيد بن عُمَير، عن عبد الرحمن بن عبد الله، قال سألتُ جابراً عن الضَّبُع، فقلتُ: أصيدٌ هي؟ قال: نعم. قلت: آكلُها؟ قال: نعم. قلت: أسمعتَ هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم.

**٢. أما الوجه الثاني:**

وهو (عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفاً):

أخرجه مالك في «الموطأ» ٤١٤/١ — ومن طريقه الشافعي في «مسنده» ٣٣٠/١-. وعبد الرزاق في «المصنف» ٤٠٣/٤ عن معمر، ومالك. والطحاوي في «شرح المشكل» ٩٦/٩ من طريق ابن عيينة، ومن طريق مالك، ومن طريق عبد الله بن عون. كلهم عن أبي الزبير، عن جابر: أنّ عمر قَضَى فِي الضَّبُعِ بكَبْشٍ. قال البيهقي: «وكذلك رواه أيوب السختياني وسفيان الثوري والليث وغيرهم عن أبي الزبير». وخالفهم في ذلك الأجلح فرواه مرفوعاً كما قال البيهقي: «وَرَوَاهُ الأَجْلَحُ الْكِنْدِي مَرْفُوعًا، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ»، كما في الوجه التالي:

### ٣. أما الوجه الثالث:

وهو (عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعاً):

رواه عنه الأجلح، أخرج روايته: الدارقطني ٣/(ح٢٠٤٦) من طريق محمد بن فُضَيْل، و(ح٢٠٤٩) من طريق أبي مريم. والبيهقي في «الكبرى» ١٨٣/٥ من طريق زياد بن عبد الله. ثلاثتهم عن الأجلح ، عن أبي الزبير، عن جابر، رفعه: «فِي الضَّبُعِ كَبْشٌ، وَفِي الظَّبْيِ شَاةٌ، وَفِي الأَرْنَبِ عَنَاقٌ، وَفِي الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ». وأجلح بن عبد الله مختلفٌ في حاله وليس بالقوي، وقد خالف كما في الوجه الثاني جماعة من الأئمة الثقات (وهم ابن عيينة، ومالك، وابن عون)، فلا تقوم بهذا الوجه حجة والحالة هذه – والله أعلم –، قَالَ ابْن الْقطَّان[1]: «الأجْلَح يرفعهُ، وَالْجَمَاعَة تقفه. قَالَه الدَّارَقُطْنِيّ». وقال البيهقي: «والصحيح أنه موقوف على عمر ﷺ».

### ٤. أما الوجه الرابع:

وهو (عن عطاء، عن جابر، مرفوعاً):

رواه عنه: حسان بن إبراهيم الكرماني، عن إبراهيم بن ميمون الصائغ، أخرج روايته: ابن خزيمة في «صحيحه» ١٨٣/٤، والطحاوي في «شرح المشكل» ٩٧/٩، والدارقطني ٢٧١/٣، والحاكم في «المستدرك» ٤٥٣/١، والبيهقي في «الكبرى» ١٨٣/٥. ولفظه عن جابر مرفوعاً: «الضَّبُعُ صَيْدٌ، فَكُلْهَا، وَفِيهَا كَبْشٌ مُسِنٌ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ». وقوله: «كَبْشٌ مُسِنٌ» زيادة ضعّفها عبد الحق الأشبيلي. وحسان الكرماني: مختلف فيه، وقد خالفه غيره فأوقفوه، و لم يرفعوه كما في الوجه الخامس الآتي:

### ٥. أما الوجه الخامس:

وهو (عن عطاء، عن جابر، موقوفاً):

( أ ) رواه عنه منصور بن زاذان، أخرج روايته: ابن خزيمة ١٨٢/٤، والطحاوي في

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٥٢٠/٢، وانظر البدر المنير ٣٦١/٦.

«شرح المشكل» ٩/٩٨، والدارقطني ٣/٢٧٥، والبيهقي في «الكبرى» ٥/١٨٣. ولفظه عن جابر، قال: قضى في الضبع بكبش. قلت: ولم يذكر من الذي قضى بذلك.

(ب) وتابع عبد الكريم بن مالك، منصوراً، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: الطحاوي في «شرح المشكل» ٩/٩٨ من طريق عبد الكريم بن مالك، عن عطاء، عن جابر قوله، - ولفظه: في الضبع إذا أصابه المُحْرِم كَبْشٌ.

(ج) وتابع عبد الملك بن أبي سليمان، منصوراً وعبد الكريم بن مالك، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: البيهقي في «الكبرى» ٥/١٨٤، ولفظه عن جابر، قال: قضى عمر في الضبع كبشاً، وفي الظبي شاة ..إلخ. والأشبه وقفه؛ لأن من وقفه أكثر عدداً ، وأوثق ممن رواه بالرفع – والله أعلم –.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ:

هو محمد بن عبد الله بن عثمان الخزاعي، أبو عبد الله البصري. روى عن: جرير بن حازم، والحمادين، وغيرهم. وعنه: أبو داود، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٢٣هـ، وروى له أبو داود وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٧/٣٠١، تهذيب الكمال ٦/٣٧٦، الكاشف ٢/١٨٨، التهذيب ٩/٢٦٤، التقريب ٥٧٠/(٦٠٣٥).

### ٢. جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ:

هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع الأزدي، ثم العتكي.

- **ثقة، وفي حديثه عن قتادة ضعف.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

### ٣. عَبْد اللَّه بْن عُبَيْد:

هو عبد الله بن عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، ثم الجندعي، أبو هاشم المكي. روى عن: عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ، وغيرهم. وعنه: جرير بن حازم، والزهري، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة ١١٣هـ، روى له الجماعة سوى البخاري.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٤٣/٥، معرفة الثقات ٤٦/٢، الجرح والتعديل ١٠١/٥، الثقات ١٠/٥، مشاهير علماء الأمصار ص٨٣، تاريخ أسماء الثقات ١٢٦/١، تهذيب الكمال ٢٠٠/٤، الكاشف ٥٧١/١، التقريب ٣٧٠/(٣٤٥٥).

### ٤. عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي عَمَّار:

هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القرشي المكي، المشهور بالقَس لعبادته وشغفه بسلاّمة المغنية شائع مع عفة. روى عن: جابر بن عبد الله، وشداد بن الهاد، وغيرهما ﷺ. وعنه: عبد الله بن عبيد بن عمير، وعبد الملك ابن جريج، وغيرهما.

- **ثقة عابد.**

روى له الجماعة سوى البخاري.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٠١/٥، الجرح والتعديل ٢٤٩/٥، الثقات ٩٤/٥، تهذيب الكمال ٤٣٠/٤، الكاشف ٦٣٣/١، التقريب ٤٠٥/(٣٩٢١).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ وقال الترمذي كما في «علل الترمذي الكبير» ٧٥٦/٢ قال: سألت مُحمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه».

وقال البيهقي في «الكبرى» ١٨٣/٥: «حديث بن أبي عمار حديث جيد تقوم به الحجة».

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» ١٥٢/٤: «وصححه البخاري، والترمذي، وابن حبان، وابن خزيمة، والبيهقي. وأعلَّه بن عبد البر بعبد الرحمن بن أبي عمار، فوهم؛ لأنه وثقه أبو زرعة، والنسائي، ولم يتكلم فيه أحد ثم إنه لم ينفرد به».

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الضَّبُعِ**»: بضمّ الباء: واحدةُ الضِبَاع وهي أخبثُ السِباع و(الضِّبْعانُ): الذكرُ منه. وهو جنس من السباع من الفصيلة الضبعية، ورتبة اللواحم أكبر من الكلب وأقوى، وهي كبيرة الرأس، قوية الفكين (مؤنثة وقد تطلق على الذكر والأنثى)[1].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دلالة على جواز أكل الضبع، وإليه ذهب الشافعي وأحمد. قال الشافعي: مازال الناس يأكلونها، ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير. ولأن العرب تستطيبه وتمدحه.

٢. ذهب بعض العلماء إلى تحريم أكل لحم الضبع، وحجتهم في كونه سبع، وقد نهى رسول الله ﷺ : «عن أكل كل ذي ناب من السباع»، وأن دلالة الحديث محتملة لمعنيين: أحدهما أن يكون جابراً رفع الأكل للنبي ﷺ. أو أن يكون رفع إليه أنها صيد فقط، ولا يلزم من كونها صيداً أنها حلال الأكل.

٣. فيه دليل على أن الكبش مثل الضبع، وفيه أن المعتبر في المثلية بالتقريب في الصورة لا بالقيمة، ففي الضبع الكبش سواء كان مثله في القيمة أو أقل أو أكثر[2].

---

(١) انظر المغرب في ترتيب المعرب ٤/٢، المعجم الوسيط ١١٠٦/١.

(٢) انظر المغني ٧٩/١١، المجموع ٤٢٦/٧، عون المعبود ١٩٦/١٠.

٤. قال الترمذي: «ذهب بعض أهل العلم إلى هذا و لم يروا بأكل الضبع بأساً، وهو قول أحمد وإسحاق. وروي عن النبي ﷺ حديث في كراهية أكل الضبع، وليس إسناده بالقوي. وقد كره بعض أهل العلم أكل الضبع، وهو قول ابن المبارك».

٥. قال ابن القيم: «والذين صححوا الحديث جعلوه مخصصاً لعموم تحريم ذي الناب من غير فرق بينهما، حتى قالوا: ويحرم أكل كل ذي ناب من السباع إلا الضبع، وهذا لا يقع مثله في الشريعة أن يخصص مثلاً على مثل من كل وجه من غير فُرْقَان بينهما، وبحمد الله إلى ساعتي هذه ما رأيتُ في الشريعة مسألة واحدة كذلك، أعني شريعة التتريل لا شريعة التأويل. ومن تأمل ألفاظه ﷺ الكريمة تبين له اندفاع هذا السؤال؛ فإنه إنما حرّم ما اشتمل على الوصفين: أن يكون له ناب، وأن يكون من السباع العَادِيَة بطبعها كالأسد والذئب والنمر والفهد. وأما الضبع فإنما فيها أحد الوصفين، وهو كونها ذاتَ ناب، وليست من السباع العادية. ولا ريب أن السباع أخص من ذوات الأنياب، والسبع إنما حرم لما فيه من القوة السَّبُعِيَّة التي تورث المغتذي بها شبهها؛ فإن الغاذي شبيه بالمغتذي، ولا ريب أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والنمر والفهد ليست في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم، ولا تعد الضبع من السباع لغة ولا عرفاً»[1].

(١) انظر إعلام الموقعين ٢/١١٦.

## باب النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ السِّبَاعِ

(٣٨٠٤) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمْصِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْب، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ رُؤْبَةَ التَّغْلِبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْف، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**أَلاَ لاَ يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلاَ الْحِمَارُ الأَهْلِيُّ، وَلاَ اللُّقَطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ ضَافَ قَوْمًا فَلَمْ يَقْرُوهُ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه محمد بن نصر المروزي في «السنة» ص١١١ من طريق **بقية بن الوليد**. الطحاوي في «شرح المعاني» ٢٠٩/٤ من طريق **يحيى بن حمزة**. وابن حبان في «صحيحه» ١٧٩/١ من طريق **محمد بن حرب**. والطبراني في «الكبير» ٢٨٣/٢٠/(٦٦٩) من طريق **القاسم بن موسى**. والدارقطني ٥/(٤٧٦٨) من طريق بقية. والبيهقي «الكبرى» (٣٣٢/٩)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» ١٣٢/١ كلاهما من طريق يحيى بن حمزة. أربعتهم من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، به. ولفظ الطبراني مختصراً.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٠/(٦٦٩)، وفي «مسند الشاميين» ١٠٣/٣، من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، عن عمر بن رؤبة، عن عبد الرحمن الجرشي، به. بزيادة في أوله.

وأخرجه أحمد ٢٨/(١٧١٧٤) عن **يزيد بن هارون**. وابن زنجويه في «الأموال» (٦٢٠) عن **علي بن عياش**. ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (٤٠٤) من طريق يزيد ابن هارون. والطبراني في «الكبير» ٢٠/(٦٧٠) من طريق علي بن عياش، ومن طريق **أبي اليمان الحكم بن نافع**، ومن طريق **الوليد بن مسلم**. والبيهقي في «دلائل النبوة» ٥٤٩/٦، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» ١٣٢/١، وابن عبد البر في «التمهيد» ١٥٠/١ كلهم من طريق **أبي عمرو عثمان بن كثير بن دينار**. خمستهم عن حريز بن عثمان الرحبي، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرشي، به. بنحوه مطولاً ومختصراً، ولفظه مطولاً عند أحمد: «ألا إنِّي أُوتيتُ

الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلاَ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلاَ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السَّبَاعِ، أَلاَ وَلاَ لُقَطَةٌ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ إِلاَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُمْ فَلَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُمْ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمْصِي:

هو محمد بن مصفى بن بهلول القرشي، أبو عبد الله الحمصي. روى عن: محمد بن حرب الخولاني، وسفيان بن عيينة، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم.

قال أبو حاتم: «صدوق». وقال النسائي: «صالح». وقال صالح بن محمد البغدادي: «كان مخلطاً، وأرجو أن يكون صادقاً، وقد حدث بأحاديث مناكير». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان يخطئ» وقال أبو علي الجياني، ومسلمة بن قاسم: «ثقة مشهور»، وزاد مسلمة: «حدث عنه ابن وضاح». وقال النسائي في «أسماء شيوخه»: «صدوق». وقال أبو زرعة الدمشقي: «كان صفوان بن صالح ومحمد بن المصفى يسويان الحديث».

### الخلاصة في محمد بن المصفى:

- **ثقة له أوهام.**

قال الذهبي في «الميزان»: «كان ابن مصفى ثقة صاحب سنة، من علماء الحديث». وقال في «الكاشف»: «ثقة يغرب». وأما ابن حجر في «التقريب» فأنزله دون ذلك فقال: «صدوق له أوهام وكان يدلس». وعدّه في المرتبة الثالثة من المدلسين، وهم: «من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع».

قلت: ووصفه بالتدليس لم أجد من تابع أبا زرعة الدمشقي على ذلك، ومع ثبوته فيه — تنـــزلاً- وكون التسوية من أشرِّ أنواع التدليس؛ لا يُنزل ابن المصفى عن درجة الثقـــة، و لم يشترط الأئمة في الاحتجاج بحديثه تصريحه بالسماع — والله أعلم -.

مات سنة ٢٤٦هـــ، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٥١٨/٦، الكاشف ٢٢٢/٢، ميزان الاعتدال ٤٣/٤، التهذيب ٤٦٠/٩، التقريب ٥٩١/(٦٣٠٤)، تعريف أهل التقديس ص١٥٢،إتحـــاف ذوي الرسوخ (١٢٨).

### ٢. مُحَمَّدُ بْنُ حَرْب:

هو محمد بن حرب الخولاني، أبو عبد الله الحمصي، المعروف بالأبرش كاتب الزبيدي. روى عن: عمر بن رؤبة، وحفص بن سليمان، وغيرهما. وعنه: محمد بن مصفى القرشـــي، ومحمد بن وهب بن عطية الدمشقي، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة ١٩٤هـــ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٣٤/٢، الجرح والتعديل ٢٣٧/٧، تهذيب الكمـــال ٢٧٣/٦، الكاشف ١٦٣/٢، التهذيب ١٠٩/٩، التقريب ٥٥٢/(٥٨٠٥).

### ٣. الزُّبَيْدِيّ:

هو محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدِيّ، أبو الهذيل الحمصي القاضي. روى عن: مروان بن رؤبة التغلبي، وعمر بن رؤبة التغلبي، وغيرهما. وعنه: محمد بن حرب الخولاني، وإسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد، وغيرهم.

- **ثقة ثبت، عدّه بعضهم أثبت الناس في الزهري.**

مات سنة ١٤٩هـــ، روى له الجماعة إلا الترمذي.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٥٥، الجرح التعديل ٨/١١١، الثقات ٧/٣٧٣، تاريخ أسماء الثقات ص٢٠٧، التعديل والتجريح ٢/(٥٧٤)، تهذيب الكمال ٦/٥٤٦، الكاشف ٢/٢٢٨، التقريب ٥٩٦/(٦٣٧٢).

## ٤. مَرْوَان بْن رُؤْبَة التَّغْلِبِيّ:

هو مروان بن رؤبة التغلبي، أبو الحصين، ويقال: أبو الحصن الشامي الحمصي، أخو عمر بن رؤبة. روى عن: عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، وأبي صالح الأشعري، ويقال: الأنصاري، وأبي فالج الأنماري. وعنه: محمد بن الوليد الزبيدي، وصفوان بن عمرو.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «روى عن واثلة بن الأسقع».

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول». وقال مغلطاي في «الإكمال»: «خرّج حديثه ابن حبان في صحيحه».

قلت: والأشبه أنه ثقة؛ فإن الرواة عنه ثقات بل قيل في أحدهم أثبت من روى عن الزهري، ومما يزيده قوة مع توثيق ابن حبان وغيره أنه في طبقة التابعين، ومن هذا حاله لا تنزل مرتبته إلى أن يكون حاله: «مقبول» - والله أعلم -.

روى له أبو داود حديثاً واحداً.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٧/٣٧١، الجرح والتعديل ٨/٢٧٦، الثقات ٥/٤٢٥، تهذيب الكمال ٧/٧٢، الكاشف ٢/٢٥٣، إكمال تهذيب الكمال ١١/١٣٣، التهذيب ١٠/٩٢، التقريب ٦١١/(٦٥٦٨).

## ٥. عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي عَوْف:

هو عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرَشي الحمصي قاضيها. روى عن: المقدام بن معدي كرب، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وغيرهم ﷺ. وعنه: محمد بن الوليد الزبيدي، ومروان بن رؤبة التغلبي، **وحريز بن عثمان** وغيرهما.

قال الآجري عن أبي داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات». وذكره ابن حبان في «الثقات».

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: «ثقة».

روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٣٦/٥، معرفة الثقات ٨٤/٢، الجرح والتعديل ٢٧٤/٥، الثقات ١٠٥/٥، تهذيب الكمال ٤٥٣/٤، الكاشف ٦٣٩/١، التقريب ٤٠٨/(٣٩٧٤).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ لأن رجاله ثقات.

وصحح الحديث الألباني في «صحيح سنن أبي داود» ٧٢٣/٢.

## غريب الحديث:

قوله: «**الْحِمَارُ الأَهْلِيُّ**»: جمع حُمُر، وهي التي تألف البيوت، ولها أصحاب، وهي مثل الإنْسِيّة ضد الوحشية[(١)].

قوله: «**فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُمْ فَلَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُمْ**»: «أي يأخذ منهم عِوَضاً عمَّا حرَمُوه من القرَى. وهذا في المضْطَرّ الذي لا يَجدُ طعاماً ويخاف على نفسه التَّلَفَ. يقال: عَقَّبهم مُشَدّداً ومخفّفاً، وأعْقَبَهم إذا أخَذَ منهم عُقْبَى وعُقْبَةً، وهو أن يأخُذَ منهم بدَلاً عمَّا فاتَه»[(٢)].

---

(١) انظر النهاية في غريب الأثر ٨٤/١.

(٢) انظر النهاية في غريب الأثر ٢٦٩/٣.

(٣٨٠٧) قَالَ أَبُوْ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (٣٢٣٤) عن **بكر بن خلف**. وأبو يعلى في «مسنده» ٥/٨٧ عن **موسى بن محمد بن حيان**. والبزار في «مسنده» (٤٩٩٩) عن **أبي موسى** (وهو محمد بن المثنى). ثلاثتهم عن ابن أبي عدي، به بمثله.

وأخرجه أحمد ٥/(٣١٤١) عن **محمد بن جعفر، وروح** (هو ابن عبادة). والنسائي (٤٣٤٨) من طريق **بشر بن المفضل**. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/١٩٠ من طريق **خالد بن الحارث**. أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة، به بمثله.

وأخرجه أحمد ٤/(٢١٩٢) عن **يونس** (وهو ابن محمد المؤدب)، وفي ٥/(٣٠٢٤) عن **عفان**. والدارمي (١٩٨٨) عن **يحيى بن حماد**. ومسلم ٦/٦١ عن **أبي كامل الجحدري**. وأبو داود (٣٨٠٣) عن **مسدد**. خمستهم عن أبي عوانة. ومسلم ٦/٦١ عن **يحيى بن يحيى**. وعن **أحمد بن حنبل**. كلاهما عن هشيم.

كلاهما (أبو عوانة، وهشيم) عن **جعفر بن أبي وحشية أبي بشر**.

وأخرجه أحمد ٤/(٢٦١٩) من طريق **عبدالله** (هو ابن المبارك). ومسلم ٦/٦٠ من طريق **معاذ العنبري**. ومن طريق **سهل بن حماد**. ثلاثتهم عن شعبة، عن **الحكم**.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» ٤/(٢٨٦٨) — ومن طريقه أحمد ٤/(٢٧٤٧) وفي ٥/(٣٥٤٤)، ومسلم ٦/٦٠، وأبو عوانة ٥/١٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٤/٩٥، والبيهقي في «الكبرى» ١/٢٥، ٩/٣١٥، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٧/٢٧٨- عن أبي عوانة، عن **الحكم وأبي بشر**. كلاهما (الحكم، وأبو بشر) عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، فذكره.

وليس فيه سعيد بن جبير.

قال شعبة في روايته عن الحكم كما عند أحمد ٤/(٢٦١٩) قال: رفعه الحكم. وأنا أكره أن أحدِّث برفعه. قال: وحدثني غيلان والحجاج، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، لم يرفعه.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن ميمون بن مهران، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس إلا عليَّ بن الحكم، وقد رواه أبو بشر والحكم عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، ولم يذكرا سعيد بن جبير بين ميمون بن مهران وابن عباس».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار:

هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر المعروف بـ «بُنْدَار».

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

### ٢. ابْن أَبِي عَدِيّ:

هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، ويقال: أن كنيه إبراهيم أبو عدي السلمي مولاهم القسملي. روى عن: حميد الطويل، وابن عون، وجماعة. وعنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ١٩٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٤٧، الثقات ٧/٤٤٠، تهذيب الكمال ٦/٢٠٠، الكاشف ٢/١٥٤، التهذيب ٣/٤٩٢، التقريب ٥٤٣/(٥٦٩٧).

### ٣. ابْن أَبِي عَرُوبَة:

هو سعيد بن أبي عروبة – واسمه مهران – العدوي، مولاهم، أبو النضر البصري. روى عن: علي بن الحكم، قتادة وغيرهما. وعنه: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، ويزيد بن زريع وغيرهما.

وهو متفق على ثقته وجلالته، بل هو أثبت الناس في قتادة، كما قاله غير واحد من الأئمة، لكن يُشكل على ذلك أمرين: التدليس، والاختلاط.

أما التدليس: فرماه به النسائي، والبزار، وابن عدي وغيرهم، قال النسائي: «ذكر من حدث عنه سعيد بن أبي عروبة ولم يسمع منه ...» ثم عدّهم. وقال البزار: «يُحدّث عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قال سمعت وحدثنا كان مأموناً على ما قال». وذكر ابن عدي أنه: «ثبتاً عن كل من حدث عنه، قال: إلا من دلس عنهم، وهم الذين ذكرهم ممن لم يسمع منهم». ولعل ظاهر هذا العبارات أنهم أرادوا بالتدليس الإرسال الخفي، ومما يؤيد ذلك قول ابن معين عنه: «كان يرسل». وكذا جَعْلُ ابن حجر له في المرتبة الثانية من المدلسين.

أما الاختلاط: فيكاد أن يكون أمراً متفقاً عليه، ذكر ذلك: ابن سعد، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي داود وغيرهم. لكن وقع اختلاف في تحديد وقته، وكذا تمييز بعض من سمع منه، هل هو بعد الاختلاط أو قبله [١]. وممن سمعه منه بعد الاختلاط محمد بن أبي عدي الآخذ عنه في هذا الحديث كما ذكر ذلك: يحيى بن سعيد القطان، والعجلي، وابن القطان الفاسي، وابن حجر[٢]، بل عدَّه العجلي من جملة الصغار الذين أخذوا عن ابن أبي عروبة بعد الاختلاط.

---

(١) انظر الكواكب النيرات لابن الكيال، والجهد المبذول من المحقق د.عبدالقيوم عبدرب النبي في حال ابن أبي عروبة. وبحث د.حاتم العوني في رسالته: الرواة عن سعيد بن أبي عروبة المنشور ضمن كتاب إضاءات بحثية في علوم السنة ص١٨٥-٢٥٨.

(٢) انظر العلل للإمام أحمد (رقم٤٢٥٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٦٧/٢، بيان الوهم ١٥٥/٤، هدي الساري ص٤٢٦.

وقد أجاد ابن حجر بتلخيص حاله فقال:

**• ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.**

مات سنة ١٥٦، وقيل بعدها. أخرج له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد ٢٧٣/٧، سؤالات الآجري ٣٤٩/١، الجرح والتعديل ٦٥/٤، الكامل ٣٩٣/٣، تهذيب الكمال ١٨٥/٣، التهذيب ٣٣/٢، التقريب ٢٨٥/(٢٣٦٥)، طبقات المدلسين ص٥٠، الكواكب النيرات ص١٩٠ .

## ٤. عَلِيّ بْن الْحَكَم:

هو علي بن الحكم البُناني، أبو الحكم البصري. روى عن: إبراهيم النخعي، وأنس بن مالك، وميمون بن مهران وآخرين. وعنه: الحمادان، سعيد بن أبي عروبة وآخرون.

قال أحمد، والعجلي: «لا بأس به». وقال أبو حاتم: «لا بأس به، صالح الحديث». وقال ابن سعد، وابن نمير، وأبو داود، والبزار، والنسائي، وابن شاهين: «ثقة». وقال الدوري: «لم يذكره يحيى إلا بخير». وقال الدارقطني: «ثقة يجمع حديثه». وذكره ابن حبان في «الثقات».

**• ثقة.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب»، والذهبي في «الميزان»، وفي «المغني». أما في «الكاشف» فقد قال: «صدوق».

مات سنة ١٣١هـ. روى له الجماعة سوى مسلم.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٨١/٦، تاريخ الدوري ٤١٦/٢، الثقات ٢٠٥/٧، تهذيب الكمال ٢٤٤/٥، الكاشف ٣٨/٢، المغني (٤٢٥٤)، الميزان ١٢٥/٣، التهذيب ٣١١/٧، التقريب ٤٦٧/(٤٧٢٢).

### ٥. مَيْمُون بْن مِهْرَان:

هو ميمون بن مهران الجزري، أبو أيوب، أصله كوفي نزل الرّقة. روى عن: سعيد بن جبير، وابن عباسﷺ وخلق. وعنه: علي بن الحكم، وجعفر بن برقان وآخرون.

- **ثقة فقيه.**

مات سنة ١١٧هـ، روى له الجماعة سوى البخاري.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٠٧/٢، الثقات ٤١٧/٥، تهذيب الكمال ٢٩٢/٧، الكاشف ٣١٢/٢، التهذيب ٣٩٠/١٠، التقريب ٦٤٥/(٧٠٤٩).

### ٦. سَعِيد بْنِ جُبَيْر:

هو سعيد بن جبير الأسدي الوالبيّ مولاهم، الكوفي.

- **ثقة ثبت فقيه.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **شاذ؛** فهو وإن كان رجاله ثقات، لكن للحديث علتين، هما:

الأولى: أن محمد بن أبي عدي وإن كان ثقة غير أن روايته عن ابن أبي عروبة بعد الاختلاط، بل إنه كان من الصغار الذين أخذوا عنه بعد الاختلاط كما سبق في ترجمته، لكن هذه العلة ليست بمؤثرة وذلك لمتابعة كل من: (محمد بن جعفر، وروح، وبشر بن المفضل، وخالد بن الحارث) لمحمد بن أبي عدي عن ابن أبي عروبة. فأما غندر وروح فالصحيح أن حديثهما عن ابن أبي عروبة قبل الاختلاط[1]، وأما بشر وخالد فهما من أوثق الناس في ابن أبي عروبة وحديثهما قبل اختلاطه[2].

---

(١) انظر الرواة عن سعيد بن أبي عروبة، ص٢٠١، وَ ص٢٢٧.

(٢) المصدر السابق ص١٩٨، وَ ص٢٠٠.

الثانية: وجود الواسطة (وهو سعيد بن جبير) بين ميمون بن مهران وابن عباس رضي الله عنه والصحيح عدمها، والدليل على صحة ذلك أمور هي:

أ- تصحيح مسلم لهذا الحديث دون الواسطة.

ب- وقال ابن حزم في «المحلى» ٩٣/٨: «...وَأَبَاحَ الْمَالِكِيُّونَ أَكْلَ سِبَاعِ الطَّيْرِ، وَاحْتَجَّ بَعْضُ مَنْ ابْتَلاَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِتَقْلِيدِهِ بِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ لَمْ يَسْمَعْهُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَشَارَ إِلَى خَبَرٍ رُوِّينَاهُ .. (ثم ساق بإسناده عن النسائي من طريق بشر بن المفضل، عن ابن أبي عروبة بمثل حديث الباب) .. قال أبو محمد: أَرَادَ هَذَا النَّاقِضُ أَنْ يَحْتَجَّ لِنَفْسِهِ فَدَفَنَهَا، وَأَرَادَ أَنْ يُوهِنَ الْخَبَرَ فَزَادَهُ قُوَّةً؛ لأَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ هُوَ النَّجْمُ الطَّالِعُ ثِقَةً وَإِمَامَةً وَأَمَانَةً، فَكَيْفَ وَشُعْبَةُ، وَهُشَيْمٌ، وَالْحَكَمُ، وَأَبُو بِشْرٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لاَ يَعْدِلُ بِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ وَأَسْلَمُ الْوُجُوهِ لِعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ إِنْ لَمْ يُوصَفْ بِأَنَّهُ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَيْمُونَ بْنَ مِهْرَانَ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ» اهـ.

ت- قول الخطيب البغدادي فيما نقله المزي في «الأطراف» ٢٥٣/٥: «أن الصحيح في هذا الحديث أنه: ميمون، عن ابن عباس».

ث- قول الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» ٢٥٣/٥: «وقال البزار: تفرد علي بن الحكم بإدخال سعيد بين ميمون وابن عباسٍ، وعليٌّ بن الحكم قال فيه أبو حاتم: صالحُ الحديث، ووثقه جماعةٌ، وضعَّفه أبو الفتح الأزديُّ، وخالفه الحكم بن عتيبة، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، فلم يذكرا سعيد بن جبير، وهما أحفظ من علي بن الحكم، فروايته شاذةٌ، وتابعهما جعفر بن برقان وغيره، فلهذا جزم الخطيب بأن رواية علي بن الحكم من المزيد» اهـ.

ووجود هذا الواسطة حَدَى بابن القطان في «الوهم والإيهام» ٤٥٠/٢ أن يتعقب عبدالحق الأشبيلي لما أورد هذا الحديث - دون واسطة - في «الأحكام الوسطى» ٧٨/٧ بقوله: «كذا ذكره وسكت عنه، ولم يضع فيه نظرًا لما كان من عند مسلم وهو من أفراد مسلم، ولم يخرجه البخاري ... قال: ولم يسمعه ميمون بن مهران من ابن عباس، بل بينهما فيه سعيد بن جبير، ثم قال: وعلي بن الحكم ثقة أخرج له البخاري ومسلم، وممن وثقه

النسائي» اهـ.

وهذا الحكم بالانقطاع من ابن القطان بدليل عدم وجود الواسطة، حكم تُعْوزه البينات، وإنما غايته أنه قرينةٌ تفتقر إلى قرائن لا يسوغ والحالة هذه الحكم على الحديث بهذا. كما أن قول ابن القطان أن علي بن الحكم أخرج له مسلم هو من جملة الأوهام فإن مسلماً لم يخرج له ألبته.

وعليه فالراجح في حديث علي بن الحكم البناني، عن ميمون بن مهران، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه شاذ لما تقدم.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ**»: هو ما يفتَرس الحيوان ويأكُله قهْراً وقَسْراً كالأسَد والنّمر والذِّئب ونحْوها [١].

(١) النهاية في غريب الحديث ٢/٣٣٧.

(٣٨٠٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ، عَنْ جَدِّهِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَأَتَتِ الْيَهُودُ، فَشَكَوْا أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَسْرَعُوا إِلَى حَظَائِرِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أَلاَ لاَ تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهِدِينَ إِلاَّ بِحَقِّهَا، وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمُرُ الأَهْلِيَّةِ وَخَيْلُهَا وَبِغَالُهَا، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٥٨٤/١. والطبراني في «الكبير» ١١٠/٤ عن إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي. كلاهما عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن حرب به.

وأخرجه أحمد ٢٨/(١٦٨١٦) عن **أحمد بن عبد الملك**، و(١٦٨١٨) عن **علي بن بَحْر**. وابن زنجويه في «الأموال» ١/(٦١٨) مختصراً عن **إبراهيم بن موسى**. والحاكم في «المستدرك» ٢٩٧/٣ مختصراً من طريق **محمد بن السرى**. أربعتهم عن محمد بن حرب، به، بنحوه.

وأخرجه ابن زنجويه في «الأموال» ١/(٦١٩) (بلا واسطة) ، والطبراني في «الكبير» ٢٧١/٢٠، كلاهما من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، عن خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن خالد بن معدان، عن المقدام، فذكره بنحوه، وبقصة في أوله.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ:

هو عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث العشرين.

### ٢. مُحَمَّدُ بْنُ حَرْب:

هو محمد بن حرب الخولاني، أبو عبد الله الحمصي.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابق الحادي والأربعين.

### ٣. أَبُو سَلَمَةَ سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْم:

هو سليمان بن سليم الكناني الكلبي مولاهم، أبو سلمة الشامي القاضي الحمصي. روى عن: صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب، وعمر بن رؤبة التغلبي، وغيرهما. وعنه: محمد بن حرب، وإسماعيل بن عياش، وغيرهما.

- **ثقة عابد.**

مات سنة ١٤٧هـ، وروى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٧/٤، معرفة الثقات ٤٢٩/١، الجرح والتعديل ١٢١/٤، الثقات ٣٨٥/٦، مشاهير علماء الأمصار ص١٨١، تهذيب الكمال ٢٨١/٣، الكاشف ٤٥٩/١، التهذيب ١٩٥/٤، التقريب ٢٩٩/(٢٥٦٦).

### ٤. صَالِح بْن يَحْيَى بْن الْمِقْدَام:

هو صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب الكندي، الشامي.

- **مجهول الحال.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن فيه صالح بن يحيى وهو مجهول، ولنكارة بعض ألفاظه. وقد حكم العلماء على رواية صالح بن يحيى وأبيه، فقال الإمام أحمد عن حديث رواه كما في «المغني» ٧٠/١١ - : «ليس له إسناد جيد». وضعّفه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢٩٢/٤، وقال

الدارقطني في «السنن» ٤/٢٨٧: «حدثنا أبو سهل بن زياد، قال سمعت موسى بن هارون يقول: لا يُعْرَف صالحُ بن يحيى ولا أبوه إلا بجدّه، وهذا ضعيف، وزعم الواقدي أن خالد بن الوليد أسلم بعد فتح خيبر». وقال أيضاً: «إسناده مضطرب». وقال ابن حزم في المحلى ٧/٤٠٨: «أما حديث صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب فهالك؛ لأنهم مجهولون كلهم، ثم فيه دليل الوضع، لأن فيه عن خالد بن الوليد قال: غزوت مع النبي ﷺ خيبر وهذا باطل؛ لأنه لم يسلم خالد إلا بعد خيبر بلا خلاف». وقال البيهقي في «الكبرى» ٩/٣٢٨: «فهذا حديث إسناده مضطرب، ومع اضطرابه مخالف لحديث الثقات». وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ١٠/١٢٨: «وهذا حديث لا تقوم به حجة؛ لضعف إسناده». وقال النووي في «شرحه على مسلم» ١٣/٩٦: «واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف».

وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٨/٣٧٣: «ضعيف».

(٣٨٠٧) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالاَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ زَيْدٍ الصَّنْعَانِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْهِرِّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: عَنْ أَكْلِ الْهِرِّ وَأَكْلِ ثَمَنِهَا.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ٥٣٠/٤، ومن طريقه **عبد بن حُميد** (١٠٤٤). والبخاري في «التاريخ الكبير» ١٥٧/٦ عن **إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري**. وأبو داود (٣٨٠٧) كما في حديث الباب، عن **أحمد بن جنبل**، و**محمد بن عبد الملك**(ابن زنجويه)، و(٣٤٨٠) عن أحمد. والترمذي (١٢٨٠) عن **يحيى بن موسى**. وابن ماجه (٣٢٥٠) عن **الحسين بن مَهْدي**. وعبد الله بن الإمام أحمد في «زوائده على المسند» ٧٤/٢٢ عن أبيه، و**ابن معين**. والدارقطني ٥٢٤/٥ من طريق ابن زنجويه. والحاكم في «المستدرك» ٣٤/٢ من طريق **صدقة بن الفضل**. والبيهقي في «الكبرى» ثمانيتهم عن عبد الرزاق، به. بألفاظ متقاربة، ولفظه عندهم سوى أبو داود والبخاري: «نهى عن أكل الهر وثمنه».وقال الترمذي: «حديث غريب، وعمر بن زيد لا نعرف كبير أحد روى عنه غير عبد الرزاق».

وأخرجه أحمد ٢٠/٢٣ عن إسحاق بن عيسى. وابن ماجه (٢١٦١) من طريق الوليد بن مسلم. والطحاوي ٥٢/٤ من طريق عبد الغفار بن داود، و٥٣/٤ من طريق عمرو بن خالد. ثلاثتهم عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، به. بمعناه، ولفظه: «أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ونهى عن ثمن السِّنَّوْر».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ٤/(١٢٥٩)، والدارقطني ٤١/٤ كلاهما وهب الله بن راشد أبي زرعة الحجري، عن حيوة بن شريح، عن خير بن نعيم، عن أبي الزبير، به. ولفظه: «أن النبي ﷺ نهى عن ثمن السِّنَّوْر».

وأخرجه مسلم (١٥٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٩٤٠)، والبيهقي في «الكبرى» ١٠/٦، من طريق معقل بن عبيد الله الجزري، عن أبي الزبير، قال: سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور؟، قال: زجر النبي ﷺ عن ذلك.

وأخرجه النسائي (٤٢٩٥) من طريق حجاج بن محمد. والدارقطني ٤٣/٤ من طريق عبيد الله بن موسى والهيثم بن جميل. والطحاوي في «شرح المعاني» ٥٨/٤ من طريق أبي نعيم. أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، به. بنحوه وبزيادة في آخره: «إلا كلب صيد». قال النسائي: «حديث حجاج عن حماد بن سلمة ليس بصحيح». وقال في أخرى: «منكر».

وأخرجه الدارقطني ٤٤/٤ من طريق سويد بن عمرو. والبيهقي ٦/٦ من طريق عبد الواحد ابن غياث. كلاهما عن حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً.

وأخرجه أبو داود (٣٤٧٩)، والترمذي (١٢٧٩)، وابن الجارود (٥٨٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣٢٢٥)، والدارقطني ٤١/٤، والحاكم ٣٤/٢، والبيهقي ١١/٦ كلهم من طريق عيسى ابن يونس، وعند البيهقي أيضاً من طريق حفص بن غياث. كلاهما عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر. قال الترمذي: «هذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح في ثمن السنور، وقد روي هذا الحديث عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن جابر. واضطربوا على الأعمش في رواية هذا الحديث». وقال البيهقي: «وهذا حديث صحيح على شرط مسلم بن الحجاج دون البخاري؛ فإن البخاري لا يحتج برواية أبي الزبير، ولا برواية أبي سفيان. ولعل مسلماً إنما لم يخرجه في الصحيح؛ لأن وكيع بن الجراح رواه عن الأعمش، قال: قال جابر بن عبد الله فذكره، ثم قال: قال الأعمش: أرى أبا سفيان ذكره. فالأعمش كان يشك في وصل الحديث، فصارت رواية أبي سفيان بذلك ضعيفة».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل:

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله أحد أئمة المذاهب الأربعة. روى عن: عبد الرزاق، والشافعي وخلق. وعنه: أبو داود، وأبو

القاسم البغوي (وهو آخر من سمع منه) وخلق كثير.

- **ثقة حافظ فقيه حجة.**

مات سنة ١٤١هـ، وله سبع وسبعون سنة، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٣٥٤/٧، التاريخ الكبير ٥/٢، معرفة الثقات ١٩٤/١، الجرح والتعديل ٦٨/٢، الثقات ١٨/٨، تاريخ أسماء الثقات ص١١، تاريخ بغداد ٤١٢/٤، تهذيب الكمال ٦٨/١، الكاشف ٢٠٢/١، التهذيب ٧٢/١، التقريب ١٠٦/١(٩٦).

## ٢. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالْمَلِك:

هو محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي، أبو بكر الغزال، جار أحمد بن حنبل وصاحبه. روى عن: عبد الرزاق بن همام، وأحمد بن حنبل، وأسد بن موسى وغيرهم. وعنه: الأربعة، وإسحاق بن إبراهيم الحربي وغيرهم.

قال النسائي: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال مسلمة: «ثقة كثير الخطأ». وقال ابن الأخضر[1]: «ثقة صدوق». وقال ابن القطان: «وهو مجهول الحال، لم أجد له ذكراً».

- **ثقة.**

أما قول أبي حاتم عنه بأنه «صدوق» فهو ما عرف به رحمه الله من تشديده في أحكام الرجال، فلا يقاوم توثيق الأئمة له، لاسيما ومعهم من وصف بأنه صنوه في التشدّد وهو النسائي فقد وثّقه، بل إن الذهبي لمّا ترجم له في الكاشف اقتصر على قول: «وثّقه النسائي» لقوة توثيقه.

أما تجهيل ابن القطان له وقوله «لم أجد له ذكراً»: فقد أجاب عن ذلك العراقي في «ذيل الميزان»: «هذا عجيب من أبي الحسن وهو كثير النقل من كتاب ابن أبي حاتم، وقد ذكره ابن أبي حاتم في «كتابه» .. ووثقه النسائي أيضاً، وروى عنه جماعة من الأئمة منهم: أبو

---

(١) هو أبو محمد عبد العزيز ابن أبي نصر محمود بن المبارك بن محمود. انظر سير أعلام النبلاء ٣١/٢٢ تقدم التعريف به في الحاشية في الحديث الرابع والعشرين.

داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وإبراهيم الحربي، وإسماعيل القاضي، وعبد الله ابن أحمد، وأبو يعلى الموصلي، وابن صاعد وآخرون، فمن هذه ترجمته كيف تكون حاله مجهولة، ولكن الذي أوقع أبا الحسن في ذلك؛ كون ابن أبي حاتم لم يصفه بأنه الغزال ونسبه إلى جده، ثم أن صاحب الكمال ترجمه ترجمتين: مرة نسبه إلى جده، ومرة ذكره من غير ذكر جده ووصفه بأنه الغزال، وهو وهم. وقد ذكره على الصواب ابن عساكر في «أسماء شيوخ النبل» فنسبه إلى جده ووصفه بأنه الغزال، ونقل توثيق النسائي له، وتبعه على ذلك المزي في تهذيبه والذهبي في مختصره» اهـ.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٥/٨، الثقات ١٣٠/٩، تاريخ بغداد ٣٤٥/٢، تهذيب الكمال ٤١٣/٦، إكمال تهذيب الكمال ٢٥٨/١٠، الكاشف ١٩٦/٢، السير ٣٤٦/١٢، ذيل ميزان الاعتدال ص١٨٣، التقريب ٤٩٤/(٦٠٩٧).

### ٣. عَبْدُ الرَّزَّاق:

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني. روى عن: عمر بن زيد الصنعاني، ومعمر بن راشد، وأبيه همام بن نافع، وعمه وهب بن نافع وغيرهم كثير. وعنه: أحمد بن حنبل، وأبو بكر محمد بن عبد الملك بن زنجويه الغزال، ومحمد ابن يحيى الذهلي وخلق كثير.

قال ابن معين: لو ارتدّ عبد الرزاق ما تركنا حديثه. وقال أبو زرعة: عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه. وقال هشام بن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا. قال يعقوب عنه: ثبت. وقال أحمد بن صالح المصري، قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبد الرزاق؟ قال: لا. وقال الذهلي: كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث، كان يحفظ. وقال العجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود، والبزار، والدارقطني: «ثقة»، زاد يعقوب: ثبت. وزاد البزار: يتشيّع. وزاد الدارقطني: لكنه يخطئ على معمر في أحاديث. وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يُسأل عن حديث «النار جبار»؟ فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء. ثم قال: ومن يحدّث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عمي، كان يُلقَّن، فلقّنه وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان

يلقنها بعد ما عمي. وقال مرةً: من سمع من الكتب فهو أصحّ. وقال أيضاً: أتينا عبد الرزاق قبل المئتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يُحتج به. وروى الإسماعيلي، عن الفرهياني، عن عباس العنبري، عن زيد بن المبارك[1]، أنه قال: كان عبد الرزاق كذّاباً يسرق الحديث. وقال عباس العنبري[2]: لقد تجشمت إلى عبد الرزاق، وإنه لكذّاب، والواقدي أصدق منه. وقال الذهبي: الحافظ أبو بكر أحد الأعلام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغيّر، وكان يتشيّع. وعدّه في المرتبة الثانية من المدلسين: وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح، وذلك لأمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووه.

وبالجملة فالأئمة على ثقته وإمامته، ومن تكلّم فيه إنما هي لأمور توجز في ما يلي:

١. رماه زيد بن المبارك بالكذب، وتابعه في ذلك عباس العنبري.

٢. تغيّر حفظه وقبوله التلقين.

٣. رميه بالتشيّع.

٤. وصفه بالتدليس.

١- أما رميه بالكذب، فليس عليه دليل يسنده، وإليك كلام العلماء في ذلك:

( أ ) قال الذهبي في «السير»: بل والله ما برَّ عباس في يمينه، ولبئس ما قال، يعمد إلى شيخ الإسلام، ومحدث الوقت، ومن احتج به كل أرباب الصحاح - وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه - فيرميه بالكذب، ويقدم عليه الواقدي الذي أجمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين.

قال ابن حجر في «التهذيب» معلقاً على كلام الذهبي: وهذا إقدام على الإنكار بغير تثبت، فقد ذكر الإسماعيلي في «المدخل» عن الفرهياني، أنه قال: حدثنا عباس العنبري، عن زيد بن المبارك، قال، كان عبد الرزاق كذاباً يسرق الحديث. وعن زيد قال: لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من هاهنا إلا وهو مجمع أن لا يحدث عنه. انتهى، قال ابن حجر: وهذا

---

(١) هو زيد بن المبارك الصنعاني، قال عنه الذهبي: "وكان من أولياء الله العباد، حسن الحديث". انظر الكاشف ٤١٩/١.

(٢) هو عباس بن عبد العظيم، أبو الفضل العنبري، قال الذهبي: "من حفاظ البصرة". انظر الكاشف ٥٣٥/١.

وإن كان مردوداً على قائله، فغرض من ذكره الإشارة إلى أن للعباس بن عبد العظيم موافقاً.

قلت: والذهبي في رده على عباس العنبري - كما تقدم — قد ساق قبله كلام زيد بن المبارك لكنه لم يتعقبه؛ لأنه لا يخلو غالباً في ترجمة إمام من الأئمة وجود من يجرح ويطعن ولو بغير وجه حق، ألا أن الذهبي تعقب عباساً وأغلظ عليه لكونه أقسم على ذلك، وقدّم الواقدي الهالك عليه. ومع هذا فإن ابن حجر نفسه وافق الذهبي فيما اعتراضه عليه كما في الآتي:

(ب) قال ابن حجر في «هدي الساري»: أحد الحفاظ الأثبات، صاحب التصانيف، وثّقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده، فتكلّم بكلام أفرط فيه و لم يوافقه عليه أحد.

(ج) ذهب ابن الكيال إلى أن كلام عباس العنبري محمول على وقت تغيّر عبد الرزاق بأخرة وذلك حين عمي، وضعف حفظه.

قلت: وهذا يفتقر إلى قرينة تدل على ذلك فإن كلامه عام في حال عبد الرزاق، والله أعلم.

٢- وأما تغيّر حفظه وقبوله التلقين: فإن ذلك محدد الوقت، فقد حدده الإمام أحمد بأن جعل من سمِع منه بعدما عَمِي — وذلك بعد المئتين — فسماعه ضعيف، ما لم يكن من كتابه، ومن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح، لكن يُتنبه إلى أن ما أخطأ فيه فيجتنب.

٣- وأما رميه بالتشيّع: فلا يؤثر على روايته، ويغض من درجته؛ ثم هو مع ذلك لم يكن داعية إلى تلك البدعة، ولا من غلاتها، بل ورد منه خلاف ذلك فقد قال: الرافضي كافر. وقال: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل علياً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان، من لم يحبهم فما هو مؤمن. وقال: أوثق أعمالي حبي إياهم. وقال أيضاً: أُفَضِّل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما ما فضلتهما، كفى بي ازدراء أن أحب علياً ثم أخالف قوله.

٤- وأما تدليسه: فقد أشار ابن حجر لبعض العلماء بوصفهم لعبد الرزاق بذلك، و لم يسمّ واحداً منهم، و لم أقف على من وصفه بالتدليس، وعلى فرض ثبوته فهو أشبه النادر، والنادر لا حكم له.

الخلاصة:

- **ثقة حافظ مصنف شهير، عمي بأخرة فتغيّر.**

مات سنة ٢١١هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٣٠/٦، معرفة الثقات ٩٣/٢، الثقات ٤١٢/٨، تهذيب الكمال ٤٩٨/٤، التهذيب ٥٧٢/٢، الكاشف ٦٥١/١، السير ٥٧١/٩، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٢٥، هدي الساري ص٤١٩، التقريب ٤١٦/(٤٠٦٤). تعريف أهل التقديس ص١٢٢، الكواكب النيرات ص٥١.

## ٥. عُمَر بْن زَيْدٍ الصَّنْعَانِيّ:

هو عمر بن زيد الصنعاني. روى عن: محارب بن دثار، وأبي الزبير. وعنه: عبد الرزاق، ويحيى بن أبي بكير الكرماني[1].

قال البخاري في «تاريخه» بعد أن أخرج له الحديث المذكور: «فيه نظر». وقال ابن حبان: «يتفرد بالمناكير عن المشاهير حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به، له عندهم حديث واحد في النهي عن أكل ثمن الهر». وقال أبو نُعيم الأصبهاني: «روى عن محارب وأبي الزبير المناكير لا شيء».

- **ضعيف.**

وهكذا قال عنه ابن حجر في «التقريب».

روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٥٧/٦، الجرح والتعديل ١٠٩/٦، المجروحين ٨٢/٢، الضعفاء للأصبهاني ص١١١، تهذيب الكمال ٣٥٠/٥، الكاشف ٦١/٢، التهذيب ٤٤٩/٧، التقريب ٤٨١/(٤٨٩٨).

---

(١) ذكر ذلك الذهبي في الميزان متعقباً من قال إنه لم يرو عنه غير عبد الرزاق.

### ٦. أَبَو الزُّبَيْر:

هو محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير القرشي الأسدي المكي، مولى حكيم بن حزام.

- **ثقة مدلس.**

تقدمت ترجمته عند الحديث الرابع عشر.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده عمر بن زيد الصنعاني وهو ضعيف، قال البخاري في «تاريخ الكبير» ١٥٧/٦ بعد أن أخرج له الحديث المذكور، قال: «فيه نظر».

لكن متن الحديث صحيح ثابت بما تقدم من المتابعات كما تقدم، ومنها:

ما أخرجه مسلم (١٥٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٩٤٠)، والبيهقي في «الكبرى» ١٠/٦، من طريق معقل بن عبيد الله الجزري، عن أبي الزبير، قال: سألت جابراً عن ثمن الكلب والسِّنَّوْر؟، قال: زجر النبي ﷺ عن ذلك.

## غريب الحديث:

**قوله**: «**الْهِرِّ**»: الهِرُّ والهرّة: السِّنَّوْرُ. وإنما نَهى عنه؛ لأنه كالوَحْشِيّ الذي لا يَصحُّ تَسْلِيمُه، فإنه يَنْتَابُ الدُّورَ ولا يُقِيم في مكانٍ واحِدٍ، وإن حُبِسَ أو رُبِطَ لم يُنْتَفَع به؛ ولئلا يَتَنازَع الناسُ فيه إذا انْتَقَل عنهم.

وقيل: إنما نُهيَ عن الوَحْشِيّ منه دون الإنْسِيّ [1].

## فوائد الباب الفقهية:

١. في الحديث حجة لمن قال بحرمة أكل الخيل، لكن لا يصح الاحتجاج به لضعفه.

---

(١) انظر النهاية في غريب الأثر ٢٨٥/٥.

٢. ذهب جمهور العلماء [١] على تحريم كل ذي مخلب من الطير إذا كان قوياً يعدو به على غيره[٢]، وكل ما لا مخلب له من الطير إلا أنه يأكل الجيف[٣]. وخالف في ذلك المالكية وهو قول للّيث والأوزاعي[٤].

٣. استدل بالحديث على تحريم أكل الهر وهو قول الجمهور، وظاهره عدم الفرق بين الوحشي والأهلي، ويؤيد التحريم أنه من ذوات الأنياب، وقال بالكراهة المالكية ورواية في المذهب[٥]، وذهب بعضهم إلى حلّها وهو رواية عن أحمد ووجه عند الشافعية[٦]. وأجمعت الأمة على جواز اتخاذ الهرة، ورخّص في بيعها جماهير العلماء، ومنهم: ابن عباس والحسن وابن سيرين والحكم وحماد ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة، وسائر أصحاب الرأي. وكرهت طائفة بيعها منهم: أبو هريرة وطاووس ومجاهد وجابر بن زيد[٧].

٤. هذا الحديث حمله بعض أهل العلم على الهر إذا توحش فلم يقدر على تسليمه. ومنهم من زعم أن ذلك كان في ابتداء الإسلام حين كان محكوماً بنجاسته ثم حين صار محكوماً بطهارة سؤره حل ثمنه. وليس على واحد من هذين القولين دلالة بينة، والله أعلم[٨].

---

(١) تبيين الحقائق ٢٩٤/٥، الهداية ٣٩٩/٤، أسنى المطالب ٥٦٤/١، روضة الطالبين ٢٧١/٣، الفروع ٢٩٥/٦.

(٢) من نحو الصقر والبازي والعقاب والشاهين والباشق.

(٣) من نحو النسر والرخم الغراب. ينظر حديث رقم (٣٦).

(٤) المعونة ٧٠١/٢، التفريع ٤٠٦/١، مواهب الجليل ٢٢٩/٣، المحلى ٩٣/٨.

(٥) انظر مواهب الجليل ٢٣٦/٣. قال ابن تيمية: ليس في كلام الإمام أحمد إلا الكراهة. الإنصاف ٣٥٠/١٠، والفروع ٢٩٥/٦.

(٦) انظر روضة الطالبين ٢٧٢/٣، والإنصاف ٣٥٠/١٠.

(٧) انظر المجموع ٢٧٤/٩، والمغني ٢٨٣/٤ . واشترط العلماء في جواز بيعها قيوداً.

(٨) انظر السنن الكبرى للبيهقي ١١/٦.

## باب فِي أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ

(٣٨٠٩) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عُبَيْدٍ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبْجَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إِلاَّ شَيْءٌ مِنْ حُمُرٍ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ لُحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلاَّ سِمَانُ الْحُمُرِ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لُحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ. فَقَالَ: «**أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ، فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِّ الْقَرْيَةِ**». يَعْنِي الْجَلاَّلَةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا هُوَ ابْنُ مَعْقِلٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عُبَيْدٍ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ: أَنَّ سَيِّدَ مُزَيْنَةَ أَبْجَرَ، أَوِ ابْنَ أَبْجَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

(٣٨١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ[(١)]، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنِ ابْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ ابْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ - أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ - أَحَدُهُمَا: عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عُوَيْمٍ، وَالآخَرُ: غَالِبُ بْنُ الأَبْجَرِ. قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَى غَالِبًا الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ ﷺ «بِهَذَا الْحَدِيثِ».

---

### تخريج الحديث:

**الرواية الأولى:** أخرجها البيهقي في «الكبرى» ٣٣٢/٩ من طريق أبي داود، به.

وأخرجها ابن سعد في «الطبقات» ٤٨/٦ عن عبيد الله بن موسى، به.

---

(١) حديث محمد بن سليمان ليس من رواية اللؤلؤي.

**أما الرواية الثانية:** فأخرجها الطبراني في «الكبير» ١٨/٢٦٦ من طريق أبي نُعيم، عن مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن عبد الله بن معقل، عن رجلين من مزينة، أحدهما عن الآخر، عن عبد الله بن عامر بن لُويم، وغالب بن أبجر. قال: مسعر: وأرى غالباً الذي سأل النبي ﷺ، لكن باختلاف عما في رواية أبي داود فيما يلي:

أ- أن فيها التسمية لابن معقل: بعبد الله لا عبد الرحمن.

ب- الرجلان اللذان روى أحدهما عن الآخر، روى واحدٌ منهما عن ابن أبجر وصاحبه. وهذا خلاف ما في الرواية الثانية عند أبي داود؛ لأن عنده أن الرجلين أحدهما: ابن أبجر، والآخر: عبد الله بن عمرو بن عويم.

ج- خالفت رواية الطبراني في تسمية الرجل الثاني صاحب ابن أبجر، فقد سمّاه: عبد الله ابن عامر بن لُويم.

وأخرج الحديث عبد الرزاق في «المصنف» ٤/٥٢٥ عن ابن عيينة. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٢/(ح١١٣٣) عن ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن عبد الله بن معقل: أن رجلين من مُزينة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(ح٢٤٨٢٤)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٢/(ح١١٣٢)، والطبراني في «الكبير» ١٨/(ح٦٧٠) من طريق شريك، عن منصور، عن عبيد بن الحسن، عن غالب بن ذِيخ[1]، به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١٨/(ح٦٦٨) من طريق ابن أبي عمرو العدني، عن ابن عيينة، عن مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن رجلٍ، عن رجلين من مزينة، به.

## دراسة إسناد الرواية الأولى:

### ١. عَبْدُ اللَّه بْنُ أَبِي زِيَاد:

هو عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني، أبو عبد الرحمن الكوفي الدهقان، واسم أبي

---

(١) غالب بن ذِيخ: هو قول في اسم غالب بن أبجر، ويقال: ابن دِيخ، بالدال المهملة، ويقال: ابن ذَريح، بالراء والحاء. وقد وقع فيه اختلافاً كثيراً. انظر الإصابة ٨/٥٠، ونصب الراية ٤/١٩٨، والتهذيب ٨/٢٤١.

زياد: سليمان. روى عن: عبيد الله بن موسى، ومعاذ بن هشام الدستوائي وغيرهما. وعنه: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه وغيرهم كثير.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «صدوق».

● **صدوق.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق مشهور»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

مات سنة ٢٥٥هـ، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٨/٥، الثقات ٣٦٤/٨، تهذيب الكمال ١١٤/٤، الكاشف ٥٤٦/١، التهذيب ١٩٠/٥، التقريب ٣٥٦/(٣٢٨٠).

### ٢. عُبَيْدُ اللَّه:

هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، واسمه باذام العبسي، مولاهم الكوفي، أبو محمد الحافظ. روى عن: إسرائيل، وموسى بن عبيدة الربذي، وطائفة. وعنه: عبد الله بن الحكم القطواني، وسفيان بن عيينة، وجماعة.

قال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً – إن شاء الله تعالى – كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيّع ويروي أحاديث في التشيع منكرة، وضَعُف بذلك عند كثير من الناس، وكان صاحب قرآن». وقال ابن معين: «ثقة»، وقال مرةً: «ثقة، ما أقربه من يحي بن يمان؛ ويحيى بن يمان أرجو أن يكون صدوقاً، وليس حديثه بالقوي». وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة، حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل، كان يأتيه فيقرأ عليه القرآن». وقال العجلي: «ثقة وكان عالماً بالقرآن رأساً فيه». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان يتشيع». وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال عثمان بن أبي شيبة: «صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً».وقال ابن عدي: «ثقة». وقال ابن قانع: «كوفي صالح يتشيع». وقال الساجي: «صدوق كان يفرط في التشيع». قال ابن منده: «لم يدع أحداً اسمه معاوية يدخل داره». روى عنه البخاري (٢٧) حديثاً.

قال الميموني ذكر عند أحمد، فرأيته كالمنكر له، وقال: «كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء». قيل له: فابن فضيل؟ قال: «كان أستر منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية». وقال معاوية بن صالح: سألت ابن معين عنه. فقال: «أكتب عنه». وقال أبو داود: «كان محترقاً شيعياً، جاز حديثه».

وقال يعقوب بن سفيان: «شيعي، وإن قال قائل رافضي لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث». وقال الجوزجاني: «وعبيد الله بن موسى: أغلى وأسوأ مذهباً وأروى للعجائب». وقال أبو مسلم البغدادي الحافظ: «عبيد الله بن موسى من المتروكين؛ تركه أحمد لتشيعه، وقد عوتب على روايته عن عبد الرزاق، فذكر أن عبد الرزاق رجع». وقال ابن عدي: قال البخاري: «عنده جامع سفيان يستصغر فيه».

- **ثقة، يتشيّع، ثبتاً في إسرائيل.**

وأما من تكلّم فيه فإنما أخذوا عليه غلوّه في التشيّع[1]. قال الذهبي في «الكاشف»: «الحافظ أحد الأعلام على تشيعه وبدعته»، وقال في «من تكلم فيه وهو موثق»: «شيخ البخاري. ثقة، لكنه شيعي جلد، كره بعضهم الأخذ عنه». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة كان يتشيّع .. قال أبو حاتم كان أثبت في إسرائيل من أبي نُعيم ..».

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٤٠٠/٦، الجرح والتعديل ٣٣٤/٥، تهذيب الكمال ٦٤/٥، من تكلم فيه وهو موثّق ص١٣١، معرفة القراء الكبار ٣٤٧/١، الكاشف ٦٨٧/١، الميزان ١٦/٣، السير ٥٥٣/٩، التهذيب ٥٠/٧، التقريب ٤٣٨/(٤٣٤٥).

### ٣. إِسْرَائِيل:

هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي. روى عن: منصور بن المعتمر، وجده أبي إسحاق السبيعي وآخرين. وعنه: عبيد الله بن موسى، ومحمد

---

(١) من ذلك ما نقله ابن محرز عنه، قال: سمعت عبيد الله بن موسى يقول: "ما كان أحداً يشك في أن علياً أفضل من أبي بكر وعمر". قلت: مع أنه من رواة حديث علي ﷺ، (خيرنا بعد نبينا أبو بكر وعمر) أخرجه أبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" ١١٤/١، ومن طريقه ابن عساكر ١٧١/٦.

ابن كثير وطائفة.

وثّقه ابن سعد، وابن نمير، وأحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم. وقال ابن عدي: «وحديثه الغالب عليه الاستقامة وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال أحمد مرةً: «صالح الحديث». وقال يعقوب بن شيبة: «صالح الحديث، وفي حديثه لين». وقال أيضاً: «ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث ولا بالساقط».

وضعّفه يحيى القطان، وابن المديني، وابن حزم. وقال الفلاس: «كان يحيى القطان لا يحدث عن إسرائيل». وقال ابن مهدي: «لص يسرق الحديث».

فمما سبق يظهر الاختلاف بين الأئمة في حال إسرائيل بن يونس توثيقاً وتضعيفاً، والأقوال المروية في التجريح قد أجاب عنها العلماء بما يلي:

أ- أما عدم تحديث يحيى القطان عنه: فقد قال ابن حجر في «هدي الساري»: «هذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك، واحتجاج الشيخين به، لا يجمل من متأخر - [قلت: يُعرّض بابن حزم] - لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف، ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه، من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك، وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبي خيثمة في «تاريخه»: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاث مئة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة - يعني مناكير - فقال: لم يؤت منه، أُتي منهما. قلت [أي: ابن حجر]: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قِبَلِه، وإنما هي من قِبل أبي يحيى كما قال ابن معين. وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثّقوه. والله أعلم».

ب- وأما تضعيف علي بن المديني له: فقد ردّ ذلك الذهبي في «سير أعلام النبلاء» بأن ابن المديني تابع في ذلك شيخه يحيى القطان، وتلقف ذلك عنهما ابن حزم فقال: «مشى علي خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم».

ت- وأما ما نقله ابن حجر في «التهذيب»، عن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن مهدي أنه قال: «لص، يسرق الحديث». فصوابه أن أصل هذه الحكاية ما رواه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: كان إسرائيل في الحديث لصّاً. قال ابن أبي شيبة: لم يرد أن يذّمه. ورواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» عن عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبي بكر بن أبي شيبة، أنه سمع عبد الرحمن بن مهدي يقول: إسرائيل كان في الحديث لصاً. - [ولا وجود لـ (يسرق)] - قال ابن أبي حاتم: يعني: أنه يتلقّف العلم تلقّفاً. قلت: فدّل هذا على أن هذه العبارة المراد بها المدح لا الذم؛ لأن اللص يدخل مستعجلاً فينتخب من المتاع ما غلي ثمنه وخفّ وزنه، كما هو الحال مع إسرائيل في حديث شيوخه. وعلى هذا فرواية هذه العبارة بالمعنى من عثمان ابن أبي شيبة أو الحافظ ابن حجر أحدثت فساداً في المغزى.

**الخلاصة في إسرائيل أنه:**

- **ثقة، من أثبت الناس في حديث جده على الصحيح.**

قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: «ثقة إمام»، وفي «تذكرة الحفاظ»: «حافظاً حجة صالحاً خاشعاً، من أوعية العلم، ولا عبرة بقول من لينه؛ فقد احتج به الشيخان». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة».

مات سنة ١٦٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٣٧٤/٦، العلل ومعرفة الرجال ٣٦٦/٣، التاريخ الكبير ٥٦/٢، الجرح والتعديل ٣٣٠/٢، تاريخ بغداد ٢٠/٧، تهذيب الكمال ٢٠٧/١، تذكرة الحفاظ ٢١٤/١، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٦٦، الميزان ٢٠٨/١، الكاشف ٢٤١/١، التهذيب ٢٦١/١، التقريب ١٣٢/(٤٠١)، هدي الساري ص٤٠٩، طبقات الحفاظ ص٩٧.

### ٤. مَنْصُور:

هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلمي، أبو عتَّاب، الكوفي.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

### ٥. عُبَيْد أَبِي الْحَسَن:

هو عبيد بن الحسن المزني، ويقال: الثعلبي، أبو الحسن الكوفي. روى عن: عبد الله بن أبي أوفى، وعبد الرحمن بن مغفل، وعبد الرحمن بن معقل بن مقرن. وعنه: منصور بن المعتمر، ومسعر بن كدام وآخرون.

- **ثقة.**

روى له مسلم، وأبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٤٦/٥، الجرح والتعديل ٤٠٥/٥، الثقات ١٣٤/٥، تهذيب الكمال ٧١/٥، الكاشف ٦٨٩/١، التقريب ٤٤٠/(٤٣٦٧).

### ٦. عَبْد الرَّحْمَن:

هو عبدالرحمن بن معقل بن مقرن المزني، أبو عاصم الكوفي. روى عن: علي، وابن عباس، وغالب بن أبجر وعبد الرحمن بن بشر على خلاف فيهما. وعنه: عبيد أبو الحسن، والبختري بن المختار، وعبد الله بن خالد العبسي.

قال ابن سعد: «في الطبقة الأولى من أهل الكوفة، تكلّموا في روايته عن أبيه؛ لأنه كان صغيراً». وقال أبو زرعة: «كوفي ثقة». ذكره ابن حبان في «الثقات». قال ابن حجر: «وذكره ابن الأمين الطليطلي في الصحابة، ووهم في ذلك، ومستنده: ما أخرجه الطبري من طريق البختري بن المختار، عن عبدالرحمن بن معقل المزني، قال: كنا عشرة ولد مقرن فنزلت فينا {ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر} الآية. قال ابن حجر: وإنما عين بقوله «كنّا» أباه وأعمامه، وأما هو فيصغر عن ذلك، ومن أعمامه عبدالرحمن بن مقرن

ذكره ابن سعد في الصحابة».

● **ثقة.** قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، تكلموا في روايته عن أبيه لصغره، ووهم من ذكره في الصحابة».

روى له أبو داود حديثا واحدا في ترجمة غالب بن أبجر.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ١٧٥/٦، التاريخ الكبير ٣٤٩/٥، الجرح والتعديل ٢٨٤/٥، الثقات ١١١/٥، تهذيب الكمال ٤٧٣/٤، التهذيب ٢٧٣/٦، التقريب ٤١١/(٤٠١٢).

## دراسة إسناد الرواية الثانية:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَان:

هو محمد بن سليمان ابن أبي داود الأنباري، أبو هارون. روى عن: أبي نُعيم الفضل بن دكين، وعبد الله بن نمير، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وبقي بن مخلد، وابن أبي عاصم، وغيرهم.

● **ثقة.**

مات سنة ٢٣٤هـ، روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** تاريخ بغداد ٢٩٢/٥، والمعجم المشتمل (٨٣٦)، الكاشف ١٧٦/٢، تهذيب الكمال ٣٣٣/٦، التهذيب ٢٠٣/٩، التقريب ٤٨٢/(٥٩٣٢).

### ٢. أَبُو نُعَيْم:

هو الفضل بن دكين، وهو لقبٌ، واسمه: عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي، مولاهم، أبو نعيم الملائي الكوفي الأحول.

● **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين.

### ٣. مِسْعَر:

هو مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث الهلالي العامري، الرواسي، أبو سلمة الكوفي. روى عن: ثابت بن عبيد الانصاري وعبد الملك بن عمير وأبي اسحاق السبيعي، وطائفة. وعنه: الفضل بن دكين، وشعبة، والثوري، وغيرهم.

- **ثقة ثبت فاضل.**

مات سنة ١٥٣هـ، أو ١٥٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٣٦٤/٦، تاريخ الدوري ٥٦٠/٢، التاريخ الكبير ١٣/٨، الثقات ٥٠٧/٧، بحر الدم ص١٤٩، تذكرة الحفاظ ١٨٨/١، السير ١٦٣/٧، الكاشف ٢٥٦/٢، التهذيب ١١٣/١٠، التقريب ٥٢٨/(٦٦٠٥).

### ٤. ابن عُبَيْد:

هو عبيد بن الحسن المزني، ويقال: الثعلبي، أبو الحسن الكوفي.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الرواية الأولى وهو هناك على الصواب، ووقع هنا ابن عبيد وهو وهم – والله أعلم –، فإن الحديث لا يروى إلا من طريقه، ولم أجد في شيوخ مسعر بهذا الاسم إلا أن يكون ثابت بن عبيد الأنصاري وهو ثقة[1].

### ٥. ابْن مَعْقِل:

هو عبدالرحمن بن معقل بن مقرن المزني، أبو عاصم الكوفي.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الرواية الأولى كما صرّح أبو داود بأنه عبد الرحمن، فإن لم يكن هو عبد الرحمن كما في رواية الطبراني بأن كان عبد الله أخاه، فهو أبو الوليد الكوفي، ثقة، روى

---

(١) انظر الكاشف ٢٨٢/١، والتقريب ١٣٢/(٨٢١).

له الجماعة[1].

## الحكم على الحديث بهذين الإسنادين:

- **مضطرب جداً**، توالى الأئمة على الحكم عليه بالاضطراب والضعف، كما يلي:

١. قال البيهقي في «الكبرى» ٣٣٢/٩ : «هذا حديث مختلف في إسناده ... ومثل هذا لا يعارض به الأحاديث الصحيحة التي قد مضت مصرّحة بتحريم لحوم الحمر الأهلية». وقال في «معرفة السنن» ٢٦٩/٧: «إسناده مضطرب ... فكأنه إن صح إنما رخَّص له في أكله بالضرورة، حيث تباح الميتة».

٢. وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ١٢٦/١٠ :«وهو حديث لا يصح، ولا يعرّج على مثله، مع ما عارضه من الأسانيد الصحاح». وقال في «الاستذكار» ٣١٦/١٥ :«فلم يلتفت العلماء إلى مثل هذه الآثار لضعف مخارجها وطرقها، مع ثبوت النهي عن أكلها».

٣. وقال النووي في «شرحه على مسلم» ٩٢/١٣ : «فهذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد، شديد الاختلاف، ولو صحَّ حُمِل على الأكل منها في حال الاضطرار». وقال أيضاً في «المجموع» ٨/٩ : «واتفق الحفاظ على تضعيفه». وقال أيضاً ١٠/٩ : «فهذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد، كثير الاختلاف والاضطراب باتفاق الحفاظ».

٤. وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٥/٦: «وهو حديث مختلفٌ في إسناده»، وأطال في سرد وجوه الاختلاف في «تحفة الأشراف» ٢٥٣/٨.

٥. وقال الزيلعي في «نصب الراية» ١٣٧/١: «وفي إسناده اختلاف كثير واضطراب»، وقال أيضاً ١٩٨/٤: «وفي إسناده اختلافٌ كثير:

فمنهم من يقول: عن عبيد أبي الحسن.

ومنهم من يقول: عبيد بن الحسن.

ومنهم من يقول: عن عبد الله بن معقل.

---

(١) الطبقات ١٧٥/٦، التاريخ الكبير ١٩٥/٥، الجرح والتعديل ١٦٩/٢، السير ٢٠٦/٤، التهذيب ٤٠/٦، التقريب ٣٢٣/(٣٦٣٤). خلاصة تذهيب التهذيب ص٢١٥.

ومنهم من يقول: عبد الرحمن بن معقل.

ومنهم من يقول: عن ابن معقل.

وغالب بن أبجر، ويقال: أبجر بن غالب.

ومنهم من يقول: غالب بن ذريح.

ومنهم من يقول: غالب بن ذيخ.

ومنهم من يقول: عن أناس من مزينة عن غالب بن أبجر.

ومنهم من يقول: عن أناس من مزينة أن رجلاً أتى النبي ﷺ.

ومنهم من يقول: إن رجلين سألا النبي ﷺ. ...

وقال البزار: ولا يعلم لغالب بن أبجر غير هذا الحديث، وقد اختلف فيه، فبعض أصحاب عبيد بن الحسن يقول: عن غالب بن أبجر، وبعضهم يقول: عن أبجر بن غالب، وبعضهم يقول: عن غالب بن ذريح، وبعضهم يقول: عن غالب بن ذيخ انتهى. وكذلك اختلف في متنه فمنهم من يقول: «كل من سمين مالك وأطعم أهلك». ومنهم من يقول: «كل من سمين مالك» فقط. ومنهم من يقول: «أطعم أهلك من سمين مالك» فقط. انتهى.

٦. وقال ابن حجر في «الفتح» ٩/٦٥٦: «إسناده ضعيف، والمتن شاذّ، مخالف للأحاديث الصحيحة».

وقال الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» ص٣٧٦: «ضعيف الإسناد مضطرب».

## غريب الحديث:

**قوله: «مِنْ أَجْلِ جَوَالِّ الْقَرْيَةِ»**: يَعْنِي الَّتِي تَجُولُ فِي القَرْيَةِ تَذْهَبُ وَتَجِيءُ لِأَكْلِ العَذِرَةِ[1].

---

(١) انظر غريب الحديث للحربي ١/١١٦.

(٣٨١١) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ وَعَنِ الْجَلاَّلَةِ عَنْ رُكُوبِهَا وَأَكْلِ لَحْمِهَا.

## تخريج الحديث:

أخرجه النسائي (٤٤٥٢) من طريق **سهل بن بكار**. والبيهقي في «الكبرى» ٣٣٣/٩ من طريق **أحمد بن إسحاق الحضرمي**. كلاهما عن وهيب، عن طاووس، به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ٤/(ح٨٧١٢) عن معمر، عن ابن طاووس، قال: أخبرني عمرو بن شعيب، قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الإبل الجلالة وألبانها، وكان يكره أن يحجّ عليها. قلت: وهذا الحديث منقطع معضل.

وأخرجه الدارقطني ٥٠٩/٥، والحاكم في «المستدرك» ٣٩/٢ - ومن طريقه البيهقي ٣٣٣/٩ - من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن أبيه، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو، بنحوه. ولفظه: نهى رسول الله ﷺ عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها، ولا يشرب ألبانها، ولا يحمل عليها إلا الأدم، ولا يركبها الناس حتى تعلف أربعين ليلة. قال الحاكم: «صحيح الإسناد .. ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي فقال: «إسماعيل وأبوه ضعيفان». وقال ابن حجر في «الفتح» ٦٤٨/٩ عن إسناده: «فيه نظر».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. سَهْلُ بْنُ بَكَّار:

هو سهل بن بكار بن بشر الدارمي، ويقال: البرجمي، ويقال: القيسي، أبو بشر البصري المكفوف. روى عن: وهيب بن خالد، وحماد بن سلمة، وشعبة وغيرهم. وعنه: البخاري، وأبو داود وغيرهما.

قال أبو حاتم: «ثقة صدوق». وقال الدارقطني: «ثقة». وقال ابن قانع: «صالح». ذكره

ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما وهم وأخطأ».

- **ثقة.**

قال الذهبي في «السير»: «الحافظ الثقة .. أحد البقايا». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ربما وهم».

مات سنة ٢٢٧هـ، روى له البخاري، وأبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٠٣/٤، الجرح والتعديل ١٩٤/٤، الثقات ٢٩١/٨، تهذيب الكمال ٣٢١/٣، الكاشف ٤٦٨/١، سير أعلام النبلاء ٤٢٢/١٠، التهذيب ٢٤٧/٤، التقريب ٣٠٥/(٢٦٥١).

**٢. وُهَيْب:**

هو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، مولاهم أبو بكر البصري، صاحب الكرابيس. روى عن: ابن طاووس، وعمارة بن غزية وجماعة. وعنه: سهل بن بكار، ويحيى بن حسان وآخرون.

- **ثقة حافظ متقن**[1].

مات سنة ١٦٥هـ، وقيل: بعدها، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٧٧/٨، معرفة الثقات ٣٤٥/٢، الجرح والعديل ٣٤/٩، الثقات ٥٦٠/٧، مشاهير علماء الأمصار ص١٦٠، تهذيب الكمال ٥٠٤/٧، الكاشف ٣٥٨/٢، التقريب ٦٧٩/(٧٤٨٧) .

---

(١) تغيّر حفظه في سنة موته، وذلك بعدما سجن وذهب بصره، وهذا لا يؤثر بشيء. قال عبد الجبار سعيد في رسالته: "اختلاط الرواة الثقات" ص١٩٠: "والمتأمل لأقوال العلماء لا يعتبره، مختلطاً، إذا أنهم نصّوا على أن تغيّره قليل، والظاهر أنّ هذا التغيّر كان بسبب ذهاب البصر، لا العقل، فلا يعتبر مختلطاً".

### ٣. ابْن طَاوُوس:

هو عبد الله بن طاووس بن كيسان اليماني، أبو محمد الابناوي. روى عن: أبيه، وعمرو بن شعيب وغيرهما. وعنه: وهيب، وابناه، والسفيانان وغيرهم.

- **ثقة فاضل عابد.**

مات سنة ١٣٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٢٣/٥، معرفة الثقات ٣٨/٢، الجرح والتعديل ٨٨/٥، الثقات ٤/٧، تهذيب الكمال ١٧١/٤، الكاشف ٥٦٣/١، التهذيب ٢٦٧/٥، التقريب ٣٦٥/(٣٣٩٧).

### ٤. عَمْرو بْن شُعَيْب:

هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني، ويقال: الطائفي. روى عن: أبيه وجل روايته عنه، وعمته زينب بنت محمد، وزينب بنت أبي سلمة ربيبة النبي ﷺ، وغيرهم. وعنه: عبد الله بن طاووس، وحريز بن عثمان، وجماعة.

قال يحيى القطان: «إذا روى عنه الثقات، فهو ثقة يحتج به». ووثّقه: ابن معين، وابن المديني، والدارمي، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة، والنسائي، وابن عدي. وقال البخاري: «ورأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، والحميدي، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه[1] ».

وقال ابن عيينة: «حديثه عند الناس فيه شيء». وقال يحيى القطان: «حديثه عندنا

---

(١) جاء في تهذيب الكمال وغيره العبارة التالية: وقال البخاري: ((رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا؛ يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. قال البخاري: من الناس بعدهم)). وتعقب هذه العبارة الذهبي في السير ١٦٧/٥ بقوله: أستبعد صدور هذه الألفاظ من البخاري، أخاف أن يكون أبو عيسى وهم. وإلا فالبخاري لا يعرّج على عمرو، أفتراه يقول: "فمن الناس بعدهم"، ثم لا يحتج به أصلاً ولا متابعةً ؟! . قلت: والمثبت هو ما في التاريخ الكبير وهو يؤيد ما استبعده الذهبي — والله أعلم.

واهي». وقال أبو عمرو بن العلاء: «كان يُعاب على قتادة، وعمرو بن شعيب: أنهما كانا لا يسمعان شيئاً إلا حدثا به». وقال أحمد: «له أشياء مناكير، وإنما يُكتب حديثه يُعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا». وقال مرةً: «أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وَجَسَ في القلب منه شيء، ومالك يروي عن رجل عنه». وقال أيضاً: «أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شاءوا تركوه». وقال ابن معين: «ليس بذاك». وقال الآجري: قلت لأبي داود: عمرو بن شعيب عندك حجة؟ قال: «لا، ولا نصف حجة». وقال جرير: «كان مغيرة لا يعبأ بصحيفة عبد الله بن عمرو».

وسماع عمرو بن شعيب من أبيه مُتكّلم فيه، وأنكر آخرون سماع شعيب بن محمد من جده عبد الله بن عمرو، إلا أن غالب الحفّاظ على إثبات سماعهما.

قال ابن المديني: «قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله بن عمرو»، وقال أيضاً: «وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح». وقال ابن أبي خيثمة: سمعت هارون بن معروف يقول: لم يسمع عمرو من أبيه شيئاً، إنما وجده في كتاب أبيه. قال الترمذي: «ومن تكلّم في حديث عمرو بن شعيب، إنما ضعّفه لأنه يحدث عن صحيفة جدّه، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جدّه». وقال ابن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: أليس قد سمع من أبيه؟ قال: «بلى»، قلت: إنهم ينكرون ذلك. فقال: «قال أيوب: حدثني عمرو، فذكر أباً عن أب إلى جدّه، قد سمع من أبيه ولكنهم قالوا حين مات عمرو بن شعيب: عن أبيه عن جده إنّما هذا كتاب». وقال محمد بن علي الجوزجاني: قلت لأحمد: عمرو سمع من أبيه شيئاً؟ قال: «يقول: حدّثني أبي». قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: «نعم أُرَاه قد سمع منه». وقال أبو بكر ابن زياد النيسابوري: «صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده». وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح – يعني: المصري – : «عمرو سمع من أبيه عن جده، وكلّه سماع، عمرو ثَبْتٌ، أحاديثه عن أبيه تقوم مقام الثَّبْت». وقال أبو زرعة: «روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده»، وقال أيضاً: «إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير تُروى عنه إنما هي عن المثنّى بن الصبّاح، وابن لهيعة، والضُّعفاء، وهو ثقة في نفسه، إنما تُكُلِّمَ فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما نُصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر». – قال الذهبي في

((السير)) مستدركاً عليه: ((ويأتي الثقاتُ عنه أيضاً بما يُنكر)). وقال البخاري – فيما نقله الترمذي – : ((وقد سمع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو))، قال الترمذي: ((وشعيب قد سمع من جدّه عبد الله بن عمرو ... ومن ضعّفه فإنما ضعّفه من قِبل أنه يحدّث من صحيفة جدّه عبد الله بن عمرو، وأما أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب ويثبتونه، منهم: أحمد، وإسحاق، وغيرهما)). وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي: ((عمرو بن شعيب ثقة، روى عنه الذين نظروا في الرجال، مثل، أيوب، والزهري، والحكم، واحتج أصحابنا بحديثه، وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس)).

وقال ابن معين: ((إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فهو كتاب ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة، فهو ثقة عن هؤلاء)). وقال أيضاً: ((هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل، وَجَدَ شعيب كُتُب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو، غير أنه لم يسمعها)). قال ابن حجر معلقاً: ((فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمّل)).

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت ابن المديني: عن عمرو بن شعيب؟ فقال: ((ما روى عنه أيوب، وابن جريج، فذاك كلّه صحيح، وما روى عن أبيه عن جده، فهو كتاب وجده، فهو ضعيف)).

وقال البيهقي :((وسماع شعيب بن محمد بن عبد الله صحيح من جده عبد الله، لكن يجب أن يكون الإسناد صحيحاً إلى عمرو)) [١]. وقال الزيلعي :((و قد ثبت في الدارقطني وغيره بسند صحيح سماع عمرو من أبيه شعيب، وسماع شعيب من جده عبد الله)) [٢].

وقال ابن حبان: ((وقد كان بعض شيوخنا يقول: إذا قال عمرو بن شعيب: عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، ويسميه فهو صحيح، وقد استبرت ما قاله فلم أجد من رواية

---

(١) السنن الكبرى ٣٩٧/٧.

(٢) نصب الراية ٥٩/١.

الثقات المتقنين عن عمرو فيه ذكر السماع عن جده عبد الله بن عمرو، وإنما ذلك شيء يقوله محمد بن إسحاق، وبعض الرواة ليعلم أن جده اسمه عبد الله بن عمرو، فأدرج في الإسناد، فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا مجانبة ما روى عن أبيه عن جده، والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه»، وقال ابن حبان أيضاً: «إذا روى عمرو عن طاووس، وسعيد بن المسيب، وغيرهما من الثقات، فهو ثقة يجوز الاحتجاج به. وإذا روى عن أبيه عن جده، فإن شعيباً لم يلق عبد الله فيكون منقطعاً. وإن أراد بجده محمداً، فهو لا صحبة له، فيكون مرسلاً. والصواب أن يحوَّل عمرو إلى كتاب الثقات، فأما المناكير في روايته فتترك». وتعقبه الدارقطني بقوله: «هذا خطأ، قد روى عبيد الله بن عمر العمري وهو من الأئمة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، قال: كنت عند عبد الله بن عمرو فجاء رجل، فاستفتاه في مسألة، فقال لي: يا شعيب، امض معه إلى ابن عباس فذكر الحديث.

قال ابن حجر: «قد أسند ذلك الدارقطني في «السنن» [1] قال ثنا أبو بكر بن زياد النيسابوري ثنا محمد بن يحيى الذهلي وغيره قالوا ثنا محمد بن عبيد ثنا عبيد الله بن عمر.

ورواه الحاكم[2] أيضا من هذا الوجه.

وقال ابن عدي: «روى عنه أئمة الناس، وثقاتهم، وجماعة من الضعفاء، إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده مع احتمالهم إياه لم يُدخلوها في صحاح ما خرّجوا، وقال: هي صحيفة»، وقال أيضاً: «عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلاً، لأن جده محمد لا صحبة له».

و قال ابن عبد البر: «و حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مقبول عند أكثر أهل العلم بالنقل». وقال النووي: «أن الصحيح المختار صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جده، كما قاله الأكثرون».

وقال ابن حجر: «عمرو بن شعيب: ضعّفه ناس مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعّف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده حسب، ومن ضعّفه مطلقاً، فمحمول على روايته عن أبيه،

---

(١) السنن كتاب البيوع ٥١/٣.

(٢) المستدرك ٦٥/٢، والبيهقي في السنن الكبرى ٩٥/٥.

عن جده»، وقد عَدّ ابن حجر عمرو بن شعيب ووالده في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين.

وبالجملة فإن عمرو بن شعيب ثقة في نفسه، وأما من ضعّفه فحجته ما ورد من أحاديث مناكير في رواياته، وقد أجاب عن ذلك جماعة من العلماء: قال يعقوب بن شيبة: «والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه». وقال أبو زرعة الرازي: «وعامة المناكير تُروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء». قال الذهبي معلقاً: «ويأتي الثقات عنه أيضاً بما ينكر».

وقال ابن حبان[1]: «فأما المناكير في حديثه إذا كانت في روايته، عن أبيه، عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا رووا المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح». قال الذهبي عقبه: «فهذا يوضح لك أن الآخر من الأمرين عند ابن حبان أن عمرا ثقة في نفسه، وأن روايته، عن أبيه، عن جده، إما منقطعة أو مرسلة، ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعاً، فهذا محل نظر واحتمال. ولسنا ممن نعد نسخة عمرو، عن أبيه، عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير. فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكراً، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أن أحداً تركه».

ومن تكلّم في عمرو بن شعيب فيما عد مناكيره فإنما هو لأجل الأمور التالية، وهي:

١. نفي سماع عمرو بن شعيب من أبيه (فتكون الرواية منقطعة).
٢. عدم سماع شعيب من جدّه عبد الله بن عمرو ﷺ (فتكون الرواية منقطعة).
٣. أنّ جده محمد بن عبد الله ليس له صحبة (فتكون الرواية مرسلة).
٤. رميه وأبيه بالتدليس.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧٥/٥.

والجواب عن ذلك فيما يلي:

١) أن سماع عمرو بن شعيب من أبيه: لم يَنْفِه إلا هارون بن معروف - فيما نقله عنه ابن أبي خيثمة — والحفّاظ على خلافه فهم يثبتون سماعه، منهم: ابن معين، والإمام أحمد، وأبي بكر ابن زياد النسابوري، وأحمد بن صالح المصري. ودليل ابن معين، وأحمد: أنّ عمرو بن شعيب يقول: «حدثني أبي»، فكيف يقال: إنه لم يسمع من أبيه!!. لأنه إن لم يكن كذلك، فيكون كذاباً ساقط الرواية، ولا أحد يقول ذلك. وذهب أبو زرعة إلى أنه سمع من أبيه أحاديث يسيرة، والباقي صحيفة كانت عنده.

٢) وأما سماع شعيب من جدّه عبد الله: فنفاه ابن معين، وابن حبان، وخالفهما أكثر الحفّاظ فأثبتوا سماعه، منهم: ابن المديني، والإمام أحمد، والبخاري، وأبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي، والترمذي، والدارقطني، والبيهقي. قال الذهبي في «السير»: «وقد ثبت سماع شعيب والده من جده عبد الله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، وما علمنا بشعيب بأساً، رُبِّي يتيماً في حجر جده عبد الله[1]، وسمع منه، وسافر معه، ولعله ولد في خلافة علي، أو قبل ذلك».

ولا يلزم من ذلك سماعه كل ما رواه عن جدّه، قال ابن حجر: «هل سمع منه جميع ما روى عنه؟ أم سمع بعضها، والباقي صحيفة؟ الثاني: أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحط كلام الدارقطني، وأبي زرعة».

٣) وأما أنّ جده محمد بن عبد الله ليس له صحبة: كما أفاده ابن حبان، وابن عدي، والبيهقي. وقد ردّ على ذلك الذهبي وابن حجر، فقال الذهبي في «الميزان»: «أما رواية شعيب، عن أبيه محمد بن عبد الله فما علمتها صحّت، فإن محمداً قديم الوفاة، وكأنه مات شاباً». وبيّن ابن حجر في «التهذيب» أن الجدّ في كافة الأحاديث المصرّح باسمه هو عبد الله بن عمرو.

---

(١) كما قرر ذلك أيضاً الذهبي "الميزان" ٣٦٦/٣ ، والعلائي في "جامع التحصيل" ص٢٣٨، و غيرهما .

٤) وقال أيضاً: «ولم يأت التصريح بذكر محمد بن عبد الله بن عمرو في حديث إلا في هذين الحديثين[١] فيما وقفت عليه، وذلك نادر لا تعويل عليه».

٥) وأما رميه وأبيه بالتدليس: فلم أجد من يقول بذلك إلا ابن حجر فيما استنتجه من أقوال العلماء في نفي سماع عمرو من أبيه، حيث قال في «تعريف أهل التقديس»: «فعلى مقتضى قول هؤلاء يكون تدليساً؛ لأنه ثبت سماعه من أبيه، وقد حدث عنه بشيء كثير مما لم يسمعه منه مما أخذه عن الصحيفة بصيغة "عن" وهذا أحد صور التدليس». وإطلاق القول بأن كل روايته عن أبيه عن جده صحيفة من أبيه، فلا يسلم بذلك، بل فيها ما سمعه، وفيها ما أخذه من الصحيفة، وفيها ما هو محتمل لأحد الأمرين، كما تقدم في كلام الذهبي – والله أعلم – .

## الخلاصة في عمرو بن شعيب:

- صدوق.

قال عنه الذهبي أيضاً في «من تكلم فيه وهو موثق» ص ١٤٥: «صدوق في نفسه، لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي، لكن لم يخرجا له في الصحيحين فأجادا»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

مات سنة ١١٨هـ، روى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات خليفة ص٢٨٦، التاريخ الكبير ٣٤٢/٦، معرفة الثقات ١٧٧/٢، الجرح والتعديل ٢٣٨/٦، بحر الدم ص٣١٩، المغني في الضعفاء ٤٨٤/٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢٩/٢، تاريخ أسماء الثقات ص١٥٢، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ص٥٨، تهذيب الكمال٤٢٢/٥، السير ١٦٥/٥، ميزان الاعتدال ٢٦٣/٣، الكاشف ٧٨/٢، جامع التحصيل ص٢٤٤، التهذيب ٤١/٨، لسان الميزان ٣٢٥/٧،

---

(١) يشير بذلك إلى: ١) حديث الباب كما في رواية النسائي من طريق ابن طاووس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن أبيه محمد بن عبد الله بن عمرو، وقال مرة: عن أبيه، وقال مرة: عن جده، في النهي عن لحوم الحمر الأهلية.
٢) وحديث إسماعيل بن علية، عن أيوب، حدثني عمرو بن شعيب، حدثني أبي، عن أبيه، حتى ذكر عبد الله بن عمرو، فذكر حديث لا يحل سلف وبيع.

التقريب ٤٩٢/(٥٠٥٠)، تعريف أهل التقديس ص١٢٣.

**٥. أَبوه:**

هو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

- **صدوق.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن**؛ لأن في إسناده عمرو بن شعيب وأبيه وهما صدوقان. قال ابن حجر في «الفتح» ٦٤٨/٩ عن هذا الحديث: «إسناده حسن»، وتبعه المباركفوري في «تحفة الأحوذي» ٤٥٠/٥.

وقال الألباني في «إرواء الغليل» ١٥٠/٨: «إسناد حسن».

ويشهد للحديث شواهد ترقّيه للصحيح لغيره منها:

١) حديث جابر بن عبد الله ﷺ، قال: نهانا رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحُمُر، وأذن لنا في لحوم الخيل. أخرجه البخاري (ك: الذبائح والصيد، ب: لحوم الخيل، ح: ٥٥٢٠).

٢) وحديث ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلاَّلَةِ فِي الإِبِلِ أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا، أَوْ يُشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا». وقد تقدمت دراسته في الحديث الثلاثين.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. فيه دلالة على تحريم لحوم الحمر الأهلية، قال ابن عبد البر: «وأما الحمر الأهلية فلا خلاف اليوم بين علماء المسلمين أنه لا يجوز أكلها لنهي رسول الله ﷺ عنها، وعلى ذلك جماعة السلف إلا بن عباس وعائشة، فيما روي عنهما أنهما كانا لا يريان بأكلها بأساً ويتأولان قول الله عز وجل: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن

يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ (١٤٥) سورة الأنعام.». [قلت: وهذه الآية سبق الحديث عنها وأنها مكية وليست شاملة لبقية المحرمات[1]] ... إلى أن قال: «وقد روي عن ابن عباس عن النبي عليه السلام من رواية الثقات: النهي عن أكل لحوم الحمر والسباع وكل ذي مخلب من الطير ... وهو الذي تحمل إضافته إلى ابن عباس لموافقته جماعة الناس في لحوم الحمر، وليس أحد بحجة على السنة؛ لأن على الكل فيها الطاعة والإتباع». وقال النووي: «اختلف العلماء في المسألة؛ فقال الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بتحريم لحومها لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة». وقال ابن القيم في معرض كلامه على تضارب الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما في لحوم الحمر الأهلية، قال: «والتحقيق: أن ابن عباس أباحها أولاً حيث لم يبلغه النهي، فسمع ذلك منه جماعة منهم: أبو الشعثاء وغيره[2]، فرووا ما سمعوه ثم بلغه النهي عنها، فتوقف هل هو للتحريم أو لأجل كونها حمولة ؟ فروى ذلك عنه الشعبي وغيره[3]، ثم لما ناظره علي بن أبي طالب رضي الله عنه جزم بالتحريم كما رواه عنه مجاهد»[4].

٢. اختلف في سبب النهي عن الحمر الأهلية على أربعة أقوال، وهي في الصحيح. أحدها: لأنها كانت جَوالّ القرية كما في حديث غالب، وهذا قد جاء في بعض طرق حديث عبد الله بن أبي أوفى: «أصابتنا مجاعة ليالي خيبر، فلما كان يوم خيبر وقعنا في الحمر الأهلية، فانتحرناها، فلما غلت بها القدور نادى منادي رسول الله ﷺ أن أكفئوا القدور، ولا تأكلوا من لحوم الحمر شيئاً»، فقال أناس: إنما نهى عنها رسول الله ﷺ لأنها لم تخمس، وقال آخرون: نهى عنها البتة. وقال البخاري في بعض طرقه: «نهى عنها البتة؛ لأنها كانت تأكل العذرة» فهاتان علتان. والعلة الثالثة: حاجتهم إليها فنهاهم عنها إبقاء لها كما في حديث ابن عمر المتفق عليه: «أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية» زاد في طريق أخرى: «وكان الناس قد احتاجوا إليها». والعلة الرابعة: أنه إنما حرمها؛ لأنها رجس في نفسها وهذا

---

(١) في فوائد باب ما لم يُذكر تحريمه.

(٢) كما في صحيح البخاري (ح٥٥٢٩)، وهو في كتاب الأطعمة في أبي داود (ح٣٨٠٨).

(٣) كما في صحيح البخاري (ح٤٢٢٧).

(٤) انظر الاستذكار ٣٠٢/١٦ وما بعدها، وشرح النووي على مسلم ٤٢١/٦، وتهذيب سنن أبي داود ٢٨٨/١٠.

أصح العلل؛ فإنها هي التي ذكرها رسول الله ﷺ بلفظه كما في الصحيحين عن أنس قال: «لما افتتح رسول الله ﷺ خيبر أصبنا حمراً خارجة من القرية وطبخناها، فنادى منادي رسول الله ﷺ: «ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها؛ فإنها رجس من عمل الشيطان» فهذا نص في سبب التحريم وما عدا هذه من العلل، فإنما هي حدس وظن ممن قاله [1].

(١) انظر تهذيب سنن أبي داود ١٠/٢٨١.

## باب فِي أَكْلِ الْجَرَادِ

(٣٨١٣) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الزِّبْرِقَانِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ ﷺ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَرَادِ؟ فَقَالَ: «**أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ لاَ آكُلُهُ وَلاَ أُحَرِّمُهُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ.

(٣٨١٤) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالاَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ الْجَزَّارِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ فَقَالَ مِثْلَهُ، فَقَالَ: «**أَكْثَرُ جُنْدِ اللَّهِ**». قَالَ عَلِيٌّ: اسْمُهُ فَائِدٌ يَعْنِي: أَبَا الْعَوَّامِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ.

---

**تخريج الحديث:**

مدار هذا الحديث على أبي عثمان النهدي، واختلف عليه من وجهين:

١. الوجه الأول: (عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان ﷺ، مرفوعاً).

٢. الوجه الثاني: (عن أبي عثمان النهدي، مرسلاً).

**أما الوجه الأول:**

وهو (عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان ﷺ، مرفوعاً) رواه عنه:

( أ ) سليمان التيمي، أخرج روايته:

أبو داود (كما في حديث الباب الرواية الأولى) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٢٥٧/٩-. والبزار في «مسنده» ٤٧٨/٦، وإبراهيم بن عبد الصمد في «أمالي أبي إسحاق» (ح٤). والطبراني في «الكبير» ٢٥١/٦، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٧٢/١٤، وابن عساكر في «تاريخه» ٣٧٤/٢١. وأبو الشيخ في «العظمة» ١٧٨٩/٥. عن **محمد بن الزبرقان**، عن سليمان التيمي، به.

(ب) وتابع أبو العوام الْجَزَّارِ، سليمان التيمي، في رواية هذه الوجه عن النهدي، أخرج روايته:

أبو داود (كما في حديث الباب الرواية الثانية) — ومن طريقه البيهقي من طريقه في «الكبرى» ٩/٢٥٧-. وابن ماجه (٣٢١٩). وابن قانع في «معجم الصحابة» ١/٢٧٦، والطبراني في «الكبير» ٦/٢٥٦، والمزي في «تهذيب الكمال» ٦/١٨. عن **زكريا بن يحيى بن عمارة**، عن أبي العوام، به.

وخالفه حماد بن سلمة فرواه عن أبي العوام، عن أبي عثمان النهدي، مرسلاً على الوجه الثاني، ذكر روايته أبو داود تعليقاً.

قال أبو داود عقبه: «رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ».

وقال أبو حاتم حينما سأله ابنه كما في «العلل» (م١٤٩٥): وسألتُ أبِي عَن حديث؛ رواهُ فائدٌ أبُو العوّامِ، عن أبِي عُثمان، عن سلمان، عنِ النّبيِّ ﷺ فِي الجراد، قال: «أكثرُ جُنُودِ اللهِ، لا أُحِلُّهُ، ولا أُحرِّمُهُ».

قال أبِي: «هذا خطأٌ، الصّحِيحُ: مُرسلاً ليس فِيهِ سلمانُ».

**أما الوجه الثاني:**

وهو (عن أبي عثمان النهدي، مرسلاً) رواه عنه:

( أ ) سليمان التيمي، أخرج روايته:

أبو مسلم الكَجِي في «جزء الأنصاري» (ح٧) - ومن طريقه البيهقي ٩/٢٥٧ عن أبي عبد الله **محمد بن عبد الله الأنصاري** -. وعبد الرزاق في «المصنف» ٤/٣٥١، وأبو داود (٣٨١٣) تعليقاً، عن **ابن التيمي** (وهو المعتمر بن سليمان). وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(ح٢٥٠٦٨) عن **يزيد بن هارون**. ثلاثتهم عن سليمان التيمي، به مرسلاً.

(ب) وتابع عثمانُ بن غياث، سليمانَ التيمي في روايته هذا الوجه، أخرجها: أبو مسلم الكجي في «جزء الأنصاري» (ح٩١) عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن عثمان بن غياث، عن أبي عثمان النهدي، أن رسول الله ﷺ قال: «أكثر جنود الله في الأرض الجراد، لا

أحله ولا أنهى عنه» بزيادة: «في الأرض».

**دراسة إسناد الرواية الأولى:**

**١. مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْبَغْدَادِيُّ:**

هو محمد بن الفرج بن عبد الوارث، أبو جعفر، ويقال: أبو عبد الله البغدادي القرشي مولى بني هاشم. روى عن: خاله أبي همام محمد بن الزبرقان، وابن عيينة، وغيرهما. وعنه: مسلم، وأبو داود، وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٣٦هـ، روى له مسلم، وأبو داود.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٨/٦٠، الثقات ٩/٨٩، تاريخ أسماء الثقات ٢١٢، تاريخ بغداد ٣/١٥٨، تهذيب الكمال ٦/٤٧٤، الكاشف ٢/٢١٠، بحر الدم ١٤٢، التهذيب ٩/٣٩٨، التقريب ٥٨٥/(٦٢١٩).

**٢. ابْنُ الزِّبْرِقَان:**

هو محمد بن الزبرقان، أبو همام الأهوازي. روى عن: سليمان التيمي، وعبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، وغيرهم. وعنه: ابن أخته محمد بن الفرج، وعلي بن المديني، وبندار، وآخرون.

قال زهير بن حرب، وابن المديني، والدارقطني عنه: «ثقة». وقال أبو زرعة: «صالح وسط». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق». وقال البخاري: «معروف الحديث». وقال ابن معين، عبد الله بن أحمد، والنسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ». وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال ابن معين: «لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به».

- **ثقة، ربما وهم.** كما هو قول أكثر الأئمة، وفيهم ابن المديني وهو ممن روى عنه وحسبك به، مما جعل الذهبي يقتصر في «الكاشف» على توثيقه وحده فقال: «وثّقه علي». أما قول ابن معين، والنسائي: «ليس به بأس» فقد قال ابن أبي خيثمة: قلت لابن

معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة[١]. والنسائي مثله فكثيراً ما يطلق «ليس به بأس» على الثقات. وأما أبو حاتم فيحمل كلامه على أنه ثقة عنده، لاسيما وأن ابن معين – وهو في طبقته ورتبته – قد وثّقه. وأما كلام أبي زرعة فإن ابن الزبرقان وإن كان له أوهام فلا يترله ذلك عن الثقة، وإنما غايته أن يجتنب ما خالف فيه الثقات، ويحذر من الرواة الضعفاء عنه، كما هو الحال في كثير من مرويات الثقات – والله أعلم –، ومن هنا فإن ابن حجر في «التقريب» لما قال عن ابن الزبرقان إنه: «صدوق ربما وهم» قد أغضى من مرتبته، ومثله لا يترل عن الثقة كما تقدم.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدوري ٥١٥/٢، معرفة الرجال لابن محرز (٣١٣)، العلل لأحمد ١٠٣/٢، التاريخ الكبير ٨٧/١، الجرح والتعديل ٢٦٠/٧، الثقات ١٤١/٧، تاريخ أسماء الثقات ٢٠٥،تهذيب الكمال ٣٠٩/٦، الكاشف ١٧١/٢، التهذيب ١٦٦/٩، التقريب ٥٥٨/(٥٨٨٤).

### ٣. سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ:

هو سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري.ولم يكن من بني تيم وإنما نزل فيهم. روى عن: أنس بن مالك ﷺ، وأبي عثمان النهدي وطاووس، وغيرهم. وعنه: ابنه معتمر، وشعبة، والسفيانان، وغيرهم.

- **ثقة عابد.**

مات سنة ١٤٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ١٨/٧، التاريخ الكبير ٢١/٤، الجرح والتعديل ١٢٤/٤، الثقات ٨٩/٣، مشاهير علماء الامصار (٩٣)، تهذيب الكمال ٢٨٥/٣، الكاشف ٤٦١/١، السير ١٩٥/٦،ميزان الاعتدال ٢١٢/٢، تذكرة الحفاظ، ١٥٠/١، التهذيب ٢٠١/٤، التقريب ٣٠٠/(٢٥٧٥).

---

(١) لسان الميزان ١٣/١.

٤. أَبو عُثْمَان النَّهْدِيّ:

هو عبدالرحمن بن مل[(١)] بن عمرو بن عدي بن وهب بن ربيعة بن سعد ابن خزيمة بن كعب بن رفاعة بن مالك بن نهد، أبو عثمان النهدي. سكن الكوفة ثم البصرة أدرك الجاهلية.وأسلم على عهد رسول الله ﷺ وصدق إليه و لم يلقه. روى عن: عمر وعلي وابن مسعود، وسلمان، وغيرهم ﷺ. وعنه: سليمان التيمي، وقتادة، وعاصم الأحول، وجماعة.

- **ثقة ثبت عابد.**

مات سنة ٩٥هـ، وقيل بعدها، وعاش مائة وثلاثين سنة، وقيل أكثر. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٩٧/٧، الجرح والتعديل ٢٨٣/٢، الثقات ٧٥/٥، تاريخ بغداد ٢٠٢/١٠، تهذيب الكمال ٤٧٤/٤، سير أعلام النبلاء ١٧٥/٤، تذكرة الحفاظ ٦١/١، التهذيب ٢٧٧/٦، التقريب ٣٥١/(٤٠١٧).

**دراسة إسناد الرواية الثانية:**

١. نَصْرُ بْنُ عَلِيّ:

هو نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهْبان (بضم المهملة، وسكون الهاء) الأزدي الجهضمي، أبو عمرو البصري الصغير. روى عن: أبيه، وزكريا يحيى بن عمارة، وخلق كثير. وعنه: الجماعة، وجماعة.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ٢٥٠هـ، وقيل: ٢٥١هـ[(٢)]، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٩٩/٦، الجرح والتعديل ٤٧١/٧، الثقات ٢١٧/٩، تاريخ بغداد ٢٨٧/١٣، تهذيب الكمال ٣٢٥/٧، الكاشف ٣١٩/٢، سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٢، التهذيب ٤٣٠/١٠، التقريب ٥٦١/(٧١٢٠).

---

(١) قال ابن حجر في التهذيب: حكي في ميم مل الحركات الثلاث.

(٢) وقال أبو بكر بن أبي داود: كان المستعين بعث إلى نصر بن علي ليوليه القضاء، فقال لأمير البصرة: ارْجع فاستخير الله تعالى، فرجع إلى بيته فصلى ركعتين، ثم قال: اللهم إن كان لي عندك خير فاقبضني إليك، فنام فنبهوه فإذا هو ميت. التهذيب.

### ٢. عَلِيُّ بْنُ عَبْد اللَّه:

هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو الحسن بن المديني البصري. روى عن: زكريا بن يحيى بن عمارة، وإسماعيل بن علية، وخلق كثير. وعنه: البخاري، وأبو داود، وجماعة.

● **ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله.** قال البخاري: «ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني»، وقال فيه شيخه ابن عيينة: «كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني»، وقال النسائي: «كأن الله خلقه للحديث»، قال ابن حجر: «عابوا عليه إجابته في المحنة؛ لكنه تنصّل وتاب، واعتذر بأنه كان خاف على نفسه».

مات سنة ٢٣٤هـ على الصحيح، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في التفسير.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٣٠٨/٧، التاريخ الكبير ٢٨٤/٦، الجرح والتعديل ٦ / ١٩٣،الثقات ٤٦٩/٨، تاريخ بغداد ٤٥٨/١١، تهذيب الكمال ٢٦٩/٥، تذكرة الحفاظ ٤٢٨/٢، سير أعلام النبلاء ٤١/١١، ميزان الاعتدال ١٣٨/٣، التهذيب ٣٤٩/٧، التقريب ٤٠٣/(٤٧٦٠).

### ٣. زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْن عُمَارَة:

هو زكريا بن يحيى بن عمارة الأنصاري، أبو يحيى الذراع البصري، وقد ينسب إلى جده. روى عن: وفائد بن كيسان أبي العوام الجزار، عبد الملك بن عمير، وغيرهما. وعنه: علي بن المديني، ويحيى بن معين، ونصر بن علي، وغيرهم.

سُئل أبو زرعة عنه: فحسّن القول فيه. وقال أبو حاتم: «شيخ». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ».

● **صدوق.**

قال الذهبي في «الميزان»: «صدوق»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

مات سنة ١٨٩هـ، وقيل: ١٨٧هـ. روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣/٤١٨، الجرح والتعديل ٣/٦٠١، الثقات ٦/٣٣٤، مشاهير علماء الأمصار ص٢٥٦، تهذيب الكمال ٣/٣٠، الكاشف ١/٤٠٦، الميزان ٢/٧٥، لسان الميزان ٧/٢٢٠، التهذيب ١/٦٣٤، التقريب ٢١٦/(٢٠٣٣).

### ٤. أَبو الْعَوَّام الْجَزَّار:

هو فائد بن كيسان الباهلي، أبو العوام الجزار. روى عن: أبي عثمان النهدي، وأبو السليل ضريب بن نفير، وعبد الله بن بريدة. وعنه: حماد بن سلمة، وزكرياء بن يحيى، ومكي بن ابراهيم.

أورده البخاري في ((التاريخ الكبير)) وابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات». له عند (دق) حديث سلمان في الجراد.

والحاصل أن من كان هذا حاله أنه يذكر في المجهولين.

- **مجهول الحال.**

قال ابن حجر في «التقريب» فقال: «مقبول». وقال الذهبي في «الميزان»: «ما علمت فيه جرحاً، بل وثّقه ابن حبان» — والله أعلم —.

روى له أبو داود، والنسائي في «اليوم والليلة»، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٧/١٣٢، الجرح والتعديل ٧/٨٤، الثقات ٧/٣٢٣، تهذيب الكمال٦/١٨، الكاشف ٢/١١٩، الميزان ٣/٣٤٠، لسان الميزان ٧/٤٧٧، التهذيب ٨/٢٥٦، التقريب ٤٤٤/(٥٣٧٤).

### ٥. أَبو عُثْمَان النَّهْدِيّ:

هو عبدالرحمن بن ملّ بن عمرو، أبو عثمان النهدي.

- **ثقة ثبت عابد.**

تقدمت ترجمته في الرواية الأولى في الحديث الثامن والأربعين.

## الحكم على الحديث:

• سبق ذكر الاختلاف على أبي عثمان النهدي، وبالنظر في هذا الاختلاف يترجح رواية الإرسال للأمور التالية:

١. أنها رواية الأكثر والأوثق.

٢. ترجيح الأئمة لهذا الوجه:

أ- قال أبو داود عقب تخريج الحديث: «رَوَاهُ الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ». وهو بهذا يُعِلّ الرواية الموصولة.

وقال أيضاً عقب الرواية الثانية: «رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ سَلْمَانَ». وهذا إعلال منه لرواية الوصل كذلك.

ب- قال ابن معين كما في «تاريخ الدوري» ٢٦٨/٤: وروى أبو همام الأهوازي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان، عن النبي ﷺ في الجراد: «أكثر جنود الله في الأرض». وإنما هو عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ مرسل. وأبو همام لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به.

قلت: وأبو همام الأهوازي هو محمد بن الزبرقان كما تقدم في ترجمته.

ت- وقال أبو حاتم حينما سأله ابنه كما في «العلل» (م١٤٩٥) : وسألتُ أبِي عَن حدِيث؛ رواهُ فائدٌ أبُو العوّام، عن أبِي عُثمان، عن سلمان، عنِ النّبِيِّ ﷺ فِي الجراد، قال: «أكثرُ جُنُودِ اللهِ، لا أُحِلُّهُ، ولا أُحرِّمُهُ». قال أبِي: «هذا خطأٌ، الصّحِيحُ: مُرسلاً ليس فِيهِ سلمانُ».

ث- وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب» ٤١٢/١ عن رواية الوصل: تفرد به أبو همام محمد بن الزبرقان، عن سليمان التيمي عنه.

ج- وقال ابن حجر في «الفتح» ٦٢٢/٩: «والصواب مرسل» .

وبهذا يتبيّن أن الراجح في هذا الحديث هو كونه مرسلاً، والله أعلم.

ويغني عن هذا الحديث ما ثبت في الصحيحين[1] وصدّر به أبو داود الباب، من حديث أبي يعفور، عن ابن أبي أوفى ﷺ، قال: غزونا مع النبي ﷺ سبع غزوات أو ستاً كنا نأكل معه الجراد. واللفظ للبخاري.

قال البخاري: «قال سفيان، وأبو عوانة، وإسرائيل، عن أبي يعفور، عن ابن أبي أوفى سبع غزوات».

**غريب الحديث:**

قوله: «**الْجَرَادِ**»: معروفٌ، الواحدة (جَرَادَةٌ) تقع على الذكر والأنثى كالحمامة، وقد تدخل التاء لتحقيق التأنيث، ومن كلامهم: رأيت جَرَاداً على جَرَادَة، سمي بذلك؛ لأنه (يَجْرُدُ) الأرض، أي: يأكل ما عليها. و(جُرِدَتِ) الأرضُ، بالبناء للمفعول، فهي (مَجْرُودَةٌ) إذا أصابها الجراد[2]. وَخِلْقَةُ الجراد عجيبة فيها عشرة من الحيوانات ذكر بعضها ابن الشهرزوري في قوله :

لَهَا فَخذَا بَكْـر وَسَـاقَا نَعَامَـة وَقَادمَتَا نَسْر وَجُؤْجُـؤ ضَـيْغَم

حَبَتْهَا أَفَاعِي الرَّمَل بَطْنًا وَأَنْعَمَـتْ عَلَيْهَا جِيَاد الْخَيْل بِـالرَّأْسِ وَالْفَـم

قِيلَ: وَفَاتَه عَيْن الْفِيل، وَعُنُق الثَّوْر، وَقَرْن الأَيِّل، وَذَنَب الْحَيَّة[3] .

**فوائد الحديث الفقهية:**

١. في الحديث دليل على حلِّ أكل الجراد. قال النووي: وأجمع المسلمون على إباحته[4].

٢. واختلفوا في أكل الجراد، والجمهور على أنه حلال؛ لما ورد من الأحاديث في إباحة أكله، ولأن العرب تستطيبه.

---

(١) أخرجه البخاري (ك: الذبائح والصيد، ب: أكل الجراد، ح:٥٤٩٥)، ومسلم (ك: الصيد والذبائح، ب: إباحة الجراد، ح:١٩٥٢).

(٢) المصباح المنير ص٨٨.

(٣) فتح الباري ٦٢٠/٩.

(٤) شرح النووي على مسلم ١٠٣/١٣. ينظر الإجماع لابن المنذر ص١٢٥، فتح الباري ٦٢١/٩.

٣. ذهب جمهور العلماء إلى أنه يجوز أكل الجراد بدون ذكاة ( يجوز أكـــل ميتتـــه )، لحديث ابن عمر: (أحلت لنا ميتتان ...) أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعاً وقال: إن الموقوف أصح، ورجح البيهقي أيضاً الموقوف إلا أنه قال: إن له حكم الرفع. وهذا دليل على حل ميتة الجراد بدون تفصيل خلافاً للمالكية [١].

(١) انظر حاشية ابن عابدين ١٩٥/٥، والخرشي على مختصر خليل ٩٣/١، والمقنع لابن قدامة ٥٢٩/٣، وفتح الباري ٦٢٠/٩.

## باب فِي أَكْلِ الطَّافِي مِنَ السَّمَكِ

(٣٨١٥) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا أَلْقَى الْبَحْرُ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ. وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا، فَلاَ تَأْكُلُوهُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَيُّوبُ، وَحَمَّادٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَوْقَفُوهُ عَلَى جَابِرٍ. وَقَدْ أُسْنِدَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا مِنْ وَجْهٍ ضَعِيفٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

### تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على أبي الزبير، واختلف عليه من وجهين:

١. الوجه الأول: (عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً).

٢. الوجه الثاني: (عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، موقوفاً).

### أما الوجه الأول:

وهو (عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً):

( أ ) فرواه أبو داود (كما في حديث الباب) — ومن طريقه الدراقطني في «السنن» ٥/(ح٤٧١٥)، والبيهقي في «الكبرى» ٩/٢٥٥. وابن ماجه (٣٢٤٧). والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٠/(ح٤٠٢٨) عن يزيد بن سنان. ثلاثتهم (أبو داود، وابن ماجه، وابن سنان) عن أحمد بن عبدة، عن يحيى بن سليم الطائفي، حدثنا إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَلْقَى الْبَحْرُ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ. وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا، فَلاَ تَأْكُلُوهُ». قال الدارقطني: «ورُوي عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير وابن أبي ذئب، عن أبي الزبير مرفوعاً ولا يصحُّ رفْعُه، رَفَعَه يحيى بن سليم، عن

إسماعيل بن أمية، ووقفه غيره». وقال أيضاً: «رواه غيره [أي: غير يحيى بن سليم] موقوفاً».

(ب) وتابع ابن أبي ذئب: إسماعيلَ بن أمية، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: الترمذي كما في «العلل الكبير» ٦٣٦/٢ من طريق ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «ما اصطدتموه وهو حي فكلوه، وما وجدتموه ميتاً طافياً، فلا تأكلوه». قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: «ليس هذا بمحفوظ، ويروى عن جابر خلاف هذا. ولا أعرف لابن أبي ذئب، عن أبي الزبير شيئاً». وهو ما أشار إليه أبو داود بقوله: «وَقَدْ أُسْنِدَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا مِنْ وَجْهٍ ضَعِيفٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

(ج) وتابع سفيانُ الثوري: إسماعيلَ بن أمية، وابن أبي ذئب في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: الدارقطني ٥/(ح٤٧١٤) من طريق محمد بن علي بن مُحرِز الكوفي. والبيهقي في «الكبرى» ٢٥٥/٩ من طريق نصر بن علي. كلاهما عن أبي أحمد الزُّبيري، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي ﷺ قال: «إذا طفا فلا تأكُلْه، وإذا جَزَرَ عنه فكُلْه، وما كان على حافيته فكله».

إلا أنه شاذ مخالف لروايات الثقات من أصحاب الثوري؛ لذا قال الدارقطني: «لم يُسْنِدْه عن الثوري غيرُ أبي أحمد، وخالفه وكيع والعَدَنيَّان، وعبد الرزاق ومؤمل وأبو عاصم وغيرُهم، رَوَوْه عن الثوري موقوفاً، وهو الصواب، وكذلك رواه أيوب السختياني وعبيد الله ابن عمر وابن جريج وزهير وحماد بن سلمة، وغيرهم عن أبي الزبير موقوفاً ورُوي عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير وابن أبي ذئب، عن أبي الزبير مرفوعاً ولا يصحُّ رفْعُه، رَفَعَه يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، ووقفه غيره».

وقال البيهقي: «رواه أيوب السختياني وابن جريج وزهير بن معاوية وحماد بن سلمة وغيرهم، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً، وكذلك رواه الجماعة: وكيع وعبد الرزاق وعبد الله بن الوليد العدني وأبو عاصم ومؤمل بن إسماعيل وغيرهم، عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً، وخالفهم أبو أحمد الزبيري؛ فرواه عن الثوري مرفوعاً، وهو واهم فيه».

( د ) وتابع يحيى ابن أبي أنيسة: من تقدم في رواية هذا الوجه، أشار إلى روايته: البيهقي في «الكبرى» ٢٥٦/٩ حيث قال: «وقد رواه أيضاً يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير مرفوعاً. ويحيى بن أبي أنيسة: متروك لا يحتج به».

(هـ) وتابع الأوزاعي: من تقدم في رواية هذا الوجه، أشار إلى روايته: البيهقي في «الكبرى» ٢٥٦/٩ حيث قال: «ورواه بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، ولا يحتج بما تفرَّد به بقية، فكيف بما يُخالفُ فيه».

( و ) وتابع وهب بن كيسان، ونعيم بن عبد الله، أبا الزبير في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: ابن أبي حاتم في «العلل» (م١٦٣٠) عن الهيثم بن خارجة. وابن عدي في «الكامل» ١٩٢٣/٥ من طريق داود بن عمرو. والدارقطني في «السنن» ٤٨٣/٥ من طريق الحسن بن عرفة. والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٠/(ح٤٠٢٦) من طريق أسد بن موسى، و(٤٠٢٧) من طريق علي بن عياش الحمصي. خمستهم عن إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن وهب بن كيسان (مقروناً به نعيم بن عبد الله، إلا الدارقطني)، عن جابر بن عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ، قال: «ما حسر عنه البحر فكل، وما ألقى فكل، وما وجدته ميتاً طافياً فوق الماء، فلا تأكل». قال ابن أبي حاتم في «العلل» (م١٦٢٠) سألت أبا زرعة، عن حديث؛ رواه إسماعيل ابن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن وهب بن كيسان، ونعيم بن عبد الله، عن جابر ابن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ، ... الحديث).قال أبو زرعة: «هذا خطأ، إنما هو موقوف عن جابر فقط، وعبد العزيز بن عبيد الله واهي الحديث». وقال أبو زرعة في موضع آخر (م١٦٣٠): «الصحيح هو موقوف».

وقال الدارقطني عقبه: «تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله، عن وهب. وعبد العزيز ضعيف، لا يحتج به».

وقال ابن عدي عنه: «وهذا يرفعه عبد العزيز بن عبيد الله، عن وهب بن كيسان، ونعيم، عن جابر ولا يرويه عنه غير ابن عياش ... وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعبد العزيز هذه مناكير كلها، وما رأيت أحداً يحدث عنه غير إسماعيل بن عياش».

**أما الوجه الثاني:**

وهو (عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، موقوفاً):

( أ ) فرواه الدارقطني في «السنن» ٥/(ح٤٧١٧) — ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٩/٢٥٥- من طريق ابن نمير، والدارقطني أيضاً (ح٤٧١٨) من طريق إسماعيل بن عياش. كلاهما عن عبيد الله بن عمر، عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول: «ما ألقى البحر، أو حسر عنه من الحيتان فكله، وما وجدته طافياً فلا تأكله». قال الدراقطني: «موقوف، وهو الصحيح».

(ب) وتابع إسماعيل بن أمية: عبيد الله بن عمر في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: الدارقطني في «السنن» ٥/(ح٤٧١٦) من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر، نحوه موقوفاً.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ:

هو أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبد الله البصري. روى عن: يحيى بن سليم الطائفي، وحماد بن زيد ويزيد بن ذريع، وغيرهم. وعنه: الجماعة إلا البخاري، وابن أبي الدنيا، وآخرون.

- **ثقة.**

قال ابن حجر في «التهذيب»: «وتكلم فيه ابن خراش فلم يلتفت إليه أحد للمذهب»، وعنى بذلك أن ابن خراش رماه بالنصب، وابن خراش شيّعي، بل نسب إلى الرفض، ولذ قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة رمي بالنصب». وقال الذهبي في «الميزان»: «وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه، فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة»، واقتصر في «الكاشف» على قوله: «حجة».

مات سنة ٢٤٥هـ، روى له مسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٨/٢٣، تهذيب الكمال ١/٥٩، الكاشف ١/١٩٩، الميزان ١/١١٨، التهذيب ١/٣٦، التقريب ١٠٥/(٧٤).

## ٢. يَحْيَى بْنُ سُلَيْم الطَّائفِيّ:

هو يحيى بن سليم القرشي الطائفي، أبو محمد، ويقال: أبو زكريا المكي، الحذاء الخراز. روى عن: إسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمر العمري، وموسى بن عقبة، وغيرهم. وعنه: أحمد بن عبدة الضبي، والحسين بن محمد الزعفراني، والحسين بن عرفة، وآخرون.

قال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث». وقال ابن معين، والعجلي: «ثقة». وقال البخاري في «تاريخه» في ترجمة عبدالرحمن بن نافع: «ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح». وقال الشافعي: «فاضل كنا نعده من الأبدال».

وقال يعقوب بن سفيان: «سني رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه، فحديثه حسن. وإذا حدث حفظاً، فيعرف وينكر». وقال أبو حاتم: «شيخ صالح محله الصدق، و لم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال النسائي: «ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عُبيدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ»، وقال الساجي: «صدوق يهم في الحديث، وأخطأ في أحاديث رواها عبيد الله بن عمر، لم يحمده أحمد».

وقال عبدالله بن الإمام أحمد سمعت أبي يقول: «وقفت على يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ وهو يحدث عَنْ عُبيدِ اللهِ أحاديث مناكير، فتركته و لم أحمل عنه إلا حديثاً»، وسألت أبي عن يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ؟ فقال: «كذا وكذا، ليس حديثه فيه شيء، وكأنه لم يحمده»، وقال: «قد أتقن حديث ابْنَ خُثَيْمٍ كان عنده في كتابٍ، فقلنا له: أعطنا كتابك. فقال: أعطوني رهناً» .

وقال النسائي في «الضعفاء»، والدولابي: «ليس بالقوي». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالحافظ عندهم». وقال الدارقطني: «سيئ الحفظ».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يخطئ».

وبعدُ فإن مجمل كلام الحفّاظ في يحيى بن سليم الطائفي يمكن تقسيمه إلى مذاهب:

١. المذهب الأول: توثيقه في ما رواه عن أهل بلده خاصة، كعبد الله بن عثمان بن خُثَيْم، وإسماعيل بن أمية، ومما يعزز هذا - إضافة إلى أقوال الأئمة المتقدمة — أن ابن خثيم خرَّج له مسلم في «الصحيح» واحتجَّ بروايته، والبخاري احتجَّ بروايته عن إسماعيل بن أمية، وفي الاحتجاج بهما منهما مجاوزة للقنطرة[1].

٢. المذهب الثاني: توثيقه مع تضعيف رواياته عن عبيد الله بن عمر. وهو قول أحمد، والساجي، والنسائي، وابن حبان. وقد يضاف إليهم: يعقوب بن سفيان الفسوي كما هو مفهوم عبارته.

وأما قول أبي حاتم الرازي: «شيخ صالح محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به»، فإن مراده أنه ثقة عنده؛ لأن أبا حاتم عندما يذكر عبارة «يكتب حديثه ولا يحتج به» فهي إما أن يريد بها التوثيق أو التضعيف بحسب ما احْتَفَّ بها من قرائن، ومن ذلك:

(١) قال الحافظ ((مقدمة الفتح)) (١/٣٨٤): ((ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب ((الصحيح)) لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بـ ((الصحيحين)). وهذا معنى لم يحصل لغير من خرجا عنه في ((الصحيحين))، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما. هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج له في ((الصحيح)): هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري — يعني ابن دقيق العيد — في ((مختصره)): وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شاف، يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ((الصحيحين))، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما)) اهـ .

١) أن تسبق بلفظ توثيق وتعديل، فالمراد بها أنه ثقة عنده[(١)].

٢) أن تسبق بلفظ تضعيف وتجريح، فالمراد بها التضعيف عنده.

فإن لم تسبق عبارة: «يكتب حديثه ولا يحتج به» بلفظ بأن كانت مفردة، فينظر:

أ- إن كان ثمة أحد من الأئمة وثّقه ممن هو في طبقته، كابن معين، وأبي زرعة، فيوثّق[(٢)].

ب- وإن لم يوثق، فيضعّف تضعيفاً يسيراً، يستأنس به في الشواهد والمتابعات.

٣. المذهب الثالث: تضعيفه ووصفه بسوء الحفظ. كما قال بذلك: الدارقطني، والحاكم أبو أحمد،[(٣)] وهو مردود بحكاية المذهب الثاني.

وبالجملة فالراجح – والله أعلم – المذهب الثاني؛ لأنه مذهب الأئمة الحفّاظ، ولأنهم أكثر عدداً، وهو إعمال بالمذهب الأول وليس اطراح له، ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (٤١٨/٤): «والتحقيق أن الكلام فيه ـــ يعني ابْن سُلَيْمٍ ـــ إنما وقع في روايته عن عُبيد الله ابن عُمر خاصة» .

---

(١) من أمثلة ذلك: ١- قوله عن إبراهيم بن ميمون الصائغ كما قال ابن أبي حاتم ١٣٤/٢: ((ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: إبراهيم الصائغ ثقة. وسمعت أبي يقول: يكتب حديثه ولا يحتج به)).٢- قوله عن إبراهيم بن الزبرقان التيمي كما قال ابن أبي حاتم ١٠٠/٢: ((سألت أبي عنه، فقال: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به. وأخبرنا العباس بن محمد الدوري، قال: سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن الزبرقان فقال: ثقة ثقة، روى عنه وكيع وغيره)). ٣- قوله عن بهز بن حكيم بن معاوية كما قال ابن أبي حاتم ٤٣٠/٢: ((ذكر أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: بهز بن حكيم ثقة. وأخبرنا محمد بن أحمد بن البراء قال: قال علي بن المديني: بهز بن حكيم ثقة. وسمعت أبي يقول: هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به)).

(٢) ومن أمثلة من قال فيهم أبو حاتم ((يكتب حديثه ولا يحتج به))، وهم عند ابن معين ثقات، وأحاديثهم في ((الصحيحين)) أو أحدهما، فلذلك يُحمل على أنهم ثقات عند أبي حاتم كذلك، فمنهم: ١- شيبان بن عبد الرحمن النحوي، أبو معاوية البصري، انظر الجرح والتعديل ٣٥٦/٤. ٢- عبد الرزاق ابن همام الصنعاني انظر الجرح والتعديل ٣٨/٦. ٣- خالد بن مهران الحذاء انظر الجرح والتعديل ٣٥٢/٣. ٤- يحيى بن عبد الله بن بكير انظر الجرح والتعديل ١٦٥/٩. انظر للفائدة ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، لأحمد معبد عبد الكريم ص٣٣٠ وما بعدها.

(٣) ومن المعاصرين العلامة الألباني فقد ضعّف يحيى بن سُليم، انظر ((الإرواء)) ٣٠٨/٥.

**الخلاصة في يحى بن سُليم الطائفي:**

- **ثقة، وروايته عن عبيد الله بن عمر ضعيفة.**

مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة وقال البخاري عن أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزة مات سنة خمس وتسعين وهو مكي كان يختلف إلى الطائف فنسب إليه.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٥/٥٠٠، التاريخ الكبير ٢٧٩/٨، المعرفة والتاريخ ٥١/٣، الضعفاء والمتروكين ١٠٩، الجرح والتعديل ١٥٦/٩، تهذيب الكمال٤٧/٨، السير ٣٠٧/٩، الميزان ٣٨٣/٤، تذكرة الحفاظ ٣٢٦/١، الكاشف ٢٥٧/٣، التهذيب ٤٢٦/١١، التقريب ٦٨٦/(٧٥٦٣) .

## ٣. إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّة:

هو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي المكي. روى عن: أبي الزبير محمد بن مسلم المكي، وأبيه أمية ومحمد بن مسلم الزهري، وغيرهم. وعنه: يحيي بن سليم الطائفي، ويحيى بن صالح الأيلي، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٤٤هـ، وقيل: ١٣٩هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** العلل للأمام أحمد ٣٨٨/١، المعرفة والتاريخ ١٢١/١، تاريخ الدوري ٣١/٢، التاريخ الكبير ٣٤٥/١، معرفة الثقات ٢٢٤/١، الجرح والتعديل ١٥٩/٢، الثقات ٢٩/٦، تهذيب الكمال ٢٢١/١، الكاشف ١٢٠/١، التهذيب ٢٨٤/١، التقريب ١٣٤/(٤٢٥).

## ٤. أَبو الزُّبَيْر:

هو محمد بن مسلم بن تدرس، أبو الزبير القرشي الأسدي المكي، مولى حكيم بن حزام.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ظاهر إسناده الصحة، لكنه لا يثبت رفعه، والصواب فيه أنه موقوف.** قال أبو داود: «رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَيُّوبُ، وَحَمَّادٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، **أَوْقَفُوهُ عَلَى جَابِرٍ**. وَقَدْ أُسْنِدَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا مِنْ وَجْهٍ ضَعِيفٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». وقال الدارقطني: «لم يُسْنِدْه عن الثوري غيرُ أبي أحمد، وخالفه وكيع والعَدَنِيَّان، وعبد الرزاق ومؤمل وأبو عاصم وغيرُهم، **رَوَوْه عن الثوري موقوفاً، وهو الصواب**، وكذلك رواه أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر وابن جريج وزهير وحماد بن سلمة، وغيرهم عن أبي الزبير موقوفاً **ورُوي عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير وابن أبي ذئب، عن أبي الزبير مرفوعاً ولا يصحُّ رفْعُه، رَفَعَه يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، ووقفه غيره**».

وقال البيهقي: «رواه أيوب السختياني وابن جريج وزهير بن معاوية وحماد بن سلمة وغيرهم، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً، وكذلك رواه الجماعة: وكيع وعبد الرزاق وعبد الله بن الوليد العدني وأبو عاصم ومؤمل بن إسماعيل وغيرهم، عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً، وخالفهم أبو أحمد الزبيري؛ فرواه عن الثوري مرفوعاً، وهو واهم فيه».

وقال الذهبي في «تنقيح التحقيق» ٢/٢٩١: «الصحيح وقفه». وضعّفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٣/٥٧٦. وقال الدميري[1]: «هو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ لا يجوز الاحتجاج به . فإنه من رواية يحيى بن سليم الطائفي». قلت: وتعليله التضعيف بأنه من رواية ابن سُليم ليس بجيد، والصواب ما تقدم من كونه ثقة إلا في روايته عن عبيد الله العمري.

وضعّفه ابن القيم في «تهذيب السنن» ١٠/٢٩١. وقال ابن حجر في «الفتح» ٩/٦١٩:

---

(١) لم أجده في حياة الحيوان الكبرى له، وقد عزاه للدميري السندي في حاشيته على ابن ماجه عند تعليقه على حديث (٣٢٣٨).

«والصحيح موقوف».

وضعّفه الألباني في «ضعيف أبي داود» ص ٣٧٧.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**جَزرَ عنه**» أي: ما انْكَشفَ عَنْه الْماءُ من حَيوان البَحْر، يُقال: جَزَر الماءُ يجزُر جَزْراً: إذا ذَهَب ونَقَص. ومنْه الجَزْرُ والمَدُّ؛ وهو رُجُوع الماء إلى خَلْف [١].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دليل لمن ذهب إلى كراهة السمك الطافي، مع عموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (سورة المائدة آية:٣)، كما هو مذهب الحنفية، وقول جابر، والحسن، وطاووس، وابن سيرين، وغيرهم [٢].

٢. ذهب الجمهور إلى حلِّ السمك الطافي، ومن أدلتهم: عموم قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ (سورة المائدة آية:٩٦)، وقول الصحابة ﷺ: «الصيد ما صدتموه، وطعامه ما قذفه». وحديث: «هو الطهور ..»، وحديث: «أحلت لنا ميتتان..»، وحديث جابر ﷺ في قصة حوت العنبر، وأكلهم منها، وأقراره ﷺ لهم. وآثار كثيرة قاطعة بحله [٣].

٣. ينبغي اجتناب السمك الطافي في حالة تغيُّره بنتنن وتعفنن ونحوه؛ لضرره المحقق، ويستدل له بعموم قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (آية:٢٩ سورة النساء)، وبحديث أَبي أَيُّوبَ ﷺ: أَنَّهُ رَكِبَ فِي الْبَحْرِ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابه فَوَجَدُوا سَمَكَةً طَافِيَةً عَلَى الْمَاءِ فَسَأَلُوهُ عَنْهَا فَقَالَ: أَطَيِّبَةٌ هِيَ لَمْ تَغَيَّرْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَكُلُوهَا وَارْفَعُوا نَصِيبِي مِنْهَا، وَكَانَ صَائِمًا [٤].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦٨/١.

(٢) الهداية ٤٠١/٤، المغني ٣٤٧/١٣.

(٣) مواهب الجليل ٢٢٩/٣، روضة الطالبين ٢٧٤/٣، أسنى المطالب ٥٦٦/١، المغني ٣٤٧/١٣.

(٤) أخرجه الدارقطني في السنن ٤٨٩/٥، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٥٤/٩.

## باب فِي الْمُضْطَرِّ إِلَى الْمَيْتَةِ

(٣٨١٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ: أَنَّ رَجُلاً نَزَلَ الْحَرَّةَ وَمَعَهُ أَهْلُهُ وَوَلَدُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ نَاقَةً لِي ضَلَّتْ فَإِنْ وَجَدْتَهَا فَأَمْسِكْهَا. فَوَجَدَهَا فَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا، فَمَرِضَتْ، فَقَالَتِ امْرَأَتُهُ: انْحَرْهَا. فَأَبَى فَنَفَقَتْ، فَقَالَتْ: اسْلُخْهَا حَتَّى نُقَدِّدَ شَحْمَهَا وَلَحْمَهَا وَنَأْكُلَهُ. فَقَالَ: حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «**هَلْ عِنْدَكَ غِنًى يُغْنِيكَ؟**». قَالَ: لاَ. قَالَ: «**فَكُلُوهَا**». قَالَ: فَجَاءَ صَاحِبُهَا، فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: هَلاَّ كُنْتَ نَحَرْتَهَا. قَالَ: اسْتَحْيَيْتُ مِنْكَ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٣٥٦/٩ من طريق أبي داود.

أخرجه أحمد ٥٠٣/٣٤ عن **أبي كامل** (مظفر بن مدرك)، **وبهز**. وعبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند ٤٦٠/٣٤ من طريق **عبد الصمد بن عبد الوارث**. والطبراني في «الكبير» ٢٣٣/٢ من طريق **أبي عمرو الضرير**، ومن طريق **أبي الوليد الطيالسي**. خمستهم عن حماد بن سلمة، به، بنحوه.

وتابع أبو عوانة: حماداً، أخرج روايته: أحمد ٤١٦/٣٤ عن **عفّان**. وعبد الله بن أحمد ٤٦٧/٣٤ عن **خَلَف بن هشَام**. وأبو يعلى في «المسند» ٤٤٢/١٣ عن **محمد بن عبيد بن حساب**. والحاكم في «المستدرك» ١٢٥/٤ من طريق عفان بن مسلم. والطبراني في «الكبير» ٢٣٤/٢ من طريق **أبو الوليد الطيالسي**، ومن طريق **مسدد**. والبيهقي في «الكبرى» ٣٥٦/٩ من طريق مسدد. خمستهم عن أَبي عوانة، عن سِمَاك، عن جابر بن سمرة، قَالَ: مات بغل عند رجل، فأتى رسول الله ﷺ يستفتيه، فزعم جابر بن سمرة، أن رسول الله ﷺ قال لصاحبها: «أما لك ما يغنيك عنها ؟» قال: لا، قال: «اذهب فكلها».وفي رواية عفان، قال: وقال حماد بن سلمة: ناقة.

- قال أبو عبد الرحمن - يعني: عبد الله بن أحمد -: الصواب: ناقة.

وتابع شريكٌ: حماداً، وأبا عوانة، أخرج روايته: **الطيالسي** في «مسنده» ١٣١/٢. وأحمد ٤١١/٣٤ عن **أبي كامل**. والطبراني في «الكبير» ٢٢٨/٢ من طريق كل من: **أبي بكر بن أبي شيبة، ومنجاب بن الحارث، وابن الأصبهاني، وزكريا بن يحيى زحمويه، ويحيى الحماني.** سبعتهم عن شريك، عن سماك، به، ولفظه عندهم مختصراً إلا الطيالسي فمطولاً، ووقع في رواية أبي يعلى والطبراني: أن أهل البيت هم من بني سليم.

وتابع إسرائيل بن يونس: من تقدم، أخرج روايته: الطبراني في «الكبير» ٢٢٣/٢ من طريق خلف، إسرائيل، عن سماك، عن جابر: قال: مات جمل بالحرة وإلى جنبه قوم محتاجون، فرخص لهم النبي ﷺ في أكله.

وتابع عمرو بن أبي قيس: من تقدم، أخرج روايته: الطبراني في «الكبير» ٢٤٨/٢ من طريق عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، عن عمرو بن أبي قيس، عن سماك، به، بنحوه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيل:

هو موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة التَّبُوذَكي، مشهور بكنيته وباسمه.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٢. حَمَّاد:

هو حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة.

- **ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

### ٣. سِمَاك بْن حَرْب:

هو سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذُّهلي البكري، أبو المغيرة الكوفيّ، رأى المغيرة بن شُعبة رضي الله عنه.

- **صدوق وروايته عن عكرمة فيها اضطراب، وتغيّر بأخرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابع والعشرين.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **منكر** – وإن كان ظاهر إسناده أنه حسن؛ لكون سماك صدوقاً – لأن سماكاً ممن لا يحتمل تفرده، وقد تفرد بهذا الحديث[1]، فيعد هذا الحديث منكراً؛ ولأنه أصل من أصول الأحكام لم يُتابع عليه، ثم إنه لا يؤمن أن يكون روايته لهذا الحديث بعد التّغير. قال النسائي

---

(١) وهذا مبني على مسألة تفرُّد الصدوق، وهي من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين العلماء قديماً وحديثاً، فمنهم:
١- من حكم على حديثه بالنكارة، وهو ما عليه الحفّاظ النّقّاد كالإمام أحمد والنسائي وجماعة، قال الذهبي في ((الموقظة)) ٤٢: ((وقد يعد مفرد الصدوق منكراً)). وقال أيضاً ص٧٧: ((وقد يُسمي جماعة من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثل: هشيم، وحفص ابن غياث: منكراً)). وربما سمّاه بعضهم شاذاً – على قلة عند المتقدمين – قال ابن حجر في ((النكت على ابن الصلاح)) ٦٧٤/٢: ((فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكراً)).
٢- أنه يكتب حديثه ويتوقف فيه، وقال به جماعة على رأسهم أبو حاتم الرازي، وطائفة من المتأخرين كالذهبي، وبعض الباحثين. قال أبو حاتم الرازي ((مقدمة الجرح والتعديل)) (٣٧/٢): ((وإذا قيل له: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية)).
٣- أنه حديث حسن، وقال به ابن الصلاح وابن حجر، ومن المعاصرين أحمد شاكر، والألباني. قال ابن الصلاح في ((المقدمة)) ص٣٧: ((فيُنظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه؛ قُبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه...وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به، كان انفراده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح. ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده؛ استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف)).

عن سماك بن حرب كما في «تهذيب التهذيب» ٢٤٣/٤: «إذا انفرد بأصل لم يكن حجـــة، لأنه كان يُلقَّن فيتلقن».

ويشهد لهذا الحديث، الحديث التالي، وهو حديث الْفُجَيْعِ الْعَامِرِيِّ ﷺ إلا أنه ضعيف لا تقوم به حجة.

**غريب الحديث:**

**قوله:** «**فَنَفَقَت**»: نَفَقَتِ الدابَّة إذا ماتت[1].

**قوله:** «**نُقَدِّد شَحْمَهَا وَلَحْمَهَا**»: قَدَدْتُهُ: قداً من باب قَتَلَ: شققته طولاً....ولحـــم قديد مُشَرَّحٌ طولاً [2].

(١) النهاية ٩٩/٥.

(٢) المصباح المنير ص٤٠١.

(٣٨١٧) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ وَهْبِ بْنِ عُقْبَةَ الْعَامِرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنِ الْفُجَيْعِ الْعَامِرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَحِلُّ لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ؟ قَالَ: «**مَا طَعَامُكُمْ**» . قُلْنَا: نَغْتَبِقُ وَنَصْطَبِحُ. قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: فَسَّرَهُ لِي عُقْبَةُ: قَدَحٌ غُدْوَةً، وَقَدَحٌ عَشِيَّةً. قَالَ: «**ذَاكَ – وَأَبِي – الْجُوعُ**». فَأَحَلَّ لَهُمُ الْمَيْتَةَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْغَبُوقُ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ، وَالصَّبُوحُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٣٥٧/٩ من طريق أبي داود، به، بمثله.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٤٦/٦، وابن أبي خيثمة (زهير بن حرب) في «تاريخه» ٥٠٣/١. وعبد الله بن محمد (ابن أبي شيبة) في «مسنده» (ح٦٠٩) . والبخاري في «التاريخ الكبير» ١٣٧/٧ تعليقاً، والمزي في «تهذيب الكمال» ١٩/٦ من طريق إسماعيل بن عبد الله، عن الفضل بن دكين، به.

وأخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» ٢/(ح٨٢٣) من طريق أبي أمية. وابن قانع في «معجم الصحابة» ٣٣٨/٢ من طريق إبراهيم الحربي. والطبراني في «الكبير» ٣٢١/١٨ من طريق علي بن عبد العزيز. كلهم عن أبي نُعيم، به، بلفظه.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نُعيم» ص٣٦ من طريق محمد بن يونس الكُديمي. ثلاثتهم عن الفضل بن دكين، عن وهب بن عقبة، عن أبيه، عن الهّجَنَّع، به.

وتابع عبد الملك بن حسين: الفضل بن دكين، في هذا الحديث، أخرج روايته: ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٢٤/٣ من طريق يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن حسين، عن عقبة بن وهب، به، ولفظه: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْمَيْتَةِ مَا يَحِلُّ مِنْهَا وَنَحْنُ نَغْتَبِقُ وَنَصْطَبِحُ؟ فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْجُوعُ حَتَّى يَكُونَ الطَّعَامُ يَمِينًا وَشِمَالاً».

وتابع عبد الله بن داود: الفضل بن دكين، وعبد الملك بن حسين، أخرج روايته: ابن قانع في «معجم الصحابة» ٣/١٩٧ من طريق مسدد، عن عبد الله بن داود، عن عقبة بن وهب بن عقبة، عن أبيه: أن الهجنع قال: يا رسول الله ما يحل لنا من الميتة؟، نغتبق ونصطبح قدحاً بالليل، وقدحاً بالغداة؟ قال: «ذاك الجوع»، وأحلها لهم، وقال: «كلوها».

قال ابن أبي حاتم كما في «علل الحديث» (م١٥٣٢) وسمعتُ أبي، يقُولُ: حدّثنا مُسدّدٌ، حدّثنا عَبدُ اللهِ بنُ داوُد، عن عُقبة بنِ وهبٍ، حدّثني أبي أنَّ الهُجنّع، قال: يا رسُول اللهِ، ما يحِلُّ لنا مِن الميتة؟ قال: نغتبِقُ، ونصطبِحُ قدحًا بِاللّيلِ، وقدحًا بِالغداة؟ قال: ذاك الجُوعُ كُلُّها، وأحلّها لهُم.

قال أبُو مُحمّدٍ: قال أهلُ العربِيّةِ: الصّبُوحُ: شُربُ الغداة، والغبُوقُ: شُربُ العشِيِّ.

قال أبِي: كذا قال مُسدّدٌ! وإِنّما هُو: وهبُ بنُ عُقبة؛ حدّثنا أبُو نُعيمٍ بِهذا الحدِيثِ، هُو: وهبُ بنُ عُقبة.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّه:

هو هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي، أبو موسى البزاز، الحافظ المعروف بـ(الحَمّال).

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

### ٢. الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْن:

هو الفضل بن دكين، وهو لقبٌ، واسمه: عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي، مولاهم، أبو نعيم الملائي الكوفي الأحول.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين.

## ٣. عُقْبَةُ بْنُ وَهْبِ بْنِ عُقْبَةَ الْعَامِرِيُّ:

هو عقبة بن وهب بن عقبة العامري البكائي الكوفي. روى عن: أبيه، ويزيد بن الأصم. وعنه: ابنه وهب، وابن عيينة، وأبو نعيم.

قال عليٌّ وسفيان: «ما كان يدري ما هذا الأمر؛ يعني: الحديث، ولا كان شأنه». وقال ابن معين، والعجلي: «صالح». وقال أحمد: «لا أعرفه». وقال ابن عدي: «ليس هو بمعروف». وذكره ابن حبان في «الثقات».

- **مجهول الحال.**

قال الذهبي في «الميزان» ٣/٨٧: «لا يعرف، وخبره لا يصح». وأما قوله في «الكاشف»: «وُثّق» فإن الذهبي يُكثر من قول هذه الكلمة فيمن وثّقه ابن حبان وحده، وليس يريد بها التوثيق بل حكاية المقال.

وقال ابن حجر في «التقريب» ٤٦١/(٤٦٥٥): «مقبول»، قلت: وليس كما قال، بل مثله لا ترتفع عنه الجهالة.

روى له أبو داود حديثاً واحداً فيمن تباح له الميتة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٦/٤٣٩، الجرح والتعديل ٦/٣١٧، الثقات ٥/٤٨٨، تاريخ أسماء الثقات ص١٣٧، تهذيب الكمال ٥/٢٠٢، الكاشف ٢/٣٠، الميزان ٣/٨٧، التهذيب ٧/٤٥٥، التقريب ٤٦١/(٤٦٥٥).

## ٤. وَهْب بْن عُقْبَة الْعَامِرِيُّ:

هو وهب بن عقبة العامري البكائي. ولد في خلافة عثمان ﷺ. عن: فجيع بن عبد الله العامري ﷺ. وعنه: ابنه عقبة بن وهب.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كوفي روى عن أبيه وعن معاوية».

قال ابن حجر: «وفي فوائد الدقيقي: عن يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن حسين، عن وهب بن عقبة، عن الوليد بن قيس – وله صحبة – فذكر حديثاً، فيحتمل أن يكون هو هذا». وقال العجلي: «كوفي صالح الحديث».

● **مجهول الحال.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب» فقال: «مستور»، وقد أفصح عن مراده بالمستور بأنه يريد به مجهول الحال كما سبق في «النزهة» ص٢٥.

أما قول الذهبي عنه في «الكاشف»: «وُثِّق» فإن الذهبي يُكثر من قول هذه الكلمة فيمن وثّقه ابن حبان وحده، وليس يريد بها التوثيق بل حكاية المقال.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٦٥/٨، الجرح والتعديل ٢٦/٩، الثقات ٤٨٨/٥، تاريخ أسماء الثقات ٢٤٦/١، تهذيب الكمال ٤٩٧/٧، الكاشف ٣٧٥/٢، التهذيب ١٦٥/١١، التقريب ٦٧٩/(٧٤٨٢) .

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف**؛ لأن في إسناده مجهولين، وهما: عقبة بن وهب بن عقبة العامري، وأبوه. قال البيهقي في «الكبرى» ٣٥٧/٩ بعد سياقه هذا الحديث وغيره: «وفي ثبوت هذه الأحاديث نظر». وقال المنذري: «في إسناده عقبة بن وهب»، ثم نقل قول ابن معين، وابن المديني فيه.

## غريب الحديث:

قوله: «**نَغْتَبِقُ وَنَصْطَبِحُ**»: قال الحربي في «غريبه»[1]: «إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَبَناً فَهُوَ بَالعَشِيِّ الغَبُوقُ. وَبِالْغَدَاةِ الصَّبُوحُ».

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دليل على من ذهب إلى جواز إمساك الميتة للمضطر، وأكله منها ما يكفيه لا ما يسد رمقه ويحفظ مهجته فحسب[2].

---

(١) غريب الحديث لإبراهيم الحربي ٥٧٧/٢.

(٢) انظر عون المعبود ٢٩٦/١٠و٢٩٧.

٢. ليس في الحديث مخالفة لما في حديث أبي واقد الليثي ﷺ - وفيه - أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضٍ تُصِيبُنَا بِهَا الْمَخْمَصَةُ، فَمَتَى تَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: «إِذَا لَمْ تَصْطَبِحُوا وَلَمْ تَغْتَبِقُوا وَلَمْ تَحْتَفِئُوا، فَشَأْنُكُمْ بِهَا»[1]. فحديث الباب أجاز لهم الأكل من الميتة وإن اصطبحوا واغتبقوا، أما حديث أبي واقد فاشترط عليهم عدم وجود الصبوح والغبوق في حلِّ أكلهم الميتة، ولا تعارض كما قال ابن كثير في «التفسير» ٣١/٣ : «وكأنهم كانوا يصطبحون ويغتبقون شيئًا لا يكفيهم، فأحل لهم الميتة لتمام كفايتهم».

٣. أجمع العلماء أن المضطر له أن يأكل من الميتة ما يسد رمقه ويمسك حياته. وأجمعوا كذلك على أنه يحرم عليه ما زاد على الشبع. أما نفس الشبع فقد اختلفوا؛ هل له أن يشبع من الميتة؟ أو ليس له مجاوزة ما يسد الرمق ويُبْقي على حياته؟؛ على أقوال[2]:

أ- فيرى جمهور الفقهاء من الحنفيّة والمالكيّة في إحدى الرّوايتين، والشّافعيّة في الأصحّ عندهم، والحنابلة في الأظهر عندهم، والحسن؛ إلى أنّه لا يجوز للمضطرّ الشّبع، بل يكتفي بما يسدّ الرّمق بحيث يصير إلى حالة لو كان عليها في الابتداء لما جاز له أكل الميتة ونحوها؛ لأنّ الضّرورة تزول بهذا القدر، والتّمادي في أكل الحرام من غير ضرورة ممتنع.

ب- وذهب المالكيّة في رواية وهو قول عند الشّافعيّة والحنابلة: إلى جواز الشّبع له من لحم الميتة ونحوها؛ لأنّ الآيات الّتي أباحت ذلك أطلقت و لم تقيّده بسدّ الرّمق، ولأنّ له تناول قليله فجاز له الشّبع منه.

ت- فرّق بعضهم بين أن تكون الضّرورة مستمرّةً؛ كأن يكون بعيداً عن العمران وخاف إن ترك الشّبع أن يهلك فيجوز لهذا وأمثاله الشّبع؛ لأنّه إذا اقتصر على سدّ الرّمق عادت الضّرورة إليه عن قرب. وبين ما إذا كانت الضّرورة مرجوّة الزّوال، كأن

---

(١) أخرجه أحمد ٣٦/ (ح٢١٨٩٨) وَ(ح٢١٩٠١)، وابن جرير الطبري في ((تفسيره)) ٨٦/٦، والدولابي في ((الكنى)) ٥٩/١، والبيهقي في ((الكبرى)) ٣٥٦/٩ والحديث مختلف فيه وصلاً وإرسالاً.

(٢) انظرها في حاشية ابن عابدين ٢١٥/٥، والمجموع ٣٩/٩، وروضة الطالبين ٢٨٢/٣، والمغني ٣٣٠/١٣، ومغني المحتاج ٣٠٦/٤، وانظر عرضاً حسناً لها في أضواء البيان ٦٢/١.

يكون في بلد ويتوقّع الحصول على طعام حلال قبل عود الضّرورة، فيجب على من هذا حاله الاقتصار على سدّ الرّمق ، ولا يجوز له الشّبع .

## باب فِي الْجَمْعِ بَيْنَ لَوْنَيْنِ مِنَ الطَّعَامِ

(٣٨١٨) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**وَدِدْتُ أَنَّ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ مُلَبَّقَةً بِسَمْنٍ وَلَبَنٍ**». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَاتَّخَذَهُ، فَجَاءَ بِهِ، فَقَالَ، «**فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا**». قَالَ فِي عُكَّةِ ضَبٍّ قَالَ: «**ارْفَعْهُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَيُّوبُ لَيْسَ هُوَ السَّخْتِيَانِيَّ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٣٢٦/٩، وفي «الشعب» (ح٦٠٠٢) من طريق أبي داود به، بمثله.

وأخرجه ابن ماجه (٣٣٤١) عن هدبة بن عبد الوهاب. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١٩٩/٤ من طريق نعيم بن حماد. والعقيلي في «الضعفاء» ١٧٠/١ من طريق معاذ بن أسد الغنوي. ثلاثتهم عن الفضل بن موسى، به، بنحوه.

قال العقيلي: «حدثنا أحمد بن أصرم بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن حنبل، وقيل له: في حديث أيوب، عن نافع، عن بن عمر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام في الملبقة. فأنكره أبو عبد الله، وقال: «من روى هذا؟» قيل له: الحسين بن واقد. فقال بيده، وحرك رأسه كأنه لم يرضه. وقال أحمد أيضاً: «أحاديث حسين ما أرى أي شيء هي؟ ونفض يده».

وقال أبو داود: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَيُّوبُ لَيْسَ هُوَ السَّخْتِيَانِيَّ».

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدالْعَزِيز بْن أَبِي رِزْمَة:**

هو محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة[١] ؛واسمه غزوان اليشكري مولاهم، أبـو عمـرو المروزي. روى عن: أبيه، والفضل بن موسى، وغيرهما. وعنه: الأربعة، وآخرون.

● **ثقة.**

مات سنة ٢٤١هـ، وقيل: قبلها، أو بعدها بقليل. روى له البخاري، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** العلل لأحمد ٨٦/٢، الجرح والتعديل ٨/٨، الثقـات ٣٩٥/٨، تاريخ بغداد ٣٥٠/٢، تهذيب الكمال ٥١٦/٤، الكاشف ١٩٦/٢،التهذيب ٣١٢/٩، التقريب ٥٧٥/(٦٠٩٢).

**٢. الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى:**

هو الفضل بن موسى السيناني[٢] أبو عبد الله المروزي. مولى بني قُطَيْعَة[٣].

روى عن حسين بن واقد، والحسين بن ذكوان المعلم، وغيرهما. وعنـه: محمـد بـن عبدالعزيز بن أبي رزمة، وإسحاق بن راهويه، ومعاذ بن أسد، وآخرون.

● **ثقة.**

ومات سنة ١٩١هـ أو ١٩٢هـ. روى له الجماعة.

---

(١) أبو رزمة: بكسر الراء وسكون الزاي. و(غزوان): بفتح المعجمة وسكون الزاي. اهـ التقريب٥٧٥/(٦٠٩٢).

(٢) نسبة إلى: (سينان) بكسر أوله، وسكون ثانيه، ثم ألف بين نونين: قرية من قرى مرو؛ ينسب إليها جماعة منهم: ... أبو عبد الله الفضل بن موسى السيناني أحد أئمة الحديث واسع الرواية، ... وكان من أقران عبد الله بن المبارك في السن والعلم، وكانت فيه دعابة وتَبَرَّمَ أهل سينان به لكثرة القاصدين فكرهوه ووضعوا عليه امرأة فأقرت عليه بأنه راودها عن نفسها، فانتقل عنهم إلى قرية راماشاه فقدر الله تعالى أن يبست جميع زروع سينان في ذلك العام فقصدوه وسألوه أن يرجع إليهم فقال: لا أرجع حتى تقروا أنكم كذبتم عليَّ، ففعلوا، فقال: لا حاجة لي إلى مجاورة الكاذبين. معجم البلدان ٣٠٠/٣.

(٣) وهم بطن من زبيد، وزبيد من مُذحج، وهو قطيعة بن عبس بن فزارة بن ذبيان. اللباب في تهذيب الأنساب٤٦/٣.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدوري ١/ ١٣٢، الجرح والتعديل ٦٨/٧، الثقات ٣١٩/٧، مشاهير علماء الأمصار ص١٩٧، تهذيب الكمال ٤٣/٦، الكاشف ١٢٣/٢، التهذيب ٢٨٦/٨، التقريب ٥٢٠/(٥٤١٩).

### ٣. حُسَيْن بْن وَاقِد:

هوالحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله، قاضي مرو. مولى عبدالله بن عامر بن كريز. روى عن: أيوب بن خوط، وأيوب السختياني، وعبد الله بن بريدة وغيرهم. وعنه: الفضل بن موسى السيناني، وعبد الله بن المبارك وغيرهما.

**وقد اختلف فيه الأئمة.**

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

قال أحمد بن شبويه، عن علي ابن الحسن بن شقيق، قيل لابن المبارك: من الجماعة؟ قال: «محمد بن ثابت، والحسين بن واقد، وأبو حمزة السكري».قال أحمد بن شبويه: «ليس فيهم شيء من الإرجاء». وقال عن علي أيضاً: قلت لابن المبارك: كان الحسين إذا قام من مجلس القضاء اشترى لحماً، فينطلق إلى أهله؟! فقال ابن المبارك: «ومن لنا مثل الحسين».

وقال ابن سعد: «وكان حسن الحديث». وقال ابن معين – في رواية الدوري، والدارمي، والدقاق، وابن أبي خيثمة– : «ثقة»، زاد الدقاق: «ليس به بأس»، وقال ابن الجنيد لابن معين: الأحاديث التي رواها الحسين بن واقد عن ابن بُريدة، عن أبيه هي صحاح؟ قال: «ليس به بأس، ثقة». وسُئل عنه أحمد فقال: «لا بأس به»، وأثنى عليه خيراً. وقال أبو زرعة، وأبو داود، والنسائي: «ليس به بأس» وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»، وزاد ابن حبان: «كان على قضاء مرو، وكان من خيار الناس، وقعت فتنة أبي مسلم فلم يسأل عنها أحداً، إلى أن انجلت، وربما أخطأ في الروايات، وقد كتب عن أيوب السختياني، وأيوب بن خوط جميعاً، فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن بن عمر: إنما هو أيوب بن خوط وليس بأيوب السختياني».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق استنكر أحمد بعض حديثه». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة له أوهام»، وقال في «تعريف التقديس»: «أحد الثقات».

**أقوال المجرحين والملينين:**

قال ابن المبارك في رواية: «ليس بالحافظ، ولا يترك حديثه». وقال أحمد مرةً: «ما أنكر حديث حسين بن واقد، وأبي المنيب [وهو عبيد الله بن بريدة]، عن ابن بريدة». وقال في أخرى: «أحاديثه ما أدري أيش هي».

و قال العقيلي: «حدثنا أحمد بن أصرم بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن حنبل، وقيل له: في حديث أيوب، عن نافع، عن بن عمر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام في الملبقة. فأنكره أبو عبد الله، وقال: «من روى هذا؟» قيل له: الحسين بن واقد. فقال بيده، وحرك رأسه كأنه لم يرضه. وقال أحمد أيضاً: «أحاديث حسين ما أرى أي شيء هي؟ ونفض يده».

وقال الساجي: «فيه نظر، وهو صدوق يهم».

ووصفه الدارقطني، والخليلي بالتدليس.

ومما سبق يظهر اختلاف الأئمة في حال الحسين بن واقد، ويمكن حصر من تكلّم فيه بثلاثة وهم: ابن المبارك، والإمام أحمد، والساجي، فأما كلام ابن المبارك فيه فيرده أمران: الأول: ما تقدم من كلام ابن المبارك عنه في أقوال الموثقين مما يثبت توثيقه له. الثاني: أن في الإسناد إلى ابن المبارك رجل مبهم، فلهذا لا تصح نسبة هذا الكلام له.

وأما الإمام أحمد فإطلاقه النكارة على بعض حديث حسين بن واقد بناء على اصطلاح عند المتقدمين من أمثال يحيى القطان، والإمام أحمد، والبرديجي وغيرهم، وهو أنهم يطلقون وصف النكارة لمجرد تفرّد الرواة – وإن كانوا ثقاتاً لم يشتهروا بالحفظ والإتقان – بما لا يتابعون عليه، ولا ترتفع وتزول هذه النكارة – عندهم - إلا بمجيء الحديث من طريق أخرى. غير أن هذا الحكم بالنكارة من الإمام أحمد لا يغضي من حال حسين بن واقد؛ لأنه قال عنه كما تقدم «لا بأس به»، ولأن الإمام أحمد قد أطلق المنكر على حديث ثقات كثير حال تفردهم، وهذا خلاف صنيع الشيخين وأكثر النُّقاد؛ وهو أنه متى روى الثقة عن الثقة

إلى منتهاه — و لم يكن مُعَلاً — أن ذلك ليس بمنكر[1].

أما كلام الساجي فيه فظاهر — والله أعلم - أنه تَبِعَ الإمام أحمد لما رآه استنكر بعض حديثه.

أما وصفه بالتدليس: فلا تثريب عليه فيه؛ لأنه نادر بدليل أن الحافظ في «تعريف أهل التقديس» عدّه في المرتبة الأولى.

وبالجملة فحسين بن واقد لا يترل بحال عن مرتبة الصدوق حسن الحديث.

● **صدوق.**

مات سنة ١٥٩هـ، وقيل ١٥٧هـ. روى له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٨٩/٢، الجرح والتعديل ٦٦/٣، ضعفاء العقيلي ١٧٠/١، الثقات ٢٠٩/٦، المشاهير ١٩٥، تهذيب الكمال ٢٠٥/٢، الكاشف ٣٣٦/١، التهذيب ٦٤٢/٢، التقريب ٢٠٥/(١٣٥٨)، تعريف أهل التقديس ص٧٩.

### ٤. أَيُّوب:

هو أيوب بن خُوْط[2] أبو أمية البصري الحبطي. روى عن: نافع مولى ابن عمر، وعامر الأحول، وجماعة. وعنه: الحسين بن واقد، ومحمد بن مصعب، وغيرهم.

● **متروك.**

روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** سؤالات ابن أبي شيبة ص٦٠، التاريخ الكبير ٤١٤/١، الجرح والتعديل ٢٤٦/٢، ضعفاء البخاري ص٢٢، ضعفاء النسائي ص١٤٩، ضعفاء الدارقطني (١٠٨)، ضعفاء الأصبهاني ص٦٢، الثقات ٢١٠/٦، الميزان ٢٨٦/١، التقريب ١٤٨/(٦١٢).

---

(١) انظر النكت على ابن الصلاح ٦٧٤/٢، وشرح علل الترمذي: (٦٢٩/٢، ٦٣٥، ٦٥٧-٦٥٩)، وهدي الساري ص(٣٩٢، ٤٣٧، ٤٥٣)، ورسالة الباحث: بشير علي عمر (منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث).

(٢) بضم المعجمة على الصحيح. التقريب ص١٤٨.

**٥. نَافِع:**

هو أبو عبد الله الفقيه المدني، مولى ابن عمر، مشهور.

- **ثقة ثبت مشهور .**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **منكر**؛ لأن في إسناده أيوب بن خُوْط وهو متروك.

وكلمة النّقاد في ردِّ هذا الحديث وإن كانت متفقة، إلاّ أن منهم من قال إن أيوب هذا ليس أبي تميمة السختياني، أو هو ابن خوط. ومنهم من حمل فيه على حسين بن واقد.

فمن الأول: أبو داود حيث قال: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَيُّوبُ لَيْسَ هُوَ السَّخْتِيَانِيَّ». وأبو حاتم الرازي فقد سأل ابن أبي حاتم أباه كما في العلل (م١٥٣١) عن هذا الحديث؟ فقال: «هذا حدِيثٌ باطِلٌ، ولا يُشبِهُ أن يكُون مِن حدِيثِ أيُّوب السِّختِيانِيِّ، ويُشبِهُ أن يكُون مِن حدِيثِ أيُّوب بنِ خوطٍ»... قلت: فأيوب بن خوط يروي عن نافع؟ قال: «نعم، وهو متروك الحديث». قلت: فحسين بن واقد روى عن أيوب بن خوط شيئاً؟ قال: «لا أدري».

أما في «الجرح والتعديل» ٢/٢٤٦ فقد نصّ أبو حاتم على أن ابن خوط روى عنه حسين بن واقد.

ومن الثاني: وهو الحمل على حسين بن واقد في هذا الحديث؛ الإمام أحمد كما قال العقيلي: «حدثنا أحمد بن أصرم بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن حنبل، وقيل له: في حديث أيوب، عن نافع، عن بن عمر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام في الملبقة. فأنكره أبو عبد الله، وقال: «من روى هذا؟» قيل له: الحسين بن واقد. فقال بيده، وحرك رأسه كأنه لم يرضه. وقال أحمد أيضاً: «أحاديث حسين ما أرى أي شيء هي؟ ونفض يده».

ولعل منشأ الحمل على حسين بن واقد في هذا الحديث، سلوك الذهن الجادة في أيوب بأنه السختياني كما في السلسة الصحيحة (أيوب، عن نافع، عن ابن عمر) وذلك أنه

الأصل، كما في سؤال الإمام أحمد (من روى هذا؟)؛ لأنه أمِنَ من هـذا الإسناد العالي الصحة، وإلا فالإمام أحمد لا يعزب عنه حال ابن خوط، لكن الإهمال في اسم أيوب جرّ إلى مثل هذا. ولذلك لمّا تكلّم ابن حبان عن حسين بن واقد قال: «فكل حديث منكر عنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خوط، وليس بأيوب السختياني».

## غريب الحديث:

قوله: «**عُكَّة ضَبٍّ**»: العُكَّة من السَّمن أو العسَل؛ هي وِعاء [أو قربة صغيرة] من جُلود مُسْتَدير يَخْتَصُّ بهما، وهو بالسَّمْن أخَصّ [١].

قوله: «**مُلَبَّقَةً**»: إنما سميت ملبقة للينها وحلاوتها... والثريد المُلَبَّق: الشديد التثريد... لبقت الثريدة، إذا لم تكن بلحم. وقيل: ثريدة ملبقة: خلطت خلطاً شديداً [٢].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. قوله ﷺ في الحديث «ارفعه» قال الطيبي: وإنما أمر برفعه؛ لتنفُّر طبعه عن الضب؛ لأنه لم يكن بأرض قومه، كما دلت عليه الأحاديث الكثيرة، لا لنجاسة جلده وإلا لأمره بطرحه ونهاه عن تناوله[٣].

٢. هذا الحديث مخالف لما كان عليه من شيمته ﷺ وخلقه من عدم تمنيه وتشوّفه لذائذ الدنيا وزهرتها، وما كان من حاله ﷺ من الزهد والتقشّف، فلا غرو أن كان هذا الحديث منكراً. أما من ذهب إلى صحة الحديث – وهو قول مردود – فقال في قوله في الحديث: «فجاء به إليه[أي ما تمنّاه] » قال: لشدة نزع النفس إليها، وبنحو هذا يؤول ما جاء: «أنه يحب الحلواء» [٤].

---

(١) النهاية لابن الأثير ٢٨٤/٣.

(٢) تهذيب اللغة ١٧٨/٩-١٧٩.

(٣) انظر عون المعبود ٢٩٨/١٠.

(٤) تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٤٤/٤.

# باب فِي أَكْلِ الْجُبْنِ

(٣٨١٩) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ، فَدَعَا بِسِكِّينٍ فَسَمَّى وَقَطَعَ.

---

**تخريج الحديث:** -

هذا الحديث مداره على عمرو بن منصور، واختلف عليه من وجهين، هما:

١. الوجه الأول: عمرو بن منصور، عن الشعبي، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢. الوجه الثاني: عمرو بن منصور، عن الشعبي، عن النبي ﷺ مرسلاً.

**أما الوجه الأول:**

وهو (عمرو بن منصور، عن الشعبي، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً):

فأخرجه أبو داود (كما في حديث الباب) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ١٠/٦ — وابن حبان في «صحيحه» ٤٦/١٢ من طريق **يحيى بن موسى**. والبزار في مسنده ٣٥٢/٩ عن **الحسن بن حماد**. والطبراني في «الأوسط» ١٣٤/٧، وفي «الصغير» (١٠٢٦) — ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ٤٦٥/٥ - من طريق **محمد بن عباد المكي**. ثلاثتهم عن إبراهيم بن عيينة، عن عمرو بن منصور، به.

ورواه مسدد في «مسنده» — كما في المطالب العالية ٢/(٢٣٧٤) من طريق عيسى بن يونس، عن عمرو بن منصور به بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِجُبْنَةٍ، فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا طَعَامٌ تَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ، فَقَالَ ﷺ: اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَكُلُوا».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن منصور إلا إبراهيم بن عيينة، ولم يروه عن الشعبي إلا عمرو بن منصور».

وقال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (م١٤٨٨): «وسمعتُ أبي، وذكر حديثًا: رواهُ إِبراهِيمُ بنُ عُيينة، عن عَمرِو بنِ منصُورٍ، عنِ الشّعبِيِّ، عنِ ابنِ عُمر، قال: أُتِي النّبِيُّ ﷺ فِي غزوةِ تبُوك بِجِبنةٍ، فدعى بِسِكِّينٍ فسّمّى وقطع.

قال أبي: «جابرٌ الجُعفيُّ يقُولُ: عنِ الشّعبِيِّ، عنِ ابنِ عبّاسٍ، وكِلاهُما ليس بِصحِيحٍ، وهُو مُنكرٌ».

**أما الوجه الثاني:**

وهو (عمرو بن منصور، عن الشعبي، عن النبي ﷺ مرسلاً):

فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(ح٢٤٩١٣) عن عيسى بن يونس، عن عمرو بن منصور، به. ولفظه: أتي النبي ﷺ في غزوة تبوك بجبنة، فقيل: إن هذا طعام يصنعه المجوس، فقال: «اذكروا اسم الله عليه وكلوه».

ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٧٩٥) عن قيس بن الربيع، عن عمرو بن منصور الهمداني، عن الشعبي والضحاك بن مزاحم، به مرسلاً. وفيه زيادة: نخشى أن يكون ميتة؟ قال: «سمُّوا عليه وكلوا».

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ١٦٨/٢: «وهو أشبه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. يَحْيَى بْنُ مُوسَى الْبَلْخِيُّ:

هو يحيى بن موسى البلخي، السَّختياني، لقبه خَتّ، وقيل: هو لقب لأبيه أصله من الكوفة. روى عن: إبراهيم بن عيينة، وعبد الرزاق، وغيرهما. وعنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٤٠هـ، روى له الجماعة إلاّ مسلماً.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٦٧/٩، تهذيب الكمال ٩٧/٨، الكاشف ٣٧٧/٢، التهذيب ٣٩٣/٤، التقريب ٦٩٢/(٧٦٥٥).

### ٢. إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ:

هو إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، أبو إسحاق الكوفي أخو سفيان. روى عن: عمرو بن منصور الهمداني، والثوري، وشعبة، وغيرهم. وعنه: يحيى بن موسى البلخي، وابن معين، وغيرهما.

**أقوال المعدلين:**

قال ابن معين: «كان مسلماً، صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث». وقال العجلي: «صدوق». وقال أبو داود في بني عيينة: «كلهم صالح، وحديثهم قريب من بعض». وذكره ابن حبان في «الثقات».

**أقوال المجرحين:**

قال البرذعي لأبي زرعة: عمران بن عيينة؟ قال: «ضعيف الحديث، عمران وإبراهيم جميعاً». وقال أبو حاتم: «شيخ يأتي بمناكير». وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال مرة: «ضعيف».

والحاصل أن سبب الكلام في إبراهيم بن عيينة؛ وجود المناكير في روايته، وأما كلام من عدّله فمحمول — والله أعلم — على عدالته في نفسه كما قال ابن معين: «كان مسلماً، صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث».

**الخلاصة في إبراهيم بن عيينة أنه:**

- **صدوق يهم.**

قال الذهبي في «الميزان»: «وحديثه صالح». وفي «الكاشف»: «حسن». وهو ما اختاره ابن حجر في ((التقريب)) بقوله: «صدوق يهم».

مات سنة ١٩٩هـ أو ١٩٧هـ. روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٠٤/١، سؤالات البرذعي لأبي زرعة ٤٦٠/٢، الجرح والتعديل ١١٩/١، الثقات ٥٩/٨، تهذيب الكمال ١٢٧/١، الكاشف ٨٩/١، الميزان ٥١/١، التهذيب ١٥٠/١، التقريب ١١٨/(٢٢٧).

### ٣. عَمْرو بْن مَنْصُور:

هو عمرو بن منصور الهمداني، المِشْرَقي الكوفي. روى عن: الشعبي، والحجاج بن فرافصة. وعنه: ابراهيم وعمران ابنا عيينة، وعيسى بن يونس وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وذكره ابن حبان في الثقات.

وبالجملة فإن عمرو بن منصور الهمداني مختلف فيه كما قال الذهبي في «الكاشف»، وقد جمع بين هذا الاختلاف ابن حجر في «التقريب» بقوله: «صدوق يهم» - والله أعلم.

**الخلاصة في عمرو بن منصور الهمداني أنه:**

- **صدوق يهم.**

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٨٦/٦، الجرح والتعديل ٢٦٤/٦، الثقات ٢١٦/٧، تاريخ أسماء الثقات ص١٥٣، تهذيب الكمال ٤٦٥/٥، الكاشف ٨٩/٢، التهذيب ١٠٦/٨، التقريب ٤٩٧/(٥١١٧).

### ٤. الشَّعْبِيّ:

هو عامر بن شراحيل الشَّعْبِي، أبو عمرو.

- **ثقة مشهور فقيه فاضل.**

تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **منكر**؛ لتفرد عمرو بن منصور الهمداني به، وهو ممن لا يحتمل تفرده، إضافة إلى أن في إسناده إبراهيم بن عيينة وهو «صدوق يهم» فلا يؤمن كون هذا الحديث من أوهامه. وقد حكم على هذا الحديث بأنه منكر أبو حاتم كما سبق في التخريج.

أما رواية الإرسال فهي ضعيفة، وإن كان المرسل في هذا الحديث هو الأشبه كما تقدم في قول ابن رجب.

**الشواهد:**

للحديث شواهد منها حديث ميمونة ﵂، وحديث ابن عباس ﵄، ولفظ وتخريج حديث ابن عباس ﵄ كما يلي:

عن ابن عباس ﵄ قال: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبْنَةٍ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: «أَيْنَ صُنِعَتْ هَذِهِ؟» فَقَالُوا: بِفَارِسَ، وَنَحْنُ نُرَى أَنَّهُ يُجْعَلُ فِيهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: «اطْعَنُوا فِيهَا بِالسِّكِّينِ، وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا».

أخرجه الطيالسي في «مسنده» ٤٠٥/٤ – ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٦/١٠. وأحمد ٣/(ح٢٠٨٠) وَ٤/(ح٢٧٥٥). والبزار في «مسنده» (٢٨٧٨ وَ٢٨٧٩ كشف الأستار). والطبراني في «الكبير» ٢٤٠/١١. كلهم من طريق جابر الجعفي، عكرمة، عن ابن عباس به.

قال البزار: «لا نعلم أحداً يروي (كذا) عن ابن عباس إلا عكرمة، ولا عنه إلا جابر».

وقال عنه الإمام أحمد: «هو حديث منكر» كما نقل ذلك ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ١٦٨/٢.

وقال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (م١٤٨٨): «وسمعتُ أبي، وذكر حديثًا: رواهُ إبراهيمُ بنُ عُيينة، عن عَمرِو بنِ منصُورٍ، عنِ الشّعبِيِّ، عنِ ابنِ عُمر، قال: أُتِي النّبِيُّ ﷺ في غزوةِ تبُوك بِجبنةٍ، فدعى بِسكِّينٍ فسّمّى وقطع.

قال أبي: «جابرٌ الجُعفِيُّ يقُولُ: عنِ الشّعبِيِّ، عنِ ابنِ عبّاسٍ، وكِلاهُما ليس بِصحِيحٍ، وهُو مُنكرٌ».

وبهذا يتبيّن أيضاً أن هذا الشاهد ضعيف منكر – والله أعلم.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دليل على طهارة الأنفحة التي يعقد بها الجبن. قال الخطابي: «إنما أورد أبو داود حديث ابن عمر من أجل أن الجبن كان يعمله قوم من الكفار لا تحل ذكاتهم، وكانوا يعقدونها بالأنافح، وكان من المسلمين من شاركهم في صنعة الجبن، فأباحه ﷺ على ظاهر الحال، ولم يمتنع من أكله من أجل مشاركة الكفار المسلمين فيه»[1]. قال محمد بن يوسف الصالحي في «سبل الهدى والرشاد»: قال في «الإمتاع»[2]: في دعوى أبي سليمان رحمه الله تعالى أن من المسلمين من كان يشارك المشركين في عمل الجبن يتوقف على النقل، ولم يكن إذ ذاك بفارس والشام أحد من المسلمين فتأمله، قلت [أي الصالحي]: وهو ظاهر لا شك فيه»اهـ. قلت: والحديث لا يثبت بكل حال، فأغنى ذلك عن التشعّب في التماس المراد.

٢. قال ابن القيم في «الهدي»: «أَكَلَهُ الصَّحَابَةُ ﷺ بالشّامِ، وَالْعِرَاقِ. وَالرّطبُ مِنْهُ غَيْرُ الْمَمْلُوحِ جَيّدٌ لِلْمَعِدَةِ، هَيّنُ السّلُوكِ فِي الأعْضَاءِ يَزِيدُ فِي اللّحْمِ، وَيُلَيّنُ الْبَطْنَ تَلْيِينًا مُعْتَدِلاً، وَالْمَمْلُوحُ أَقَلّ غِذَاءً مِنْ الرّطبِ، وَهُوَ رَدِيءٌ لِلْمَعِدَةِ مُؤْذٍ لِلأَمْعَاءِ»[3].

---

(١) انظر: معالم السنن ٣٢٨/٥، شرح الطيبي على المشكاة ١٦٤/٨، المرقاة شرح المشكاة ٥٦/٨، سبل الهدى والرشاد ٢٠١/٧.

(٢) لعله يقصد كتاب الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي.

(٣) زاد المعاد ٢٩٦/٤.

## باب فِي أَكْلِ الثُّومِ

(٣٨٢٣) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو؛ أَنَّ بَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا النَّجِيبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثُّومُ وَالْبَصَلُ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَأَشَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ الثُّومُ أَفَتُحَرِّمُهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**كُلُوهُ، وَمَنْ أَكَلَهُ مِنْكُمْ فَلاَ يَقْرَبْ هَذَا الْمَسْجِدَ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ مِنْهُ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» ٣/(ح١٩٣٩) عن أبي الربيع سليمان الزهري. والبيهقي في «الكبرى» ٣/٧٧ من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم. وابن خزيمة في «صحيحه» ٣/(ح١٦٦٩) عن يونس بن عبد الأعلى. وابن حبان في «صحيحه» (٢٠٨٥) من طريق حرملة بن يحيى. أربعتهم عن ابن وهب، به.

وأخرجه أحمد ١٧/(ح١١٠٨٤) — ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٣/٧٧ . ومسلم (ك: المساجد، ب: نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، ح: (٥٦٥/٧٦)، أبو يعلى ٣/(ح١١٩٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» ٣/(ح١٦٦٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٧٣٣)، كلهم من طريق إسماعيل بن عُلية، عن الجُرَيْري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، به، بنحوه، ولفظه: عن أبي سعيد، قَالَ: لَمْ نَعْدُ أَنْ فَتَحْنا خَيْبَرَ، وَقَعْنَا فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلاً شَدِيدًا، وَنَاسٌ جِيَاعٌ، ثُمَّ رُحْنا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّيحَ، فَقَالَ: «**مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا فَلا يَقْرَبَنَّا فِي الْمَسْجِدِ**»، فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ حُرِّمَتْ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا**». قلت: والجُرَيْري قد اختلط، لكن ليس هذا بمؤثر؛ لأن سماع ابن عُلية منه قبل الاختلاط.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ صَالِح:

هو أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الحافظ، المعروف بابن الطبري؛ كان أبوه من أهل طبرستان. روى عن: عبد الله بن وهب، وعنبسة بن خالد، وعبد الرزاق، وغيرهم. وعنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

- **ثقة حافظ.**

تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونَقَل عن ابن معين تكذيبَه، وجزم ابنُ حبان بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشُّمومي، فظن النسائي أنه عَنى ابنَ الطبري.

قال الخليلي: اتفق الحفّاظ على أن كلام النسائي فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه.

وقال الخطيب: احتجّ بأحمد جميع الأئمة إلاّ النسائي، ويقال: كان آفة أحمد الكبر، ونال النسائي من جفاء في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما.

مات سنة ٢٤٨هـ، روى له البخاري، وأبو داود، والترمذي في الشمائل.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٦/٢، معرفة الثقات ١٩٢/١، الجرح والتعديل ٥٦/٢، تاريخ بغداد ١٩٥/٤، الثقات ٢٥/٨، الإرشاد ٤٢٤/١، تهذيب الكمال ٤٦/١، الكاشف ١٥٩/١، التهذيب ٢٧/١، التقريب ١٠٣/١(٤٨).

### ٢. ابْنُ وَهْب:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه. روى عن: عمرو بن الحارث المصري، وابن جريج، وخلقٌ. وعنه: أحمد بن صالح، حرملة بن يحيى، وجماعة.

- **ثقة حافظ عابد.**

مات سنة ١٩٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٦٥/٢، الثقات ٣٤٦/٨، تهذيب الكمال ٣١٧/٤، الكاشف ٦٠٦/١، التهذيب ٤٥٣/٢، التقريب ٣٨٨/١(٣٦٩٤).

### ٣. عَمْرو:

هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، أبو أيوب وقيل: أمية المصري. روى عن: بكر بن سوادة، وبكير بن عبد الله الأشج، وغيرهما. وعنه: ابن وهب، ومالك، وغيرهما.

- **ثقة فقيه حافظ.**

مات سنة ١٤٨هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٧٢/٢، الثقات ٢٢٨/٧، تهذيب الكمال ٣٩٩/٥، الكاشف ٧٤/٢، التهذيب ٢٦١/٣، التقريب ٤٨٨/(٥٠٠٤).

### ٤. بَكْر بْن سَوَادَة:

هو بكر بن سوادة بن ثمامة الجُذامي، أبو ثمامة المصري. روى عن: أبي النجيب، والزهري، وغيرهما. وعنه: عمرو بن الحارث، والليث، وغيرهما.

- **وثقة فقيه.**

مات سنة ١٢٨هـ، روى له الجماعة، إلا البخاري تعليقاً.

**مراجع ترجمته:** الثقات ١٠٣/٦، تهذيب الكمال ٣٧٢/١، الكاشف ٢٧٤/١، التهذيب ٢٤٤/١، التقريب ١٥٧/(٧٤٢).

### ٥. أَبَا النَّجِيب مَوْلَى عَبْدالله بْن سَعْد:

هو أبو النجيب العامري السرحي المصري، مولى ابن أبي سرح، ويقال: أبو التجيب بالتاء المثناة. روى عن: أبي سعيد، وابن عمر. وعنه: بكر بن سوادة.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

- **مجهول الحال.**

قال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف». وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول».

مات سنة ٨٨هـ، روى له البخاري في الأدب، وأبو داود، والترمذي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٥/٥٧٥، تهذيب الكمال ٨/٤٤١، الميزان ٤/٥٠٨، الكاشف ٢/٤٦٦، التهذيب ١٢/٢٥٤، التقريب ٧٨٣/(٨٤٠٩).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده أبو النجيب وهو مجهول الحال.

وقد ضعّفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (ح٨٢٤).

لكن الحديث حسناً لغيره بمجموع متابعاته، منها ما أخرجها مسلم في «صحيحه» (ك: المساجد، ب: نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها، ح: (٥٦٥/٧٦)، وغيره كما تقدم في التخريج.

(٣٨٢٤) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِت، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ أَظُنُّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَفَلَ تِجَاهَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَفْلُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَمَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الْخَبِيثَةِ فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا**». ثَلاَثًا.

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ٣/٧٦ من طريق أبي داود، به.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» ٣/(ح١٦٦٣) — ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» ٤/(ح١٦٣٩) - عن يوسف بن موسى. وابن حبان في «صحيحه» ٤/(ح١٦٤٣) من طريق إسحاق ابن راهويه. كلاهما عن زر بن حبيش، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(ح٢٤٩٦٩) عن علي بن مسهر، عن الشيباني، به، إلا أنه لم يرفعه. وهو عنده مختصراً.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:

هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن الكوفي.

- **ثقة حافظ شهير وله أوهام.**

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

### ٢. جَرِير:

هو جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي، أبو عبد الله الكوفي. نزيل الرّي وقاضيها. روى عن: أبي إسحاق الشيباني (سليمان بن أبي سليمان)، والأعمش، وغيرهما. وعنه: عثمان بن أبي شيبة، وأحمد، وغيرهما.

• **ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه.**

مات سنة ١٨٨هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٦٧/١، الثقات ١٤٥/٦، تهذيب الكمال ٤٤٧/١، الكاشف ٢٩١/١، التهذيب ٢٩٧/١، التقريب ١٧١/(٩١٦).

### ٣. الشَّيْبَانِيّ:

هو سليمان بن أبي سليمان، واسمه فيروز، أبو إسحاق الشيباني مولاهم الكوفي. روى عن: زر بن حبيش، وعدي بن ثابت، وغيرهما. وعنه: جرير بن عبد الحميد، والثوري، وشعبة، وآخرون.

• **ثقة حجة.**

مات في حدود ١٤٠هـ، روى له الستة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٦/٤، معرفة الثقات ٤٢٩/١، الثقات ٣٠١/٤، تاريخ أسماء الثقات ١٠١، تهذيب الكمال ٢٨٢/٣، الكاشف ٤٦٠/١، التهذيب ١٩٧/٤، التقريب ٢٩٩/(٢٥٦٨).

### ٤. عَدِيّ بْن ثَابِت:

هو عدي بن ثابت الأنصاري، الكوفي. روى عن: زر بن حبيش، وأبيه، وغيرهما. وعنه: أبو إسحاق الشيباني، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهما.

• **ثقة.**

مات سنة ١١٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٧٠/٥، تاريخ أسماء الثقات ص١٧٧، تهذيب الكمال ١٤٤/٥، الكاشف ١٥/٢، التهذيب ٨٥/٣، التقريب ٤٥٢/(٤٥٣٩).

### ٥. زِرّ بْن حُبَيْش:

هو زر بن حبيش بن حباشة بن أوس الأسدي، أبو مريم الكوفي، مخضرم أدرك الجاهلية. روى عن: عمر، وعثمان، وعلي، وحذيفة ﷺ، وغيرهم. وعنه: عدي بن ثابت، وأبو إسحاق الشيباني، وغيرهما.

- **ثقة جليل.**

مات سنة ٨٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣/٤٤٧، معرفة الثقات ١/٣٧٠، الجرح والتعديل ٢/٥٩٨، الثقات ٤/٢٦٩، تهذيب الكمال ٣/٢٠، الكاشف ١/٤٠٢، التقريب ٢٥٧/(٢٠٠٨).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح رجاله كلهم ثقات**. وقد صححه ابن خزيمة، وابن حبان كما تقدم.

وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» ٢/(ح٣٢٣٩).

### غريب الحديث:

**قوله:** «**تَفَلَ**»: (تَفَلَ) (تَفْلاً) من بابي: ضرب، وقتل، من البزاق. يقال: (بَزَقَ) ثم (تَفَلَ) ثم (نَفَثَ) ثم (نَفَخَ) [1].

**قوله:** «**الْبَقْلَة**»: (بقل) الباء والقاف واللام أصلٌ واحد، وهو من النّبات ... قال الخليل: البَقْل من النّبات ما ليس بشَجرٍ دقٍّ ولا جِلٍّ... أَبقَلَتِ الأرضُ وبَقَلت، إذا أنبتت البَقْل، فهي مُبْقِلة. والمَبْقَلَةُ والبَقّالة ذاتُ البَقْل [2].

---

(١) المصباح المنير ص٧٢.

(٢) مقاييس اللغة ١/٢٧٤.

(٣٨٢٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو هِلَالٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ قَالَ: أَكَلْتُ ثُومًا فَأَتَيْتُ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ سُبِقْتُ بِرَكْعَةٍ، فَلَمَّا دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ رِيحَ الثُّومِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: «**مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا**». أَوْ «**رِيحُهُ**». فَلَمَّا قَضَيْتُ الصَّلَاةَ جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَتُعْطِيَنِّي يَدَكَ. قَالَ: فَأَدْخَلْتُ يَدَهُ فِي كُمِّ قَمِيصِي إِلَى صَدْرِي فَإِذَا أَنَا مَعْصُوبُ الصَّدْرِ، قَالَ: «**إِنَّ لَكَ عُذْرًا**» .

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣٠/(١٨١٧٦) عن **عبد الرحمن بن مهدي**. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/٢٣٨ من طريق **يزيد بن هارون**. والطبراني في «الكبير» ٢٠/(ح١٠٠٣) من طريق **سليمان بن حرب وأبي الوليد الطيالسي**. والبيهقي في «الكبرى» ٣/٧٧ من طريق يزيد بن هارون. أربعتهم عن أبي هلال الراسبي - وعند البيهقي مقروناً بسليمان بن المغيرة وغيره - عن حميد بن هلال، به.

وأخرجه أحمد ٣٠/(ح١٨٢٠٥) عن **وكيع**. وابن خزيمة في «صحيحه» (١٦٧٢) عن **سَلْم بن جُنَادَة**. كلاهما عن سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٢/(٢٤٩٧٠). والطبراني في «الكبير» ٢٠/(ح١٠٠٤) كلاهما من طريق أيوب - وعند الطبراني مقروناً بعمرو بن صالح - عن حميد بن هلال، عن أبي بردة: أن النبي ﷺ وجد من المغيرة ريح ثوم ... فذكره مرسلاً.

وذكر الدارقطني في «العلل» ٧/١٤٠ أن يونس بن عبيد رواه عن حميد بن هلال مرسلاً. قال الدراقطني: «وكأن المرسل هو الأقوى».

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخ:**

هو شيبان بن فروخ وهو شيبان بن أبي شيبة الحبطي مولاهم، أبو محمد الإبلـي. روى عن: أبي هلال الراسبي، جرير بن حازم، وغيرهما. وعنه: مسلم، وأبو داود، وغيرهما.

قال الإمام أحمد: «ثقة». وقال أبو زرعة: «صدوق». وقال أبو حاتم: «كان يرى القدر واضطر الناس إليه بآخره». وقال أبو داود: «صدوق، ابن عائشة أثبت منه». وقال الآجري: سألت أبا داود عن هدبة وشيبان فقال: «هدبة أعلى عندنا» .وقال أبو الشيخ عن عبـدان الأهوازي: «كان شيبان أثبت عندهم من هدبة». وقال ابن قانع: «صالح». وقال مـسلمة: «ثقة». وقال الساجي: «قدري إلا أنه كان صدوقاً».

وقال في «الميزان»: «أحد الثقات». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يهم ورمي بالقدر».

وبالجملة فالذي يظهر من حاله أنه لا يترل عن درجة الصدوق، لاسيما وأنه لم يُستنكر عليه شيء في الرواية، كما قال الذهبي في «السير»: «الحافظ الصدوق...وكان من أوعيـة العلم...وما علمت به بأساً، ولا استنكروا شيئاً من أمره، ولكنه ليس في الذروة».

**الخلاصة في شيبان أنه:**

- **صدوق.**

مات سنة ٢٣٦هـ، أو:٢٣٥هـ. روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٥٤/٤، الجرح والتعديل ٣٥٧/٤، تهذيب الكمـال ٤١٤/٣، تذكرة الحفاظ ٤٤٣/٢، الميزان ٢٨٥/٢، سير أعلام النبلاء ١٠١/١١، التهذيب ٣٧٤/٤، التقريب ٣٢٠/(٢٨٣٤).

**٢. أَبُو هِلاَل:**

هو محمد بن سُلَيم، أبو هلال الراسبي البصري مولاهم. نزل في بني راسب فنسب إليهم قيل: كان مكفوفاً. روى عن: حميد بن هلال، ومطر الوراق، وغيرهما. وعنه: شيبان بـن

فروخ، وكامل بن طلحة الجحدري، وغيرهما.

قال أبو داود، والدارقطني: «ثقة». وقال عمرو بن علي: «كان يحيى لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه». وقال أبو حاتم الرازي: «كان سليمان بن حرب جيد الرأي في أبي هلال الراسبي». وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: حماد بن سلمة أحب إليك في قتادة أو أبو هلال؟ فقال: «حماد أحب إلي، وأبو هلال صدوق»، وقال مرة: «ليس به بأس، وليس بصاحب كتاب»، وقال الحسين بن الحسن: سألت يحيى بن معين عن أبي هلال الراسبي، كيف روايته عن قتادة؟ فقال: «فيه ضعف، صويلح». وقال الإمام أحمد: «يحتمل في حديثه إلا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة». وقال الساجي: «روى عنه حديث منكر». وقال أبو حاتم: «محله الصدق لم يكن بذاك المتين». وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في «الضعفاء»، وسمعت أبي يقول: «يحول منه». وقال البزار: «احتمل الناس حديثه، وهو غير حافظ». وقال ابن عدي - بعد ان ذكر له أحاديث كلها أو عامتها غير محفوظة -: «وله غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه عليه الثقات، وهو ممن يكتب حديثه». وقال أبو زرعة: «لين». وقال النسائي: «ليس بالقوي».

والحاصل مما تقدم أنه لا يحتج بما يتفرّد به أبو هلال ويخالف فيه الثقات، وأن روايته عن قتادة ضعيفة مضطربة، ومن ضعفه فيمكن حمل كلامهم على مروياته عن قتادة، أما روايته فيما وافق فيه الثقات، فمقبولة — والله أعلم -.

**الخلاصة في أبي هلال أنه:**

- **صدوق، وروايته عن قتادة مضطربة.**

مات سنة ١٦٧هـ، روى له البخاري تعليقاً، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١/١٠٥، الجرح والتعديل ٧/٢٧٣، تهذيب الكمال ٦/٣٢٨، الميزان ٣/٥٧٤، من تكلم فيه وهو موثق ص٤٥٢، الكاشف ٢/١٧٦، التهذيب ٩/١٩٥، التقريب ٥٦١/(٥٩٢٣).

### ٣. حُمَيْدُ بْنُ هِلاَل:

هو حميد بن هلال بن هبيرة، ويقال: ابن سويد بن هبيرة العدوي، أبو نصر البصري. روى عن: أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وعبد الرحمن بن سمرة، وغيرهما. وعنه: أبو هلال الراسبي، وابن عون، وشعبة، وغيرهم.

- **ثقة.**

اتفق النّقّاد على ثقته سوى ابن سيرين، قال القطان: كان ابن سيرين لا يرضاه. قال ابن أبي حاتم عن أبيه: لأنه دخل في عمل السلطان. وقال الحاكم: «تُكُلِّمَ فيه بما لا يؤثر فيه».

مات في حدود سنة ١٢٠هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٣١/٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٣٨، التاريخ الكبير ٣٤٦/٢، معرفة الثقات ٣٢٥/١، المعرفة والتاريخ ٩٩/٢، ١٢٨، الجرح والتعديل ٢٣٠/٢، الثقات ١٤٧/٤، تهذيب الكمال ٣١١/٢، الميزان ٦١٦/١، الكاشف ٢٥٨/١، من تكلم فيه وهو موثق ص١٨٤، التهذيب ٥١/٣، هدي الساري ٤٠٠، التقريب ٢١٩/(١٥٦٣).

### ٤. أَبو بُرْدَةَ:

هو عامر بن عبد الله بن قيس الكوفي، أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، وقيل: اسمه الحارث، ولي قضاء الكوفة، فعزله الحجاج وجعل أخاه أبا بكر مكانه. روى عن: المغيرة بن شعبة، وسمع أباه، وعلي بن أبي طالب ﷺ وغيرهم. وعنه: حميد بن هلال، ومحمد بن المنكدر، وآخرون كثيرون.

- **ثقة.**

مات سنة ١٠٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٢٦٨/٦، طبقات خليفة (ت١١٥٣)، التاريخ الكبير ٤٤٧/٦، الجرح والتعديل ٣٢٥/٦، أخبار القضاة ٤٠٨/٢، تهذيب الكمال ٢٤٠/٨، سير أعلام النبلاء ٣٤٣/٤، التهذيب ١٨/١٢، التقريب ٧١٩/(٧٩٥٢).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

**ظاهر إسناده أنه حسن**؛ لأن في إسناده صدوقين هما: شيبان بن فروخ وأبو هلال الراسبي، وإنما حسَّنْتُ ظاهر الحديث مع أن أبا هلال مثله لا يحتمل التفرد؛ لكون سليمان بن المغيرة - وهو من الثقات الأثبات - قد تابع أبا هلال الراسبي في رواية هذا الوجه، فانتفى التفرد بذلك. **إلا أن الدارقطني قد رجَّح إرساله فقال:** «**كأن المرسل هو الأقوى**» والقول قوله، وعلى هذا فالحديث ضعيف؛ لكونه مرسل - والله أعلم - .

## الشواهد:

الأحاديث في النهي عن غشيان المسجد لمن أكل الثوم كثيرة ومتعددة، منها في الصحيحين: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وابن عمر رضي الله عنهما، وأنس بن مالك رضي الله عنه، ومنها في صحيح مسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وغير ذلك من الأحاديث.

أما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يُرِيدُ الثُّومَ فَلا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا». أخرجه البخاري (ك: الأذان، ب: ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث، ح:٨٥٤)، ومسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً، ح:٥٦٤).

## غريب الحديث:

**قوله:** «**مَعْصُوبُ الصَّدْرِ**»: قال ابن الأثير: «كان من عَادَتِهم إذا جَاعَ أحدُهم أن يَشُد جوفه بعِصَابة وربَّما جَعَل تحتَها حجراً»[1].

---

(١) النهاية ٣/٢٤٤.

(٣٨٢٧) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ – يَعْنِي الْعَطَّارَ – عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ وَقَالَ: «**مَنْ أَكَلَهُمَا فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا**». وَقَالَ: «**إِنْ كُنْتُمْ لاَ بُدَّ آكِلِيهِمَا فَأَمِيتُوهُمَا طَبْخًا**». قَالَ: يَعْنِي الْبَصَلَ وَالثُّومَ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢٦/٢(ح١٦٢٤٧) – ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ٣٧٠/٢-، والبزار في «مسنده» (٣٣١٠) من طريق **عبد الملك بن عمرو** (وأحمد بلا واسطة). والنسائي في «الكبرى» (٦٦٨١) من طريق **زيد بن أبي الزرقاء**. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٣٨/٤، والبيهقي في «الكبرى» ٧٨/٣ كلاهما من طريق **يونس بن محمد**. والطبراني في «الكبير» ١٩/(٦٥) وفي «الأوسط» ١٥٧/٦من طريق **سعيد بن سلام العطار**. والبيهقي في «الشعب» (٥٩٦٢) من طريق **محمد بن عبيد الله بن المنادي**.

خمستهم عن خالد بن ميسرة، به، بنحوه. ولفظ زيد بن أبي الزرقاء: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ الْخَبِيثَتَيْنِ، فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنْ كُنْتُمْ لاَ بُدَّ آكِلِيهَا فَأَمِيتُوهُمَا طَبْخًا».

قال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ إِلاَّ خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ». وقال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن قرة إلا خالد بن ميسرة».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَبَّاسُ بْنُ عَبْدالْعَظِيم:

هو عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل بن توبة العنبري، أبو الفضل البصري الحافظ. روى عن: عبد الملك بن عمرو، وعبدالرحمن بن مهدي، وجماعة. وعنه: الجماعة وغيرهم

لكن البخاري تعليقاً.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ٢٤٦هـ، روى له البخاري في تعليقاً، ومسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٦/٧، الجرح والتعديل ٢١٦/٦، الثقات ٥١١/٨، المعجم المشتمل (ت٤٥٣)، تهذيب الكمال ٧٠/٤، الكاشف ٥٣٥/١، التهذيب ١٢١/٥، التقريب ٣٤٩/(٣١٧٦).

### ٢. أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو:

هو عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العَقَديّ البصري.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرين.

### ٣. خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ:

هو خالد بن ميسرة الطُّفَاوي[1]، أبو حاتم البصري العطار. روى عن: معاوية بن قرة، وعطاء الخراساني. وعنه: زيد بن أبي الزرقاء، وأبو عامر العقدي، وغيرهما.

قال ابن عدي: «هو عندي صدوق فإني لم أر له حديثاً منكراً». وذكره ابن حبان في «الثقات».

- **صدوق.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صالح الحديث».

روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٧٥/٣، الجرح والتعديل ٣٥٢/٣، الثقات ٢٦٥/٦، تهذيب الكمال ٣٧٠/٢، الميزان ٦٤٣/١، الكاشف ٣٦٩/١، التهذيب ١٢٢/٣، التقريب

---

(١) بضم الطاء وفتح الفاء وبعد الألف واو، نسبة إلى طُفاوة من قيس بن عيلان. انظر اللباب ٢٨٣/٢.

٢٢٩/(١٦٨١).

## ٤. مُعَاوِيَة بْن قُرَّة:

هو معاوية بن قرة بن أياس بن هلال بن رئاب المزني، أبو أياس البصري. روى عـن: أبيه، ومعقل بن يسار المزني، وعدة ﷺ. وعنه: خالد بن ميسرة، وابنه إياس، وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ١١٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٢١/٧، التاريخ الكبير ٣٣٠/٧، الجرح والتعديل ٢٧٨/٨، تهذيب الكمال ١٦١/٧، سير أعلام النبلاء ١٥٣/٥، الكاشف ٢٧٧/٢، التهذيب ٢١٦/١٠، التقريب ٦٢٦/(٦٧٦٩)..

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن**؛ لأجل خالد بن ميسرة وكونه صدوقاً. وبالشواهد الكثيرة والمتقدم طـرفٌ منها في الحديث السابق (السابع والخمسين) يرتقي هذا الحديث بشطره الأول: «مَنْ أَكَلَهُمَا فَلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا»، إلى الصحيح لغيره.

## غريب الحديث:

قوله: «**فَأَمِيتُوهُمَا طَبْخًا**»: أي فلْيُبَالِغْ في طَبْخِهما؛ لتَذْهَبَ حِدَّتُهما ورائحَتُهما[1].

---

(١) النهاية ٣٧١/٤.

## فوائد أحاديث الباب الفقهية:

١. دلت أحاديث الباب على جواز أكل الثوم والبصل، ويلتحق بها الكُراث[١]، كما أن العلماء ألحقوا بتلك البقول ذي الرائحة الكريهة ما في معناها كالفجل وغيره، وحمل الجمهور الكراهة على التتريه، خلافاً لأهل الظاهر[٢].

٢. استدل قومٌ من العلماء بأحاديث هذا الباب على أن حضور الجماعة في المساجد ليست فرضاً؛ لأنها لو كانت فرضاً لم يرخص في أكل الثوم وينهى من أكله عن حضور المسجد، وجعلوا أكل هذهِ البقولِ التي لها ريحٌ خبيثةٌ عذراً يبيح ترك الجماعة. وردَّ عليهم آخرون: كالخطابي فقال: قد توهم هذا بعضُ الناس؛ قال: وإنما هو - يعني: النهي عن دخول المسجد - توبيخٌ له وعقوبةٌ على فعله إذ حرم فضيلة الجماعة. وقال بعضهم: إن أكل الثوم من علةٍ حادثةٍ به فإن ذلك مباح، وإن لم يكن علة لا يسعه أكله؛ لكي لا يترك الجماعةَ. وهذا محمولٌ على ما إذا أكله بقربِ حضور الصلاة[٣].

٣. وفي الأحاديث دلالة على منع آكل الثوم ونحوه من عموم غشيان المسجد، وإن كان خالياً، وإن كانوا جماعة كلهم على تلك الصفة؛ لأنه محل الملائكة وهي تتأذى منه[٤].

٤. دلت هذه الأحاديث وغيرها أن النهي عن دخول المسجد خاصٌ بالنيء لا المطبوخ، وهو ما أراده أبو داود بإخراجه حديث قرة بن إياس ﷺ، وهو ما ذهب إليه البخاري بتبويبه في «صحيحه» بقوله: «باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث». قال الحافظ: «وتقييده بالنيء حملٌ منه للأحاديث المطلقة في الثوم على غير النضيج منه» [٥].

---

(١) كما جاء ذلك في صحيح مسلم (٤٩/٥-٥٠ شرح النووي) عن جابر ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكراث ... الحديث.

(٢) انظر فتح الباري ٥٧٥/٩، شرح النووي على مسلم ٤٨/٥.

(٣) فتح الباري لابن رجب ١٢٦/٦، فتح الباري لابن حجر ٥٧٥/٩، عون المعبود ٢١٧/١٠.

(٤) انظر المعلم بفوائد مسلم ٤١٧/١، شرح النووي على مسلم ٤٩/٥، فتح الباري لابن رجب ٢٨٣/٥ وَ١٢٦/٦، عون المعبود ٢١٧/١٠.

(٥) فتح الباري ٣٣٩/٢.

## باب فِي التَّمْرِ

(٣٨٣٠) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ الأَعْوَرِ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ كِسْرَةً مِنْ خُبْزِ شَعِيرٍ، فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً وَقَالَ: «**هَذِهِ إِدَامُ هَذِهِ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه **البخاري** في «التاريخ الكبير» ٣٧١/٨. والترمذي في «الشمائل» (١٨٤) (بلا واسطة) — ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٨٦)- من طريق **عبدالله بن عبدالرحمن**. وأبو **زرعة الدمشقي** في «تاريخه» ٥٦١/١. وإبراهيم الحربي في «غريبه» ١١٤١/٣ عن **أبي نُعَيْمٍ ضرار بنُ صرد**. وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٩٧٥) عن **بشر بن موسى**. والطبراني في «الكبير» ٢٨٦/٢٢(بلا واسطة)، والبيهقي في «الكبرى» ٦٣/١٠ كلاهما من طريق **علي بن عبدالعزيز**. وتمام الرازي في «الفوائد» ١٩٥/١ من طريق **أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو**. وأبو نعيم في «معجم الصحابة» ٢٨١٦/٥ من طريق **إسماعيل بن عبدالله** – ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ١١٥/٨-. ثمانيتهم عن عمر بن حفص، به.

وأخرجه أبو داود في موضع آخر في (ك: الأيمان والنذور، ب: الرجل يحلف أن لا يتأدم، ح٣٢٦٠) عن محمد بن عيسى. وأبو يعلى في «مسنده» ٤٨١/١٣ من طريق عبد الغفار بن الحكم الحراني. كلاهما عن يحيى بن العلاء، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن يوسف بن عبدالله بن سلام، بنحوه. ولفظه: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ تَمْرَةً عَلَى كِسْرَةٍ..الحديث».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٥/٤٠: «رواه أبو يعلى، وفيه يحيى بن العلاء، وهو ضعيف».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هَارُونُ بْنُ عَبْدِاللَّه:

هو هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي، أبو موسى البزاز، الحافظ المعروف بـ(الحَمّال).

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

### ٢. عُمَرُ بْنُ حَفْص:

هو عمر بن حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو حفص الكوفي. روى عن: أبيه، وأبي بكر بن عياش، وغيرهما. وعنه: هارون الحمال، والبخاري، ومسلم، وآخرون.

قال العجلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة: «ثقة». وقال ابن معين: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ». وقال ابن شاهين في «الثقات»: «صدوق، قاله أحمد». وقال أبو داود: «تبعته إلى مترله، و لم أسمع منه شيئاً».

- **ثقة.**

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ربما وهم»، وقوله «ربما وهم» لعله تبع ابن حبان لما قال: «ربما أخطأ»، والخطأ اليسير في جنب الرواية الكثيرة لم يسلم منه كبير أحد حتى من الأئمة الكبار، و لم ينص أحد على وجود أوهام وأخطاء في رواية عمر بن حفص، فيبقى الأصل أنه ثقة مطلقاً.

أما قول ابن معين: «ليس بأس به» فلا تعارض؛ لأنه يريد بذلك أنه ثقة، وقد أبان عن مراده كما في «تاريخ ابن أبي خيثمة» [1] قال ابن أبي خيثمة قلتُ: لِيَحْيَى بن مَعِيْن: إنك تقول فلان «ليس به بأس» وفلان «ضَعِيْف»؟ قال: إذا قلت لك: «ليس به بأس» فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو «ضَعِيْف»؛ فليس هو بثقة لا يُكْتَب حديثه.

مات سنة ٢٢٢هـ، روى الجماعة سوى ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٥٠/٦، معرفة الثقات ١٦٤/٢، الجرح والتعديل ١٠٣/٦، الثقات ٤٤٥/٨، المعجم المشتمل ٢٠٠، تهذيب الكمال ٣٣٩/٥، الكاشف ٣٠٧/٢، سير أعلام النبلاء ٦٣٩/١٠، التهذيب ٤٣٥/٧، التقريب ٤٧٩/(٤٨٨٠).

## ٣. حَفْص:

هو حفص بن غِياث بن طَلْق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة النخعي، أبو عمر الكوفي، قاضيها وقاضي بغداد أيضاً. روى عن: جده، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي، وخلق. وعنه: ابنه عمر بن حفص بن غياث، وإسحاق، وجماعة.

قال يعقوب: «ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه»، وهذا ما اختاره الذهبي. وقال أبو داود: «ثقة فقيه تغيّر حفظه قليلاً في الآخر»، وهذا ما اعتمده ابن حجر.

وتغيّره معلوم متى بدأ، قال أبو زرعة: «ساء حفظه بعدما استُقْضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا». وقال ابن معين: «جميع ما حدّث به ببغداد فمن حفظه».

وبناء على هذا فحفص بن غياث: ثقة صحيح الحديث فيما حدّث به من كتابه مطلقاً حتى بعد التّغير - كما قال يعقوب، وأبو زرعة - وأما ما حدّث به من حفظه فيتقى حديثه بعد توليه القضاء مما فيه مخالفة أو تفرد.

---

(١) التاريخ الكبير (المعروف بـ تاريخ ابن أبي خيثمة) ٢٢٧/١ السفر الثالث. وقال الشيخ أحمد معبد في تقريظه للسفر الثاني: ((**فكم من كتاب في مصطلح الحديث ذكر قول ابن معين في وصف الرواي بأنه لا بأس به، وبيانه أن مقصوده الاصطلاحي بتلك العبارة: أنه ثقة؟ مع عزو هذه الرواية عن ابن معين إلى ابن أبي خيثمة. ولم نجد مُحَقِّقاً، ولا مؤلفاً معاصراً وَثَّق هذه الرواية بعزوها إلى موضعها في المصدر الأصلي لها، وهو تاريخ ابن أبي خيثمة هذا، لافتقاده، فلما طبع السفر الثالث وقفنا على الرواية فيه**)). وانظر للمصدر الذي اشتهر العزو إليه لتوثيق هذه العبارة: مقدمة لسان الميزان ١٣/١.

ووصفه بالتدليس: ابن سعد، وأحمد، والدارقطني، لكن ذلك لا يؤثر فقد عدّه ابن حجر من المرتبة الأولى.

- **ثقة فقيه تغيّر حفظه قليلاً في الآخر.**

مات سنة ١٩٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣١٠/١، الثقات ٢٠٠/٦، تهذيب الكمال ٢٣٢/٢، الكاشف ٣٤٣/١، التهذيب ٤٥٨/١، تعريف أهل التقديس ص٧٩، التقريب ٢١٠/(١٤٣٠).

## ٤. مُحَمَّد بْن أَبِي يَحْيَى:

هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو عبد الله المدني، واسم أبي يحيى سمعان. روى عن: أبيه، وأمه، ويزيد الاعور، ويوسف بن عبدالله بن سلام، وغيرهم. وعنه: حفص بن غياث، ابناه إبراهيم، وغيرهم.

- **ثقة.**

وثّقه الأئمة، سوى يحيى القطان. قال الذهبي في «الميزان»: «مدني ثقة...قال أبو حاتم: تكلم فيه يحيى القطان».

مات سنة ١٤٧هـ، روى له أبو داود، والترمذي في «الشمائل»، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٥٧/٢، الجرح والتعديل ٢٨٢/٧، الثقات٣٧٢/٧، الميزان ٦٦/٤، الكاشف ٢٣٠/٢، تهذيب الكمال ٥٦١/٦، التهذيب ٥٢٢/٩، التقريب ٥٩٨/(٦٣٩٥).

## ٥. يَزِيد الأَعْوَر:

هو يزيد بن أبي أمية الأعور، يقال: إنه ابن أخي عثمان بن أبي العاص الثقفي. روى عن: ابن عمر، ويوسف بن عبد الله بن سلام رضي الله عنه. وعنه: محمد بن أبي يحيى الأسلمي.

• **مجهول.**

روى له أبو داود، والترمذي في «الشمائل».

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣١٩/٨، الجرح والتعديل ٢٥٤/٩، تهذيب الكمال ١١٥/٨، الكاشف ٣٨٠/٢، التهذيب ٣١٥/١١، التقريب ٦٩٥/(٧٦٩٠).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً**؛ لأجل يزيد الأعور وهو مجهول. وقد أشار إلى ضعفه ابن حبان كما قال في «الثقات» ٤٤٦/٣ بعد هذا الحديث: «إلا أني لست بالمعتمد على إسناد خبر يوسف». وقد حسّن هذا الحديث ابن حجر في «الفتح» ٥٧١/١١ وليس هذا بجيّد، و الحال كما ترى من حال يزيد الأعور. أما المتابعة الثانية: فهي ضعيفة جداً؛ لأن فيها يحيى بن العلاء «رمي بالوضع»[١]، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٤٠/٥: «رواه أبو يعلى، وفيه يحيى بن العلاء، وهو ضعيف».

وقد ضعّف هذا الحديث الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٢٨٤/١٠.

## غريب الحديث:

قوله: «**إِدَامُ**»: ما يؤتدم به مائعا كان أو جامداً[٢]

قال الحربي في «غريبه»[٣] بعد إخرجه حديث الباب: قال: وَأَخْبَرَنَا عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ: قَالَ (يأدم): يخلط.

وَأَنْشَدَنَا:

بِأَنَّ الْخُبْزَ تَأْدِمُهُ بِزَيْتٍ فَذَاكَ - أَمَانَةَ اللهِ - الثَّرِيدُ

(١) التقريب ٦٩٠/(٧٦١٨).

(٢) المصباح المنير ص١٩.

(٣) غريب الحديث للحربي ١١٤٢/٣.

وَأَنْشَدَنَا :

هَــلْ الْمكــارِمُ إلاَّ مَالَــهُ عَلَــمٌ　　　وَالْمَجْدُ إلاَّ الَّذى أسْبَابُهُ الكَــرَمُ
إلاَّ السُّرىَ وَفَعَالُ الَمــرْءِ يَأْدِمُــه　　　مِنَ الْمَكَــارِمِ مَــا فِيــه لــه أُدُمُ

وَقَالَ آخرُ :

أَنَّ الأَحَــامِرَةَ الثَّلاثَــة أَذْهَبَــتْ　　　جِسْمِي وَكُنْتُ بِهِنَّ قِدْماً مُولَعــا
الْخُبْزَ واللَّحْــمَ الــسَّمِين إدَامُــهُ　　　وَالزَّعْفرَانَ فَقَــدْ أرُوحُ مُبْرقَعَــا

## فوائد الحديث الفقهية:

١. لما كان التمر غذاء وقوتاً وطعاماً مستقلاً بذاته، كما في الحديث الذي يلي هذا الحديث من الباب نفسه: «بيت لا تمر فيه جياع أهله»[1]، ولم يكن متعارفاً بالأدومة أخبر ﷺ كما في حديث الباب أنه صالح لأن يؤتدم به[2].

٢. في الحديث دليل على أنه لو حلف أن لا يأكل خبزاً بإدام، فأكله بتمر يحنث، وكذلك الملح، والثوم، البصل. وقال أبو حنيفة: لا يحنث إلا بمائع يُصطبَغ به مثل: الخل، والزيت .. وما أشبه ذلك. وقال ابن القصار: لا خِلاف بَيْن أَهْل اللِّسَان أَنَّ مَنْ أَكَلَ خُبْزًا بِلَحْمٍ مَشْوِيٍّ أَنَّهُ ائْتَدَمَ بِهِ، فَلَوْ قَالَ: أَكَلْت خُبْزًا بِلا إِدَام كَذَبَ، وَإِنْ قَالَ: أَكَلْت خُبْزًا بِإِدَامٍ صَدَقَ، وَأَمَّا قَوْل الْكُوفِيِّينَ: الإِدَام اِسْمٌ لِلْجَمْعِ بَيْن الشَّيْئَيْنِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَاد أَنْ يُسْتَهْلَك الْخُبْز فِيهِ بِحَيْثُ يَكُون تَابِعًا لَهُ بِأَنْ تَتَدَاخَل أَجْزَاؤُهُ فِي أَجْزَائِهِ، وَهَذَا لا يَحْصُلُ إِلا بِمَا يُصْطَبَغُ بِهِ، فَقَدْ أَجَابَ مَنْ خَالَفَهُمْ بِأَنَّ الْكَلام الأَوَّل مُسَلَّمٌ لَكِنَّ دَعْوَى التَّدَاخُل لا دَلِيل عَلَيْهِ قَبْل التَّنَاوُلِ، وَإِنَّمَا الْمُرَاد الْجَمْع ثُمَّ الاسْتِهْلاك بِالأَكْلِ فَيَتَدَاخَلانِ حِينَئِذٍ [3].

---

(١) صحيح مسلم (ك: الأشربة، ب: في إدخال التمر ونحوه من الأقوات للعيال، ح: ٢٠٤٦/((١٥٣)) ).

(٢) انظر زاد المعاد ٢٩٢/٤، شرح الطيبي للمشكاة ١٦٣/٨، عون المعبود ٣٠٧/١٠.

(٣) انظر شرح السنة للبغوي ٣٢٣/١١، فتح الباري ٥٧١/١١.

٣. أخرج الترمذي[١] عن سفيان الثوري أنه كان يكره أن يوضع الرغيف تحت القصعة، وكره بعض السلف أيضاً وضع اللحم والآدام فوق الخبز. قال الزين العراقي: «وفيه نظر ففي الحديث أن المصطفى ﷺ وضع تمرة على كسرة وقال: «هذه أدام هذه». وقد يقال: المكروه ما يلوثه ويقذره، أو يغير رائحته، كالسمك، واللحم، وأما التمر فلا يلوث ولا يغير[٢].

(١) سنن الترمذي (١٨٤٧).

(٢) انظر فيض القدير ٢/٩١.

## باب فِي تَفْتِيشِ التَّمْرِ الْمُسَوَّسِ عِنْدَ الأَكْلِ

(٣٨٣٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو قُتَيْبَةَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرٍ عَتِيقٍ، فَجَعَلَ يُفَتِّشُهُ يُخْرِجُ السُّوسَ مِنْهُ.

(٣٨٣٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ فِيهِ دُودٌ. فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على همام، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: (عنه، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً).

الوجه الثاني: (عنه، عن إسحاق بن عبد الله، عن النبي ﷺ مرسلاً).

### أما الوجه الأول:

وهو (عنه، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً): فقد رواه عنه سلم بن قتيبة أبو قتيبة، ووكيع بن الجراح، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: رواية سلم بن قتيبة؛ رواها عنه:

( أ ) محمد بن عمرو بن جبلة، أخرج روايته: أبو داود (كما في حديث الباب الرواية الأولى) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨٨٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» ٢٤٧/٨ - وأخرجه الدارقطني في «العلل» ١٢/١٢، والسلفي في «الطيوريات» ٣٣٧/٢ من طريق الإمام مسلم، عن محمد بن عمرو، به. بمثله، زاد الدارقطني: «وأرانا أبو قتيبة: هكذا يخرج السوس».

(ب) بكر بن خلف، أخرج روايته: **ابن ماجه** (٣٣٣٣). وأبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٣٩) عن **ابن رسته** (محمد بن عبد الله). وتمام في «الفوائد» ٣٨/٢ من طريق **إسماعيل**

**بن قيراط**. ثلاثتهم عن بكر بن خلف، به.

(ج) بسطام بن الفضل أخو عارم، أخرج روايته: **البزار** في «مسنده» (٦٤٣٠). وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٧٢٤/٢ - ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٤/(١٥٢٧) من طريق **أحمد بن الحسين الصوفي**. وتمام في «الفوائد» ٣٨/٢ عن **القاسم بن موسى بن الحسن بن الأشيب**. ثلاثتهم عن بسطام، به. وبزيادة: «يفتشه بإصبعه» ولم يذكر عندهم: «يخرج السوس منه». قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عَن أَنَس إلاَّ إسحاق».

( د ) إبراهيم بن عزرة السامي، أخرج روايته: الضياء في «المختارة» ٤/(١٥٢٨) عنه، به. بنحوه. ولم يذكر عنده: «يخرج السوس منه».

(هـ) هلال بن بشر، أخرج روايته: الطبراني في «الأوسط» ٢/(١٤٦٢) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٤/(١٥٢٦) - عنه، به. بمثل حديث ابن عزرة. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إسحاق إلا همام».

ثانياً: رواية وكيع بن الجراح؛ رواها عنه:

( أ ) أبو بكر بن أبي شيبة، أخرج روايته: الدارقطني في «العلل» ١٢/١٢، والسلفي في «الطيوريات» ٣٣٨/٢، والضياء في «المختارة» ٤/(١٥٢٤) عنه، به، ولفظه: «أن النبي ﷺ أتي بتمر، فجعل ينقي الشيء منه».

(ب) أبو هشام الرفاعي (محمد بن يزيد)، أخرج روايته: الضياء في «المختارة» ٤/(١٥٢٥).

**أما الوجه الثاني:**

وهو (همام، عن إسحاق بن عبد الله، عن النبي ﷺ مرسلاً):

( أ ) فرواه عنه محمد بن كثير، أخرج روايته: أبو داود في (حديث الباب الرواية الثانية) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨٨٧) - ولفظه: «أن النبي ﷺ كان يؤتى بالتمر فيه الدود» - ولم يتمه - بل قال: «فذكر معناه». قال البيهقي: «قال الإمام أحمد رحمه الله

وهذا مع إرساله أصح من حديث قيس بن الربيع[1] وداود بن الزبرقان[2]، فإن صح فـالمراد بالأول ما يكون جديداً».

(ب) وتابع وكيعٌ - في وجهٍ عنه - محمدَ بن كثير، روى هذا الوجه عن وكيع، يحيى بن معين، أخرج روايته: الدارقطني في «العلل» ١٢/١٢. قال ابن معين - كما المصدر السابق، وعند السلفي في «الطيوريات» ٢/٣٣٨ - : «ما حدثنا وكيع إلا عن إسحاق».

## دراسة إسناد الرواية الأولى:

## ١. مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ:

هو محمد بن عمرو بن عبادة بن جبلة بن أبي رواد، أبو جعفر البصري . روى عن: أبي قتيبة سلم بن قتيبة، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وغيرهما. وعنه: مسلم، وأبو داود، وغيرهما.

وثقه أبو داود. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يغرب ويخطئ». وقال علي الحسين بن الجنيد: «كان صدوقاً».

**الخلاصة فيه أنه:**

- **صدوق.**

جمعاً بين توثيق أبي داود، وما ذكره ابن حبان، وابن الجنيد، الذي روى عنه، وهذا ما ارتآه ابن حجر في «التقريب».

مات سنة ٢٣٤هـ، روى له البخاري - على قول - ومسلم، وأبو داود.

---

(١) يشير إلى حديث قيس بن الربيع وقد ساقه بإسناده البيهقي في "الشعب" ٥/(٥٨٨٣)، عنه، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يشق التمرة عما فيها.

(٢) يشير إلى حديث داود بن الزبرقان وقد ساقه بإسناده البيهقي في "الشعب" ٥/(٥٨٨٤)، عنه، عن عمه أبي حفص الكندي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر قال: نهانا رسول الله ﷺ أن ندهن إلا غباً، وأن نقرن بين التمرتين، أو نشتق عما فيهما .

**مراجع ترجمته:** سؤالات الآجري ٢/٧٠، تسمية شيوخ أبي داود ص٢٥٦، الثقات ٨٣/٩، المعجم المشتمل (٩٢٦)، تهذيب الكمال ٤٥٨/٦، التهذيب ٣٧٣/٩، التقريب ٥٨٢/(٦١٨٦).

## ٢. سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ:

هو سلم بن قتيبة الشَّعيري -بفتح المثلثة- أبو قتيبة الخراساني، نزيل البصرة. روى عن: همام بن يحي، وشعبة، وغيرهما. وعنه: محمد بن عمرو بن جبلة، وبكر بن خلف، وغيرهما.

وثقه: أبو زرعة، وأبو داود، والدارقطني، والحاكم، وزاد: «مأمون». وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «ثقاهما». وقال ابن معين وأبو حاتم: «ليس به بأس»، وزاد أبو حاتم: «كثير الوهم ،يكتب حديثه».

وبالجملة فإن سلم بن قتيبة لا يترل عن رتبة الثقات، وفي كلام الأئمة السابق كلهم على توثيقه، حتى عبارة ابن معين فإن له اصطلاح خاص به، وهو أنه يطلق عبارة «ليس به بأس» على الثقات - كما سبق ذكره في أكثر من موضع[1] - إلا ما نقل من كلام أبي حاتم في عبارته «كثير الوهم..»، لذا قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة يهم»، مع أن أوهامه ليست كثيرة بحيث تخفى عن الأئمة الذين وثقوه، لكن لإمامة من وصفه بالوهم وعلو كعبه في النَّقد ومتابعة الذهبي له، كان القول قوله.

**الخلاصة فيه أنه:**

- **ثقة يهم.**

أما قول الذهبي في «الميزان»، وابن حجر في «التقريب»: «صدوق» فلعلهما أنزلاه عن الثقة لما ذكره أبو حاتم فيه، وهو أمر لا يُعارض به كلام من وثّقه.

مات سنة ٢٠٠هـ، أو بعدها. روى له البخاري والأربعة.

---

(١) انظر على سبيل ترجمة عمر بن حفص بن غياث في الحديث التاسع والخمسين.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدوري ٢/٢٢٣، الجرح والتعديل ٤/٢٦٦، الثقات ٨/٢٩٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٢٢، تاريخ أسماء الثقات ص١٥١، تهذيب الكمال ٣/٢٣٦، الكاشف ١/٤٥١، الميزان ٣/٢٦٥، التهذيب ٤/١٣٣، التقريب ٢٩٢/(٢٤٧١).

**٣. هَمَّام:**

وهو ابن يحيى بن دينار العَوْذِيّ، بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة، أبو عبد الله أو أبو بكر، البصري.

- **ثقة قد يهم، من أوثق الناس في قتادة، ويحيى بن أبي كثير.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

**٤. إِسْحَاق بْن عَبْداللَّه بْن أَبِي طَلْحَة:**

هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، الأنصاري النجاري المدني، أبو يحيى وقد ينسب إلى جده. روى عن: عمه أنس بن مالك، وأبيه، وغيرهما. وعنه: همام بن يحيى، ومالك بن أنس، وغيرهما.

وثّقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، وزاد ابن معين: «حجة» - كما في رواية ابن أبي مريم - وقد أثبت ما في هذه الرواية ابن حجر في «التقريب» واختاره.

**إسحاق بن عبد الله:**

- **ثقة.**

مات سنة ١٣٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٥/٤٠٢، الجرح والتعديل ٢/٢٢٦، معرفة الثقات ١/٢١٩، الثقات ٤/٢٣، تهذيب الكمال ١/١٩١، الكاشف ١/٢٣٧، التهذيب ١/٢٣٩، التقريب ١٢٩/(٣٦٧).

**دراسة إسناد الرواية الثانية:**

**١. مُحَمَّدُ بْنُ كَثِير:**

هو محمد بن كثير العبدي، أبو عبد الله البصري. روى عن: همام بن يحيى، وشعبة، وغيرهما. وعنه: البخاري، وأبو داود، وغيرهما.

قال أحمد: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال مسلمة بن قاسم: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الباجي: «الغالب عليه الصدق».

وروى أحمد بن أبي خيثمة، قال لنا ابن معين: «لا تكتبوا عنه، لم يكن بالثقة». وقال ابن الجنيد: سئل عنه ابن معين، فقال: «كان في حديثه ألفاظ، حدثنا أبو إسحاق كأنه ضعّفه». قال ابن الجنيد: سألت يحيى بن معين أنا بعد ذلك عن محمد بن كثير العبدي، فقال: «لم يكن يستأهل أن يكتب عنه». وقال ابن قانع: «ضعيف».

وقال الذهبي: «شيخ البخاري وأبي داود فثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة لم يصب من ضعفه»، وقال في «هدي الساري»: «روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث ... قد توبع عليها».

ومما تتقدم يظهر أن محمد بن كثير لا ينزل عن رتبة الصدوق، وأن الذي أنزله كلام ابن معين فيه، لكن وثّقه غيره كأحمد، ومن هو موصوف بالتشدد في نقد الرجال كأبي حاتم، مما يدل على أن الأغلاط التي في حديثه ليست كثيرة بأن تخرجه من قبول روايته - والله أعلم.

**الخلاصة فيه أنه:**

- **صدوق.**

مات سنة ٢٢٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢١٨/١، الجرح والتعديل ٧٠/٨، الثقات ٧٧/٩، تسمية شيوخ أبي داود ص٢٦٨، تهذيب الكمال ٤٨٧/٦، الكاشف ٢١٣/٢، الميزان ١٨/٤، المغني ٦٢٧/٢، التهذيب ٤١٧/٩، التقريب ٥٨٨/(٦٢٥٢)، هدي الساري ص٤٤٢.

### ٢. هَمَّام:

وهو ابن يحيى بن دينار العَوْذيّ، بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة، أبو عبد الله أو أبو بكر، البصري.

- **ثقة قد يهم، من أوثق الناس في قتادة، ويحيى بن أبي كثير.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

### ٣. إِسْحَاق بْن عَبْداللَّه بْن أَبِي طَلْحَة:

هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، الأنصاري النجاري المدني، أبو يحيى وقد ينسب إلى جده.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الستين.

### الحكم على الحديث:

ظاهر إسناد رواية الوصل (الأولى) أن إسنادها حسن؛ لأجل الصدوق فيها. أما الرواية المرسلة (الثانية) فضعيفة؛ لأجل الانقطاع.

والصواب - والله أعلم - ترجيح رواية الإرسال، فقد رجحها: ابن معين، فنقل الدارقطني في «العلل» ١٢/١٢ بإسناده إلى مسلم قوله: «سمعت يحي بن معين، وأُلقي إليه هذا الحديث، وأنكر أن يكون فيه أنس». وقد ذهب إلى صحة الرواية المرسلة كذلك الدارقطني، والبيهقي، فقال في «العلل» ١١/١٢: «والمرسل أصح». وقال البيهقي عقب رواية محمد بن كثير المرسلة: «وهذا مع إرساله أصح من حديث قيس بن الربيع، وداود بن الزبرقان». قلت: وفي إعراض البيهقي عن رواية الوصل إلى المرسل ترجيح له، وحديث قيس بن الربيع وداود بن الزبرقان منكر[1].

---

(١) انظر "السلسلة الضعيفة" ٣٧٦/١١ فقد حكم عليه الألباني بأنه منكر.

## الخلاصة:

- **أن الراجح رواية الإرسال (الثانية).**

وقد ذهب الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٥/(٢١١٣) إلى ترجيح رواية الوصل؛ واحتج بقوة سلم بن قتيبة مقارنة بمحمد بن كثير.

قلت: ورواية سلم شاذة، وربما أنه رحمه الله لم يقف على متابعة وكيع لمحمد بن كثير، ولا على كلام ابن معين، والدارقطني، والبيهقي المنقول آنفاً – والله أعلم.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. لا تعارض بين الأحاديث التي فيها (النهي أن يُفَتَّشَ التمر عما فيه) – مع نكارته – وبين حديث الباب – مع ضعفه –، ففي «الكبرى» للبيهقي قال: «وهذا مع إرساله أصح من حديث قيس بن الربيع[1] وداود بن الزبرقان[2]، فإن صَحَّ فالمراد بالأول ما يكون جديداً».

قلت: يريد البيهقي إن صَحَّ حديث الباب فالمراد بالنهي عن التفتيش هو في التمر الجديد فحسب؛ لأنه تمر لا دود فيه. وبهذا قال القاري: «النهي محمول على التمر الجديد دفعاً للوسوسة، أو فعله محمول على بيان الجواز وأن النهي للتتريه»[3].

٢. ذهب الشافعية إلى جواز أكل دودِ نحو الفاكهة معها حياً وميتاً إن عسر تمييزه، ولا يجب غسل الفم منه.

وقال ابن قدامه: "ويجوز أكل الأطعمة التي فيها الدود والسوس، كالفواكه، والقثاء، والخيار، والبطيخ، والحبوب، والخل، إذا لم تَقْذَرْه نفسه، وطابت به؛ لأن التحرز من ذلك

---

(١) يشير إلى حديث قيس بن الربيع وقد ساقه بإسناده البيهقي في "الشعب" ٥/(٥٨٨٣)، عنه، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر أنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يشق التمرة عما فيها.

(٢) يشير إلى حديث داود بن الزبرقان وقد ساقه بإسناده البيهقي في "الشعب" ٥/(٥٨٨٤)، عنه، عن عمه أبي حفص الكندي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر قال: نهانا رسول الله ﷺ أن ندهن إلا غباً، وأن نقرن بين التمرتين، أو نشتق عما فيهما .

(٣) فيض القدير ٥/١٩٢، مرقاة المفاتيح ٨/١٣٠، عون المعبود ١٠/٢٢٠.

يشق. ويجوز أكل العسل بقَشّة وفيه فِرَاخٌ؛ لذلك، وإن نقاه، فحسن، فقد روي عن النبي ﷺ أنه أتي بتمر عتيق، فجعل يفتشه ويخرج السوس منه، وينقيه. وهذا أحسن[1].

(١) انظر مطالب أولي النهى ٣١٣/٦، المغني ٣٤٣/١٣.

## باب فِي الْجَمْعِ بَيْنَ لَوْنَيْنِ فِي الأَكْلِ

(٣٨٣٦) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نُصَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْبِطِّيخَ بِالرُّطَبِ فَيَقُولُ: «**نَكْسِرُ حَرَّ هَذَا بِبَرْدِ هَذَا، وَبَرْدَ هَذَا بِحَرِّ هَذَا**».

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عروة بن الزبير، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: (عروة بن الزبير، عن عائشة ﵂ مرفوعاً).

الوجه الثاني: (عروة بن الزبير، عن النبي ﷺ مرسلاً).

### أما الوجه الأول:

وهو (عروة بن الزبير، عن عائشة ﵂ مرفوعاً): فقد رواه عنه ابنه هشام، ويزيد بن رومان، وبيان ذلك على النحو الآتي:

**أولاً**: رواية ابنه هشام؛ رواها عنه:

( أ ) أبو أسامة: أخرج روايته أبو داود (كما في حديث الباب) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٧/٢٨١.

(ب) وتابع سفيانُ بن عيينة، أبا أسامة في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: الحميدي في «مسنده» ١/(٢٥٧)، وعبد الله بن سليمان الأشعث في «مسند عائشة» (ح٢١) كلاهما من طريق ابن عيينة (والحميدي بلا واسطة) ولفظه: «أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين البطيخ والرطب فيأكله».

(ج) وتابع الثوري، أبا أسامة وابن عيينة في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: الترمذي (في أبواب الأطعمة، ب: ما جاء في أكل البطيخ بالرطب، ح: ١٨٤٣)، وفي «الشمائل» (١٩٩) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٩٤) -. والدارقطني في «العلل» ١٤/١٧٠ كلاهما من طريق عبدة بن عبد الله الصفار (والترمذي بلا واسطة)، عن معاوية

بن هشام، عن الثوري، به. ولفظ الترمذي: «أن النبي ﷺ كان يأكل البطيخ بالرطب». قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب. ورواه بعضهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولم يذكر فيه عن عائشة. وقد روى يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة هذا الحديث». وقال الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه ٢/(ح٦٢٣٩) »: «لم يروه عنه غير عبدة الصفار». قلت: وعبدة من الثقات[1].

( د ) وتابع عيسى بن يونس، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: ابن حبان (٥٢٤٧/١٢) من طريق هشام بن عمار، عنه، به. بمثل رواية الثوري.

(هـ) وتابع وهيب بن خالد، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٧٨). وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ١٣٨/١. وابن عساكر في «تاريخه» ١٦٨/٤. ثلاثتهم من طريق **طالوت بن عباد**. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٩٩٣) طريق **سهل بن بكار**. كلاهما عن وهيب، به. ولفظه عند أبي نعيم، وابن عساكر: «كان النبي ﷺ يعجبه أن يأكل البطيخ بالرطب». قال الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه٢/(ح٦٢٣٩) »: «تفرد به سهل بن بكار عن وهيب». قلت: قد تابعه طالوت كما في مرّ آنفاً.

( و ) وتابع محمد بن خازم، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٧٩)، بلفظ: «أن النبي ﷺ كان يعجبه البطيخ بالرطب».

( ز ) وتابع يحيى بن هاشم، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٨٣)، بلفظ حديث الثوري، زاد: «والقثاء بالملح». قلت: ويحيى بن هاشم رمي بالكذب [2].

(ح) وتابع قيس بن الربيع، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٧٥) من طريق **أبي الجوّاب** (أحوص بن جواب). والدارقطني في «العلل» ١٧٠/١٤ من طريق **عبيد الله بن موسى**. كلاهما عن قيس، به. قلت: ومع ذلك قال

---

(١) التقريب ٦٣٥/(٤٣٠٠).

(٢) انظر الميزان ٤١٢/٤.

الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه٢/(ح٦٢٣٩) »: «تفرد به عبيد الله بن موسى، عن قيس».

(ط) وتابع إبراهيم بن حميد، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٦٨٧) عن **أحمد بن الخليل**. والأبهري في «فوائده» (ح٥٧)، والسِّلفي في «الطيوريات» ٦١٤/٢ عن **أبي كريب**. كلاهما عن زكريا (هو ابن عدي)، عن إبراهيم بن حميد، به.

(ي) وتابع عبده بن سليمان، من تقدم في رواية هذا الوجه، أشار إلى روايته: الدارقطني في «العلل» ٧٢/٥.

(ك) وتابع عباد بن كثير، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: (١) الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه ٢/(ح٦٢٣٩) » من طريق بعضهم، بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يأكل البطيخ بالرطب»، قال الدارقطني: «وهو غريب من حديث عباد بن كثير عنه». (٢) ورواه شقيق بن إبراهيم البلخي الزاهد عن عباد بن كثير، بلفظ آخر. أخرجه الدارقطني في (الموضع السابق نفسه) ولم يذكر اللفظ، وقال: «تفرد به شقيق بهذا اللفظ».

(ل) وتابع عباد بن صهيب، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: أخرج الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه ٢/(ح٦٢٣٩) »، وقال: «لم نكتبه من حديث عباد إلا من حديث أبي بكر بن نيروز، عن أحمد بن يحيى بن عبد الله، عن عباد».

(م) وتابع الهيثم بن عدي، من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: أخرج روايته الدارقطني في «العلل» ١٧٠/١٤، بلفظ: «كان النبي ﷺ يعجبه الرطب بالبطيخ، وكان إذا أتي بالطعام أكل مما بين يديه، فإذا أتي بالرطب جالت يده فيه».

وتابع عبيد بن القاسم، الهيثم، أخرج روايته: أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٢/(٩٩٥)، وابن حبان في «المجروحين» ١٦٦/٢، وابن عدي في «الكامل» ١٩٨٧/٥، وأبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٤٣)، والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨٤٦)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» ٩٦/١١. وليس في لفظ عبيد بن القاسم (الجمع بين الرطب والبطيخ). قال البيهقي: «تفرد به عبيد هذا، وقد رماه يحيى بن معين بالكذب».

وتابع خالد بن إسماعيل، الهيثم، وعبيد، أخرج روايته: البزار في «مسنده» كما في «كشف الأستار ٣/٣٣٢» بنحو الرواية السابقة. قال البزار: «لا نعلمه يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهؤلاء رواة متهمون، وزياداتهم باطلة منكرة، فالهيثم بن عدي رمي بالكذب(١)، وعبيد بن القاسم مثله(٢) .

**ثانياً**: رواية يزيد بن رومان؛ رواها من طريقه:

محمد بن عبد العزيز الواسطي (الرملي)، واختلف عليه:

(١) فرواه محمد بن يحيى (الذهلي)، عنه، أخرج روايته: الترمذي في «الشمائل» (ح٢٠١) عنه، به. بمثل رواية الثوري.

وتابع صالحُ بن مسمار (السلمي المروزي)، محمد الذهلي، في هذه الرواية، أخرج روايته: أبو الشيخ الأصبهاني في «الأخلاق» ٣/(٦٨٤)، به. بلفظ رواية الثوري.

(٢) وخالفهما محمدُ بن مسلم بن وارة الرازي، فرواه عنه، به، هكذا: «عن يزيد بن رومان، عن الزهري، عن عروة، به»، أخرج روايته: النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٦٩٣)، بمثله.

وتابع محمد بن أحمد الرياحي، ابن وارة، أخرج روايته: أبو جعفر بن البختري الرزاز في «الجزء الرابع من حديثه» (٣١٢)، وأيضاً في «مجلس من إملائه» (٣٦).

قال النسائي - كما في تحفة الأشراف ١٢/١٠١ : «ليس هو بمحفوظ من حديث الزهري». وقال الدراقطني في «العلل» ١٤/١٧٠: «وذكر الزهري فيه وهم». وفي قول الترمذي السابق: «وقد روى يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة هذا الحديث» إيماء منه لترجيح هذا الوجه.

---

(١) انظر لسان الميزان ٦/٢٠٩.

(٢) انظر للكامل لابن عدي ٥/١٩٨٧.

**أما الوجه الثاني:**

وهو (عروة بن الزبير، عن النبي ﷺ مرسلاً):

( أ ) رواه عنه وكيع بن الجراح، أخرج روايته: ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٥٠٤٤) بمثل رواية الثوري.

(ب) وتابع علي بن غُرَاب، وكيعاً، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه ٢/(ح٦٢٣٩) ».

(ج) وتابع داود بن نصير الطائي، وكيعاً، وابن غراب، في رواية هذا الوجه، واختلف عليه، فرواه عنه:

(١) إبراهيم بن إسحاق بن أبي العنس، به، مرسلاً (دون ذكر عائشة ﵂)، أخرجها: الدارقطني في «العلل» ١٤/١٧٠ تعليقاً.

وتابع أحمد بن يحيى، إبراهيم بن إسحاق، أخرج روايته: النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٦٨٩)، وفي «جزء فيه مجلسان من إملائه» (٣٢).

(٢) وخالفهما محمد بن خلف، فرواه متصلاً، أخرج روايته: أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٨٠)، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/٤٢٤. ولفظه بمثل رواية الثوري. وعند أبي الشيخ: «الطبيخ». قلت: والطبيخ، هو البطيخ في لغة لأهل الحجاز، انظر غريب هذا الحديث.

وبهذا يتبيّن ترجيح رواية الوصل، وأن ما عداها شاذ؛ لأنها خلاف رواية الأكثر والأحفظ.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. سَعِيدُ بْنُ نُصَيْر:

هو سعيد بن نصير البغدادي، أبو عثمان، ويقال: أبو منصور الدورقي، الوراق سكن الرقة. روى عن: ابن عيينة، وأبي أسامة، وخلق كثير. وعنه: أبو داود، والنسائي في غير «السنن»، وجماعة.

لم أعثر على كلام للمتقدمين – فيما أحسب – لا جرحاً ولا تعديلاً، غير أن شهرته في الطلب والتصنيف ظاهرة، فأما الطلب فمن خلال كثرة شيوخه وتلاميذه، وأما التصنيف

فكما قال المزي: «وله عدة مصنفات في الرقائق، منها: كتاب البكاء، وكتاب العوائد، وغير ذلك».

قال فيه الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: «صدوق»، وقال في «تذكرة الحفاظ» ٤٧٩/٢ :«الإمام المحدث ... وهو صدوق عالم ما علمت فيه جرحاً».

**الخلاصة فيه أنه:**

- **صدوق.**

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** تسمية شيوخ أبي داود ص١٤٩، تاريخ بغداد ٩٢/٩، المعجم المشتمل ص١٣٠، تهذيب الكمال ٢٠٣/٣، الكاشف ٤٤٥/١، تذكرة الحفاظ ٤٧٩/٢، التهذيب ٩١/٤، التقريب ٢٨٧/(٢٤٠٤).

## ٢. أَبُو أُسَامَةَ:

هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، الكوفي.

- **ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره.**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

## ٣. هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ:

هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوّام الأسدي، أبو المنذر.

- **ثقة فقيه، ربما دلّس.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

## ٤. أَبوه:

هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني.

- **ثقة، فقيه، مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **حسن**؛ لأجل شيخ أبي داود سعيد بن نصير وهو «صدوق»، لكن بمجيء بعض هذه المتابعات الصحيحة - كرواية الحميدي، والنسائي - يرتقي الحديث للصحيح لغيره.

وقد صحح الحديث ابن القيم في «زاد المعاد» ٢٦٣/٤ فقال بعده: «وفي البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد». وابن حجر في «الفتح» ٥٧٣/٩ صحح رواية النسائي.

وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة» ١/(٥٧): «وإسناد الحميدي صحيح على شرط الشيخين، و إسناد أبي داود حسن».

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْبِطِّيخَ**»: بكسر الباء: فاكهة معروفة، وفي لغة لأهل الحجاز جعل الطاء مكان الباء، قال ابن السكيت في باب ما هو مكسور الأول: وتقول: هو (البِطِّيخُ والطِّبِّيخُ) والعامة تفتح الأول، وهو غلطٌ لِفقْدِ فَعِّيل بالفتح[1].

**قوله:** «**الرُّطَبُ**»: ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يتتمر، الواحدة: (رُطَبَةٌ)، والجمع: (أَرْطَابٌ). و(أَرْطَبَتِ) البُسْرَة (إِرْطَابًا): بدا فيها (التَّرْطِيبُ)[2].

---

(١) المصباح المنير ص٥٢.

(٢) المصدر السابق ص١٩١.

(٣٨٣٧) قَالَ أَبُوْ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مَزْيَدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ، عَنِ ابْنَيْ بُسْرٍ السُّلَمِيَّيْنِ رضي الله عنهما قَالاَ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدَّمْنَا زُبْدًا وَتَمْرًا، وَكَانَ يُحِبُّ الزُّبْدَ وَالتَّمْرَ.

## تخريج الحديث:

أخرجه من طريقه البيهقي في «الشعب» ٥/٦٠٠١.

وأخرجه **ابن ماجه** (ك: الأطعمة، ب: التمر بالزبد، ح٣٣٣٤). و**ابن أبي عاصم** في «الآحاد والمثاني» ٥٢/٣ – ومن طريقه الضياء في المختارة ٦٧/٩ –. والطبراني في «مسند الشاميين» ٣٢٧/١ عن **محمد بن يزيد بن عبد الصمد الدمشقي** – ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» ٢٤٣/٤، والضياء – أيضاً – في «المختارة» ٦٦/٩ – . ثلاثتهم عن هشام بن عمار. وأخرجه الضياء في «المختارة» ٦٦/٩ من طريق أبي مسهر (عبد الأعلى بن مسهر) كلاهما (هشام، وأبي مسهر) عن صدقة بن خالد، عن ابن جابر، عن سليم بن عامر، به. بنحوه وبزيادة في بعض ألفاظه، ومطولاً عند الطبراني ولفظه: (دخل علينا رسول الله ﷺ، فوضعنا تحته قطيفة لنا، فجلس عليها، وأنزل عليه الوحي في بيتنا، وقدمنا إليه زبداً و تمراً، وكان يحب الزبد، وكان في رأس أحدهما في قرنة شعر مجتمع كأنه قرن، فقال: «ألا أرى في أمتي قرناً ؟»، فقلنا: يارسول الله، ادع الله لنا، فقال: «اللهم ارحمهم، كي تغفر لهم وترزقهم».

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» ٣٣٧/١. وفي «المعجم الكبير» – كما في المجمع (١٥٦/٥) –، ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٧٤/٩ . من طريق الوليد بن مسلم – مخالفاً من تقدم – عن ابن جابر، عن عبيد الله بن زياد، قال: دخلت على ابني بسر المازنيين، فقلت لهم: رأيتما رسول الله ﷺ ؟ فقالا: نعم، وصحبناه وزارنا في رحالنا، وبسطنا له قطيفة فجلس عليها، وقربنا له طعاماً فأكل منه، ورأى في قرن أحدنا شعراً ملوياً، فقال: «هاء» وأخذه بيده، فقال: «الحمد لله الذي جعل في أمتي قرناً».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ:

هو محمد بن الوزير بن الحكم السلمي، الدمشقي. روى عن: الوليد بن مزيد، والوليد بن مسلم، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وغيرهم .

- **ثقة عابد.**

مات سنة ٢٥٠هـ، روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١١٥/٨، الثقات ١٤٢/٩، سؤالات البرقاني ٢٢٥/(٨٢٣)، تهذيب الكمال ٥٤٥/٦، الكاشف ٢٢٨/٢، التهذيب ٥٠٠/٩، التقريب ٥٩٥/(٦٣٧٠).

### ٢. الْوَلِيدُ بْنُ مَزْيَد:

هو الوليد بن مَزْيد العُذْري، أبو العباس البيروتي. روى عن: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وإسماعيل بن عياش، وغيرهما. وعنه: محمد بن وزير الدمشقي، وابنه العباس، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٨٣هـ، روى له أبو داود، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٠/٢، سؤالات الآجري ٢١٨/٢، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٩٩)، تهذيب الكمال ٤٨٥/٧، الكاشف ٣٥٥/٢، التقريب ٦٧٧/(٧٤٥٤).

### ٣. ابْن جَابِر:

هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي الداراني. روى عن: سليم بن عامر، وبسر بن عبيد الله الحضرمي، وغيرهما. وعنه: الوليد بن مزيد، والوليد بن مسلم، وغيرهما.

وثقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم[1]، وأبو داود، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وزاد: «مأموناً». وقال أحمد: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم مرة: «صدوق، لا بأس به».

وعدّه البخاري في كتابه «الضعفاء الكبير»، وقال الفلاس: «ضعيف الحديث، حدث عن مكحول أحاديث مناكير، وهو عندهم من أهل الصدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير» .

والحاصل أن ابن جابر ثقة كما تقدم من كلام الأئمة في توثيقه، ومن تكلم فيه بجرح أو تليين إنما بسبب الاشتباه المشترك بين هذا الراوي وراو آخر وهو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي، فهو مشترك معه في اسمه، واسم أبيه، وبلده، وقد روى عن مكحول، ورحل إلى الكوفة، مثل ابن جابر - مما يجعل الوقوع في الوهم بينهما كبير - ومع نبّه النّقّاد على ذلك كالبخاري كما في «العلل الكبير» ٩٧٤/٢[2] - مع ما تقدم من جعله في الضعفاء - فقال: «أهل الكوفة يروون عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر مناكير، وإنما أرادوا عندي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم». وأطال النفس في بيان ذلك أبو حاتم[3]، وذكر قريباً منه البزار[4]. وقال الخطيب البغدادي[5]: «روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، ووهموا في ذلك، فالحمل عليهم في تلك الأحاديث، ولم يكن غير ابن تميم الذي إليه أشار عمرو بن علي، وأما ابن جابر فليس في حديثه منكر، والله أعلم».

---

(١) العلل (م:٥٦٥).

(٢) انظر شرح العلل لابن رجب ٦٨١/٢.

(٣) كما في العلل (م:٥٦٥)، والجرح والتعديل ٣٠٠/٥.

(٤) انظر مسند البزار ٤١١/٨.

(٥) تاريخ بغداد ٢١٢/١٠.

**الخلاصة في ابن جابر أنه:**

- **ثقة.**

وبذلك قال الذهبي في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب».

مات سنة بضع وخمسين ومئة. روى له الجماعة .

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٣٢٣/٧، سؤالات ابن الجنيد ص١٦٥، معرفة الثقات ٩٠/٢، الجرح والتعديل ٣٠٠/٥، سؤالات الآجري ٢٢٢/٢، تاريخ بغداد ٢٠٩/١٠، تهذيب الكمال ٤٨٩/٤، الكاشف ٦٤٨/١، التهذيب ٢٩٧/٦، التقريب ٤١٤/(٤٠٤١).

## ٤. سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ:

هو سليم بن عامر الكلاعي، أبو يحيى الحمصي. روى عن: عبد الله بن بسر، وأخيه عطية بن بسر ﷺ، وغيرهما. وعنه: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ثابت بن عجلان، وغيرهما.

وثقه: العجلي، والفسوي، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

**الخلاصة أنه:**

- **ثقة.**

أما قول أبو حاتم فإنه ربما أطلق هذه العبارة على بعض الثقات. ووثّقه الذهبي، وابن حجر. وزاد: «غلط من قال: إنه أدرك النبي ﷺ».

مات سنة ١٣٠هـ، روى له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، والأربعة .

**مراجع ترجمته:** المعرفة والتاريخ ٢٤٧/٢، معرفة الثقات ٤٢٤/١، الجرح والتعديل ٢١١/٤، الثقات ٣٢٨/٤، تهذيب الكمال ٢٦٠/٣، الكاشف ٤٥٦/١، التقريب ٢٩٦/(٢٥٢٧).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ لأجل رواته الثقات.

جوّد إسناده ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ١٨/٣.

وصححه الألباني كما في صحيح أبي داود ٢/(٣٨٣٧).

## غريب الحديث:

قوله: «**الزُّبْد**»: على وزن قُفْل: ما يستخرج بالمخض من لبن البقر والغنم. وأما لبن الإبل فلا يسمى ما يستخرج منه زبداً؛ بل يقال له: «جُبَابٌ»، والزُّبْدَة أخص من الزُّبْد [١].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دليل على جواز أكل الشيئين من الفاكهة وغيرها معاً، وجواز أكل طعامين معاً، ويؤخذ منه جواز التوسع في المطاعم، ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك، وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة؛ منعاً لاعتياد التوسع والترفة والإكثار لغير مصلحة دينية[٢].

٢. في الحديث دليل على جواز مراعاة صفات الأطعمة، وطبائعها، واستعمالها على الوجه الأليق بها، على قاعدة الطب في ذلك، فإن طبيعة البطيخ البرودة، والرطب الحرارة، وفي الموائمة بينهما اعتدال لطبيعتهما[٣] ومثله الزبد فإنه يذهب بوخامته الحلو، كالعسل والتمر، وفي جمعه ﷺ بينهما من الحكمة: إصلاح كل منهما بالآخر[٤].

---

(١) انظر المصباح المنير ص٢٠٧.

(٢) انظر فتح الباري ٥٧٣/٩، وفيض القدير ٢٠٨/٥.

(٣) انظر المفهم للقرطبي ٣١٧/٥، وفتح الباري ٥٧٣/٩.

(٤) انظر زاد المعاد ٢٩٢/٤، والطب له ص ٢٤٥، والآداب الشرعية ١٨/٣، والمنهل الروي لابن طولون ص٢٢٦.

## باب الأَكْلِ فِي آنِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ

(٣٨٣٨) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، وَإِسْمَاعِيلُ، عَنْ بُرْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُصِيبُ مِنْ آنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ، فَنَسْتَمْتِعُ بِهَا، فَلاَ يَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

---

**تخريج الحديث:**

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ١/٣٢ وَ١٠/١١ من طريق أبي داود.

وأخرجه أحمد ٢٣/(١٥٠٥٣) عن **عبد الأعلى**. وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٤٨٧١) (بلا واسطة)، والطبراني في «مسند الشاميين» ١/(٣٧٤) كلاهما من طريق **إسماعيل بن عياش**. وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٧/(٣٣٣٥٥)، والبيهقي في «الكبرى» ١٠/١١ كلاهما من طريق **سفيان** (الثوري). وفي «مسند الشاميين» أيضاً ١/(٣٧٥) من طريق **العلاء بن برد بن سنان**. أربعتهم عن برد بن سنان، به، بنحوه وعند بعضهم مختصراً.

وتابع سليمانُ بن موسى (الأموي): برد بن سنان، في رواية هذا الحديث عن عطاء، أخرج روايته: أحمد ٢٢/(١٤٥٠١) عن **أبي النضر** (هاشم بن القاسم)، وفي ٢٣/(١٤٦٩٨) عن **حسين بن محمد**، وفي ٢٣/(١٥١٨٨) عن **سُريج** (ابن النعمان الجوهري). والحارث بن أبي أسامة في «زوائده» كما في «بغية الباحث» (ح٦٨) عن **عاصم بن علي**. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٤٧٣ من طريق **إسماعيل بن مالك أبي غسان**. خمستهم عن محمد بن راشد (المكحولي الخزاعي الدمشقي)، عن سليمان بن موسى (الأموي)، به، ولفظه: «كُنَّا نُصِيبُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَغَانِمِنَا مِنْ الْمُشْرِكِينَ الأَسْقِيَةَ وَالأَوْعِيَةَ فَنَقْتَسِمُهَا وَكُلُّهَا مَيْتَةٌ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:

هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن الكوفي.

- **ثقة حافظ شهير وله أوهام.**

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

### ٢. عَبْدُ الأَعْلَى:

هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد، وقيل: ابن شراحيل القرشي البصري السامي؛ من بني سامة بن لؤي، أبو محمد، ويلقب أبو همام وكان يغضب منه. روى عن: برد بن سنان الشامي، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما. وعنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن المديني، وغيرهما.

قال ابن معين، وابن نمير، والعجلي، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، وابن وضاح: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال النسائي: «لا بأس به». وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»، وقال: «كان متقناً في الحديث، قدرياً غير داعية إليه».

وقال أبو داود: سمعت أحمد، قيل له: عبد الأعلى السامي؟ قال: «ما كان من حفظه ففيه تخليط، وما كان من كتاب فلا بأس به، وكان يحفظ حديث يونس مثل سورة من القرآن». وقال عبد الأعلى: «فرغت من حاجتي من سعيد – يعني: ابن أبي عروبة – قبل الطاعون»، يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط. وقال ابن خلفون: «يقال: إنه سمع من سعيد ابن أبي عروبة قبل اختلاطه».

وقال ابن سعد: «لم يكن بالقوي». وقال أحمد: «كان يرى القدر».

والحاصل من كلام الأئمة الاتفاق على توثيقه وأن ما نقل عن ابن سعد من جرحه لا يقابل من وثّقه لاسيما وهو ليس جرحاً مفسراً، مع أنه يمكن حمله وتخصيصه على ما حدّث به عبد الأعلى من حفظه وأخطأ فيه.

أما قول الإمام أحمد بأن «ما كان من حفظه ففيه تخليط» فليس هذا التخليط كثيراً بدليل توثيق الأئمة له المطلق دون الإشارة إلى تخليط وأوهام له، مما يدل على ذلك من الأخطاء التي يقع فيه الثقات، ولا يسلمون منها عموماً، وغاية ما هناك أن تجتنب أوهامه التي قد تنتج من اعتماده على حفظه، ومع ذلك فقد نصّ الإمام أحمد على أنه متقن لحديث يونس فقال: «وكان يحفظ حديث يونس مثل سورة من القرآن».

وأما قول أبي حاتم: «صالح الحديث»، والنسائي: «لا بأس به»، فإنهما ربما أطلقا هذه العبارة على الثقات، وفي مثل هذا الموضع مما توافر فيه توثيق للأئمة - وعلى رأسهم ابن معين، وأبي زرعة، وابن نمير، والفسوي، وغيرهم مما يَحْمُل معه حمل قولهم على التوثيق - والله أعلم -

وأما رميه بالقدر فلا يضر روايته لاسيما وهو ليس داعية كما تقدم.

### الخلاصة في عبد الأعلى أنه:

- **ثقة، رمي بالقدر.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة لكنه قدري»، وفي «تذكرة الحفاظ»: «المحدث العالم ... وثقه غير واحد، وأما ابن سعدفقال: لم يكن بالقوي»، وفي «من تكلم فيه وهو موثق»: «صدوق رمي بالقدر»، وفي «المغني»: «صدوق»، وفي الميزان: «بصري صدوق»، وفي السير: «صدوق قوي الحديث، لكنه رمي بالقدر، .... تقرر الحال أن حديثه من قسم الصحيح، نعم ما هو في القوة في رتبة يحيى القطان وغندر». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة».

مات سنة ١٨٩هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٩١/٧، التاريخ الكبير ٦ / ٧٣، المعرفة والتاريخ ١١٩/٢، الجرح والتعديل ٢٨/٦، مشاهير علماء الامصار (ت١٢٦٨)، تهذيب الكمال ٣٣٦/٤، تذكرة الحفاظ ٢٩٦/١، الميزان ٥٣١/٢، سير أعلام النبلاء ٢٤٢/٩، المغني ٣٦٤/١، من تكلم فيه وهو موثق (ت١٩٨)، الكاشف ١٤٦/٢، التهذيب ٩٦/٦، التقريب ٣٩١/(٣٧٣٤).

### ٣. إِسْمَاعِيلُ:

هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي.

- **ثقة في روايته عن أهل بلده، ضعيف في غيرهم.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

### ٤. بُرْد بْن سِنَان:

هو برد بن سنان الشامي، أبو العلاء الدمشقي مولى قريش، سكن البصرة. روى عن: عطاء بن أبي رباح، والزهري، وغيرهما. وعنه: عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وإسماعيل بن عياش، وغيرهما.

قال ابن معين، ودحيم، والنسائي، وابن خراش: «ثقة»، وقال الدوري وبنحوه ابن الجنيد عن ابن معين: «ليس بحديثه بأس، وكان شامياً». وقال يزيد بن زريع: «ما رأيت شامياً أوثق من برد». وقال يعقوب بن سفيان: سألت عبد الرحمن بن إبراهيم، أي أصحاب مكحول أعلى؟ فقال وذكر جماعة، ثم قال: «ولكن زيد بن واقد، وبرد بن سنان من كبارهم». وقال أحمد: «صالح الحديث». وقال النسائي مرة: «ليس به بأس». وقال أبو زرعة: «لا بأس به». وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً قدرياً». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «المشاهير»: «رديء الحفظ». وجعله الجوزجاني فيمن روى على الزهري أحاديث يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة. وقال الدارمي، عن علي بن المديني: «ضعيف».

وبالجملة فتوثيق الأئمة له – التوثيق المطلق – محمول على عدالته خاصة، ومن ضعّفه فباعتبار رداءة الحفظ، وما يقع من روايته مما ليس محفوظاً، لكن ليس هذا مما يخرج برداً عن حيز القبول.

**الخلاصة في برد بن سنان أنه:**

- **صدوق رمي بالقدر.**

وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثقه جماعة وضعفه علي». وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب» فقال: «صدوق رمي بالقدر».

مات سنة ١٣٥هـ، روى له البخاري في الأدب المفرد، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدارمي ص٧٩، سؤالات ابن الجنيد ص٣٣٦، التاريخ الكبير ١٣٤/٢، الجرح والتعديل ٤٢٢/٢، الثقات ١١٤/٦، المشاهير ص١٥٦، تاريخ أسماء الثقات ص٤٩، تهذيب الكمال ٣٣٣/١، الكاشف ٢٦٥/١، التهذيب ٤٢٨/١، التقريب ١٥١/(٦٥٣).

**٥. عَطَاء:**

هو عطاء بن أبي رَبَاح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم، المكي. روى عن: جابر ﵁، وعائشة﵂، وغيرهما. وعنه: برد بن سنان الشامي، وابن جريج، وخلق.

● **ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال.**

مات سنة ١١٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٣٥/٢، الجرح والعديل ٣٣٠/٦، الثقات ١٩٨/٥، تهذيب الكمال ١٦٦/٥، الكاشف ٢١/٢، تذكرة الحفاظ ٧٥/١، تحفة التحصيل ص٣٤٨، التهذيب ١٠١/٣، التقريب ٤٥٦/(٤٥٩١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **حسن**؛ لأجل الصدوق في إسناده وهو برد بن سنان، وقد توبع على هذا الحديث، تابعه سليمان بن موسى الأموي وهو «صدوق فقيه في حديثه بعض لين» [(١)]، فيرتقي هذا الحديث بهذه المتابعة وبالشاهد في الحديث الذي يليه (حديث أبي ثعلبة الخشني ﵁) للصحيح لغيره.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢٦٩/١: «رجاله موثقون».

(١) التقريب ٣٠٣/(٢٦١٦).

(٣٨٣٩) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُاللَّه بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ زَبْرٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّه مُسْلِمِ بْنِ مِشْكَمٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: إِنَّا نُجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخِنْزِيرَ، وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَتِهِمُ الْخَمْرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «**إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» ١/٣٣ ، وابن حزم في «المحلى» ٧/٤٢٥ كلاهما من طريق أبي داود، به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٢/(٥٨٤) من طريق محمد بن شعيب، وفي «مسند الشاميين» ١/٤٤٤ من طريق الوليد بن مسلم. كلاهما عن عبد الله بن العلاء بن زبر، به.

وأخرجه **أحمد** ٢٩/(١٧٧٥٢). **والبخاري** (٥٤٧٨) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٧٧١). ومسلم (١٩٣٠) عن **زهير بن حرب**. والطبراني في الكبير ٢٢/(٥٧١) عن **هارون بن ملول المصري**. أربعتهم عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن حيوة بن شريح، عن ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني، به. بنحوه، وعند بعضهم مطولاً. ودون قوله: «وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخِنْزِيرَ، وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَتِهِمُ الْخَمْرَ».

وأخرجه البخاري (٥٤٨٨) و(٥٤٩٦) (بلا واسطة)، وابن الجارود في «المنتقى» (٩١٦) عن **أبي عاصم**. ومسلم (١٩٣٠)، وأبو داود (٢٨٥٥)، والترمذي إثر حديث (١٥٦٠) ثلاثتهم عن هناد بن السري، عن **ابن المبارك**. وابن ماجه (٣٢٠٧) من طريق **الضحاك بن مخلد**. وأبو عوانه في «مسنده» ٥/١٣ من طريق أبي عاصم وَ**المقرئ**. وابن حبان في «صحيحه» ١٣/١٩٠ من طريق **ابن وهب**. والبيهقي في «الكبرى» ١/٣٣ من طريق

**علي بن الحسن بن شقيق.** ستتهم عن حيوة بن شريح، عن ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني، به. بنحوه وبألفاظ متقاربة، وعند بعضهم ذكر الصيد. وكلهم دون زيادة قوله: «وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخِنْزِيرَ، وَيَشْرَبُونَ فِي آنِيَتِهِمُ الْخَمْرَ». قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٠/(١٩٩٣٧)، والترمذي (١٤٦٤) كلاهما من طريق الوليد بن أبي مالك. وأبو داود (٢٨٥٢) من طريق داود بن عمرو - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٩/٢٣٧. عن بسر بن عبيد الله. كلاهما (الوليد، وبسر) عن أبي إدريس الخولاني، به. مختصراً.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٠/(١٩٩٣٧)، وأحمد ٢٩/(١٧٧٣٣) كلاهما عن **يزيد بن هارون**، عن مكحول، عن أبي ثعلبة، به.

وخالفه حفص بن غياث، وعبد الرحيم بن سليمان؛ فجعلا بين مكحول وأبي ثعلبة: أبا إدريس الخولاني، أخرج روايتهما: ابن أبي شيبة ١٢/(٢٤٨٧٠) و١٧/(٣٣٣٥١) عن **حفص بن غياث** -ومن طريقه الطبراني في «الكبير» ٢٢/(٥٦٨). والدارقطني ٥/(٤٨٠١) من طريق **عبد الرحيم بن سليمان.** ثلاثتهم عن حجاج بن أرطاة، عن مكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة ﷺ.

قلت: والحجاج بن أرطاة مختلف فيه اختلافاً كبيراً لكن ما دلسّه ورواه بالعنعنة فهو منكر ضعيف، وهو في هذه الروايات قد عنعن. وهذا الوجه محفوظ من غير طريق مكحول، عن أبي إدريس كما تقدم في الصحيحين.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ:

هو نصر بن عاصم الانطاكي. روى عن: محمد بن شعيب، ومسكين بن بكير، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وجعفر بن محمد الفريابي، وآخرون.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وابن وضاح في مشائخه وقالا فيه: «شيخ». وذكره

العقيلي في «الضعفاء».

**الخلاصة أنه:**

● **لين الحديث.**

قال الذهبي في «الميزان»: «محدث دجّال، ذكره ابن حبان في الثقات»، والظاهر أن «دجال» تصحيف من رحّال، بدليل ما في «الكاشف» حيث قال: «له رحلة ومعرفة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «لين الحديث».

روى له أبو داود.

**مراجع ترجمته:** ضعفاء العقيلي ٢٩٨/٤، الثقات ٢١٧/٩، المعجم المشتمل (ت١٠٨١)، تهذيب الكمال ٣٢٤/٧، الكاشف ٣١٨/٢، الميزان ٢٥٢/٤، التهذيب ٤٢٧/١٠، التقريب ٦٥١/(٧١١٤).

## ٢. مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْب:

هو محمد بن شعيب بن شابور الأموي مولاهم، أبو عبد الله الدمشقي أحد الكبار، كان يسكن بيروت. روى عن: عبد الله بن العلاء بن زبر، وسعيد بن بشير، وغيرهما. وعنه: نصر بن عاصم الانطاكي، وابن المبارك، وآخرون.

● **ثقة.**

ومات سنة ٢٠٠هـ، روى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١١٣/١، معرفة الثقات ٢٤٠/٢، الجرح والتعديل ٢٨٦/٧، الثقات ٥٠/٩، تاريخ أسماء الثقات ٢١٠/١، تهذيب الكمال ٣٤٦/٦، الكاشف ١٨٠/٢، التهذيب ٢٢٢/٩، التقريب ٥٦٤/(٥٩٥٨).

## ٣. عَبْدُ اللَّه بْنُ الْعَلاَء بْن زَبْر:

هو عبد الله بن العلاء بن زبر بن عطارد بن عمرو بن حجر الربعي، أبو زبر، ويقال: أبو عبد الرحمن الدمشقي. روى عن: أبي عبيد الله مسلم بن مشكم، ونافع مولى ابن عمر،

وجماعة. وعنه: محمد بن شعيب، وابنه ابراهيم، وجماعة.

قال حنبل عن الإمام أحمد: «مقارب الحديث». وقال الدوري، وابن أبي خيثمة، وغير واحد عن ابن معين: «ثقة». وقال ابن سعد، ودحيم، والعجلي، وأبو داود، ومعاوية بن صالح، وهشام ابن عمار: «ثقة». وقال النسائي: «ليس به بأس». وكذا قال محمد بن عوف عن ابن معين. وقال عثمان الدارمي: سألت عبدالرحمن - يعني: دحيماً - عنه فوثقة جداً. وقال يعقوب بن سفيان: «عبد الله بن العلاء ثقة أثنى عليه غير واحد». وقال عمرو بن علي: «حديث الشاميين كله ضعيف إلا نفراً منهم عبدالله بن العلاء». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وقال في موضع آخر: «هو أحب إلي من أبي معبد حفص بن غيلان».وقال الدار قطني: «ثقة يجمع حديثه». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وضعّفه ابن معين فيما نقله الذهبي في «الميزان» عن ابن حزم.

**الخلاصة في ابن زبر أنه:**

- **ثقة؛** لاتفاق الأئمة النّقّاد على توثيقه.

وأما قول النسائي: «ليس به بأس» فمن عادته أحياناً اطلاق هذه العبارة على الثقات فلا تعارض. وأما قول أبي حاتم: «يكتب حديثه» فتقدم أن هذه العبارة تحمل على التوثيق لاسيما وأن من في طبقته كابن معين قد وثّقه [1]. وأما قول الإمام أحمد: «مقارب الحديث» فإن صحَّ ذلك فاتفاق الأئمة على توثيق ابن زبر مقدم عليه ولا يُعارض به كلام النّقّاد. وأما نقل ابن حزم تضعيف ابن معين له، فقد قال ابن حجر في «التهذيب»: «قال شيخنا في شرح الترمذي لم أجد ذلك عن ابن معين بعد البحث، ووقع في «المحلى» لابن حزم في الكلام على حديث أبي ثعلبة في آنية أهل الكتاب عبد الله بن العلاء «ليس بالمشهور». وهو متعقب بما تقدم».

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة».

مات سنة ١٦٤هـ، روى له البخاري، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٦٢/٥، معرفة الثقات ٤٧/٢، الجرح والتعديل

---

(١) انظر لتفصيل هذا في ترجمة يحيى بن سُليم الطائفي في الحديث الخمسين.

١٢٨/٥، الثقات ٢٧/٧، المشاهير ص١٨٥، تهذيب الكمال ٢٣٣/٤، الميزان ٤٦٣/٢، الكاشف ٥٨٢/١، التهذيب ٣٥٠/٥، التقريب ٣٧٥/(٣٥٢١).

### ٤. أَبو عُبَيْدالله مُسْلِم بْن مِشْكَم:

هو مسلم بن مِشْكَم الخزاعي، أبو عبد الله الدمشقي كاتب أبي الدرداء. روى عن: أبي الدرداء ﷺ، وأبي ثعلبة الخشني ﷺ، وغيرهما. وعنه: عبد الله بن العلاء بن زبر، وزيد بن واقد، وآخرون.

قال أبو مسهر: «لم يكن في حد العلماء، وكان ثقة». وقال العجلي: «شامي ثقة من خيار التابعين». وقال دحيم، ويعقوب بن سفيان: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حزم في «المحلى»[1]: «مجهول».

**الخلاصة فيه أنه:**

- **ثقة.**

أما تجهيل ابن حزم له فهو كعادته ربما جَهّل الثقات الأثبات، ولم يتابع على ذلك، وهو ينتهج أن من لم يقف على حقيقة أمره فهو مجهول. قال ابن حجر في «اللسان» ٤٣٢/١ عند ترجمة الثقة الإمام إسماعيل الصفار لما جهّله ابن حزم، قال: «لم يعرفه ابن حزم فقال في «المحلى»: «أنه مجهول». وهذا هو رمز ابن حزم **يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره**، ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: «لا نعرفه»، أو «لا نعرف حاله»، وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف.

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»، وابن حجر في «التقريب»: «ثقة مقرئ».

روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٧٢/٧، معرفة الثقات ٢٧٨/٢، الجرح والتعديل ١٩٤/٨، الثقات ٣٩٨/٥، المشاهير ص١١٩، تهذيب الكمال ١٠٥/٧، الكاشف ٢٦٠/٢، التهذيب ١٣٨/١٠، التقريب ٦١٧/(٦٦٤٨).

---

(١) المحلى ١٣٣/٨/(م١٠٢٣).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأجل نصر بن عاصم الأنطاكي وهو «لين الحديث».

لكن أصل الحديث ثابت ويغني عنه ما تقدم من المتابعات لاسيما ما كان في الصحيحين وهي من طريق أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة ﷺ.

## غريب الحديث:

قوله: «**فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا**»: أي اغسلوها، والرحض: الغسل[1] .

## فوائد الباب الفقهية:

١. في الحديث دلالة ظاهرة على طهارة أواني المشركين وأسقيتهم مطلقاً، ويحمل ما ورد في الأحاديث الأخرى من النهي عن استعمال آنية أهل الكتاب؛ بتيقن أو غلبة ظن من كونهم يطبخون فيها النجاسات؛ باعتبار أنهم لا يتدينون باجتناب النجاسة، وبأنهم يطبخون فيها الخنزير، ويضعون فيها الخمر وغيرها [2] .

٢. قد يقال هذا الحديث مخالف لما يقول الفقهاء، فإنهم يقولون: «أنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا غسلت، ولا كراهة فيها بعد الغسل سواء وجد غيرها أم لا»، وهذا الحديث يقتضى كراهة استعمالها ان وجد غيرها، ولا يكفى غسلها فى نفي الكراهة، وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يجد غيرها. والجواب: أن المراد النهي عن الأكل فى آنيتهم التى كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون الخمر كما صرح به فى رواية أبى داود، وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل؛ للاستقذار وكونها معتادة للنجاسة كما يكره الأكل في المحجمة المغسولة. وأما الفقهاء فمرادهم مطلق آنية الكفار التى ليست مستعملة فى النجاسات فهذه

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٨/٢.

(٢) انظر فتح الباري ٦٢٣/٩، عون المعبود ٢٢٤/١٠.

يكره استعمالها قبل غسلها، فإذا غسلت فلا كراهة فيها؛ لأنها طاهرة وليس فيها اســتقذار، ولم يريدوا نفي الكراهة عن آنيتهم المستعملة في الخنزير وغيره من النجاسات، والله أعلم[1].

(١) شرح النووي على مسلم ١٣/٨٠، وانظر عون المعبود ١٠/٢٢٤

# باب فِي الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ

(٣٨٤٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ – وَاللَّفْظُ لِلْحَسَنِ – قَالاَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا، فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلاَ تَقْرَبُوهُ».

قَالَ الْحَسَنُ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَرُبَّمَا حَدَّثَ بِهِ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٣٨٤٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بُوذَوَيْهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

---

## تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه فيه اختلافاً شديداً بلغت سبعة أوجه:

١-عنه، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

٢-عنه، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ.

٣-عنه، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن ميمونة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

٤-عنه، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ميمونة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، بدون ذكر «ابن عباس».

٥-عنه، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٦-عنه، عن عبيدالله بن عبدالله، عن النبي ﷺ مرسلاً.

٧-عنه، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

**أما الوجه الأول:**

وهو (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرةﷺ) فأخرجه:

عبد الرزاق في مصنفه ١/٨٤/(٢٧٨) — ومن طريقه أحمد ١٣/٤٢، وأبو داود (٣٨٤٢) - عن معمر. ومن طريق أبي داود أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١/٢١٣، وابن عبد البر في «التمهيد» ٩/٣٨، والبيهقي في «الكبرى» ٩/٣٥٣.

وأخرجه **ابن المنذر** في «الأوسط» ٢/٢٨٤/(٨٧١). وابن حبان في «صحيحه» ٢/(١٣٩١) عن **عبد الله بن محمد الأزدي**. وابن حزم في «المحلّى» ١/١٨٢/(م١٣٦) من طريق **ابن الأعرابي**. ثلاثتهم عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبري.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٨٧١) عن محمد بن يحيى الذهلي — ومن طريقه الدارقطني في «العلل» ٧/٢٨٧. والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ٢/١٨٨. والبغوي في «شرح السنة» ١١/٢٥٨. وابن حجر في «موافقة الخُبْر والخَبَر» ١/١٥٣ وقال: «هذا حديث غريب، تفرد به معمر، عن الزهري، وخالف أصحاب الزهري في إسناده.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ٢/٣٣٥ من طريق ابن أبي السري. وابن عبد البر في «التمهيد» ٩/٣٧ من طريق أحمد بن خالد.

سبعتهم (الإمام أحمد، وأحمد بن صالح، والحسن بن علي، والدبري، والذهلي، وابن أبي السري، وأحمد بن خالد) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، به بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» ٥/١٢٨ عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن معمر، به.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ٩/٣٩ معلقاً على عبدالأعلى، عن معمر عن الزهري، به، ولفظه: أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن، فأمر بها أن تؤخذ، وما حولها، فتطرح — هكذا قال: لم يذكر حكم المائع بشيء. وكل هؤلاء ليس عنده عن معمر في هذا الحديث إلا هذا الإسناد: عن سعيد، عن أبي هريرة.

و أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ١٠/٢١٣/(٥٨٤١) عن **محمد بن المنهال**. وابن عبدالبر في «التمهيد» ٩/٣٨، والبيهقي في «الكبرى» ٩/٣٥٣ كلاهما من طريق **مسدد بن مسرهد**.

والبيهقي في «معرفة السنن» ١٢٦/١٤/(١٩٣٦٠) من طريق **محمد بن أبي بكر**.

ثلاثتهم عن عبدالواحد بن زياد، عن معمر، عن الزهري، به، ولفظه: «**إن كان جامداً أخذت وما حولها، وأُلقيت، وإن كان ذائباً أو مائعاً لم يؤكل**» .

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ٢٢٤/٣، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٨٠/٣ كلاهما من طريق أبي عمرو الضرير.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري، عن سعيد إلا معمر، ولا رواه عن معمر إلا يزيد وعبدالواحد بن زياد».

وأخرجه الدار قطني في «العلل» ٢٨٧/٧ من طريقي عباس بن الوليد النرسي، ومحمد بن عمرو بن أبي مذعور.

ثلاثتهم عن يزيد بن زريع، عن معمر، عن الزهري، به، ولفظ البزار: «**تؤخذ وما حولها و تطرح - أحسبه قال- : ويؤكل الباقي**».

وأخرجه أحمد ١٢/(٧١٧٧)، و١٦/(١٠٣٥٥) عن محمد بن جعفر، عن معمر، به بلفظ: «إِنْ كَانَ جَامِدًا فَخُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا ثُمَّ كُلُوا مَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلا تَأْكُلُوهُ».

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٨٧/٣ معلقاً مجزوماً به عن معمر. وقال: «هكذا رواه عبدالرزاق، و عبدالواحد بن زياد، وعبدالأعلى السامي، ويزيد بن زريع، ومحمد بن دينار الطائي، عن معمر». وذكر أن محمد بن يحيى الذهلي صحّحه .

وأخرج الترمذي رواية معمر تعليقاً مجزوماً به، وحكم عليها بأنها غير محفوظة، ونقل عن البخاري أنه خطأ معمراً.

**أما الوجه الثاني:**

وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ) فأخرجه:

ابن المنذر في «الأوسط» ٢٨٤/٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٧٩/٣ كلاهما من طريق القعنبي، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس مرفوعاً، ولفظ ابن المنذر «خذوها وما حولها من السمن فاطرحوه» .

وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (م١٤٩٩) فقال: وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث؛ رواه القعنبي، عن مالك ... الحديث.

قال أبو زرعة: هذا الحديث في الموطأ: مالك، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، أن النبي ﷺ، مرسلاً.

وقال أبي: الصحيح من حديث الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبي ﷺ.

هكذا رواه القعنبي، وتابعه كلاً من:

**١. محمد بن الحسن الشيباني، وروايته أخرجها:**

مالك في «الموطأ» — كما في روايته عنه- (٩٨٤).

وأومأ ابن عبد البر في «التمهيد» ٣٣/٩ إلى رواية محمد بن الحسن، ورواية خالد الآتية.

كما أشار إلى أن التنيسي، وعثمان بن عمر، و معن بن عيسى، وإسحاق بن سليمان الرازي، وأبو قرّة بن موسى بن طارق، وإسحاق بن محمد الفروي، كل هؤلاء رووه[1] عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، لم يذكروا «ميمونة».

وذكر أيضاً أن يحيى القطان، وجويرية، روياه[2] عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، أن ميمونة استفتت النبي ﷺ. قلت: وعلى هذا يكونان قد جعلاه من مسند ابن عباس، كما في رواية من تقدم.

**٢. خالد بن مخلد، وروايته أخرجها:**

الدارمي في «مسنده» ١٣٢٢/٢/(٢١٣٠) عن خالد بن مخلد، عن مالك، عن الزهري، به، بنحوه.

---

(١) ولم أعثر على واحدة من تلك الروايات.

(٢) ولم أقف على رواية جويرية، أما رواية القطان فقد ذكر صاحب رسالة مرويات الزهري المعلة ٩٨٦/٢ بأنه أخرجها الدارقطني في العلل (٥/ق ١٨٠ ب). وهي في غير المطبوع.

**أما الوجه الثالث:**

وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة مرفوعاً) فأخرجه:

١. الحميدي في «مسنده» ٣١٧/١/(٣١٤) عن سفيان بن عيينة، قال: ثنا الزهري، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله، أنه سمع ابن العباس يحدّث عن ميمونة، أن فأرة وقعت في سمن فماتت، فسئل رسول الله ﷺ عنها، فقال: «**ألقوها وما حولها، وكلوه**».

قال أبو بكر (أي: الحميدي): فقيل لسفيان[1]: فإن معمراً يحدثه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة؟. قال سفيان: ما سمعت الزهري يحدثه إلا عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبي ﷺ، ولقد سمعته منه مراراً.

وأخرجه البخاري (ك: الذبائح والصيد، ب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب، ح:٥٥٣٨) عن الحميدي – ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» ٢٨٣/٢، والطبراني في «الكبير» ٢٣/(١٠٤٣)، والبيهقي في «الكبرى» ٣٥٣/٩، وابن عبد البر في «التمهيد» ٣٦/٩ ولم يذكر ابن عبدالبر تعقيب الحميدي على الحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢٨/٥ –ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٤٣٤/٥، والطبراني في «الكبير» ١٥/٢٤ عن عبيد بن غنام - عن ابن عيينة، به، بلفظ رواية الحميدي.

وأخرجه أحمد ٤٤/(٢٦٧٩٦) عن سفيان بن عيينة. ومن طريق ابن عيينة: أبي داود (٣٨٤١)، والترمذي (١٧٩٨)، وأبي يعلى في «مسنده» ٥٠٦/١٢، وابن الجارود في «المنتقى» (٨٧٢)، والدارمي في «مسنده» ١٣٢٢/٢/(٢١٢٨)، والطبراني في «الكبير» ٤٣٠/٢٣، وابن عبد البر في «التمهيد» ٣٧/٩، والبيهقي في «الكبرى» ٣٥٣/٩. وكل هؤلاء رووه بنحو رواية الحميدي.

---

(١) قال ابن حجر في الفتح ٦٦٨/٩: ((القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني، شيخ البخاري، كذلك ذكره في علله)).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوي هذا الحديث عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل، ولم يذكروا فيه «ميمونة» وحديث ابن عباس أصح. وروى معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ نحوه، وهو حديث غير محفوظ. قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: ... هذا خطأ، أخطأ فيه معمر. والصحيح: حديث الزهري عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة».

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ٣٣٥/٢ من طريق إسحاق بن إبراهيم (هو ابن راهويه) عن سفيان، عن الزهري، به. بزيادة في متنه، ولفظها: «وإن كان ذائباً فلا تقربوه».

وأخرجه الذهبي في «السير» ٣٧٨/١١ في ترجمة إسحاق بن راهويه مُعلّقاً، مُعِلاً له بقوله: «نعم، ما علمنا استغربوا من حديث ابن راهويه على سعة علمه سوى حديث واحد» فذكر هذا الحديث، ثم قال: «فزاد إسحاق في المتن من دون سائر أصحاب سفيان هذه الكلمة: «وإن كان ذائباً فلا تقربوه» ولعل الخطأ فيه من بعض المتأخرين، أو من راويه، عن إسحاق» (١).

٢. وتابع مالكُ بن أنس، ابن عيينة، في رواية هذا الوجه عن الزهري، أخرجه:

في «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي ٩٧١/٢(٢٠) عن الزهري، به. بلفظ: «انزعوها، وما حولها فاطرحوه».

وأخرجه البخاري (ك: الوضوء، ب: ما يقع من النجاسات في السمن والماء، ح:٢٣٥)، عن إسماعيل (هو ابن أبي أويس). ومن طريق إسماعيل أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٣٧٩/٣، والبيهقي في «الكبرى» ٣٥٢/٩.

قال الترمذي كما في «العلل الكبير» ٧٥٨/٢ سألت محمداً عن حديث الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة، أن فأرة وقعت في سمن؟. فقال: هو الصحيح، أن معناً (هو ابن عيسى) قال: حدثنا به مالك بن أنس ثلاث مرات، عن ميمونة. وحدثنا به إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة.

---

(١) وقد صدق حدس الذهبي في ذلك، فقد ذكر محقق مسند إسحاق بن راهويه، أن الحديث أخرجه إسحاق في مسند ميمونة (ق ٢٣٣) بدون هذه الزيادة، فيكون الخطأ ممن بعد إسحاق، (انظر قسم الدراسة للمحقق ص٢٠٥ —بواسطة مرويات الزهري المعلة ٩٩٢/٢ حاشية رقم:١) .

قال محمد: وحديث معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وهم فيه معمر، ليس له أصل.

وأخرجه البخاري في (ك: الوضوء، ب: مايقع من النجاسات في السمن والماء، ح:٢٣٦) من طريق معن بن عيسى، وتقدم الإشارة إلى هذا الطريق.

وأخرجه أيضاً البخاري في (ك: الذبائح والصيد، ب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد، ح:٥٥٤٠) عن عبدالعزيز بن عبدالله.

وأخرجه **أحمد** ٤٤/(٢٦٨٤٧). والنسائي (٤٢٦٤) عن **يعقوب الدورقي، ومحمد بن يحيى النيسابوري**، ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» ١٣٢٢/٢ عن زيد بن يحيى الدمشقي. والطبراني في «الكبير» ٢٣/(١٠٤٢) من طريق سعيد بن داود الزبيري. وفي «الأوسط» ٣٦٤/٣ كذلك، وقال: «لم يقل عن ميمونة غير الزبيري».

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ٣٧/٩ من طريق أشهب بن عبدالعزيز، وسعيد بن أبي مريم.

جميعهم الأحد عشر راوياً، عن مالك، عن الزهري، به، بنحو رواية يحيى بن يحيى، سوى إسماعيل بن أبي أويس فزاد فيه: «وكلوا سمنكم» .

وقد تابع من تقدم في رواية هذا الوجه كل من: (عبدالله بن نافع، والشافعي، وزياد بن يونس، ومطرف بن عبد الله، وإسحاق بن عيسى الطباع، وعبيد بن حيان) ذكر ذلك ابن عبدالبر في «التمهيد» ٣٣/٩، و لم أعثر على رواياتهم.

٣. وتابع معمر بن راشد، ابن عيينة ومالكاً، في رواية هذا الوجه عن الزهري، أخرج روايته:

عبدالرزاق تعليقاً في «المصنف» ٨٤/١/(٢٧٩)، وقال بعد أن أخرج الحديث بالوجه الأول المتقدم: «وقد كان معمر أيضاً يذكره عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، عن ميمونة. وكذلك أخبرناه ابن عيينة».

وأخرجه **أبو داود** (٣٨٤٢) - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» ٣٨/٩، والبيهقي في «الكبرى» ٣٥٣/٩ - **وابن المنذر** في «الأوسط» ٢٨٤/٢/(٨٧١)، **وابن حزم** في «المحلّى» ١٨٢/١/(م١٣٦) ثلاثتهم من طريق عبدالرزاق، عن معمر به.

وأخرج هذه الرواية وصلاً: أبو داود (٣٨٤٣) - ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» ٣٨/٩، والبيهقي في «الكبرى» ٣٥٣/٩ - عن **أحمد بن صالح**. والنسائي (٤٢٦٥)، وفي «الكبرى» ٤/(٤٥٧٢) عن **خُشَيْش بن أصرم**. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٤٣٤/٥ عن **سلمة بن شبيب**. والطبراني في «الكبير» ٢٣/(١٠٤٥) و٢٤/(٢٦) من طريقين عن سلمة بن شبيب. وابن حبان في «صحيحه» ٣٣٦/٢ من طريق **إسحاق بن إبراهيم**. أربعتهم عن عبد الرزاق، عن عبدالرحمن بن بوذويه، عن معمر عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة ﵂، ولفظه عند ابن أبي عاصم: «إن كان جامداً فألقوه وما حوله، وإن كان مائعاً فلا تقربوه».

٤. وتابع عبدالرحمن بن إسحاق، من تقدم في رواية هذا الوجه عن الزهري، أخرج روايته:

ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٤٣٥/٥، والطبراني في «الكبير» ١٥/٢٤/(٢٧). كلاهما من طريق خالد بن عبدالله، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، به، وأحال ابن أبي عاصم متنه على رواية ابن عيينة، وأحال الطبراني في رواية عبدالرحمن بن بوذويه، عن معمر، بقولهما: مثله.

٥. وتابع عبد الرحمن الأوزاعي، من تقدم في رواية هذا الوجه عن الزهري، أخرج روايته:

أحمد ٤٤/(٢٦٨٠٣) عن محمد بن مصعب، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة ﵂ زوج النبي ﷺ ولفظه: «**أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوا سَمْنَكُمْ**» .

**أما الوجه الرابع:**

وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله عن ميمونة، مرفوعاً، بدون ذكر ابن عباس) :

فقد أشار إلى هذه الرواية الدارقطني في «العلل» ١٥/٢٥٨ بقوله: ورواه ابن وهب، عن مالك، عن الزهري، عن عبيد الله، لم يذكر فيه ابن عباس.

وقد أخرجها ابن عبدالبر في «التمهيد» ٩/٣٣ تعليقاً مجزوماً، فقال: ورواه ابن وهب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيدالله، عن ميمونة، لم يذكر ابن عباس، هكذا رواه ابن وهب: يونس بن عبد الأعلى، وأبو الطاهر، والحارث بن مسكين.

وأخرجه كذلك أبو نعيم في «الحلية» ٣/٣٧٩.

**أما الوجه الخامس:**

وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعاً):

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٣/٣٧٩ عن طريق عبد الملك بن الماجشون، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن مسعود مرفوعاً، وأحال متنه على رواية إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك – المتقدمة في الوجه الثالث– بقوله: مثله.

**أما الوجه السادس:**

وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن النبي ﷺ، مرسلاً):

١. أشار الدارقطني إلى أن إسحاق الأنصاري، رواه عن يحيى، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله مرسلاً. عن النبي ﷺ.

ولعل يحيى هذا هو ابن بكير، فقد ذكر ابن عبدالبر في «التمهيد» ٩/٣٤ أنه روى هذا الوجه عن مالك.

وتابع أبو مصعب الزهري، ابن بكير في روايته هذا الوجه، أخرجها:

مالك في «الموطأ» برواية أبي مصعب ٢/٣٩٧ عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن فماتت، فقال: «**خذوها وما حولها من السمن فاطرحوه**» .

٢. وتابع يونس بن يزيد، الإمام مالك في روايته هذا الوجه عن الزهري، أخرج روايته: البخاري (ك: الذبائح والصيد، ب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب، ح:٥٥٣٩) عن عبدان، عن عبدالله (هو ابن المبارك)، عن يونس، عن الزهري: عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد، الفأرة أو غيرها؟ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن، فأمر بما قَرُب منها فطرح، ثم أكِل، عن حديث عبيدالله بن عبدالله [1].

٣. وتابع ابن جريج، مالكاً، ويونس بن يزيد، في رواية هذا الوجه عن الزهري، ذكر روايته الدارقطني.

وتابع عقيل بن خالد، من تقدم ذكرهم في رواية هذا الوجه عن الزهري، أشار إلى هذه الرواية العقيلي في «الضعفاء» ٨٧/٣، وابن عبدالبر في «التمهيد» ٣٥/٩.

**أما الوجه السابع:**

وهو (الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً) أخرجه:

١. ابن المنذر في «الأوسط» ٢٩٣/٢ عن علان بن المغيرة، ثنا ابن أبي مريم، عن ابن وهب، عن عبد الجبار بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه كان عند رسول الله ﷺ حين جاءه فسأله عن فأرة وقعت في سمن لهم ؟ فقال : «**أجامد؟**» . قال: نعم، فقال: «**اطرحوها وما حولها، وكلوا وَدْكه**»، قالوا: يارسول الله، إنه مائع! قال: «**انتفعوا به ولا تأكلوه**» .

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٨٧/٣، وابن عدي في «الكامل» ١٩٦١/٥(كلاهما في ترجمة عبدالجبار بن عمر) والبيهقي في «الكبرى» ٣٥٤/٩، كلهم من طريق عبدالجبار، عن الزهري، به، بنحوه.

---

(١) علّق ابن حجر على قول البخاري «عن حديث عبيد الله بن عبد الله»: يعني بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أو لا؟ وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق نعيم بن حماد، عن ابن المبارك فقال فيه: عن عبيدالله بن عبدالله، عن النبي ﷺ، فذكره مرسلاً. الفتح ٦٦٩/٩.

قال ابن عدي: «وهو بهذا الإسناد، لا يرويه غير عبد الجبار هذا».

وقال البيهقي: «عبد الجبار بن عمر غير محتج به».

وأخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (م:١٥٠٧) فقال: «وسألت أبي عن حديث؛ رواه ابن أبي مريم، عن عبدالجبار بن عمر الأيلي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، في الفأرة تقع في السمن، قال: إن كان جامدا الحديث.

قال أبو محمد: ورواه معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

قال أبي: كلاهما وهم، والصحيح: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة، عن النبي ﷺ».

٢. وتابع عبد الملك بن جريج، عبدالجبار في روايته هذا الوجه عن الزهري، أخرج روايته:

الدارقطني ٥/(٤٧٨٩)، وأبو نعيم في «الحلية» ٣/٣٨٠، والبيهقي في «الكبرى» ٩/٣٥٤. ثلاثتهم من طريق بكر بن سهل، عن شعيب بن يحيى، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، به، بنحوه.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الزهري، لم يروه عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب».

وقال البيهقي: «والصحيح عن ابن عمر من قوله، موقوفاً عليه غير مرفوع».

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» ٢/٢٩٣ معلّقاً على يحيى بن أيوب، وقال: «وقال أحمد بن حنبل: في حديثه الوهم، كان يحدّث من حفظه» [1].

وذكر هذا الوجه عبد الحق الأشبيلي في «الأحكام الكبرى» -كما في الوهم والإيهام لابن القطان ٤/٧٥ - وقال: «يحيى هذا لا يُحتج به» [2].

---

(١) انظر في ترجمة يحيى بن أيوب الغافقي، الجرح والتعديل ٩/١٢٧، ميزان الاعتدال ٤/٣٦٢، التهذيب ١١/١٨٦.

(٢) وقد بسط تخريج الحديث وتوسّع فيه الباحث د.عبدالله دمفو في رسالته مرويات الزهري المعلة ٩٨٠-١٠١٧.

**دراسة إسناد الحديثين:**

**رجال الوجه الأول:**

**١. أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ:**

هو أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الحافظ، المعروف بابن الطبري؛ كان أبوه من أهل طبرستان.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

**٢. الْحَسَنُ بْنُ عَلِيّ:**

هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلاّل الحُلواني، نزيل مكة.

- **ثقة حافظ له تصانيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والتسعين.

**٣. عَبْدُ الرَّزَّاق:**

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى، مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني.

- **ثقة حافظ مصنف شهير، عمي بأخرة فتغيّر.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والأربعين.

**٤. مَعْمَر:**

هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عُروة البصري، نزيل اليمن.

- **ثقة ثبت فاضل، إلاّ أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا ما حدّث به في البصرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والسبعين.

### ٥. الزُّهْرِيّ:

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، أحد الأعلام،

- **فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

### ٦. سَعِيد بْن الْمُسَيَّب:

هو سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي، أبو محمد المدني.

- **أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والأربعين بعد المائة.

### رجال الوجه الثاني:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ صَالِح:

هو أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الحافظ، المعروف بابن الطبري؛ كان أبوه من أهل طبرستان.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

### ٢. عَبْدُ الرَّزَّاق:

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى، مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني.

- **ثقة حافظ مصنف شهير، عمي بأخرة فتغيّر.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والأربعين.

### ٣. عَبْدُ الرَّحْمَن بْنُ بُوذَوَيْه:

هو عبد الرحمن بن بوذويه، ويقال: ابن عمر بن بوذويه الصنعاني. روى عن: معمر بن راشد، ووهب بن منبه. وعنه: عبد الرزاق بن همام، ومطرف بن مازن.

قال أبو بكر الأثرم: ذكره أحمد بن حنبل فأثنى عليه خيراً.

وقال الذهبي: «ثقة». وقال ابن حجر «مقبول».

**الخلاصة فيه أنه:**

- **ثقة.**

روى له أبو داود والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢١٧/٥، بحر الدم (٥٩٥)، تهذيب الكمال ٣٧٩/٤، الكاشف ٦٢٣/١، التهذيب ١٤٩/٦، التقريب ٣٩٧/(٣٨١٨).

### ٤. مَعْمَر:

هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عُروة البصري، نزيل اليمن.

- **ثقة ثبت فاضل، إلاّ أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا ما حدّث به في البصرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والسبعين.

### ٥. الزُّهْرِيّ:

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، أحد الأعلام.

- **فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

### ٦. عُبَيْدُاللَّه بْن عَبْدِاللَّه:

هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني.

- **ثقة فقيه ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين بعد المائة.

## الحكم على الحديث:

هذا الحديث مختلف فيه على سبعة أوجه – كما تقدم تخريجه – وحاصل الترجيح بين هذه الأوجه هو ما يلي:

**أرجح الأوجه وأصحها:** هو الوجه الثالث (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة مرفوعاً)؛ لكونه المحفوظ عن الإمام مالك، وهو أثبت أصحاب الزهري كما في قول الجمهور[1]، ولإخراج البخاري له في صحيحه، ولمتابعة ابن عيينة، ومعمر، وكذا في المحفوظ عن عبدالرحمن بن إسحاق، والأوزاعي، ولتصحيح وترجيح هذا الوجه من جماعة من الأئمة: كالبخاري، والترمذي، وأبي حاتم، والدارقطني وغيرهم.

**ثم يليه في الصحة:** الوجه الأول: وهو (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرةﷺ) فقد صححه محمد بن يحيى الذهلي – وهو أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري[2] – ووافقه ابن المنذر.

**أما البقية فلا يصح منها شيء،** وبيان ذلك فيما يلي:

**فالوجه الثاني:** وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ) فهو وجه مرجوح؛ لأنه غير محفوظ عن أصحاب الزهري الذين رووه عنه ومنهم مالك والأوزاعي.

---

(١) ينظر شروط الأئمة الخمسة ص٦٠، وشرح العلل لابن رجب ٦١٣/٢.

(٢) فتح الباري ٣٤٥/١.

**وأما الوجه الرابع:** وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله عن ميمونة، مرفوعاً، بدون ذكر ابن عباس) فهي رواية غير محفوظة عن الزهري؛ لمخالفتها رواية الثقات من أصحاب مالك الذين رووا الوجه الثالث عنه.

**وأما الوجه الخامس:** وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعاً) فهو وجه غير محفوظ، وقد قال الدارقطني كما في «العلل» ١٥/٢٥٩/(٤٠٠٧) عن هذا والوجه: «وذلك وهم من راويه».

**وأما الوجه السادس:** وهو (الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن النبي ﷺ، مرسلاً) فهو وإن كان رواته ثقات إلا أن الوجه الثالث الراجح يرجَّح عليه بأكثرية رواته من الثقات من أصحاب الزهري. وأما إخراج البخاري له، فهو لم يجعله أصلاً في الباب، وإنما أخرج قبله الوجه الثالث الراجح من رواية سفيان بن عيينة، ولعلّه رحمه الله يُلمح إلى أن ورود الحديث مرسلاً لا يعكر على صحة الحديث متصل من طريق ابن عيينة.

**وأما الوجه السابع:** وهو (الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً) فغير محفوظ؛ لأنه من رواية عبدالجبار بن عمر وقد تقدم أن ضعيف. ولأن الصحيح إنما هو من حديث ابن عمر قوله، ولا يصح رفعه.

وعلى هذا فيكون ما أخرجه أبو داود في حديث الباب دائر على الصحة، فهو بين أن يكون الوجه الثالث –وهو الراجح- كما في الرواية الثانية (٣٨٤٢)، وبين أن يكون الوجه الأول –وهو صحيح- كما في الرواية الأولى (٣٨٤٣)، وقد صدّر الباب بحديث سفيان المخرّج في الصحيح وهو من فقه الإمام أبي داود وبديع صنعته الحديثية.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث أنه إذا وقعت الفأرة في سمن فإن كان جامداً، فإنه يُلقى وما حولها، ويؤكل الباقي. وإن كان مائعاً، فذهب المالكية والشافعية والحنابلة وهو الصحيح في المذهب إلى أنه ينجس. وذهب الحنفية وأحمد - في رواية - إلى أن المائع كالماء لا ينجس إلا بما ينجس به الماء[1].

٢. قوله ﷺ: «فلا تقربوه»، أي: بالأكل إجماعاً؛ لأنه تنجس بموتها فيه وهو مائع، فتسري في جميع السائل. وقال أبو حنيفة: هو نجس لا يجوز أكله وشربه، ويجوز بيعه والاستصباح به. وقَصَرَ الشافعي الجواز على الاستصباح وحده دون البيع. وذهب بعض أهل الحديث، وأهل الظاهر إلى عدم قربانه مطلقاً[2].

٣. واستدل بحديث الباب لإحدى الروايتين عن أحمد، أن المائع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجس إلا بالتغيير، وهو اختيار البخاري، وقول ابن نافع من المالكية وحكي عن مالك[3].

---

(١) حاشية ابن عابدين ٢٢٢/١، وفتح القدير ١٤٧/١، ومواهب الجليل ١٠٨/١، وجواهر الإكليل ٩/١، وحاشية الدسوقي ٥٨/١، والمهذب ٥٧/١، والمغني ٣٦/١، والإنصاف ٦٧/١.

(٢) معالم السنن ١٠٠/٣، وينظر المصادر السابقة.

(٣) عون المعبود ٢٢٨/١٠، وينظر فتح الباري ٦٦٨/٩ وما بعدها.

## باب فِي الذُّبَابِ يَقَعُ فِي الطَّعَامِ

(٣٨٤٤) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ - عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَامْقُلُوهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الآخَرِ شِفَاءً، وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ**».

---

### تخريج الحديث:

هو في «مسند **أحمد**» ١٢/(٧١٤١).

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» ١/(١٠٥) - ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» ٤/(١٢٤٦) عن **زياد بن يحيى الحساني**. وابن حبان أيضاً ١٢/(٥٢٥٠) من طريق **نصر بن علي الجهضمي**. والبيهقي في «الكبرى» ١/٢٥٢، والذهبي في «السير» ٦/٣٢٢ كلاهما من طريق **الحسن بن عرفة**. أربعتهم عن بشر بن المفضل.

وأخرجه أحمد ١٢/(٧٣٥٩) (بلا واسطة)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٨/(٣٢٩٥) من طريق سفيان بن عيينة. كلاهما (بشرٌ، وابن عيينة) عن محمد بن عجلان، به.

واختلف على ابن عجلان فرواه عنه (الليث بن سعد، ويحيى بن أيوب الغافقي، عنه)، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أخرج روايتهما: أحمد ١٤/(٨٤٨٥) من طريق الليث. والبزار في «مسنده» كما في البحر الزخار ٨/١٦٧ من طريق يحيى بن محمد بن قيس. الطحاوي في «شرح المشكل» ٨/(٣٢٩٣) من طريق يحيى بن أيوب. ثلاثتهم عن محمد بن عجلان، به. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن عجلان عن القعقاع إلا محمد بن قيس، وقد خولف فيه عن ابن عجلان». وقال الدارقطني في «العلل» ٨/١٤٣: «يرويه ابن عجلان، واختلف عنه فرواه بشر بن المفضل، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وخالفه يحيى بن أيوب؛ رواه عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. ولعله حفظه عنهما». قلت: يقصد لعل

ابن عجلان حفظ الوجهين؛ عن المقبري وَالقعقاع.

وتابع إبراهيمُ بن الفضل: محمدَ بن عجلان في رواية هذا الحديث عن سعيد المقبري، به، أخرج روايته: أحمد ١٥/(٩٧٢١). وإبراهيم بن الفضل: «متروك» [1].

وأخرجه **إسماعيل بن جعفر** في «جزءه» (ح٤٣٠) - ومن طريقه أحمد ١٥/(٩١٦٨)، والبخاري (٥٧٨٢)، والبغوي (٢٨١٣) -. وأخرجه الدارمي في «مسنده» ٢/(٢٠٨١)، البخاري (٣٣٢٠) من طريق **سليمان بن بلال**. وابن ماجه (٣٥٠٥) من طريق **مسلم بن خالد**. وابن الجارود (٥٥) من طريق **ابن أبي مريم** (محمد ابن أبي حفصة) وَ سليمان بن بلال. والطحاوي في «شرح المشكل» ٨/(٣٢٩١) من طريق **محمد بن جعفر** (ابن أبي كثير). والبيهقي في «الكبرى» ١/٢٥٢، والبغوي في «شرح السنة» (٢٨١٤) من طريق سليمان بن بلال. خمستهم عن عتبة بن مسلم، عن عُبَيْد بن حُنين، عن أبي هريرة ﷺ، به. بنحوه ولفظه عند البخاري: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً». قال الدارمي: «...وحديث عبيد بن حنين أصح».

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٢٥)، والدارمي ٢/(٢٠٨٢) كلاهما عن **سليمان بن حرب**. أحمد ١٣/(٧٥٧٢) عن **أبي كامل الجحدري**، وَ١٤/(٨٦٥٧) عن **أسود بن عامر**، وَ١٥/(٩٠٣٦) عن **عفان**. أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء». قلت: وثمامة لم يدرك أبا هريرة، فالحديث منقطع.

وأخرجه البزار في «مسنده» كما في كشف الأستار (٢٨٦٦) من طريق أبي عتاب سهل بن حماد، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة، عن أنس ﷺ رفعه.

قال الدارمي: «قال غير حماد: ثمامة، عن أنس مكان أبي هريرة. وقوم يقولون: عن القعقاع، عن أبي هريرة. وحديث عبيد بن حنين أصح».

---

(١) التقريب ١١٨/(٢٢٨).

قال الدارقطني في «العلل» ٨/٢٧٩: «اختلف فيه على ثمامة، فرواه حماد بن سلمة عن ثمامة، عن أبي هريرة. وخالفه عبد الله بن المثنى بن أنس، فرواه عن ثمامة، عن أنس عن النبي ﷺ، وكذلك قال أبو عتاب الدلال، ووقفه مسلم بن إبراهيم عن عبد الله بن المثنى. وقول حماد بن سلمة أشبه بالصواب».

قال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (م:٤٦): «وسألتُ أبي، وأبا زُرعة، عَن حديث؛ رواهُ سهلُ بنُ حمّادٍ أبُو عتّاب، عن عَبدِ اللهِ بنِ المُثنّى، عن ثُمامة، عن أنسٍ، عنِ النّبيِّ ﷺ، قال: «إذا وقع الذُّبابُ فِي إِناءِ أحدِكُم فليغمِسهُ فِيهِ، فإنّ فِي أحدِ جناحيهِ داءً، وفِي الآخرِ شِفاءً». فقال أبِي، وأبُو زُرعة جمِيعًا: رواهُ حمّادُ بنُ سلمة، عن ثُمامة بنِ عَبدِالله، عن أبِي هُريرة.

قال أبُو زُرعة: وهذا الصّحِيحُ.

وقال أبِي: هذا أشبهُ عن أبِي هُريرة، عنِ النّبِيِّ ﷺ، ولزِم أبُو عتّابٍ الطّرِيق، فقال: عن عَبدِ اللهِ، عن ثُمامة، عن أنسٍ.

وقال أبُو زُرعة: هذا حدِيثُ عَبدِ اللهِ بنِ المُثنّى، أخطأ فِيهِ عَبدُ اللهِ، والصّحِيحُ: ثُمامةُ، عن أبِي هُريرة.

وأخرجه أحمد ١٥/(٩٠٣٦) (بلا واسطة)، والطحاوي في «شرح المشكل» ٨/(٣٢٩٢) من طريق عفان، عن حبيب بن الشهيد، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به، بمثل حديث حماد.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل:

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله أحد أئمة المذاهب الأربعة.

- **ثقة حافظ فقيه حجة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والأربعين.

### ٢. بِشْرٌ بْنَ الْمُفَضَّل:

هو بشر بن المفضل بن لاحق الرَّقاشي مولاهم، أبو إسماعيل البصري. روى عن: محمد بن عجلان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهما. وعنه: أحمد، وإسحاق، وغيرهما.

- **ثقة ثبت عابد.** قال أحمد:«إليه المنتهى في التثبت بالبصرة».

مات سنة ١٨٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٤٧/١، الثقات ٩٧/٦، تهذيب الكمال ٣٥٧/١، الكاشف ٢٦٩/١، التهذيب ٢٣٢/١، التقريب ١٥٥/١(٧٠٣).

### ٣. ابْنُ عَجْلاَن:

هو محمد بن عجلان المدني القرشي مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة/ أبو عبد الله أحد العلماء العاملين. روى عن: أبيه ، وسعيد المقبري، وخلق. وعنه: بشر بن المفضل، وشعبة، وآخرون.

وثّقه ابن عيينة، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق وسط.

قال يحيي القطان: «لا أعلم إلا أني سمعت ابن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة، وعن رجل، عن أبي هريرة، فاختلط فجعلهما عن أبي هريرة».

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: سئل أبي، عن ابن عجلان، وابن أبي ذئب؟ قال: «ابن عجلان اختلطت عليه فجعلها كلها عن سعيد، عن أبي هريرة، وليث بن سعد أصح القوم عنه حديثًا وهو أحب إلي منهم، يعني في حديث سعيد». وقال الذهبي: «وقد أورد البخاري في كتاب «الضعفاء» له في محمد بن عجلان قول القطان في محمد، وأنه لم يتقن أحاديث المقبري عن أبيه، وأحاديث المقبري عن أبي هريرة. يعني: أنه ربما اختلط عليه هذا بهذا. وقال النسائي: «ابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري، ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد عن أخيه عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد عن أبي هريرة. وابن عجلان ثقة». وقال ابن حبان: «وقد سمع سعيد المقبري

من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته و لم يميز بينهما، احتاط[1] فيها وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يَهِي الإنسان به؛ **لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة**، فما قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فذاك مما حُمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه. وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة، فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروى الثقات المتقنون عنه، عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذبا في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً، على حسب ما ذكرناه». وقال القطان: «كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع»، وقال العقيلي: «يضطرب في حديث نافع».

والحاصل أن الأئمة على توثيقه، لكن روايته عن:

أ- سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

ب- وسعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ت- وسعيد المقبري، عن رجل آخر، عن أبي هريرة.

اختلطت على محمد بن عجلان فلم يستطع التمييز بينها، أما الرواية الأولى والثانية فالخطب يسير لكون الواسطة وهي «عن أبيه» من الثقات الأثبات، لكن المُشْكِل الواسطة في الرواية الثالثة وهم شيوخ سعيد على اختلاف مراتبهم جرحاً وتعديلاً، وعلى هذا فما انفرد به ابن عجلان في روايته عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أو خالف فيه فهو محل نظر.

أما قول يحيى القطان: «كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع»، وتبعه في ذلك العقيلي. فإن مفادها أن في حديثه عن نافع بعض اضطراب، فما ثبت الاضطراب فيه اجتنب، ولا يصل هذا الحكم إلى اطراح حديثه، بدليل أن كلا من ابن المديني، والنسائي قد عدا ابن عجلان من الطبقة الخامسة من أصحاب نافع - على اختلاف بينهما في التقسيم -

---

(١) أثبت محققوا الثقات لابن حبان لفظة: ((اختلط)) وأشاروا في الحاشية إلى ((احتاط)) في نسخة، وقالوا: أنه تصحيف. قلت: والأولى بالسياق كلمة احتاط، والله أعلم.

إلا أنها طبقة يقبل حديثها وإن كان أصحابها ليسوا في درجة الثقات الأثبات كما في الطبقات الأولى[1].

ووصف بالتدليس: قال العلائي في «جامع التحصيل» ص ١٠٩: «ذكر ابن أبي حاتم حديثه عن الأعرج عن أبي هريرة حديث: «المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف»، فقال: إنما سمعه من ربيعة بن عثمان عن الأعرج. قلت: رواه عبد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن عثمان بن حبان عن الأعرج، وذكر غير ابن أبي حاتم أيضا أنه كان يدلس أعني ابن عجلان». وقد عدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة.

**الخلاصة في محمد بن عجلان أنه:**

- **ثقة يدلس ربما وهم.**

قال الذهبي: «ثقة»، وقال في «الميزان»: «إمام صدوق مشهور»، وقال في «السير»: «وهو حسن الحديث، وأقوى من ابن إسحاق، ولكن ما هو في قوة عبيد الله بن عمر ونحوه»، وقال أيضاً: «وقد ذكرت ابن عجلان في «الميزان» فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح، فلا ينحط عن رتبة الحسن». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة».

مات سنة ١٣٨هـ، روى له البخاري تعليقاً، ومسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٩٦/١، معرفة الثقات ٢٤٧/٢، ضعفاء العقيلي ١١٨/٤، الجرح والتعديل ٤٩/٨، الثقات ٣٨٦/٧، تهذيب الكمال ٤٣٣/٦، الكاشف ٢٠٠/٢، السير ٣١٧/٦، جامع التحصيل ص١٠٩، التقريب ٥٧٩/(٦١٣٦)، تعريف أهل التقديس ص١٤٩.

## ٤. سَعِيد الْمَقْبُرِيّ:

هو سعيد بن أبي سعيد: واسمه كيسان المقبري، أبو سعد المدني. وكان أبوه مكاتبا لامرأة من بني ليث، والمقبري نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاورا لها. روى عن: أبي هريرة، وأبي

---

(١) انظر طبقات النسائي ص١٣١، شرح العلل لابن رجب ٤٠١/١.

سعيد، وغيرهما ﷺ. وعنه: ابن عجلان، وابن أبي ذئب، وجماعة.

قال ابن المديني، وابن سعد، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي، وابن خراش: «ثقة»، زاد الأخير: «جليل أثبت الناس فيه الليث بن سعد».

وقال أحمد: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال يعقوب ابن شيبة: «قد كان تغير وكبر واختلط قبل موته، يقال: بأربع سنين». وقال الواقدي: «اختلط قبل موته بأربع سنين».

وبكل حال فالجمهور على توثيقه، أما اختلاطه فقد عُرف تاريخ بدايته، فيتحاشى من حدث به بعد الاختلاط، مع أن الذهبي في «الميزان» قال: «ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط؛ فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه». قلت: وإن كان هذا يُشكل مع قول شعبة: «حدثنا سعيد المقبري بعد ما كبر» لكن قد قال ابن عدي: «إنما ذكرت سعيد المقبري في جملة من اسمه سعيد؛ لأن شعبة يقول: «حدثنا سعيد المقبري بعد ما كبر». وأرجو أن سعيداً من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير». ولهذا يبقى أن حديثه صحيحاً إلا ما كان فيه علة أو شذوذاً.

**الخلاصة في سعيد المقبري أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الميزان»: «ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم ولم يختلط»، واقتصر في «الكاشف» على قول أحمد: «ليس به بأس». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة تغيّر قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة، وأم سلمة مرسلة».

مات سنة ١٢٣هـ، وقيل: ١٢٥هـ. وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٩٩/١، الجرح والتعديل ٥٧/٤، الثقات ٢٨٤/٤، تهذيب الكمال ١٦٦/٣، الكاشف ٤٣٧/١، الميزان ١٣٩/٢، التهذيب ٢٢/٢، التقريب ٢٨٢/(٢٣٢١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **صحيح**؛ لأن رجاله ثقات، ومحمد بن عجلان على ثقته فلا يؤثر عليه أن ما ينفرد به عن الثقات محل نظر؛ لاختلاط مروياته عن سعيد المقبري، فإن هذا الحديث مما وافق فيه الثقات إلا ما كان من زيادة «وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِه الَّذي فيه الدَّاءُ» فهي زيادة حسنة، ويشهد لها حديث أبي سعيد الخدري ﷺ وفيه: « فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ» أخرجه أحمد ١٧/(١١٦٤٣). وابن ماجه (٣٥٠٤). والبغوي في «شرح السنة» (٢٨١٥) وغيرهم. كلهم من طريق يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن خالد، قال دخلت على أبي سلمة، فأتانا بزبد وكُتْلَة، فأُسقط ذباب في الطعام، فجعل أبو سلمة يمقله بأصبعه فيه، فقلت: يا خال، ما تصنع؟ فقال: إن أبا سعيد الخدري حدثني عن رسول الله ﷺ قال: «إن أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام، فامقلوه، فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء». وهذا إسناد حسن لأجل سعيد بن خالد بن عبد الله بن قارظ وهو «صدوق» [1].

وقد حسَّن إسناد الحديث الذهبي في «السير» ٣٢٢/٦ فقال: «هذا حديث حسن الاسناد». وأقر ابن حجر في «الفتح» ٢٥١/١٠ تصحيح ابن حبان لهذا الحديث.

وقد حسّن إسناده الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٩٤/١.

## غريب الحديث:

قوله: «**الذُّبَابُ**»: جمعه في الكثرة (ذِبَّانٌ) مثل غراب وغربان. وفي القلة (أَذِبَّةٌ) الواحدة (ذُبَابَةٌ)[2].

وقال ابن حجر في «الفتح»: «قَالَ أَبُو هِلاَل الْعَسْكَرِيّ: الذُّبَاب وَاحِد وَالْجَمْع ذِبَّان كغِرْبَان، وَالْعَامَّة تَقُول: ذُبَاب لِلْجَمْعِ وَلِلْوَاحِد ذُبَابَة بِوَزْن قُرَادَة، وَهُوَ خَطَأ، وَكَذَا قَالَ أَبُو حَاتِم السِّجِسْتَانِيّ إِنَّهُ خَطَأ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيّ: الذُّبَاب وَاحِدَة ذُبَابَة وَلاَ تَقُلْ ذِبَّانَة، وَنَقَلَ فِي «الْمُحْكَم» عَنْ أَبِي عُبَيْدَة عَنْ خَلَف الأَحْمَر تَجْوِيز مَا زَعَمَ الْعَسْكَرِيّ أَنَّهُ خَطَأ، وَحَكَى

(١) التقريب ٢٨٠/(٢٢٩١).
(٢) المصباح المنير ص١٧٣.

سِيبَوَيْهِ فِي الْجَمْعِ ذُبَّ. وَقَرَأْته بِخَطِّ الْبُحْتُرِيِّ مَضْبُوطًا بِضَمِّ أَوَّله وَالتَّشْدِيد»[1].

قوله: «**فَامْقُلُوهُ**»: أي اغْمِسوه فيه. يقال: مَقَلْتُ الشيءَ أَمْقُلُه مَقْلاً إذا غَمَسْتَه في الماء ونحوِه[2].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. الحديث دليل ظاهر على جواز قتل الذباب؛ لدفع ضرره، وأنه يترع ولا يؤكل، وأن الذباب إذا مات في مائع فإنه لا ينجسه؛ لأنه ﷺ أمر بغمسه، ومعلوم أنه يموت من ذلك، ولا سيما إذا كان الطعام حاراً ، فلو كان ينجسه لكان أمراً بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه[3].

٢. في الحديث علم من أعلام نبوته ﷺ ومعجزة قاطعة بأن إرشاده في هذا الحديث لأمته بغمس الذباب بأنه وحي من الله، إذ لا يمكن أن يقول ذلك من تلقاء نفسه لاسيما في عصر صدر الإسلام، وقد خرج العلم التجريبي الحديث مثبتاً صحة ذلك طبياً، وإن رغمت أنوف من ردّه أو تأولّ معنى الحديث مجازاً تكلفاً[4].

٣. وقد تعجب قوم من اجتماع الداء والدواء في شيء واحد وهو الذباب، ووجدنا لكون أحد جناحي الذباب داء والآخر دواء فيما أقامه الله لنا من عجائب خلقه وبدائع فطرته شواهد ونظائر، منها: النحلة يخرج من بطنها شراب نافع، وبث في إبرها السم الناقع. والعقرب تهيج الداء بإبرها، ويتداوى من ذلك بجرمها.

---

(١) فتح الباري ١٠/٢٥٠.

(٢) النهاية ٤/٣٤٧.

(٣) انظر التمهيد ١/٣٣٧، عون المعبود ١٠/٢٣١، سبل السلام ١/٥٥.

(٤) انظر فتح الباري ١٠/٢٥١ وفيه الرد من زعمه مجازاً، وانظر الأنوار الكاشفة للمعلمي ردٌ على أبي ريَّة في كتابه أضواء على السنة النبويةص٢١٥، ودفاع عن السنة ورد شُبه المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين لمحمد أبو شهبة ص١٦٨-١٧٤ وَ٣٣١-٣٥٤، والإصابة في صحة حديث الذبابة لخليل خاطر ص١٦٩-١٧٨، وطرفاً من ذلك في السلسلة الصحيحة ١/٩٦-١٠١، ومن رام التوسع فعليه بكتب الإعجاز العلمي.

وأما اتقاؤه بالجناح الذي فيه هذا الداء على ما ورد في رواية، فإنه تعالى ألهم الحيوان بطبعه ما هو أعجب منه، فلينظر المتعجب من ذلك إلى النملة كيف تسعى لجمع القوت، وتصون الحب على المدى، وتجفف الحب إذا أثَّر فيه الندى، ثم تقطع الحب؛ لئلا ينبت، وتترك الكزبرة بحالها؛ لكونها لا تنبت وهي صحيحة. فتبارك الله[1].

(١) انظر كشف المشكل من حديث الصحيحين ١/١٠٢١، وفيض القدير ١/٤٥٣.

## باب مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا طَعِمَ

(٣٨٥٠) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رِيَاحٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ**».

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مشهور عن رياح بن عبيدة السلمي، واختلف عليه من أوجه:

الوجه الأول: (عنه أو غيره، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً).

الوجه الثاني: (عنه، عن مولى لأبي سعيد، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً).

الوجه الثالث: (إسماعيل، عن أبي سعيد الخدري ﷺ موقوفاً).

### أما الوجه الأول:

وهو (عن رياح أو غيره، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً): رواه عنه ابنه إسماعيل بن رياح، وعنه أبي هاشم الواسطي، وعنه سفيان الثوري. واختلف فيه على الثوري:

( أ ) فرواه وكيع، عن الثوري بهذا الوجه، أخرج روايته: **أحمد** ١٧/(١١٢٧٦)، و١٨/(١١٩٣٤). وأبو داود (٣٨٥٠) عن **محمد بن العلاء** - ومن طريقه البيهقي في «الدعوات» ٢/٢٢٥ -. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٦٠٣٩) من طريق **إسحاق** (ابن إسماعيل). ثلاثتهم عن وكيع به مثله[1]. وفي الموضع الأول عند أحمد «أبو هاشم الرماني». قلت: وهي نسبة أخرى للواسطي فلا إشكال.

(١) وقع عندهم تصحيفاً «رباح» والصواب «رياح» كما في كتب الرجال وفي بقية الطرق.

(ب) وتابع أبو أحمد الزبيري: وكيعاً في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: الترمذي في «الشمائل» (١٨٤) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٢٩) - عن محمود ابن غيلان، عنه، عن الثوري، عن أبي هاشم، عن إسماعيل بن رياح، عن أبيه رياح بن عبيدة، عن أبي سعيد به بمثل حديث وكيع في صيغة الدعاء. قال البغوي: «وإسماعيل بن رياح بن عبيدة يروي عن أبيه، وهذا الحديث منقطع وروى هذا الحديث حفص بن غياث، وأبو خالد الأحمر، عن حجاج بن أرطاة، عن رياح بن عبيدة، فقال حفص: عن ابن أخي سعيد، وقال أبو خالد: عن مولى لأبي سعيد، عن أبي سعيد».

كما رواه أيضاً أحمد بن سعيد الرِباطي، عن الزبيري بإسناد محمود بن غيلان المتقدم، لكن وقع عنده: «عن أبي هاشم إسماعيل بن كثير»، أخرج روايته: النسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «السنن الكبرى» ٩/(١٠٠٤٨).

قلت: وتمييز أبي هاشم بأنه إسماعيل بن كثير وهم ظاهر وقع فيه الرباطي من جراء الاشتراك في الكنية، فأن أبا هاشم في طرق هذا الحديث هو الواسطي الرماني وهي نسبة ليحيى بن دينار، وليس لإسماعيل بن كثير، كما ورد صريحاً في الروايات السابقة. قال المزي في «تهذيب الكمال» ٢٥٢/١ حين ترجم لإسماعيل بن كثير: «وحديثه عن إسماعيل بن رياح فيه نظر».

(ج) وخالف قبيصةُ: وكيعاً، والزبيري، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: أبو الشيخ في «الأخلاق» ٣/(٦٩٠)، والبيهقي في «الدعوات» ٢٢٥/٢، من طريقه عن الثوري، عن أبي هاشم الواسطي، عن إسماعيل بن رياح، عن أبي سعيد الخدري به. قال البيهقي: «لم يذكر قبيصة في إسناده عن أبيه أو عن غيره». وقال ابن معين: «ليس بحجة في سفيان»، وقال أيضاً: «قبيصة ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان، فليس بذاك القوي؛ فإنه سمع منه صغيراً». وبكل حال فقبيصة متكلم في روايته عن الثوري[1]، ولهذا فلا يثبت هذا الطريق.

---

(١) انظر تهذيب الكمال ٩٦/٦، التهذيب ٣٤٧/٨، وشرح العلل لابن رجب ٥٤٤/٢.

( د ) وتابع معاويةُ بن هشام: قبيصة في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: النسائي في «عمل اليوم والليلة» كما «السنن الكبرى» له ٩/(١٠٠٤٧) – وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» ١٢٤/(٤٦٤) عن **أحمد بن سليمان** (الرهاوي). والطبراني في «الدعاء» (٨٩٨) من طريق **محمد بن سعيد الأصبهاني**. كلاهما عنه، عن الثوري، عن أبي هاشم، عن رياح، عن أبي سعيد به . ولم يذكر: إسماعيل بن رياح. لكن جاء عند النسائي: «عن رياح، وقال مرة أخرى: عن رياح، عن أبي سعيد الخدري»، وعند ابن السني[1] – على الصواب والله أعلم: «عن رياح، وقال مرة: أخبرني رياح»، قلت: فالظاهر أن «أخرى: عن» مصحّفة من «أخبرني». قلت: ومعاوية بن هشام: «صدوق له أوهام» [2].

(هـ) وخالف مؤمل بن إسماعيل من تقدم؛ فرواه عن سفيان، عن أبي هاشم، عن إسماعيل بن رياح، عن رجل، عن أبي سعيد به. أخرج روايته: البخاري في «التاريخ الكبير» ٣٥٣/١ قال البخاري: «وقال لي إسحاق: حدثنا مؤمل ...».

ومؤمل: «صدوق سيء الحفظ» [3].

والراجح فيما تقدم من اختلاف أن المحفوظ هو ما رواه وكيع؛ لكونه أوثق من روى هذا الحديث عن الثوري، وأنه المقدم على هؤلاء في أصحاب الثوري بمراحل[4].

**أما الوجه الثاني:**

وهو (عنه، عن مولى لأبي سعيد، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً): فرواه عنه حجاج بن أرطاة، واختلف عليه:

( أ ) فرواه أبو خالد الأحمر، عنه، أخرج روايته: أبو سعيد الأشج في «جزء من حديثه»

---

(١) كما في طبعة عمل اليوم والليلة لابن السني المطبوعة في دار المعارف العثمانية – وهي من أدق الطبعات – والتي اعتنى بتحقيقها وتصحيحها جماعة منهم العلامة المعلمي. أما الطبعة التي حققها عبد القادر أحمد عطا، طبعة دار المعرفة عام ١٣٩٩هـ ص١٧٥ فتم حذف ((وقال مرة: أخبرني رياح)) بالكلية.

(٢) التقريب ٦٢٦/(٦٧٧١).

(٣) التقريب ٦٤٤/(٧٠٢٩).

(٤) انظر شرح العلل لابن رجب ٥٣٨/٢ وما بعدها.

(٨٩) – وعنه الترمذي (٣٤٥٧). وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٤٩٩٢)، ١٥/(٣٠١٧٧) – وعنه ابن ماجه (٣٢٨٣). وسنده فيه جهالة؛ لأن مولى أبي سعيد مهمل لم يصرح باسمه ليعرف – وسيأتي تفصيل القول في رجال إسناد ابن ماجه في الحديث الثامن والتسعين.

(ب) وخالف حفصُ بن غياث: أبا خالد الأحمر في رواية هذا الوجه عن حجاج بن أرطاة، أخرج روايته: أبو سيعد الأشج في «جزء من حديثه» (٨٩) – وعنه الترمذي (٣٤٥٧).. والبخاري في «التاريخ الكبير» ١/٣٥٤ عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن حجاج بن أطاة، عن رياح، عن ابن أخي أبي سعيد، عن أبي سعيد رضي الله عنه، به. مثله.

(ج) وخالف يزيدُ بن هارون: من تقدم في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: عبد ابن حميد في «مسنده» – كما في المنتخب (٩٠٧) –، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» – كما في «الإكمال» لمغلطاي ٥/١٦ – عن يزيد بن هارون، عن رياح، عن رجل، عن أبي سعيد، به.

وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ٣/(٦٨٩). من طريق مسلمة بن علي (الخشني)، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن رياح بن عبيدة بن أخت أبي سعيد، عن أبي سعيد رضي الله عنه، به. إلا أن مسلمة بن علي: «متروك» [1].

**أما الوجه الثالث:**

وهو (إسماعيل، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه موقوفاً):

فرواه عنه حصين بن عبد الرحمن (السلمي)، أخرج روايته: **محمد بن فضيل بن غزوان** في «الدعاء» (١١٢) [2] – وعنه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٤٩٩٦) –. وابن أبي شيبة – أيضاً – في «المصنف» ١٢/(٢٤٩٩٥)، و١٥/(٣٠١٧٩) عن **عبد الله ابن إدريس.** والبخاري في «التاريخ الكبير» ١/٣٥٤ من طريق **عبثر.** والنسائي في «عمل اليوم و الليلة»

(١) التقريب ٦١٨/(٦٦٦٢).

(٢) أشار محقق كتاب "الدعاء" لابن فضيل إلى أن في الأصل: عن إسماعيل بن أبي سعيد، وأنه تحريف!. وأثبت: عن إسماعيل، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان أبو سعيد ...الحديث. اهـ.

كما في «الكبرى» ٩/(١٠٠٤٩) من طريق **هشيم**.

أربعتهم عن حصين بن عبد الرحمن، به . ووقع في رواية النسائي: «إسماعيل بن أبي إدريس» [(١)]، ولم ينسب عند البخاري، وقد أورد ابن أبي حاتم رواية حصين في «الجرح والتعديل» في ترجمته لإسماعيل بن فلان ٢/٢٠٥ وقال: «روى عنه حصين بن عبد الرحمن غير أنه لم ينسبه، وقال: عن إسماعيل، عن أبي سعيد، ولم يرفع الحديث»، ثم قال : «سألت أبي عن إسماعيل هذا، قال: لا أدري من هو» .

وأخرج الحديث أحمد ١٨/(١١٩٣٥) عن وكيع، عن إسرائيل، عن منصور بن المعتمر، عن رجل، عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ به، بلفظ حديث الوجه الأول.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ:

هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي الحافظ. روى عن: سفيان الثوري، وعبدالله بن إدريس، وحفص بن غياث، وخلق كثير. وعنه: الجماعة، وآخرون.

قال حجاج بن الشاعر: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لو حدثت عن أحد ممن أجاب في المحنة؛ لحدثت عن أبي معمر، وأبي كريب». وقال الحسن بن سفيان: سمعت ابن نمير يقول: «ما بالعراق أكثر حديثاً من أبي كريب، ولا أعرف بحديث بلدنا منه». وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال أبو علي النيسابوري: سمعت أبا العباس بن عقدة يقدمه في الحفظ والمعرفة على جميع مشائخهم، ويقول: «ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاثمئة ألف حديث». وقال موسى بن إسحاق الأنصاري: «سمعت من أبي كريب مائة الف حديث». وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال مرة: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو عمرو الخفاف: «ما رأيت من المشائخ بعد إسحاق ابن إبراهيم أحفظ منه». وقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمحمد بن يحيى: «لم أر

(١) سقطت في المطبوع لفظة: "أبي" من "إسماعيل بن أبي إدريس" والمثبت هو الصواب كما في التقريب ١٣٣/(٤٢٣).

بعد أحمد بن حنبل بالعراق أحفظ من أبي كريب». وقال مسلمة بن قاسم: «كوفي ثقة».

**الخلاصة في أبي كريب محمد بن العلاء أنه:**

- **ثقة حافظ.**

وأما قول أبو حاتم: «صدوق»، والنسائي: «لا بأس به» فإنهما كثيراً ما أطلاقا هذه العبارة على الثقات ممن وثّقهم من هو في طبقتهم وشدة تحريهم، لذا فلا غرو أن النسائي في رواية وثّقه.

قال الذهبي في «التذكرة»: «الحافظ الثقة، محدث الكوفة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة حافظ».

مات سنة ٢٤٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٠٥/١، الجرح والتعديل ٥٢/٨، الثقات ١٠٥/٩، تهذيب الكمال ٤٦٦/٦، تذكرة الحفاظ ٤٩٧/٢، الكاشف ٢٠٨/٢، التهذيب ٣٨٥/٩، التقريب ٥٨٤/(٦٢٠٤).

٢. **وَكِيع:**

هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي. روى عن: الثوري، والأعمش، وغيرهما. وعنه: محمد بن العلاء، وأحمد، وغيرهما.

- **ثقة حافظ عابد.**

مات سنة ١٩٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٤١/٢، الثقات ٥٦٢/٧، تهذيب الكمال ٤٦١/٧، الكاشف ٣٥٠/٢، التهذيب ٣١١/٤، التقريب ٦٧٤/(٧٤١٤).

٣. **سُفْيَان:**

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي. روى عن: أبي هاشم الوسطي، والأعمش، وغيرهما. وعنه: وكيع بن الجراح، ويحيى القطان، وغيرهما.

● **ثقة حافظ، فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس.**

وصفه بالتدليس ابن المبارك، والنسائي، لكن قال البخاري: ما أقلّ تدليسه، ومن ثم جعله ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح، وذلك لأمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

مات سنة ١٦١هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٤٠٧/١، الثقات ٤٠١/٦، تهذيب الكمال ٢١٧/٣، الكاشف ٤٤٩/١، التهذيب ٥٦/٢، التقريب ٢٩٠/(٢٤٤٥)، تعريف أهل التقديس ص١١٣.

### ٤. أَبو هَاشِمِ الْوَاسِطِيّ:

هو يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع، الرُّمَّاني – بضم الراء، وتشديد الميم – الواسطي، كان يترل قصر الرمان بواسط.

● **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر.

### ٥. إِسْمَاعِيل بْنِ رَيَاح:

هو إسماعيل بن رياح بن عبيدة السلمي. روى عن: أبيه أو غيره. وعنه: أبو هاشم الرماني.

قال ابن المديني: «لا أعرفه، مجهول».

وقال الذهبي في «المغني»: «لا يعرف»، وقال في «الميزان»: «شبه تابعي، ما أدري من ذا؟ خرج له أبو داود. روى عنه أبو هاشم الرماني وحده، وحديثه مضطرب»، ثم ساق الحديث، وقال: «غريب منكر». وقال ابن حجر في «التقريب»: «مجهول».

وذكره ابن حبان في الثقات.

● **مجهول الحال.**

روى له أبو داود، والترمذي في «الشمائل»، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» .

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٥٣/١، الثقات ٣٨/٦، تهذيب الكمال ٣٨٥/١، الميزان ٣٨٥/١. المغني ١٢١/١، التهذيب ١٨٩/١، التقريب ١٣٥/(٤٤٤).

٦. **أبوه:**

هو رياح بن عَبيدة —بفتح أوله– السلمي الكوفي. وقيل: الباهلي مولاهم [1]. روى عن: ابن عمر رضي الله عنهما، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهما. وعنه: ابنه إسماعيل بن رياح، وحجاج بن أرطاة، وغيرهما .

وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

● **ثقة.**

ووثّقه ابن حجر في «التقريب».

روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، والترمذي، والنسائي في «عمل اليوم والليلة»، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٢٩/٣، الجرح والتعديل ٥١١/٣، الثقات ٢٣٨/٤، تهذيب الكمال ٤٩٨/٢، إكمال تهذيب الكمال ١٥/٥، التهذيب ١٧٧/٢، التقريب ٢٥٣/(١٩٧٣) وَ(١٩٧٤).

٧. **غَيْره:**

هكذا مبهم، ولم يأت في طرق الحديث ما يبيّن ذلك.

---

(١) وقد احتسبهما المزي اثنان، أحدهما صاحب الترجمة، والآخر روى عن: عمر بن عبد العزيز. ولم يذكر البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل سوى راوٍ واحد، وهو الذي روى عن عمر بن عبد العزيز، وكذلك ابن حبان، وقال: "روى عنه ابنه اسماعيل بن رياح وأهل العراق ". كما تعقبه مغلطاي، وابن حجر، فذكرا أن المزي لم يسبق إلى هذا التفريق، وحجتهما أن كتب المؤتلف والمختلف لم يتطرقا إلى شيء من ذلك. وعدد مغلطاي اثني عشر كتاباً.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأجل إسماعيل بن رياح وهو «مجهول» كما تقدم.

وقد ضعّف الحديث الذهبي في «الميزان» ١/٢٢٨.

وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٣٨٥٠) .

أما الوجه الثاني والذي يرويه حجاج بن أرطاة: فهو ضعيف؛ للاضطراب فيه، وللجهالة في إسناده – وتفصيل ذلك في الحديث الثامن والتسعين – إن شاء الله.

أما الوجه الثالث فلا يثبت؛ لأن في إسناده من لا يُعرف وهو إسماعيل كما قال أبو حاتم الرازي.

وفي الباب عن: أبي أيوب، ومعاذ بن أنس الجهني، وأنس، وأمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

أما حديث أبي أيوب فهو التالي وهو حديث صحيح ، وأما حديث معاذ بن أنس فسيأتي – إن شاء الله – في الحديث التاسع والتسعين، وأما حديث أنس وهو من أمثلها فهو صحيح مسلم (ك: الذكر والدعاء، ب: الدعاء عند النوم، ح ٢٧١٥/٦٤) ولفظه: عن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه قال: «الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا، وكفانا وآوانا، فكم ممن لا كافي له ولا مؤوي» .

وبهذه الشواهد يرتقي الحديث بها إلى مرتبة الحسن لغيره، والله أعلم.

(٣٨٥١) قَالَ أَبُوْ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عَقِيلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى وَسَوَّغَهُ وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الدعوات» ٢/٢٢٦ من طريق أبي داود.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٨٦٧)، وفي «عمل اليوم والليلة» كما في «الكبرى» ٩/(١٠٠٤٤)، وابن أبي حاتم في «العلل» (م:٢٥٦٩)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» ٣/٤٩ (بواسطة)، عن **يونس بن عبد الأعلى**. والطبراني في «الكبير» ٤/(٤٠٨٢) من طريق **أصبغ بن الفرج**. وأبو يعلى في «المسند» كما في «الفتوحات الربانية» ٣/٢٢٩ – وعنه ابن حبان في «صحيحه» ١٢/٢٣، ابن السني في «عمل اليوم واليلة» ١٢٦/(٤٧٠) – عن **الوليد بن شجاع**. ثلاثتهم عن ابن وهب، به. بمثله. قال ابن حبان: «أبو عقيل هذا، هو: زهرة بن معبد، من سادات أهل فلسطين، ثقة وإتقاناً».

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (١٧١) (بلا واسطة) – ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٤/(٤٤٧٧،٤٤٧٦) – والطبراني في «الأوسط» ٥/٣٠٤، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١٠/٦٢ من طريق الفضل بن سهل، عن عبد الله بن محمد بن المغيرة، عن مخرمة بن بكير، عن **أبيه**. والطبراني في «الكبير» ٤/(٤٠٨٢) من طريق **رشدين بن سعد**. كلاهما عن أبي عقيل، به. بلفظه.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٨٩٧)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ٣/(٦٩١) – ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٣٠) – من طريق محمد بن معاوية النيسابوري، عن الليث بن سعد، عن أبي عقيل، به. بمثله. وهذا الطريق وهمٌ، فقد نقل ابن أبي حاتم في «العلل» (م:١٥١١)، و(م٢٥٦٩) – بعد ذكره لهذا الطريق – قول أبي زرعة: «ليس هذا مِن حديثِ ليثِ بنِ سعدٍ». قُلتُ [أي: ابن أبي حاتم]: «هذا مِن حديثِ ابنِ

وهبٍ، عن سعيدِ بنِ أبي أيُّوب، عن أبي عُقيلٍ زهرة بنِ معبدٍ، عن أبي عَبدِ الرّحمنِ الحُبليِّ، عن أبي أيُّوب، عنِ النّبيِّ ﷺ». ونقل ذلك ابن أبي حاتم في موضع آخر من «العلل» (م٢٥٦٩)، فقال: قال أَبُو زُرْعَةَ: «لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيث اللَّيْث، وَامْتَنَعَ أَنْ يُحَدِّثَنَا بِهِ». فَطَلَبْتُ أَثَرَ هَذَا الْحَدِيث: فَإِذَا أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلاَّ سَعِيدَ بْنَ أَيُّوبَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ الْمُقْرِئُ. وَقَالَ أَبُو مُحَمَّد: قُرِئَ عَلَى يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ:

هو أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر الحافظ، المعروف بابن الطبري؛ كان أبوه من أهل طبرستان.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

### ٢. ابْنُ وَهْبٍ:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه.

- **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

### ٣. سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوب:

هو سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم، أبو يحيى ابن مقلاص -بكسر الميم- المصري. روى عن: زهرة بن معبد، ويزيد بن أبي حبيب، وغيرهما. وعنه: ابن وهب، وابن المبارك، وغيرهما.

وثقه: ابن سعد، ويحيى بن بكير، وابن معين، والنسائي، وزاد ابن سعيد: «ثبتاً».
وقال أحمد: «لا بأس به». وذكره ابن حبان وابن خلفون في «ثقاتهما».

**الخلاصة في سعيد بن أبي أيوب أنه:**

- **ثقة.**

وأما قول أحمد فإنه يحمل على التوثيق كما عليه اتفاق الأئمة.
قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت».
مات سنة ١٦١هـ، وقيل: غير ذلك. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٥٨/٣، الجرح والتعديل ٦٦/٤، الثقات ٣٦٢/٦، تهذيب الكمال ١٣٧/٣، الكاشف ٤٣٢/١، إكمال تهذيب الكمال ٢٦٢/٥، التقريب ٢٧٨/(٢٢٧٤).

## ٤. أَبو عَقِيل الْقُرَشِيّ:

هو زهرة – بضم أوله – بن معبد بن عبد الله بن هشام القرشي التيمي، أبو عَقيل المدني، نزيل مصر. روى عن: أبي عبد الرحمن الحبلي، وعبد الله بن الزبير، وابن عمر ﵄، وغيرهم. وعنه: سعيد بن أبي أيوب، والليث بن سعد، وغيرهما.

وثقه: ابن لهيعة، وأحمد، وعلي بن المديني، والنسائي، والدارقطني، وزاد ابن المديني: «ثبتاً». وقال أبو حاتم: «مستقيم الحديث، لا بأس به». وقال أبو بكر المالكي: «من فضلاء المؤمنين». وقال ابن شاهين في «الثقات»: «شيخ ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، فقال: «يخطئ ويخطأ عليه، وقد قيل أنه من التابعين، وهو ممن استخير الله فيه».

**الخلاصة أن أبا عقيل:**

● **ثقة.** أما قول ابن حبان في «الثقات» فقد رد ابن حجر عليه بقوله: «ولم نقف لهذا الرجل على خطأ». ومع ذلك فإن ابن حبان في «صحيحه» عقب حديث الباب قال: «أبو عقيل هذا، هو: زهرة بن معبد، من سادات أهل فلسطين، ثقة وإتقاناً». فربما هذا تراجع منه عن قوله السابق، والله أعلم.

قال الذهبي في «الكاشف»: «وثّق». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة عابد».

مات سنة ١٣٥هـ، روى له البخاري، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص١٠٨، الجرح والتعديل ٣/٦١٥، الثقات ٦/٣٤٤، تهذيب الكمال ٣/٣٣، الكاشف ١/٤٠٧، تهذيب التهذيب ٢/٢٠٢، التقريب ٢/٢٦٠(٢٠٤٠).

## ٥. أَبو عَبْدالرَّحْمَن الْحُبُلِيّ:

هو عبد الله بن يزيد المعافري -بفتح الميم، وكسر الفاء [1]- أبو عبد الرحمن الْحُبُلِيّ - بضم المهملة والموحدة. روى عن: أبي أيوب الأنصاري، وأبي سعيد الخدري ﷺ، وغيرهما. وعنه: زهرة بن معبد، وعقبة بن مسلم، وغيرهما.

وثقه: ابن سعد، وابن معين، والعجلي.

● **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة».

روى له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٧/٣٥٤، تاريخ الدارمي ص١٤٢، معرفة الثقات ٢/٦٦، تهذيب الكمال ٤/٣٢٦، الكاشف ١/٦٠٩، التهذيب ٦/٨١، التقريب ٣٨٩/(٣٧١٢).

---

(١) تهذيب اللباب ٣/٢٢٩.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ رجاله ثقات.

وقد صحح إسناده النووي في «الأذكار» ص٣٢٨/(٥٨٤)، والسفاريني في «غذاء الألباب» ٨٢/٢، و صححه أيضاً ابن حجر – كما في الفتوحات ٢٢٩/٣ – وقال: «الحديث صحيح». وصحح إسناده كذلك عبد الرؤوف المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» ٤٧١/٢.

كما صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٩٣/٥.

## غريب الحديث:

قوله: «**وَسَوَّغَهُ**»: سهل دخوله إلى الداخل. يقال: ساغ الشراب في الحلق، يسوغ: دخل سهلاً [١].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. وردت أحاديث عن النبي ﷺ بتعدد ألفاظ الحمد عنه ﷺ بعد فراغه من طعامه وشرابه، وهذه الألفاظ من اختلاف التنوع، فلا تقال جميعاً دفعة واحدة، بل يأتي بهذا الدعاء مرة، وبالآخر مرة أخرى[٢].

٢. قال الطيبي: ذكر نعماً أربعاً: الإطعام، والإسقاء، والتسويغ، وسهولة الخروج، فإنه خلق الأسنان للمضغ، والريق للبلع، وجعل المعدة مقسماً للطعام، ولها مخارج فالصالح منه ينبعث إلى الكبد، وغيره يندفع في الأمعاء، كل ذلك فضل ونعمة يجب القيام بواجبها من الشكر بالجنان، والبث باللسان، والعمل بالأركان[٣].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢٢/٢.
(٢) انظر فتح الباري ٥٨٠/٩ .
(٣) انظر فيض القدير ١٠٩/٥، وعون المعبود ٣٣١/١٠.

## باب فِي غَسْلِ الْيَدِ مِنَ الطَّعَامِ

(٣٨٥٢) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ نَامَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلاَ يَلُومَنَّ إِلاَّ نَفْسَهُ**» .

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن حزم في «المحلى» ٨/١٥١/(م١٠٣٧)، والبيهقي في «الكبرى» ٧/٢٧٦ من طريق أبي داود.

وأخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف» ١٣/(٢٦٧٤٢) عن **الفضل بن دكين**. وأحمد ١٣/(٧٥٦٩)، و١٦/(١٠٩٤٠) عن **أبي كامل** (مقروناً **بهاشم** في الموضع الثاني) .

وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» ٢/(٢٧٦٨) – ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٧٨) – عن **علي بن الجعد**. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨١٥) من طريق **أبي غسان مالك بن إسماعيل**[1]. خمستهم عن زهير به، بألفاظ متقاربة، و لم يذكر البيهقي اللفظ. قال البغوي: «هذا حديث حسن».

وخالف محمدُ بن الصلت من تقدم من أصحاب زهير فرواه عنه، عن سهيل، عن سُمي، عن أبي صالح، به. بنحوه دون جملة الغسل. أخرج روايته: الدارقطني في «الأفراد» كما في «أطرافه» ٢/(٥٧٧٤)، وأورده في «العلل» ١٠/٢٠٣ من طريق يحيى بن المعلى، عن محمد بن الصلت، به. قال الدارقطني في «الأفراد»: «غريب من حديث سهيل عن سمي، تفرد به يحيى بن معلى الرازي عن محمد بن الصلت، عن زهير بن معاوية، عن سهيل. ورواه غيره عن زهير، عن سهيل، عن أبيه، لم يذكر سمي في هذا الإسناد» .

وأخرجه **الدارمي** في «مسنده» ٢/١٣١٠. وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ٣/١٠٦٦، وابن حبان في «صحيحه» ١٢/٣٢٩ كلاهما من طريق **خالد بن عبد الله**.

---

(١) سقط من المطبوع ((عن سهيل)).

والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٢٠) من طريق **حماد بن سلمة**. وابن ماجه (٣٢٩٧) من طريق **عبد العزيز بن المختار**. وإبراهيم بن عبد الصمد في «أماليه» (٨١) من طريق **علي بن عاصم**. وابن عدي في «الكامل» ٤/١٤٩٦ من طريق **عبد الله بن جعفر بن نجيح** (والد ابن المديني). خمستهم عن سهيل، به. بنحوه. قال ابن عدي بعد هذا الحديث وغيره: «وهذه الأحاديث التي أمليتها، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة غير محفوظة كلها، وإنما يرويه سهيل، عن عبد الله بن جعفر».

وتابع الأعمشُ: من تقدم (زهير، والدارمي، وابن سلمة، عبد العزيز بن المختار، وعلي بن عاصم) في رواية هذا الحديث عن سهيل، رواه عنه:

( أ ) منصور بن أبي الأسود، أخرج روايته: الترمذي (١٨٦٠)، والحاكم في «المستدرك» ٤/١٣٧، والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨١٧) من طريق منصور بن أبي الأسود، به. بنحوه، ولم يذكروا غسل اليد. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «هذه الأسانيد كلها صحيحة، ولم يخرجاه».

(ب) وتابع جريرٌ منصوراً فرواه عن الأعمش، لكن اختلف عليه رفعاً ووقفاً، أورد رواية الرفع ابن أبي حاتم في «العلل» (م٢٢٠٢) من طريق زُنَيْج (محمد بن عمرو بن بكر) عنه، به. ورجح رواية الوقف أبو حاتم، فقال مُعِلاً لرواية الرفع: «هذا خطأ؛ في أصل جرير: عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوف».

ورواه أبو همام الدلال (محمد بن محبب)، واختلف عليه:

( أ ) فرواه محمد بن غالب، عنه، عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن الأعمش، عن أبي صالح، به. أخرج روايته: ابن الأعرابي في «المعجم» بدون واسطه- ١/(٢٣٢)[1] وَ١/(٢٧٢)، وتمام الرازي في «الفوائد» ١/(٢٣٨)، وأبو القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبة» - المشهورة بالمهروانيات- (تخريج الخطيب) (٨٨)، وأبو نعيم في «الحلية»

(١) وقع التصريح هنا بأنه "ابن عيينة" وهو وهم، لعله من النساخ، فإن أبا همام الدلال من الرواة عن الثوري دون ابن عيينة، والله أعلم.

١٤٤/٧، و البيهقي في الشعب (٥/ ٧١ /٥٨١٦) ، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (٤٠). جميعهم من طريق محمد بن غالب، عنه، به. وليس عندهم «غسل اليد». قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري تفرد به عنه أبو همام، وحدّث به عبدان عن محمد بن غالب: حدثناه أبو محمد بن حيان، ثنا عبدان، ثنا محمد بن غالب، به». وقال الخطيب البغدادي: «هذا حديث غريب من حديث سليمان بن مهران الأعمش، عن أبي صالح ذكوان، ومن حديث سهيل بن أبي صالح، عن الأعمش، تفرد بروايته: سفيان الثوري، عنه. و لا أعلم رواه عن الثوري إلا أبو همام الدلال البصري، وهو محمد بن محبب». وقال المديني: «كذا رواه محمد بن غالب، عن أبي همام محمد بن نجيب -كذا-، وتابعه عليه غيره».

(ب) وتابع محمدُ بن صالح (كيلجة): محمد بن غالب، أخرج روايته: ابن الأعرابي في «المعجم» ١/(٢٢٠).

وخالفهما أحمد بن محمد بن المعلى: فرواه عن أبي همام الدلال، عن إبراهيم بن طهمان، عن سهيل بن أبي صالح، عن الأعمش، عن أبي صالح، به. أخرج روايته من طريقه: أبو موسى المديني في «اللطائف» (٤١)، وقال: «وتابعه يحيى بن معلى بن منصور، عن أبي همام».

ورواه البعض عن أبي همام الدلال، عن الثوري، عن الأعمش، عن سهيل، عن أبيه، به. أشار لهذه الرواية الدارقطني في «العلل» ٢٠٣/١٠، وقال مُعِلاً لمن رواه على هذا الوجه: «وقال قائل: عن أبي همام عن الثوري، عن الاعمشن عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. ووهم في هذا القول».

وفي رواية أبو همام هذا الحديث من الوجهين (عن الثوري، وابن طهمان) احتمال قائم من كونه هل سمعه على الوجهين أو لا. ذهب إلى اثبات الوجهين الدارقطني كما يُفهم من قوله في «العلل» ٣٠٢/١٠: «ورواه أبو همام الدلال عن الثوري، وعن إبراهيم بن طهمان، عن سهيل ... ». ولأجل ذلك قال الذهبي في «التلخيص» ١٣٧/٤: «لم يسمعه سهيل عن أبيه. قال إبراهيم بن طهمان عن سهيل عن الأعمش عن أبي صالح». قلت: فأنت ترى أن الذهبي ذهب إلى عدم سماع سهيل من أبيه في هذا الحديث؛ لكون أبو همام مقدّم على سهيل لثقته، وسهيل صدوق، وإن كان الأقرب - والله أعلم إثبات الوجهين - كما في كلام الدارقطني المتقدم.

وأخرجه الترمذي (١٨٥٩)، و أبو القاسم البغوي في «الجعديات» ٢/(٢٩٣٨)، وابن عدي في «الكامل» ٢٦٠٦/٨، والحاكم في «المستدرك» ١١٩/٤و١٣٧ من طريق يعقوب بن الوليد المدني، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، مرفوعاً: «إن الشيطان حساس لحاس، فاحذروه على أنفسكم، من بات وفي يده غمر، فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه». قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روى من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه بهذه الألفاظ»، وخالفه الذهبي في «التلخيص» ١١٩/٤ فقال: «بل موضوع، فإن يعقوب كذبه أحمد والناس».

كما روى هذا الحديث الزهري، واختلف عليه من أوجه أربعة، هي:

الوجه الأول: (الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن النبي ﷺ مرسلاً).

الوجه الثاني: (الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة).

الوجه الثالث: (الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة).

الوجه الرابع: (الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً).

الوجه الخامس: (الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، مرفوعاً).

**أما الوجه الأول:**

وهو (الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن النبي ﷺ مرسلاً):

( أ ) فقد رواه عنه ابن عيينة، أخرج روايته عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٣/(٢٦٧٤٠).

وأخرجه سعدان بن نصر في «جزئه» (٢٨)، - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨١١)، والذهبي في «المعجم اللطيف» (المطبوع ضمن ست رسائل) ص٢٧/(١٦)- قال الذهبي: «هذا حديث مرسل نظيف».

وأخرجه الذهبي في «السير» ٤٧٨/٤ من طريق علي بن حرب، عن ابن عيينة، به. وقال: «هذا مرسل، قوي الإسناد».

(ب) وتابع محمدُ بن الوليد الزبيدي: ابن عيينة في رواية هذا الوجه، أشار إلى روايته: الدارقطني في «العلل» ١١/٦٦.

(ج) وتابع معمر بن راشد: ابن عيينة، والزبيدي، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته: عبد الرزاق في «المصنف» ١١/(١٩٨٤٠)، وفيه: «فأصابته بلية»، وبنحوه في ١١/(٢٠٩٣٩).

**أما الوجه الثاني:**

وهو(الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة) فقد رواه عنه معمر، واختلف عليه كما يلي:

فرواه عن معمر: وهيب بن خالد، أخرج روايته أحمد ٢١٣/١٤ عن عفان بن مسلم، عن وهيب، به.

وعن عفان رواه كذلك محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، أخرج روايته النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٨٧٩) .

وعنه - أيضاً - محمد بن إسحاق الصغاني، وعباس الدوري، أخرجه من طريقهما: البيهقي في «الكبرى» ٢٧٦/٧، وفي «الشعب» ٥/(٥٨١٣،٥٨١٤)، وفي «الآداب» (٣٩٥). قال في «الشعب»: «هكذا رواه وهيب عن معمر، وخالفه عبد الرزاق، فرواه عن معمر مرسلاً دون ذكر أبي هريرة، ورواه سفيان بن حسين عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وليس بشيء».

وقال في الآداب: «خالفه عبد الرزاق، عن معمر، فرواه مرسلاً دون ذكر أبي هريرة فيه. وروي عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي سعيد. وأرسله ابن عيينة، عن الزهري، فلم يذكر فيه أبا سعيد. وروي عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

**أما الوجه الثالث:**

وهو(الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة): فأخرجه النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٨٧٨) من طريق الحسن بن محمد، عن عفان، عن وهيب، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وأخرجه الدار قطني في «الأفراد» — كما في «أطرافه» ٢/٣٥١/(٥٥٩٤). وقال: «تفرد به وهيب، عن معمر، عن الزهري، عنه».

قال النسائي: «الثلاثة أحاديث كلها خطأ، والصواب: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، مرسل». فذهب النسائي إلى تخطئة هذين الوجهين — وأحدها سيأتي عن سفيان بن حسين – عن الزهري.

ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، مرسلاً، فخالف من تقدم، أخرجها معمر في «الجامع – مع المصنف» ١١/(١٩٨٤٠)، ١١/(٢٠٩٣٩) يرويها عنه عبد الرزاق، به. قلت: ولعل الراجح هذا الوجه؛ لأنه من رواية عبد الرزاق وهو مقدم في معمر، كما أن هذا الوجه ثبت من رواية جماعة غير معمر كما تقدم. وعلى هذا فربما كان الوهم في الروايات السابقة من معمر؛ لأنه حدث به بالبصرة، ومعلوم أن حديثه في البصرة فيه أحاديث وهم فيها.

**أما الوجه الرابع:**

وهو(الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً):

١) فروى هذا الوجه عقيل بن خالد، واختلف عليه:

( أ ) فرواه ابن عدي في «الكامل» ٣/١٠١٠ ، والخطيب البغدادي في «التاريخ» ٤/٣٤٠ في ترجمة: أحمد بن الفراج، والدارقطني في «الأفراد» —كما في «أطرافه» ٢/٤٥٠/(٦١٧١) – . من طريق ضمرة بن ربيعة، عن رشدين، عن عقيل، به. وقال: «تفرد به ضمرة بن ربيعة، عن رشدين، عن عقيل، عن الزهري، عنه».

(ب) وتابع سفيان بن حسين: عقيلاً، في رواية هذا الوجه، أخرجه من طريقه النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٨٨٠)، والطبراني في «الأوسط» ٥/(٥٤٤١)، من طريق عمر بن علي المقدمي، عنه، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا

سفيان بن حسين». قلت: والمقدمي فيه كلام وهو مشهور بتدليس السكوت، بأن يقول: حدثنا، ويسكت ثم يقول: هشام بن عروة[1]. وقد تقدمت الإشارة إلى تخطئة النسائي لهذا الوجه، كما قال: «الثلاثة أحاديث كلها خطأ، والصواب: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، مرسل».

**أما الوجه الخامس:**

وهو(الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس مرفوعاً): . وقد رواه عنه على هذا :

( أ ) الزبير بن بكار: فرواه عن ابن عيينة به مرفوعاً متصلاً بذكر ابن عباس، أخرج روايته: الطبراني في «الأوسط» ١/١٥٩، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله إلا الزبير بن بكار».

(ب) وتابع عبدُ الوهاب بن فليح، ومحمدُ بن ميمون الخياط: الزبير بن بكار في هذه الرواية، أخرجها من طريقهما: أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/٣٢٧.

(ج) وتابع صالحُ بن أبي الأخضر: ابن عيينة في رواية هذا الوجه على الوصل، أخرج روايته من طريقه: البزار في «مسنده» كما في «الكشف» ٣/٣٣٧.

(د) وتابع عبدُ الرحمن بن إسحاق: من تقدم في رواية هذا الوجه، أشار إلى روايته البزار كما تقدم، حيث قال: «وهذا الحديث رواه عبد الرحمن بن اسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس...».

قلت: ولعل الأظهر أن رواية هذا الوجه عن ابن عيينة وصلاً ليس بمحفوظ؛ لأنه ابن عيينة متابعٌ في رواية الإرسال من ثقات كمعمر والزبيدي، وفي المقابل ليس ثمة متابع له لرواية الوصل إلا من ابن أبي الأخضر وهو ضعيف، وعبد الرحمن بن إسحاق وهو صدوق، وقد رجَّح النسائي كما تقدم، والدارقطني حيث قال في «العلل» ١١/٦٦: «والمحفوظ حديث عبيد الله بن عبد الله المرسل».

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥/٣٧٨.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ يُونُس:

هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، وقد ينسب إلى جده. روى عن: زهير بن معاوية، والسفيانين، وخلق. وعنه: البخاري ومسلم وأبو داود، وخلق.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ٢٢٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٥/٢، الجرح والتعديل ٥٧/٢، تسمية شيوخ أبي داود ص٧١، سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٠، الكاشف ١٩٨/١، تهذيب التهذيب ٥٠/١، التقريب ١٠٤/(٦٣).

### ٢. زُهَيْر:

هو زهير بن معاوية بن حُدَيج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي، سكن الجزيرة.

- **ثقة ثبت، إلاّ أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرَة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

### ٣. سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِح:

وهو سهيل بن أبي صالح - واسم أبيه ذكوان - السَّمان، أبو يزيد المدني، روى عن: أبيه، وعبد الله بن دينار، وغيرهم، وعنه: شريك النخعي، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، وغيرهم.

**وقد اختلف فيه الأئمة:**

فقد وثّقه: ابن سعد، وابن المديني، وابن معين والنسائي(في رواية عنهما)، والعجلي، والدارقطني، والخليلي، وابن عبد البر، وزاد ابن المديني: ثبتاً. وذكره ابن حبان، وابن شاهين،

وابن خلفون في ثقاتهم، وقال ابن حبان: كان يخطئ. وقال ابن عيينة: كنا نعدُّ سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث. وقال أحمد: ما أصلح حديثه. وقال أحمد بن صالح المصري: سهيل من المتقنين. وقال النسائي(في أخرى): ليس به بأس. وقال ابن عدي: ولسهيل نُسَخ، روى عنه الأئمة وحدّث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه. وهذا يدل على تمييز الرجل كونه مَيَّز ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه عنه، وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار. وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار: كان يهم في الشيء بعد الشيء.

أما ابن معين فقد اختلفت الروايات عنه: فوثّقه في رواية، ومرة جعله هو والعلاء بن عبد الرحمن قريباً من السَّواء، وقال: «وليس حديثهما بحجة»، وفي أخرى: سهيل بن أبي صالح صُوَيْلح وفيه لين. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. إلا أنه هو وأبو زرعة (الرازيين) رجّحا سهيلاً على العلاء. وقال ابن شاهين: وهذا الكلام في العلاء وسهيل يوجب النظر، وهما عندي على حكم الثقة والأمانة، وقد حدّث عن العلاء وسهيل أَجِلاَّء العلماء.

ولّما لم يحتجّ به البخاري في الصحيح، عاب ذلك عليه النسائي كما نقل ذلك السُّلمي[١] قال: سألت الدارقطني: لم ترك البخاري حديث سهيل، في كتاب الصحيح؟ فقال: لا أعرف له فيه عذراً، فقد كان النسائي إذا مرّ بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير، وغيرهما. ونقل ابن حجر عن البخاري في تاريخه قوله: كان لسهيل أخ فمات فَوَجَدَ عليه فنسي كثيراً من الحديث. وقال الأزدي: صدوق إلا أنه أصابه برسام في آخر عمره فذهب بعض حديثه. كما نقل ابن حجر عن الحاكم قوله: سهيل أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد، ألا أن غالبها في الشواهد، وقد روى عنه مالك، وهو الحكم في شيوخ المدينة الناقد لهم، ثم قيل في حديثه بالعراق: إنه نسي الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره. وعده ابن القطان من المختلطين.

والذي يترجح – والله أعلم– أن ما نقل من كلام بعض الأئمة في سهيل ابن أبي صالح محمول على ضربين:

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني ص١٨٣.

١) أحاديث وقع الخطأ فيها من ضعيف روى عنه، والحَمْل فيها على هؤلاء الضعفاء، كما قال ابن شاهين في «ذكر من اختلف العلماء ونقّاد الحديث فيه» ص٨٥-٨٦ في معرض كلامه على من تكلّم في سهيل والعلاء، قال: ولا أعرف لهما كثير حديث منكر، إلا حديثاً يرويه عنهما ضعيف، فأما الثقات عنهما فهو عَجَبٌ من عَجَبٍ، ولهما فضل في العلم كبير.

٢) أحاديث يرويها وقع الخطأ فيها زمن اختلاطه، إلا أن من أخذ عنه قبل هذا التغير فروايته صحيحة، منهم مالك فقد نقل الذهبي في «الميزان» ٢/٢٤٤ أنه أخذ عنه قبل تغيره.

أما ما عدا ذلك فروايته مقبولة، ويؤكد هذا أمور:

أ- أن جملة من المصنفين الذين اشترطوا الصحة في مصنفاتهم قد خرَّجوا حديثه، وعلى رأسهم مسلم في الصحيح، وابن الجارود، وابن خزيمة، وابن حبان، والطوسي، وأبو عوانة، والحاكم، والضياء المقدسي، وغيرهم.

ب- رواية الأئمة عنه ممن عرفوا بالتثبت والتدقيق في شأن الرجال، بل وبعضهم لا يروي إلا عن الثقات، كشعبة، ومالك، والنسائي غيرهم ممن تقدم.

ت- أن اختلاف الروايات عن ابن معين في سهيل أولاها أن يكون مقبولاً ومحفوظاً عن ابن معين، ما وافق فيه الأئمة من توثيقه، كما قال ذلك الرازي[(١)]. وقد قال ابن عبدالبر: وهو ثقة فيما نقل إلا أن يحيى بن معين كان يضعفه ولا حجة له في ذلك وقد روى عنه الأئمة واحتجوا به، ولا يلتفت إلى قول ابن معين فيه، وقد روى عباس الدوري عن ابن معين قال: بنو أبي صالح سهيل، وعباد، وصالح، كلهم ثقة[(٢)].

ث- ما قرره الذهبي في «المغني» حيث قال: «ثقة ، تغير حفظه». وقال في «الميزان»: «أحد العلماء الثقات، وغيره أقوى منه».

---

(١) كما في الجرح والتعديل له ٨/٣٣٩ قال: اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولاً منهما محفوظاً عن يحيى ما وافق أحمد وسائر نظرائه.

(٢) التمهيد لابن عبد البر ٢١/٢٣٦.

**الخلاصة في سهيل أنه:**

- **ثقة، تغيّر حفظه.**

مات سنة ١٣٨هـ، أو نحوها. روى له الجماعة، سوى البخاري فإنه إنما روى له مقروناً وتعليقاً.

**مراجع ترجمته:** الطبقات (القسم المتمم)٣٤٥/٣(٢٥٥)، ثقات العجلي ص٢١٠، تاريخ الدوري١٨٢/٣، الجرح والتعديل٢٤٦/٤، سؤالات ابن طهمان ص١١٩، سؤالات ابن أبي شيبةص١١٠، الثقات٤١٧/٦، الكامل١٢٨٥/٣، تاريخ أسماء الثقات١٥٨/(٤٩٠)، سؤالات الحاكم ص١١٧، الإرشاد في معرفة علماء الحديث٢١٧/١، بيان الوهم والإيهام٥٠٤/٥(٢٧٢٦)، تهذيب الكمال٣٣٢/٣/(٢٦١٤)، إكمال التهذيب١٥٠/٦(٢٢٨١)، الميزان ٢٤٣/٢، المغني ٤٥٥/١ ،هدي الساري ص٤٠٨، التهذيب٢٦٣/٤(٤٥٣)، التقريب٣٠٨/(٢٦٧٥).

**٤. أَبوه:**

هو أبو صالح، ذكوان السمان الزيَّات، المدني، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس.

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **صحيح**؛ رجاله ثقات، وسهيل مع كونه تغيّر حفظه، فإن ذلك لا يؤثر على روايته؛ لأن الراوي عنه جماعة ممن قيل في بعضهم إنه لا يروي إلا عن ثقة – ومنهم زهير كما في إسناد الباب – ، وأما دعوى أن سهيلاً لم يسمع هذا الحديث من أبيه، فعلى فرض ثبوتها، فليس ثمة تأثير في قبول الحديث؛ وما ذاك إلا لأن الواسطة (المُسْقَط)؛ هو الأعمش، وهو إمام بلا منازع.

وقد حكم على هذا الطريق بأنه: «صحيح» ابن حجر في الفتح ٧٢٥/١٠ فقال:

«أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم».

وصحح الحديث الألباني كما في «السلسلة الصحيحة» ٦/١١٠٧.

## غريب الحديث:

**قوله: «يَده غَمَرٌ»:** الغَمَر بالتحريك: الدَّسَم والزُّهُومة من اللحْم، كالوضَرِ من السَّمْن[1].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. جاء في رواية عند أبي داود زيادة على قوله: «وفي يده غمر» زاد لفظ: «ولم يغسله»، قال الشوكاني: «إطلاقه يقتضي حصول السنة بمجرد الغسل بالماء»، وقال ابن رسلان: «والأولى غسل اليد منه بالأشنان والصابون، وما في معناهما» [2].

٢. ليس في حديث الباب وهو الأمر بالغسل تعارض مع ما جاء في حديث: «فلا يمسحها حتَّى يَلْعقها أو يُلْعقها» ؛لأنه محمول على ما إذا لم من يكن في الطعام غمر، أمَّا إذا كان فيه غمرٌ فينبغي أن يغسلها [3].

٣. ذهب قومٌ إلى استحباب غسل اليد قبل الطعام وبعده، وكرهه قبله كثير من أهل العلم؛ منهم: سفيان، ومالك، والليث. وقال مالك: هو من فعل الأعاجم. واستحثوا الغسل بعده[4].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٨٥.

(٢) انظر تحفة الأحوذي ٥/٤٨٥.

(٣) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٧/٣٨٨.

(٤) المصدر السابق.

## باب مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ لِرَبِّ الطَّعَامِ إِذَا أُكِلَ عِنْدَهُ

(٣٨٥٣) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَنَعَ أَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ فَلَمَّا فَرَغُوا قَالَ: «**أَثِيبُوا أَخَاكُمْ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا إِثَابَتُهُ. قَالَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دُخِلَ بَيْتُهُ، فَأُكِلَ طَعَامُهُ وَشُرِبَ شَرَابُهُ، فَدَعَوْا لَهُ فَذَلِكَ إِثَابَتُهُ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الشعب» ٤/١٤٦ من طريق أبي حمزة، عن يزيد بن أبي خالد، عن زيد الجزري[1]، عن شرحبيل المدني، عن جابر، به، نحوه. ولفظه: «يا رسول، فأي شيء نثيبه؟ قال: «ادعوا له بالبركة ؛ فأن الرجل ...»».

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار:

هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر المعروف بـ «بُندَار».

● **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

#### ٢. أَبُو أَحْمَد:

هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي مولاهم، أبو أحمد الزبيري الكوفي. روى عن: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وخلق. وعنه: ابنه طاهر، وبندار،

---

(١) وقع في المطبوع: "الجذري"، والمثبت هو الصواب.

وآخرون.

قال أحمد الزبيري: «لا أبالي أن يسرق مني كتاب سفيان أني أحفظه كله». وقال ابن نمير: «صدوق في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، ما علمت إلا خيراً مشهور بالطلب، ثقة صحيح الكتاب، وكان صديق أبي نعيم، وأبو نعيم أقدم سماعاً وأسنّ منه». وقال الإمام أحمد: «كان كثير الخطأ في حديث سفيان». وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: «ثقة»،

وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: «ليس به بأس». وقال العجلي: «كوفي ثقة يتشيع». وقال بندار: «ما رأيت أحفظ منه». وقال أبو زرعة، وابن خراش: «صدوق». وقال أبو حاتم: «عابد، مجتهد، حافظ للحديث له أوهام». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال ابن سعد: «كان صدوقاً كثير الحديث». وقال ابن قانع: «ثقة».

**الخلاصة في أبي أحمد الزبيري أنه:**

- **ثقة، ربما وهم في حديث الثوري.**

قال الذهبي في «التذكرة»: «الحافظ الثبت». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري».

مات سنة ٢٠٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد ٤٠٢/٦، التاريخ الكبير ١٣٣/١، الجرح والتعديل ٢٩٧/٧، تهذيب الكمال ٣٦٩/٦، السير ٥٢٩/٩، ميزان الاعتدال ٥٩٥/٣، تذكرة الحفاظ ٣٥٧/١، شرح العلل لابن رجب ٥٣٩/٢، تهذيب التهذيب ٢٥٤/٩، التقريب ٥٦٩/(٦٠١٧).

### ٣. سُفْيَانُ:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

- **ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٤. يَزِيد أَبِي خَالِد الدَّالاَنِيّ:

هو يزيد بن عبد الرحمن، الأسدي، الكوفي.

- **صدوق، له مناكير.**

تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

### ٥. رَجُل:

لم يأت ما يصرح بعينه في رواية أو طريق.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأجل المبهم في الإسناد. وأما رواية البيهقي فإن أبا حمزة – ولم أعرف عينه – خالف سفيان الثوري، إضافة إلى تفرد أبي خالد الدالاني بهذا الحديث وهو ممن لا يحتمل تفرده.

وقد ضَعّف الحديث: ابن العربي في «عارضة الأحوذي» ٤٤/٨، والمنذري كما في «مختصر السنن» ٣٤٥/٥ حيث قال: «وفيه رجل مجهول».

وقال الشوكاني في «تحفة الذاكرين» ص ٢٢٧: «وفي إسناده رجل لم يسم».

وضعّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٤٠١/٤، وفي «الإرواء» ٤٨/٧.

### الشواهد:

للحديث شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما إلا أنه لا يصح، أخرجه: أبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١١٥/١ من طريق يوسف بن ميمون الصباغ، عن عطاء، عنه، ولفظه: قال: دعي رسول الله ﷺ إلى طعام، هو وأصحابه، فلما طعموا، قال نبي الله ﷺ: «أثيبوا أخاكم» قالوا: وما إثابته؟ قال: «تدعون الله له؛ فإن في الدعاء إثابة له». وفي إسناده يوسف بن ميمون

الصباغ «ضعيف»[(١)].

## غريب الحديث:

**قَوْلَه: «أَثِيبُوا أَخَاكُمْ»**: قال في «النهاية»: وفي حديث ابن التَّيِّهان «أَثِيبُوا أخاكم» أي: جازوه على صَنيعه. يقال: أثابه يُثِيبُه إِثابة، والاسم الثَّواب، ويكون في الخَيْر والشَّرّ إلا أنه بالخير أخصُّ وأكثر استعْمالاً [(٢)].

---

(١) التقريب ٧٠٨/(٧٨٨٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث ١/٢٢٧.

(٣٨٥٤) قَالَ أَبُو دَاوُد: حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ خَالد، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابت، عَنْ أَنَس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ إِلَى سَعْد بْنِ عُبَادَةَ، فَجَاءَ بِخُبْز وَزَيْت، فَأَكَلَ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ**».

## تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «الشعب» ٥/(٦٠٤٩) من طريق أبي داود.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (٩٢٤) عن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، به. نحوه، ولم يذكر الخبز والزيت[1]، وفيه: «أكل عند سعد بن عبادة زبيباً».

وأخرجه معمر في «الجامع» (مع المصنف) ١٠/(١٩٤٢٥) - وعنه عبد الرزاق في «المصنف» ٤/(٧٩٠٧) -، وعن عبد الرزاق أخرجه أحمد (١٢٣٩١/١٧٤/٣) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٥/(١٧٨٣). وعن عبد الرزاق كذلك: إسحاق بن راهويه في «مسنده» -كما في «الأحاديث المختارة»-، وأحمد بن منصور (الرمادي) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٢٤٠/٤، و«الشعب» ٥/(٦٠٥٠)، و«الدعوات الكبير» ٢/(٤٥٩)، والبغوي في «شرح السنة» ١٢/(٣٣٢٠)، والضياء في «المختارة» ٥/(١٧٨٤). وجاء عندهم بالشك: «عن أنس، أو غيره». قال البيهقي في «الدعوات»: «رواه غيره عن عبد الرزاق بدون شك».

قلت: ومع كون رواية الشك أرجح إلا أن ثمة علة فيها، وهي: أن الشك في «أو غيره» ربما كان تابعياً ضعيفاً، ورواية معمر عن ثابت وغيره متكلم فيها. وبهذا ذهب ابن حجر في إعلال الحديث في «أماليه على الأذكار» — كما ذكر ابن علان في «الفتوحات الربانية»

(١) الذي يظهر أن قوله: "وزيت" تصحيف عن "الزبيب". وبرهان ذلك أن "الزيت" لم يثبت إلا في رواية مخلد بن خالد والدبري ، عن عبد الرزاق. أما في رواية الجمهور فهي: "زبيب". وقد ألمح إلى هذا ابن حجر في ((أماليه على الأذكار)) -كما في الفتوحات الربانية ٣٤٤/٤.

٣٤٣/٤ -.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» ٢/(١٠٩٩) - ومن طريقه النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٨٧٥)، و«عمل اليوم والليلة» (مع الكبرى) ٩/(١٠٠٥٨)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١١٧). عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس. لكن جاء في هذه الرواية: عن يحيى بن أبي كثير، قال: حُدِّثْت عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت، قال: .... فذكر الحديث. ولأجل هذا الإبهام في هذه الرواية ذهب النسائي والحاكم إلى إعلال هذا الحديث من رواية يحيى عن أنس. قال النسائي: «ويحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس». وقال الحاكم: «قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث ..».

وأخرجه ابن ابي شيبة في «المصنف» ٦/(٩٨٣٨) عن وكيع - وعنه أبو يعلى في «مسنده» ٧/(٤٣١٩) -، لكن لم يقع عندهما ما يدل على الانقطاع، كما وقع في رواية ابن المبارك من قوله: «حُدِّثت».

وخالفهما زهير بن عباد الرؤاسي، فرواه عن وكيع، عن سفيان، عن هشام الدستوائي، به. بنحوه، أخرج روايته الطبراني في «الأوسط» ٩٩/١. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن وكيع، عن سفيان إلا زهير بن عباد. ورواه الناس عن وكيع، عن هشام، ولم يذكروا سفيان».

وأخرجه **أحمد** ٢٠/(١٣٠٨٦). **وعبد بن حميد** في «مسنده» — كما في «منتخبه» ٣٧٠/(١٢٣٤) -. **والدارمي** في كتاب الصوم ، باب دعاء الصائم لمن يفطر عنده ١١١١/٢/(١٨١١). وأبو يعلى في «مسنده» ٢٩٢/٧ عن **أبي خيثمة** زهير بن حرب. وابن الأعرابي في «المعجم» ٣٩٩/١/(٣٨٩) عن **محمد بن عيسى**. وأبو نعيم في «الحلية» ٧٢/٣ من طريق **علي بن الفضل**. والبيهقي في «الكبرى» ٢٣٩/٤ من طريق **محمد بن عبيد الله المنادي**. وابن الشجري في «الأمالي» ٥٧/١ من طريق أبي الحسن **علي بن إبراهيم الواسطي**، وفي ٢٠/٢ من طريق أبي العباس **أحمد بن عبد الرحمن السقطي**. كلهم عن يزيد بن هارون، عن هشام، به بنحو رواية ابن المبارك، لكن ليس في هذه الرواية دلالة على الانقطاع. وعند ابن الأعرابي: «السكينة» بدل «الملائكة». قال أبو نعيم: «رواه وكيع، عن

الثوري، عن هشام، عن يحيى، فيما تفرد به عنه زهير بن عباد، والمشهور رواية وكيع، عن هشام نفسه من دون الثوري. ورواه الأوزاعي، عن يحيى عن مثله. ورواه طلحة بن زيد، عن الخليل بن مرة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة». وقال البيهقي: «وهذا مرسل، لم يسمعه يحيى عن أنس، إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة، يقال له: عمرو بن زينب، ويقال: ابن زنيب؛ عن أنس». قلت: ولم أقف على هذا الاسم في شيء من طرق الحديث.

وأخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٥٥) من طريق روح بن عبادة، عن هشام، به. بنحو رواية ابن المبارك. قال أبو عبد الله: «قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علة ...» فذكر الرواية المنقطعة المتقدمة.

وأخرجه النسائي في الكبرى ، في كتاب الدعاء بعد الاكل ، باب الدعاء لمن أفطر عنده ٦/(٦٨٧٤)، وفي «عمل اليوم والليلة» (مع الكبرى) ٩/(١٠٠٥٥)، من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، به. بنحو رواية وكيع. قال أبو عبد الرحمن: «يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس».

وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (مع الكبرى) ٩/(١٠٠٥٦)، من طريق خالد بن الحارث. وأبو يعلى في «مسنده» ٧/(٤٣٢٠) من طريق يونس بن بكير. والبيهقي في «الكبرى» ٤/٢٣٩ من طريق مسلم بن ابراهيم. كلهم عن هشام، به. بنحوه.

هكذا رواه هشام الدستوائي وخالفه كل من:

( أ ) الأوزاعي، فرواه عن يحيى، عن القاسم، عن عائشة، به. بنحو رواية وكيع، أخرج روايته الطبراني في «الدعاء» ص٢٨٨/(٩٢٦) من طريق الوليد بن مسلم. والوليد بن مسلم مدلس، ولم يصرح بالسماع فربما يكون هذا الحديث مما دلسه عن الضعفاء. وذكر أحمد أن الأوزاعي قد يخطئ في حديث يحيى بن أبي كثير[1]. ولذا فهشام الدستوائي مقدم عليه وعلى

---

(١) شرح العلل لابن رجب ٢/٦٤٥.

غيره في يحيى بن أبي كثير كما نص على ذلك ابن رجب[1] وغيره.

(ب) الخليل بن مرة ، واختلف عليه من وجهين، فرواه:

١- ابن وهب، عنه، عن يحيى بن أبي كثير اليمامي، عن أنس، به بنحو رواية وكيع. أخرج روايته: أبو يعلى في «مسنده» ٧/(٤٣٢٢)، وتمام الرازي في «الفوائد» ١/(٩٠٢).

وتابع كثيرُ بن حميد: ابن وهب في رواية هذا الوجه، أخرجه من طريقه: الدارقطني في «الأفراد» -كما في «أطرافه» ١/٢٥٢/(١٢٩٦)-. قال الدارقطني: «غريب من حديث الخليل بن مرة، عن يحيى، تفرد به كثير بن حميد عنه».

وقال في «العلل» ٨/٣٧-٣٨ بعد ذكره لرواية طلحة بن زيد التالية: «وهو المحفوظ، وكذلك رواه هشام الدستوائي عن يحيى».

٢- طلحة بن زيد، عنه، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. أشار إلى هذا أبو نعيم في «الحلية» كما تقدم في رواية روح بن عبادة عن يزيد بن هارون.

والأظهر أن الحديث فيه انقطاع؛ لأن يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس، كما سبق، وقد قال بذلك: أبو زرعة فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» ص٢٤٣، والنسائي، والدارقطني في «العلل» ١٢/١٥٠، والبيهقي وغيرهم، إلا أن متابعة ثابت ليحيى بن أبي كثير من شأنها تقوية هذه الرواية المنقطعة لا سيما ويحيى مشهور عنه عدم الرواية إلا عن الثقات نصّ علي ذلك أبو حاتم[2].

(ج) جعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت، عن أنس — ولم يشر إلى الانقطاع — ذكر هذه الرواية: الترمذي في أبواب الاستئذان، باب ما جاء في التسليم على الصبيان (٢٦٩٦) عن محمد بن عبد الملك ابن أبي الشوارب، عنه. لكنه لم يسق اللفظ. وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب المناقب، باب أبناء الأنصار ٧/(٨٢٩١). عن قتيبة بن سعيد، به. ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يزور الأنصار، فيسلم على صبيانهم، ويمسح برؤوسهم، ويدعو لهم».

---

(١) شرح العلل لابن رجب ٢/٤٨٦.

(٢) انظر الجرح والتعديل ٩/١٤٢.

وأخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» ٤/(١٥٧٧)، والبيهقي في «الكبرى» ٤/٢٤٠، و«الدعوات» ٢/(٤٦٠). ولفظه عند الطحاوي: كان رسول الله ﷺ يزور الأنصار ، فإذا جاء صبيان الأنصار يدورون حوله ، فيدعو لهم ، ويمسح رؤوسهم ، ويسلم عليهم، فقال: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، فردّ سعد، فلم يسمع النبي ﷺ ثلاث مرات، وكان النبي ﷺ لا يزيد فوق ثلاث تسليمات، فإن أذن له وإلا انصرف، فخرج النبي ﷺ، فجاء سعد مبادراً، فقال: يارسول الله ماسلمت تسليمة إلا قد سمعتها ورددتها، ولكن أردت أن تكثر علينا من السلام والرحمة، فادخل يارسول الله، فدخل، فقرّب إليه سعد طعاماً، فأصاب منه النبي ﷺ فلما أراد النبي ﷺ أن ينصرف، قال: «أكل طعامكم الأبرار...» فذكر الحديث . وعند البيهقي بنحوه.

( د ) شعيب بن بيان، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أنس. رواه عنه:

١- سليمان بن يوسف، أخرج روايته: ابن السني في «عمل اليوم والليلة» ١٢٩/(٤٨٢) وروايته بنحو رواية وكيع.

٢- إبراهيم بن المستمر العروقي، أخرج روايته: الطبراني في «الدعاء» (٩٢٥)، وابن الشجري في «أماليه» ص٢٨٩.

وشعيب: «صدوق يخطئ» [١]، وعمران القطان: «صدوق يهم» [٢]، ولذا فلا تقوي هذه المتابعة رواية جعفر بن سليمان الضبعي السابقة.

(هـ) محمد بن حنيفة الواسطي، عن الحسن بن جبلة، عن مهران بن إسحاق، عن يحيى بن سعيد، عن أنس به، بنحو رواية وكيع. أخرج روايته: الطبراني في «الأوسط» ٦/(٦١٦٢)، والدعاء (٩٢٣). قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إلا مهران بن إسحاق، تفرد به الحسن بن جبلة».

ومحمد بن حنيفة - شيخ الطبراني - متكلّم فيه[٣]. والحسن بن جبلة لم أقف على أحد حكم عليه بجرح أو تعديل، وقال الهيثمي في «المجمع» ٢١٩/٢: «لم أجد من ذكره». ولهذا

---

(١) التقريب ٣١٧/(٢٧٩٥) .

(٢) التقريب ٤٩٩/(٥١٥٤) .

(٣) انظر أسئلة الحاكم للدارقطني (٢١٩)، وإرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني ص٥٤٠.

فالحديث من هذا الوجه ضعيف جداً.

( و ) قرة بن حبيب، عن عبد الحكم، عن أنس. أخرجه من طريقه: أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢٥١/٢، وابن الشجري في «الأمالي» ص١١١. ولفظه: «عاد رسول الله ﷺ سعد بن عبادة فقرب إليه شيئاً من تمر وسقا، واتفقا حتى إذا أكل رسول الله صلى عليه وآله وسلم وأراد أن يقوم دعا له بثلاث دعوات فقال: «أكل طعامكم الأبرار، وأفطر عندكم الصائمون، وصلت عليكم الملائكة».

وعبد الحكم: هو ابن عبد الله، ويقال: ابن زياد القسملي، قال الدارقطني فيه كما في «السنن» ١٨٥/١: «لا يحتج به». وقال ابن حجر في «التقريب» ٣٩٢/(٣٧٤٩) تمييزاً: «ضعيف».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مَخْلَدُ بْنُ خَالِد:

هو مخلد بن خالد بن يزيد الشَّعِيريّ، أبو محمد العسقلاني نزيل طَرَسُوس.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

### ٢. عَبْدُ الرَّزَّاق:

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى، مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني.

- **ثقة حافظ مصنف شهير، عمي بأخرة فتغيّر.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والأربعين.

### ٣. مَعْمَر:

هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عُروة البصري، نزيل اليمن. روى عن: ثابت البناني، الزهري، وهمام، وغيرهم. وعنه: عبد الرزاق، وعندر، وابن المبارك، وخلق.

**• ثقة ثبت فاضل، إلاّ أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا ما حدّث به في البصرة.**

مات سنة ١٥٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٩٠، الثقات ٧/٤٨٤، تهذيب الكمال ٧/١٨١، الكاشف ٢/٢٨٢، التهذيب ٤/١٢٥، التقريب ٦٢٩/(٦٨٠٩).

### ٤. ثَابِت:

هو ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ بضم الموحدة ونونين، ابن أسلم، أبو محمد البصري.

**• ثقة عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لأنه من رواية معمر عن ثابت وهي ضعيفة، قال الغلابي عن يحيى ابن معين: «معمر، عن ثابت: ضعيف» [(١)]. وقال ابن المديني: «وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة» [(٢)]. وقال العقيلي في «الضعفاء» ٢/٢٩١: «أنكرُ الناس حديثًا عن ثابت: معمر بن راشد». وذكر ابن أبي خيثمة في «تاريخه» [(٣)] ١/٣٢٧/(١٢٠٤) عن ابن معين قال: «حديث معمر عن ثابت مضطرب كثير الأوهام».

ونقل البيهقي في «الشعب» ٤/٢٠٨/(٤٨١٧) عن البخاري قوله: «ما أعجب حديث معمر عن غير الزهري! فإنه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح».

---

(١) انظر الميزان ٤/١٥٤ وغيره.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/٥٠١.

(٣) وقع في تاريخ ابن أبي خيثمة سقط في آخر هذه العبارة، وتمام العبارة كما هو المثبت في المصادر الأخرى كتهذيب التهذيب ونحوه.

كما أن صنيع البخاري ومسلم وكونهما لم يخرّجا في «الصحيح» لمعمر عن ثابت في الأصول بل في المتابعات فقط، فالبخاري حديثاً واحداً ومعلقاً (٣٨٠٥)، ومسلم في موضعين (٢٣٤)، و(٢٠٤١) مقروناً بعاصم الأحول، وفي المقابل فقد خرّجا لحماد بن سلمة عن ثابت في الأصول، وصنيعهما يقضي بضعف رواية معمر عن ثابت عندهما [1].

وقد صحح إسناده العراقي في «تخريج الإحياء» ٢/٩١٠/(١٢١٢)، واعترض عليه تلميذه ابن حجر؛ لأن رواية معمر عن ثابت فيها كلام. وقال في «الفتوحات الربانية» ٣٤٣/٤: «وصحح النووي إسناده في «الأذكار»، وتعقبه ابن حجر: بأن معمراً في روايته عن ثابت مقدوح فيها، وقال ابن المديني: في رواية معمر عن ثابت غرائب منكرة، وقال ابن معين: معمر عن ثابت لا تساوي شيئاً، وساق العقيلي في «الضعفاء» عدة أحاديث من رواية معمر عن ثابت، منها هذا الحديث، وقال: كل هذه الأحاديث لا يتابع عليها وليست محفوظة وكلها مقلوبة».

أما متابعة يحيى بن أبي كثير لثابت فلا تزيد الحديث إلا وهناً. كما قيل لأبي زرعة — كما في المراسيل، لابن أبي حاتم ص٢٤٣- : يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك: «أفطر عندكم الصائمون»؟ قال: «هو متصل، رواه خالد بن الحارث، حدثنا عن هشام، عن يحيى قال: بلغني عن أنس. وقد رأى يحيى أنساً، و لم يسمع منه».

وقال أبو زرعة: يحيى بن أبي كثير، بلغه عن أنس، وحديثه عنه مرسلٌ؛ أصح. وهذا وهم. يعني: المرفوع.

يعني: في حديثه عن أنس: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار» .

**الشواهد:**

من شواهد الحديث حديث عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما: أفطر رسول الله ﷺ عند سعد بن معاذ فقال: «أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة».

---

(١) عدّ ابن رجب في شرح العلل ٤٩٩/٢ أصحاب ثابت البناني ثلاث طبقات، وأوثق الطبقة الأولى هو حماد بن سلمة.

أخرجه هشام بن عمار في «جزءه» ٢٦١/(١٣٥)، وابن ماجه (١٧٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» ١٠٧/١٢، والبزار -كما في البحر الزخار- ٦٧/٤، من طريق محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن عبدالله بن الزبير به مرفوعاً. قلت: ومصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير ضعيف، ولم يسمع من جده.

كما أن الحديث صوب الدارقطني فيه الإرسال كما في العلل ٣١٠/٤/(٥٨٤) لما سئل عنه، فقال: «يرويه محمد بن عمرو بن علقمة، عن مصعب بن ثابت. واختلف عنه فرواه أحمد بن حاتم الطويل، عن داود بن الزبرقان، عن محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، عن سعد. وخالفه إبراهيم بن ميمون؛ رواه عن داود بن الزبرقان، عن محمد بن عمرو، فقال: عن مصعب بن سعد بن سعد، وكلاهما وهم. ورواه عباد بن عباد، عن محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، أن رسول الله ﷺ أفطر؛ مرسلاً وهو الصواب».

وفي الباب عن عائشة، وأبي هريرة، وعمر ﷺ.

## فوائد الباب الفقهية:

ذهب بعض أهل العلم إلى أن لفظ الحديث هو من باب الخبر وليس من باب الدعاء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية فيما ذكره عنه ابن مفلح في «الآداب» ٢١٩/٣ مما يُفهم منه ذلك فقال: «وكلامه في «الترغيب» [(١)] يقتضي أنه جعل هذا الكلام دعاء، واستحب الدعاء به لكل من أكل طعامه، وعلى قول الشيخ عبد القادر[(٢)] إنما يقال هذا إذا أفطر عنده، فيكون خبراً. قال الشيخ تقي الدين: وهو الأظهر. انتهى كلامه. [ثم قال ابن مفلح] وكلام

(١) ربما قصد كتاب "ترغيب القاصد في تقريب المقاصد" لفخر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٢هـ، ومشهور عند الحنابلة بكتاب البلغة "بلغة الساغب" وهو مختصر من كتابه المفقود "ترغيب القاصد في تقريب المقاصد"، وكتابه "ترغيب القاصد" مختصر من كتابه المطول "تخليص المطلب في تلخيص المذهب"، وقد سار في هذا على نحو طريقة الغزالي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥هـ في كتبه الثلاثة البسيط والوسيط والوجيز. انظر مقدمة بلغة الساغب ص ٧، وذيل طبقات الحنابلة ١٥١/٢، والمذهب الحنبلي ٢٤٤/٢.

(٢) الغنية ٥٩/١.

غير واحد يوافق ما في «الترغيب». وذلك لأن لفظ الحديث أن النبي ﷺ وأصحابة أفطروا عند رجل، فقال له ذلك؛ ليبين له الخير الذي حصل له بهذا الأمر، وأعلمه أن الأبرار أكلوا طعامه وهم الرسول ﷺ وأصحابه، وزكاهم النبي ﷺ بأنهم أبرار، وأن الملائكة صلت عليهم ودعت لهم، فتبين بهذا أن الدعاء في الحديث هو دعاء خاص. وقال المناوي في «الفيض» ٥/٨: ١: «خبر بمعنى الدعاء بالخير والبركة؛ لأن أفعال الصائمين تدل على اتساع الحال وكثرة الخير إذ من عجز عن نفسه، فهو عن غيره أعجز. و«أكل طعامكم الأبرار» قال المظهري: دعاء أو إخبار، وهذا الوصف موجود في حق المصطفى؛ لأنه أبر الأبرار. و«تنزلت» وفي رواية بدله «وصلت عليكم الملائكة» أي: ملائكة الرحمة بالبركة والخير الإلهي».

قلت: ظاهر الحديث يدل على أن هذا الدعاء مخصوص بالإفطار دون غيره؛ لقوله: «إذا أفطر» والله أعلم.

# زَوائِدُ جَامِعِ التِّرْمِذِي

# عَلَى الصَّحِيْحَيْن

## بَاب ما جاء في أَكْلِ الضَّبُعِ

(١٧٩٢) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا هَنَّادٌ، حدثنا أبو مُعَاوِيَةَ، عن إسماعيل بن مُسْلِمٍ، عن عبد الْكَرِيمِ بن أبي الْمُخَارِقِ أبي أُمَيَّةَ، عن حِبَّانَ بن جَزْءٍ، عن أَخِيهِ خُزَيْمَةَ بن جَزْءٍ قال: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن أَكْلِ الضَّبُعِ، فقال: «**أَوَ يَأْكُلُ الضَّبُعَ أَحَدٌ**». وَسَأَلْتُهُ عن الذِّئْبِ، فقال: «**أو يأكل الذِّئْبَ أَحَدٌ فيه خَيْرٌ**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ ليس إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث إسماعيل بن مُسْلِمٍ، عن عبد الْكَرِيمِ أبي أُمَيَّةَ، وقد تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الحديث في إسماعيل، وَعَبْدِ الْكَرِيمِ أبي أُمَيَّةَ؛ وهو عبد الْكَرِيمِ بن قَيْسِ بن أبي الْمُخَارِقِ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بن مَالِكٍ الْجَزَرِيُّ ثِقَةٌ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٠٢/٤، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢/(٢٣٧٩) كلاهما من طريق **محمد بن فضيل**. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ح١٤١٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢/(٢٣٨٢) كلاهما من طريق **إسماعيل بن عياش**. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢/(٢٣٨٠) من طريق **صلة بن سليمان الواسطي**، وفي (٢٣٨١) من طريق **أبو بحر البكراوي**، ومن طريق **عبد الرحيم بن سليمان**. خمستهم عن إسماعيل بن مسلم المكي، به. بألفاظ متقاربة، وبعضها بذكر قصة الأرنب، والضب، والضبع، والثعلب، والذئب، وبعضها بالاقتصار على شيء منها.

قال أبو نُعيم: «رواه أبو بحر البكرواي، وصلة بن سليمان الواسطي، عن إسماعيل بن مسلم المكي، نحوه».

وتابع حازمُ بن حسين البصري، إسماعيل بن مسلم، في رواية هذا الحديث، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٤٩/٧ عن محمد بن عمر، عن حازم بن حسين البصري، عن عبد الكريم أبو أمية، به. بنحوه.

وتابع محمدُ بن إسحاق: إسماعيل بن مسلم المكي، وحازم البصري، واختلف على ابن إسحاق، كما يلي:

( أ ) فرواه عنه يحيى بن واضح، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حبان بن جزء، عن أخيه خزيمة بن جَزْء به. أخرج روايته: ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/٣٣٦ – وعنه ابن ماجه (ح٣٢٣٧،ح٣٢٤٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ح١٤١١)، والمزي في «التهذيب» ٢/٣٨ –. ورواه الطبراني في «الكبير» ٤/١٠٢ – من طريق ابن أبي شيبة – عن يحيى بن واضح، به. واقتصر المزي على قصة الضبع والأرنب.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٣/(٧٠٥) عن يحيى بن واضح به.

قال المزي: «هكذا رواه يحيى بن واضح، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الكريم لم يذكر بينهما أحداً. ورواه أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء، عن محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم».

(ب) ورواه عنه أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء، عن محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم، به. أخرج روايته: أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٢/(١٠٢٦) – ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» ٣٥/٤٥٦، والمزي في «التهذيب» ٢/٣٨ –. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢/(٢٣٨٤) كلاهما من طريق سهل بن زنجلة، عنه، به. قلت: فزاد أبو زهير بين ابن إسحاق، وعبد الكريم: إسماعيل بن مسلم.

(ج) وتابع محمدُ بن سلمة الحراني: عبد الرحمن بن مغراء، أخرج روايته أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» ٢/٤٥٤ من طريق حاجب بن الوليد أبو أحمد. وأشار لروايته أبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢/٩٢٤. أما المزي في «التهذيب» ٢/٣٨ فقد قال: «ورواه عنه محمد بن سلمة الحراني، بالوجهين جميعاً» ولم يوردهما.

( د ) وتابع حفصُ بن عبد الرحمن: عبد الرحمن بن مغراء، ومحمد بن سلمة، في رواية هذا الوجه لكنه قال: «عن محمد بن إسحاق، عمن سمع عبد الكريم» ذكر ذلك أبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢/٩٢٤.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هَنَّاد:

هو هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر التّمِيميّ الدارميّ، أبو السَّرِيّ الكوفي.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

### ٢. أبو مُعَاوِيَة:

هو محمد بن خازم الضرير، أبو معاوية الكوفي، عمي وهو صغير. روى عن: إسماعيل بن مسلم، والأعمش، وغيرهما. وعنه: هناد بن السّري، والإمام أحمد، وخلق.

- **ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره.**

ورُمي بالتشيع والإرجاء، وكونه ثبت عدالته وصدقه فلا يؤثر ذلك على حديثه لاسيما وصاحبي الصحيح قد احتجا به.

كما وصفه بعضهم بالتدليس، ولايضره ذلك؛ لأنه مقلٌ منه جداً، ولذلك عدّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وتقدم أنهم: «من احتمل الأئمة تدليسهم لأمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا».

مات سنة ١٩٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٢٣٦، الثقات ٧/٤٤١، تهذيب الكمال ٦/٢٩١، الكاشف ٢/١٦٧، الميزان ٣/٥٣٣، التهذيب ٣/٥٥١، التقريب ٥٥٤/(٥٨٤١)، تعريف أهل التقديس ص١٢٦.

### ٣. إسماعيل بن مُسْلِم:

هو إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري، كان من البصرة ثم سكن مكة، وكان فقيهاً مفتياً. روى عن: عبد الكريم بن أبي المخارق، والحسن البصري، وغيرهما. وعنه: محمد بن خازم الضرير، والأعمش وهو من أقرانه، وغيرهما.

• **ضعيف الحديث.**

روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٧٢/١، الجرح والتعديل ١٩٨/٢، تهذيب الكمال ٢٥٥/١، الكاشف ٢٤٩/١، الميزان ٢٤٨/١، التهذيب ٣٣١/١، التقريب ١٣٨/(٤٨٤).

### ٤. عبد الْكَرِيم بن أبي الْمُخَارِق أبي أُمَيَّة:

هو عبد الكريم بن أبي المخارق، واسمه قيس، ويقال: طارق الْمُعَلِّم، أبو أمية البصري، نزيل مكة.

• **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والعشرين.

### ٥. حِبَّان بن جَزْء:

هو حبان بن جزء السلمي أبو خزيمة. روى عن: أبيه، وأخيه خزيمة ولهما صحبة، وابن عمر وغيرهم. وعنه: أبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق، ومطرف بن عبدالرحمن بن جزء، وغيرهما.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال عنه ابن حزم: «مجهول». وقال ابن القطان: «مجهول الحال».

**الخلاصة في حبان بن جزء أنه:**

• **مجهول الحال.** وأما قول ابن حجر عنه في «التقريب»: «صدوق» فإن ذلك مما لم يوافقه عليه أحد بل خالفه من تقدم.

روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٨٩/٢، الجرح والتعديل ٢٦٨/١، الثقات ١٨١/٤، بيان الوهم والإيهام ٣٠٧/٢، تهذيب الكمال ٣٨/٢،ذيل ميزان الاعتدال ص١٧٧، التهذيب ١٧١/٢، التقريب ١٨٣/(١٠٧٢).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لأن هذا الحديث مداره على عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية وهو: «ضعيف»، ولجهالة حبان بن جزء، ولضعف إسماعيل بن مسلم المكي أيضاً، قال الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بالقوي، لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، عن عبد الكريم أبي أمية».

قلت: و لم ينفرد إسماعيل بن مسلم، بل تابعه محمد بن إسحاق إلا أنها متابعة لا يفرح بها، قال ابن عبد البر في «التمهيد» ١٦١/١ في هذه المتابعة: «هذا حديث قد جاء، إلا أنه لا يحتج بمثله لضعف إسناده، و لا يعرج عليه؛ لأنه يدور على عبد الكريم ابن أبي المخارق، وليس يرويه غيره، وهو ضعيف متروك الحديث». وقال البخاري: «لا يتابع عليه». وضعفه ابن حزم في «المحلى» ٨٩/٨ بأن إسماعيل بن مسلم ضعيف، وابن أبي المخارق ساقط، وحبان بن جزء مجهول.

وضعّفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (ح٣٢٣٧).

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دليل على حرمة أكل الذئب؛ لأنه من جملة السباع والضواري ذات الناب التي تعدو وتأكل به.

٢. هذا الحديث – على ضعفه – من جملة أدلة من رأى حرمة أكل الضبع، وقد تقدم الكلام عن ذلك كما في فوائد الحديث الأربعين.

## بَاب ما جاء في لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ

(١٧٩٥) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا أبو كُرَيْبٍ، حدثنا حُسَيْنُ بن عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عن زَائِدَةَ، عن مُحَمَّدِ بن عَمْرٍو، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ يوم خَيْبَرَ كُلَّ ذِي نَابٍ من السِّبَاعِ، وَالْمُجَثَّمَةَ، وَالْحِمَارَ الإِنْسِيَّ.

قال: وفي الْبَاب عن عَلِيٍّ، وَجَابِرٍ، وَالْبَرَاءِ، وابن أبي أَوْفَى، وَأَنَسٍ، وَالْعِرْبَاضِ بن سَارِيَةَ، وَأَبِي ثَعْلَبَةَ، وابن عُمَرَ، وَأَبِي سَعِيدٍ.

قال أبو عِيسَى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى عبد الْعَزِيزِ بن مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ، عن مُحَمَّدِ بن عَمْرٍو هذا الحديث، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا حَرْفًا وَاحِدًا نهى رسول اللَّهِ ﷺ عن كل ذِي نَابٍ من السِّبَاعِ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٤٨٢٠) - ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» ١/١٤١ - عن حسين بن علي. وأحمد ١٤/(٨٧٨٩) عن معاوية بن عمرو بن المهلب. كلاهما عن زائدة، به.

وأخرجه أحمد ١٥/(٩٤٢٢)، والترمذي (١٤٧٩) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي. والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٤٨٣)، وفي «شرح معاني الآثار» ٤/١٩٠ من طريق عبد العزيز بن مسلم. كلاهما عن محمد بن عمرو، به. قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْعَمَلُ على هذا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ من أَصْحَابِ النبي ﷺ وَغَيْرِهِمْ، وهو قَوْلُ عبد اللَّهِ بن الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وإسحاق».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو كُرَيْب:

هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي الحافظ.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٢. حُسَيْنُ بن عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ:

هو الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي المقرئ. روى عن: زائدة بن قدامة، والأعمش، وغيرهما. وعنه: أبو كريب محمد بن العلاء، والإمام أحمد، وغيرهما.

- **ثقة عابد.**

مات سنة ٣ أو ٢٠٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات خليفة ١٧١/١، التاريخ الكبير ٣٨١/٢، الثقات ١٨٤/٨، تهذيب الكمال ٤٤٩/٦، الكاشف ٣٣٤/١، التهذيب ٣٠٨/٢، التقريب ١٦٧/(١٣٣٥).

### ٣. زَائِدَة:

هو زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي. روى عن: محمد بن عمرو، وزياد بن علاقة، وغيرهما. وعنه: حسين بن علي الجعفي، وابن مهدي، وغيرهما.

- **ثقة ثبت صاحب سنة.**

مات سنة ١٦١هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٣٢/٣، ثقات العجلي ٣٦٧/١، الثقات ٢٥٨/٨، المشاهير ١٧١/١، تهذيب الكمال ٢٧٣/٩، الكاشف ٤٠٠/١، التهذيب ٢٦٤/٣، التقريب ٢١٣/(١٩٨٢).

## ٤. مُحَمَّد بن عَمْرو:

هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، أبو عبد الله، ويقال: أبو الحسن المدني. روى عن: أبيه، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، وغيرهما. وعنه: السفيانان، وحماد بن سلمة، وآخرون.

قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد، وسئل عن سهيل ومحمد بن عمرو؟ فقال: «محمد أعلى منه». قال علي: قلت ليحيى: محمد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدد؟ قلت: لا بل أشدِّد، قال: «ليس هو ممن تريد، وكان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن ابن حاطب». قال يحيى: وسألت مالكاً عنه؟ فقال فيه نحو ما قلت لك. قال علي: وسمعت يحيى يقول: «محمد ابن عمرو أحب إلي من ابن أبي حرملة». وقال إسحاق بن حكيم عن يحيى القطان: «محمد ابن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث». وقال أحمد ابن مريم: عن ابن معين: «ثقة»، وقال إسحاق بن منصور: سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو ومحمد بن إسحاق أيهما يقدم؟ فقال: محمد بن عمرو. وقال عبدالله بن أحمد: عن ابن معين: «سهيل والعلاء وابن عقيل حديثهم ليس بحجة، ومحمد بن عمرو فوقهم».

وقال ابن أبي خيثمة: سئل ابن معين عن محمد بن عمرو؟ فقال: «ما زال الناس يتقون حديثه»، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: «كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة». وقال الحاكم: قال ابن المبارك: «لم يكن به بأس». وقال الجوزجاني: «ليس بقوي الحديث، ويشتهى حديثه». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال مرة: «ثقة». وقال ابن عدي: «ولمحمد بن عمرو بن علقمة حديث صالح، وقد حدّث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به». وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ.

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث يستضعف». وقال يعقوب بن شيبة: «هو وسط وإلى الضعف ما هو».

وبالجملة فقد اختلف فيه العلماء بين موثّق ومضعّف، ومنهم من بين بين، فالأئمة لم يطعنوا في عدالته، بل هو في دينه صادق عدل، لكن في حفظه خفة؛ لأجل اضطراب عنده في بعض الأحاديث ومخالفته لغيره. وعند النظر فيمن وثّقه نجد ابن أبي حاتم، والنسائي – وهما من المتشددين في التثبت – وابن معين في جمهور أصحابه، أما ما نقل عنه من قوله: «كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة»؛ فغاية ذلك أن مأخذ ابن معين على محمد بن عمرو حول مسألة تتعلق ببعض رواياته لفتاوى أبي سلمة ونسبتها خطأً إلى أبي هريرة ﷺ، أما يحيى بن سعيد القطان فقد فضّله على ابن إسحاق وابن حرملة وكل منهما حسن الحديث. أما من ذهب إلى تضعيفه فمحمول على رواياته التي خالف فيها واضطرب.

**الخلاصة في محمد بن عمرو بن علقمة أنه:**

- **صدوق.** قال الذهبي في «السير» ١٣٦/٦: «الإمام، المحدث، الصدوق، ... وحديثه في عداد الحسن». وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق له أوهام».

مات سنة ١٤٤ أو ١٤٥هـ، روى الجماعة فالبخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٩١/١، الجرح والتعديل ٣٠/٨، الثقات ٣٧٧/٧، المشاهير ١٣٣، الكامل ٢٢٢٩/٦، تهذيب الكمال ٤٦١/٦، الكاشف ٢٠٧/٢، من تكلم فيه وهو موثق ص١٦٥، التهذيب ٣٧٥/٩، التقريب ٥٨٢/(٦١٨٨).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **حسن**؛ لحال الصدوق في إسناده وهو محمد بن عمرو بن علقمة .

**الشواهد:**

للحديث شواهد كثيرة، منها ما ثبت في «صحيح البخاري» «٥٧٨٠»، و«صحيح مسلم» «١٩٣٢» عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ

أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ السَّبُعِ». وما ثبت عند مسلم «١٩٣٤» من حديث ميمون بن مهران عن ابن عباس ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ». وما أخرجه مسلم في «الصحيح» «١٩٥٨»: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِفِتْيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ، قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا وَهُمْ يَرْمُونَهُ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلَّ خَاطِئَةٍ مِنْ نَبْلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». و في «صحيح مسلم» «١٩٥٩» عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا». وفي «صحيح البخاري» «٥٥٢١» عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ».

وهذا يرتقي الحديث لمرتبة الصحيح لغيره والله أعلم.

وفي الْبَاب عن عَلِيٍّ، وَجَابِرٍ، وَالْبَرَاءِ، وابن أبي أَوْفَى، وَأَنَسٍ، وَالْعِرْبَاضِ بن سَارِيَةَ، وابن عُمَرَ، وَأَبِي سَعِيدٍ وغالبها في الصحيح.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْمُجَثَّمَةَ**»: هي كل حيوان يُنْصب ويُرمى ليُقتل إلاَّ أنَّها تكثر في الطَّير والأرانب وأشْباه ذلك مما يَجْثِم في الأرض: أي يلزمُها ويلْتَصق بها، وجَثَم الطائرُ جُثوماً وهو بمترلة البُروك للإبل [1].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. فيه دلالة على تحريم لحوم الحمر الأهلية والإنسية، قال ابن عبد البر: «وأما الحمر الأهلية فلا خلاف اليوم بين علماء المسلمين أنه لا يجوز أكلها لنهي رسول الله ﷺ عنها...». وقال النووي: «اختلف العلماء في المسألة؛ فقال الجماهير من الصحابة والتابعين

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٣٩/١.

ومن بعدهم بتحريم لحومها لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة» [1] وقد تقدم بسط ذلك في فوائد الحديث السابع والأربعين.

٢. دلّ الحديث على حرمة أكل كلّ ذي ناب من السباع يفترس ويعدو به: كالأسد، والنّمر، والفهد، والذّئب، والكلب وغيرها، وهو مذهب جمهور الفقهاء، واختلفوا في تحليل وتحريم بعض آحاد الحيوان، كالخيل، والضّبع، والثّعلب، وغيرها[2].

٣. في الحديث دليل على كمال هذه الشريعة وسمو مقاصدها وأنها أتت بما فيه صلاح العباد والبلاد، بل حتى الحيوانات ورد الرّفق بها والنّهي عن صبرها وتعذيبها، سواء أكانت من الأنعام أم من غيرها، كما في عموم الحديث الباب، ومنها ما أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٩٥٨): عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِفِتْيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ، قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا وَهُمْ يَرْمُونَهُ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلَّ خَاطِئَةٍ مِنْ نَبْلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوُا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». و في «صحيح مسلم» (١٩٥٩) عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا». وهذا النّهي للتّحريم ولهذا قال ﷺ في رواية ابن عمر: «لعن اللّه من فعل هذا». ولأنّه تعذيب للحيوان، وتضييع للمال، وتفويت لذكاته الشرعية إن كان مما يؤكل، ولمنفعته إن كان غير ذلك.

---

(١) انظر الاستذكار ٣٠٢/١٦ وما بعدها، وشرح النووي على مسلم ٤٢١/٦، وتهذيب سنن أبي داود ٢٨٨/١٠.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ١٩٣/٥-١٩٥، روضة الطالبين ٢٧١/٣، المغني ٥٨٥/٨.

## بَاب ما جاء في الأكْلِ في آنِيَةِ الْكُفَّارِ

(١٧٩٦) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا زَيْدُ بن أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، حدثنا سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ، حدثنا شُعْبَةُ، عن أَيُّوبَ، عن أبي قِلابَةَ، عن أبي ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه قال سُئِلَ رسول اللَّه ﷺ عن قُدُورِ الْمَجُوسِ؟ فقال: «**أَنْقُوهَا غَسْلاً، وَاطْبُخُوا فيها، وَنَهَى عن كل سَبْعٍ ذِي نَابٍ**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ من حديث أبي ثَعْلَبَةَ، وَرُوِيَ عنه من غَيْرِ هذا الْوَجْهِ. وأبو ثَعْلَبَةَ اسْمُهُ جرثوم، وَيُقَالُ: جُرْهُمٌ، وَيُقَالُ: نَاشِبٌ. وقد ذُكِرَ هذا الْحَدِيثُ عن أبي قِلابَةَ عن أبي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ عن أبي ثَعْلَبَةَ».

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على أبي قلابة، واختلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: (عنه، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه مرفوعاً).

الوجه الثاني: (عنه، عن أبي أسماء الرحبي، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه مرفوعاً).

**أما الوجه الأول**: وهو (عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه مرفوعاً):

١. فرواه عنه:

أ- **حماد بن زيد**، أخرج روايته:

الطيالسي في «مسنده» ١/(١١٠٧)، والحاكم في «المستدرك» ١/١٤٣، عنه، عن أبي قلابة، به.

ب- **معمر**، أخرج روايته:

عبد الرزاق في «المصنف» (٨٥٠٣) - ومن طريقه أحمد ٢٩/(١٧٧٣٧) -، وفي (١٠١٥١) عنه، عن أبي قلابة، به مطولاً.

ت- **شعبة**، أخرج روايته:

ابن الجعد في «مسنده» ١/(١٢٣١) وَ(١٢٣٢)، وأحمد ٢٩/(١٧٧٣١)، والترمذي

(١٥٦٦٠) وَ(١٧٩٦)، والحاكم في «المستدرك» ١/١٤٣، عنه، عن أبي قلابة، به. ووقع عند الترمذي - كما في حديث الباب - السؤال عن: «قدور المجوس».

قال الترمذي: «وقد رُوِيَ هذا الْحَدِيثُ من غَيْرِ هذا الْوَجْهِ عن أبي ثَعْلَبَةَ. وَرَوَاهُ أبو إِدْرِيسَ الْخَوْلانِيُّ، عن أبي ثَعْلَبَةَ، وأبو قِلابَةَ لم يَسْمَعْ من أبي ثَعْلَبَةَ إنما رَوَاهُ عن أبي أَسْمَاءَ عن أبي ثَعْلَبَةَ». قلت: رواية أبو إدريس الخولاني مخرّجة في الصحيحين تقدم تخريجها في الحديث الخامس والستين.

ث- **إسماعيل بن عُليّة**، أخرج روايته:

ابن الجعد في «مسنده» ١/(١٢٣٣) عنه، عن أبي قلابة، به.

ج- **سعيد بن أبي عروبة**، أخرج روايته:

الطبراني في «الكبير» ٢٢/(٦٠٤) من طريق ابن أبي عروبة، عن أبي قلابة، به.

ح- **ابن جريج**، أخرج روايته:

الطبراني في «الكبير» ٢٢/(٦٠٥) من طريق ابن جريج، عن أبي قلابة، به.

ستتهم (وهم من تقدم) عن أيوب، عن أبي ثعلبة، به. بألفاظ متقاربة.

**خ- ابن عيينة**، ذكر روايته الدارقطني في العلل ٦/٣٢١.

**د- عبدالوهاب الثقفي**، ذكر روايته الدارقطني في العلل ٦/٣٢١.

٢. **وتابع خالدٌ الحذاء**، أيوب السختياني في رواية هذا الوجه، أخرج روايته:

سعيد بن منصور في «سننه» ٢/(٢٧٤٩) عن **هشيم**. والطبراني في «الكبير» ٢٢/(٦٠٣)، والحاكم في «المستدرك» ١/١٤٣ كلاهما من طريق **سفيان** (هو الثوري). كلاهما من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة، به. مختصراً.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، فإن علّلاه بحديث حماد بن سلمة وهشيم، عن خالد حيث زاد أبا أسماء الرحبي في الإسناد، فإنه أيضاً صحيح يلزم إخراجه في الصحيح على أن أبا قلابة قد سمع من أبي ثعلبة».

**أما الوجه الثاني**: وهو (عنه، عن أبي أسماء الرحبي، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه مرفوعاً).

فرواه عن أيوب السختياني:

١. **حماد بن سلمة**، أخرج روايته:

أحمد ٢٩/(١٧٧٥٠) عن **مهنا بن عبدالحميد** و**عفان**. والترمذي (١٧٩٧) من طريق **عبيد الله بن محمد القرشي**. والدولابي في «الكنى والأسماء» ١٠٩٣/٣ من طريق **الفضل بن حكيم**. وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» ١/(١٢٣٤) من طريق **إسحاق بن عيسى**. والطبراني في «الكبير» ٢٢/(٥٨٠) من طريق **عبيد الله بن محمد العائشي**. والحاكم في «المستدرك» ١٤٤/١ من طريق **أبي سلمة** (موسى بن إسماعيل التبوذكي)، مقروناً **بحجاج بن منهال**. ثمانيتهم عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي أسماء الرحبي، عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة رضي الله عنه، به. بنحوه بألفاظ متقاربة وبعضهم مختصراً وآخرون مطولاً.

٢. **قتادةُ**، أخرج روايته:

الترمذي (١٧٩٧) من طريق **عبيدالله بن محمد القرشي**. والدولابي في «الكنى والأسماء» ١٠٩٣/٣ من طريق **الفضل بن حكيم**. والطبراني في «الكبير» ٢٢/(٥٨٠) من طريق **عبيدالله بن محمد العائشي** - كما في المصدر السابق - وأبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص٢١٦) من طريق **أبي حنيفة**. أربعتهم عن **قتادة**، عن أبي قلابة، به. بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

٣. **خالد الحذاء**، أخرج روايته:

الطبراني في«الكبير» ٢١٨/٢٢، والحاكم في «المستدرك» ١٤٤/١ من طريق هشيم عن **خالد الحذاء**، عن أبي قلابة، به. بنحوه.

**دراسة إسناد الحديث:**

١. **زَيْدُ بن أَخْزَمَ الطَّائِيُّ:**

هو زيد بن أخزم الطائي النبهاني، أبو طالب البصري الحافظ. روى عن: ابن مهدي، وأبي قتيبة، وغيرهما. وعنه: الجماعة سوى مسلم وروى له النسائي أيضا بواسطة، وغيرهم.

- **ثقة حافظ.**

ذبحه الزنج سنة ٢٥٧هـ. روى له البخاري، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٥٥٦/٣، الثقات ٢٥١/٨، تهذيب الكمال ٦٣/٣، الكاشف ٤١٤/١، التهذيب ٣٩٣/٣، التقريب ٢٦٥/(٢١١٤) .

**٢. سَلْمُ بن قُتَيْبَة:**

هو سلم بن قتيبة الشَّعيري –بفتح المثلثة– أبو قتيبة الخراساني، نزيل البصرة.

- **ثقة يهم.**

تقدمت ترجمته في الحديث الستين.

**٣. شُعْبَةُ:**

هو شُعْبَةُ بن الحجاج بن الورد العَتَكي مولاهم، أبو بِسطام الواسطي، ثم البصري.

- **ثقة حافظ متقن.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

**٤. أَيُّوب:**

هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السِّخْتياني، أبو بكر البصري.

- **ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العبّاد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثلاثين.

**٥. أبو قِلابَة:**

هو عبد الله بن زيد بن عمرو، ويقال: عامر بن نابل بن مالك بن عبيد بن علقمة ابن سعد، أبو قلابة الجرمي البصري أحد الاعلام. روى عن: النعمان بن بشير، وأبي هريرة، وأبي ثعلبة الخشني ﷺ، ويقال: لم يسمع منهم. وغيرهم. وعنه: أيوب، وخالد الحذاء، وغيرهما.

● **ثقة فاضل كثير الإرسال.**

مات بالشام هارباً من القضاء سنة ١٠٤هـ، وقيل: بعدها. روى الجماعة.

**مراجع ترجمته**: التاريخ الكبير ٥/٩٢، معرفة الثقات ٢/٣٠، الجرح والتعديل ٥/٥٧، الثقات ٥/٣، تهذيب الكمال ٤/١٣٩، الكاشف ١/٥٥٤، التهذيب ٥/٢٢٤، التقريب ٣٦١/(٣٣٣٣) .

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

● **ضعيف**؛ للانقطاع في إسناده فإن أبا قلابة لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني ﷺ.

والحديث كما تقدم مختلف على مداره من وجهين وصلاً وإرسالاً، وبالنظر في الاختلاف يترجح رواية الوصل للأمور التالية:

١. أنها رواية الأكثر والأوثق.

٢. ذكر الترمذي لهذه الرواية بصيغة التمريض مُشعر بإعلال رواية الوصل فقد قال: «وقد **ذُكِرَ** هذا الْحَدِيثُ عن أبي قِلاَبَةَ عن أبي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ عن أبي ثَعْلَبَةَ».

ترجيح الدارقطني للوجه المرسل كما في العلل ٦/٣٢٢ حيث قال بعد سياقه للاختلاف: «والقول قول من أرسله عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة».

لكن الحديث أصله ثابت بالمتابعات المتقدمة في الحديث الخامس والستين لاسيما ما كان في الصحيحين من طريق أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ، والله أعلم.

**فوائد الحديث الفقهية:**

١. ترجم البخاري في «صحيحه» بقوله: (باب آنية المجوس) قالَ ابْن التِّين: كَذَا تَرْجَمَ وَأَتَى بِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَة وَفِيهِ ذِكْر أَهْل الْكِتَاب فَلَعَلَّهُ يَرَى أَنَّهُمْ أَهْل كِتَاب، وَقَالَ ابْن الْمُنَيِّر: تَرْجَمَ لِلْمَجُوسِ وَالأَحَادِيث فِي أَهْل الْكِتَاب؛ لأَنَّهُ بَنَى عَلَى أَنَّ الْمَحْذُور مِنْهُمَا وَاحِد وَهُوَ عَدَم تَوَقِّيهِمْ النَّجَاسَات. وَقَالَ الْكَرْمَانِيُّ: أَوْ حُكْمه عَلَى أَحَدهمَا بِالْقِيَاسِ عَلَى الآخَر، أَوْ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَجُوس يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَهْل كِتَاب. قال ابن حجر: وَأَحْسَن مِنْ ذَلِكَ

أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ مَنْصُوصًا عَلَى الْمَجُوسِ، فَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ، فَقَالَ: أَنْقُوهَا غَسْلاً وَاطْبُخُوا فِيهَا» وَفِي لَفْظٍ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ «قُلْتُ: إِنَّا نَمُرُّ بِهَذَا الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ فَلا تَجِدُ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ» الْحَدِيثَ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ يُكْثِرُ مِنْهَا الْبُخَارِيُّ فَمَا كَانَ فِي سَنَدِهِ مَقَالٌ يُتَرْجِمُ بِهِ ثُمَّ يُورِدُ فِي الْبَابِ مَا يُؤْخَذُ الْحُكْمُ مِنْهُ بِطَرِيقِ الإِلْحَاقِ وَنَحْوِهِ، وَالْحُكْمُ فِي آنِيَةِ الْمَجُوسِ لا يَخْتَلِفُ مَعَ الْحُكْمِ فِي آنِيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ لأَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ كَانَتْ لِكَوْنِهِمْ تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ كَأَهْلِ الْكِتَابِ فَلا إِشْكَالَ، أَوْ لا تَحِلُّ .. فَتَكُونُ الآنِيَةُ الَّتِي يَطْبُخُونَ فِيهَا ذَبَائِحَهُمْ وَيُغْرِفُونَ قَدْ تَنَجَّسَتْ بِمُلاقَاةِ الْمَيْتَةِ، فَأَهْلُ الْكِتَابِ كَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ لا يَتَدَيَّنُونَ بِاجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ وَبِأَنَّهُمْ يَطْبُخُونَ فِيهَا الْخِنْزِيرَ وَيَضَعُونَ فِيهَا الْخَمْرَ وَغَيْرَهَا، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْبَزَّارُ عَنْ جَابِرٍ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُصِيبُ مِنْ آنِيَةِ الْمُشْرِكِينَ، فَنَسْتَمْتِعُ بِهَا فَلا يَعِيبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا»، لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةِ الْبَزَّارِ: «فَنَغْسِلُهَا وَنَأْكُلُ فِيهَا» (١).

٢. في الحديث دلالة ظاهرة على طهارة أواني المشركين والمجوس وأسقيتهم مطلقاً، ويحمل ما ورد في الأحاديث الأخرى من النهي عن استعمال آنيتهم؛ بتيقن أو غلبة ظنٍ من كونهم يطبخون فيها النجاسات؛ باعتبار أنهم لا يتدينون باجتناب النجاسة، وبأنهم يطبخون فيها الخنزير، ويضعون فيها الخمر وغيرها(٢).

٣. في الحديث دليل على حرمة أكل كل ذي ناب من السباع، كما تقدم في فوائد الحديث الخامس والسبعين، وكذلك في فوائد الحديث الأربعين.

---

(١) انظر فتح الباري ٦٢٣/٩.

(٢) انظر فتح الباري ٦٢٣/٩، عون المعبود ٢٢٤/١٠.

## باب ما جاء في اللقمة تسقط

(١٨٠٤) **قَالَ التِّرْمِذِيُّ**: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْمُعَلَّى بْنُ رَاشِدٍ، قَالَ حَدَّثَتْنِي جَدَّتِي أُمُّ عَاصِمٍ - وَكَانَتْ أُمَّ وَلَدٍ لِسِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ - قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ وَنَحْنُ نَأْكُلُ فِي قَصْعَةٍ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «**قَالَ مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ ثُمَّ لَحِسَهَا اسْتَغْفَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ**».

قَالَ أَبُو عِيسَى «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ الْمُعَلَّى بْنِ رَاشِدٍ. وَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ عَنْ الْمُعَلَّى بْنِ رَاشِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ» .

---

### تخريج الحديث:

أخرجه من ابن الأثير في «أسد الغابة» ٤/٢٢٣/(٥١٩٩) من طريق الترمذي.

وأخرجه ابن ماجه (ك: الأطعمة، ب: تنقية الصفحة، ح٣٢٧٢). وابن السكن — كما في الإصابة ٢/١٢١/(ت٣٧٣٦) — من طريق أبي داود. والبيهقي في «الشعب» ٥/٨٢/(٥٨٦٠)، وفي «الآداب» (٣٦٣) من طريق يوسف بن يعقوب. كلاهما عن نصر بن علي به بنحوه.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٧/٣٦. وأحمد ٣٤/٣/(٢٠٧٢٤٩) - ومن طريقه المزي في «التهذيب» ٧/١٧٧ عن عفان بن مسلم. وابن سعد في «الطبقات» ٧/٣٦ عن عارم بن الفضل. ونعيم بن حماد في «الفتن» ٢/٧١٢. والبخاري في «التاريخ الكبير» ٨/(٢٤٤٥) عن يحيى بن سعيد القطان.

وابن **أبي شيبة** في مسنده ٢/٢٦٨/(٧٦١) - وعنه ابن ماجه (ك: الأطعمة، ب: تنقية الصحفة، ح٣٢٧١). **والدارمي** ٢/١٢٩٠/(٢٠٧٠) كلاهما عن يزيد بن هارون. وابن ماجه (ك: الأطعمة، ب: تنقية الصحفة، ح٣٢٧٢) عن أبي بشر بكر بن خلف. وابن أبي خيثمة في «تاريخه» ١/٥٧٨/(٢٤٠٤) -السفر الثاني- عن محمد بن بُكير الحضرمي.

وعبدالله ابن الإمام أحمد في زوائده على المسند ٣٤/(٢٠٧٢٤٩) - ومن طريقه المـزي في «التهذيب» ١٧٧/٧ عن روح بن عبد المؤمن، وعبيد الله القواريري، ومحمد بن صُـدران. والدولابي في «الكنى» ١١٩٧/٣/(٢١٠٤) من طريق سهل بن بكار. وابن شاهين –كمـا في الإصابة (١٢١/٢/ت٣٧٣٦) – من طريق إسحاق بن أبي إسـرائيل. وأبـو نعـيم في «معرفة الصحابة» ٢٧٠٣/٥ من طريق القواريري. والبغوي في «شرح الـسنة» ٣١٦/١١ من طريق ابراهيم بن موسى. كلهم عن المعلى بن راشد به بنحوه بألفاظ متقاربة. فقد جاء في رواية يزيد بن هارون «أبو اليمان البراء» وزاد الدارمي: «وهو المعلى بن راشد»، وجـاء في رواية عارم: «أبو اليمان النبال»، وفي رواية ابن شاهين: «عن المعلى بن راشـد الهـذلي النبال، صاحب القسم، وكنيته أبو اليمان»، وفي رواية أبي نعيم: «أبو اليمان القواس».

وجاء عند أحمد: «يقال له: نبيشة الخير، وكانت له صحبة». وعند الدارمي: «فدعوناه، فأكل معنا».

وقال البغوي: «وهذا حديث غريب، لا يعرف إلا من حديث المعلى بن راشد الهذلي، أبو اليمان».

وأخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (ص٤٧) من طريق محمد بن عقبه بن مهزم، عـن العلاء بن راشد الواسطي، عن جدته به نحوه، وقال: «جدة العلاء بن راشد، هي: أم عاصم إمرأة عتبة بن فرقد».

قلت: و«العلاء بن راشد» تصحيف من «المعلى بن راشد».

وأخرجه الدارقطني في الأفراد –كما في أطرافه ١٥٥/٢/(٤٤٦٣) – من طريق المعلى بن راشد به . وقال : «غريب من حديث نبيشة الهذلي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم تفرد به ابو اليمان المعلى بن راشد القواس ، عن جدته أم عاصم - وكانت أم ولد لسنان بـن سلمة - عن رجل من هذيل يقال له: نبيشة».

وأخرجه ابن قانع في «معجمه» ٣٢٣/١ من طريق محمد بن عقبة السدوسي، وفيـه: دخل علينا رجل من هذيل، يقال له: سحر الخير –وكانت له صحبة- ...الحديث. وقـد ترجم ابن قانع لـ: «سحر الخير الهذلي» هذا، وهو تصحيف شنيع، كما قال ابن حجر في «الإصابة» ١٢١/٢/(ت٣٧٣٦) .

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيّ:

هو نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهْبان (بضم المهملة، وسكون الهاء) الأزدي الجهضمي، أبو عمرو البصري الصغير.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والأربعين.

### ٢. أَبُو الْيَمَان الْمُعَلَّى بْنُ رَاشِد:

هو معلى بن راشد الهذلي، أبو اليمان النَّبَّال، البَرَّاء –بتشديد الراء– البصري. روى عن: جدته أم عاصم، والحسن البصري، وأبي عمار زياد بن ميمون الثقفي، وميمون بن سِياه. وعنه: نصر بن علي، وعفان بن مسلم، وغيرهما.

قال النسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو حاتم: «شيخ يعرف بحديث حدث به عن جدته».

الخلاصة في المعلَّى بن راشد، أنه:

- **صدوق**؛ لما يفيده قول النسائي، وقول الذهبي فيه كما في «الكاشف»: «صدوق»، ورواية الأئمة عنه مما يقوي ذلك. أما ابن حجر في «التقريب» فقد قال عنه: «مقبول» وما أثبته الأقرب –والله أعلم– لما تقدم.

روى له الترمذي وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٣٣/٨، تهذيب الكمال ١٧٧/٧، الكاشف ٢٨١/٢، التهذيب ٢٣٧/١٠، التقريب ٦٢٩/(٦٨٠٣).

### ٣. أُمُّ عَاصِم:

هي أم ولد سنان المحبق، وزاد بحشل في «تاريخ واسط» –كما تقدم– وهي: زوجة عتبة بن فرقد. روت عن: نبيشة الهذلي ﷺ، والسوداء، وعائشة ﷺ. وعنها: المعلى بن راشد،

والحسن بن عمارة، ونائلة الأزدية.

لم أقف على أحد من الأئمة المتقدمين تكلم عليها بجرح أو تعديل، وقد سكت عنها الذهبي في «الكاشف»، ولم يذكرها في «الميزان»، وقال عنها ابن حجر في «التقريب»: «مقبولة». وقال الهيثمي في «المجمع» ٢٨٣/٨: «لم أعرفها»، مع كونه حسَّن إسناد حديث لها في موضع ثان ٣٩١/٩.

الخلاصة في أم عاصم، أنها:

- **مجهولة**، أما قول ابن حجر عنها إنها «مقبولة» فحيث مجيء المتابع لها، أما حال تفردها بهذه الرواية فلا.

روى لها الترمذي وابن ماجه.

**مراجع ترجمتها:** تهذيب الكمال ٥٩٧/٨، الكاشف ٥٢٥/٢، التهذيب ٤٧٣/١٢، التقريب ٨٧٠/(٨٧٤٣).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده مجهولة وهي «أم عاصم»، ولا متابع لروايتها.

قال الترمذيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ إلاَّ مِنْ حَدِيثِ الْمُعَلَّى بْنِ رَاشِد. وَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ – وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ – عَنِ الْمُعَلَّى بنِ رَاشِدٍ هذا الْحَدِيثَ». اهـ.

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «غَرِيبٌ من حديث نُبَيْشَةَ الْهُذَلِيِّ عنِ النَّبِيِّ ﷺ، تفرَّدَ به أبو اليَمانِ المُعَلَّى بنُ راشدٍ القواسُ، عن جَدَّتِه أُمِّ عَاصمٍ .. »اهـ.

وضعَّفَهُ الألباني كما في «ضعيف الترمذي» (٣٠٤). وقال في «تخريج الهداية» ٤/(ح ٤١٤٦) – الحاشية رقم ٧ –: « وقال [الترمذيُّ] غريب: أي ضَعيفٌ. قلتُ: وعلتُه أنّ فيه أُمَّ عَاصمٍ – جَدَّةَ الْمُعَلَّى بنِ رَاشدٍ –، ولَم يوثِّقْها أحدٌ». اهـ.

وللحديث شاهد لكنه ضعيف:

وهو حديث أنس ﷺ، ولفظه مرفوعاً: «إذا لعق الرجل القصعة استغفرت له القصعة، فتقول: اللهم اعتقه من النار، كما أعتقتني من يد الشيطان».

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٥٤٦) من طريق محمد بن مقاتل الرازي، عن ابن العباس جعفر بن هارون الواسطي، عن سمعان بن المهدي، عنه.

قال الذهبي في «الميزان» ٣/٣٢٨: «سمعان بن مهدي: عن أنس بن مالك: حيوان لا يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها، قبح الله من وضعها». وقال ابن حجر في «اللسان» ٣/١٣٥: «وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي، عن جعفر بن هارون الواسطي، عن سمعان، فذكر النسخة، وهي أكثر من ثلاثمائة حديث، أكثر متونها موضوعة»، ثم ذكر طرفاً من تلك الأحاديث. وذكر الجوزقاني في كتابه «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» ٢/٤٤ حديثاً من هذه النسخة وقال: «هذا حديث منكر، وفي إسناده من المجهولين غير واحد».

لذا فهذا الشاهد لا يزيد حديث الباب إلا وهناً.

أما لَعقُ أو لَحسُ الصّحفة أو القصعة بالأصابع؛ فقد صَحَّ عن غيرِ صحابيٍّ، منها حديث أَنسٍ ﷺ في صحيح مسلم (٢٠٣٤)، وأبي هُريرَةَ ﷺ (٢٠٣٥)، وابن عباس ﷺ في البخاري (ك: الأطعمة، ب: لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالمنديل، ح٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١).

## فوائد الحديث الفقهية:

١. يحتمل أن المراد باستغفار القصعة: أن الله تعالى يخلق فيها تمييزاً أو نطقاً تطلب به المغفرة. وقد ورد في بعض الآثار أنها تقول: «آجرك الله كما آجرتني من الشيطان»، ولا مانع من الحقيقة، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً كنّى به، قال التوربشتي: استغفار القصعة عبارة عما صودف فيها من أمارة التواضع ممن أكل فيها وبراءته من الكبر، وذلك مما يوجب المغفرة، فأضاف إلى القصعة؛ لأنها كالسبب لذلك [1].

---

(١) انظر عمدة القاري ٢١/٧٧، وحاشية السيوطي على ابن ماجه ١/٢٣٥، مرقاة المفاتيح ٨/١٢٤، فيض القدير ٦/٨٥، تحفة الأحوذي ٥/٤٢٦ .

٢. قوله في الحديث: «استغفرت له القصعة» فيه أن ذلك من القرب التي ينبغي المحافظة عليها؛ لأن استغفار القصعة دليل على كون الفعل مما يثاب عليه الفاعل[١].

٣. يشمل الحديث وغيره من الأحاديث الصحيحة في هذا الباب ما إذا تم اللعق والسَّلت بالفم مباشرة أو بقطعة خبزٍ ونحوها، مِمّا يتحققُ به حفظُ النّعمةِ من الْهَدر، ودفعُ الكِبْر. واللهُ أعلم، قال زين الحفاظ: وإذا سلت الطعام بأصبعه كان لاحساً للقصعة بواسطة الأصبع خلافاً لما زعمه ابن العربي من أن اللحس إنما يكون بلسانه[٢].

(١) انظر نيل الأوطار ٩/٤٩.

(٢) انظر فيض القدير ٦/٨٥.

## بابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثُّوْمِ مَطْبُوْخاً

(١٨١٠) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا الْحَسَنُ بن الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، حدثنا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ، عن عُبَيْدِ اللَّه بن أبي يَزِيدَ، عن أبيه: أَنَّ أُمَّ أَيُّوبَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ النبي ﷺ نَزَلَ عليهم، فَتَكَلَّفُوا له طَعَامًا فيه من بَعْضِ هذه الْبُقُولِ، فَكَرِهَ أَكْلَهُ، فقال لأَصْحَابه: «**كُلُوهُ، فَإِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِي أَخَافُ أَنْ أُوذِيَ صَاحِبِي**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَأُمُّ أَيُّوبَ: هِيَ امْرَأَةُ أبي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه من طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٧/٣٢٦.

وأخرجه **الحميدي** في «مسنده» ١/(٣٤٢). **وابن أبي شيبة** في «المصنف» ١٢/(٢٤٩٦٦) – وعنه ابن ماجه (٣٣٦٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٢١). **وإسحاق بن راهويه** في «مسنده» (٢٣٢٠). **وأحمد** ٤٥/(٢٧٤٤٢) وَ(٢٧٦٢٢) – ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ٥٨٧/٨ عن ابنه عبد الله، عن أبيه. والدارمي في «مسنده» ١٣٠٦/٢ عن **علي بن عبد الله**. وابن خزيمة في «صحيحه» ٨٦/٣ عن **أبي قدامة** وَ **زياد بن يحيى** – وعنه ابن حبان في «صحيحه» ٤٤٧/٥ عن أبي قدامة عبيد الله بن سعيد. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٣٩/٤ عن **يونس**. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٦/(٧٨٧٩) من طريق **يحيى بن عبد الحميد الحماني**. والطبراني في «المعجم الكبير» ١٣٦/٢٥ من طريق **سعيد بن عبد الرحمن المخزومي**. عشرتهم عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. الْحَسَنُ بن الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ:

هو الحسن بن الصباح البزار، أبو علي الواسطي البغدادي. روى عن: ابن عيينة، وأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني وغيرهم. وعنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم.

قال أحمد: «اكتب عنه ثقة صاحب سنة». وقال الخلال: قال أحمد: «ما يأتي يوم على البزار إلا وهو يعمل فيه خيراً». وقال أبو حاتم: «صدوق وكانت له جلالة عجيبة ببغداد، كان أحمد يرفع من قدره ويجله». وقال السراج: «كان من خيار الناس». وقال أبو قريش محمد بن جمعة: «حدثنا الحسن بن الصباح؛ وكان أحد الصالحين». وقال النسائي في «أسماء شيوخه»[(١)]: «بغدادي صالح»، وقال في «الكنى»[(٢)]: «ليس بالقوي». وذكره ابن حبان في «الثقات». وروى عنه أبو داود وهو ممن لا يروي إلا عن ثقة.

وبالجملة فإن الأئمة لم يختلفوا في تعديله، وإنما هل هو ثقة أو دون ذلك، أما أبو حاتم فإنه كثيراً ما يطلق على الثقات لفظ «الصدوق» وذلك لما اشتهر عنه من تشدده، ومثله في ذلك النسائي فإنه قال فيه: «ليس بالقوي» ومراده - والله أعلم - أنه ليس في مرتبة الثقة وإنما في مرتبة تليها وهي مرتبة الصدوق، بدليل قوله فيه كما في «تسمية شيوخه»: «صالح».

- **الخلاصة في الحسن بن الصباح أنه: ثقة.**

قال فيه الذهبي في «السير» ١٢/١٩٢: «الإمام الحافظ الحجة، شيخ الإسلام»، وقال في «المغني» ١/١٦١: «ثقة»، وفي «الميزان» ١/٤٩٩: «أحد الأئمة في الحديث والسنة». وأبعد في ذلك ابن حجر في «التقريب» ١٩٦/(١٢٥١) فقال: «صدوق يهم، وكان عابداً فاضلاً».

مات سنة ٢٤٩هـ. روى له البخاري، وأبي داود، والترمذي، والنسائي.

---

(١) عزاه إلى هذا الخطيب البغدادي في تاريخه ٧/٣٣٠، وابن عساكر في (المعجم المشتمل) ص٩٩، والمزي في (التهذيب) ٢/١٣٦. ولم أجده في المطبوع من كتاب النسائي في تسمية مشايخ النسائي، لكن المحقق ألحق في آخره تسمية شيوخ النسائي الذين لم يردوا في رواية ابن بَسّام وذكرهم ابن عساكر في (المعجم المشتمل)، أو الضياء في (الأوهام) وعدّه منهم برقم (٥٩).

(٢) عزاه الخطيب البغدادي في تاريخه ٧/٣٣٠، والمزي في (التهذيب) ٢/١٣٦، وابن حجر في (تهذيبه) ٢/٢٩٠، وفي (هدي الساري) ص٣٩٧.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٩/٣، الثقات ١٧٦/٨، تاريخ بغداد ٣٣٠/٧، تهذيب الكمال ١٣٦/٢، الميزان ٤٩٩/١، المغني في الضعفاء ١٦١/١، السير ١٩٢/١٢، التهذيب ٢٩٠/٢، التقريب ١٩٦/(١٢٥١).

### ٢. سُفْيَانُ بن عُيَيْنَة:

هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، أحد الأعلام.

- **ثقة ثبت حافظ إمام.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

### ٣. عُبَيْدالله بن أبي يَزِيد:

هو عبيد الله بن أبي يزيد المكي، مولى آل قارظ بن شيبة. روى عن: أبيه أبي يزيد، وابن عباس وابن عمر ﷺ، وآخرون. وعنه: سفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وغيرهما.

- **ثقة كثير الحديث.**

مات سنة ٢٢٦هـ. روى له الستة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ ابن معين للدوري ١٢٦/٣، معرفة الثقات ١١٥/٢، الجرح والتعديل ٣٣٧/٥، الثقات ٧٣/٥، تهذيب الكمال ٦٧/٥، الكاشف ٦٨٨/١، التقريب ٤٣٩/(٤٣٥٣).

### ٤. أبوه:

هو أبو يزيد المكي، وهو: والد عبيد الله بن أبي يزيد حليف بني زهرة مولى آل قارظ بن شيبة. روى عن: عمر بن الخطاب، وسباع بن ثابت، وأم أيوب الانصارية ﷺ. وعنه: ابنه عبد الله.

قال العجلي: «مكي تابعي ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثّق» وهي عبارة يطلقها غالباً فيمن وثّقه ابن حبان وحده. وقال ابن حجر في «التقريب»: «وثّقه ابن حبان». ومع كونه لم يرو عنه إلا ابنه كما نص على ذلك الإمام مسلم في «المنفردات والوحدان» ص٢١٣، والذهبي في «الميزان» ٥٨٨/٤، إلا أنه مما يزيده قوة مع توثيق ابن حبان وغيره أنه في طبقة التابعين، بل قيل إن له صحبة، ومن هذا حاله لعله لا يترل عن مرتبة: «الصدوق» - والله أعلم -.

**الخلاصة في أبي يزيد المكي أنه:**

- **صدوق.**

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٤٣٧/٢، الثقات ٦٥٧/٧، تهذيب الكمال ٤٦١/٨، الكاشف ٤٧٣/٢، التهذيب ٢٨٠/١٢، التقريب ٧٩٠/(٨٤٥٣).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن**؛ لأن رجال إسناده ثقات غير أبي يزيد المكي فهو صدوق وحديثه حسن. قال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ».

وحسّنه الألباني في «صحيح وضعيف سنن الترمذي» (١٨١٠)، أما تضعيفه في «ضعيف الجامع» (٤٢٠٨) وفي «السلسلة الضعيفة» ٩/(٤١٠٠)، فليس بظاهر، وكذا تصحيحه كما في «السلسلة الصحيحة» ٦٦٣/٦ .

## الشواهد:

للحديث شواهد يرتقي بها للصحيح لغيره، منها:

ما ثبت في «الصحيحين» [1] من حديث عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، قال: قال النبي ﷺ: «من أكل ثوما أو بصلاً، فليعتزلنا أو ليعتزل مسجدنا، وليقعد في بيته». وإنه

(١) صحيح البخاري (ح٨٥٥)، وصحيح مسلم (ح٥٦٤).

أتي ببدر، قال ابن وهب: يعني؛ طبقاً. فيه خضرات من بقول، فوجد لها ريحاً، فسأل عنها، فأخبر بما فيها من البقول، فقال: «قربوها». فقربوها إلى بعض أصحابه كان معه، فلما رآه كره أكلها، قال: «كل فإني أناجي من لا تناجي».

وفي الباب عن أم أيوب الأنصارية رضي الله عنها.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دلت أحاديث الباب على جواز أكل الثوم والبصل، ويلتحق بها الكُراث[١]، كما أن العلماء ألحقوا بتلك البقول ذي الرائحة الكريهة ما في معناها كالفجل وغيره [٢].

٢. في الحديث كمال تأسي الصحابة بالاقتداء به ﷺ، كما في امتناع أبي أيوب من الأكل بعد علمه من امتناع النبي ﷺ من الأكل، ولهذا أمرهم بالأكل وأبان ﷺ لهم العلة من كراهته لذلك [٣].

---

(١) كما جاء ذلك في صحيح مسلم (٤٩/٥-٥٠ شرح النووي) عن جابر ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكراث ... الحديث.

(٢) انظر فتح الباري ٥٧٥/٩، شرح النووي على مسلم ٤٨/٥.

(٣) انظر فتح الباري ٣٤٢/٢، عمدة القاري ١٤٨/٦.

## بَاب ما جاء في الأكْلِ مع الْمَجْذُومِ

(١٨١٧) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا أَحْمَدُ بن سَعِيد الأشْقَرُ، وَإِبْرَاهِيمُ بن يَعْقُوبَ، قالا: حدثنا يُونُسُ بن مُحَمَّد، حدثنا الْمُفَضَّلُ بن فَضَالَةَ، عن حَبِيب بن الشَّهِيد، عن مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِرِ، عن جَابِرِ بن عبد اللَّه أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ، فَأَدْخَلَهُ معه في الْقَصْعَةِ، ثُمَّ قال: «**كُلْ بِسْمِ اللَّه، ثِقَةً بِاللَّه، وَتَوَكُّلاً عليه**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث يُونُسَ بن مُحَمَّد عن الْمُفَضَّلِ بن فَضَالَةَ، وَالْمُفَضَّلُ بن فَضَالَةَ هذا شَيْخٌ بَصْرِيٌّ، وَالْمُفَضَّلُ بن فَضَالَةَ شَيْخٌ آخَرُ بَصْرِيٌّ أَوْثَقُ من هذا وَأَشْهَرُ. وقد رَوَى شُعْبَةُ هذا الحديث عن حَبِيب بن الشَّهِيد، عن ابن بُرَيْدَةَ: أَنَّ ابن عُمَرَ أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ، وَحَدِيثُ شُعْبَةَ أَثْبَتُ عِنْدِي وَأَصَحُّ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه **ابن أبي شيبة** في «المصنف» ١٢/(٢٤٠٢٤) - وعنه أبو داود (٣٩٢٥)، وابن ماجه (٣٥٤٢) مقروناً عنده بـ **مجاهد بن موسى، ومحمد بن خلف العسقلاني**. **وعبد بن حميد** (١٠٩٢). وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (ح٨٣) عن **محمد بن حاتم** وغيره. وأبو يعلى في «مسنده» ٣/(١٨٢٢) عن ابن أبي شيبة. وابن جرير في «تهذيب الآثار» (رقم ٨٤- مسند علي) عن **العباس بن محمد**. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٠٩/٤ من طريق ابن أبي شيبة. والعقيلي في «الضعفاء» ٤/(١٨٥٤) عن **محمد بن إسماعيل**. وابن حبان في «صحيحه» ١٣/(٦١٢٠) من طريق مجاهد بن موسى المخزمي. وابن شاهين في «ناسخ الحديث» (ح٥٤١) من طريق **إسحاق بن البهلول**. والحاكم في «المستدرك» ١٣٦/٤ من طريق العباس بن محمد الدوري. وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٨٦٩/٢ من طرقٍ عمن تقدم. والبيهقي في «الشعب» ٢/(١٣٥٦) من طريق **أحمد بن الخليل البرجلاني**. كلهم عن يونس بن محمد، به. بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه». وقال ابن الجوزي: «قال الدارقطني: تفرد به المفضل» .

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بن سَعِيدٍ الأشْقَر:

هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي، أبو عبد الله المروزي الاشقر، نزيل نيسابور. روى عن: يونس بن محمد المؤدب، وأبي داود الطيالسي، وغيرهما. وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه، وجماعة.

- **ثقة حافظ.**

مات سنة ٢٤٦هـ. روى له الجماعة سوى ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٦/٢، الجرح والتعديل ٥٤/٢، تسمية شيوخ أبي داود ص٤٧، تهذيب الكمال ٣٩/١، الكاشف ١٩٣/١، تهذيب التهذيب ٣٠/١، التقريب ١٠٢/(٣٧).

### ٢. إِبْرَاهِيمُ بن يَعْقُوب:

هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني، سكن دمشق. روى عن: يونس بن محمد المؤدب، وعفان بن مسلم، وجماعة.وعنه: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وجماعة.

- **ثقة.**

قال ابن حجر في «التقريب» ٩٥/(٢٧٣): «ثقة حافظ، رمي بالنصب».

مات سنة ٢٥٩هـ. روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٤٨/٢، الثقات ٨١/٨، تهذيب الكمال ١٤٧/١، التهذيب ١٥٨/١، التقريب ٩٥/(٢٧٣)، طبقات الحفاظ ٢٤٨/(٥٥١).

### ٣. يُونُسُ بن مُحَمَّد:

هو يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد الحافظ المؤدب. روى عن: المفضل بن فضالة، ومعتمر بن سليمان، وغيرهما. وعنه: الجوزجاني، وعلي بن المديني، وآخرون.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ٢٠٧هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ بغداد ٣٥٠/١٤، التعديل والتجريح ١٢٤٢/٣، تذكرة الحفاظ ٣٦١/١، تهذيب الكمال ٢١٨/٨، التهذيب ٣٩٣/١١، التقريب ٦١٤(٧٩١٤)، طبقات الحفاظ ص١٦١.

### ٤. الْمُفَضَّلُ بن فَضَالَة:

هو المفضل بن فضالة بن أبي أمية القرشي، أبو مالك البصري؛ أخو مبارك بن فضالة مولى آل الخطاب. روى عن: أبيه، وحبيب بن الشهيد، وجماعة. وعنه: يونس بن محمد المؤدب، وابن مهدي، وغيرهما.

قال الدوري، عن ابن معين: «ليس بذاك». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه». وقال الآجري، عن أبي داود: بلغني عن علي أنه قال: «في حديثه نكارة». وقال الترمذي: «شيخ بصري، والمصري أوثق منه وأشهر». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وعدّه العقيلي وابن الجوزي في جملة الضعفاء. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن عدي: «لم أر حديثه أنكر من هذا الحديث الذي أمليته، وباقي حديثه مستقيم».

### الخلاصة في المفضل بن فضالة البصري لا المصري:

- **ضعيف.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب» ٥٤٤(٦٨٥٧).

**مراجع ترجمته:**

الضعفاء للعقيلي ٢٤٢/٤، الكامل ٦/ ٢٤٠٤، تهذيب الكمال ٢٠٥/٧، الكاشف ٢٨٩/٢، التهذيب ٢٤٤/١٠، التقريب ٥٤٤(٦٨٥٧).

### ٥. حَبِيب بن الشَّهِيد:

هو حبيب بن الشهيد الأزدي، أبو محمد، ويقال: أبو شهيد البصري مولى قريبة. أدرك أبا الطفيل وأرسل عن الزبير بن العوام وأنس وسعيد بن المسيب وعبيد بن عمير. روى عن: ابن المنكدر، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهما. وعنه: المفضل بن فضالة البصري، وشعبة، وخلق.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٤٥هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢٨٣/١، بحر الدم (١٧٠)، تهذيب الكمال ٤٧/٢، الكاشف ٣٠٨/١، التهذيب ١٨٥/٢، التقريب ١٨٥/(١٠٩٧).

### ٦. مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِر:

هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن عبدالعزى بن عامر الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة التيمي، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر أحد الأئمة الأعلام. روى عن: جابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم. وعنه: حبيب بن الشهيد، وابناه يوسف والمنكدر، وآخرون.

- **ثقة فاضل.**

مات سنة ١٣٠هـ، أو بعدها. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢١٩/١، الثقات ٣٥٠/٥، تهذيب الكمال ٥٢٧/٦، الكاشف ٢٢٤/٢، التهذيب ٤٧٣/٩، التقريب ٥٩٣/(٦٣٢٧).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأجل الضعيف في إسناده وهو «المفضل بن فضالة البصري لا المصري». أما قول الترمذي: «وقد رَوَى شُعْبَةُ هذا الحديث عن حَبِيبِ بن الشَّهِيدِ، عن ابن بُرَيْدَةَ: أَنَّ ابن عُمَرَ أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ. وَحَدِيثُ شُعْبَةَ أَثْبَتُ عِنْدِي وَأَصَحُّ»، فلم أقف لهذه

الرواية على أثر، فلعلها في مصادر لم تبلغنا - والله أعلم - وأورده الذهبي في «الميزان» ١٦٩/٤: «ورواه شعبة عن حبيب، فقال: عن ابن بريدة: أن عمر أخذ بيد مجذوم...الحديث» فربما كان فيه سقطاً. مع ابن حجر في «الفتح» ١٦٠/١٠ قال: «وقد أخرجه الترمذي وبين الاختلاف فيه على راويه ورجّح وقفه على عمر»، فالله أعلم بالصواب. غير أن الذي وقفت عليه قريباً من هذا هو ما يرويه شعبة، عن حبيب، عن ابن بريدة: أن سلمان الفارسي كان يصنع الطعام، فيدعو المجذمين، فيأكل معهم.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٢٤٢/٤ من طريق عبد الرحمن بن زياد. وأبو نعيم في «الحلية» ٢٠٠/١ من طريق محمد بن جعفر. كلاهما عن شعبة، عن حبيب به .

وتابع يحيى بن سعيد القطان، شعبة في رواية هذا الطريق بنحوه، أخرج روايته: ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٥٠٢١).

وتابعهما سفيانُ بن حبيب، عن ابن الشهيد، به، بنحوه. أخرج روايته ابن جرير في «تهذيب الآثار» (رقم ٧٧- مسند علي).

قال العقيلي: «هذا أصل الحديث، وهذه الرواية أولى» .

كما أن لمحمد بن المنكدر متابع؛ وهو إسماعيل بن مسلم المكي، أخرج روايته: ابن عدي في «الكامل» ٢٨١/١، ١٦٣٧/٤ - ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٨٧٠/٢ من طريق عبيد الله بن تمام، عن إسماعيل بن مسلم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، فذكره بنحوه.

قال ابن الجوزي: «قال أحمد: إسماعيل المكي منكر الحديث، قال يحيى: لم يزل مختلطاً، وليس بشيء. وقال علي: لا يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك الحديث».

وآفته الثانية هي: عبيد الله بن تمام ضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وقال البخاري: «عنده عجائب» [1]، ولهذا فضعف هذا الطريق شديد، لا تقوم به حجة في تقوية الحديث.

وللحديث شاهد من حديث عمر بن الخطاب ﷺ: أخرجه البخاري مختصراً في «التاريخ

---

(١) انظر ميزان الاعتدال ٤/٣.

الكبير» ٤/٢٦٠، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٧٥،٧٦- مسند علي) من طريق شعبة، عن سماك بن حرب، سمعت أبا مريم شييم بن ذييم، قال: شهدت عمر بن الخطاب وهو يطعم، فجاء رجل به شيء من برص، فوضع يده في الطعام.

لكن فيه: «شييم» قد ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم ٣٨٤/١/٢ و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٣٦٩/٤.

وأخرج ابن سعد ١١٨/٤ قصة لمعيقيب بن أبي فاطمة - وكان أجذم - مع عمر يتقوى بها.

### الخلاصة في هذا الحديث أن:

- **الصواب وقفه لما تقدم.**

### غريب الحديث:

**قوله: «أَخَذَ بِيَدِ مَجْذُومٍ»**: المجذوم: الذي أصابه الجذام، وهو الداء المعروف، كأنه من جذم فهو مجذوم [(١)].

### فوائد الحديث الفقهية:

١. هذا الحديث لا تعارض بينه وبين الحديث الذي أخرجه مسلم في «الصحيح»: «كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنا قد بايعناك فارجع»، وللحديث الآخر في «صحيح البخاري»: «وفر من المجذوم فرارك من الأسد» ونحوها من الأحاديث.

قال القاضي: قد اختلفت الآثار عن النبي ﷺ في قصة المجذوم، فثبت عنه الحديثان المذكوران، وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل مع المجذوم، وقال له: كل ثقة بالله، وتوكلا عليه. وعن عائشة قالت: مولى مجذوم فكان يأكل في صحافي، ويشرب في أقداحي، وينام على فراشي. قال: وقد ذهب عمر ﷺ وغيره من السلف إلى الأكل معه، ورأوا أن

(١) النهاية في غريب الأثر ٢٥٢/١.

الأمر باجتنابه منسوخ. والصحيح الذي قاله الأكثرون، ويتعين المصير إليه أنه لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين، وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط لا للوجوب، وأما الأكل معه ففعله لبيان الجواز. والله أعلم [١].

٢. في الحديث تنبيه على كمال خلقه ﷺ وأنه لا يأنف من مؤاكلة أحد صغيراً كان أو كبيراً حراً أو عبداً أعرابياً أو مهاجراً وهذا واضح من هديه ﷺ [٢].

---

(١) انظر شرح صحيح مسلم ٣٩٣/٧، زاد المعاد ١٣٧/٤، فيض القدير ٤١/٥، عون المعبود ٣٠١/١٠.

(٢) انظر في هذا المعنى زاد المعاد ٣٦٩/٢.

# بَاب ما جاء في أَكْلِ الشِّوَاءِ

(١٨٢٩) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا الْحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، حدثنا حَجَّاجُ بن مُحَمَّد، قال: قال ابن جُرَيْجٍ: أخبرني محمد بن يُوسُفَ، أَنَّ عَطَاءَ بن يَسَارٍ أخبره، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أنها قَرَّبَتْ إلى رسول اللَّهِ ﷺ جَنْبًا مَشْوِيًّا، فَأَكَلَ منه ثُمَّ قام إلى الصَّلاةِ وما تَوَضَّأَ.

قال: وفي الْبَاب عن عبد اللَّهِ بن الْحَارِثِ، وَالْمُغِيرَةِ، وَأَبِي رَافِعٍ.

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ من هذا الْوَجْهِ».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في «الشمائل» (١٦٥) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٤٦). والنسائي في «الكبرى» (٤٦٩٠) من طريق حجاج. وابن المنذر في «الأوسط» (١٢٧) من طريق حجاج، به.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ١٦٤/١ - ومن طريقه الطبراني في «الكبير» ٢٣/(٦٢٦)، والبيهقي في «الكبرى» ١٥٤/١. وأحمد ٤٤/(٢٦٦٢٢) عن عبد الرزاق مقروناً بـ محمد بن بكر البُرساني. وعن روح.

أربعتهم عن ابن جريج به.

وأخرجه النسائي (١٨٣)، وفي «الكبرى» (٤٦٨٩) من طريق خالد بن الحارث. وأبو يعلى في «مسنده» ١٢/(٦٩٨٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٦٥/١، والبيهقي في «الكبرى» من طريق عثمان بن عمر.

كلاهما عن ابن جريج، عن محمد بن يوسف، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة، به، بنحوه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. الْحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ:

الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، أبو علي البغدادي. روى عن: الحجاج بن محمد المصيصي، وابن عيينة، وجماعة. وعنه: الجماعة سوى مسلم، وجماعة.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٦٠هـ أو قبلها. روى له البخاري، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣/٣٦، الثقات ٨/١٧٧، تهذيب الكمال ٢/١٦٤، الكاشف ١/٣٢٩، التهذيب ٢/٣١٨، التقريب ١٩٩/(١٢٨١) .

### ٢. حَجَّاجُ بن مُحَمَّد:

هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة. روى عن: ابن جريج، شعبة، وغيرهما. وعنه: الزعفراني، والليث، وغيرهما.

- **ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته.**

مات سنة ٢٠٦هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٢٨٥، الثقات ٨/٢٠١، تهذيب الكمال ٢/٦٤، الكاشف ١/٣١٣، التهذيب ١/٣٦٠، التقريب ١٨٧/(١١٣٥) .

### ٣. ابن جُرَيْج:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد، وأبو خالد المكي. روى عن: محمد بن يوسف المدني، مجاهد، وخلق. وعنه: حجاج بن محمد، والحمادان، وجماعة.

- **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل.**

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وقال: وصفه النسائي بالتدليس، وقال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا عن مجروح.

مات سنة ١٥٠هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٠٣/٢، الجرح والتعديل ٣٥٦/٥، الثقات ٩٣/٧، تهذيب الكمال ٥٥٩/٤، الكاشف ٦٦٦/١، التهذيب ٦١٦/٢، التقريب ٤٢٦/(٤١٩٣)، تعريف أهل التقديس ص١٤١.

### ٤. محمد بن يُوسُف:

هو محمد بن يوسف بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني الأعرج. روى عن: السائب بن يزيد، وعطاء بن يسار، وغيرهما. وعنه: عبد الملك بن جريج، ومالك بن أنس، وغيرهما.

- **ثقة ثبت.**

روى له الشيخان، والترمذي، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١١٨/٨، الثقات ٤٣٣/٧، تهذيب الكمال ٥٧٠/٦، الكاشف ٢٣٢/٢، التهذيب ٥٣٤/٩ ، التقريب ٥٩٩/(٦٤١٤) .

### ٥. عَطَاء بن يَسَار:

هو عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني القاص، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وهو أخو سليمان بن يسار، وعبد الله بن يسار، وعبد الملك بن يسار. روى عن: أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، وأبي بن كعب رضي الله عنه، وجماعة. وعنه: محمد بن يوسف الكندي، وعمرو بن دينار وجماعة.

- **ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة.**

مات سنة ١٠٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٣٧/٢، الثقات ١٩٩/٥، تهذيب الكمال ١٧٩/٥، الكاشف ٢٥/٢، التهذيب ١١٠/٣، التقريب ٤٥٧/(٤٦٠٥) .

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **صحيح**؛ لأن رجال إسناده ثقات، وابن جريج وإن كان يدلس فإنه جاء تصريحه بالسماع في طرق هذا الحديث فؤمن تدليسه.

وقد صحح الحديث الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (ح١٨٢٩).

## غريب الحديث:

**قوله:** «**جَنْبًا**»: أي ضلعاً. «مَشْوِيًّا» من شوى اللحم يشوي شيئاً، أي عرضه للنار فنضج[١].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجب الوضوء بأكل شيء مما مسته النار وهو محكي عن الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وأبي طلحة، وأبي الدرداء، وابن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبي أمامة ﷺ، وبه قال جمهور التابعين والحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. واحتجوا بأدلة ومنها حديث الباب.

أما القول الثاني: وهو منسوب لعمر بن عبد العزيز، والحسن، والزهري، وأبي قلابة، وأبي مجلز، وحكاه ابن المنذر عن جماعة من الصحابة: ابن عمر، وأبي طلحة، وأبي موسى، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وعائشة ﷺ، وهو وجوب الوضوء مما مسته النار، واستدلوا بما رواه زيد بن ثابت، وأبو هريرة، وعائشة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «توضئوا مما مست النار» أخرجه مسلم (٢٧٢/١) [٢].

٢. حكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال: لما اختلفت أحاديث الباب و لم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجحنا به أحد الجانبين[٣].

---

(١) مرعاة المفاتيح ٨٦/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٣٢/١، الشرح الكبير ١٢٣/١، بداية المجتهد ٩٠/١، المجموع ٦٥/٢ وما بعدها، المغني ١٩١/١.

(٣) انظر فتح الباري ٣١١/١، تحفة الأحوذي ٢١٩/١، عون المعبود ٢٢٧/١.

## بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْثَارِ مَاءِ المَرَقَةِ

(١٨٣٢) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَاءٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لَحْمًا، فَلْيُكْثِرْ مَرَقَتَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَحْمًا أَصَابَ مَرَقَةً وَهُوَ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ**».

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيث مُحَمَّد بْنِ فَضَاء، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضَاءٍ هُوَ الْمُعَبِّرُ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ أَخُو بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيُّ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه **أحمد ابن أبي خيثمة** في «تاريخه» ١/٣٣٥. وابن قانع في «معرفة الصحابة» ٢/١٣٧ عن **محمد بن يحيى بن المنذر**. وابن عدي في «الكامل» ٦/٢١٧٨ من طريق **زيد بن الحريش**. والحاكم في «المستدرك» ٤/١٣٠ من طريق **السري بن خزيمة**. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٣/١٧٢٥ من طريق **أبي مسلم الكشي**. و البيهقي في «الشعب» ٥/(٥٩٢٠) من طريق **تمام** (وهو محمد بن غالب) **وعبد العزيز بن معاوية**. والمزي في «تهذيب الكمال» ٤/١٥٧ من طريق **علي بن عبد العزيز**. ثمانيتهم عن مسلم بن إبراهيم به.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ:

هو محمد بن عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي، أبو عبد الله البصري. روى عن: أبيه، ومسلم بن إبراهيم وغيرهما. وعنه: الأربعة، وآخرون.

● **ثقة.**

روى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢١/٨، تسمية مشايخ النسائي ص٥٠، الثقات ١٠٩/٩، تهذيب الكمال ٤٥٠/٦، الكاشف ٢٠٥/٢، التهذيب ٣٦١/٩، التقريب ٥٨١/(٦١٧١).

## ٢. مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيم:

هو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمر البصري، المعروف (بالشحام). روى عن: شعبة، وأبان بن يزيد العطار، وغيرهما. وعنه: أبو داود، والبخاري، وغيرهما.

● **ثقة مأمون.**

مات سنة ٢٢٢هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد ٣٠٤/٧، الجرح والتعديل ١٨٠/٨، المعجم المشتمل ص٢٩٠، الثقات ١٥٧/٩، تهذيب الكمال ٩٢/٧، التهذيب ١٢١/١٠، التقريب ٦١٥/(٦٦١٦).

## ٣. مُحَمَّدُ بْنُ فَضَاء:

هو محمد بن فضاء بن خالد الأزدي الجهضمي، أبو بحر البصري. روى عن: أبيه. وعنه: مسلم بن إبراهيم، وحماد بن زيد، ومعتمر بن سليمان، وآخرون.

● **ضعيف.**

روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٠٩/١، الجرح والتعديل ٥٦/٨، ضعفاء النسائي ص٩٤، الثقات ٣٦/٩، المجروحين ٢/(٩٦٠)، تاريخ أسماء الضعفاء ص١٦٥، الضعفاء للدارقطني ص٢١، تهذيب الكمال ٤٧٤/٦، الميزان ٥/٤، التهذيب ٤٠٠/٩، التقريب ٥٨٥/(٦٢٢٣).

### ٤. فَضَاءُ بنُ خَالِد:

هو فضاء بن خالد الجهضمي الأزدي البصري، والد محمد بن فضاء المعبر. روى عن: أبيه خالد الجهضمي، وعلقمة بن عبد الله المزني. وعنه: ابنه محمد بن فضاء المعبر.

● **مجهول.**

روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٢٧/٦، الكاشف ١٢١/٢، المغني في الضعفاء ٥١٠/٢، التهذيب ٢٦٧/٨، التقريب ٥١٨/(٥٣٩٣).

### ٥. ٤: عَلْقَمَة بْن عَبْدالله الْمُزَنِيّ:

هو علقمة بن عبد الله بن سنان المزني البصري. روى عن: أبيه، ومعقل بن يسار، وابن عمر. وعنه: فضاء والد محمد، وقتادة وحميد، وغيرهم.

● **ثقة.**

مات سنة ١٠٠هـ، روى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد ٢٠٩/٧، الجرح والتعديل ٤٠٦/٦، مشاهير علماء الأمصار ص٩٢، تهذيب الكمال ٢١٧/٥، الكاشف ٣٤/٢، التهذيب ٢٧٥/٧، التقريب ٤٦٣/(٤٦٧٨).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف**؛ لأن في إسناده ضعيفاً وهو محمد بن فضاء، ومجهولاً وهو أبوه. قال الترمذي كما في «علل الترمذي الكبير» ٧٧٦/٢ سألت مُحمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: «محمد بن فضاء ضعيف، يُذكر أنه كان صاحب شراب، أو كان يبيع الشراب. وأبوه «فضاء» مجهول، والحديث الذي روى عن علقمة بن عبد الله المزني لا يعرف عن علقمة إلا من هذا الطريق». وقال البيهقي: «تفرد به محمد بن فضاء، وليس بالقوي». وقال الذهبي في

تعقبه على الحاكم في تصحيحه هذا الحديث: «بأن فيه محمد بن فضالة الأزدي ضعفوه».
وقال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٢/٤٢٥: «إسناده ضعيف».
وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٥/٣٦٤.

## غريب الحديث:

**قوله: «أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ»**: لأن دسم اللحم يتحلل فيه، فيقوم مقام اللحم في التغذي والنفع[١].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. قوله: «واشترى» خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له، فالحكم كذلك إن اشترى له أو أهدى له أو تصدق به عليه وغير ذلك، ففي كل ذلك يستحب طبخه لإكثار المرق[٢].

٢. أن اللحم المطبوخ أفضل من المشوي؛ لعموم نفعه، بل قال بعضهم: إن في أكل المشوي ضرراً من جهة الطب[٣].

٣. فيه إيماء إلى الحث على مواساة العيال والإخوان والجيران ومنع الاستبداد[٤].

٤. وفيه شجاعة للنفس عن تجنب البخل، وأن لا يلتفت إلى وعد الشيطان ذهاب الغنى وإتيان الفقر وحث على القناعة والاكتفاء بما تيسر[٥].

---

(١) تحفة الأحوذي ٥/٤٥٧.
(٢) انظر فيض القدير ١/٢٨٣، تحفة الأحوذي ٤/٤٥٧.
(٣) فيض القدير ١/٢٨٣.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.

## بَاب ما جاء في أَيِّ اللَّحْمِ كان أَحَبَّ إلى رسول اللَّهِ ﷺ

(١٨٣٨) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا الْحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، حدثنا يحيى بن عَبَّاد أبو عَبَّاد، حدثنا فُلَيْحُ بن سُلَيْمَانَ، عن عبد الْوَهَّابِ بن يحيى من وَلَدِ عَبَّادِ بن عبد اللَّهِ بن الزُّبَيْرِ، عن عبد اللَّهِ بن الزُّبَيْرِ، عن عَائِشَةَ قالت: «**ما كان الذِّرَاعُ أَحَبَّ اللَّحْمِ إلى رسول اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ كان لا يَجِدُ اللَّحْمَ إلا غِبًّا فَكَانَ يَعْجَلُ إليه؛ لأَنَّهُ أَعْجَلُهَا نُضْجًا**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الْوَجْهِ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه المصنف في «الشمائل» ص١٤٢ بهذا الإسناد.

وأخرجه من طريقه البغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» ٣٢٩/١، وابن عساكر في «تاريخه» ٢٣٩/٤.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. الْحَسَنُ بن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ:

هو الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، أبو علي البغدادي.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين.

### ٢. يحيى بن عَبَّاد أبو عَبَّاد:

هو يحيى بن عباد الضبعي، أبو عباد البصري، نزيل بغداد. روى عن: فليح، ومالك، وغيرهما. وعنه: الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، وأحمد بن حنبل، وآخرون.

وثقه: شعبة، وقال أحمد: «أول ما رأيته في مجلس أسباط، كَـيِّسٌ، يـذاكر الحـديث، وكتبت عنه، قيل: أي شيء حاله؟ قال: ما أعلم عليه حجة»، وقال أبو حاتم: «لـيس بـه بأس»، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: «بغدادي يحتج به».

وضعفه الساجي فقال: «يحيى بن عباد بصري نزل بغداد، ضعيف، حدث عنـه أهـل بغداد، سمعت الحسن بن محمد الزعفراني يحدث عنه عن شعبة وغيره، لم يحدث عنه أحد من أصحابنا بالبصرة، لا بندار، ولا ابن المثنى»، قال الخطيب البغدادي: «قلت: ترك أهل البصرة الرواية عنه لا يوجب رد حديثه، وحسبك برواية أحمد بن حنبل، وأبي ثور عنه. ومع هـذا فقد احتج بحديثه محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيـسابوري، وأحاديثـه مستقيمة لا نعلمه روى منكراً»، قال ابن معين: «لم يكن بذاك، قد سمع، وكان صدوقاً، وقد أتيناه، فأخرج كتاباً، فإذا هو لا يحسن يقرؤه، فانصرفنا عنه».

وبالجملة فإن يحيى بن عباد قد احتج به الشيخان، ومثله لا يترل حديثه عـن درجـة الصدوق الذي يُحسّن حديثه. أما قول ابن معين فإنه لا يدل على جرح، فلربما كان حافظاً لحديثه ضابطاً لكتابه، ومع ذلك يمكن أن يكون أمياً لا يُحسن القراءة. وأما جرح الساجي فإنه جرح مبهم لا يستقيم مع أقوال الأئمة المعدلين له.

**الخلاصة في يحيى بن عباد أنه:**

- **صدوق.**

قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق» ص٥٤٤: «ثبت، ضعفه زكريا الساجي»، وفي الكاشف: «صالح»، وقال في الميزان: «ثقة صدوق، ضعفه زكريا الساجي» .

مات سنة ١٩٨هـ، روى له الشيخان والترمذي والنسائي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٩٢/٨، الجرح والتعديل ١٧٣/٩، الثقات ٢٥٦/٩، تاريخ بغداد ١٤٥/١٤، تهذيب الكمال ٥٤/٨، من تكلم فيه وهو موثق ص٥٤٤، الميـزان ٣٨٧/٤، الكاشف ٣٦٨/٢ التهذيب ٢٣٥/١١، التقريب ٦٨٧/(٧٥٧٦).

## ٣. فُلَيْحُ بن سُلَيْمَان:

هو فليح بن سليمان بن أبي المغيرة، واسمه رافع، ويقال: نافع بن حنين الخزاعي، ويقال الأسلمي، أبو يحيى المدني مولى آل زيد بن الخطاب، قال الواقدي: عبيد بن حنين عم أبي فليح بن سليمان بن أبي المغيرة واسمه عبد الملك، وفليح لقب غلب عليه. روى عن: عبد الوهاب بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، ونافع مولى بن عمر، وآخرون. وعنه: أبو عباد يحيى بن عباد الضبعي، وأبو داود الطيالسي، وجماعة.

وقد اختلف فيه:

أقوال الموثقين والمعدلين:

وثّقه الدارقطني، وابن معين فيما نقله عنه ابن شاهين، وقال الحاكم: «احتجا به جميعاً [يعني البخاري ومسلم]، وإجماعهما عليه في الأصول يؤكد أمره، ويسكن القلب فيه إليه تعديله». وقال ابن حبان: «من متقني أهل المدينة وحفاظهم». وقال ابن عدي: «لفليح أحاديث صالحة يرويها، يروي عن نافع، عن ابن عمر نسخة، ويروي عن هلال بن علي، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبي هريرة أحاديث، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في صحيحه، وروى عنه الكثير، وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة، وهو عندي: لا بأس به». وقال الساجي: «هو من أهل الصدق، ويهم».

أقوال المجرحين والمضعفين:

قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: «ليس بالقوى». وقال أبو زرعة، وابن معين مرة: «ضعيف الحديث»، وقال مرة: «واهي الحديث هو وابنه محمد». وقال ابن المديني: «ضعيف». وعدّه أحمد ضمن ثلاثة يتقى حديثهم. وذكر العقيلي: أن الذهلي جعله في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري؛ وهم في رجال الضعف والاضطراب. وقال أبو داود: «ليس بشيء».

وبالجملة فالذي يظهر - والله أعلم - أنه ضعيف، وذلك لأنه قول أئمة الجرح والتعديل وحسبك بكلام ابن معين، وابن المديني، والإمام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وأبي داود وغيرهم اتفاقهم على ضعفه، وما القول إلا قولهم. أما إخراج البخاري له فإنه لم

يخرج له في الأحكام إلا ما توبع عليه، قال ابن حجر: «لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك، وابن عيينة، وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق».

### الخلاصة في فُليح بن سليمان أنه:

- **ضعيف.**

ووصفه الذهبي بأنه: «ليس بالمتين».

مات سنة ١٦٨هـ، وروى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٨٤/٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي (٤٨٦)، الثقات ٣٢٤/٧، تاريخ أسماء الثقات (١١٤٢)، تهذيب الكمال ٥٧/٦، من تكلم فيه وهو موثق (ص٤٢٦ ط الرحيلي)، الميزان ٣٦٥/٣، التهذيب ٣٠٣/٨، التقريب ٥٢١/(٥٤٤٣).

### ٤. عبد الْوَهَّابِ بن يحيى:

هو عبد الوهاب بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير الزبيري. روى عن: جد أبيه عبد الله بن الزبير. وعنه: فليح بن سليمان، وهشام بن عروة، وجويرية بن أسماء.

قال أبو حاتم: «شيخ». وقال الزبير بن بكار: «أمه أسماء بنت ثابت بن عبد الله بن الزبير». وذكره ابن حبان «الثقات» في أتباع التابعين من الثقات، وقال يروي عن المدنيين، قال ابن حجر: «ومقتضاه عنده [أي ابن حبان] أنه لم يلحق جد أبيه عبد الله بن الزبير فيحرر». وحسّن له الترمذي.

### الخلاصة في عبد الوهاب بن يحيى أنه:

- **ضعيف**؛ فقول ابن أبي حاتم: «شيخ» مشعر بالضعف؛ وهو ليس لفظ جرح ولا هو عبارة توثيق بل يكتب حديثه وينظر فيه، لكن قال الذهبي: «بالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة» [1]. قلت: لا سيما إن لم يتابع على حديثه.

---

(١) انظر الجرح والتعديل ٣٧/٢، ميزان الاعتدال ٣٨٥/٢، وضوابط الجرح والتعديل ص١٤١، والشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ص٦٨، شفاء العليل ص٢٨٢.

روى له الترمذي.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٩٦/٦، الجرح والتعديل ٧٢/٦، الثقات ١٣٢/٧، تهذيب الكمال ٢٢/٥، الكاشف ٦٧٦/١، التهذيب ٤٥٤/٦، التقريب ٤٣١/(٤٢٦٥).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده ضعيفين وهما «عبد الوهاب بن يحيى»، و«فليح بن سليمان».

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث استحباب نهش اللحم، والنهش: أخذ ما على العظم من اللحم بأطراف الأسنان بالأضراس [1].

٢. محبته صلى الله عليه وسلم للذراع لنضجها وسرعة استمرائها مع زيادة لذتها وحلاوة مذاقها ، وبعدها عن مواضع الأذى[2].

---

(١) شرح السنة ٢٩٧/١١، شرح النووي على مسلم ٦٦/٣.

(٢) شرح النووي على مسلم ٦٥/٣، تحفة الأحوذي ١٠٣/٧.

## بابُ ما جاء في الخَلِّ

(١٨٤١) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ»، فَقُلْتُ: لا إِلاَّ كِسَرٌ يَابِسَةٌ وَخَلٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**قَرِّبِيهِ، فَمَا أَقْفَرَ بَيْتٌ مِنْ أُدْمٍ فِيهِ خَلٌّ**».

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِئٍ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو حَمْزَةَ الثُّمَالِيُّ: اسْمُهُ ثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةَ. وَأُمُّ هَانِئٍ: مَاتَتْ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِزَمَانٍ».

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: «لا أَعْرِفُ لِلشَّعْبِيِّ سَمَاعًا مِنْ أُمِّ هَانِئٍ»، فَقُلْتُ: أَبُو حَمْزَةَ كَيْفَ هُوَ عِنْدَكَ؟ فَقَالَ: «أحمد بْنُ حَنْبَلٍ تَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ عِنْدِي مُقَارِبُ الْحَدِيثِ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه أيضاً في «الشمائل» (١٧٣) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/٣١٠. والطبراني في «الكبير» ٢٤/٤٣٧، والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٩٤٣) عن محمد بن عبد الله الحضرمي مطيّن. كلاهما من طريق أبي كريب به. ولفظ الطبراني والبيهقي مختصراً.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ:

هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي الحافظ.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٢. أَبُو بَكْر بْنُ عَيَّاش:

هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي المقرئ، الحناط مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه ، وعند من يقول إن له اسماً اختلاف كبير في تحديده. روى عن: أبي حمزة الثمالي، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهما. وعنه: أبو كريب محمد بن العلاء، والإمام أحمد بن حنبل، وآخرون.

قال ابن عبد البر: «كان الثوري، وابن المبارك، وابن مهدي يثنون عليه، وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك وأبي الأحوص إلا أنه يهم في حديثه وفي حفظه شيء». وقال ابن نمير: «ضعيف». وقال أحمد مرة: «صدوق، صاحب قرآن وخير»،وفي رواية: «ثقة ربما غلط»، وفي ثالثة: لما سأله مهنا: أيهما أحب أبو بكر أو إسرائيل؟ قال: «إسرائيل»، قلت: لم ؟ قال: «لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً»، قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: «لا، كان إذا حدث حدث من حفظه». وقال أبو حاتم لما سئل عن شريك وأبي بكر أيهما أحفظ؟ فقال:« هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً». وقال أبو زرعة: «في حفظه شيء». وقال يعقوب بن شيبة: «شيخ قديم معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث، يعرف له سنة وفضل، وفي حديثه اضطراب». وقال البزار: «لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه». وقال الترمذي: «كثير الغلط». وقال ابن عدي: «كوفي مشهور، وهو يروي عن أجلة الناس، وحديثه فيه كثرة. وقد روى عنه من الكبار جماعة،...، وهو في رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، وذلك أني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف».اهـ.

وبالجملة فالأقرب في حاله أنه:

- **صدوق؛** وهو ما اعتمده الذهبي في «الميزان» فقال: «أحد الأئمة الأعلام صدوق، ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث، لكنه ضعفه محمد بن عبدالله بن نمير».

وقال ابن حجر ملخصاً أقوال الأئمة – وأحسن في ذلك – : «ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

مات سنة ١٩٤ وقيل: قبل ذلك، روى له البخاري، ومسلم في «المقدمة»، والباقون.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٦/٣٨٦، تهذيب الكمال٨/٢٥٧، الديوان ٢/٤٨٤، الميزان ٤/ ٤٩٩، التهذيب ١٢/٣١، التقريب ٧٢٢/(٧٩٨٥).

### ٣. أَبو حَمْزَة الثُّمَالِيّ:

هو ثابت بن أبي صفية الثُّمالي، أبو حمزة، واسم أبيه دينار، وقيل: سعيد، الأزدي الكوفي، مولى المهلب.

روى عن: أنس، والشعبي، وغيرهما. وعنه: أبو بكر بن عياش، والثوري، وخلق.

- **ضعيف رافضي.**

مات في خلافة أبي جعفر سنة ١٤٨هـ، روى له الترمذي، والنسائي في مسند علي ﷺ، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢/٤٥٠، تهذيب الكمال ١/٤٠٥، الكاشف ١/٢٨٢، الميزان ١/٣٦٣، التهذيب ٢/٧، التقريب ١٦٤/(٨١٨).

### ٤. الشَّعْبِيّ:

هو عامر بن شراحيل الشَّعْبِي، أبو عمرو.

- **ثقة مشهور فقيه فاضل.**

تقدمت ترجمته في الحديث السادس.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده أبا حمزة الثُّمالي وهو «ضعيف رافضي»؛ وللانقطاع بين الشعبي وأم هانئ؛ فإنه لم يسمع منها كما تقدم في كلام الإمام البخاري لما سأله الترمذي.

وللحديث شواهد لكنها ضعيفة أمثلها:

حديث جابرﷺ: ولفظه عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعْمَ الإِدَامُ الْخَلُّ، مَا أَقْفَرَ بَيْتٌ فِيهِ خَلٌّ» واللفظ لأحمد.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٥١٠٣) — ومن طريقه مسلم في «الصحيح» (٢٠٥٢) –، وأحمد ١١٤/٢٣، وابن عدي في «الكامل» ٦٤٨/٢ كلهم من طريق حجاج ابن زينب، عن أبي سفيان، عن جابرﷺ به. ولفظهم دون قوله: «ما أقفر بيت فيه خل» حاشا أحمد، وعند مسلم قصة في أوله والحديث بنحوه. قلت: والحديث حسن، بشطره الأول؛ لحال حجاج بن أبي زينب الواسطي فإنه صدوق وحديثه حسن[1]. ويرتقي لأن يكون صحيحاً لغيره؛ لأنه عند مسلم في «الصحيح» (٢٠٥٢) بالشطر الأول من طريق المثنى بن سعيد، عن أبي سفيان (طلحة بن نافع)، به.

أما شطره الثاني — كما تقدم عند أحمد – وهو قوله: «مَا أَقْفَرَ بَيْتٌ فِيهِ خَلٌّ». فضعيف.

وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة وسيأتي تخريجه في الحديث الحادي والعشرين بعد المائة عند ابن ماجه.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**أُدْمٍ فِيهِ خَلٌّ**»: إنما سماه إداما؛ لأنه يصطبغ به وكل شيء يصطبغ به لزمه اسم الإدام، يعني مثل: الخل والزيت والمزى واللبن وما أشبهه[2].

**قوله:** «**أَقْفَرَ بَيْتٌ**»: مأخوذ من القفار: وهو كل طعام يؤكل بلا أدم، يقال: أكلت اليوم طعاماً قفاراً إذا أكله غير مأدوم، ولا أرى أصله مأخوذاً إلا من القفر من البلاد وهي التي لا شيء فيها[3].

---

(١) انظر الجرح والتعديل ١٦١/٣، ميزان الاعتدال ٤٦٢/١، التهذيب ٢٠١/٢.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ١٥٢/٢.

(٣) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١٥٢/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٩/٤.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث الحث على عدم النظر للخبز والخل بعين الاحتقار والكبر، وأن الواجب حفظ هذه النعم والقيام بشكرها ورعايتها [١].

٢. وفيه أنه لا بأس بسؤال الطعام ممن لا يستحي السائل منه ولا يجد حرجاً لصدق المحبة والعلم بمودة المسؤول لذلك[٢].

---

(١) انظر مرقاة المفاتيح ٨/١٢٨.

(٢) المصدر السابق.

## بَاب ما جاء في التَّسْمِيَةِ في الطَّعَامِ

(١٨٤٨) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا محمد بن بَشَّارٍ، حدثنا الْعَلاءُ بن الْفَضْلِ بن عبد الْمَلِكِ بن أبي سَوِيَّةَ أبو الْهُذَيْلِ، حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن عِكْرَاشٍ، عن أبيه عِكْرَاشِ بن ذُؤَيْبٍ، قال: بَعَثَنِي بَنُو مُرَّةَ بن عُبَيْدٍ بِصَدَقَاتِ أَمْوَالِهِمْ إلى رسول اللَّه ﷺ، فَقَدِمْتُ عليه الْمَدِينَةَ، فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا بين الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، قال: ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَانْطَلَقَ بِي إلى بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، فقال: «**هل من طَعَامٍ؟**»، فَأُتِينَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالْوَذْرِ، وَأَقْبَلْنَا نَأْكُلُ منها، فَخَبَطْتُ بِيَدِي من نَوَاحِيهَا، وَأَكَلَ رسول اللَّه ﷺ من بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَبَضَ بيده الْيُسْرَى على يَدِي الْيُمْنَى، ثُمَّ قال: «**يا عِكْرَاشُ كُلْ من مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فإنه طَعَامٌ وَاحِدٌ**»، ثُمَّ أُتِينَا بِطَبَقٍ فيه أَلْوَانُ الرُّطَبِ أو من أَلْوَانِ الرُّطَبِ - عُبَيْدُ اللَّهِ شَكَّ - قال: فَجَعَلْتُ آكُلُ من بَيْنِ يَدَيَّ، وَجَالَتْ يَدُ رسول اللَّه ﷺ في الطَّبَقِ، وقال: «**يا عِكْرَاشُ كُلْ من حَيْثُ شِئْتَ، فإنه غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ**»، ثُمَّ أُتِينَا بِمَاءٍ فَغَسَلَ رسول اللَّه ﷺ يَدَيْهِ وَمَسَحَ بِبَلَلِ كَفَّيْهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ، وقال: «**يا عِكْرَاشُ هذا الْوُضُوءُ مِمَّا غَيَّرَتْ النَّارُ**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث الْعَلاءِ بن الْفَضْلِ، وقد تَفَرَّدَ الْعَلاءُ بهذا الحديث، ولا نَعْرِفُ لِعِكْرَاشٍ عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٣/(٣٧٤٠) من طريق الترمذي.

وأخرجه ابن ماجه (٣٢٧٤)، والدولابي في «الكنى والأسماء» ٣/(١٩٨٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» ٤/(٢٢٨٢)، عن محمد بن بشار، به بنحوه وبألفاظ متفاوتة، فابن خزيمة ساق لفظه إلى قوله: «بين المهاجرين والأنصار»، وبزيادة عنده.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٧٤/٧ قال أخبرت عن العباس بن الوليد النرسي. وأبو يعلى في «مسنده» كما في «تفسير ابن كثير» ٥٢١/٧ - وعنه ابن حبان في «المجروحين» ١٨٥/٢-. وابن قانع في «معجم الصحابة» ٢٩٩/٢ عن مُطَين وأخي خطاب. ثلاثتهم عن العباس النرسي. والعقيلي في «الضعفاء» ٣/(١١١٠) عن إبراهيم بن محمد.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ١/(٩٣٩) - ومن طريقه الظاهري الحنفي في «مشيخة ابن البخاري» ١/(٢٥٨). والمزي في «تهذيب الكمال» (تـ٤٢٥٤)، والعراقي في «الأربعين العشارية» (١٨). وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢٢٤٠/٤ عن الحسن بن محمد النحوي. كلاهما عن إسماعيل بن إسحاق القاضي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٨٢/١٨، وفي «الأوسط» ٦/(٦١٢٦) عن محمد بن زكريا الغلابي. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨٤٤) من طريق محمد بن المثنى. جميعهم عن العلاء بن الفضل، به بنحوه، ومقتصراً على بعضه عند ابن قانع والعقيلي. قال في «الأوسط»: «لا يروي هذا الحديث عن عكراش بن ذؤيب إلا بهذا الإسناد. تفرد به العلاء بن الفضل بن أبي سوية».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. محمد بن بَشَّار:

هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر المعروف بـ «بُندَار».

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

### ٢. الْعَلاءُ بن الْفَضْل:

هو الْعَلاءُ بن الْفَضْلِ بن عبد الْمَلِكِ بن أبي سَوِيَّةَ المِنقري، أبو الْهُذَيْلِ. روى عن: أبيه، وعبيد الله بن عكراش، وغيرهما. وعنه: محمد بن بشار، والعباس النرسي، وعمر بن شبة النميري وغيرهم.

قال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بأخباره التي انفرد بها، فأما ما وافق فيها الثقات فإن اعتبر بذلك معتبر لم أر بذلك بأساً».

وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله». وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء».

- **ضعيف.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «فيه ضعف». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف».

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٥١٣/٦، الجرح والتعديل ٣٥٩/٦، المجروحين ١٧٥/٢، الضعفاء لابن الجوزي ١٨٨/٢، تهذيب الكمال ٥٢٩/٥، التهذيب ١٨٩/٨، التقريب ٥٠٦/(٥٢٥٢) .

## ٣. عُبَيْدُ اللَّه بن عِكْرَاش:

هو عبيد الله بن عكراش بن ذؤيب، روى عن: أبيه. وعنه: العلاء بن الفضل بن أبي السوية.

قال البخاري: لايثبت [أي حديثه]. وقال أبو حاتم: شيخ مجهول. وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، فلا أدري المناكير في حديثه وقع من جهته أو من العلاء بن الفضل ومن أيهما كان فهو غير محتج به على الأحوال». وقال ابن حزم: «ضعيف جداً» [(١)]، وعدّه من الضعفاء: أبو زرعة، والعقيلي، وابن الجوزي.

- **ضعيف.**

قال الذهبي: في «الميزان»: «فيه جهالة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «لا يثبت حديثه».

روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الضعفاء لإبي زرعة ٦٣٤/٢، الجرح والتعديل ٣٢٩/٥، الضعفاء لابن الجوزي ١٤٦/٢، تهذيب الكمال ٥٣/٥، التهذيب٣٧/٧، التقريب٤٣٦/(٤٣٢١).

---

(١) المحلى (م/١٠٢١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً**؛ لأجل الضعيفين في إسناده وهما العلاء بن الفضل، وعبيد الله بن عكراش. **والحديث ضعفه جماعة** تصريحاً أوتلويحاً؛ كما تقدم في كلام البخاري، وابن أبي حاتم، أبو زرعة، والترمذي، وابن حبان، والعقيلي، وابن حزم، وابن الجوزي، وابن خزيمة فإنه يفهم ذلك من تصديره الترجمة: «إن صح الخبر».

وضعفه الألباني في «ضعيف الترمذي» (ح١٨٤٨).

## غريب الحديث:

**قوله: «فَأُتينَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالْوَذْرِ»**: أي كثيرة قِطَع اللحم. والوَذْرَة بالسُّكون: القِطْعة من اللحم. والوَذْرُ بالسكون أيضاً: جَمْعُها [(١)].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. ترجم البخاري في «الصحيح» بهذه: «بَاب مَنْ تَتَبَّعَ حَوَالَيْ الْقَصْعَة مَعَ صَاحِبه إِذَا لَمْ يَعْرِف مِنْهُ كَرَاهِيَة» قال ابن حجر في «الفتح»[(٢)]: «جَمَعَ الْبُخَارِيّ بَيْنهمَا بِحَمْلِ الْجَوَاز عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ رِضَا مَنْ يَأْكُل مَعَهُ، وَرَمَزَ بِذَلِكَ إِلَى تَضْعِيف حَدِيث عِكْرَاش الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ حَيْثُ جَاءَ فِيهِ التَّفْصِيل بَيْن مَا إِذَا كَانَ لَوْنًا وَاحِدًا فَلا يَتَعَدَّى مَا يَلِيه، أَوْ أَكْثَر مِنْ لَوْن فَيَجُوز، وَقَدْ حَمَلَ بَعْض الشُّرَّاح فِعْله ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيث عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: كَانَ الطَّعَام مُشْتَمِلاً عَلَى مَرَق وَدُبَّاء وَقَدِيد فَكَانَ يَأْكُل مِمَّا يُعْجِبهُ وَهُوَ الدُّبَّاء وَيَتْرُك مَا لا يُعْجِبهُ وَهُوَ الْقَدِيد، وَحَمَلَهُ الْكِرْمَانِيُّ ... عَلَى أَنَّ الطَّعَام كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَحْده، قَالَ: فَلَوْ كَانَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ لَكَانَ الْمُسْتَحَبّ أَنْ يَأْكُل مِمَّا يَلِيه قُلْت: إِنْ أَرَادَ بِالْوَحْدَة أَنَّ غَيْره لَمْ يَأْكُل مَعَهُ فَمَرْدُود لأَنَّ أَنَسًا أَكَلَ مَعَهُ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَالِك وَأَذِنَ لأَنَس أَنْ يَأْكُل مَعَهُ فَلْيَطْرُدْهُ فِي كُلّ مَالِك وَمُضِيف، وَمَا أَظُنّ أَحَدًا يُوَافِقهُ عَلَيْهِ . وَقَدْ نَقَلَ اِبْن بَطَّال عَنْ مَالِك جَوَابًا يَجْمَع

---

(١) النهاية لابن الأثير ٥/١٧٠ .

(٢) فتح الباري ٩/٥٢٤.

الْجَوَانِبِ الْمَذْكُورِينَ فَقَالَ: إنَّ الْمُؤَاكِل لأَهْلِهِ وَخَدَمِهِ يُبَاح لَهُ أَنْ يَتْبَع شَهْوَته حَيْثُ رَآهَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لا يُكْرَه مِنْهُ، فَإِذَا عَلِمَ كَرَاهَتهمْ لِذَلِكَ لَمْ يَأْكُل إلا مِمَّا يَلِيه . وَقَالَ أَيْضًا إنَّمَا جَالَتْ يَد رَسُول اللَّه ﷺ فِي الطَّعَام لأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ أَحَدًا لا يَتَكَرَّه ذَلِكَ مِنْهُ وَلا يَتَقَذَّرهُ، بَلْ كَانُوا يَتَبَارَكُونَ بِرِيقِهِ وَمُمَاسَّة يَده، بَلْ كَانُوا يَتَبَادَرُونَ إِلَى نُخَامَته فَيَتَدَلَّكُونَ بِهَا، فَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُتَقَذَّر مِنْ مُؤَاكِله يَجُوز لَهُ أَنْ تَجُول يَده فِي الصَّحْفَة. وَقَالَ ابْن التِّين: إِذَا أَكَلَ الْمَرْء مَعَ خَادِمه وَكَانَ فِي الطَّعَام نَوْع مُنْفَرِد جَازَ لَهُ أَنْ يَنْفَرِد بِهِ . وَقَالَ فِي مَوْضِع آخَر: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لأَنَّهُ كَانَ يَأْكُل وَحْده ..ا.هـ». قلت: وقد نازع في ترميز البخاري بتضعيف حديث عكراش العيني في «العمدة» [1]، والقول مع ابن حجر فإن الغالب في صنيع البخاري في تراجمه الإيماء والإشارة لا التصريح والنص والله أعلم.

٢. يدل الحديث على التفرقة بين الأطعمة والفواكه، بل يدل على أنه إذا تعدد لون المأكول من طعام أو غيره، فله أن يأكل من أي جانب، وكذلك إذا لم يبق تحت يد الآكل شيء، فله أن يتبع ذلك، ولو من سائر الجوانب [2].

---

(١) عمدة القاري ٢١/٣٠.

(٢) انظر سبل السلام ٣/١٦٠ .

## بَاب ما جاء في أَكْلِ الزَّيْتِ

(١٨٥١) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا يحيى بن مُوسَى، حدثنا عبد الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن أبيه، عن عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ﷺ قال: قال رسول اللَّـه ﷺ: «**كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا به، فإنه من شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث عبد الرَّزَّاقِ عن مَعْمَرٍ، وكان عبد الرَّزَّاقِ يَضْطَرِبُ في رِوَايَةِ هذا الحديث، فَرُبَّمَا ذَكَرَ فيه عن عُمَرَ عن النبي ﷺ وَرُبَّمَا رَوَاهُ على الشَّكِّ فقال: أحبه عن عُمَرَ عن النبي ﷺ وَرُبَّمَا قال: عن زَيْدِ بن أَسْلَمَ عن أبيه عن النبي ﷺ مُرْسَلاً».

حدثنا أبو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بن مَعْبَدٍ، حدثنا عبد الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن أبيه، عن النبي ﷺ نَحْوَهُ ولم يذكر فيه عن عُمَرَ.

---

### تخريج الحديث:

وأخرجه **عَبْد بن حُمَيْد** في «مسنده» (١٣)، وفي «تفسيره» (كما في «مسند الفاروق» ٥٩٨/٢) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» ١٧٥/١. وابن ماجه (٣٣١٩) عن **الحُسَيْن بن مَهْدي**. والترمذي في «الشمائل» (١٥٩) عن **يحيى بن مُوسَى**. والبزار في «مسنده» ٣٩٧/١ عن **محمد بن سهل بن عسكر**، والحسين بن مهدي. والطحاوي في «شرح المشكل» ١١/(٤٤٥٠،٤٤٤٩) من طريق **محمد بن أبي السري** (وهو محمد بن المتوكل العسقلاني)، ويحيى بن موسى. والحاكم في «المستدرك» ١٣٥/٤ من طريق **إسحاق بن إبراهيم**. والخطيب البغدادي في «الكفاية» ص٥٨٧ من طريق محمد بن سهل. والضياء في «المختارة» ١٧٥/١ من طريق محمد بن سهل.

ستتهم عن عَبْد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر، به، مرفوعاً. قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد إلا معمر وزياد بن سعد، ورواه غير واحد عن عبد الرزاق عن معمر، عن زيد، عن أبيه، ولا أعلمه إلا عن عمر،

ورواه غير واحد بلا شك، وهذا الكلام قد روي عن أبي أسيد، وعن أبي هريرة وإسنادهما فغير ثابت». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». وساق الخطيب بعد الحديث قول محمد بن سهل بن عسكر: «فقال له فتى من أهل مرو – يقال له: أحمد بن سعيد – هذا الحديث كنت لا ترفعه؟! قال [أي: عبد الرزاق]: ذلك على ما حدثنا وهذا على ما نحدث».

وأخرجه البيهقي في «الشعب» ٥/٩٩ من طريق أحمد بن منصور الرمادي، بمثله لكن على لفظ الشك، وفيه عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: أحسبه عن عمر .

وأخرجه عبد الرزاق في «جامع معمر» -كما في المصنف - ١٠/٤٢٢. والترمذي كما في تعقيبه على حديث الباب عن أبي داود سليمان بن معبد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، مرسلاً.

وأخرجه الطحاوي في «شرح المشكل» ١١/(٤٤٤٨)، والطبراني في «الأوسط» ٩/٨٤ كلاهما من طريق زمعة بن صالح، عن زياد بن سعد، عن زيد بن أسلم، قال: سمعت أبي يقول: قال عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ائتدموا بالزيت وادهنوا منه، فإنه أخذ من شجرة مباركة». واللفظ للطحاوي، وعند الطبراني: «كلوا الزيت».

## دراسة إسناد الحديث:

## رجال الرواية الأولى:

### ١. يحيى بن مُوسَى:

هو يحيى بن موسى البلخي، السَّختياني، لقبه خَتّ، وقيل: هو لقب لأبيه أصله من الكوفة.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والخمسين.

### ٢. عبد الرَّزَّاق:

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى، مولاهم اليماني، أبو بكر الصنعاني.

**• ثقة حافظ مصنف شهير، عمي بأخرة فتغيّر.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والأربعين.

### ٣. مَعْمَر:

هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عُروة البصري، نزيل اليمن.

**• ثقة ثبت فاضل، إلاّ أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا ما حدّث به في البصرة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والسبعين.

### ٤. زَيْد بن أَسْلَم:

هو زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة، المدني. روى عن: أبيه، وعطاء بن يسار، وغيرهما. وعنه: معمر، ومالك، وآخرون.

**• ثقة عالم، وكان يرسل.**

مات سنة ١٣٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٤٦/٤، تاريخ أسماء الثقات ص٩٠، تهذيب الكمال ٦٤/٣، الكاشف ٤١٤/١، التهذيب ٦٥٨/١، التقريب ٢٦٥/(٢١١٧).

### ٥. أبوه:

هو أسلم العدوي، مولى عمر رضي الله عنه، أبو خالد ويقال: أبو زيد. روى عن: أبي بكر رضي الله عنه، وعمر رضي الله عنه، وغيرهما رضي الله عنهما. وعنه: ابنه زيد، ونافع، وجماعة.

**• ثقة مخضرم.**

مات سنة ٨٠ هـ، وقيل: بعد ٦٠ هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٢٢٣، الثقات ٤/٤٥، تهذيب الكمال ١/٢١٠، الكاشف ١/٢٤٢، التهذيب ١/١٣٦، التقريب ١٣٢/(٤٠٦).

## رجال الرواية الثانية:

### ١. سُلَيْمَانُ بن مَعْبَد:

هو سليمان بن معبد بن كَوْسَجَان المروزي، أبو داود السِّنْجي النحوي، وسِنْج من نواحي مرو. روى عن: عبد الرزاق، وجعفر بن عون، وغيرهما. وعنه: مسلم، والترمذي، وجماعة.

- **ثقة صاحب حديث رحّال أديب.**

مات سنة ٢٥٧ هـ، روى مسلم، والترمذي، والنسائي.

**مراجع ترجمته:** تاريخ بغداد ٩/٥٢، المعجم المشتمل ١٣٧، تهذيب الكمال ٣/٢٩٨، التهذيب ٢/٢١٩، التقريب ٣٠٢/(٢٦١١).

أما بقية رجال الرواية الثانية، فهم رجال الرواية الأولى.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ظاهر إسناده الصحة؛** لأن رجاله ثقات، غير أن هذا الحديث أُعِلَّ بالإضطراب والإرسال من جماعة من الأئمة:

١. قال أبو داود في «مسائل أحمد» ص٣٩٢: «سألت أحمد عن حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ: «كلوا الزيت ..» الحديث؟ فقال: «هذا حدثنا به عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، ليس فيه عمر».اهـ.

وذكر ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٣٩٩/٢ عن الإمام أحمد أن عبد الرزاق لُقِنَ «عن عمر» فتلقَّن، فقال ابن مفلح: وسأل أبو طالب لأحمد عنه، ولفظه: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة» مسند أحمد والترمذي وفيه عن زيد، عن أبيه، عن عمر، فقال: «خطأ ليس فيه عمر؛ إنما لقنوه عن عمر، فقال: عن عمر؛ إنما هو مرسل، حدثناه عبد الرزاق يعني كذلك».اهـ.

٢. وقال ابن معين فيما رواه الدوري في «تاريخه» ١٤٢/٣: «حدَّثَ معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «كلوا الزيت وادهنوا به ...»، ليس هو بشيء؛ إنما هو عن زيد مرسلاً».اهـ.

٣. وقال الترمذي في «العلل الكبير» ٧٧٩/٢/(٣٣١) سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: «هو حديث مرسل». قلت له: رواه آخر عن زيد بن أسلم غير معمر؟ قال: «لا أعلمه».اهـ.

٤. وقال أبو حاتم الرازي لما سأله ابنه -كما في «العلل» (م١٥٢٠) - : «حدّث مرّةً عن زيدِ بن أسلم، عن أبيه: أنَّ النَّبي ﷺ ... هكذا رواهُ دهرًا، ثُمّ قال بعدُ: زيدِ بن أسلم، عن أبِيه، أحسبُهُ عن عُمر، عنِ النَّبي ﷺ، ثُمّ لم يمُت حتّى جعلهُ عن زيدِ بن أسلم، عن أبِيه، عن عُمر، عنِ النَّبي ﷺ بِلا شكٍّ».

٥. وقال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من حديث عبد الرَّزَّاقِ عن مَعْمَرٍ، وكان عبد الرَّزَّاقِ يَضْطَرِبُ في رِوَايَةِ هذا الحديث، فَرُبَّمَا ذَكَرَ فيه عن عُمَرَ عن النبي ﷺ وَرُبَّمَا رَوَاهُ على الشَّكِّ فقال: أحبه عن عُمَرَ عن النبي ﷺ وَرُبَّمَا قال: عن زَيْدِ بن أَسْلَمَ عن أبيه عن النبي ﷺ مُرْسَلاً». وسياق الترمذي لرواية الإرسال بعد رواية الرفع إعلال لها.

٦. وقال البزار:«وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن زيد إلا معمر وزياد بن سعد، ورواه غير واحد عن عبد الرزاق عن معمر، عن زيد، عن أبيه، ولا أعلمه إلا عن عمر، ورواه غير واحد بلا شك، وهذا الكلام قد روي عن أبي أسيد، وعن أبي هريرة وإسنادهما فغير ثابت».

ولهذا فالراجح في هذا الحديث أنه مُعلٌّ؛ للاضطراب فيه كما تقدم في أقوال الأئمة، والأقرب والله أعلم أنه مرسل، كما يفيده قول الإمام أحمد، وابن معين، والبخاري، أبي حاتم الرازي [(١)].

وفي الباب أحاديث لا يفرح بمثلها منها حديث أبي هريرة ﷺ سيأتي في زوائد ابن ماجه وهو الحديث الثاني والعشرين بعد المائة وهو ضعيف جداً، ومن حديث أبي أسيد ﷺ وهو الحديث الآتي وهو ضعيف.

---

(١) سلك الخطيب البغدادي خلاف جادة الأئمة الحفاظ في إعلال الأحاديث فذهب إلى أن الاختلاف في هذا الحديث لا يؤثر فقال في ((الكفاية)) ص٥٨٧ عقب حديث الباب: ((الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً؛ لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه، فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً، ويقفه مرة أخرى قصداً واعتماداً، وإنما لم يكن هذا مؤثراً في الحديث ضعفاً مع ما بيناه؛ لأن إحدى الروايتين ليس مكذبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أولى؛ لأنه أزيد -كما ذكرنا- في الحديث الذي يروي موصولاً ومقطوعاً، وكما قلنا في الحديث الذي ينفرد راويه بزيادة لفظ يوجب حكماً لا يذكره غيره، إن ذلك مقبول، والعمل به لازم، والله أعلم)).اهـ. قلت: وذهب مؤلف كتاب ((المقترب في بيان المضطرب)) ص٦١ إلى أن حديث الباب يتقوى؛ لأن عبد الرزاق متابع فقد تابعه زياد بن سعد، فقال: ((فإذا كان الاضطراب من الراوي المقبول أوْ الراوي الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ فإنه يَتَقوّى بالمجموع. ففي السند إذا روى الحديث موصولاً ومرسلاً. وجاء ما يقويه من متابعة أو شاهد معتبر تقوى به. مثاله .. )) ثم ساق حديث الباب. قلت: ولا يتأتى هذا هنا؛ لما تقدم من كلام الأئمة، والله أعلم.

(١٨٥٢) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا مَحْمُودُ بن غَيْلانَ، حدثنا أبو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وأبو نُعَيْمٍ، قالا: حدثنا سُفْيَانُ، عن عبد اللَّهِ بن عِيسَى، عن رَجُلٍ يُقَالُ له: عَطَاءٌ – من أَهْلِ الشَّامِ – عن أبي أَسِيدٍ ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِه، فإنه من شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ**». قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ من هذا الْوَجْهِ، إنما نَعْرِفُهُ من حديث سُفْيَانَ الثوري عن عبد اللَّهِ بن عِيسَى».

---

**تخريج الحديث:**

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٦/٩، وفي «الكنى» (٣١)، والدارمي ١٣٠٣/٢، والدولابي ١/(١٠٦)، والحاكم في «المستدرك» ٣٧٩/٢-٣٩٨، والخطيب في «الموضح» ١٩٣/٢-١٩٤، والبغوي في «شرح السنة» (٢٨٧١) كلهم من طرق عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان، به. وصحابيه عندهم أبو أسيد الأنصاري، إلا أن الحاكم كالترمذي لم يذكر نسبته. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد».

وأخرجه أحمد ٤٥١/٢٥، والطبراني في «الكبير» ٢٧٠/١٩، والعقيلي في «الضعفاء» ٤٠٢/٣ كلهم من طريق وكيع (وأحمد بلا واسطة).

وأخرجه أحمد ٤٤٨/٢٥ (بلا واسطة)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٠٢)، والدولابي في «الكنى» ١/(١٠٥)، والخطيب في «الموضح» ١٩٤/٢ من طريق عبد الرحمن بن المهدي، به. وسموا الصحابي أبا أسيد الأنصاري.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» ٥/(٦٦٨٨)، والخطيب أيضاً ١٩٤/٢ كلاهما من طريق الطبراني، عن فضيل بن محمد الملطي، عن أبي نعيم، عن سفيان، به، إلا أنه سمى صحابيه أبا أسيد الساعدي. قال الخطيب: «وهو وهم، وأراه من الملطي أو من الطبراني».

وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» ٤١/١، والدارقطني في ( العلل) (١١٨٥ ) ، والخطيب ١٩٥/٢ كلهم من طريق يحي بن سعيد القطان، عن سفيان، به، إلا أنه قال: عن أسيد أو أبي أسيد بن ثابت، شك في ذلك .

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» من طريق قبيصة بن عقبة، عن سفيان،به ، فقال: «عن أسيد بن ثابت أو أبي أسيد الأنصاري» .

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١٩/ (٥٩٦)، والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٩٣٨)، والخطيب ١٩٤/٢ من طريق زهير بن معاوية، عن عبد الله بن عيسى، به. فقال : عن أبي أسيد.

وأخرجه الخطيب ١٩٥/٢ من طريق الجراح بن الضحاك الكندي، عن عبد الله بن عيسى، به ، لكنه أخطأ خطأً فاحشاً –كما قال الخطيب – فسمى عطاء بن أبي رباح.

وأخرجه النسائي (٦٧٠١) من طريق حسن –وهو ابن صالح – عن عبد الله بن عيسى، به، إلا أنه قال: عن رجل من الأنصار .

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. مَحْمُودُ بن غَيْلان:

هو محمود بن غيلان العدوي مولاهم، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد. روى عن: أبي أحمد الزبيري، وأبي نعيم، وغيرهما. وعنه: الشيخان، والترمذي، وجماعة.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٣٩هـ، روى له الجماعة سوى أبي داود.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٠٢/٩، تهذيب الكمال ٥٣/٧، الكاشف ٢٤٦/٢، التهذيب ٣٦/٤، التقريب ٦٠٨/(٦٥١٦).

### ٢. أبو أَحْمَد الزُّبَيْرِيّ:

هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي مولاهم، أبو أحمد الزبيري الكوفي.

- **ثقة، له أوهام.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والسبعين.

### ٣. أبو نُعَيْم:

هو الفضل بن دكين، وهو لقبٌ، واسمه: عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي، مولاهم، أبو نعيم الملائي الكوفي الأحول.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين.

### ٤. سُفْيَانُ:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

- **ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٥. عبد اللَّه بن عِيسَى:

هو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو محمد الكوفي، وكان أكبر من عمه محمد. روى عن: جده عبد الرحمن وأبيه عيسى، وعطاء الشامي، وغيرهم. وعنه: السفيانان، وآخرون.

- **ثقة فيه تشيّع.**

قال أبو الحسن بن البراء عن ابن المديني: «هو عندي منكر الحديث»، تعقبه ابن عبدالهادي؛ بأنه قاله في عبد الله بن عيسى [بن مالك] الذي يروي عن عكرمة، عن أبي هريرة «حديث من خبب امرأة»، وأما بن أبي ليلى فذكره و لم يذكر فيه شيئاً.

مات سنة ١٣٠هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٢٦/٥، معرفة الثقات ٥٠/٢، الثقات ٣٢/٧، رجال البخاري ٤٢١/١، تهذيب الكمال ٢٣٥/٤، من تكلم فيه وهو موثق ص١١٢، التهذيب ٣٥٢/٥، التقريب ٣٧٥/(٣٥٢٣).

### ٦. رَجُل يُقَالُ له: **عَطَاء:**

هو عطاء الشامي، كان يكون بالساحل، يقال: إنه أنصاري. روى عن: أبي أسيد بن ثابت الأنصاري، عن النبي ﷺ كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة. وعنه: عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال البخاري، عن سفيان: «لم يُقم حديثه». وذكره العقيلي في «الضعفاء». قال ابن عدي: «عطاء الشامي ليس بمعروف».

- **مجهول حال.**

روى له الترمذي والنسائي هذا الحديث الواحد.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٦٩/٦، الضعفاء للعقيلي ٤٠١/٣، الكامل ٢٠٠٤/٥، تهذيب الكمال ١٨١/٥، الميزان ٧٧/٣، التهذيب ٢٢٠/٧، التقريب ٤٥٨/(٤٦١٠).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده مجهولاً وهو «عطاء الشامي» وبقية إسناده ثقات.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. الأمر بالأكل والدهن للإباحة والندب لمن قدر على استعماله، ووافق مزاجه، فإنه طيب ومن شجرة مباركة؛ أي كثير الخير والنفع. قال ابن القيم: «وَالدّهْنُ فِي الْبِلادِ الْحَارّةِ كَالْحِجَازِ وَنَحْوِهِ؛ مِنْ آكَدِ أَسْبَابِ حِفْظِ الصّحّةِ وَإِصْلاحِ الْبَدَنِ وَهُوَ كَالضّرُورِيّ لَهُمْ، وَأَمّا الْبِلادُ الْبَارِدَةُ فَلا يَحْتَاجُ إلَيْهِ أَهْلُهَا وَالإِلْحَاحُ بِهِ فِي الرّأْسِ فِيهِ خَطَرٌ بِالْبَصَرِ»[1] .

---

(١) انظر زاد المعاد ٢٧٨/٤، فيض القدير ٤٣/٥، نيل الأوطار ٤١٧/٩.

٢. قوله «كلوا الزيت» أي مع الخبز واجعلوه إداماً، فلا يرد إن الزيت مائع فلا يكون تناوله أكلاً. وقوله «وادّهنوا به» أي طلاه بالدهن في الرأس أو في غيره، وسواء تولى ذلك بنفسه أو من غيره[1].

٣. قوله «فإنها من شجرة مباركة» لكثرة منافعها وانتفاع أهل الشام بها كذا قيل. والأظهر لكونها تنبت في الأرض التي بارك الله فيها للعالمين، قيل: بارك فيها سبعون نبيا منهم إبراهيم عليه السلام وغيره، ويلزم من بركة هذه الشجرة؛ بركة ثمرتها وهي الزيتون، وبركة ما يخرج منها وهو الزيت[2].

---

(١) انظر مرقاة المفاتيح ١٢٦/٨.

(٢) انظر مرقاة المفاتيح ١٢٦/٨، تحفة الأحوذي ٤٧٥/٥.

## بَاب ما جاء في فَضْلِ إِطْعَامِ الطَّعَامِ

(١٨٥٤) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا يُوسُفُ بن حَمَّادٍ – الْمَعْنِيُّ الْبَصْرِيُّ – حدثنا عُثْمَانُ بن عبد الرحمن الْجُمَحِيُّ، عن مُحَمَّدِ بن زِيَادٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**أَفْشُوا السَّلامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَاضْرِبُوا الْهَامَ؛ تُورَثُوا الْجِنَانَ**».

قال: وفي الْبَاب عن عبد اللَّه بن عَمْرٍو، وابن عُمَرَ، وَأَنَسٍ، وَعَبْدِ اللَّه بن سَلامٍ، وَعَبْدِ الرحمن بن عائشة، وَشُرَيْحِ بن هَانِئٍ، عن أبيه.

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ من حديث بن زِيَادٍ عن أبي هُرَيْرَةَ».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الخرائطي في «المنتقى من مكارم الأخلاق» (١٤٢) من طريق سويد بن سعيد. والمزي في «تهذيب الكمال» ١٢٣/٥ من طريق يوسف بن حماد. كلاهما من طريق عثمان بن عبد الرحمن الجمحي، به. وتصحف عند الخرائطي إلى عثمان بن محمد الجمحي.

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. يُوسُفُ بن حَمَّاد:

هو يوسف بن حماد الْمَعْنِيُّ، أبو يعقوب البصري. روى عن: حماد بن زيد، وعثمان بن عبد الرحمن الجمحي، وغيرهما. وعنه: مسلم، والترمذي، وغيرهم.

قال النسائي: «ثقة». وقال أبو بكر البزار: «ثقة». وقال مسلمة بن قاسم: «بصري ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات».

- **ثقة.**

ووثقه الذهبي، وابن حجر.

مات سنة ٢٤٥هـ، روى له مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تسمية مشايخ النسائي ص٦٦/(١٣٥)، الثقات ٩/٢٨١، تهذيب الكمال ٨/١٩٠، الكاشف ٢/٣٩٩، التهذيب ١١/٤١١، التقريب ٧٠٧/(٧٨٦٠).

## ٢. عُثْمَانُ بن عبد الرحمن الْجُمَحِيُّ:

هو عثمان بن عبد الرحمن القرشي الجمحي، أبو عمرو، ويقال: أبو عمر البصري. روى عن: أيوب السختياني، ومحمد بن زياد الجمحي، وآخرون. وعنه: يوسف بن حماد المعني، وعلي بن المديني، وآخرون.

قال البخاري: «مجهول». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال الساجي: «يحدث عن محمد بن زياد بأحاديث لا يتابع عليها، وهو صدوق». وقال ابن عدي: «منكر الحديث ..، وعامة ما يرويه مناكير، إما إسناداً، وإما متناً».

- **مجهول حال.**

قال ابن حجر في «التقريب»: «ليس بالقوي».

مات سنة ١٨٤هـ، روى له الترمذي حديثاً، وابن ماجه آخر.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٦/١٥٨، الكامل ٥/١٨٠٩، تهذيب الكمال ٥/١٢٣، الميزان ٣/٤٧، التهذيب ٧/١٣٥، التقريب ٤٤٩/(٤٤٩٥).

## ٣. مُحَمَّد بن زِيَاد:

هو محمد بن زياد القرشي الجمحي مولاهم، أبو الحارث المدني، سكن البصرة. روى عن: أبي هريرة رضي الله عنه، وعائشة رضي الله عنها، وغيرهما. وعنه: أيوب السختياني، وعثمان بن عبد الرحمن الجمحي، وآخرون.

- **ثقة.**

روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٥/٣٧٢، تهذيب الكمال ٦/٣١١، بحر الدم ص١٣٧، الكاشف ٢/١٧٢، التهذيب ٩/١٦٩، التقريب ٥٥٨/(٥٨٨٨).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده مجهولاً وهو: «عثمان بن عبد الرحمن الجمحي».

وقد ضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٣/٤٩١ .

إلا أن لفظ «إطعام الطعام وإفشاء السلام» ثبت في أحاديث صحاح انظر ذكر أحـــدها والإشارة إلى مجملها في الحديث التالي.

## غريب الحديث:

**قوله**: «**وَاضْرِبُوا الْهَامَ**»: أي رؤوس الكفار، جمع هامة بالتخفيف الرأس. قال الزين العراقي: اقتصر فيه على ضرب الهام؛ لأن ضرب الرؤوس مفض للهلاك بخلاف بقية البدن، فإنه تقع فيه الجراح ويبرأ صاحبها، فإذا فسد الدماغ هلك صاحبه[1].

---

(١) انظر فيض القدير ٢/٢٣، وتحفة الأحوذي ٥/٤٧٧.

(١٨٥٥) **قَالَ التِّرْمِذِيُّ:** حدثنا هَنَّادٌ، حدثنا أبو الأحْوَصِ، عن عَطَاءِ بن السَّائِبِ، عن أبيه، عن عبد اللَّهِ بن عَمْروٍ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**اعْبُدُوا الرَّحْمَنَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَأَفْشُوا السَّلامَ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلامٍ**».

قال: «هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة ١٣/(٢٦٢٥٣) (بلا واسطة) - وعنه ابن ماجه (٣٦٩٤) - والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٨١) من طريق **محمد بن فضيل**. وأحمد ١١/(٦٥٨٧) من طريق **أبي عوانة، وعبد الوارث التنُّوري**. وفي ١١/(٦٨٤٨) من طريق **همام** (هو ابن يحيى العوذي). والدارمي في «مسنده» ٢/(٢١٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٩) و(٥٠٧)، والبزار في «مسنده» ٣٨٣/٦، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٨٧/١ كلهم من طرق عن **جرير بن عبد الحميد**. وعبد بن حميد في «المنتخب» (٣٥٥) من طريق **زائدة بن قدامة**. والترمذي - كما في حديث الباب - من طريق **أبي الأحوص**.

سبعتهم عن عطاء، به.

ووقع عند البزار: «تدخلوا الجنان». وسماع زائدة، وهمام من عطاء صحيح قبل الاختلاط[1].

وقال البزار: «وهذا اللفظ لا نعلمه يروى إلا عبد الله بن عمرو».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هَنَّاد:

هو هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر التّمِيميّ الدارميّ، أبو السَّرِيّ الكوفي.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الكلام على شواهد الحديث الرابع. وقد جزم محقق مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) في تعليقه على هذا الحديث بأن الرواة عن عطاء كلهم ممن أخذ عنه قبل الاختلاط، وليس هذا دقيقاً -والله أعلم.

• **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث العاشر.

### ٢. أبو الأَحْوَص:

هو سلاَّم بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي. روى عن الأعمش، وعطاء بن السائب، وآخرون. وعنه: هناد بن السري، وابن مهدي، وجماعة.

• **ثقة متقن صاحب حديث.**

مات سنة ١٧٩ هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٣٥/٤،معرفة الثقات ٤٤٤/١، الجرح والتعديل ٢٥٩/٤، الثقات ٤١٧/٦، تهذيب الكمال ٣٤٤/٣، الكاشف ٤٧٤/١، التهذيب ٢٨٢/٤، التقريب ٣١٠/(٢٧٠٣).

### ٣. عَطَاءُ بن السَّائِب:

هو عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال أبو السائب، الثقفي، الكوفي.

• **ثقة في حديثه القديم، لا يحتج به بعد الاختلاط.**

تقدمت ترجمته في شواهد الحديث الرابع.

### ٤. أبوه:

هو السائب بن مالك، أو ابن زيد، الكوفي، والد عطاء. روى عن: علي رضي الله عنه، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وغيرهما. وعنه: ابنه عطاء، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهما.

• **ثقة.**

روى له البخاري في «الأدب المفرد»، والباقون سوى مسلم.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٤٢/٤، تهذيب الكمال ١٠٥/٣، الكاشف ٤٢٥/١، التهذيب ٤٥٠/٣، التقريب ٢٧٢/(٢٢٠١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ظاهر إسناده الصحة**؛ لأن رجاله ثقات، إلا أن أبا الأحوص ممن أخذ عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط، فيكون هذا الحديث ضعيفاً بهذا الإسناد.

أما المتابعات الأخرى لأبي الأحوص فكلهم ممن أخذ عن عطاء بعد الاختلاط إلا ما كان من زائدة بن قدامة، وهمام على رأي كما تقدم فيتقوى هذا الحديث بأمرين:

١. مجيء متابعة زائدة وهمام لأبي الأحوص وهما ممن أخذ عنه قبل الاختلاط.

٢. توارد الرواة الباقون - وإن كانوا ممن أخذ عن عطاء بعد الاختلاط - على رواية هذا الحديث دون وقوع اضطراب في روايتهم؛ قرينة مشعرة بضبطهم وإتقانهم لهذا الحديث.

ولهذا فالحديث حسن لغيره؛ لهذه المتابعات وللشواهد الكثيرة في الباب: عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن سلام، وأبي هريرة، وأبي مالك الأشعري، وعلي ﷺ.

## الشواهد:

أمثلها حديث: عَبْدِ اللَّه بْنِ عَمْرٍوﷺ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الإِسْلامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». أخرجه البخاري (ك: الإيمان، ب: إطعام الطعام من الإسلام، ح١٢)، ومسلم (ك: الإيمان، ح٣٩).

## فوائد الباب الفقهية:

١. في الحديثين ما يدل على الفضل العظيم في إطعام الطعام وإفشاء السلام؛ حيث رتّب عليهما دخول الجنة، وعدّهما من أسباب دخولها.

٢. ذهب بعض العلماء إلى أن الحديث من باب التكميل كقوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (٢٩) سورة الفتح. إذ تخصيص الهام بالضرب يدل على بطالتهم وشدة ضربتهم. وقال بعضهم: جمع المصطفى ﷺ بين هذه القرائن المتعددة إشارة إلى جواز

التسجيع، لكن شرطه عدم التكلف والتصلف بدليل قوله ﷺ في خبر آخر: «أسجع كسجع الكهان». وذم المتشدقين بإظهار فصاحتهم؛ لصرف الوجوه إليهم، وحاشى المصطفى ﷺ عن قصد ذلك، بل إذا قصد البيان لدين الله سمح طبعه الزكي وعنصره العربي بترادف قرائن؛ لكمال فصاحته بغير تكلف في استخراجها[١].

٣. استدل بالأمر بإفشاء السلام على أنه لا يكفي السلام سراً، بل يشترط الجهر، وأقله أن يسمع في الابتداء وفي الجواب، ولا تكفي الإشارة باليد ونحوه[٢].

(١) انظر فيض القدير ٢/٢٣.

(٢) انظر فتح الباري ١١/٢٠، فيض القدير ٢/٢٤.

## بَاب ما جاء فِي فَضْلِ الْعَشَاءِ

(١٨٥٦) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حدثنا يحيى بن مُوسَى، حدثنا محمد بن يَعْلَى الْكُوفِيُّ، حدثنا عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن الْقُرَشِيُّ، عن عبد الْمَلِكِ بن عَلاَّقٍ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ من حَشَفٍ، فإن تَرْكَ الْعَشَاءِ مَهْرَمَةٌ**».

قال أبو عِيسَى: «هذا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الْوَجْهِ. وَعَنْبَسَةُ: يُضَعَّفُ في الحديث. وَعَبْدُ الْمَلِكِ بن عَلاَّقٍ: مَجْهُولٌ» .

---

### تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ٧/(٤٣٥٣) ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» ١٩٠١/٥، والمزي في «تهذيب الكمال» ٥٦٧/٤ عن محمد بن بحر.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» ١/(٧٣٥) من طريق عبيدة بن الحارث، عن عنبسة، عن عّلاَّق بن أبي مسلم، عن أنس، به. قال ابن حبان في «المجروحين» ١٧٤/٢: «وهذا لا أصل له».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ١٦٠٣/٤ و١٩٠١/٥ من طريق عبد الرحمن بن مسهر، عن عنبسة، عن موسى بن عقبة، عن أنس، به.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ٦/(٦٥٩٥)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢١٤/٨، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٣٩٦/٣ من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن السماك، عن عنبسة، عن مسلم، عن أنس، به. ولفظه عند الطبراني: «لا تدعوا عشاء الليل..»، وعند أبي نعيم: «بكف من حيس فإن بركته تهرب».

قال الطبراني: «لايروى هذا عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به بن السماك».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث عنبسة وابن السماك لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أيوب».

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. يحيى بن مُوسَى:**

هو يحيى بن موسى البلخي، السَّختياني، لقيه خَتّ، وقيل: هو لقب لأبيه أصله من الكوفة.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والخمسين.

**٢. محمد بن يَعْلَى الْكُوفِيّ:**

هو محمد بن يعلى السلمي، أبو علي الكوفي، ولقبه زُنْبُور. روى عن: عنبسة بن عبد الرحمن، وعبد الملك بن سليمان، وآخرون. وعنه: يحيى بن موسى، وإسحاق بن راهويه، وجماعة.

- **ضعيف.**

مات سنة ٢٠٥هـ، روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٦٨/١، الأوسط ٢٩٠/٢، الضعفاء للبخاري (٣٤١)، معرفة الثقات ٢٥٦/٢، الجرح والتعديل ١٣٠/٨، أسامي الضعفاء لأبي زرعة (٦٥٧)، الضعفاء للعقيلي ١٤٩/٤، تهذيب الكمال ٥٦٩/٦، الكاشف ٢٣٢/٢، التهذيب ٥٣٤/٩، التقريب ٥٩٩/(٦٤١٢).

**٣. عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن الْقُرَشِيّ:**

هو عنبسة بن عبد الرحمن بن عيينة بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، وقال بعضهم: عنبسة بن أبي عبد الرحمن الأموي، روى عن: زيد بن أسلم، وعلاق بن أبي مسلم، وقيل: عبد الملك بن علاق، وجماعة. وعنه: محمد بن يعلى زنبور السلمي، وعبد الواحد بن غياث، وآخرون.

- **متروك.**

روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٨/٧، الجرح والتعديل ٤٠٢/٦، أسامي الضعفاء (٦٤٧)، تاريخ الدوري ٤٥٨/٢، الكامل ١٩٠١/٥، تهذيب الكمال ٥٠٣/٥، التهذيب ١٦١/٨، التقريب ٥٠٣/(٥٢٠٦).

### ٤. عبد الْمَلِك بن عَلاّق:

عبد الملك بن علاق، عن: أنس بن مالك. وعنه: عنبسة بن عبد الرحمن القرشي.

- **مجهول.**

روى له الترمذي حديثاً واحداً.

**مراجع ترجمته:**

تهذيب الكمال ٥٦٧/٤، الكاشف ٦٦٧/١، الميزان ٦٦٠/٢، التهذيب ٤١٣/٦، التقريب ٤٢٦/(٤٢٠١).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده ضعيفاً وهو «محمد بن يعلى». ومتروكاً وهو «عنبسة بن عبد الرحمن» وقد قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»: عنبسة هذا متروك متهم. وقال الزين العراقي: متفق على ضعفه. وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم: وضاع. ومجهولاً وهو «عبد الملك بن علاّق».

وقد ضعّف الحديث أبو زرعة كما قال ذلك ابن أبي حاتم في «العلل» م١٥٠٥: «قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة، فانتهى إلى حديث كان حدثهم قديماً: إسماعيل بن أبان الوراق، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن علاق بن مسلم، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «تعشوا، ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرمة». قال أبو زرعة: هذا حديث ضعيف، و لم يقرأه علينا».اهـ.

وقال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

وقال ابن حبان عن هذا الحديث في «المجروحين» ١٧٤/٢: «وهذا لا أصل له».

وحكم عليه بالوضع ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٦/٣، والصاغاني في «الموضوعات» (١٤١)، وفي «الدر الملتقط في تبيين الغلط» (٣٨).

وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (٣١٥)، وفي «الضعيفة» (١١٦).

وفي الباب عن جابر ﷺ لكنه ضعيف جداً سيأتي في قسم الزوائد من سنن ابن ماجه - إن شاء الله تعالى.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**حَشَف**»: الحَشف: اليَابِس الفاسِد من التمر. وقيل: الضعيف الذي لا نَوَى له كالشِّيص[1].

**قوله:** «**مَهْرَمَة**»: أي مَظِنَّة لِلْهَرَم. قال القُتَيْبي: هذِه الكَلِمَة جارِيَة على أَلْسِنَة النَّاس ولَسْتُ أَدْرِي أرسُول اللَّه ﷺ ابْتَدأهَا أم كانَتْ تُقالُ قَبْلَه؟[2].

كذا نقل ابن الأثير وتعقبه علي القاري بقوله: وكأنه غفل عن حديث تعشوا ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرمة. أخرجه الترمذي، وقال: هذا منكر انتهى، ففي الجملة له أصل كما لا يخفى[3].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث أن ترك العشاء مهرمة؛ أي مظنة للضعف والهرم، كما ذكره الزمخشري؛ لأن النوم والمعدة خالية من الطعام يورث تحليلاً للرطوبات الأصلية لقوة الهاضمة. وفي رواية

---

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٩١/١.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦١/٥.

(٣) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ١٥٩/١.

بدل «مهرمة»: «مسقمة» وذلك لما فيه من هجوم المرة وهيجان الصفراء سيما في الصيف وشدة الحر[١].

٢. وقال الزين العراقي: دل الحديث - لو كان محلا للحجة - على ندب العشاء؛ لكون تركه مهرمة[٢].

٣. وفيه أنه لا ينبغي تعاطي الأمور المؤدية للهرم؛ لأنه يضعفه عن العبادة[٣].

٤. وفي قوله: «ولو بكف من حشف»: إرشاد إلى سد الجائع جوعته بما تيسر من غير تكلف، وقال العسكري: ربما توهم متوهم أن المصطفى حث على الإكثار من الطعام وهذا غلط شديد، فإن من أكل فوق شبعه أكل ما لا يحل له، فكيف يأمر بأكله، وإنما معناه: أن القوم كانوا يخففون في المطعم ويدع المتغذي منهم الغذاء ولم يبلغ الشبع ويتواصون بذلك[٤].

---

(١) انظر فيض القدير ٣/٢٥٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

# زَوائِدُ سُنَنِ ابنِ مَاجَهْ

# عَلى الصَّحِيْحَيْنِ

## بَاب إِطْعَامِ الطَّعَامِ

(٣٢٥١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، ثنا أبو أُسَامَةَ، عن عَوْف، عن زُرَارَةَ بن أَوْفَى، حدثني عبد اللَّه بن سَلَامٍ قال: لَمَّا قَدِمَ النبي ﷺ الْمَدِينَةَ انْجَفَلَ الناس قِبَلَهُ، وَقِيلَ: قد قَدِمَ رسول اللَّه ﷺ، قد قَدِمَ رسول اللَّه، قد قَدِمَ رسول اللَّه، ثَلَاثًا، فَجِئْتُ في الناس لِأَنْظُرَ، فلما تَبَيَّنْتُ وَجْهَهُ، عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ ليس بِوَجْهِ كَذَّاب، فَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ، أَنْ قال: «**يا أَيُّهَا الناس: أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ؛ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ**».

---

### تخريج الحديث:

الحديث عند ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٣/(٢٦٢٥٤)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الأوائل» (٨٠).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٢٣٥/١ عن **عبد الوهاب بن عطاء العجلي**. وأبو الشيخ البرجلاني في «الكرم والجود» (٥٣) عن **هوذة بن خليفة، وسعيد بن عامر**. وأحمد ٣٩/(٢٣٧٨٤) - ومن طريقه الترمذي (ك: صفة القيامة، ب:٤٢، ح٢٤٨٥)، والضياء في «المختارة» ٤٣١/٩-٤٣٣ - عن **غندر**، وعن **يحيى القطان**. وعبد بن حميد في «مسنده» كما في المنتخب منه (٤٩٦)، والدارمي في «مسنده» (١٥٠١، ٢٦٧٤) كلاهما عن سعيد بن عامر. ويعقوب بن سفيان في «المعرفة التاريخ» ٢٦٤/١ - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٥٠٢/٢، وفي «الدلائل» ٢٥٣/٢ - عن **معاذ بن عوذ الله البصري**. وابن نصر في «قيام الليل» ص٣١ من طريق **يحيى بن زكريا بن أبي زائدة**. وابن أبي الدنيا في «التهجد وقيام الليل» (٧) من طريق **ابن المبارك**. وابن قانع في «معجم الصحابة» ١٣٢/٢ من طريق (هوذة، وسعيد، ومعاذ). وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٢/(١١٤٢) - ومن طريقه الشجري في «الأمالي» ١٢٤/٢ - من طريق يحيى القطان. وتمام الرازي في «الفوائد»

(١٠٦٦) من طريق هوذة، و(١٠٦٧) من طريق **عثمان بن الهيثم المؤذن**. والطبراني في «الأوائل» (٣٤)، وفي «مكارم الأخلاق» (١٥٣) من طريق هوذة. وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢١٥) من طريق **مروان بن معاوية الفزاري**. والحاكم في «المستدرك» ١٥٩/٤ من طريق يحيى بن سعيد، و١٣/٣ من طريق هوذة. وأبو نعيم في «معجم الصحابة» ٣/(٤١٧٠) من طريق معاذ بن عوذالله. والقضاعي في «مسند الشهاب» ١/(٧١٩) من طريق **عبد الله بن يزيد المقري**. والبغوي في «شرح السنة» ٣٩/٤ من طريق **النضر بن شميل**. كلهم عن عوف، به.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة:

هو عبد الله بن محمد بن أبي شبية؛ وهو إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو بكر الحافظ الكوفي. روى عن: أبي أسامة، وابن مهدي، وخلق. وعنه: الشيخان، وابن ماجه.

- **ثقة حافظ صاحب تصانيف.**

مات سنة ٢٣٥هـ، روى الجماعة سوى الترمذي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٦٠/٥، الثقات ٣٥٨/٨، تاريخ بغداد ٦٨/١٠، بحر الدم ص٩٠، تهذيب الكمال ٢٦٤/٤، التهذيب ٤/٦، التقريب ٣٧٩/(٣٥٧٥).

### ٢. أبو أُسَامَة:

هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، الكوفي.

- **ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره.**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

### ٣. عَوْف:

هو عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري، أبو سهل البصري، المعروف بالأعرابي، واسم أبي جميلة: «بَنْدُويَه» يقال: بل بندويه اسم أمه، واسم أبيه: رزينة. روى عن: زرارة بن أوفى، وعلقمة بن وائل، وجماعة. وعنه: حماد بن أبي أسامة، وشعبة، وآخرون.

- **ثقة رمي بالقدر والتشيع.**

مات سنة ١٤٧ هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٥٨/٧، الجرح والتعديل ١٥/٧، تاريخ الدوري ١٨٧/٤، وَ٣٢١/٤، سؤالات محمد بن عثمان لابن المديني (٤٧)، الثقات ٢٩٦/٧، المؤتلف والمختلف ٢٥٤/١، تهذيب الكمال ٥٠٧/٥، من تكلم فيه وهو موثق (ط الرحيلي) ص٤١٧، بحر الدم ص١٢١، التهذيب ١٦٦/٨، التقريب ٥٠٤/(٥٢١٥).

### ٤. زُرَارَة بن أَوْفَى:

هو زرارة بن أوفى العامري الحرشي، أبو حاجب البصري القاضي. روى عن: عبد الله بن سلام، وابن عباس ﷺ، وغيرهما. وعنه: عوف، وأيوب، وغيرهما.

- **ثقة عابد.**

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وسُئل: هل سمع زرارة من ابن سلام؟ قال: ما أُراه، ولكن يُدخل في المسند. وقد سمع زرارة من عمران، ومن أبي هريرة، ومن ابن عباس ﷺ. قلت: ومَنْ أيضاً؟ قال: هذا ما صحّ له[1].

مات سنة ٩٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٣٨/٣، الجرح والتعديل ٦٠٣/٣، الثقات ٢٦٦/٤، تهذيب الكمال ٢١/٣، الكاشف ٤٠٢/١، التهذيب ٣٢٢/٣، التقريب ٢٥٧/(٢٠٠٩).

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص٦٣. وانظر للاستزادة علل ابن المديني (٦٩)، وطبقات ابن سعد ١٥٠/٧، وعلل أحمد ابن حنبل (٢٨٣)، وجامع التحصيل (١٧٦)، وتحفة المراسيل ص١٠٩.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لأنه مُعَّل بالانقطاع بين زرارة وعبد الله بن سلام كما تقدم في ترجمته. ونقل ابن علاّن في «شرحه على الأذكار» ٢٧٧/٥ عن ابن حجر أنه قال تعليقاً على تصحيح الترمذي له: «وفي تصحيحه له نظر، فإن زرارة – وإن كان ثقة – لا يُعرف له سماع من عبد الله بن سلام».

أما ما ورد في رواية أبي أسامة من زيادة لفظ التحديث بين زرارة وابن سلام كما عند ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٣/(٢٦٢٥٤) – وعنه ابن ماجه (كما في حديث الباب)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٨٠) – فإن هذه زيادة أخطأ فيها أبو أسامة، ورواية الجمهور – التي بخلافها – أولى. وأبو أسامة كما تقدم «ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره» فلعل هذه من أوهامه، ومما يؤيد أن رواية العنعنة هي الصحيحة وهي رواية الجمهور قول ابن أبي حاتم: سمعت أبي وسُئل: هل سمع زرارة من ابن سلام؟ قال: ما أُراه، ولكن يُدخل في المسند. وقد سمع زرارة من عمران، ومن أبي هريرة، ومن ابن عباس ﷺ. قلت: ومَنْ أيضاً؟ قال: هذا ما صحّ له.

وعلى هذا فالحديث ضعيف؛ للانقطاع فيه، لكن الحديث بلفظة «أَفْشُوا السَّلاَمَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ» ثابتة من أحاديث أخرى، تقدمت الإشارة لبعضها في الحديث التاسع والثمانين.

(٣٢٥٢) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا محمد بن يحيى الأَزْدِيُّ، ثنا حَجَّاجُ بن مُحَمَّدٍ، عن ابن جُرَيْجٍ قال: سُلَيْمَانُ بن مُوسَى، حدثنا عن نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بن عُمَرَ رضي الله عنه كان يقول: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «**أَفْشُوا السَّلامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَكُونُوا إِخْوَانًا كما أَمَرَكُمْ الله عز وجل**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٠/(٦٤٥٠) عن عبد الله بن الحارث، عن ابن جريج، قال: قال لي سليمان بن موسى، به.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٥/(٥٩٢٩) عن إسحاق بن إبراهيم، والحسن بن محمد. وابن البختري كما في «مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري» (٧٤) عن **أحمد بن الوليد الفحام**. وابن الأعرابي في «معجمه» (١١٨٦) عن **إسحاق**. وابن عدي في «الكامل» ١١١٦/٣ من طريق **يحيى بن معين**. والبيهقي في «الشعب» ٤٢٤/٦ من طريق أحمد الفحام، **والحسن بن مكرم**، وفي ٤٧٨/٦ من طريق **أحمد بن عبيد الله النرسي**. والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢١٢/٤ من طريق الحسن بن مكرم. خمستهم عن حجاج بن محمد، به. وعند أحمد: «عن ابن جريج قال: قال لي»، ووقع عند الخطيب: «وكونوا إخواناً كما وصفكم الله عز وجل».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. محمد بن يحيى الأَزْدِيّ:

هو محمد بن يحيى بن عبد الكريم بن نافع الأزدي، أبو عبد الله بن أبي حاتم البصري، نزيل بغداد. روى عن: أبيه، وحجاج بن محمد، وغيرهما. وعنه: ابن ماجة، وإبراهيم الحربي، وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٥٢هـ، روى له أبو داود في «القدر»، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ١٢١/٩، تاريخ بغداد ٤١٤/٣، تهذيب الكمال ٥٥٧/٦، الكاشف ٢٢٩/٢، التهذيب ٥١٧/٩، التقريب ٥٩٧/(٦٣٨٩) .

### ٢. حَجَّاجُ بن مُحَمَّد:

هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة.

- **ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين.

### ٣. ابن جُرَيْج:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد، وأبو خالد المكي.

- **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين.

### ٤. سُلَيْمَانُ بن مُوسَى:

هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم، أبو أيوب، ويقال: أبو الربيع، ويقال: أبو هشام الدمشقي الأشدق، فقيه أهل الشام في زمانه. روى عن: الزهري، ونافع، وخلق. وعنه: ابن جريج، والأوزاعي، وجماعة.

قال سعيد بن عبد العزيز: «كان أعلم أهل الشام بعد مكحول». وقال عطاء بن أبي رباح: «سيد شباب أهل الشام». وقال الزهري: «سليمان بن موسى أحفظ من مكحول». وقال ابن سعد، ودحيم: «ثقة». وقال ابن معين: «ثقة في الزهري». وذكر العقيلي، عن ابن المديني: «كان من كبار أصحاب مكحول، وكان خولط قبل موته بيسير». وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه». وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان فقيهاً ورعاً». وقال ابن عدي: «فقيه

راوٍ حدث عنه الثقات، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق». وقال الدارقطني في «العلل»: «من الثقات أثنى عليه عطاء والزهري».

وقال البخاري: «عنده مناكير». وقال النسائي: «أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث»، وقال مرة: «في حديثه شيء».

وبالجملة فإن الأكثر على توثيقه، وكلام من تكلّم فيه من جهة مناكيره واضطرابه محمول على ما ألمّ به من اختلاط يسير، فلا يترله هذا عن الاحتجاج به، كما قال ابن عدي. وأما في مكحول فهو ثقة من أثبت الناس فيه.

**الخلاصة في سليمان بن موسى، أنه:**

- **صدوق له أوهام، من أثبت الناس في مكحول.**

قال الذهبي: «صدوق»، وقال ابن حجر: «صدوق فقيه، في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل».

مات سنة ١١٩هـ، روى له مسلم في «المقدمة»، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٤٥٧/٧، الضعفاء الصغير ٥٣/١، معرفة الثقات ٤٠٢/١، ضعفاء النسائي ص٤٩، ضعفاء العقيلي ١٤٠/٢، الجرح والتعديل ١٤١/٤، الثقات ٣٧٩/٦، تهذيب الكمال ١١١/٢، الكاشف ٤٦٤/١، الميزان ٢٢٥/٢، من تكلم فيه وهو موثق ص٩٤، التقريب ٣٠٣/(٢٦١٦)، الكواكب النيرات ص٤٦٩.

**٥. نَافِع:**

هو أبو عبد الله الفقيه المدني، مولى ابن عمر، مشهور.

- **ثقة ثبت مشهور .**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **حسن**، وإن كان ظاهره الضعف؛ للانقطاع بين ابن جريج وسليمان بن موسى، فإن ابن جريج مُدلِّس و لم يصّرح بالتحديث ها هنا، إلا أن رواية أحمد جاء فيها ما يشعر بالتصريح بالتحديث من ابن جريج بلفظ: «قال لي سليمان بن موسى» وبهذا يؤمن تدليس ابن جريج الذي اشتهر بالإرسال والتدليس عن الضعفاء، قال مالك: «كان ابن جريج حاطب ليل». وقال يحيى بن سعيد: «كان ابن جريج صدوقاً، فإذا قال: «حدثني» فهو سماع، وإذا قال: «أخبرني» فهو قراءة، وإذا قال: «قال» فهو شبه الريح» . وقال أحمد: «إذا قال ابن جريج: «قال فلان وقال فلان، وأخبرت» جاء بمناكير، وإذا قال: «أخبرني، وسمعت» فحسبك به». وقال الدارقطني: «تجنب تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى ابن عبيدة وغيرهما».

ولهذا نجد الحافظ ابن حجر - عند بعض الأحاديث - يقول: «ولا علة لَهُ عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عَنْهُ التصريح بالسماع فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي»[(١)].

وهو الأمر الذي جعل البوصيري يقول عن هذا الحديث: «هذا إسناد صحيح إن كان ابن جريج سمعه من سليمان بن موسى» [(٢)]، قلت: أما وقد جاءت الرواية المشعرة بالتصريح بالسماع فالإسناد حسن، والله أعلم.

## فوائد الباب الفقهية:

١. قوله: «أَفْشُوا السَّلاَمَ»: قال بعضهم والحكمة فيه أن ابتداء التلاقي وما ألحق به من مواطن مشروعية السلام ربما نشأ عنه خوف أو كبر من إحدى الجانبين، فشرع نفيهما بالبداءة بتحية السلام؛ إزالة للخوف وتحلياً بالتواضع. واستثنى بعضهم من طلب إفشاء السلام ما لو علم من إنسان أنه لا يرد عليه، فلا يسلم عليه؛ لئلا يوقعه في المعصية. وتعقبه

---

(١) النكت على كتاب ابن الصَّلاَح ٦٧٨/٢.

(٢) مصباح الزجاجة ٥/٣.

النووي: بأن المأمورات الشرعيه لا تترك لمثل ذلك، ولو نظرنا لذلك بطل إنكار كثير من المنكرات. وردّه ابن دقيق العيد: بأن مفسدة توريط المسلم أشد من ترك مصلحة السلام سيما وامتثال الإفشاء يحصل مع غيره[1].

٢. قوله: «أَطْعِمُوا الطَّعَامَ»: لأن فيه قوام البدن، قال البيهقي: «يحتمل إطعام المحاويج ويحتمل الضيافة أو هما معاً»، وللضيافة في التآلف والتحابب أثر عظيم[2].

٣. في الحديث دليل على فضل قيام الليل، وأن أفضله آخر الليل مع هجعة الناس ونومهم، ليكون القلب حاضراً والنفس مقبلة والإخلاص ادعى.

(١) انظر فتح الباري ٢٠/١١، فيض القدير ٢٤/٢.

(٢) الشعب للبيهقي ٤٧٧/٦، وانظر المصدر السابق .

## بَاب طَعَامِ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاثنين

(٣٢٥٥) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا الْحَسَنُ بن عَلِيٍّ الْخَلالُ، ثنا الْحَسَنُ بن مُوسَى، ثنا سَعِيدُ بن زَيْدٍ، ثنا عَمْرُو بن دِينَارٍ - قَهْرَمَانُ آلِ الزُّبَيْرِ - قال: سمعت سَالِمَ بن عبد اللَّهِ بن عُمَرَ، عن أبيه، عن جَدِّهِ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ طَعَامَ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاثنين، وَإِنَّ طَعَامَ الاثنين يَكْفِي الثَّلاثَةَ وَالأَرْبَعَةَ، وَإِنَّ طَعَامَ الأَرْبَعَةِ يَكْفِي الْخَمْسَةَ وَالسِّتَّةَ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه البزار في «مسنده» ١/٢٤٠ عن الفضل بن سهل، ومحمد بن عبد الرحيم، عن الحسن بن موسى، به بنحوه مطولاً، ولفظه: «عن عمر قال: غلا السعر بالمدينة، فاشتد الجهد، فقال رسول الله ﷺ: «اصبروا وابشروا، فإني قد باركت على صاعكم ومدكم، فكلوا ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الخمسة والستة، وإن البركة في الجماعة، فمن صبر على لأوائها وشدها كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة، ومن خرج عنها رغبة عما فيها أبدل الله به من هو خير منه فيها، ومن أرادها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء».

قال البزار: «وهذا الحديث لا يروى عن عمر بن الخطاب إلا من هذا الوجه، تفرد به عمرو بن دينار، وهو لين الحديث، وإن كان قد روى عنه جماعة، وأكثر أحاديثه لا يشاركه فيها غيره».

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. الْحَسَنُ بن عَلِيٍّ الْخَلال:

هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلاّل الحُلواني، نزيل مكة. روى عن: الحسن بن موسى، ووكيع، وغيرهما. وعنه: أحمد، وابن ماجه، جماعة.

• **ثقة حافظ له تصانيف.**

مات سنة ٢٤٢هـ، روى له الجماعة إلا النسائي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ١٧٦/٨، تهذيب الكمال ١٥٢/٢، الكاشف ٣٢٨/١، التهذيب ٤٠٦/١، التقريب ١٩٧/(١٢٦٢).

### ٢. الْحَسَنُ بن مُوسَى:

هو الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، قاضي طبرستان والموصل وحمص. روى عن: سعيد بن زيد، والحمادين، وغيرهم. وعنه: الحسن بن علي الخلال، وأحمد بن حنبل، وآخرون.

• **ثقة.**

قال الذهبي في «الميزان»: «روى أبو حاتم، عن ابن المديني أنه ثقة. وروى عبدالله بن علي بن المديني، عن أبيه قال: كان ببغداد وكأنه ضعفه. قلت: الأول أثبت».

وقال الخطيب: «لا أعلم علة تضعيفه إياه».

وقال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: «وهذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي بن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة، فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن، ومع ذلك فلم يخرج البخاري له في الصحيح سوى موضع واحد في الصلاة توبع عليه».

مات سنة تسع أو عشر ومئتين، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٠٦/٢، الجرح والتعديل ٣٧/٣، الثقات ١٧٠/٨، تاريخ بغداد ٤٢٦/٧، تهذيب الكمال ١٦٨/٢، الميزان ٥٢٤/١، الكاشف ٣٣٠/١، التهذيب ٣٢٣/٢، التقريب ١٩٩/(١٢٨٨)، هدي الساري ص٣٩٥.

### ٣. سَعِيدُ بن زَيْد:

هو سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو الحسن البصري، أخو حماد. روى عن: عمرو بن دينار، والجعد بن أبي عثمان، وجماعة. وعنه: الحسن الأشيب، وابن المبارك، وغيرهما.

وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، وسليمان بن حرب.

وقال أحمد: «ليس به بأس، وكان يحيى ابن سعيد لا يستمريه». وقال مسلم بن إبراهيم، وحبان بن هلال: «صدوق حافظ». وقال ابن عدي: «وليس له متن منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق». وقال ابن حبان: «وكان صدوقاً حافظاً ممن كان يخطئ في الأخبار ويهم في الآثار حتى لا يحتج به إذا انفرد».

وقال ابن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد يضعفه جداً في الحديث». وقال النسائي وغيره: «ليس بالقوي». وقال ابن معين: «ليس بقوي، يكتب حديثه». وقال البزار: «لين»، وقال في موضع آخر: «لم يكن له حفظ». وقال الدارقطني: «ضعيف».

وبكل حال فالذي يظهر أنه مأمون من جهة عدالته، ضابط في الجملة، ومن تكلم فيه فهو من جهة ما وقع له من أوهام، ولذلك ما ينفرد به محل نظر.

- **صدوق له أوهام.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

مات سنة ١٦٧هـ، روى له البخاري في «التاريخ الكبير»، الباقون سوى النسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢١/٤، الضعفاء للنسائي ٥٣، المجروحين ٣١٧/١، الكامل ٣٧٧/٣، تهذيب الكمال ١٦٠/٣، التهذيب ٣٢/٤، التقريب ٢٨١(٢٣١٢).

### ٤. عَمْرُو بن دِينَار:

هو عمرو بن دينار البصري، أبو يحيى الأعور قهرمان آل الزبير بن شعيب البصري. روى عن: سالم بن عبد الله بن عمر، وصيفي بن صهيب، وغيرهما. وعنه: سعيد بن زيد، وعبد الوارث بن سعيد، وآخرون.

• **ضعيف.**

وقال فيه الفلاس، وأبو حاتم، والنسائي، والساجي: «روى عن سالم أحاديث منكرة».

روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٢٩/٦، معرفة الثقات ١٧٥/٢، الجرح والتعديل ٢٣٢/٦، تاريخ أسماء الضعفاء ص١٤٠، تهذيب الكمال ٤١٠/٥، الميزان ٢٥٩/٣، الكاشف ٧٦/٢، التهذيب ٣١/٧، التقريب ٤٩٠/(٥٠٢٥).

### ٥. سَالِم بن عبد اللّه بن عُمَر:

هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، أبو عمر، أو أبو عبد الله المدني.

• **أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشبّه بأبيه في الهدي والسمت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً**؛ في إسناده ضعيف وهو عمرو بن دينار البصري، وفي صدوق له أوهام وهو سعيد بن زيد لا تقبل تفرداته. وضعّف إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١٥٨/٢.

وقال فيه الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٧٠١): «ضعيف جداً».

لكن للحديث أصل فقد جاءت أحاديث كثيرة - وفيها غُنية عن الضعيف - عن أبي هريرة، وجابر، وسمرة، وابن مسعود ﷺ وكلها يشهد لمعنى متن الحديث، وأمثلها حديث أبي هريرةﷺ في الصحيحين، ولفظه:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الاثْنَيْنِ كَافِي الثَّلاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلاثَةِ كَافِي الأَرْبَعَةِ» رواه البخاري (ك: الأطعمة، ب: طعام الواحد يكفي الاثنين،

ح٥٣٩٢)، ومسلم (ك: الأطعمة، ب: فضيلة المواساة في الطعام القليل وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة ونحو ذلك، ح٢٠٥٨).

## غريب الحديث:

**قوله:** «إِنَّ طَعَامَ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاثنين، وَإِنَّ طَعَامَ الاثنين يَكْفِي الثَّلاثَةَ وَالأَرْبَعَةَ»: يعني شِبَعُ الواحدِ قُوتُ الاثنين، وشِبَعُ الاثنين قُوتُ الأربعة [1].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. استحباب الاجتماع على الطعام، وأن كثرة الأيدي فيه ولو من الأهل والخدم، سبب لحصول البركة في ذلك لما فيه من ذكر اسم الله عليه، وأن في التفرق على الطعام نزع للبركة[2].
٢. أن الاجتماع على الطعام يساعد في تأليف القلوب والتقريب بين النفوس، كما أنه سبيل للاستفادة من الطعام والانتفاع به والشبع منه.
٣. لا تعارض بين هذه الأحاديث المرغّبة في الاجتماع على الطعام وبين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ (٦١) سورة النور ؛لأنها محمولة على الرخصة، أو دفعاً للحرج على الشخص إذا كان وحده[3].

---

(١) النهاية ١٢٥/٣.
(٢) انظر فيض القدير ١٥٢/١.
(٣) انظر عون المعبود ١٧١/١٠.

## بَاب الْوُضُوءِ عِنْدَ الطَّعَامِ

(٣٢٦٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّسِ، ثنا كَثِيرُ بن سُلَيْمٍ، سمعت أَنَسَ بن مَالِكٍ رضي الله عنه يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ الله خَيْرَ بَيْتِهِ، فَلْيَتَوَضَّأْ إذا حَضَرَ غَدَاؤُهُ، وإذا رُفِعَ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه أبو الشيخ في «كتاب أخلاق النبي ﷺ وآدابه» (٦٨٦) من طريق **إسماعيل بن إبان الأزدي**. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨٠٧) من طريق **عبد الله بن صالح** كاتب الليث. وابن عدي في «الكامل» ٢٠٨٤/٦ من طريق **قتيبة بن سعيد وَجبارة**. وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» ٤٣/٣/(٥٤٨) من طريق جبارة. أربعتهم عن كثير بن سليم، به بنحوه. ولفظه عند أبي الشيخ: «تتكثر بركة بيته».

وقال البيهقي: «وهذا ليس بشيء، وكثير بن سليم من طبور أنس يأتي بما لا يتابع عليه».

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّس:

هو جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي. روى عن: كثير بن سليم الراوي عن أنس نسخة، حماد بن زيد، وجماعة: وعنه: ابن ماجة، وبقي بن مخلد، وغيرهما.

- **ضعيف.**

مات سنة ٢٤١هـ، روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الصغير ٣٧٦/٢، الضعفاء للبخاري ٧٣، الجرح والتعديل ٥٥٠/٢، المجروحين ٢٢١/١، ٣٧، تهذيب الكمال ٤٣٦/١، السير ١٥٠/١١، الميزان ٣٨٧/١، الكاشف ٢٨٩/١، التهذيب ٥٧/٢، التقريب ١٦٩/١(٨٩٠).

### ٢. كَثِيرُ بن سُلَيْم:

هو كثير بن سليم الضبي، أبو سلمة المدائني وليس كثير بن عبد الله الأُبُلِّي، ووهم من عدهما واحد. روى عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، وغيرهما. وعنه: أبو صالح كاتب الليث، وجبارة بن المغلس، وآخرون.

● **ضعيف.**

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٥٢/٧، أبو زرعة الرازي (٥٤٤)، المجروحين ٢٢٣/٢، الضعفاء للدارقطني (٤٤٣،٤٤٤)، الكامل ٢٠٨٤/٦، تهذيب الكمال ١٥٤/٦، الميزان ٤٠٥/٣، التهذيب ٤١٦/٨، التقريب ٥٣٥/(٥٦١٣).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف؛** لأن في إسناده ضعيفين وهما جبارة، وكثير بن سليم. أما المتابعات الأخرى فهي كذلك ضعيفة؛ لأن مدارها على كثير بن سليم وهو ضعيف.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٥٠٥): «وانتهى أبو زرعة إلى حديث آخر: عن إسماعيل بن أبان، عن كثير بن سليم، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحب أن يكثر له بركة بيته، فليتوضأ إذا حضر غدؤاه، وإذا رفع». قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، وامتنع من قراءته، فلم يُسْمَع منه».اهـ.

وضعّف إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١٧٤/٢: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف كثير وجبارة».

كما ضعّفه الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٧٠٢)، وفي «السلسلة الضعيفة» ٢٣٧/١.

(٣٢٦١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا جَعْفَرُ بن مُسَافِرٍ، ثنا صَاعِدُ بن عُبَيْدٍ الْجَزَرِيُّ، ثنا زُهَيْرُ بن مُعَاوِيَةَ، ثنا محمد بن جُحَادَةَ، ثنا عَمْرُو بن دِينَارٍ الْمَكِّيُّ، عن عَطَاءِ بن يَسَارٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن رسول اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ من الْغَائِطِ، فَأُتِيَ بِطَعَامٍ، فقال رَجُلٌ: يا رَسُولَ اللَّهِ! ألا آتِيكَ بِوَضُوءٍ؟ قال: «**أُرِيدُ الصَّلاةَ؟**».

---

## تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على عمرو بن دينار المكي، واختلف عليه على وجهين:

١. الوجه الأول: عنه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢. الوجه الثاني: عنه، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً.

### أما الوجه الأول:

(وهو عن عمرو، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً) فرواه عنه:

محمد بن جحادة، أخرج روايته على هذا الوجه:

ابن ماجه (كما في حديث الباب)، والبزار في «مسنده» ٢٦٧/١٥/(٨٧٤٣)، والخليلي في «الإرشاد» ٣٣٢/١، والخطيب في «الموضح» ٢٧١/٢ كلهم من طرق عن **زهير بن معاوية**. وابن عدي في «الكامل» ١٠٤٩/٣ من طريق **زياد بن عبد الله البكائي**. كلاهما عنه، به.

قال البزار: «وهذا الحديث أحسب أن مُحَمد بن جحادة أخطأ في إسناده، إذ رواه عن عَمْرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عَن أبي هُرَيرة، والصواب ما رواه عَمْرو بن دينار عن سَعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، هكذا رواه أيوب وابن عُيَينة وجماعة عن عَمْرو بن دينار».

وقال ابن عدي: «هكذا حدث به زياد: عن ابن جحادة، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة، وتابعه على ذلك زهير بن معاوية، وعندي أنهما أخطآ على ابن جحادة، أو الخطأ من ابن جحادة عن عمرو بن دينار، فإن هذا الحديث لا يرويه عن ابن جحادة غيرهما، وقد

روى هذا الحديث أصحاب عمرو بن دينار الأثبات مثل: حماد بن زيد، وابن عيينة، وغيرهما، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، وهو الصواب».

وقال الخليلي: «تفرد به زهير وهو ثقة مخرج، لكن هذا من الشواذ».

وقال ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» ١٢٧٢/٣: «هكذا حدث به زياد، عن ابن جحادة، عن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة. وتابعه على ذلك زهير بن معاوية، وعندي أنهما أخطاء [ على ابن جحادة، أو الخطأ من ابن جحادة ] ».

وسئل الدارقطني في «العلل» ٢٩٥/٨: عن هذا حديث فقال: «يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه: فرواه محمد بن جحادة عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، قال ذلك زهير بن معاوية، وزياد البكائي عنه، والصواب عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن بن عباس».

**أما الوجه الثاني:**

وهو (عن عمرو، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً) فرواه عنه عامة أصحابه الثقات الأثبات – على خلاف رواية ابن جحادة – كالحمادين، والسفيانين، وشعبة، وأيوب، وابن جريج، وروح بن القاسم، محمد بن مسلم الطائفي، أخرج روايتهم:

الطيالسي في «مسنده» ٤/(٢٨٨٨)، (٢٨٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢/(٢٤٩٤٩)، وأحمد (٣٣٨٢)،(٣٢٤٥)، (٢٥٧٠)، (٢٥٥٨)، (٢٠١٦)، (١٩٣٣)، وعبد بن حميد (٦٨٩)، والدارمي في «مسنده» (٧٩٤)، (٢١٢٢)،(٢١٢١)، (٢١٢٠)، ومسلم (٣٧٤)، والترمذي في «الشمائل» (١٧٩)، وأبو عوانة في «مستخرجه» ١/ والبغوي في «الجعديات» (١٦٦٠)، (١٦٦١)، (١٦٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٢٠٨)، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٣١/٨، والبيهقي في «الكبرى» ٤٢/١، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢٠٤/٨. كلهم من طرق عمن تقدم، به، بنحوه بألفاظ متقاربة.

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. جَعْفَرُ بن مُسَافِرٍ:**

هو جعفر بن مسافر بن راشد التنيسي، أبو صالح الهذلي. روى عن: صاعد بن عبيد، وعبد الله بن يحيى، وغيرهما. وعنه: أبو داود، وابن ماجه، والنسائي، وآخرون.

قال أبو حاتم: «شيخ». وقال النسائي: «صالح». ووثقه مسلمة بن قاسم. وذكره ابن حبان في «الثقات». وخرّج له ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرك».

**الخلاصة في جعفر بن مسافر، أنه:**

- **صدوق ربما أخطأ.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب». وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤٩١/٢، الثقات ١٦١/٨، تهذيب الكمال ٤٧٧/١، الكاشف ٢٩٦/١، التهذيب ٩٢/٢، التقريب ١٧٤/(٩٥٧).

**٢. صَاعِدُ بن عُبَيْد الْجَزَرِيّ:**

هو صاعد بن عبيد البجلي، أبو محمد، ويقال: أبو سعيد الجزري الحراني. روى عن: زهير بن معاوية الجعفي، وموسى بن أعين الجزري. وعنه: جعفر بن مسافر، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ومحمد بن الحجاج الحضرمي المصري.

- **لا يعرف حاله؛** فلم أقف فيه على جرح أو توثيق خلا ابن حجر فقال فيه: «مقبول»، ولم أجد من خرّج له ممن اشترط الصحة.

روى له الترمذي وبن ماجة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤٥٣/٤، تهذيب الكمال ٤١٨/٣، الكاشف ٤٩٣/١، التهذيب ٣٧٩/٤، التقريب ٣٢٢/(٢٨٤٢).

### ٣. زُهَيْرُ بن مُعَاوِيَة:

هو زهير بن معاوية بن حُدَيج الجعفي، أبو خيثمة الكوفي، سكن الجزيرة.

- **ثقة ثبت، إلاّ أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرَة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

### ٤. محمد بن جُحَادَة:

هو محمد بن جحادة الأودي، ويقال الأيامي الكوفي. روى عن: عمرو بن دينار، وعطاء بن أبي رباح، وجماعة. وعنه: زهير بن معاوية، وزياد بن عبد الله البكائي، وجماعة.

- **ثقة.**

مات سنة ١٣١هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد ٢٣٣/٦، التاريخ الكبير ٥٤/١، الجرح والتعديل ٢٢٢/٧، مشاهير علماء الامصار (١٦٨)، تهذيب الكمال ٢٦٢/٦، السير ١٧٤/٦، التهذيب ٩٢/٩، التقريب ٥٥٠/(٥٧٨١).

### ٥. عَمْرُو بن دِينَار الْمَكِّيّ:

هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي، مولاهم أحد الأعلام.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثلاثين.

### ٦. عَطَاء بن يَسَار:

هو عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني القاص، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وهو أخو سليمان بن يسار، وعبد الله بن يسار، وعبد الملك بن يسار.

- **ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ظاهره الضعف**؛ لأن في إسناده من لا يعرف حاله وهو «صاعد بن عبيد»، إلا أنَّ هذا الحديث مُعَلٌّ بأنه خطأ - كما في تخريج الوجه الأول - والحمل فيه كما قال ابن عدي، وابن طاهر على ابن جحادة بأنه أخطأ، أو على زهير بن معاوية، وزياد البكائي بأنهما أخطآ على ابن جحادة.

قلت: وعندي أن الأقرب الحمل فيه على ابن جحادة، كما قال البزار: «أحسب أن مُحَمد بن جحادة أخطأ في إسناده»، وكما جزم به أبو حاتم كما في «العلل» (م٣٤) لابنه لما سأله عن هذا الحديث، فقال: «هذا خطأ، إنما هو عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: الوهم من زهير؟ قال: لا، هو من ابن جحادة. قلت لأبي: من أين أصله؟ قال: كوفي، ثقة، صدوق، مثل عمرو بن قيس، وأبي خالد الدالاني، وزيد بن أبي أنيسة».اهـ.

أما الوجه الثاني؛ فهو الصواب وهو حديث صحيح من جملة من أخرجه مسلم في «صحيحه» كما تقدم. ولأنه رواية الأكثر والأوثق.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٤/٧: «هذا إسناد فيه مقال؛ صاعد بن عبيد لم أر من جرحه ولا من وثقه، وجعفر بن مسافر: قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وباقي رجال الإسناد على شرط الصحيح، وأصله في صحيح مسلم وغيره، من حديث ابن عباس، ومن حديث سعيد بن الحويرث».

## فوائد الباب الفقهية:

١. قوله: «لم؟ أُصلي فأتوضأ» قال النووي: هو استفهام إنكار، ومعناه: الوضوء يكون لمن أراد الصلاة، وأنا لا أريد أن أصلي الآن. والمراد بالوضوء: الوضوء الشرعي، وحمله القاضي عياض: على الوضوء اللغوي، وجعل المراد غسل الكفين، وحكى اختلاف العلماء

في كراهته غسل الكفين قبل الطعام واستحبابه وحكى الكراهة عن مالك والثوري رحمهما الله تعالى والظاهر ما قدمناه أن المراد الوضوء الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم.اهـ[1].

٢. إذا كانت على اليدين من الأوساخ والزهومة ما يستدعي غسلهما، فإنه لا مسوغ للتوقف عن القول بمشروعية غسل اليدين.

٣. قيل الحكمة في الوضوء أولاً: أن الأكل بعد غسل اليدين يكون أهنأ وأمرأ، ولأن اليد لا تخلو عن تلوث في تعاطي الأعمال، فغسلها أقرب إلى النظافة والنزاهة، ولأن الأكل يقصد به الاستعانة على العبادة، فهو جدير بأن يجري مجرى الطهارة من الصلاة، فيبدأ بغسل اليدين[2].

---

(١) شرح النووي على مسلم ٦٩/٤، وانظر الاختيارات الفقهية، للبعلي ص١٠، وللاستزادة راجع فوائد الحديث الثالث عشر.

(٢) مرقاة المفاتيح ١١٨/٨.

## بَاب الأَكْلِ بِالْيَمِينِ

(٣٢٦٦) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، ثنا الْهِقْلُ بن زِيَاد، ثنا هِشَامُ بن حَسَّانَ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النبي ﷺ قال: «**لِيَأْكُلْ أحدكم بِيَمِينِهِ، وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، وَلْيَأْخُذْ بِيَمِينِهِ، وَلْيُعْطِ بِيَمِينِهِ، فإن الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ، وَيُعْطِي بِشِمَالِهِ، وَيَأْخُذُ بِشِمَالِهِ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في «الكبير» ٣٥٢/١٩، و«الأوسط» ٣٥/٧ عن **محمد بن أبي زرعة**. وابن عبد البر في «التمهيد» ١١٤/١١ من طريق **القاسم بن الليث**. كلاهما عن هشام بن عمار، به.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. هِشَامُ بن عَمَّار:

هو هشام بن عمار بن نُصَيْر — بنون مصغر — السلمي، الدمشقي الخطيب. روى عن: الإمام مالك، وابن عيينة، وخلق. وعنه: البخاري، وابن ماجه، وغيرهما .

قال ابن معين والعجلي – على رواية عنهما –: «ثقة»، وقال ابن معين – مرة –: «كيس كيس»، وقال ثالثة: حدثنا هشام بن عمار – وليس بالكذوب – فذكر عنه حديثاً. وقال أحمد لما ذكر هشاماً: «طياش خفيف»، وقال العجلي – مرة –: «صدوق». ونقل ابن حاتم أبي عن أبيه أنه قال: «كان هشام بأخرة كانوا يلقنونه أشياء فيلقن، وكان قديماً أصح يقرأ من كتابه، وسئل عنه أبي فقال: صدوق»، وقال أبو داود: كان فضْلَك يدور بدمشق على أحاديث أبي مسهر وأحاديث الشيوخ يلقنها هشام بن عمار، فيحدثه بها ، وكنت أخشى أن يفتق في الإسلام فتقاً»، وقال – مرة –: «حدث بأربعمائة حديث ليس لها أصل مسندة كلها»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال الدارقطني: «صدوق كبير المحل»، وذكره

ابن حبان في «الثقات». وهو ممن احتج به البخاري.

وعاب عليه بعض الأئمة أخذه الأجرة على التحديث، كابن وارة، وصالح جزرة.

وقال فيه الذهبي في «الميزان»: «صدوق مكثر، له ما ينكر».

- **صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.**

وهذا ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

مات سنة ٢٤٥هـ على الصحيح، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٤١١/٧، الميزان ٣٠٢/٤، التهذيب ٤٧/١١، هدي الساري ص ٤٧١، التقريب ٦٦٦/(٧٣٠٣) .

### ٢. الْهِقْلُ بن زِيَاد:

هو الهقل بن زياد بن عبيد الله، ويقال: ابن عبيد السكسكي مولاهم، أبو عبد الله الدمشقي، كاتب الأوزاعي، سكن بيروت، وهقل لقب، واسمه محمد، وقيل عبد الله. روى عن: الأوزاعي، وهشام بن حسان، وغيرهما. وعنه: ابنه محمد، وهشام بن عمار، وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٧٩هـ، روى له مسلم، والباقون.

**مراجع ترجمته:** المعرفة والتاريخ ٤٦٧/٢، تهذيب الكمال ٤٢٣/٧، تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١، السير ٣٧٠/٨، تهذيب التهذيب: ١١ / ٦٤، التقريب ٦٦٦/(٧٣١٤).

### ٣. هِشَامُ بن حَسَّان:

هو هشام بن حسان القُرْدُوسي، أبو عبدالله البصري. روى عن: يحيى بن أبي كثير، وابن سيرين، وجماعة. وعنه: الهقل بن زياد، والحمادان، وآخرون.

وثقه جمهور الأئمة، وتكلم شعبة، وابن عيينة -في رواية عنه - وابن علية، وابن المديني في روايته عن الحسن. وتكلم شعبة، والقطان في روايته عن عطاء. وبعضهم في روايته عن عكرمة.

وتكلّم فيه شعبة، فقال أبو شهاب الحنَّاط: قال لي شعبة: «عليك بحجاج ومحمد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم علي عند البصريين في خالد وهشام».

قال الذهبي في «الميزان» معلقاً على قول شعبة: «هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده وهذه زلة من عالم، فإن خالداً الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك- يا شعبة- إنك ترى الإرجاء. نسأل الله التوبة».

وقال ابن حجر في «الهدي» ٤٤٨/١ مدافعاً: «احتج به الأئمة، لكن ما أخرجوا له عن عطاء شيئاً، وأما حديثه عن عكرمة، فأخرج البخاري منه يسيراً توبع في بعضه، وأما حديثه عن الحسن البصري ففي الكتب الستة، وقد قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما يكاد ينكر عليه أحد شيئاً إلا وجدت غيره قد حدث به، إما أيوب، وإما عوف».

وبكل حال فأنه ثقة، وهو من أثبت الناس في الحسن، ومحمد بن سيرين، قال الذهبي في «الديوان»: «ثقة، لا يلتفت إلى قول شعبة فيه»، وفي المغني: «ثقة مشهور»، وفي «الميزان»: «ثقة إمام كبير الشأن». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، وهو من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء مقال».

**الخلاصة في هشام بن حسان، أنه:**

- **ثقة**، "قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، ولـه أوهام مغمورة في بحر ما روى" كما قاله الذهبي في «السير».

مات سنة ١٤٨هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات خليفة (٢١٩)، التاريخ الكبير ١٩٧/٨، الجرح والتعديل ٥٤/٩، تهذيب الكمال ٣٩٧/٧، السير ٣٥٥/٦، تذكرة الحفاظ ١٦٣/١، الميزان ٢٩٥/٤، التهذيب ٣٤/١١، التقريب ٦٦٤/(٧٢٨٩).

### ٤. يحيى بن أبي كَثِير:

هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، واسم أبيه صالح بن المتوكل، وقيل يسار، وقيل نشيط، وقيل دينار. روى عن: أنس وقد رآه، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وخلق. وعنه: هشام بن حسان، وهمام، وآخرون.

- **ثقة ثبت لكنه كان يدلس ويرسل.**

مات سنة ١٣٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** بحر الدم ١٧٤/١، تهذيب الكمال ٨٠/٨، التهذيب ٢٦٨/١١، التقريب ٦٩١/(٧٦٣٢).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن؛** لأن في إسناده هشام بن عمار وهو «صدوق كبر فكان يتلقن..»، لكن للحديث شواهد من حديث جابر وابن عمر وعمر بن أبي سلمة، وأنس، وعمر بن الخطاب، ومن أمثلها:

حديث ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلاَ يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ، وَيَشْرَبُ بِهَا». وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا «وَلاَ يَأْخُذُ بِهَا، وَلاَ يُعْطِي بِهَا». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ «لاَ يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ». أخرجه مسلم في «صحيحه» (ك: الأطعمة، ب: آداب الطعام والشراب، ح١٠٦/٢٠٢٠).

فيرتقي الحديث بهذا إلى مرتبة الصحيح لغيره -والله أعلم.

قال البوصيري «مصباح الزجاجة» ١٠/٤: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وأصله في الصحيحين من حديث عمر بن أبي سلمة، وفي مسلم وغيره من حديث جابر وابن عمر».

وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (ح٣٢٦٦).

**فوائد الحديث الفقهية:**

١. في الحديث دليل على أن اليمنى هي المناسبة للأعمال الشريفة والأحوال النظيفة، وهي مشتقة من اليمن، وقد شرف الله أصحاب الجنة إذ نسبهم إلى اليمين وعكسه في أصحاب الشمال، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ويأخذ بشماله حقيقة في الكل، ولا حاجة للتأويل على أن المراد يحمل أولياءه من الإنس على ذلك ليضاد به عباد الله الصالحين[1].

٢. في الحديث ندب الأكل والشرب والأخذ والإعطاء باليمين، وكراهة ذلك بالشمال أي حيث لا عذر كشلل أو مرض وإلا فلا كراهة، وفيه ندب تجنب ما يشبه فعل الشيطان[2].

٣. في الحديث دليل لمن ذهب إلى وجوب الأكل باليمين للأمر به، ويزيده تأكيداً أنه ﷺ أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله، وفعل الشيطان يحرم على الإنسان، ويزيده تأكيداً أن رجلاً أكل عنده ﷺ بشماله، فقال: «كل بيمينك»، فقال: لا أستطيع. قال: «لا استطعت»، ما منعه إلا الكبر فما رفعها إلى فيه[3]. ولا يدعو ﷺ إلا على من ترك الواجب[4].

---

(١) انظر مرقاة المفاتيح ٨٦/٨، فيض القدير ٣٤٨/٥، غذاء الألباب ٧٢/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه مسلم في ((صحيحه)) (ك: الأطعمة، ب: آداب الطعام والشراب، ح١٠٧/٢٠٢١).

(٤) انظر فتح الباري ٥٢٢/٩، سبل السلام ١٥٩/٣، تحفة الأحوذي ٤٢٢/٥.

## بَاب الأَكْلِ مِمَّا يَلِيكَ

(٣٢٧٣) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا محمد بن خَلَف الْعَسْقَلانيُّ، ثنا عبيد اللَّه، ثنا عبد الأعلى، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر، عن ابن عُمَرَ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**إذا وُضِعَتْ الْمَائِدَةُ، فَلْيَأْكُلْ مِمَّا يَلِيه، ولا يَتَنَاوَلْ من بَيْنِ يَدَيْ جَلِيسه**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (٣٢٩٥) أيضاً عن **محمد بن خلف العسقلاني**. وابن حبان في «المجروحين» ١٥٦/٢ من طريق **يوسف بن سعيد بن مسلم**. والخطابي في «الغريب» ٥٩/٢ من طريق **أبي أمية الطرسوسي**. وأبو نعيم في «الحلية» ٧٤/٣ من طريق **الحارث بن أبي أسامة**. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٨٦٥) من طريق **الحسن بن علي بن عفان**. خمستهم عن عبيد الله بن موسى، به بنحوه بألفاظ متقاربة وعند ابن ماجه في الموضع الثاني، وفي «الحلية»، و«الشعب» مطولاً ولفظه عند ابن ماجه: «إذا وضعت المائدة، فلا يقوم رجل حتى ترفع المائدة، ولا يرفع يده وإن شبع حتى يفرغ القوم، وليعذر، فإن الرجل يخجل جليسه، فيقبض يده، وعسى أن يكون له في الطعام حاجة».

قال ابن حبان: «عبد الأعلى بن أعين: يروي عن يحيى بن أبي كثير ما ليس من حديثه لا يجوز الاحتجاج به بحال» فذكر الحديث.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث يحيى، تفرد به عنه عبد الأعلى بن أعين، وعنه عبيد الله بن موسى، ورواه الأئمة والأعلام عن عبيد الله بن موسى، منهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وابن كرامة، ويوسف القطان».

وقال البيهقي: «روى عبد الأعلى بن أعين – وأنا أبرأ من عهدته – عن يحيى بن أبي كثير».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. محمد بن خَلَف الْعَسْقَلانِيّ:

هو محمد بن خلف بن عمار بن العلاء بن غزوان، أبو نصر العسقلاني. روى عن: عبيد الله بن موسى، ويونس بن محمد المؤدب، وغيرهما. وعنه: النسائي وابن ماجه، وجماعة.

- **صدوق.**

مات سنة ٢٦٠ هـ، روى له النسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** المعجم المشتمل ص٢٣٨، تهذيب الكمال ٢٩٩/٦، الكاشف ١٦٨/٢، التهذيب ١٤٩/٩، التقريب ٥٥٦/(٥٨٥٩).

### ٢. عبيد اللَّه:

هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، واسمه باذام العبسي، مولاهم الكوفي، أبو محمد الحافظ.

- **ثقة، يتشيّع، ثبتاً في إسرائيل.**

تقدمت ترجمته في الحديث السادس والأربعين.

### ٣. عبد الأعلى:

هو عبد الأعلى بن أعين الكوفي، مولى بني شيبان، أخو حمران بن أعين، وعبد الملك بن أعين، وبلال بن أعين. روى عن: يحيى بن أبي كثير، ونافع مولى بن عمر. وعنه: عبيد الله بن موسى، ويحيى بن سعيد العطار الحمصي.

- **ضعيف جداً**؛ متفق على ضعفه.

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً هو هذا الحديث.

**مراجع ترجمته:** المجروحين ١٥٦/٢، الضعفاء لأبي نعيم (١٤٣)، تهذيب الكمال ٣٣٣/٤، المغني في الضعفاء (٣٤٤١)، التهذيب ٩٣/٦، التقريب ٣٩٠/(٣٧٢٩).

### ٤. يحيى بن أبي كَثِير:

هو يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، واسم أبيه صالح بن المتوكل، وقيل يسار، وقيل نشيط، وقيل دينار.

- **ثقة ثبت لكنه كان يدلس ويرسل.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والتسعين.

### ٥. عُرْوَة بن الزُّبَيْر:

هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني.

- **ثقة، فقيه، مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده ضعيفاً وهو عبد الأعلى بن أعين، قال فيه العقيلي في «الضعفاء» ٣/٦٠: «عبد الأعلى بن أعين عن يحيى بن أبي كثير جاء بأحاديث منكرة ليس منها شيء محفوظ». قال ابن حبان: «عبد الأعلى بن أعين: يروي عن يحيى بن أبي كثير ما ليس من حديثه لا يجوز الاحتجاج به بحال».

قال البوصيري في «المصباح» ٤/١٠: «هذا إسناد فيه عبد الأعلى بن أعين .. ضعفه العقيلي، وابن حبان، والدارقطني. وله شاهد من حديث عكراش رواه الترمذي وابن ماجه».
قلت: وحديث عكراش تقدم أنه ضعيف كما في الحديث الرابع والثمانين.

وقال الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٧٠٥): «ضعيف جداً».

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في قوله: «إذا وُضِعَتْ الْمَائِدَةُ» أدب جم وخلق رفيع، فآداب الطعام عند المسلمين تقديم الطعام للضيف، لا أن الضيف يخدم نفسه، وهذا سجية كريمة ورثوها من نبي الله إبراهيم عليه السلام، قال ابن كثير رحمه الله تعالى: ﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾(٢٦) سورة الذاريات. أي أدناه منهم، ﴿قَالَ أَلا تَأْكُلُونَ﴾: تلطف في العبارة وعرض حسن، وهذه الآية انتظمت فيها آداب الضيافة ... ﴿فقربه إليهم﴾ لم يضعه، وقال: اقتربوا، بل وضعه بين أيديهم، و لم يأمرهم أمراً يشق على سامعه بصيغة الجزم بل قال: ﴿ أَلا تَأْكُلُونَ﴾ أهـ [(١)].

٢. في الحديث حث على التحلي بآداب الطعام والشراب بأن يأكل باليمين، وأن يأكل مما يليه، وأن لا تطيش يده في الطعام.

٣. يسنّ أن يأكل الإنسان ممّا يليه في الطّعام مباشرة، ولا تمتدّ يده إلى ما يلي الآخرين؛ لأنّ أكل المرء من موضع صاحبه سوء عشرة وترك مروءة، وقد يتقذّره صاحبه لاسيّما في الأمراق وما شابهها، إلاّ أنّه إن كان الطّعام تمراً أو أجناساً فقد نقلوا إباحة اختلاف الأيدي في الطّبق ونحوه كما تقدم[(٢)] .

---

(١) تفسير ابن كثير ٤٢١/٧.

(٢) انظر المغني ٩١/١١.

## بَاب النَّهْيِ عن الأَكْلِ من ذُرْوَةِ الثَّرِيدِ

(٣٢٧٦) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، ثنا أبو حَفْصٍ عُمَرُ بن الدَّرْفَسِ، حدثني عبد الرحمن بن أبي قَسِيمَةَ، عن وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه قال أَخَذَ رسول اللَّه ﷺ بِرَأْسِ الثَّرِيدِ، فقال: «**كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ من حَوَالَيْهَا، وَاعْفُوا رَأْسَهَا، فإن الْبَرَكَةَ تَأْتِيهَا من فَوْقِهَا**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» ٩/٤٥ من طريق ابن ماجه، بلفظه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٢/(٢١٦) عن أحمد بن المعلى، وإسحاق بن أبي حسان الأنماطي. وابن عساكر في «تاريخه» ١٠/٤٥ من طريق محمد بن خريم. عن **هشام بن عمار**.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» ٣٤٧/٣٥ من طريق **أبو النضر إسحاق بن إبراهيم بن يزيد القرشي**. كلاهما عن عمر الدرفس، عن عبد الرحمن بن أبي قسيمة، به بنحوه وبقصة في أوله وآخره.

وأخرجه أحمد ٢٥/(١٦٠٠٦) من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن واثلة، به بنحوه بقصة في أوله.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ١١٦/٤ من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك، عن أبيه، عن واثلة، به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «خالد وثّقه بعضهم، وقال النسائي: ليس بثقة».

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. هِشَامُ بن عَمَّار:

هو هشام بن عمار بن نُصَيْر – بنون مصغر – السلمي، الدمشقي الخطيب.

- **صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والتسعين.

### ٢. عُمَرُ بن الدَّرَفْس:

هو عمر بن الدرفس الغساني، أبو حفص الدمشقي، يقال: أن الدرفس كان مولى معاوية يحمل علماً يسمى الدرفس فلقب به. روى عن: عبد الرحمن بن أبي قسيمة الحجري، ومسهر بن عبد الأعلى، وغيرهما. وعنه: هشام بن عمار، والوليد بن مسلم، وآخرون.

قال ابن معين: «لا أعرفه». وقال أبو حاتم: «صالح ما في حديثه إنكار»، وذكره البخاري فيمن اسمه عمرو، وتبعه ابن حبان في «الثقات» وهذا من أوهامهما.

- **صالح.**

قال عنه ابن حجر في «التقريب» – في طبعة أبو الأشبال –: «مقبول»، وأما طبعة عوّامة فلم يثبت شيئاً. وبكل حال فإن مرتبة «صالح» عند أبي حاتم هو من يكتب حديثه للاعتبار وينظر هل له ما يقويه أم لا، وهي دالة على أن الضعف في رواياته محتمل فلا يترك حديثه من أجله. أما «مقبول» عند الحافظ فهو حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث، فالنتيجة واحدة.

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** سؤالات ابن الجنيد ص٤٢٤، الجرح والتعديل ١٠٧/٦، تهذيب الكمال ٣٤٥/٥، الكاشف ٦٠/٢، التهذيب ٤٤٤/٧، التقريب ٤٨٠/(٤٨٩٢).

### ٣. عبد الرحمن بن أبي قَسِيمَة:

هو عبد الرحمن بن أبي قسيمة، ويقال: ابن أبي قسيم الحجري الدمشقي. روى عن: واثلة بن الأسقع. وعنه: عمر بن الدرفس الغساني.

- **مجهول.**

روى له بن ماجه حديثاً واحداً.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٧٩/٥، تهذيب الكمال ٤٥٩/٤، التهذيب ٢٥٦/٦، التقريب ٤٠٩/(٣٩٨٥).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لأن في إسناده «مجهولاً» وهو عبد الرحمن بن أبي قسيمة، و«صالحاً» وهو عمر بن الدرفس وقد قال فيه ابن معين: «لا أعرفه»، وهذا كما قال ابن عدي في «الكامل» ١٦٠٧/٤: «وإذا قال مثل ابن معين «لا أعرفه» فهو مجهول غير معروف – وإذا عرفه غيره – لا يعتمد على معرفة غيره؛ لأن الرجال بابن معين تستبرأ أحوالهم». قلت: وهذا مما لا يُسلم مطلقاً مما جعل ابن حجر يتعقبه في التهذيب ٢١٨/٦ فقال: «وهو لا يتمشى في كل الأحوال، فربّ رجل لا يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلاً عن معرفة العين ..». وإنما سقت هذا لبيان أن عمر بن الدرفس مختلف فيه بين ابن معين الذي يقول فيه: «لا أعرفه»، وبين قول أبي حاتم: «صالح ما في حديثه إنكار» مما يزيد الحديث ضعفاً.

أما المتابعات فالمتابعة الأولى كما أخرجها الإمام أحمد فهي ضعيفة؛ لأن في إسنادها ابن لهيعة وهو ضعيف[(١)]. وأما الثانية وهي ما أخرجها الحاكم من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك فقد الحافظ فيه في «التقريب»: «ضعيف مع كونه فقيهاً، وقد اتهمه ابن معين»[(٢)]. وعلى هذا فلا يثبت من هذه المتابعات شيء، والله أعلم.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١١/٤: «هذا إسناد فيه مقال عبد الرحمن بن أبي قسيمة، لم أر من جرحه ولا من وثقه، وعمر بن الدرفس ذكره البخاري فيمن اسمه عمرو وتبعه على ذلك ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال أبو حاتم صالح ما في حديثه إنكار، وباقي رجال الإسناد ثقات».

وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٥ / ٤٨: «إسناده ضعيف، رجاله ثقات غير عمر بن الدرفس ، فهو مجهول كما في «التقريب»».

قلت: وهذا ربما سبق قلم منه فإن ابن حجر لم يقل فيه مجهول، بل قال في طبعة عبد

---

(١) انظر الضعفاء للبخاري ص٦٦، وللنسائي ص٦٤، وللعقيلي ٢٩٣/٢، ولابن الجوزي ١٣٦/٢، تهذيب الكمال ٢٥٢/٤، الكاشف ٥٩٠/١، المغني ٥٦١/٢، التهذيب ٤١١/٢، التقريب ٣٧٨/(٣٥٦٣).

(٢) التقريب ٢٣٠/(١٦٨٨).

الوهاب عبد اللطيف وطبعة أبي الأشبال مقبول.

لكن في الباب عدة أحاديث منها حديث ابن عباس، وعبد الله بن بسر ﷺ، وتقدما في الحديث التاسع عشر، والعشرين، وكلاهما صحيح، وفيهما غنية عن الضعيف ، والله أعلم.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. من السنة أن لا يأكل من وسط القصعة، والتعليل كما في الحديث؛ لأن البركة تترل في وسطها، قال الشافعية: ويكره الأكل مما يلي غيره، ومن الأعلى والوسط، ونص الشافعي على تحريمه محمول على المشتمل على الإيذاء، ويستثنى من ذلك نحو الفاكهة مما ينتقل به فيأخذ من أي جانب شاء، كما نص الحنفية على أن من الإسراف أن يأكل شخص وسط الخبز ويدع حواشيه، أو يأكل ما انتفخ منه، إلا أن يكون غيره يأكل ما تركه فلا بأس به، كما لو اختار رغيفاً دون رغيف[1].

٢. وفيه أن الأكل من الجوانب مع ذكر الله تعالى سبب لحصول البركة.

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٢١٦/٥، والمغني ١٥/٧، مغني المحتاج ٢٥٠/٣.

## بَاب ما يُقَالُ إذا فَرَغَ من الطَّعَامِ

(٣٢٨٣) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، ثنا أبو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عن حَجَّاجٍ، عن رِيَاحِ بن عَبِيدَةَ، عن مَوْلًى لأَبِي سَعِيدٍ، عن أبي سَعِيدٍ رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا أَكَلَ طَعَامًا قال: «**الْحَمْدُ لِلَّهِ الذي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ**».

---

### تخريج الحديث:

تقدم تخريجه في الحديث التاسع والستين.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة:

هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة؛ وهو إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو بكر الحافظ الكوفي. روى عن: أبي أسامة، وابن مهدي، وخلق. وعنه: الشيخان، وابن ماجه.

- **ثقة حافظ صاحب تصانيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث التسعين.

### ٢. أبو خَالِد الأَحْمَر:

هو سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي، الجعفري نزل فيهم وولد بجرجان. روى عن: حجاج بن أرطاة، وابن عون، جماعة. وعنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد، وخلق.

سأل ابن راهويه عنه وكيعاً، فقال: «وأبو خالد ممن يُسأل عنه؟!». ووثّقه ابن سعد، وابن معين -في رواية-، وابن المديني، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن معين - مرة -، والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن معين - في رواية -، وأبو حاتم:

«صدوق»، زاد ابن معين: «وليس بحجة».

وقال الخطيب: «كان سفيان يعيب أبا خالد؛ لخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن. وأما أمر الحديث فلم يكن يطعن عليه فيه». وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة، وإنما أُتي من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة».

**والخلاصة في أبي خالد الأحمر، أنه:**

- **صدوق يخطئ.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب». أما إخراج الشيخان له في «الصحيح» فإنه ليس احتجاجاً بل في الشواهد والمتابعات.

مات سنة ١٨٩هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** مشاهير علماء الامصار (١٣٦١)، تهذيب الكمال: ٥٣٧، السير ١٩/٩، الميزان ٢/٢٠٠، تذكرة الحفاظ ٢٧٢/١، الكاشف ٣٩٢/١، التهذيب ١٨١/٤، طبقات الحفاظ ١١٦، التقريب ٢٩٧/(٢٥٤٧)، هدي الساري ص٤٢٧.

### ٣. حَجَّاج:

هو حجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل النخعي، أبو أرطأة الكوفي القاضي. روى عن: ونافع مولى بن عمر، رياح بن عبيدة، وجماعة. وعنه: شعبة، وأبو خالد الأحمر، وغيرهما.

قال شعبة: «اكتبوا عن الحجاج بن أرطاة، وابن إسحاق، فإنهما حافظان». وقال البزار: «كان حافظاً مدلساً». وذكر ابن خزيمة أنه يحتج به فيما قال: أنا، وسمعت. وقال أحمد: «كان من الحفاظ». وقال أبوزرعة: «صدوق، مدلس». وقال أبوحاتم: «صدوق، يدلس عن الضعفاء، يُكتب حديثه، وإذا قال:حدثنا، فهو صالح، لا يرتاب في صدقه، وحفظه وإذا بيّن السماع، ولا يحتج بحديثه».

أما ابن معين فقال فيه مرة: «ليس به بأس». وقال في رواية: «صالح الحديث»، وسئل مرة: يُكتب حديثه؟ فقال: «نعم».

وضعفه آخرون: قال ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال مرة: «ضعيف، ولا يحتج بحديثه». وقال الدارقطني، والحاكم: «لا يحتج بحديثه». وذكره البخاري، والعقيلي في «الضعفاء».

وقال ابن عدي: «إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يعتمد الكذب فلا، وهو ممن يُكتب حديثه».

وقال العجلي: «جائز الحديث ... صاحب إرسال ... يرسل عن الزهري، ولم يسمع منه شيئاً، فإنما يعيب الناس منه التدليس». وقال الخليلي: «عالم ثقة كبير ضعفوه لتدليسه». ونص جماعة على أنه لم يسمع من الزهري: كابن معين، وأبي داود، والذهلي، والجوزجاني، وزاد: «فيتثبت في حديثه». ونقل ابن حبان عن أبي زائدة قوله: سمعت الحجاج بن أرطاة يقول: مُرْ أن تُغلق الأبواب. وقال: «لم أسمع من الزهري شيئاً». وقال هشيم: قال لي الحجاج بن أرطاة: «صفْ لي الزهري»؛ يعني أنه لم يره.

وبكل حال فإن حجاجاً وثّقه وعدّله جماعة وإن كان ليس في دجات التوثيق العليا، وعلى هذا فيحمل وصف شعبة وغيره بأنه: «حافظ» على أنه سعة الحفظ، لا كونه متقناً، بدلالة من وصفه بأنه يخطئ. وأما تضعيف من ضعفه تضعيفاً مطلقاً، فلعله محمول على مروياته التي أخطأ فيها.

**الخلاصة في حجاج بن أرطاة، أنه:**

- **صدوق، كثير الخطأ والتدليس.**

وهو ما اعتمده الحافظ في «التقريب». وقال في «الفتح» ٣٤١/١٠ : «لا يحتج به».

ووثّقه الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»، وقال في «السير»: «كان من بحور العلم، تُكلّم فيه لبَأْوٍ فيه، ولتدليسه، ولنقص قليل في حفظه، ولم يُترك».

مات سنة ١٤٥هـ، روى له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم، والباقون.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٣٥٩/٦، التاريخ الكبير ٣٧٨/٢، الضعفاء له ص٦٧، الجرح والتعديل ١٥٤/٣، المجروحين ٢٢٥/١، تاريخ بغداد ٢٣٠/٨، تهذيب الكمال ٥٧/٢، تذكرة الحفاظ ١٨٦/١، السير ٦٩/٧، التهذيب ١٩٦/٢، طبقات المدلسين ١٧، التقريب ١٨٦/(١١١٩).

### ٤. رِيَاح بن عَبِيدَة:

هو رياح بن عَبيدة –بفتح أوله– السلمي الكوفي. وقيل: الباهلي مولاهم.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٥. مَوْلى لأبِي سَعِيد:

مبهم لم يأت التصريح باسمه في شيء من الروايات، فلا يعرف حاله ولا من هو.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف؛** لأجل المبهم في إسناده وهو «مولى لأبي سعيد»، ولأجل ابن أرطأة وهو «صدوق كثير الخطأ والتدليس» .

وفي الباب عن: أبي أيوب، ومعاذ بن أنس الجهني، وأنس، وأمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم، تقدم ذكر بعضها عند الحكم على الحديث التاسع والستين.

(٣٢٨٥) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا حَرْمَلَةُ بن يحيى، ثنا عبد اللَّهِ بن وَهْبٍ، أخبرني سَعِيدُ بن أبي أَيُّوبَ، عن أبي مَرْحُومٍ عبد الرَّحِيمِ، عن سَهْلِ بن مُعَاذِ بن أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من أَكَلَ طَعَامًا، فقال: الْحَمْدُ للَّه الذي أَطْعَمَنِي هذا، وَرَزَقَنِيهِ من غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي ولاقوة، غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ**».

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢٤/(١٥٦٣٢) (بلا واسطة)، والترمذي (٣٤٥٨)، والطبراني في «الدعاء» (٩٠٠)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦٧). من طريق أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب، به، بمثله.

وأخرجه عبد الحكم في «فتوح مصر» ص٢٩٧ عن **محمد بن يحيى**. والبخاري في «التاريخ الكبير» ٧/٣٦١ عن **إسحاق بن راهويه**. وأبو يعلى في «مسنده» ٣/(١٤٨٨) وفي «المفاريد» ص٢٦ عن **أبي الربيع الزهراني**، وفي «مسنده» ٣/(١٤٩٨) عن **أحمد بن إبراهيم الدورقي**. والطبراني في «الكبير» ٢٠/(٣٨٩) عن **بشر بن موسى**. والحاكم في «المستدرك» ١/٥٠٧ من طريق **عبد الصمد بن الفضل البلخي** - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٥/(٦٢٨٥). ستتهم عن أبي عبد الرحمن المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب، به بنحوه، وزادوا: «ومن لبس ثوباً، فقال: الحمد لله الذي كساني هذا، ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة، غفر له ما تقدم من ذنبه».

وأخرجه أبو داود (٤٠٢٣) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٥/(٦٢٨٥) عن نصير ابن الفرج فخالف الستة المتقدمين، وتفرَّد عنهم بزيادة لفظة في آخره: «وما تأخر»، وهي زيادة منكرة باطلة.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» ٤/١٩٢ من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ، عن يحيى بن أيوب، عن أبي مرحوم، به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، قال الذهبي متعقباً له: «أبو مرحوم ضعيف، وهو عبد الرحيم بن ميمون».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. حَرْمَلَةُ بن يحيى:

هو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبي[١]، أبو حفص المصري. روى عن: ابن وهب فأكثر، وعن الشافعي ولازمه، وعن جماعة. وعنه: مسلم، وابن ماجه، وآخرون.

قال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن معين: «شيخٌ لمصر يقال له: حرملة، كان أعلم الناس بابن وهب». وقال ابن عدي: «سألت عبد الله بن محمد بن إبراهيم الفَرْهاذاني أن يملي علي شيئاً من حديث حرملة، فقال: يا بني ما تصنع بحرملة؟ حرملة ضعيف». وقال أحمد بن صالح: صنّف ابن وهب مائة ألف حديث وعشرين ألف حديث، عند بعض الناس منها النصف -يعني نفسه- وعند بعض الناس منها الكل -يعني حرملة-. قال ابن عدي: «وقد تبحرت حديث حرملة، وفتشتُه الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَعَّف من أجله، ورجلٌ توارى ابنُ وهب عندهم[٢]، ويكون حديثه كله عنده، فليس ببعيد أن يُغْرِبَ على غيره من أصحاب ابن وهب كتباً ونسخاً وأفراد ابن وهب، وأما حمل أحمد بن صالح عليه فإن أحمد سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولد بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرملة إذا دخل مصر لا يحدثه أحمد بن صالح، وما رأينا أحداً جمع بينهما، فكتب بينهما جميعاً، ورأينا أن من عنده حرملة ليس عنده أحمد بن صالح، ومن عنده أحمد ليس عنده حرملة» قال ابن حجر: «كذا قال، وقد جمع بينهما أحمد بن رشدين شيخ الطبراني، لكن يحمل قول ابن عدي على الغرباء».

وقال ابن يونس: «كان من أملى الناس بما روى ابن وهب». ونقل أبو عمر الكندي: أن سبب كثرة سماعه من ابن وهب أن بن وهب استخفى عندهم لما طلب للقضاء».

---

(١) بضم، فكسر، نسبة إلى "تجيب"، وهي: قبيلة معروفة من العرب في اليمن، وهذه القبيلة نزلت مصر، وبها محلة تنسب إليها. انظر تهذيب الأسماء واللغات ١/١٥٦.

(٢) يشير إلى اختفاء ابن وهب في منزل حرملة سنة وأشهراً من والي مصر؛ ليوليه القضاء، وسيأتي كلام أبي عمر الكندي .

وقال العقيلي: «كان أعلم الناس بابن وهب، وهو ثقة إن شاء الله تعالى». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو عبد الله البوشنجي: سمعت عبد العزيز بن عمران المصري يقول: لقيت حرملة بعد موت الشافعي، فقلت له: أخرج إلي فهرست كتب الشافعي. قال: فأخرجه إلي، فقلت: ما سمعتم من هذه الكتب؟ قال: فسمى لي سبعة كتب أو ثمانية. فقال: «هذا كل شيء عندنا عن الشافعي عرضاً وسماعاً»، قال أبو عبد الله البوشنجي: فروى عنه الكتب كلها سبعين كتاباً أو أكثر وزاد أيضاً ما لم يصنفه الشافعي...».

وبكل حال فمما سبق يتبيّن أن حرملة بن يحيى الأكثر على توثيقه وأنه محتج به، وأما قول أبي حاتم: «لا يحتج به» جرح غير مفسر، فلا يلتفت إليه في مقابل توثيق الأئمة الحفاظ له، والله أعلم.

**الخلاصة في حرملة بن يحيى، أنه:**

- **ثقة، يُغْرب لكثرة رواياته.**

وهو ما اعتمده الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثّق». وقال عنه في «الميزان»: «أحد الأئمة الثقات...ولكثرة ما روى انفرد بغرائب»، وقال الذهبي مرة: «يكفيه أن ابن معين قد أثنى عليه وهو أصغر من ابن معين» . أما ابن حجر فقال في «التقريب»: «صدوق»، وهذا إغضاء من حقه، فهو في مترلة فوق ذلك - كما تقدم -، والله أعلم.

مات سنة ٢٤٤هـ، روى له مسلم، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٦٩/٣، الجرح والتعديل ٢٧٤/٣، تهذيب الكمال ٨٥/٢، الميزان ٤٧٢/١، الكاشف ٣١٧/١، من تكلم فيه وهو موثق (ط الرحيلي) ص١٦٥، التقريب ١٩٠/(١١٧٥).

### ٢. عبد الله بن وَهْب:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه.

- **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

### ٣. سَعِيدُ بن أبي أَيُّوب:

هو سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم، أبو يحيى ابن مقلاص –بكسر الميم– المصري.

**• ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث السبعين.

### ٤. أبو مَرْحُوم عبد الرَّحِيم:

هو عبد الرحيم بن ميمون المدني، أبو مرحوم المعافري مولاهم، ويقال: مولى بني ليث أصله من الروم سكن مصر، وقيل اسمه: يحيى بن ميمون. روى عن: سهيل بن معاذ الجهني، ويزيد بن محمد القرشي، وغيرهما. وعنه: سعيد بن أبي أيوب، ويحيى بن أيوب، وغيرهما.

قال النسائي: «أرجو أنه لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «المشاهير»: «من جلة أهل مصر، وكان يهم في الأحايين».

وقال ابن معين: «ضعيف الحديث». وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «فيه لين». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق زاهد».

وبكل حال فإن عبد الرحيم بن ميمون مختلف فيه، ومن ضعفه كابن معين، وأبي حاتم فلم أقف على تفسير لهذا الجرح، فيبقى المعوّل على توثيق النسائي، وابن حبان لاسيما وأنه وصفه بالوهم في الأحايين مما يُشعر أن الوهم لم تكن صفة ملازمة له، ويؤكد ذلك أنه حسّن حديثه عن سهل عن أبيه، الترمذي، وصححه ابن خزيمة والحاكم وغيرهما. أما قول الذهبي فيه فكأنه اعتمد كلام أبي حاتم، وفي المقابل فإن ابن حجر كأنه اعتمد كلام النسائي، والله أعلم.

**الخلاصة في عبد الرحيم بن ميمون، أنه:**

**•صدوق له أوهام.**

مات سنة ١٤٣هـ، روى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** الثقات ١٣٤/٧، المشاهير (١٥١٩)، تهذيب الكمال ٤٩٦/٤، الكاشف ٦٥٠/١، التهذيب ٣٠٨/٦، التقريب ٤١٥/(٤٠٥٩).

### ٥. سَهْل بن مُعَاذ:

هو سهل بن معاذ بن أنس الجهني، شامي نزل مصر. روى عن: أبيه. وعنه: أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، والليث بن سعد، وغيرهما.

قال العجلي: «مصري تابعي ثقة»، وذكره ابن خلفون في «الثقات».

وقال ابن معين، وابن شاهين: «ضعيف»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه». وقال في «المشاهير»: «وكان ثبتاً، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبان بن فائد». وذكره في «المجروحين»: «منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه، أو من زبان بن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة، وإنما اشتبه هذا؛ لأن راويها عن سهل بن معاذ: زبان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء». وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء».

**الخلاصة في سهل بن معاذ، أنه:**

- **لا بأس به إلا في روايات زبان.**

أما قول ابن معين فإنه جرح غير مفسّر، وهذا ما اعتمده الحافظ في «التقريب». وقال الذهبي في «الكاشف»: «ضُعّف». وقال في «المغني»: «ضعفه ابن معين و لم يُترك»،

روى له البخاري في «الأدب»، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٠٣/٤، المجروحين ٣٤٧/١، تهذيب الكمال ٣٢٩/٣، إكمال التهذيب ١٤٣/٦، الكاشف ٤٧٠/١، التهذيب ٢٥٨/٤، التقريب ٣٠٧/(٢٦٦٧).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **حسن**؛ لأن في إسناده عبد الرحيم بن ميمون وهو «صدوق له أوهام»، وسهل بن معاذ وهو «لا بأس به».

وقال الحافظ ابن حجر كما في «الفتوحات الربانية» ٥/٢٣٠: «والحديث حسن».

وقال ابن مفلح عن هذا الحديث في «الآداب» (٣/ ٢٠٦): «وإسناده محتمل للتحسين».

وحسّنه الألباني في «صحيح سن ابن ماجه» (٣٢٨٥).

وفي الباب عن: أبي أيوب، ومعاذ بن أنس الجهني، وأنس، وأمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو ﷺ، تقدم الحديث عنها والإشارة إلى بعضها في الحديث التاسع والستين.

## فوائد الباب الفقهية:

١. وردت أحاديث عن النبي ﷺ بتعدد ألفاظ الحمد عنه ﷺ بعد فراغه من طعامه وشرابه، وهذه الألفاظ من اختلاف التنوع، فلا تقال جميعاً دفعة واحدة، بل يأتي بهذا الدعاء مرة، وبالآخر مرة أخرى[1].

٢. الحمد بعد الطعام أداء شكر المنعم، وطلب زيادة النعمة لقوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (٧) سورة إبراهيم [2].

٣. فيه استحباب تجديد حمد الله عند تجدد النعمة من حصول ما كان الإنسان يتوقع حصوله، واندفاع ما كان يخاف وقوعه، ثم لما كان الباعث هنا هو الطعام ذكره أولا؛ لزيادة الاهتمام به، وكان السقي من تتمته لكونه مقارناً له[3] .

---

(١) انظر فتح الباري ٩/٥٨٠ .

(٢) انظر فيض القدير ٥/١٥١، وتحفة الأحوذي ٩/٢٩٨.

(٣) المصدر السابق.

## بَاب الاجْتِمَاعِ على الطَّعَامِ

(٣٢٨٧) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا الْحَسَنُ بن علي الْخَلاَّلُ، ثنا الْحَسَنُ بن مُوسَى، ثنا سَعِيدُ بن زَيْد، ثنا عَمْرُو بن دِينَارٍ - قَهْرَمَانُ آلِ الزُّبَيْرِ- قال: سمعت سَالِمَ بن عبد اللَّهِ بن عُمَرَ، قال: سمعت أَبِي يقول: سمعت عُمَرَ بن الْخَطَّابِ رضي الله عنه يقول: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**كُلُوا جميعاً ولا تَفرَّقُوا، فإن الْبَرَكَةَ مع الْجَمَاعَةِ**».

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه - كما تقدم في الحديث الثاني والتسعين - في باب طعام الواحد يكفي الاثنين (٣٢٥٥)، مُفرِّقاً لفظه في الموضعين، وفي الموضع الأول طرفٌ من تخريج هذا الحديث.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٧٦/١١، وفي «الأوسط» ٢٥٩/٧ عن يزيد بن هارون، عن بحر السَّقّاء، عن عمرو بن دينار البصري، عن سالم، عن أبيه. فذكره، ولم يذكروا عمر ابن الخطاب. ولفظه في «الأوسط»: «كلوا جميعاً ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، اللّهم بارك لأهل المدينة في صاعهم، وبارك لهم في مُدِّهم» .

قال في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا بحر السقاء، تفرد به يزيد بن هارون». قلت: ولم يتفرد به بل تابعه أبو الربيع السمان (أشعث بن سعيد البصري) فرواه عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن ابن عمر، مرفوعاً. أخرجه في «المعجم الكبير» ١٢/(١٣٢٣٦) .

وتابع عمرُ بن فرقد، عمرَو بن دينار قهرمانُ آل الزبير، فرواه عن سالم، عن أبيه مرفوعاً، أخرجه العقيليّ في «الضعفاء» ١٨٥/٣ بلفظ المتابعة السابقة دون قوله: «اللهم بارك ...». قال العقيلي: «وهذا الكلام يروي بغير هذا الإسناد، بإسنادٍ أصلح من هذا». قلت: فلعله يشير إلى حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم وتقدم في شواهد الحديث الخامس عشر، ولفظه: «طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. الْحَسَنُ بن عَلِيٍّ الْخَلال:

هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلاّل الحُلواني، نزيل مكة.

- **ثقة حافظ له تصانيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والتسعين.

### ٢. الْحَسَنُ بن مُوسَى:

هو الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، قاضي طبرستان والموصل وحمص.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والتسعين.

### ٣. سَعِيدُ بن زَيْد:

هو سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو الحسن البصري، أخو حماد.

- **صدوق له أوهام.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والتسعين.

### ٤. عَمْرُو بن دِينَار:

هو عمرو بن دينار البصري، أبو يحيى الأعور قهرمان آل الزبير بن شعيب البصري.

- **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والتسعين.

## ٥. سَالِم بن عبد اللّه بن عُمَر:

هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، أبو عمر، أو أبو عبد الله المدني.

● **أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشّبه بأبيه في الهدي والسمت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والعشرين.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده عمرو بن دينار البصري - قهرمان آل الزبير - وهو «ضعيف»، وفيه «صدوق له أوهام» وهو سعيد بن زيد لا تقبل تفرداته.

أما المتابعات فلا يصح منها شيء، فإن بحراً السَّقَّاء المتقدم كما في المتابعة الأولى «ضعيفٌ جداً» [(١)]، ومتابعةُ أبو الربيعِ مثله في المتابعة الثانية، بل قال: هشَيمٌ: كان يكذبُ. وقال ابن معينٍ: «ليس بثقة» وتركَهُ عمرو بن عليٍّ وضعَّفَه كثيرون [(٢)]. أما متابعة عمر بن فرقد لعمرو بن دينار البصري، فإن العقيليّ نقل عن البخاريّ قوله: «عمر بن واقد فيه نظر».

لكن للحديث شواهد كثيرة - وفيها غُنية عن الضعيف - تقدم الحديث عنها والإشارة إلى بعضها في الحديث الخامس عشر، والثاني والتسعين.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث إشارة إلى أن الكفاية تنشأ من بركة الاجتماع، وأن الجمع كلما زاد زادت البركة وحصل الأنس، واجتماع القلوب.

٢. وفيه أنه ينبغي للمرء أن لا يستحقر ما عنده فيمتنع من تقديمه، فإن القليل قد يحصل به الاكتفاء.

---

(١) التقريب ١٥٠/(٦٣٧).

(٢) تهذيب الكمال ٢٦٩/١.

٣. يتبيّن من هذا الحديث وغيره مساوئ ما يسمى بـ «البوفيهات المفتوحة» وأنها من العادات الغربية الدخيلة، وما تتضمنه من عدم الاجتماع على الطعام، والترف في الملاذ، والمبالغة الشديدة في تنوّع صنوف الأكل مما يدخل في المباهاة والتكاثر المنهي عنه.

# بَاب النَّفْخِ فِي الطَّعَامِ

(٣٢٨٨) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو كُرَيْبٍ، ثنا عبد الرَّحِيمِ بن عبد الرحمن الْمُحَارِبِيُّ، ثنا شَرِيكٌ، عن عبد الْكَرِيمِ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ ﷺ قال: لم يَكُنْ رسول اللَّهِ ﷺ يَنْفُخُ في طَعَامٍ ولا شَرَابٍ، ولا يَتَنَفَّسُ في الإِنَاءِ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه **الحميدي** في «مسنده» ١/(٥٣٥)، **وابن أبي شيبة** في «المصنف» ١٢/(٢٤٦٤٧، ٢٤٦٥٩)، **وأحمد** ٣/(١٩٠٧)، والدارمي في «مسنده» ٢/(٢١٨٠) عن **عمرو بن عون**. وأبو داود (٣٧٢٨) عن **عبد الله بن محمد النفيلي**. والترمذي (١٨٨٨) عن **ابن أبي عمر**. وابن ماجه (٣٤٢٩) عن **أبي بكر بن خلّاد الباهلي**. وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٠٢) عن **زهير بن حرب**. ثمانيتهم عن سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم (وهو ابن مالك الجزري)، به بنحوه ولفظه: «نَهَى أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الإِنَاءِ، أَوْ يُنْفَخَ فِيهِ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» ١٢/(٥٣١٦)، والطبراني في «الكبير» ١١/(١١٩٧٨)، والحاكم في «المستدرك» ٤/١٣٨. كلهم من طرق عن يزيد بن زُريع، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، مرفوعاً، به.

وأخرجه أحمد ٥/(٢٨١٧، ٣٣٦٦) عن ابن مهدي، عن إسرائيل، عن عبد الكريم الجزري، به، ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن النفخ في الطعام والشراب».

قال الإمام أحمد عقب الموضع الثاني: «حَدَّثَنَاه أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلاً، وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، أَسْنَدَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ».

قلت: ومعناه أن محمد بن سابق رواه موصولاً، كابن مهدي. أما أبو نعيم فإنه رواه عن إسرائيل، عن عبد الكريم، عن عكرمة مرسلاً.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو كُرَيْب:

هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي الحافظ.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٢. عبد الرَّحيم بن عبد الرحمن الْمُحَارِبِيّ:

هو عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو زياد الكوفي. روى عن: أبيه، وشريك، وغيرهما. وعنه: أبو كريب، وعبد بن حميد، وجماعة.

- **ثقة.**

مات سنة ٢١١هـ، روى له البخاري، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** طبقات ابن سعد ٤٠٧/٦، الجرح والتعديل ٣٤٠/٥، الثقات ٤١٣/٨، تهذيب الكمال ٤٩٦/٤، التهذيب ٣٠٧/٦، التقريب ٤١٥/(٤٠٥٧).

### ٣. شَرِيك:

هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، روى عن: سهيل بن أبي صالح، والأعمش، وغيرهم، وعنه: أبو معاوية[1] هُشيم بن بشير، ويحيى بن سعيد القطان، وجماعة.

وثّقه ابن معين، والعجلي، وإبراهيم الحربي. وقال ابن المبارك شريك أعلم بحديث الكوفيين من الثوري. ونُقل عنه: ليس حديث شريك بشيء. وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث، وكان يغلط. وقال ابن معين مرة: شريك ثقة إلا أنّه لا يتقن، ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة. وقال أخرى: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف،

---

(١) الكنى والأسماء، للدولابي٣/١٠٢٤.

فغيره أحبّ إلينا منه. وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان حسن الحديث. هذا نص عبارته في «معرفة الثقات» أما في التهذيب فزاد ابن حجر قول العجلي: وكان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ثقة سيء الحفظ جداً. وقال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش. وقال صالح جزرة: صدوق، لما ولي القضاء اضطرب حفظه. وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: شريك، وقد كان له أغاليط. وقال: قلت لأبي زرعة: شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الخطأ، صاحب حديث، وهو يغلط أحياناً. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ولي القضاء بواسط سنة خمسين ومائة ثم ولي الكوفة بعد ذلك ومات بالكوفة سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة، وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل: يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وكان يحيى لا يحدث عنه، وجاء عنه أنه قال: ما زال مخلّطاً. وقال أيضاً: رأيت في أصول شريك تخليطاً. وقال الجوزجاني: سيئ الحفظ، مضطرب الحديث مائل. وقال النسائي: ليس بالقوي. وجاء عنه: ليس به بأس. وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري الحافظ: أخطأ في أربعمائة حديث. وذكره العقيلي في «الضعفاء». وقال ابن عدي: في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النُّكرة إنما أتي به من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين. وقال الدارقطني: ليس بالقوي فيما ينفرد به. وقال الأزدي: كان صدوقاً إلا أنه كان مائلاً عن القصد غالي المذهب، سيئ الحفظ، كثير الوهم، مضطرب الحديث. ووصفه بالتدليس الدارقطني، وعبد الحق الأشبيلي، وابن القطان وزاد الأخير: أنه مشهور به. وجعله ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين.

وبالجملة فإن مما سبق يتبين أن شريكاً صدوق في نفسه، وحال حديثه على قسمين:

أ- قسم حدّث به قديماً، فهذا أقل أحواله أنه من قبيل الحسن، بل إنك ترى العجلي حكم عليه بالصحة مطلقاً؛ وذلك لعدم التخليط فيه. وقد نصَّ الأئمة على بعض الذين

أخذوا منه قديماً، كإسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون، وعباد بن العوام، وحجاج بن محمد، وأبي نعيم، ومحمد بن إسحاق، وسلمة بن تمام[1].

ب- قسم حدّث به بعد ولايته القضاء، فهذا ضعيف؛ لأنه قد تغيّر حفظه، وكثر خطؤه، وتقدم زمن اختلاطه.

أما وصفه بالتدليس، فهذا لا يؤثر؛ لعدم كثرته في جنب ما روى، وقول ابن القطان إنه مشهور بالتدليس فهذا لم يسبق إليه، ولم يتابعه أحد عليه، لذا تجد ابن حجر عدّه في المرتبة الثانية من المدلسين. والله أعلم.

**الخلاصة في شريك النخعي، أنه:**

- **صدوق يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عدلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع.**

وهو ما اعتمده ولخّصه ابن حجر في «التقريب».

مات سنة١١٧هـ روى له: الخمسة، البخاري تعليقاً، ومسلم متابعةً.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٤٥٣/١، الضعفاء للعقيلي ٥٧٣/٢/(٧١٨)، الجرح والتعديل ٣٦٥/٤، الكامل ١٣٢١/٤، تاريخ أسماء الثقات ص١١٤، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣٩/٢/(١٦٢٣)، تهذيب الكمال ٣٨٣/٣، الكاشف ٤٨٥/١/(٢٢٧٦)، الميزان ٢٧٠/٢/(٣٦٩٧)، ديوان الضعفاء والمتروكين ١٤٣/(١٨٧٨)، التهذيب ١٦٤/٢، التقريب ٣١٧/(٢٧٨٧)، تعريف أهل التقديس ١١٩/(٥٦).

### ٤. عبد الْكَرِيم:

هو عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد الحراني، مولى عثمان بن عفان، ويقال: مولى معاوية بن أبي سفيان. روى عن: عكرمة، ومجاهد بن جبر، وجماعة. وعنه: شريك النخعي، وإسرائيل بن يونس، وجماعة.

---

(١) العلل٥٨٩/٢.

• **ثقة متقن.**

مات سنة ١٢٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** طبقات خليفة ٣١٩، التاريخ الكبير ٨٨/٦، الجرح والتعديل ٥٨/٦، المجروحين ١٤٥/٢، تهذيب الكمال ٥٤١/٤، تذكرة الحفاظ ١٤٠/١، التهذيب ٣٧٣/٦، التقريب ٤٢٣/(٤١٥٤).

## ٥. عِكْرِمَة:

هو عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبد الله، وأصله بربري.

**•عكرمة: ثقة ثبت، عالم بالتفسير.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **صحيح**؛ لأن رجال إسناده ثقات.

أما الرواية المرسلة وإن كان الدوري في «تاريخه» ١٤١/٣ قال: سمعت يحيى يقول: «حديث ابن عيينة عن عبد الكريم، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ نهى عن النفخ في الطعام؛ قال يحيى: حدث به الثوري، عن عبد الكريم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً». فإن هذا لا يؤخذ منه إعلال لرواية الوصل؛ لأن جماعة رووه بالوصل وهم (ابن عيينة – وحسبك به –، وإسرائيل، وخالد الحذاء، وشريك)، والله أعلم.

## غريب الحديث:

**قوله: «ولا يَتَنَفَّسُ في الإِنَاءِ»:** قال الأزهري: «في الحديث: «نهى عن التنفس في الإناء». وفي حديث آخر: «كان يتنفّس في الإناءِ ثلاثاً». قال بعضهم: الحديثان صحيحان، والتنفّس له معنيان: أحدهما: أن يشرب وهو يتنفس في الإناء من غير أن يُبِيْنَه عن فيه، وهو مكروه. والتنفس الآخر: أن يشرب الماء وغيره بثلاث أنفاس، يُبين فاه عن الإناء في كل

نفس» [١].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث النهي عن النفخ في الإناء والتنفس فيه؛ لئلا يقذر الشراب أو الطعام؛ وأن ذلك أدب من آداب الإسلام في الطعام .

٢. دل الحديث على الندب لإبعاد القدح حين التنفس حالة الشرب، ويكره التنفس في الإناء كما يكره النفخ فيه، والحكمة في ذلك: قال أبو الوليد الباجي: حملاً لأمته على مكارم الأخلاق؛ لأن النافخ في آنية الماء يجوز أن يقع من ريقه فيها شيء مع النفخ، فيتقذره الناظر ويفسده عليه. وقال الشوكاني: النهي عن التنفس في الإناء الذي يشرب منه؛ لئلا يخرج من الفم بزاق يستقذره من شرب بعده منه، أو تحصل فيه رائحة كريهة تتعلق بالماء أو بالإناء[٢].

---

(١) تهذيب اللغة ١٣/١٠-١١.

(٢) المنتقى ٢٣٦/٧، ونيل الأوطار ١٩٢/٨. وانظر الآداب الشرعية ١٨٠/٣، ومطالب أولي النهى ٢٤٨/٥.

## بَاب إذا أَتَاهُ خَادِمُهُ بِطَعَامِه فَلْيُنَاوِلْهُ منه

(٣٢٩٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عِيسَى بن حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عن جَعْفَرِ بن رَبِيعَةَ، عن عبد الرحمن الأَعْرَجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا أحدكم قَرَّبَ إليه مَمْلُوكُهُ طَعَامًا قد كَفَاهُ عَنَاءَهُ وَحَرَّهُ، فَلْيَدْعُهُ، فَلْيَأْكُلْ معه، فَإِنْ لم يَفْعَلْ، فَلْيَأْخُذْ لُقْمَةً، فَلْيَجْعَلْهَا في يَدِه»[1].

### تخريج الحديث:

أخرجه **الشافعي** في «مسنده» ٢/ ٦٥ - ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/ ٣٥٧، والبيهقي في «الكبرى» ٨/ ٨. **والحميدي** في «مسنده» ٢/(١١٠١)، **وأحمد** ١٢/(٧٣٣٨). ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، به بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» ١١/(٦٣٢٠) من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، عن أبي الزناد، به. بنحوه.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. عِيسَى بن حَمَّاد الْمِصْرِيُّ:

هو عيسى بن حماد بن مسلم بن عبد الله التجيبي، أبو موسى المصري زغبة. روى عن: الليث بن سعد وهو آخره من حدث عنه من الثقات، وابن وهب، وآخرون. وعنه: مسلم، وابن ماجه، وجماعة.

- **ثقة.**

---

(١) وإنما عددته من الزوائد مع إخراج صاحبي الصحيح له من طرق أخرى عن أبي هريرة؛ لأن المزي في التحفة١٠/(١٣٦٤٢) لما خرّج الحديث اقتصر في العزو على ابن ماجه، ولأن الدميري صرح بأنه من الزوائد فيما نقله عنه السندي في حاشيته على ابن ماجه ٤/ ٢٢. وأما البوصيري في المصباح فلم يذكر شيئاً، قلت: وهو الأشبه بالصواب، والله أعلم.

مات سنة ٢٤٨هـ، روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٧٤/٦، تسمية شيوخ النسائي (١٣٧)، الثقات ٤٩٤/٨، تهذيب الكمال ٥٤٣/٥، الكاشف ١٠٩/٢، التهذيب ٢٠٩/٨، التقريب ٥٠٩/(٥٢٩١).

## ٢. اللَّيْثُ بن سَعْد:

هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفَهمي، أبو الحارث المصري.

- **ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع عشر.

## ٣. جَعْفَر بن رَبِيعَة:

هو جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي، أبو شرحبيل المصري. روى عن: الأعرج، ويعقوب بن الأشج، وجماعة. وعنه: الليث، ويحيى بن أيوب، وآخرون.

- **ثقة**[1].

مات سنة ١٣٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٩٠/٢، الجرح والتعديل ٤٧٨/٢، المشاهير ١٨٧، تهذيب الكمال ٤٥٩/١، السير ١٤٩/٦، التهذيب ٩٠/٢، التقريب ١٧٢/(٩٣٨).

## ٤. عبد الرحمن الأَعْرَج:

هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. روى عن: أبي هريرةﷺ، وابن عباسﷺ، وجماعة. وعنه: جعفر بن ربيعة، وزيد بن أسلم، وجماعة.

---

(١) قال الآجري عن أبي داود لم يسمع من الزهري، وقال الطحاوي لا نعلم له من أبي سلمة سماعاً.

• **ثقة ثبت عالم.**

مات سنة ١١٧هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٥/٣٦٠، معرفة الثقات ٢/٨٩، الجرح والتعديل ٥/٢٩٧، الثقات ٥/١٠٧، تهذيب الكمال ٤/٤٨٥، التهذيب ٦/٢٩٠، التقريب ٤١٣/(٤٠٣٣).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

• **صحيح**؛ لأن رجال إسناده ثقات.

وصحح الحديث الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٢٩٠).

**غريب الحديث:**

**قَوْله:** «**عَنَاءَهُ**»: بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَة مَمْدُودًا أَيْ تَعَبه وَمَشَقَّته[١].

---

(١) حاشية السندي على ابن ماجه ٦/٢٩١.

(٣٢٩١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عَلِيُّ بن الْمُنْذِرِ، ثَنَا محمد بن فُضَيْلٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ، عن أبي الأَحْوَصِ، عن عبد اللَّه رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إذا جاء خَادِمُ أَحَدِكُمْ بِطَعَامِهِ، فَلْيُقْعِدْهُ معه، أو لِيُنَاوِلْهُ منه، فإنه هو الذي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه عبد الأعلى بن مسهر في «نسخته» (٨٦) من طريق **يزيد بن عطاء**. وابن أبي شيبة في «مسنده» ١/(٣٧٤) عن **أبي معاوية**. وأحمد ٦/(٣٦٨٠) عن **عمار بن محمد** (ابن أخت الثوري). وعبد الله ابنه في زوائده - كما في المسند ٧/(٤٢٥٧) عنه، عن **عمرو بن مُجَمِّع**. وفي ٧/(٤٢٦٦) عن **علي ابن عاصم**. وأبو يعلى في «مسنده» (٥١٢٠) من طريق **محمد بن دينار**. والشاشي في «مسنده» (٧٣٠) من طريق **شعبة**. سبعتهم عن الهجري، به.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَلِيُّ بن الْمُنْذِرِ:

هو علي بن المنذر بن زيد الأودي، ويقال: الأسدي، أبو الحسن الكوفي، الطريقي[1].

روى عن: أبيه، وابن فضيل، وجماعة. وعنه: الترمذي، وابن ماجه، وآخرون.

قال ابن نمير، وابن أبي حاتم: «صدوق ثقة». وقال أبو حاتم: «محله الصدق». وقال النسائي: «شيعي محض ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الدارقطني، ومسلمة بن قاسم: «لا بأس به» وزاد الأخير: «كان يتشيع».

وقال الإسماعيلي: «في القلب منه شيء لست أخبره».

---

(١) ذكر السمعاني في ((الأنساب)) ٧٤/٤ أنه قيل له ذلك؛ لأنه ولد بالطريق. ونقل ذلك أيضاً ابن حجر في التهذيب ٣٨٦/٧.

وبكل حال فإن الأكثر على توثيقه، ومنهم أئمة وصفوا بالتشدد. و لم يشذ عن ذلك إلا الإسماعيلي فقد توقف فيه، لكنه بيّن سبب توقفه بقوله: «لست أخبره» والمثبت مقدم على النافي، ومن علم حجة على من لم يعلم.

**الخلاصة في علي بن المنذر، أنه:**

- **ثقة.**

أما الذهبي في «الكاشف» فقد اكتفى بنقل كلام النسائي، أما ابن حجر في «التقريب» فقال: «صدوق يتشيع».

مات سنة ٢٥٦هـ، روى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٠٦/٦، الثقات ٤٧٤/٨، تهذيب الكمال ٣٠٣/٥، الكاشف ٨٤/٢، التهذيب ١٩٤/٣، التقريب ٤٧٣/٣(٤٨٠٣).

## ٢. محمد بن فُضَيْل:

هو محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي. روى عن: أبيه، وإبراهيم الهجري، وخلق كثير. وعنه: علي بن المنذر، وأحمد بن حنبل، وآخرون.

قال ابن سعد، وابن معين، وابن المديني، والعجلي، ويعقوب بن سفيان: «ثقة»، وزاد ابن سعد: «صدوقاً كثير الحديث متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به». وزاد ابن المديني: «ثبتاً في الحديث، وما أقل سقط حديثه». قال أحمد: «كان يتشيع، وكان حسن الحديث». وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال الدارقطني: «كان ثبتاً في الحديث إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان». وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «ثقاتهما» وقال ابن حبان: «كان يغلو في التشيع».

قال أبو حاتم: «شيخ». وقال أبو داود: «كان شيعياً محترفاً».

وبكل حال فالذي يتبيّن للمتأمل أن أكثر الأئمة على توثيقه إضافة إلى احتجاج الشيخان به، وأنما غاية الأمر أن من تكلّم فيه نظر إلى تشيعه، وهذا مما لا يؤثر في مروياته مع وجود الصدق والضبط، ومع ذلك فقد ورد عنه ما يخالف ذلك كما قال أبو هاشم

الرفاعي: سمعت ابن فضيل يقول: «رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحم عليه»، قال: وسمعته يحلف بالله أنه صاحب سنة رأيت على خفه أثر المسح ... ».

**الخلاصة في محمد بن فضيل، أنه:**

- **ثقة.**

قال فيه الذهبي في «الكاشف»: «ثقة شيعي». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق عارف رُمي بالتشيع».

مات سنة ١٩٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٠٧/١، معرفة الثقات ٢٥٠/٢، الجرح والتعديل ٥٧/٨، الثقات ٦٧٤/٢، تاريخ أسماء الثقات ص٢٠٨، تهذيب الكمال ٤٧٨/٦، الكاشف ٢١١/٢، الميزان ٩/٤، التهذيب ٦٧٦/٣، التقريب ٥٨٦/(٦٢٢٧)، هدي الساري ص٤٦٤.

### ٣. إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ:

هو إبراهيم بن مسلم العبدي، أبو إسحاق الكوفي المعروف بالهجري. روى عن: عبد الله بن أبي أوفى، وأبي الأحوص، وغيرهما. وعنه: شعبة، ومحمد بن فضيل بن غزوان، وغيرهما.

قال الفسوي: «كان رفاعا لا بأس به». وقال علي بن المديني عن ابن عيينة: «كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقة جيدة على ما فيه». وقال عبد الرحمن بن بشر، عن سفيان: «أتيت إبراهيم الهجري، فدفع إلي عامة كتبه، فرحمت الشيخ وأصلحت له كتابه. قلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا عن عمر»، قال ابن حجر معقباً: «القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح؛ لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينة ذكر أنه ميّز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ - والله أعلم-». وقال الساجي: «صدوق يهم، كان رفاعاً للأحاديث، وكان سيء الحفظ، فيه ضعف».

وقال ابن عدي: «إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله وعامتها مستقيمة». وقال الأزدي: «هو صدوق ولكنه رفاع كثير الوهم».

وقال المسندي عن سفيان: «أنه كان يضعفه»، وقال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى يحدث عن سفيان -يعني الثوري- عن الهجري، وقال: عبد الرحمن يحدث عن سفيان عنه. وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث». وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء». وقال أبو زرعة: «ضعيف». وقال السعدي: «يضعف حديثه». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث». وقال الحربي: «فيه ضعف». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال الترمذي: «يضعف في الحديث». وقال النسائي: «منكر الحديث»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه»، وفي «التمييز» قال: «ضعيف». وقال أبو أحمد ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه وهو عندي ممن لا يجوز الاحتجاج بحديثه، وإبراهيم الخوزي عندي أصلح منه». وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان الهجري رفاعاً وضعفه». وقال علي بن الحسين بن الجنيد: «متروك». وقال البزار: «رفع أحاديث وقفها غيره». وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ فيكثر». وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم».

**الخلاصة في إبراهيم الهجري، أنه:**

- **ضعيف.**

أما قول ابن عدي إن عامة روايته مستقيمة، فهذا مخالف للأئمة الكبار في تضعيفهم له وفيهم من وصفه بالنكارة كالبخاري والنسائي، بل إن ابن عدي نفسه قال فيه: «ومع ضعفه يكتب حديثه وهو عندي ممن لا يجوز الاحتجاج بحديثه».

قال فيه الذهبي في «الميزان» و«الكاشف»: «ضُعّف»، وقال في «ديوان الضعفاء»: «ضعفوه». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ليِّن الحديث، رفع موقوفات».

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٣٤١/٦، تاريخ الدوري ١٤/٢، تاريخ الدارمي ٧٤، التاريخ الكبير ٣٢٦/١، أحوال الرجال ٩١، المعرفة والتاريخ ٧١١/٢، ١٠٨/٣، الجرح والتعديل ١٣٢/١، المجروحين ٩٩/١، الكامل ٢١٥/١، تهذيب الكمال ١٣٧/١،

الميزان ١/٦٦، الكاشف ١/٩٣، إكمال تهذيب الكمال ١/٢٩٢، التهذيب ١/١٦٤، التقريب ١١٩/(٢٥٢).

### ٤. أبو الأَحْوَص:

هو سلاَّم بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي.

- **ثقة متقن صاحب حديث.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والثمانين.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده إبراهيم الهجري وهو ضعيف.

قال الهيثمي في «المجمع» ٤/٢٣٨: «رواه أحمد، وفيه إبراهيم الهجري، وهو ضعيف». وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ٢/١٧٨: «هذا إسناد فيه إبراهيم بن مسلم الهجري الكوفي، وهو ضعيف. وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الشيخان، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه». قلت: وهو كما قال فإن الحديث يشهد له ما تقدم في الباب، وكذا ما أخرجه البخاري (ك: العتق، ب: إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه، ح:٢٥٥٧) من طريق محمد بن زياد، عن أبي هريرة. وما أخرجه مسلم (ك: الأيمان، ب: إطعام المملوك مما يأكل، ح:١٦٦٣) من طريق موسى بن يسار عن أبي هريرة. فذكرا نحوه.

وبهذا يرتقي الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره.

### فوائد الباب الفقهية:

١. نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذي أكل منه مثله في تلك البلدة، وكذلك القول في الأدم والكسوة، وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك، وإن كان الأفضل أن يشرك معه الخادم في ذلك. وقيل لمالك: أيأكل الرجل من طعام لا يأكله أهله وعياله ورقيقه، ويلبس غير ما يكسوهم؟ قال: أي والله،

وأراه في سعة من ذلك ولكن يحسن إليهم. قيل : فحديث أبي ذر[١] ؟ قال: كان الناس ليس لهم هذا القوت [٢].

٢. قوله في الحديث: «ليناوله لقمة» قال العلماء: وليكن ما يناوله لقمة كبيرة تسد مسداً، لا صغيرة تهيج الشهوة، ولا تقضي النهمة [٣].

---

(١) يشير إلى ما أخرجه الشيخان عن أبي ذر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «هم إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم».

(٢) انظر عمدة القاري ٧٩/٢١.

(٣) انظر روضة الطالبين ١١٦/٩، والمغني ٦٣٠/٧، وكشاف القناع ٤٨٩/٥.

## بَاب النَّهْيِ أَنْ يُقَامَ عن الطَّعَامِ حتى يُرْفَعَ وَأَنْ يَكُفَّ يَدَهُ حتى يَفْرُغَ الْقَوْمُ

(٣٢٩٤) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عبد اللَّه بن أَحْمَدَ بن بَشِيرِ بن ذَكْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، عن مُنِيرِ بن الزُّبَيْرِ، عن مَكْحُولٍ، عن عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهى أَنْ يُقَامَ عن الطَّعَامِ، حتى يُرْفَعَ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» ٤/(٣٥٠٤) من طريق علي بن بحر. وابن عدي في «الكامل» ٦/٤٦٩ — ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٥/(٦٠٥١)، وابن عساكر في «تاريخه» ٦٠/٣٧٩ – من طريق العباس بن عثمان وَعباس بن الوليد الخلال. ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم، به.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. عبد اللَّه بن أَحْمَد بن بَشِير:

هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان البهراني، أبو عمرو ويقال: أبو محمد الدمشقي المقري إمام الجامع. روى عن: الوليد بن مسلم، ووكيع، وجماعة. وعنه: أبو داود، وابن ماجه، وجماعة.

قال ابن معين: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال الوليد بن عتيبة ما بالعراق اقرأ منه. وقال أبو زرعة الدمشقي: «ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمنه عندي اقرأ منه».

### الخلاصة في عبد الله بن أحمد، أنه:

- **صدوق.**

واكتفى الذهبي في «الكاشف» بنقل قول أبي حاتم فيه، أما ابن حجر في «التقريب» فقال: «صدوق».

مات سنة ٢٤٣هـ، وقيل: ٢٤٢هـ. روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٨٢/٤، الكاشف ٥٨٣/١، التهذيب ١٤٠/٥، التقريب ٣٥١/(٣٢٠٣).

## ٢. الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ:

هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي.

- **ثقة مدلس.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

## ٣. مُنِير بن الزُّبَيْر:

هو منير بن الزبير الشامي، أبو ذر الأزدي، ويقال: الأردني. روى عن: الحسن، ومكحول، وغيرهما. وعنه: الوليد بن مسلم.

قال أبو زرعة الدمشقي: قلت - يعني لدحيم - : فما تقول في منير بن الزبير؟ قال: تسأل عنه؛ وهو يروي عن مكحول أتيت المقداد! يعني أن مكحولاً لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات بالمعضلات».

**الخلاصة في منير بن الزبير، أنه:**

- **ضعيف.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعيف»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف».

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٢٤٠/٧، الكاشف ٢٩٩/٢، الميزان ١٩٣/٤، التهذيب ٣٢١/١٠، التقريب ٦٣٦/(٦٩٢٠).

## ٤. مَكْحُول:

هو مكحول الشامي، أبو عبد الله، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم، الفقيه الدمشقي. روى عن: عائشة ﷺ مرسلاً، وأنس ﷺ، وواثلة بن الأسقع ﷺ، وخلق. وعنه: الأوزاعي، ومنير بن الزبير، وآخرون.

ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام. وقال أبو حاتم: قلت لأبي مسهر: هل سمع مكحول من أحد من الصحابة؟ قال: من أنس. قلت: قيل: سمع من أبي هند؟ قال: رواه؟ قلت: حيوة، عن أبي صخرة، عن مكحول، أنه سمع أبا هند. فكأنه لم يلتفت إلى ذلك. فقلت له: فواثلة بن الأسقع؟ فقال: من يرويه؟ قلت: حدثنا أبو صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة؟ فكأنه أومئ برأسه. وقال الترمذي: سمع مكحول من واثلة، وأنس، وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من واحد من الصحابة إلا منهم. وقال النسائي: لم يسمع من عنبسة. وقال مكحول: عتقت بمصر، فلم أدع فيها علماً إلا احتويت عليه، فيما أرى، ثم أتيت العراق، والمدينة، والشام، فذكر كذلك. وقال الزهري: العلماء أربعة فذكرهم، فقال: ومكحول بالشام. وقال ابن إسحاق: سمعت مكحولاً يقول: طفت الأرض كلها في طلب العلم. وكان سليمان بن موسى يقول: إذا جاء بالعلم من الشام عن مكحول قبلناه. وقال مروان بن محمد عن سعيد: لم يكن في زمان مكحول أبصر منه بالفتيا. وقال عثمان بن عطاء: كان مكحول أعجميا وكل ما قال بالشام قبل منه. وقال ابن عمار: كان مكحول إمام أهل الشام. وقال العجلي: تابعي ثقة. وقال ابن خراش: شامي صدوق، وكان يرى القدر. وقال الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحداً من التابعين تكلم في القدر إلا هذين الرجلين الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك، فإذا هو باطل. وقال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول.

قال ابن حبان في «الثقات»: ربما دلس. وقال أبو بكر البزار: روى مكحول عن جماعة من الصحابة ... ولم يسمع منهم؛ وإنما أرسل عنهم، ولم يَقل في حديث عنهم: حدثنا، وقد روى عن أبي أمامة وأنس، وروى عن أنس، وأدخل بينه وبين أنس موسى بن أنس، ولم يقل سمعت أنس؛ فتفرَّقنا في حديثه عن أنس وأبي أمامة.

وقال الحاكم في «علومه»: أكثر روايته عن الصحابة حوالة.

وقال ابن سعد: عن بعض أهل العلم أن مكحولاً: كان يقول بالقدر، وكان ضعيفاً في حديثه، وروايته. وفي «تهذيب التهذيب»: «ورأيه» مكان قوله: «وروايته».

وقال أبو داود: سألت أحمد: هل أنكر أهل النظر على مكحول شيئاً؟ قال: أنكروا عليه مجالسة علان ورموه به، فبرأ نفسه بأن نحاه. وقال الجوزجاني: يتوهم عليه القدر، وهو سعى عليه. وقال يحيى بن معين: كان قدرياً ثم رجع.

وبالجملة فإن مكحولاً متفق على تعديله وتوثيقه، وتضعيف ابن سعد له مبهم و لم يتابعه أحد غيره. أما التدليس فلم يرمه به من الأئمة الكبار إلا ابن حبان، ولما قال الذهبي: «هو صاحب تدليس»، تعقبه ابن حجر بقوله: «وأطلق الذهبي أنه كان يدلس، و لم أره للمتقدمين إلا في قول ابن حبان». وذكره في المدلسين الذهبي، والعلائي، وسبط ابن العجمي، وابن حجر في «النكت»[1]، وعمدهم في ذلك قول ابن حبان وهو يعني — والله أعلم — الإرسال؛ لأن غيره لم يذكره بتدليس عمن سمع منه، ومثله الذهبي في «تذكرة الحفاظ» لما قال: «يدلس عن أُبي بن كعب، وعبادة، وعائشة، والكبار» أي يرسل؛ فإنه لم يسمع عن هؤلاء أصلاً، والذهبي كان ممن يطلق التدليس على الإرسال الخفي.

وأما رميه بالقدر فقد قيل فيه إنه: قدري، وقيل: رجع عنه، وقيل: لم يثبت أنه قدري. والأخير هو الأقرب — والله أعلم — كما قال الأوزاعي: «فكشفنا عن ذلك، فإذا هو باطل».

**الخلاصة في مكحول أنه:**

- **متفقٌ على توثيقه وفضله وفقهه، وكان يرسل.**

مات سنة بضع عشرة ومائة للهجرة، روى له البخاري في «جزء القراءة»، ومسلم، والباقون.

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٤٥٤/٧، معرفة الثقات ٤٣٩/٢، الجرح التعديل ٤٠٨/٨، الثقات ٤٤٦/٥، والمشاهير ص١٤١، تهذيب الكمال ٢١٦/٧، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٧،

---

(١) انظر قصيدة الذهبي ص ٢٣، جامع التحصيل ص١٠٩، التبيين ص ٥٦، النكت ٦٤٣/٢ .

الميزان ٤/١٧٧، الكاشف ٢/٢٩١، التهذيب ١٠/٢٨٩، التقريب ٦٣٤/(٦٨٧٥)، تعريف أهل التقديس ص ١٥٦.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده ضعيفاً وهو منير بن الزبير، وهو أيضاً منقطع؛ فإن مكحولاً لم يسمع من عائشة.

قال الأشبيلي في «الأحكام» كما في «بيان الوهم والإيهام» ٣/٧٢ عن هذا الحديث: «لم يسمع مكحول من عائشة»، وتعقبه ابن القطان فقال: «كذا ذكره من غير مزيد، لم يُعِبْه بسوى الانقطاع. وهو لو كان متصلاً ما صح؛ لأن منير بن الزبير إما مجهول، وإما ضعيف، وذلك أنه لا يعرف له كبير شيء، ولا من روى عنه، إلا الوليد بن مسلم. وقد سأل أبو زرعة الدمشقي، دحيماً عنه. فقال: تسألني عنه، وهو يروي عن مكحول قال: أتيت المقداد؟. فهذا غاية المنكر، ولذلك أنكره دحيم، فاعلمه.

وحكم عليه الذهبي في «الميزان» بأنه منقطع.

وقال البوصيري في «المصباح» ٢/١٧٨: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف منير بن الزبير، وتدليس الوليد بن مسلم، ومكحول. لكن رأيت في مسند «الشاميين» للطبراني تصريح الوليد بن مسلم ومكحول بالتحديث، فزالت تهمة تدليسهما، فلم يبق في ضعف رجال الإسناد إلا منير بن الزبير، والله أعلم». قلت: أما ورود تصريح الوليد بالتحديث في المطبوع من مسند الشاميين فنعم، وأما تصريح مكحول بالتحديث من عائشة فليس موجوداً، وأظنه من أوهام النُّسَّاخ وأغلاط النُّسخ في زمان البوصيري، أو هو سبق نظر منه، والله أعلم.

وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» ١/٤١٢: «ضعيف جداً»، وكذا في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٣٢٩٤).

## فوائد الحديث الفقهية:

- هذا الحديث محمول — لو صحَّ - في غير مائدة أعدت لجلوس قوم بعد قوم[1] .
- ولبقية فوائد الباب انظر فوائد الحديث السادس والتسعين.

(١) انظر فيض القدير ٣٤٨/٦.

## بَاب من بَاتَ وفي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ

(٣٢٩٦) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّسِ، ثنا عُبَيْدُ بن وَسِيمٍ الْجَمَّالُ، ثني الْحَسَنُ بن الْحَسَنِ، عن أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ، عن الْحُسَيْنِ بن عَلِيٍّ، عن أُمِّهِ فَاطِمَةَ ابْنَةِ رسول اللَّه ﷺ، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ : «**أَلا لاَ يَلُومَنَّ امْرُؤٌ إلا نَفْسَهُ يَبِيتُ وفي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ١٢/١١٥ – ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ٥/٨٣. والدولابي في «الذرية الطاهرة» (ح١٨١) عن حمد بن أحمد الأودي. كلاهما (أبو يعلى، وحمد بن أحمد) عن جبارة، به، بنحوه.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّس:

هو جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي.

● **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والتسعين.

### ٢. عُبَيْدُ بن وَسِيم الْجَمَّال:

هو عبيد بن الوسيم الجمال البكري، أبو الوسيم الكوفي، ويقال: عبيد بن أبي الوسيم. روى عن: الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي، وسلمان أبي شداد مولى أبي رافع، وغيرهما. وعنه: جبارة بن المغلس، وسويد بن سعيد، وآخرون.

ذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»، وقال ابن شاهين: «وثقه ابن معين».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثّق»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

● **ثقة.**

روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٦/٧، من كلام أبي زكريا في الرجال (٩٨)، تاريخ أسماء الثقات ص١٦٦،الكاشف ١/٦٩٣، التهذيب ٧/٧٨، التقريب ٤٤٢/(٤٤٠٠).

## ٣. الْحَسَنُ بن الْحَسَن:

هو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أخو عبد الله، أمه فاطمة بنت الحسين. روى عن: أبيه، وأمه. وعنه: وعبيد بن الوسيم الجمال، وعمر بن شبيب المسلي، وغيرهما.

قال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «المشاهير»: «من قراء أهل البيت وعبادهم».

● **مجهول الحال.**

مات سنة ١٤٥هـ، له عند ابن ماجه حديث واحد.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٦/١٥٩، المشاهير (ت٤٢٢)، الكاشف ١/٣٢٢، التهذيب ٢/٢٦٢، التقريب ١٩٤/(١٢٢٥).

## ٤. فَاطِمَة بِنْت الْحُسَيْن:

هي فاطمة بنت حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية، المدنية، زوج الحسن بن الحسن بن علي. روت عن: أبيها الحسين بن علي، وعمتها زينب. وعنها: ابناها: الحسن بن الحسن، وإبراهيم بن الحسن، وآخرون.

● **ثقة.**

ماتت ١١٠هـ، روى لها أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٥/٣٠٠، تهذيب الكمال ٨/٥٦١، الكاشف ٢/٥١٥، التهذيب ٤/٦٨٤، التقريب ٨٦٢/(٨٦٥١).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لوجود ضعيف في إسناده وهو جبارة بن المغلس، ومجهول حـال وهو الحسن بن الحسن بن الحسن.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة ﷺ كـ: (أبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وعطية بن بسر، وابن عمر) لا يخلو بعضها من ضعف، وأمثلُها حديث أبي هريرة ﷺ وهو حديث حسن تقدم في الحديث الواحد والسبعين.

## غريب الحديث:

**قوله:** ((**غَمَر**)): الغَمَر بالتحريك: الدَّسَم والزُّهُومة من اللحْم، كالوضَرِ من السَّمْن[1].

## فوائد الحديث الفقهية[2]:

١. فيه أنه لا ينبغي النوم بدون غسل اليدين من رائحة الغمر.
٢. وفيه حرص النبي ﷺ على نفع الناس وسلامتهم.
٣. وفيه حث الإسلام على النظافة.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٨٥.
(٢) ينظر: فوائد الحديث الواحد والسبعين.

# بَاب عَرْضِ الطَّعَامِ

(٣٢٩٨) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بن مُحَمَّد، قالا: ثنا وَكِيعٌ، عن سُفْيَانَ، عن ابن أبي حُسَيْنٍ، عن شَهْرِ بن حَوْشَبٍ، عن أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قالت: أُتِيَ النبي ﷺ بطَعَامٍ، فَعَرَضَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: لا نَشْتَهِيهِ. فقال: «**لا تَجْمَعْنَ جُوعًا وَكَذِبًا**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٤٥/(٢٧٥٦٧) عن وكيع. وفي (٢٧٥٩٨) عن عبد الرزاق. كلاهما عن سفيان الثوري، عن ابن أبي حسين، به.

وأخرجه أحمد ٤٥/(٢٧٥٦٠) عن سفيان بن عيينة. والحميدي في «مسنده» (٣٦٧)، والطبراني في «الكبير» ٢٤/(٤٣٤) من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه أحمد ٤٥/(٢٧٥٩١) – ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٢٠/٧ – عن أبي اليمان، عن شعيب، عن عبد الله بن أبي حسين.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٤/(٤٣٥) من طريق إبراهيم بن نشيط، عن ابن أبي حسين، به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٢٣/(٦٣) من طريق محمد بن حسن المخزومي، عن عبد المجيد بن عبد العزيز، عن عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، عن أبيه، عن أسماء بنت يزيد، به.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة:

هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة؛ وهو إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو بكر الحافظ الكوفي. روى عن: أبي أسامة، وابن مهدي، وخلق. وعنه: الشيخان، وابن

ماجه.

- **ثقة حافظ صاحب تصانيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث التسعين.

## ٢. عَلِيُّ بن مُحَمَّد:

هو علي بن محمد بن إسحاق، أبو الحسن الكوفي، نزيل قزوين. روى عن: وكيع، وخاله محمد بن عبيد، وآخرون. وعنه: ابن ماجه، وأبي زرعة، وجماعة.

- **ثقة عابد.**

مات سنة ٢٣٣هـ، روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٤٦٧/٨، تهذيب الكمال ٢٩٧/٥، الكاشف ٤٦/٢، التهذيب ١٩٠/٣، التقريب ٤٧٢/(٤٧٩١).

## ٣. وَكِيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي. روى عن: الثوري، والأعمش، وغيرهما. وعنه: محمد بن العلاء، وأحمد، وغيرهما.

- **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

## ٤. سُفْيَان:

هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

- **ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٥. ابن أبي حُسَيْن:

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف المكي النوفلي، وأمه أم عبد الله بنت أبي سروعة. روى عن: شهر بن حوشب، وعطاء، وجماعة. وعنه: السفيانان، وآخرون.

- **ثقة عالم بالمناسك.**

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٤٤/٢، الجرح والتعديل ٩٧/٥، الثقات ٤٣/٧، المشاهير ص١٤٨، تهذيب الكمال ١٨٨/٤، التهذيب ٢٩٣/٥، التقريب ٣٦٨/(٣٤٣٠).

### ٦. شَهْر بن حَوْشَب:

هو شهر بن حوشب الأشعري، أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبدالرحمن، ويقال : أبو الجعد الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن. روى عن: أسماء بنت يزيد، وأبي هريرة، وغيرهما. وعنه: قتادة ، ومطر الوراق ، والحكم ابن عتيبة وغيرهم ،

قال ابن معين: «ثقة»، وقال مرة: «ثبت». وقال حرب الكرماني عن أحمد: «ما أحسن حديثه، ووثقه ، وهو شامي من أهل حمص ، وأظنه قال : هو كندي، وروى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً». وأثنى عليه أحمد - أيضاً - وأبو زرعة الرازي وقال: «ليس به بأس». ونقل الترمذي عن البخاري: «شهر حسن الحديث، وقَوَّى أمره، وقال: إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عنه». وقال العجلي: «تابعي ثقة». وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، على أن بعضهم قد طعن فيه». وقال يعقوب بن سفيان: «وشهر وإن قال ابن عون: إن شهراً نزكوه، فهو ثقة». وقال يعقوب بن شيبة: قيل لابن المديني: ترضى حديث شهر؟ فقال: «أنا أحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه يحيى وعبد الرحمن على تركه».

وقال شعبة: «وقد لقيت شهراً فلم أعتد به». وقال ابن عمار: «روى عنه الناس، وما أعلم أحداً قال فيه غير شعبة، قيل يكون حديثه حجة؟ قال: لا». وقال أبو حاتم: «شهر أحب إليَّ من أبي هارون، وبشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، ولا يحتج به». قال صالح

بن محمد البغدادي: «روى عنه الناس من أهل البصرة، وأهل الكوفة، وأهل الشام، ولم يوقف منه على كذب، وكان رجلاً يتنسك، إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد». وقال أبو جعفر الطبري: «كان فقيهاً قارئاً عالماً». وقال أبو بكر البزار: «لا نعلم أحداً ترك الرواية عنه غير شعبة». وقال ابن القطان الفاسي: «لم أسمع لمضعفه حجة وما ذكروا من تزييه بزي الجند وسماعه الغناء بالآلات وقذفه بأخذ الخريطة، فأما لا يصح، أو هو خارج على مخرج لا يضره، وشر ما قيل فيه: أنه يروي منكرات عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به».

وقال النضر بن شميل، عن ابن عون: «إن شهراً نزكوه». قال النضر: «نزكوه؛ أي: طعنوا فيه» [(١)]، وقال الجوزجاني: «أحاديثه لا تشبه حديث الناس ... فلا ينبغي أن يغتر به وبروايته». وضعفه ابن سعد، وموسى بن هارون، والدارقطني، وغيرهم. وقال النسائي: «ليس بالقوي» . وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وأنه ليس بالقوي في الحديث، وأنه ممن لا يحتج بحديثه، ولا يُتَدَيَّنُ به».

وقال يحيى بن أبي بكير الكرماني، عن أبيه: كان شهر بن حوشب على بيت المال، فأخذ خريطة فيها دراهم فقال القائل:

لقد باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر

وذكروا قصة أخرى في اتهامه بالسرقة، إلا أنهما لا تثبتان.

وبكل حال فإن المتأمل في أقوال الأئمة فيه يرى أن التوسط في حاله هو الأقرب، خاصةً مع توثيق المتقدمين من الأئمة له، وعدم وجود حجة قوية لمن ضعفه قال الذهبيّ في «السير»: «الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجِّح»، وقال في «ديوان الضعفاء» :«مختلفٌ فيه، وحديثه حسن»، أما الحافظ فقال عنه: «صدوق كثير الإرسال والأوهام»، وفي وصفه بكثرة الأوهام ما لا يتابع عليه، والله أعلم.

---

(١) وفسّرها الإمام مسلم في (مقدمة صحيح مسلم ١/١٧) بقوله: أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه.

**الخلاصة في شهر بن حوشب، أنه:**

● **صدوق.**

مات سنة ١٠٠ ، وقيل بعدها، روى له البخاري في «الأدب»، ومسلم مقروناً بغيره ، وروى له الباقون .

**مراجع ترجمته:** الطبقات ٤٤٩/٧، أحوال الرجال ص٩٦، معرفة الثقات ٤٦١/١، المعرفة والتاريخ ٤٢٦/٢، ضعفاء النسائي ص٥٦، الجرح والتعديل ٣٨٢/٤، الكامل ٣٦/٤، المجروحين ٣٥٧/١، تهذيب الكمال ٤٠٩/٣، الميزان ٢٨٤/٢، السير ٣٧٢/٤، ديوان الضعفاء ص١٨٩، التهذيب ٣٢٤/٤، التقريب ٣٢٠/(٢٨٣٠).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

● **حسن**؛ لوجود صدوق في إسناده وهو شهر بن حوشب.

وقال الهيثمي عند هذا الحديث في «مجمع الزوائد» ٥١/٤: «وشهر فيه كلام وحديثه حسن».

وقال البوصيري: «مصباح الزجاجة»: «هذا إسناد حسن شهر مختلف فيه».

وحسّن الحديث الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٢٩٨).

**الشواهد:**

يشهد لحديث أسماء بنت يزيد حديث أسماء بنت عميس ولفظه: «عن أَسْمَاءَ بِنْت عُمَيْسٍ قالت: كنت صَاحِبَةَ عَائِشَةَ التي هَيَّأْتُهَا وَأَدْخَلْتُهَا على رسول اللَّه ﷺ ومعي نِسْوَةٌ قالت: فَوَ اللَّه ما وَجَدْنَا عِنْدَهُ قِرًى إلا قَدَحاً من لَبَنٍ، قالت: فَشَرِبَ منه ثُمَّ نَاوَلَهُ عَائِشَةَ، فَاسْتَحْيَتِ الْجَارِيَةُ، فَقُلْنَا: لاَ تَرُدِّي يَدَ رسول اللَّه ﷺ خذي منه، فأخذته على حَيَاءٍ، فَشَرِبَتْ منه ثُمَّ قال: «ناولي صَوَاحِبَكِ»، فَقُلْنَا: لاَ نَشْتَهِيه، فقال: «لاَ تَجْمَعْنَ جُوعاً وَكَذِباً»، قالت: فقلت: يا رَسُولَ اللَّه إن قالت إِحْدَانَا لشيء تَشْتَهِيهِ لاَ أَشْتَهِيهِ يُعَدُّ ذلك كَذِباً؟ قال: «إن الْكَذِبَ يُكْتَبُ كَذِباً حتى تُكْتَبَ الْكُذَيْبَةُ كُذَيْبَةً».

وهذا الحديث أخرجه أحمد ٤٥/(٢٧٤٧١) واللفظ له — ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٥٢٠) — وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (١٤٩)، والطبراني في «الكبير» ٢٤/(٤٠٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٨٢١). كلهم من طرق عن يونس بن يزيد الأيلي، عن أبي شداد، عن مجاهد، عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها، به بنحوه.

وهذا الحديث ضعيف؛ لضعف أبي شداد[1]، وللانقطاع فيه فإن مجاهد لم يذكروا له سماعاً من أسماء بنت عميس[2].

(١) انظر ترجمته في تعجيل المنفعة ٢/(١٣٠٣)، لم يرو عنه سوى ابن جريج، ويونس بن يزيد.

(٢) انظر تحفة التحصيل ص٢٩٤.

(٣٢٩٩) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، وَعَلِيُّ بن مُحَمَّد، قالا: ثنا وَكِيعٌ، عن أبي هِلالٍ، عن عبد اللَّه بن سَوَادَةَ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رَجُلٌ من بَنِي عبد الأَشْهَلِ[1] ﷺ قال: أَتَيْتُ النبي ﷺ وهو يَتَغَدَّى، فقال: «**ادْنُ فَكُلْ**»، فقلت: إِنِي صَائِمٌ، فَيَا لَهْفَ نَفْسِي هَلاَّ كنت طَعِمْتُ من طَعَامِ رسول اللَّه ﷺ.

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٧/٤٥. وابن أبي شيبة في «مسنده» ٢/(٥٦٦). وأحمد ٣١/(١٩٠٤٧). وابن ماجه في الموضع الأول (١٦٦٧)، والترمذي (٧١٥) – ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ٦/(١٧٦٩)–، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٠٤٤). كلهم من طريق وكيع، به بنحوه مطولاً وبزيادة في أثناءه. والثلاثة الأُول بلا واسطة، وقرن ابن سعد مع وكيع، عفان بن مسلم. ولفظه عند أحمد: أَغَارَتْ عَلَيْنَا خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: «ادْنُ فَكُلْ»، قُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ. قَالَ: «اجْلِسْ أُحَدِّثْكَ عَنْ الصَّوْمِ أَوْ الصِّيَامِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنْ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ، وَعَنْ الْمُسَافِرِ وَالْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ أَوْ الصِّيَامَ». وَاللَّهِ لَقَدْ قَالَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِلاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا، فَيَا لَهْفَ نَفْسِي هَلاَّ كُنْتُ طَعِمْتُ مِنْ طَعَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قلت: وقد أعرض الترمذي عن لفظة «المسافر» الثانية وسيأتي الحكم عليها بإذن الله.

قال الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ، ولا نَعْرِفُ لأَنَسِ بن مَالِكٍ هذا عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الْوَاحِدِ، وَالْعَمَلُ على هذا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وقال بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ تُفْطِرَانِ وَتَقْضِيَانِ وَتُطْعِمَانِ. وَبِه يقول سُفْيَانُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ. وقال بَعْضُهُمْ: تُفْطِرَانِ وَتُطْعِمَانِ ولا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ شَاءَتَا قَضَتَا، ولا إِطْعَامَ عَلَيْهِمَا، وَبِهِ يقول إسحاق».

---

(١) وقع عند جماعة من المصنفين كابن أبي شيبة في مسنده، وابن ماجه، والبيهقي في الكبرى: ((رجل من بني عبد الأشهل)) وهو وهم والصواب كما أثبته الباقون: ((رجل من بني عبد الله بن كعب))، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر في الإصابة ١/(٥٦٤).

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٣٤١) عن **سليمان بن حرب**. ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» ٤٧١/٢ عن **أبي نعيم وَأبي عمر النمري**. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣/(١٤٩٣) عن **هدبة بن خالد**. وابن خزيمة في «صحيحه» ٣/(٢٠٤٤) من طرق عن: **وكيع، وعفان، وعاصم بن علي**. وابن قانع في «معجمه» ١٥/١ من طريقي **مسلم بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن المبارك**. والطبراني في «الكبير» ١/(٧٦٥) من طريق أبي نعيم، **وشيبان بن فروخ، وكامل بن طلحة الجحدري**، وهدبة بن خالد. وابن عدي في «الكامل» ٢٢٢٠/٦ عن **طالوت**. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١/(٨٣٢) من طريق عاصم بن علي، وسليمان بن حرب، وشيبان. والبيهقي في «الكبرى» ٢٣١/٤ من طريق **عبيد الله بن موسى**، وأبو نعيم. كلهم — الثلاثة عشر — عن أبي هلال، به، بنحو لفظ حديث وكيع المتقدم، وليس في بعض الطرق قوله: «لهف نفسي ... إلخ».

وقد تابع أبا هلال؛ أشعثُ بن سوار، أخرج روايته:

الطبراني في الكبير ١/(٧٦٦) من طريق أشعث بن سوار عن عبد الله بن سوادة به، بنحوه.

وخالفهما وهيب بن خالد؛ فرواه عن عبد الله بن سوادة، عن أبيه، عن أنس، فزاد في الإسناد: «عن أبيه»، أخرج روايته:

النسائي (٢٣١٥)، والفسوي ٤٧١/٢، والبيهقي ١٥٤/٣، من طريق **مسلم ابن إبراهيم**. والفسوي ٤٧١/٢، والبيهقي ٢٣١/٤ من طريق **المعلى بن أسد**. كلاهما عن وهيب بن خالد، عن عبد الله بن سوادة، عن أبيه، عن أنس بن مالك بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» ٤/(٧٥٦٠) - ومن طريقه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢٩/٢-، والطبراني في «الكبير» ١/(٧٦٣) - عن **معمر**. وأحمد ٣٣/(٤٠٣٢)، والنسائي (٢٢٧٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» ٣/(٢٠٤٣) من طريق **ابن علية**. والنسائي (٢٢٧٥)، والطحاوي في «شرح المعاني» ٤٢٣/١، وفي «شرح المشكل» ١١/(٤٢٦٨) من طريق **ابن عيينة**. والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢٩/٢، والنسائي (٢٢٧٤)، والفسوي في «المعرفة» ٤٦٩/٢، وابن جرير في «التفسير» ١٧٩/٣، وابن خزيمة في «صحيحه»

٣/(٢٠٤٣) من طريق **الثوري**. والفسوي في «المعرفة» ٢/٤٦٨-٤٦٩ من طريق **شعبة**. والطبراني ١/(٧٦٤)، والطحاوي في «شرح المعاني» ١/٤٢٢، وفي «شرح المشكل» ١١/(٤٢٦٥) من طريق **حماد بن زيد**. والبيهقي ٤/٢٣١ من طريق **وهيب بن خالد**. سبعتهم عن **أيوب**.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٢/٢٩ من طرق عن **يحيى بن عبد العزيز**، **وأبان العطار**. والفسوي في «المعرفة» ٢/٤٧٠، والطحاوي في «شرح المعاني» ١/٤٢٣ من طريق **الأوزاعي**. ثلاثتهم عن **يحيى بن أبي كثير**.

وأخرجه النسائي (٢٢٧٨)، والطحاوي في«شرح المعاني» ١/٤٢٣، والفسوي «المعرفة» ٢/٤٧٠ من طريق **خالد الحذاء**.

وأخرجه النسائي (٢٢٨٢) من طريق **غيلان بن جرير**.

أربعتهم (أيوب، ويحيى، وخالد، وغيلان) عن أبي قلابة، عن أنس به، بنحوه، غير أن خالد الحذاء قال: عن رجل أتيت النبي ﷺ. وأما في حديث ابن عيينة وابن علية وحماد فإنهم قالوا: عن رجل، عن أنس. وفي حديث ابن علية، وحماد بن زيد قصة؛ وهي أن أيوب قال: حدثني أبو قلابة هذا الحديث، ثم قال: هل لك في صاحب الحديث؟ فدلني عليه فلقيته، فقال: حدثني قريب لي يقال له: أنس بن مالك فذكر نحوه. وفي حديث غيلان، عن أبي قلابة مرسلاً، وليس في حديث الثوري واسطة بين أبي قلابة وأنس. وليس في حديث شعبة ذكر أبي قلابة. ولم يأت في بعض الروايات ذكر للحامل والمرضع.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة:

هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة؛ وهو إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو بكر الحافظ الكوفي.

- **ثقة حافظ صاحب تصانيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث التسعين.

### ٢. عَلِيٌّ بن مُحَمَّد:

هو علي بن محمد بن إسحاق، أبو الحسن الكوفي، نزيل قزوين.

- **ثقة عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث السادس بعد المائة.

### ٣. وَكِيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي. روى عن: الثوري، والأعمش، وغيرهما. وعنه: محمد بن العلاء، وأحمد، وغيرهما.

- **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٤. أبو هِلال:

هو محمد بن سُلَيم، أبو هلال الراسبي البصري مولاهم.

- **صدوق فيه لين، وروايته عن قتادة مضطربة.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابع والخمسين.

### ٥. عبد اللَّه بن سَوَادَة:

هو عبد الله بن سوادة بن حنظلة القشيري البصري. روى عن: أنس بن مالك الكعبي، وأبيه سوادة. وعنه: أبو هلال الراسبي، وحماد بن زيد.

- **ثقة.**

روى له الجماعة سوى البخاري.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٧٧/٥، تهذيب الكمال ١٥٧/٤، إكمال تهذيب الكمال ٣٩٤/٧، التهذيب ٢٤٧/٥، التقريب ٣٦٤/(٣٣٧٥).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **حسن**؛ لوجود صدوق في إسناده وهو أبو هلال الراسبي «صدوق فيه لين» فعلى هذا يكون الحديث حسناً دون زيادة لفظة «المسافر» الثانية، كما جاء في بعض الطرق[١]: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنْ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلاةِ، وَعَنْ الْمُسَافِرِ وَالْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ أَوْ الصِّيَامَ»، فلفظة «المسافر» الثانية؛ زيادة منكرة؛ لتفرد أبي هلال الراسبي بها، وهو وإن كان صدوقاً فيه لين إلا أن تفرده لايُقبل، وفي عدم ذكر الترمذي لها إلماح على نكارتها عنده، والله أعلم.

وأما متابعة أشعث بن سوار له عند الطبراني، فإن أشعث متكلم فيه[٢].

وأما رواية وهيبُ بن خالد الباهلي التي خالف فيها من تقدم، بأن رواه عن عبد الله بن سوادة، عن أبيه، عن أنس، فزاد: «عن أبيه»؛ فإن ووهيباً: «ثقة حافظ متقن»، كما في ترجمته في الحديث السابع والأربعين.

وبكل حال فالظاهر أن الإسنادين محفوظان، فقد حسن الترمذي طريق أبي هلال، ونقل الحافظ عنه في «الإصابة» ٧٣/١ أنه صححه، وقد صححه ابن خزيمة، ووقع عند ابن سعد في «الطبقات» ٤٥/٧ تصريح عبد الله بن سوادة بسماعه من أنس كما في رواية عفان له، والله أعلم.

وأما رواية أبي قلابة فقد وقع فيها اختلاف كثير، كما سبق عن (أيوب، ويحيى، وخالد، وغيلان)، وقد رجَّح أبوحاتم في «العلل» (م٧٨٤) الوجه المروي عن أيوب، ولعل الأرجح من الروايات عن أيوب التي رواها سبعة من أصحابه ما رواه كل من (ابن علية، ومعمر، وحماد بن زيد، وابن عيينة) عن رجل، عن أنس. وذلك أن فيهم من وصف بأنه أثبت الناس في حديث أيوب كابن علية، وحماد بن زيد[٣]- والله أعلم - .

---

(١) كما في رواية ابن أبي شيبة، وابن سعد، وأحمد، وعبد بن حميد، وأبي داود، وابن ماجه، والفسوي، وابن أبي عاصم، وابن خزيمة، والطحاوي، وابن قانع، والطبراني، وابن عدي، وأبي نعيم، والبيهقي.

(٢) انظر العلل في معرفة الرجال ١٩٨/١، الضعفاء للنسائي (٥٨)، الضعفاء للدارقطني (١١٥)، تهذيب التهذيب ٣٥٢/١.

(٣) انظر شرح العلل لابن رجب ٥١٠/٢.

**فوائد الباب الفقهية:**

١. قال الطيبي : يعني إباؤكن عن الطعام بقولكن لا نشتهيه وأنتن جائعات؛ جمع بين الجوع والكذب، وقريب منه قوله: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» اهـ. والأظهر أن فيه تحذيراً لهن عن الكذب، فإنه يورث في هذا المقام جمعاً بين خسارتي الدين والدنيا لا الجزم بأنه وقع منهن الجمع بينهما، فتأمل فإنه موضع زلل[1].

٢. في الحديث – كما في بعض طرقه – ملاطفة الزوجة عند البناء بها كأن يقدم إليها شيئاً من الشراب ونحوه.

٣. وفيه أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاسيما في هذه الأزمنه التي يغلب في مجالس القوم ومنتدياتهم الكذب في الحديث أو القصص أو الطُّرَف ليمزحوا بها، وبيان أن النبي ﷺ اعتبر مثل ذلك كذباً.

٤. في لفظة: «المسافر» الثانية – وتقدم الحكم بنكارتها – من قوله ﷺ في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنْ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ، وَعَنْ الْمُسَافِرِ وَالْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ أَوْ الصِّيَامَ» دليل لأحد الأقوال في مسألة: حكم صوم المسافر، وتفصيل ذلك أنه "إذا سافر المكلف في رَمَضَان سفراً تتغير به الأحكام الشرعية، فهل إن فطره من صومه رخصة أم حتم؟ اختلف الفقهاء في هذا على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز للمسافر صوم رمضان في سفره، ولو صامه لَمْ يصح وَعَلَيْهِ قضاؤه. وإلى هَذَا ذهب الظاهرية، والإمامية[2] .

القول الثاني: إن إفطار المسافر في رَمَضَان رخصة، إن شاء أفطر وإن شاء صام، لكن الفطر أفضل. وإليه ذهب أحمد[3].

القول الثالث: إن الفطر رخصة، والصيام أفضل بشرط عدم الضرر والتلف. وبه قال جمهور الفقهاء. وإليه ذهب أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، والزيدية[4].

---

(١) انظر مرقاة المفاتيح ١٥٦/٨.

(٢) المحلى ٢٤٣/٦، شرائع الإسلام ٢٠١/١ .

(٣) المغني ٧٨/٣ .

(٤) شرح فتح القدير ٧٩/٢، الإشراف للبغدادي ٢٠٧/١، المجموع ٢٩٢/٦، البحر الزخار ٢٣٢/٣ .

واستدل أصحاب المذهب الأول بزيادة «المسافر» الثانية في حديث أبي هلال، وقد بينا نكارة هذه اللفظة فلم يصح الاحتجاج بها" [١].

(١) أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، للفحل ص٣٢٤-٣٢٥ بتصرف.

# بَاب الأَكْلِ فِي الْمَسْجِدِ

(٣٣٠٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا يَعْقُوبُ بن حُمَيْدِ بن كَاسِبٍ، وَحَرْمَلَةُ بن يحيى، قالا: ثنا عبد اللَّهِ بن وَهْبٍ، أخبرني عَمْرُو بن الْحَارِثِ، حدثني سُلَيْمَانُ بن زِيَادٍ الْحَضْرَمِيُّ، أَنَّهُ سمع عَبْدَ اللَّهِ بن الْحَارِثِ بن جَزْءٍ الزُّبَيْدِيَّ يقول: كنا نَأْكُلُ على عَهْدِ رسول اللَّهِ ﷺ في الْمَسْجِدِ، الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ٥٣٩/٤ من طريق **حرملة**. وأبو عبد الله الدقاق في «مجلس في رؤية الله عز وجل» (ح١١٢) من طريق **أحمد بن عيسى بن حسان المصري**. والضياء في «المختارة» ٩/(١٩٠) من طريق حرملة. كلاهما عن ابن وهب، به، بلفظه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. يَعْقُوبُ بن حُمَيْد بن كَاسِب:

هو يعقوب بن حميد بن كاسب، أبو يوسف، مدني الأصل، مكي الدار. روى عن: عبد الله بن وهب، وإبراهيم بن سعد، وغيرهما. وعنه: ابن ماجه، والبخاري في «خلق أفعال العباد»، وغيرهما.

وثقه ابن معين -في رواية-، وقال الحاكم أبو عبد الله: «لم يتكلم فيه أحد بحجة...»، وقال ابن عدي: «لا بأس به ولا برواياته، وهو كثير الحديث كثير الغرائب»، وأنكر مصعب الزبيري تضعيف ابن معين له، فقال: «بئس ما قال». وقال: «وابن كاسب ثقة مأمون صاحب حديث وكان من أمناء القضاة زماناً»، ووثقه مسلمة. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «وكان ممن يحفظ، وممن جمع وصنف واعتمد على حفظه، فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء، وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه - ما لم يفحش ذلك منه - بمخرجه عن الثقات إذا تقدمت عدالته»، وفي رواية البخاري عنه في «الصحيح» خلاف؛

لأنه روى عن يعقوب غير منسوب، روى له في الصلح وفيمن شهد بدراً توبع عليهما، واستظهر الذهبي وابن حجر أنه هو يعقوب بن حميد.

وقال ابن معين، النسائي: «ليس بشيء»، وقالا أيضاً مرة: «ليس بثقة». وقال أبو حاتم: «هو ضعيف الحديث»، وليّنه أبو زرعة.

وبكل حال فإن يعقوب بن حميد لا يترل عن مرتبة الصدوق على لين فيه، ومن تكلّم فيه من الأئمة فيحمل قولهم على ما في مروياته من غرائب وأوهام لكن ذلك كما قال ابن حبان: «فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء، وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه - ما لم يفحش ذلك منه - بمخرجه عن الثقات إذا تقدمت عدالته».

**الخلاصة في يعقوب بن حميد، أنه:**

- **صدوق له غرائب.**

وأورده الذهبي «فيمن تكلم فيه وهو موثّق»، وقال في «الديوان»: «ضعفه أبو حاتم وغيره»، وفي «المغني»: «قلت: روى عنه البخاري في صحيحه، فقال: يعقوب، ولم ينسبه وقواه»، وفي «الميزان»: «قلت: كان من علماء الحديث، لكنه له مناكير وغرائب». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق ربما وهم».

مات سنة ٢٤١هـ، روى له البخاري في «خلق أفعال العباد»، وقيل في «الصحيح»، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٠٦/٩، الضعفاء للنسائي ١٠٦، الثقات ٢٨٥/٩، الميزان ٤٥٠/٤، السير ١٥٨/١١، التذكرة ٤٦٦/٢، من تكلم فيه وهو موثق ٢٠١، التهذيب ٣٨٤/١١، التقريب ٧٠٤/(٧٨١٥).

## ٢. حَرْمَلَةُ بن يحيى:

هو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبي، أبو حفص المصري.

- **ثقة، يُغْرب لكثرة رواياته.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والتسعين.

### ٣. عبد اللَّهِ بن وَهْب:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه.

• **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

### ٤. عَمْرُو بن الْحَارِث:

هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، أبو أمية المصري. روى عن: سليمان بن زياد الحضرمي، وموسى بن جبير، وخلق. وعنه: عبد الله بن وهب، ومالك، وغيرهما.

• **ثقة فقيه حافظ.**

مات سنة ١٤٨هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/١٧٢، الثقات ٧/٢٢٨، تهذيب الكمال ٥/٣٩٩، الكاشف ٢/٧٤، السير ٦/٣٥٣، التهذيب ٣/٢٦١، التقريب ٤٨٨/(٥٠٠٤).

### ٥. سُلَيْمَانُ بن زِيَاد الْحَضْرَمِيّ:

هو سليمان بن زياد الحضرمي المصري. روى عن: عبد الله بن الحارث بن جزء. وعنه: ابنه غوث، وعمرو بن الحارث، وابن لهيعة، وغيرهما.

وثقه ابن معين، ويعقوب الفسوي. وقال أبو حاتم: «شيخ صحيح الحديث». وقال النسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في «الثقات».

والحاصل أن سليمان بن زياد الأئمة على توثقه، وقول النسائي: «ليس به بأس» هو توثيق له فإن أبا عبد الرحمن كثيراً ما يطلق هذه العبارة ويقصد بها التوثيق ويترجح ذلك إذا وثّقه أمثال من تقدم، أما قول أبو حاتم فمعروف بالتشدد والقول في هذا قول من وثّقه والله أعلم.

**الخلاصة في سليمان بن زياد الحضرمي أنه:**

- **ثقة.**

وهذا ما اعتمده ابن حجر في «التقريب»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثّق».

مات سنة ١١٧هـ، روى له الترمذي في الشمائل، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤/١١٧، الثقات ٤/٣١٤، المشاهير ١٢٢، الكاشف ٤٥٩/١، التهذيب ٤/١٩٣، التقريب ٢٩٨/(٢٥٥٩).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **صحيح؛** لأن رجاله ثقات إلا يعقوب بن حميد فهو صدوق لكنه مقروناً بحرملة بن يحيى وهو ثقة.

وقد جوّد إسناده ابن رجب في «فتح الباري» ٢/٣٧٠، وحسّنه البوصيري في «المصباح» ١٧٩/٢.

وصحّح إسناده الألباني في «السلسلة الصحيحة» ١٥٢/٥، وفي «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٣٠٠).

**فوائد الحديث الفقهية:**

في الحديث دليل على جواز أكل الخبز واللحم وغير ذلك في المسجد، والأولى أن يضع سفرة ونحوها ليحترز من تلويث، وحتى لا يبقى شيء من الطعام فيؤذي المصلين بالهوام والدواب. أما إن كان للأكل رائحة كريهة كثوم وبصل ونحوهما، فمكروه الأكل في المسجد[1]، وقيل: يحرم[2].

(١) انظر روضة الطالبين ٣٩٣/٢، وأعلام الساجد ج ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٢) انظر الفروع ٢ / ٤٣ .

## بَاب الأَكْل قَائمًا

(٣٣٠١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو السَّائِبِ سَلْمُ بن جُنَادَةَ، ثنا حَفْصُ بن غيَاث، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عُمَرَ، عن نَافِعٍ، عن ابن عُمَرَ قال: كنا على عَهْدِ رسول اللَّهِ ﷺ نَأْكُلُ وَنَحْنُ نَمْشِي وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (١٨٨٠) عن **أبي السائب**. وابن حبان في «صحيحه» ١٢/(٥٣٢٢) عن **محمد بن المسيب بن إسحاق**، و١٢/(٥٣٢٥) عن **محمد بن أحمد الرياني**. وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٥٧٣) عن **يحيى بن محمد بن صاعد، وجعفر بن حمدان الموصلي، وعلي بن الحسين بن حرب القاضي، وأحمد بن زكريا الروَّاس، ومحمد بن هارون الحضرمي، ومحمد بن حفص الدوري**. وأبو الحسن الحربي في «الفوائد المنتقاة» (٨٩) عن **العباس بن علي النسائي**. والخطيب في «تاريخه» ٨/(٤٣١٣)، وفي «تالي التلخيص» ١/(١٠٠) من طريق **محمد بن مخلد**. كلهم -الأحد عشر- عن سلم بن جنادة، به، بنحوه وبألفاظ متقاربة.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. وروى عمران بن حدير هذا الحديث عن أبي البزري، عن ابن عمر. وأبو البزري اسمه: يزيد بن عطارد».

وأخرجه **ابن أبي شيبة** في «مصنفه» ٥/(٢٤١٠٨) - وعنه أحمد ١٠/(٥٨٧٤)، وعبد بن حميد في «مسنده -كما في منتخبه» (٧٨٥)، والدارمي في «مسنده» ٢/(٢١٧٢)، وعبدالله بن أحمد في «زوائده على المسند كما في المسند» ١٠/(٥٨٧٤)-. والخطيب البغدادي في «تاريخه» ٨/(٤٣١٣) من طريق أحمد. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤/(٦٨٤٩) من طريق **يوسف ابن عدي**. وابن حبان في «صحيحه» ١٢/(٥٣٢٢) من طريق **هشام بن يونس بن وابل**. وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٥٦٣) من طريق **محمد بن آدم**

**المصيصي.**

أربعتهم (ابن أبي شيبة، ويوسف، وهشام، والمصيصي) عن حفص بن غياث، به، بنحوه، وليس في رواية الطحاوي ذكر الأكل.

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» ٢/(٢١٣) من طريق يحيى بن عبد الحميد، عن عبدالله بن المبارك، عن عبيد الله بن عمر، به بنحوه، ولم يذكر قوله: «على عهد رسول الله ﷺ».

وأخرجه الطيالسي في «المسند» ٣/(٢٠١٦) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» ٢٨٣/٧- عن **حماد بن سلمة**. وابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٢/(٢٤٥٩٢)، وأحمد ٨/(٤٨٣٣) عن **معاذ بن معاذ**. وأحمد في موضع آخر ٨/(٤٧٦٥)، وهناد بن السري في «الزهد» ٢/(٨١٢) عن **وكيع**. والدارمي في «مسنده» ٢/(٢١٧١) عن **عثمان بن عمر**. وابن الجارود في «المنتقى» (٨٦٧) من طريق **يزيد بن هارون**. والدولابي في «الكنى» ١/(٦٩٦) من طريق **المعتمر بن سليمان**. والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٧٣/٤ من طريق **أبي عاصم**، وعثمان بن عمر. وفي ٢٧٤/٤ من طريق حماد بن سلمة. وابن حبان في «صحيحه» ١٢/(٥٢٤٣) من طريق **بشر بن المفضل**. وابن شاهين في «ناسخ الحديث» (٥٧٢) من طريق **يزيد بن زريع**. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٩٨٨) من طريق **عيسى بن يونس**، وفي (٥٩٨٩) من طريق **عثمان بن الهيثم**. كلهم -الأحد عشر- عن عمران بن حدير، عن أبي البزري يزيد ابن عطارد، عن ابن عمر، به بنحوه .

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. سَلْمُ بن جُنَادَة:

هو سَلْم -بفتح ثم سكون- ابن جُنادة -بضم أوله- ابن سلم بن خالد بن جابر بن سمرة السُّوائي - بضم المهملة - أبو السائب الكوفي. روى عن: حفص بن غياث، ووكيع، وجماعة. وعنه: الترمذي، وابن ماجه، وآخرون.

وثّقه: البرقاني، ومسلمة، وزاد البرقاني: «حجة لا يشك فيه، يصلح للصحيح».

وقال أبو حاتم : «شيخ صدوق». وقال النسائي: «كوفي صالح». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو أحمد الحاكم: «يخالف في بعض حديثه».

وبالجملة فإن سلم بن جنادة ثقة ومن أنزله عن هذه المرتبة؛ فلأجل ما أُخذ عليه في بعض الأحاديث من المخالفة وهي يسيرة وليست غالبة على حديثه كما قال الحاكم، ويستأنس في ذلك بتصحيح الأئمة لحديثه كالترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، وأبي علي الطوسي، والحاكم، ونحوهم.

**الخلاصة في سلم بن جنادة، أنه:**

- **ثقة ربما خالف.**

وهذا ما اعتمده ابن حجر في «التقريب»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

مات سنة ٢٥٤هـ. روى له الترمذي وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٦٩/٤، الثقات ٢٩٨/٨، تهذيب الكمال ٢٣٣/٣، الكاشف ٤٥٠/١، إكمال التهذيب ٤٢٦/٥، التقريب ٢٩١/(٢٤٦٤).

### ٢. حَفْصُ بن غِيَاث:

هو حفص بن غِياث بن طَلْق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة النخعي، أبو عمر الكوفي، قاضيها وقاضي بغداد أيضاً.

- **ثقة فقيه تغيّر حفظه قليلاً في الآخر.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والخمسين.

### ٣. عُبَيْدِ اللَّهِ بن عُمَرَ:

هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، أبو عثمان المدني. روى عن: نافع، وسعيد المقبري، وغيرهما. وعنه: حفص بن غياث، ويحيى القطان، وآخرون.

**• ثقة ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة، على الزهري، عن عروة، عنها.**

مات سنة بضع وأربعين ومائة. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٦٢/٥، الثقات ١٤٩/٧، تهذيب الكمال ٥٤/٥، الكاشف ٦٨٥/١، التهذيب ٣٨/٧، التقريب ٤٣٧/(٤٣٢٤).

**٤. نَافِع:**

هو أبو عبد الله الفقيه المدني، مولى ابن عمر، مشهور.

**• ثقة ثبت مشهور .**

تقدمت ترجمته في الحديث الأول.

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

**• أنه وهم ولا يصح**؛ لأن العلماء أعلّوا هذا الحديث ونسبوا الوهم فيه لحفص، وأن الصواب أنه من حديث عمران بن حدير، كما قال الأئمة :

**قال الإمام أحمد** عن رواية ابن أبي شيبة المتقدمة في التخريج – كما في تاريخ بغداد – ١٩١/٨: «أما أنا فلم أسمعه إلا منه، إنما هو حديث يزيد بن عطارد».

**وقال ابن معين** – كما في سؤالات ابن محرز – ٢٧/٢: «هو خطأ»، وفي رواية قال – كما في تاريخ بغداد – ١٩٥/٨: «لم يحدث به أحد إلا حفص، وما أراه إلا وهم فيه، وأراه سمع حديث عمران بن حدير فغلط بهذا».

**وقال ابن المديني** – كما في تاريخ بغداد ١٩٢/٨، وسؤالات الآجري لأبي داود ١/(٥٨٠)-: «نعس حفص نعسة – يعني حين روى حديث عبيد الله بن عمر- وإنما هو حديث أبي البزري».

**وقال البخاري** – كما في «العلل الكبير» ٧٩١/٢ – : «هذا حديث فيه نظر»، ولما أورد البخاري في «التاريخ الكبير» ١٦٥/١ إسنادي الحديث قال: «والأول أصح» يعني

طريق أبي البزري.

**وقال أبو حاتم** -كما في العلل لابنه - (م١٥٠٠): «إنما هو حفص، عن عبيد الله العرزمي، وهذا حديث لا أصل له بهذا الإسناد».

**وقال أبو زرعة:** «رواه حفص وحده».

**وقال الترمذي** في «العلل الكبير» : «لايعرف عن عبيد الله إلا من وجه رواية حفص، وإنما يعرف من حديث عمران بن حدير، عن أبي البزري، عن ابن عمر، وأبو البزري؛ اسمه: يزيد بن عطارد».

قلت: يزيد بن عطارد أبو البَزَري متكلم فيه ، قال أبو حاتم -كما في الجرح - ٢٨١/٩: «لا أعلم روى عنه غير عمران بن حدير، وليس ممن يحتج بحديثه» [(١)]. وعلى هذا فلا يثبت هذا الطريق أيضاً.

وأما متابعة ابن الأعرابي لحفص فظاهرها الضعف؛ لأن يحيى بن عبد الحميد وهو الحماني متكلّم فيه كذبه ابن نمير، وضعفه: أحمد، وابن المديني، والذهلي، والجوزجاني، والنسائي، وخالفهم ابن معين [(٢)]. والقول قول من ضعفه، ولهذا فمتابعته ضعيفة لا تثبت بها حجة.

## الشواهد:

للحديث شاهد ضعيف عن عائشة ﵂ من فعله ﷺ، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يأكل قائماً وقاعداً، وينتعل قائماً وقاعداً، وينتعل عن يمينه وعن يساره».

أخرج هذا الحديث الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -كما في إتحاف الخيرة ٤/(٣٥٨٧) - من طريق ابن أبي ليلى، عن عطاء، عنها.

قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمر».

---

(١) انظر الضعفاء لابن الجوزي ٢١١/٣، تهذيب الكمال ٢٤٢/٨، والتهذيب ٢٩٩/٦، المغني في الضعفاء ٧٥٢/٢، الكاشف ٤٠٧/٢، الميزان ٣٩٥/٤،٤٣٥.

(٢) انظر تهذيب الكمال ٦٠/٨، سير أعلام النبلاء ٥٣٥/١٠، التهذيب ٢٤٣/١١.

ولكن يشهد لجواز الشرب قائماً ما خرّجه البخاري (١٦٣٧،٥٦١٧)، ومسلم (٢٠٢٧) واللفظ له: من طريق عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباسﷺ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ. قَالَ عَاصِمٌ: فَحَلَفَ عِكْرِمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلاَّ عَلَى بَعِيرٍ.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث حكم مسألة الشرب والأكل قائماً، فالحنفية قالوا بالكراهة التنزيهية، لكنهم استثنوا من ذلك الشرب من زمزم والشرب من ماءِ الوضوء بعده[١]. والمالكية أباحوا ذلك[٢]. والشافعية ذهبوا إلى أن شرب الشخص قائماً بلا عذر خلاف الأولى[٣]. أما الحنابلة ففرقوا بأنه يكره الشرب قائماً، أما الأكل قائماً فظاهر كلامهم لا يكره أكله قائماً، وذهب بعضهم إلى الكراهة مطلقاً في الأكل والشرب قائماً[٤].

٢. وذهب بعضهم إلى التحريم وجوازه لعذر كازدحام ونحوه، كما هو اختيار الإمام ابن القيم؛ لحديث أنس في صحيح مسلم أن النبي ﷺ زجر عن الشرب قائماً. وقيل النهي منسوخ وهو قول ضعيف[٥].

---

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٣٨٧/١.

(٢) انظر الفواكه الدواني ٤١٧/٢، والقوانين الفقهية ص٢٨٨ .

(٣) انظر روضة الطالبين ٣٤٠/٧، ومغني المحتاج ٢٥٠/١ .

(٤) انظر كشاف القناع ١٧٧/٥، الآداب الشرعية ١٧٥/٣.

(٥) انظر تهذيب السنن ١٣٠/١٠.

## بَاب الدُّبَّاءِ

(٣٣٠٢) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أَحْمَدُ بن مَنِيعٍ، أَنْبَأَنَا عَبِيدَةُ بن حُمَيْدٍ، عن حُمَيْدٍ، عن أَنَسٍ ﷺ قال: كان النبي ﷺ يُحِبُّ الْقَرْعَ.

---

### تخريج الحديث:

تفرد به ابن ماجه عن أصحاب المصنفات بإخراجه بهذا اللفظ المختصر، وسيأتي تخريجه بلفظه المطوّل في الحديث الذي يليه.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بن مَنِيع:

هو أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، أبو جعفر الأصم الحافظ، نزيل بغداد. روى عن: عبيدة بن حميد، وابن عيينة، وآخرون. وعنه: الجماعة لكن البخاري بواسطة، وابن بنته أبو القاسم البغوي، وغيرهم.

قال النسائي، وصالح جزرة، ومسلمة، وهبة الله السجزي: «ثقة». وقال أبو القاسم البغوي: «أخبرت عن جدي أنه قال: أنا أختم منذ أربعين سنة في كل ثلاث».

وقال ابن أبي حاتم: «كتب عنه أبي وأبو زرعة، ونقل عنهما أن كنيته أبو عبد الله»، وقال أبي: «هو صدوق». وقال الدارقطني: «لا بأس به». وقال البغوي: «كان جدي من الأبدال وما خلف تبنة في لبنة، ولقد بعنا جميع ما يملك سوى كتبه بأربعة وعشرين درهماً». وقال الخليلي: «يقرب من أحمد بن حنبل وأقرانه في العلم». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وبالجملة فهو ثقة كما قال الأئمة، وأما قول أبي حاتم الرازي بأنه صدوق فهو مما عُرف بتشدده فربما أطلق على الثقة لفظ الصدوق لا سيما والنسائي على ما اشتهر عنه من شدة إلا أنه وثّقه، وأما قول الدراقطني فإن لا يُعارض به كلام الأئمة الذين وثّقوه، والله أعلم.

**الخلاصة في أحمد بن منيع، أنه:**

- **ثقة.**

مات سنة ٢٤٤ هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٦/٢، الجرح والتعديل ٧٧/٢، تاريخ بغداد ١٦٠/٥، تهذيب الكمال ٨٣/١، تذكرة الحفاظ ٤٨١/٢، السير ٤٨٣/١١، التهذيب ٨٤/١، التقريب ١٠٨/(١١٤).

## ٢. عَبِيدَةُ بن حُمَيْد:

هو عبيدة بن حميد بن صهيب التيمي، وقيل: الليثي، وقيل: الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي، المعروف بالحذاء[1]. روى عن: حميد الطويل، والأعمش، وجماعة. وعنه: أحمد بن منيع، وهناد بن السّري، وآخرون.

وقال ابن سعد: «كان ثقة صالح الحديث صاحب نحو وعربية وقراءة للقرآن». وقال ابن عمار: «ثقة»، وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صدوق». وقال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن عبيدة بن حميد، والبكائي؟ فقال: «عبيدة أحب ألي وأصلح حديثاً منه»، وقال الفضل بن زياد: عن أحمد: «ما أحسن حديثه»، وقال الأثرم: «أحسن أحمد الثناء عليه جداً ورفع أمره، وقال: ما أدري ما للناس وله، ثم ذكر صحة حديثه، فقال: كان قليل السقط، وأما التصحيف فليس نجده عنده». وقال بن أبي مريم: عن ابن معين: «ثقة»، وقال عبد الله بن علي ابن المديني: عن أبيه: «أحاديثه صحاح، وما رويت عنه شيئاً وضعفه»، وقال مرة: «ما رأيت أصح حديثاً منه ولا أصح رجالاً». وقال ابن نمير: «كان شريك يستعين به في المسائل». وقال الدارقطني: «ثقة». وذكره ابن حبان وابن شاهين في «ثقاهما».

وقال أبو داود: عن أحمد: «ليس به بأس». وقال عثمان الدارمي: عن ابن معين: «ما به المسكين بأس ليس له بخت»، وقال جعفر الطيالسي: عن ابن معين: «لم يكن به بأس، عابوه

---

(١) حُكي عن أحمد بن حنبل لم يكن حذاء، إنما هو الظاعني والحذاء هو ابن أبي رائطة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال لم يكن حذاء كان يجالس الحذائين فنسب إليهم .

أنه يقعد عند أصحاب الكتب». وقال العجلي: «لا بأس به». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال يعقوب بن شيبة: «كتب الناس عنه ولم يكن من الحفاظ المتقنين»، وقال زكريا الساجي: «ليس بالقوي، وهو من أهل الصدق، وكان أحمد يقول: قليل السقط جداً».

وبالجملة فإن عبيدة بن حميد الأئمة على توثيقه، وأما من أنزل عن مرتبة الثقة فلعل ذلك مبني على أنهم عابوه لكونه يقعد عند أصحاب الكتب كما قال ابن معين، وقد وثّقه الأئمة وبالغ الإمام أحمد في الثناء عليه مما يدل على ثقته، والله أعلم .

**الخلاصة في عبيدة بن حميد أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي: «الحافظ الثبت». وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق نحوي ربما أخطأ».
مات سنة ١٩٠هـ، روى له البخاري، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ لابن معين ٣٨٦، التاريخ الكبير ٢٥/٣، المعرفة والتاريخ ١٧١/٢، المشاهير ١٧١، الثقات ١٦٢/٧، تاريخ أسماء الثقات ص١٥٧، تاريخ بغداد ١٢٠/١١، تهذيب الكمال ٨٥/٥، السير ٥٠٨/٨، تذكرة الحفاظ ٣١١/١، الميزان ٢٥/٣، الكاشف ٦٩٤/١، التهذيب ٨١/٧، التقريب ٤٤٣/(٤٤٠٨).

**٣. حُمَيْد:**

هو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزاعي، مولاهم، وقيل: غير ذلك، البصري، مولى طلحة الطلحات، واختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال. روى عن: أنس بن مالك، وثابت البناني، وجماعة. وعنه: عبيدة بن حميد، وابن أخته حماد بن سلمة، وآخرون.

قال ابن سعد: «ثقة كثير الحديث، إلا أنه ربما دلس عن أنس بن مالك». ووثّقه كل من: يحيى بن معين، والعجلي، وأبو حاتم؛ وزاد: «لا بأس به»، وابن خراش؛ وقال مرة: «ثقة صدوق»؛ وقال في أخرى: «في حديثه شيء، يقال: إن عامة حديثه عن أنس إنما سمعه من ثابت»، والنسائي. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان يدلس».

وقال ابن عدي : «له أحاديث كثيرة مستقيمة ... وقد حدث عنه الأئمة، وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر وسمع الباقي من ثابت عنه، فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنها عن ثابت عنه؛ لأنه قد روى عن أنس، وقد روى عن ثابت عن أنس أحاديث، فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم».

وقال مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة: «عامة ما يروي حميد عن أنس سمعه من ثابت». وذكر البخاري أن حميداً يدلس في حديث أنس ويسقط ثابتاً[1]. وقال البرديجي: «وأما حديث حميد فلا يحتج منه إلا بما قال: حدثنا أنس». وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: «فعلى تقدير أن تكون أحاديث حميد مدلسة فقد تبيّن الواسطة فيها وهو ثقة صحيح».

وقال الذهبي: «أجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت». وعدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وهم الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

وقد تباينت أقوال الأئمة في تحديد عدد الأحاديث التي سمعها حميد من أنس؛ فقال عيسى بن عامر عن أبي داود عن شعبة: «كل شيء سمع حميد عن أنس خمسة أحاديث». وقال أبوعبيدة الحداد عن شعبة:«لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً والباقي سمعها من ثابت أو ثبته فيها ثابت». وقال ابن حبان: «سمع من أنس بن مالك ثمانية عشر حديثا وسمع الباقي من ثابت فدلس عنه».

وقد رُمي حميد بأمرين سوى التدليس:

فالأول: أن حديث أنس رضي الله عنه قد اختلط عليه، قال الحميدي عن سفيان: «كان عندنا شُوَيْبٌ بصري يقال له: دُرُسْت، فقال لي: إن حميداً قد اختلط عليه ما سمع من أنس ومن ثابت وقتادة عن أنس إلا شيء يسير، فكنت أقول له: أخبرني بما ثبت عن غير أنس، فأسأل حميداً عنها فيقول: سمعت أنساً».

---

(١) العلل الكبير للترمذي ١/٣٧٥-٣٧٦.

والثاني: ما كان من دخوله في أمر السلطان، قال عمر بن حفص الأشقر عن مكي بن إبراهيم: «مررت بحميد الطويل وعليه ثياب سود، فقال لي أخي: ألا تسمع من حميد؟، فقلت: أسمع من الشرطي؟!». وقال يوسف بن موسى عن يحيى بن يعلى المحاربي: «طرح زائدة حديث حميد الطويل». وقال ابن حجر: «إنما تركه زائدة لدخوله في شيء من أمر الخلفاء».

والحاصل أن حميداً من الثقات وأن تدليسه محتمل وموصوف به عن أنس خاصة، والأشبه إلحاقه بالمرتبة الثانية كما فعل العلائي؛ وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم وخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا؛ أو لكونهم لا يدلسون إلا عن ثقة، لا كما عدّه الحافظ في المرتبة الثالثة؛ لكون الواسطة معروفة وهو ثابت البناني الثقة العابد[1]، كما أن عنعنته مقبولة؛ لأنه لا يُعرف بالتدليس إلا عن أنس خاصة كما سبق، وحيث الواسطة ثقةً فقد أُمِنَ التدليس عن الضعاف، فلا يصح والحالة هذه تعميم تدليسه في غير روايته عن أنس، ولهذا أبعد النجعة من اشترط في قبول روايته التصريح بالسماع، ولحميد في الصحيح ما يربو على الأربعين حديثاً من روايته عن أنس ﷺ جُلُّها ليس فيها تصريح بالسماع [2].

وأما الاختلاف في عِدَة ما سمعه من أنس: كما تقدم عن شعبة من أن حميداً لم يسمع من أنس ﷺ سوى خمسة أحاديث، فقد قال ابن حجر: «ورواية عيسى بن عامر المتقدمة أن حميداً إنما سمع من أنس أحاديث قول باطل، فقد صرح حميد بسماعه من أنس بشيء كثير وفي صحيح البخاري من ذلك جملة، وعيسى بن عامر ما عرفته».

وأما ما سبق عن شعبة أنه لم يسمع من أنس ﷺ سوى أربعة وعشرين حديثاً، فالذي يظهر - والله أعلم - أن شعبة قال ذلك بناء على ما ثبت عنده منها، ولأنه شدد على حميد في السؤال عن سماعه من أنس، فكان حميد يظهر له التشكّك فيها، فترك شعبة ما شك فيه، كما قال عفان عن حماد بن سلمة: «جاء شعبة إلى حميد، فسأله عن حديث لأنس، فحدثه

---

(١) وقد تقدمت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

(٢) انظر روايات المدلسين في صحيح البخاري ص٢٨٨-٣١٢.

به، فقال له شعبة: سمعته من أنس؟، قال: فيما أحسب، فقال شعبة بيده هكذا وأشار بأصابعه لا أريده ثم ولّى، فلما ذهب قال حميد: سمعته من أنس كذا وكذا مرة ولكني أحببت أن أفسده عليه، وفي رواية أخرى: ولكنه شدّد عليّ فأحببت أن أشدّد عليه».

وقريباً منه ما قاله يحيى بن أيوب عن معاذ بن معاذ: «كنا عند حميد الطويل، فأتاه شعبة فقال: يا أبا عبيدة حديث كذا وكذا تشك فيه؟، فقال: إنه ليعرض لي أحياناً، فانصرف شعبة، فقال حميد: ما أشك في شيء منها ولكنه غلام صَلِف أحببت أن أفسدها عليه».

وأما دعوى الاختلاط بأن حديث أنس رضي الله عنه قد اختلط عليه، فهذا مما انفرد به دُرُسْت، كما قال ابن حجر: «وحكاية سفيان عن دُرُسْت ليست بشيء فإن دُرُسْت هالك».

وأما ترك مكي بن إبراهيم، وزائدة حديثه، فذاك لدخوله في شيء من أمور الخلفاء، وهذا لا يؤثر في ثقته، مع أن لزائدة عن حميد خمسة أحاديث في الكتب الستة منها ثلاثة في صحيح البخاري، فلعل تركه كان أول الأمر.

**الخلاصة في حميد الطويل، أنه:**

- **ثقة.**

وقد وثّقه الذهبي؛ وزاد: «جليل يدلس»، وابن حجر؛ وزاد: «مدلس».

مات سنة ١٤٠هـ، وقيل: ١٤٢، وقيل: ١٤٣. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ١٧/٧، التاريخ الكبير ٣٤٨/٢، الجرح والتعديل ٢٢١/٣، الثقات ١٠/٣، المشاهير ٩٣، تهذيب الكمال ٣٠٠/٢، تذكرة الحفاظ ١٥٢/١، الميزان ٦١٠/١، السير ١٦٣/٦، جامع التحصيل ص١١٣، التهذيب ٣٨/٣، التقريب ٢١٧/(١٥٤٤)، تعريف أهل التقديس ص١٣٣.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ لأن رجاله ثقات.

وقد صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» ١٦١/٥.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**يُحِبُّ الْقَرْعَ**»: هُوَ حِمْلُ شَجَرِ اليَقْطِين؛ وَهُوَ الدُّبَّاءُ[1]. وكان النبيُّ صلّى الله عليه وسلَّم يُحِبُّه، وأكثرُ ما تُسَمِّيه العربُ: الدُّبّاءَ، وقَلَّ من يَسْتَعمِلُ القَرْعَ.

وقال المعَرِّيُّ: والقَرْعُ الذي يُؤكَلُ فيه لُغَتان: الإسْكانُ والتحريك ، والأصلُ التحريك، وأنشد:

| بِئْسَ إدامُ العَزَبِ المُعْتَلِّ | | ثَرِيدَةٌ بِقَرَعٍ وخَلِّ |
|---|---|---|

واقتصرَ الجَوْهَرِيّ والصَّاغانِيّ على الإسْكان، وقلَّدَهما المُصَنِّف، كما اقتصرَ أبو حنيفةَ على التحريك، ولم يَذْكُرِ الإسْكانَ على ما نَقَلَه ابنُ بَرِّيّ، وقال ابْن دُرَيْد: أَحْسَبُه مُشَبَّهاً بالرأسِ الأَقْرَعِ [2] .

---

(١) غريب الحديث للحربي ١٠٢١/٣.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس ٥٣٧/٢١.

(٣٣٠٣) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا محمد بن الْمُثَنَّى، ثنا ابن أبي عَدِيٍّ، عن حُمَيْد، عن أَنَسٍ ﷺ قال: بَعَثَتْ مَعِي أُمُّ سُلَيْم بِمِكْتَلٍ فيه رُطَبٌ إلى رسول اللَّه ﷺ، فلم أَجِدْهُ وَخَرَجَ قَرِيبًا إلى مَوْلًى له دَعَاهُ، فَصَنَعَ له طَعَامًا، فَأَتَيْتُهُ وهو يَأْكُلُ، قال: فَدَعَانِي لِآكُلَ معه، قال: وَصَنَعَ ثَرِيدَةً بِلَحْمٍ وَقَرْعٍ، قال: فإذا هو يُعْجِبُهُ الْقَرْعُ، قال: فَجَعَلْتُ أَجْمَعُهُ، فَأُدْنِيهِ منه، فلما طَعِمْنَا منه رَجَعَ إلى مَنْزِلِهِ وَوَضَعْتُ الْمِكْتَلَ بين يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَقْسِمُ حتى فَرَغَ من آخِرِهِ.

## تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ١٩/(١٢٠٥٢) عن ابن أبي عدي، به، بمثله.

وأخرجه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير في «جزءه» ص٥٦ - ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» ١٤/(٦٣٨٠)، والبغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٦٠). وابن سعد في «الطبقات» ٤٢٩/٨ عن محمد بن عبد الله الأنصاري. وأحمد ٢١/(١٣٧٨٣) عن عبد الله ابن بكر (هو السهمي). وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ص٢١٣ من طريق عبيد الله بن معاذ. أربعتهم عن حميد، به، بلفظه.

وأخرجه أحمد ٢٠/(١٢٧٨٧) من طريق حماد، عن ثابت وحميد، به، مختصراً.

وأخرجه أحمد ٢٠/(١٢٧٢٨)، وأبو يعلى في «مسنده» ٦/(٣٣٩٩) كلاهما من طريق عمارة بن زاذان. وعبد بن حميد في «مسنده» (ح١٣١٦) من طريق حماد بن سلمة. كلاهما عن ثابت، عن أنس، به، مختصراً.

وأخرجه أحمد ٢٠/(١٢٨١١)، و٢١/(١٤٠٩٢)، والترمذي في «الشمائل» (١٦١)، والنسائي في «الكبرى» ٦/(٦٦٢٩) و(٦٦٣٠)، وأبو يعلى في «مسنده» ٥/(٣٠٠٦)، والبغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٦١). كلهم من طرق عن **شعبة**.

وأخرجه أحمد ٢٠/(١٢٨٦١)، وأبو يعلى في «مسنده» ٥/(٢٨٨٣)، وابن حبان في «صحيحه» ١٢/(٥٢٩٣) كلهم من طريق **همام بن يحيى**. كلاهما عن قتادة، عن أنس، به،

بنحوه بألفاظ متقاربة، ولفظ شعبة مختصراً.

وأخرجه البخاري (٥٤٢٠)، و(٥٤٣٣)، و(٥٤٣٥)، والنسائي في «الكبرى» ٦/(٦٧٢٨)، وأبو عوانة في «مسنده» ٥/٣٩٠ من طريق ثمامة بن عبد الله بن أنس. وأبو عوانة في «مسنده» ٥/٣٩١ من طريق هشام بن زيد. وأبو يعلى في «مسنده» ٧/(٣٩٠٦) من طريق عبد العزيز بن صهيب، ومختصراً (٤١٧٠) من طريق شعيب بن الحباب.

أربعتهم عن أنس، به، بنحوه بألفاظ متقاربة.

وأخرجه الترمذي (١٨٤٩) من طريق معاوية بن صالح، عن أبي طالوت، قال: دخلت على أنس بن مالك، وهو يأكل القرع، وهو يقول: يا لك شجرة، ما أحبك إلا لحب رسول الله ﷺ إياكِ. قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. محمد بن الْمُثَنَّى:

هو محمد بن المثَنَّى بن عبيد العَنَزي، أبو موسى البصري المعروف (بالزمن)، مشهور بكنيته وباسمه.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

### ٢. ابن أبي عَدِيّ:

هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، ويقال: أن كنيه إبراهيم أبو عدي السلمي مولاهم القسملي. روى عن: حميد الطويل، وابن عون، وجماعة. وعنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وآخرون.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والأربعين.

### ٣. حُمَيْد:

هو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزاعي، مولاهم، وقيل: غير ذلك، البصري، مولى طلحة الطلحات، واختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث العاشر بعد المائة.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ لأن رجاله ثقات، كما بعض متابعات الحديث في الصحيح.

وقد صحح إسناده ابن حجر في «الفتح» ٥٢٥/٩. وقال البوصيري في «المصباح» ١٨٠/٢: «هذا إسناد صحيح رجاله، رواه الشيخان في صحيحهما، ومالك في الموطأ، وأحمد في مسنده، وأبو داود، والترمذي، من طريق أنس أيضاً بلفظ: «أن خياطاً دعا رسول الله لطعام صنعه قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام، فقرب إلي رسول الله ﷺ خبزاً معه شعير ومرقاً فيه دباء وقديداً، قال أنس: فرأيت رسول الله ﷺ يتبع الدباء من حوالي الصفحة، فلم أزل أحب الدباء بعد يومئذٍ».

## غريب الحديث:

**قوله: «بِمِكْتَلٍ فيه رُطَبٌ»**: المِكتَل بكسْر الميم: الزَّبِيل الكَبِير. قيل: إنَّه يَسَع خَمْسَة عَشَر صاعاً[1].

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥٠/٤.

(٣٣٠٤) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، ثنا وَكِيعٌ، عن إسماعيل بن أبي خَالِدٍ، عن حَكِيمِ بن جَابِرٍ، عن أبيه، قال: دَخَلْتُ على النبي ﷺ في بَيْتِه وَعِنْدَهُ هذه الدُّبَّاءُ، فقلت: أَيُّ شَيْءٍ هذا ؟، قال: «**هذا الْقَرْعُ، هو الدُّبَّاءُ، نُكْثِرُ به طَعَامَنَا**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في «الكبير» ٢/(٢٠٨٢) من طريق ابن أبي شيبة، به، بمثله.

وأخرجه أحمد ٣١/(١٩١٠١) – ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» ٢/٢٥٦ –، عن وكيع، به، بمثله.

وأخرجه **الحميدي** في «مسنده» ٢/(٨٨٣) – ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» ١/١٣٧، والطبراني في «الكبير» ٢/(٢٠٨١)، وابن عبد البر في «التمهيد» ١/٢٧٧ –. **وأحمد** ٣١/(١٩١٠٠) – ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» ١/٣٠٥ –. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٥/(٢٥٤٢) عن **ابن أبي عمر**. وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٢/(٩٥٢) – ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» ٤/٢٤٢ – من طريق **سعيد بن منصور**. أربعتهم عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل، به، بمثله.

وأخرجه الترمذي في «الشمائل» (١٦٢) – ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٦٢) –، والنسائي في «الكبرى» ٦/(٦٦٣١)، والطبراني في «الكبير» ٢/(٢٠٨٥). كلهم من طريق **حفص بن غياث**. والطبراني في «الكبير» ٢/(٢٠٨٠) من طريق **شريك**. وَ(٢٠٨٣) من طريق **محمد بن بشر**. وَ(٢٠٨٤) من طريق **أبي أسامة** (حماد بن أبي أسامة). وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» ٣/(٦٧١) من طريق **عثام**. وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢/(١٥٢٢) من طريق **علي بن مسهر**، وَشريك. والذهبي في «السير» ٨/٢١١ من طريق شريك.

ستتهم عن إسماعيل بن خالد، به، بمثله بألفاظ متقاربة.

قال أبو نعيم: «ورواه سفيان بن عيينة وحفص بن غياث ومحمد بن بشر وأبو أسامة ووكيع ابن الجراح في آخرين عن إسماعيل نحوه».

وقال الذهبي: «هذا حديث صالح الإسناد».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة:

هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة؛ وهو إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو بكر الحافظ الكوفي. روى عن: أبي أسامة، وابن مهدي، وخلق. وعنه: الشيخان، وابن ماجه.

- **ثقة حافظ صاحب تصانيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث التسعين.

### ٢. وَكِيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي. روى عن: الثوري، والأعمش، وغيرهما. وعنه: محمد بن العلاء، وأحمد، وغيرهما.

- **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٣. إسماعيل بن أبي خَالِد:

هو إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي، مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، رأى أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع. روى عن: حكيم بن جابر، وعن جماعة من الصحابة ﷺ والتابعين. وعنه: وكيع، والسفيانان، وغيرهم.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٤٦هـ، وقيل: قبلها. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٢٢٤، الجرح والتعديل ٢/١٧٤ ، تاريخ أسماء الثقات ص٢٦، تهذيب الكمال ١/٢٢٧، الكاشف ١/٢٤٥، التهذيب ١/١٤٧ ، التقريب ١٣٥/(٤٣٨).

### ٤. حَكِيم بن جَابِر:

هو حكيم بن جابر بن طارق بن عوف الأحمسي. روى عن: أبيه، وعمر، وعثمان، وغيرهم ﷺ. وعنه: إسماعيل بن أبي خالد، وطارق بن عبد الرحمن، وغيرهما.

- **ثقة.**

مات سنة ٩١هـ وقيل: ٩٣، وقيل: ٩٥. روى له أبو داود في المراسيل، والترمذي في الشمائل، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣/١٢، معرفة الثقات ١/٣١٦، الجرح والتعديل ٣/٢٠١، الثقات ٤/١٦٠، المشاهير ص١٠٩، تهذيب الكمال ٢/٢٥٦، الكاشف ١/٣٤٧، التهذيب ٢/٤٤٤، التقريب ٢١٣/(١٤٦٧).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ لأن رجاله ثقات.

قال الذهبي - كما تقدم - : «هذا حديث صالح الإسناد». وقال البوصيري في «المصباح» ٢/١٨٠: «هذا إسناد صحيح، وجابر؛ هو ابن طارق، ويقال: ابن أبي طارق، ويقال: ابن عوف الأحمسي».

وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٥/٥٢٥.

## فوائد الباب الفقهية:

١. في الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره وإجابة دعوته، ومؤاكلة الخادم.

٢. وفيه بيان ما كان في النبي ﷺ من التواضع واللطف بأصحابه وتعاهدهم بالمجيء إلى منازلهم.

٣. وفيه الإجابة إلى الطعام ولو كان قليلاً، ومناولة الضيفان بعضهم بعضاً مما وضع بين أيديهم، وإنما يمتنع من يأخذ من قدام الآخر شيئا لنفسه أو لغيره.

٤. وفيه جواز ترك المضيف الأكل مع الضيف؛ لأن في رواية ثمامة عن أنس في حديث الباب «أن الخياط قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله» فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلاً فآثرهم به، ويحتمل أن يكون كان مكتفياً من الطعام أو كان صائماً أو كان شغله قد تحتم عليه تكميله.

٥. وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والاقتداء بهم في المطاعم وغيرها.

٦. وفيه فضيلة ظاهرة لأنس لاقتفائه أثر النبي ﷺ حتى في الأشياء الجبلية ، وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها رضي الله عنه [1].

---

(١) انظر فيما تقدم من الفوائد فتح الباري ٩/٥٢٥.

## بَاب اللَّحْمِ

(٣٣٠٥) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا الْعَبَّاسُ بن الْوَلِيدِ الْخَلَّالُ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا يحيى بن صَالِحٍ، حدثني سُلَيْمَانُ بن عَطَاءٍ الْجَزَرِيُّ، حدثني مَسْلَمَةُ بن عبد اللَّهِ الْجُهَنِيُّ، عن عَمِّهِ أبي مَشْجَعَةَ، عن أبي الدَّرْدَاءِ ﷺ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**سَيِّدُ طَعَامِ أَهْلِ الدُّنْيَا وَأَهْلِ الْجَنَّةِ اللَّحْمُ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (١٨٥). وابن حبان في «المجروحين» ٤١٧/١ - ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٠٢/٢ - وعبد الكريم الرافعي في «تاريخ قزوين» ٣١٧/٢، كلهم من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، به، بمثله، ولفظ ابن أبي الدنيا «سيد إدام»، ولم يذكر ابن حبان «أهل الدنيا».

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٤١٧/١ من طريق أبي وهب الوليد بن عبد الملك ابن مسرح، عن سليمان بن عطاء، به، نحوه.

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. الْعَبَّاس بن الْوَلِيد الْخَلَّال الدِّمَشْقِيّ:

هو العباس بن الوليد بن صُبْح الخلال، أبو الفضل الدمشقي، السُّلمي. روى عن: يحيى بن صالح الوحاظي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وجماعة. وعنه: ابن ماجه، وأبو حاتم الرازي، وآخرون.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان مستقيم الأمر في الحديث».

وقال أبو حاتم: «شيخ»، ونقل الذهبي هذا في «الميزان» وزاد: «يكتب حديثه». وقال الآجري عن أبي داود: «كتبت عنه، وكان عالماً بالرجال والأخبار، لا أحدّث عنه». وقال محمد بن عوف الطائي: «كان أبو مسهر، ومروان بن محمد يقدمانه ويرحبان به».

والحاصل أن العباس بن الوليد مختلف فيه بين التوثيق والتليين، والجارحون له لم يفسروا الجرح بل هو من قبيل الجرح المبهم، وأما قول أبي حاتم: «شيخ»، فالراجح في هذه اللفظة – والله أعلم – أنها ليست بتجريح منه للراوي بإطلاق، وأنه يطلقها على الرواة المقلين من الرواية ممن لا يتبين للناقد حاله من خلالها لقلتها، أو يكون مكثراً في بلده لكن الناقد لم يبلغه منها إلا القليل أو لم يعلم له من الرواة إلا القليل[1]. وأما قول أبي داود: «لا أحدّث عنه»، فغايته أنه من الجرح المبهم، ولعله لمانع لا يوجبه. ولهذا فالقول قول من عدّله لكنه ليس ثقة بل دون ذلك.

**الخلاصة في العباس بن الوليد، أنه:**

- صدوق.

وهو ما اعتمده الحافظ في «التقريب»، وقال الذهبي عنه في «الكاشف»: «صويلح».

مات سنة ٢٤٨هـ، روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢١٥/٦، سؤالات الآجري ١٩٨/٢، الثقات ٥١٢/٨، تهذيب الكمال ٧٦/٤، الكاشف ٥٣٦/١، التهذيب ١٣١/٥، التقريب ٣٥٠/(٣١٩١).

---

(١) ولعل مما يؤيد ذلك ما قاله ابن القطان الفاسي في «الوهم والإيهام» ٣٣٩/٥ فقد قال عن عبد الحميد بن محمود المِعْوَلي: «ولم أر أحداً ممن صنف الضعفاء ذكره فيهم، ونهايةُ ما يوجد فيه مما يُوهِم ضعفاً؛ قول أبي حاتم الرازي، وقد سئل عنه: هو شيخ، وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار بأنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه، وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي فقال: هو ثقة على شحه بهذه اللفظة». وقال أيضاً ٦٢٧/٤: «فأما قول أبي حاتم شيخ؛ فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مقل، ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه». وقال الذهبي في مقدمة «الميزان» ٣/١-٤: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق» . وأصرح من ذلك ما قاله ابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل ٢٢٢/٨: سألت أبي وأبا زرعة عن مغيرة بن زياد؟ فقالا: «شيخ»، قلت: يحتج بحديثه؟ قالا: «لا»، وقال أبي: «هو صالح صدوق، ليس بذاك، بذاك القوي، بابة مجالد، وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء»، فسمعت أبي يقول: «يحول اسمه من كتاب الضعفاء». قلت: فتأمل مع أنهما قالا فيه: «شيخ»، إلا أنه سأل عن الاحتجاج به، فقالا: لا، ثم أردف أبو حاتم جوابه بقوله: «صالح صدوق ليس بذاك بذاك القوي»، وإنكاره إدخاله الضعفاء، دليل على أنه ليس ضعيفاً.

٢. **يحيى بن صَالح:**

هو يحيى بن صالح الوحاظي، أبو زكريا، ويقال: أبو صالح الشامي. روى عن: سليمان بن عطاء، ومالك بن أنس، وجماعة، وعنه: البخاري، والباقون سوى النسائي، وآخرون.

وثّقه ابن معين، والبخاري، وأبو حاتم -في نسخة-، وابن عدي، والخليلي. والسمعاني، وزاد: «صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال الساجي: «هو عندهم من أهل الصدق والأمانة». وقال أبو عوانة الإسفراييني: «حسن الحديث، ولكنه صاحب رأي».

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: «سألت أبي عن يحيى بن صالح الوحاظي، فقال: رأيته في جنازة أبي المغيرة»، قال عبد الله: فجعل أبي يضعّفه. وقال العقيلي: «يحيى بن صالح حمصي جهمي». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالحافظ عندهم».

وبكل حال فإنه ثقة كما عليه الأئمة، وإخراج صاحبي الصحيح له دليل على ذلك، وأما من ضعفه فإنما هو لما نسب إليه من القول برأي للجهمية كما قال: «لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث»، يعني: التي في الرؤية، كما قال أحمد تعقيباً عليه: «كأنه نزع إلى رأي جهم».

**الخلاصة في يحيى بن صالح أنه:**

- **ثقة في نفسه، تُكُلِّم فيه لرأيه وتجهمه.**

وهذا ما اعتمده الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»، وفي «معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»، وهذا الأشبه بالصواب وأولى من قول الحافظ فيه في «التقريب»: «صدوق، من أهل الرأي» وذلك لأنه لم يُطعن في حفظه إلا ما كان من أبي أحمد الحاكم وهو ما لا يقبل؛ لمعارضته كلام الأئمة.

مات سنة ٢٢٢هـ، روى له الجماعة إلا النسائي.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٥٨/٩، الضعفاء للعقيلي ٤/(٢٠٣٨)، الثقات ٢٦٠/٩، الإرشاد ٢٦٧/١، تهذيب الكمال ٥٠/٨، تذكرة الحفاظ ٤٠٨/١، من تكلم فيه وهو موثق ط الرحيلي ص٥٤٢، معرفة الرواة المتكلم فيهم ص١٨٧، التهذيب ٢٢٩/١١، التقريب ٦٨٦/(٧٥٦٨).

### ٣. سُلَيْمَان بن عَطَاءٍ الْجَزَرِيّ:

هو سليمان بن عطاء بن قيس القرشي، أبو عمر الجزري. روى عن: مسلمة بن عبد الله الجهني، وعبد الله بن دينار البهراني الشامي. وعنه: يحيى بن صالح، وبكر بن خنيس، وغيرهما.

قال البخاري: «في حديثه مناكير». وقال أبو زرعة الرازي: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، يكتب حديثه». وقال ابن حبان: «شيخ يروي عن مسلمة بن عبدالله الجهني، عن عمه أبي مشجعة بن ربعي بأشياء موضوعة، لا تشبه حديث الثقات، فلست أدري: التخليط فيها منه أو من مسلمة بن عبد الله؟». وقال ابن عدي: «وفي أحاديثه، وليس بالكثير مقدار ما يرويه، بعض الإنكار، كما ذكره البخاري». وقال السَّاجي: «منكر الحديث».

**الخلاصة في سليمان بن عطاء، أنه:**

- **منكر الحديث.**

قال الذهبي: «متهم بالوضع، واه». وقال ابن حجر: «منكر الحديث» .

مات قبل ٢٠٠هـ. روى له ابن ماجه .

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٨/٤، الضعفاء لأبي زرعة ٣٥٦/٢، الجرح والتعديل ١٣٣/٤، المجروحين ٤١٤/١، الكامل ٢٨٥/٤، تهذيب الكمال ٢٩٣/٣، ديوان الضعفاء ص ١٧٤، التقريب ٣٠١/(٢٥٩٤).

### ٤. مَسْلَمَة بن عبد الله الْجُهَنِيّ:

هو مسلمة بن عبد الله بن ربعي الجهني، الحميري، الدمشقي. روى عن: عمه أبي مشجعة بن ربعي، خالد بن اللجلاج، وعمر بن عبدالعزيز. وعنه: سليمان بن عطاء، وسعيد بن عبد العزيز، ومحمد بن عبد الله الشعيثي.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال دُحيم: «مسلمة بن عبد الله الجهني لم يرو عنه أحد يعرفه غير الشعيثي». وقال: «كان على بيت المال زمن هشام، وكان- أيضاً — على تابوت الزكاة بدمشق» وترجم له ابن أبي حاتم، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً.

واختلف هل هو مسلمة العدل أو هما اثنان، على قولين:

ذهب إلى أنهما اثنان: ابن أبي حاتم، فقد ترجم لهما، وقال في ترجمة «مسلمة العدل»: «... روى عنه مروان الطاطري، سألت أبي عنه، فقال: مجهول». والمزي، فقد قال: «إن الجهني معروف وليس بمجهول، قد روى عنه غير واحد، كما تقدم، ولم يدركه الطاطري، إلا أن تكون روايته عنه مرسلة، والله أعلم».

وذهب إلى أنهما واحد: ابن عساكر، فقال: «هما واحد». وعبد الجبار الداراني، فقد ترجم في كتابه «تاريخ داريا» لمسلمة العدل، وذكر في ترجمته كلام «دحيم» السابق الذي ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة الجهني، مما يؤيد أنهما عنده واحد، وبلديّ الرجل أعرف به من غيره. وقد يستأنس بصنيع البخاري في ترجمته للجهني وتركه الترجمة للعدل مما قد يؤخذ منه إيحاء أنهما عنده واحد.

والأقرب - والله أعلم - أن عدّهما واحد هو الأشبه بالصواب، وأن تلقيبه بالعدل مناسب مع ولايته بيت المال، وتابوت الزكاة. وأما ما ذهب إليه المزي فليس بمتوجَّه؛ لكونه لا يعرف لمسلمة الجهني تاريخ وفاة ليتسنى الحكم بانتفاء إدراك الطاطري له، فربما أن وفاته كانت متأخرة فيكون الطاطري أدركه. فإن الطاطري مولده سنة ١٤٧هـ. واحتمال كون روايته عنه مرسلة، احتمال قائم - والله أعلم بالصواب.

ولذا فالحاصل أنه مجهول كما أن مجرد ذكر ابن حبان له في «الثقات» لا يرفع جهالته وقد اشتهر عنه توثيق المجاهيل.

**الخلاصة في مسلمة الجهني أنه:**

- **مجهول الحال.**

روى له الأربعة إلا الترمذي .

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٨٨/٧، الجرح والتعديل ٢٦٩/٨، الثقات ٤٩٠/٧، تاريخ داريا ص ٩٢، تهذيب الكمال ١٠٩/٧، الميزان ٢١٥/٢، الكاشف ٤٦١/٢، التقريب ٦١٨/(٦٦٥٩).

**٥. أبو مَشْجَعَة:**

هو أبو مشجعة بن ربعي الجهني. روى عن: سليمان الفارسي، وأبي الدرداء، وغيرهما. وعنه: ابن أخيه؛ مسلمة بن عبد الله الجهني.

لم أعثر له على ترجمة. قال عنه ابن حجر: «مقبول».

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٤٢٩/٨، التقريب ٧٧٧/(٨٣٦٩).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده سليمان بن عطاء الجزري وهو منكر الحديث، وفيه مسلمة الجهني وهو مجهول الحال، وفيه أبو مشجعة لم أجد من ترجم له.

وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٠٢/٢. والعجلوني في «كشف الخفاء» ١٥٤/١ ورجّح وضعه. وضعّف إسناده العراقي في «المغني» ٦٥١/١. والسخاوي في «المقاصد الحسنة» ٣٩٣/١. وقال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٤١٣/٢: «ضعيف جداً».

(٣٣٠٦) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا الْعَبَّاسُ بن الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا يحيى بن صَالِحٍ، ثنا سُلَيْمَانُ بن عَطَاءٍ الْجَزَرِيُّ، ثنا مَسْلَمَةُ بن عبد اللَّهِ الْجُهَنِيُّ، عن عَمِّهِ أبي مَشْجَعَةَ، عن أبي الدَّرْدَاءِ قال: ما دُعِيَ رسول اللَّهِ ﷺ إلى لَحْمٍ قَطُّ إلا أَجَابَ، ولا أُهْدِيَ له لَحْمٌ قَطُّ إلا قَبِلَهُ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٦٢/٤ من طريق محمد بن يزيد بن عبد الوارث. والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» ٣١٧/٢ من طريق عبد الكريم بن الهيثم. كلاهما عن يحيى بن صالح الوحاظي، به نحوه، وعند الرافعي زيادة في أوله ولفظها: «سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم..» وقد تقدم تخريجها في الحديث السابق.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. الْعَبَّاس بن الْوَلِيد الْخَلاَّل الدِّمَشْقِيّ:

هو العباس بن الوليد بن صُبْح الخلال، أبو الفضل الدمشقي، السلمي.

- **صدوق.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر بعد المائة.

### ٢. يحيى بن صَالِح:

هو يحيى بن صالح الوحاظي، أبو زكريا، ويقال: أبو صالح الشامي.

- **ثقة في نفسه، تُكُلِّم فيه لرأيه وتجهمه.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر بعد المائة.

### ٣. سُلَيْمَانُ بن عَطَاء الْجَزَرِيّ:

هو سليمان بن عطاء بن قيس القرشي، أبو عمر الجزري.

- **منكر الحديث.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر بعد المائة.

### ٤. مَسْلَمَةُ بن عبد اللَّهِ الْجُهَنِيّ:

هو مسلمة بن عبد الله بن ربعي الجهني، الحميري، الدمشقي.

- **مجهول الحال.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر بعد المائة.

### ٥. أبو مَشْجَعَة:

هو أبو مشجعة بن ربعي الجهني.

لم أعثر له على ترجمة. قال عنه ابن حجر: «مقبول».

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث عشر بعد المائة.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده سليمان بن عطاء الجزري وهو منكر الحديث، وفيه مسلمة الجهني وهو مجهول الحال، وفيه أبو مشجعة لم أجد من ترجم له.

وقد ضعفه السخاوي في «المقاصد الحسنة» ٣٩٣/١. والبوصيري في «المصباح» ١٨١/٢. وقال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٤١٣/٢: «ضعيف جداً».

وقال عنه الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٣٣٠٦): «ضعيف جداً».

وليس للحديث شاهد يصح:

قال ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣٠٢/٢: «عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «سيد طعام أهل الجنة اللحم». وأما حديث ربيعة: - ثم ساقه بإسناده إلى - إبراهيم بن

عمرو بن بكر السكسكي، حدثنا أبي، حدثنا عن أبي سنان الشيباني، عن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي سلمة، عن ربيعة بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم». هذان حديثان لا يصحان؛ أما الأول/ فقال ابن حبان: سليمان بن عطاء يروى عن مسلمة أشياء موضوعة، فلا أدري التخليط منه أو من مسلمة. وأما الثاني/ فقال العقيلي: لا يعرف هذا الحديث إلا بعمرو بن بكر، ولا يصح في هذا المتن عن رسول الله ﷺ. قال ابن حبان: عمرو بن بكر يروي عن الثقات الطآمات لا يحل الاحتجاج به».

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ٣٩٣/١: «وله شواهد منها عن **علي** رفعه بلفظ: «سيد طعام الدنيا اللحم ثم الأرز» أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي»». وعن **صهيب** بلفظ: «سيد الطعام في الدنيا والآخرة اللحم ثم الأرز، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء» أخرجه الديلمي من جهة الحاكم ثم من طريق هشيم، عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب، عن أبيه، عن جده، به مرفوعاً. وعن **بريدة** أيضاً مرفوعاً بلفظ «سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء، وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية» رواه الطبراني وكذا أبو نعيم في «الطب» لكن بلفظ (خير) وأبو عثمان الصابوني بلفظ «سيد» وهو كذلك عند تمام في «فوائده» ولفظه «سيد الإدام اللحم». وعن **ربيعة بن كعب** رفعه «أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم» أخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق عمرو بن بكر السكسكي وهو ضعيف جداً، قال العقيلي: «ولا نعرف هذا الحديث إلا به، ولا يصح فيه شيء». وأدخله ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال شيخنا: إنه لم يتبين لي الحكم بالوضع على هذا المتن، فإن مسلمة غير مجروح وابن عطاء ضعيف. قلت - أي السخاوي - : وقد أفردت فيه جزءاً، ولأبي الشيخ من رواية ابن سمعان قال: سمعت من علمائنا يقولون: كان أحب الطعام إلى رسول الله اللحم، ويقول هو يزيد في السمع، وهو سيد الطعام في الدنيا والآخرة، ولو سألت ربي أن يطعمنيه كل يوم لفعل. وللترمذي في «الشمائل» من حديث جابر: أتانا رسول الله في منزلنا، فذبحنا شاة، فقال: «كأنهم علموا أنا نحب اللحم».

وأصح من هذا كله قوله: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».اهـ.

**فوائد الباب الفقهية:**

١. في الحديث مشروعية أكل اللحم.

٢. تضمن الحديث أفضلية اللحم على غيره من سائر المطعومات.

٣. في الحديث كمال أدبه بتواضعه ﷺ وإجابته للدعوة من اللحم، وقبوله الهدية من اللحم، وليس هذا خاصاً باللحم بل هو يعمّ غيره كما دلت الأدلة على ذلك وتقدم شيء منها.

## بَاب أَطَايِبِ اللَّحْمِ

(٣٣٠٨) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا بَكْرُ بن خَلَفٍ أبو بِشْرٍ، ثنا يحيى بن سَعِيدٍ، عن مِسْعَرٍ، حدثني شَيْخٌ من فَهْمٍ قال: - وَأَظُنُّهُ يُسَمَّى مُحَمَّدَ بن عبد اللَّه - أَنَّهُ سمع عَبْدَ اللَّه بن جَعْفَرٍ يحدث ابن الزُّبَيْرِ، وقد نَحَرَ لهم جَزُورًا أو بَعِيرًا، أَنَّهُ سمع رَسُولَ اللَّه ﷺ قال: وَالْقَوْمُ يُلْقُونَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّحْمَ، يقول: «**أَطْيَبُ اللَّحْمِ لَحْمُ الظَّهْرِ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٣/(١٧٤٤) (بلا واسطة) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» ٩/١٩٤- والبزار في «مسنده» كما في «البحر الزخار» ٦/٢٢٢، والنسائي في «الكبرى» ٦/(٦٦٢٣)، والحاكم ٤/١١١، والبيهقي في «الشعب» (٥٨٩٢) كلهم من طريق يحيى بن سعيد، به بمثله.

قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن مسعر، عن شيخ من فهم. ولا نعلم أحداً سماه إلا يحيى بن سعيد».

وأخرجه الحميدي ١/(٥٤٩) عن سفيان بن عيينة. وأخرجه أحمد ٣/(١٧٥٩) (بلا واسطة)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبيﷺ» ص٢٠٠ من طريق وكيع. والترمذي في «الشمائل» (١٧٢) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/(٢٨٥٣) - من طريق أبي أحمد الزبيري. كلهم عن مسعر، به بنحوه. وعند بعضهم: سمعت شيخاً من فهم، قال: سمعت عبد الله بن جعفر..

ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» ١/٢٤٢ - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥٨٩١)- عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن مسعر، به.

وأخرجه البزار في «مسنده» كما في «البحر الزخار» ٦/٢٢٣ من طريق يوسف بن موسى. الحاكم في «المستدرك» ٤/١١١ من طريق يحيى بن عبد الحميد. كلاهما عن جرير،

عن رقبة بن مصقلة، عن رجل من بني فهم، به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن رقبة إلا جرير».

وأخرجه أحمد ٣/(١٧٤٩) عن نصر بن باب، عن حجاج، عن قتادة، عبد الله بن جعفر، أنه قال: إِنَّ آخِرَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِحْدَى يَدَيْهِ رُطَبَاتٌ وَفِي الْأُخْرَى قِثَّاءٌ وَهُوَ يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ وَيَعَضُّ مِنْ هَذِهِ وَقَالَ: «إِنَّ أَطْيَبَ الشَّاةِ لَحْمُ الظَّهْرِ».

وأخرجه أحمد ٣/(١٧٥٦)، والبيهقي في «الشعب» (٥٨٩٣) من طريق الطيالسي، عن المسعودي، حَدَّثَنَا شَيْخٌ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ الْحِجَازِ قَالَ شَهِدْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَحُزُّ اللَّحْمَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَطْيَبُ اللَّحْمِ لَحْمُ الظَّهْرِ». وعند البيهقي: أخبرني من شهد عبد الله بن جعفر، قال: شهدت عبد الله بن الزبير...

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. بَكْرُ بن خَلَف أبو بِشْر:

هو بكر بن خلف البصري ختن المقرئ أبو بشر. روى عن: يحيى بن سعيد القطان، وابن عيينة، وخلق. وعنه: ابن ماجه، وأبو داود، وجماعة.

قال ابن أبي خيثمة عن يحيى: «ما به بأس». وقال هاشم بن مرثد: «صدوق». وقال أبو حاتم: «ثقة». وقال أبو داود: «أمرني أحمد بن حنبل أن أكتب عنه». وذكره ابن حبان في «الثقات».

والأشبه أنه ثقة لاسيما وأن أبو حاتم وثّقه وحسبك بتوثيقه قوة لتشدده في التوثيق، ولأنه ليس ثمة ما يفسِّر إنزاله عن مرتبة الثقة، والله أعلم.

**الخلاصة في بكر، أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

مات سنة ٢٤٠هـ، روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٨٥/٢، الثقات ١٥٠/٨، تهذيب الكمال ٣٧٠/١، الكاشف ٢٧٤/١، التهذيب ٤٤٢/١، التقريب ١٥٧/(٧٣٨).

**٢. يحيى بن سَعِيد:**

هو يحيى بن سعيد بن فرُّوخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري.

- **ثقة متقن حافظ إمام قدوة.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابع.

**٣. مِسْعَر:**

هو مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث الهلالي العامري، الرواسي، أبو سلمة الكوفي.

- **ثقة ثبت فاضل.**

تقدمت ترجمته في الحديث السادس والأربعين.

**٤. شَيْخٌ من فَهْم:**

يقال إنه: محمد بن عبد الرحمن الحجازي الفهمي الطائفي كما في رواية أحمد والحاكم والبيهقي، ويقال: محمد بن عبد الله بن أبي رافع كما في رواية ابن ماجه. عن: ابن الزبير، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهم. وعنه: المسعودي، ومسعر.

- **مجهول الحال.**

قال عن الحافظ في «التقريب»: «مقبول». و لم أعثر على من وثّقه أو تكلّم فيه.

روى له الترمذي في الشمائل، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٣٦٩/٦، التهذيب ٢٥٤/٩، التقريب ٥٦٩/(٦٠١٥)، تعجيل المنفعة ١٩٢/٢.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف**؛ لأن في إسناده مجهولاً. أما متابعة قتادة للرجل المبهم المجهول «شيخ من فهم» فإسنادها واه بمرة؛ لأنها من رواية نصر بن باب، عن حجاج، عن قتادة، به، ونصر هذا تركه جماعة وضعّفه آخرون[١].

وقد ضعّف الحديث ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٢/٣٦٦.

وضعّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٦/٣٣٤.

## الشواهد:

للحديث شاهد من حديث ابن عمر ﷺ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ١١/٢٣٤ من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، به، مرفوعاً، ولفظه مطولاً، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ مِنَ الشَّاةِ سَبْعًا: الْمَرَارَةَ، وَالْمَثَانَةَ، وَالْمحيَاةَ، وَالذَّكَرَ، وَالأُنْثَيَيْنِ، وَالْغُدَّةَ، وَالدَّمَ، وَكَانَ أَحَبَّ الشَّاةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُقَدَّمُهَا، قَالَ: وَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِطَعَامٍ، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ يُلْقِمُونَهُ اللَّحْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ اللَّحْمِ لَحْمُ الظَّهْرِ». وفيه يحيى الحماني وهو ضعيف متهم بسرقة الحديث[٢]. وعبدالرحمن بن زيد متروك[٣] .

## فوائد الحديث الفقهية:

١. قوله: «أطيب اللحم» جعله بعضهم من الطيب؛ بمعنى الظاهر، «لحم الظهر» هو على حذف مِنْ، أو التفضيل فيه نسبي أو إضافي، إذ لحم الذراع أطيب منه؛ لأنه أخف على المعدة وأسرع انهضاماً وأنفع، ومن ثم كان المصطفى ﷺ يحبه ويقدمه على غيره، بل ذهب البعض إلى تقديم كل مُقَدّم، فقال: لحم الرقبة يُقدَّم، فالذراع لقول

---

(١) انظر ميزان الاعتدال ٤/٢٥٠.

(٢) انظر تهذيب التهذيب ١١/٢٤٣.

(٣) انظر تهذيب التهذيب ٦/١٧٨.

المصطفى ﷺ في الحديث «الرقبة هادية الشاة، وأقربها إلى الخير، وأبعدها عن الأذى»، فالعضد، فالظهر. لكن الأصح تفضيل الذراع[١] .

٢. وجه إعجابه ﷺ بذراع الشاة أنه يكون أسرع نضجاً وألذ طعماً وأبعد عن موضع الأذى [٢] .

(١) انظر فيض القدير ١/٥٤٨.

(٢) انظر فيض القدير ٥/٢٣٠، وعون المعبود ١٠/٢٥٤.

## باب الشّواء

(٣٣١٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّسِ، ثنا كَثِيرُ بن سُلَيْمٍ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قال: ما رُفِعَ من بَيْنِ يَدَيْ رسول اللَّهِ ﷺ فَضْلُ شِوَاءٍ قَطُّ، ولا حُمِلَتْ معه طِنْفِسَةٌ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٦/٦٤ عن **ابن ذريح** (محمد بن صالح). وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (١٣٧) عن **جعفر بن محمد النهاوندي**. كلاهما عن جبارة، به، بمثله.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ١/٤٠٧ عن **إسماعيل بن أبان الورّاق**. وحماد بن إسحاق في «تركة النبي ﷺ» ص١١٣ من طريق **عمرو بن عون**. وابن أبي الدنيا في «الجوع» (١٨٦) عن **محمد بن عاصم**. والطبراني في «الأوسط» ٣/٢٨٨ من طريق **عبدالله بن صالح**. أربعتهم عن كثير بن سليم، به، بنحوه.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّس:

هو جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي.

- **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والتسعين.

### ٢. كَثِيرُ بن سُلَيْم:

هو كثير بن سليم الضبي، أبو سلمة المدائني.

- **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والتسعين.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لأن في إسناده ضعيفان وهما جبارة وكثير.

وقد ضعّفه البوصيري في «المصباح» ٢/١٨١ .

وضعفه الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٣٣١٠).

## غريب الحديث:

**قوله**: «**مَعَهُ طِنْفِسَة**»: مُثَلَّثَة الطَّاء وَالْفَاء، وَكَسْر الطَّاء وَفَتْح الْفَاء وبالعكس: الْبِسَاط الَّذِي لَهُ خَمْل دَقِيق[١].

(١) انظر شرح السيوطي لابن ماجه ١/٢٣٨، وحاشية السندي على ابن ماجه ٣١/٤.

(٣٣١١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا حَرْمَلَةُ بن يحيى، ثنا يحيى بن بُكَيْرٍ، ثنا ابن لَهِيعَةَ، أخبرني سُلَيْمَانُ بن زِيَادٍ الْحَضْرَمِيُّ، عن عبد اللَّه بن الْحَارِثِ بن الجزء الزُّبَيْدِيِّ، قال: أَكَلْنَا مع رسول اللَّه ﷺ طَعَامًا في الْمَسْجِدِ؛ لَحْمًا قد شُوِيَ، فَمَسَحْنَا أَيْدِيَنَا بِالْحَصْبَاءِ، ثُمَّ قُمْنَا نُصَلِّي و لم نَتَوَضَّأْ.

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» ص٢٩٩ عن **أبي عبد الله بن عبد الحكم ووهب الله بن راشد وأبو الأسود وعثمان بن صالح**. والترمذي في «الشمائل» (١٦٦) - ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١١/٢٩٣- عن **قتيبة بن سعيد**. وأبو يعلى في «مسنده» ٣/١١٠ وفي «المفاريد» من طريق **المفضل بن فضالة**. والطحاوي في «شرح المعاني» ١/٦٦ من طريق **نصر بن عبد الجبار**.

سبعتهم عن ابن لهيعة، به، بنحوه. وعند الترمذي مختصراً بلفظ: «أكلنا مع رسول الله ﷺ شواء في المسجد».

وأخرجه ابن ماجه (٣٣٠٠) وتقدم تخريجه في الحديث الثامن بعد المائة.

وأخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» ص٣٠٠، وأبو داود (١٩٣) عن أحمد بن عمرو بن السرح، ثنا عبد الملك بن أبي كريمة المغربي، حدثني عبيد بن ثمامة المرادي قال: قدم علينا مصر عبد الله بن الحارث بن جزء من أصحاب رسول الله ﷺ فسمعته يحدث في مسجد مصر قال: لقد رأيتني سابع سبعة أو سادس ستة مع رسول الله ﷺ في دار رجل، فمر بلال، فناداه بالصلاة، فخرجنا فمررنا برجل وبرمته على النار، فقال له رسول الله ﷺ: «أطابت برمتك؟» قال: نعم بأبي أنت وأمي، فتناول منها بضعة، فلم يزل يعلكها حتى أحرم بالصلاة وأنا أنظر إليه.

**دراسة إسناد الحديث:**

## ١. حَرْمَلَةُ بن يحيى:

هو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبي، أبو حفص المصري.

- **ثقة، يُغْرب لكثرة رواياته.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والتسعين.

## ٢. يحيى بن بُكَيْر:

هو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المصري، أبو زكريا، وقد ينسب إلى جده. روى عن: ابن لهيعة، وجماعة، وأكثر عن مالك، والليث. وعنه: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وآخرون.

وقد اختلف فيه الأئمة:

**أقوال الموثقين والمعدلين:**

وثقه ابن قانع، والخليلي. وقال الساجي: «صدوق، روى عن الليث فأكثر». وقال ابن عدي: «كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحد».

**أقوال الملينين والمجرحين:**

قال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان يفهم هذا الشأن». وقال النسائي: «ضعيف». وقال قاسم بن مسلمة: «تُكُلِّمَ فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعَرْضِ حبيب». وقال يحيى بن معين: «سمع يحيى بن بكير الموطأ بعَرْضِ حبيب كاتب الليث، وكان شرَّ عرض، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ويصفح ورقتين ثلاثة». وقال مسلم: «تُكُلِّمَ في سماعه عن مالك لأنه كان بعَرْضِ حبيب». وقال البخاري في التاريخ الصغير: «ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتَّقيه».

وبالجملة فيمكن حمل التوثيق على روايته عن الليث وأنه ثبت في ذلك، وأما من تكلّم فيه فيحمل على ما رواه عن مالك، ومما يشهد لذلك أن البخاري احتج به في غير مالك،

وله في الصحيح عن مالك خمسة أحاديث مشهورة متابعة.

**الخلاصة في يحيى بن بكير، أنه:**

- **ثقة تُكلِّم في روايته عن مالك.**

قال الذهبي في «المغني»: «ثقة حافظ»، وفي «الديوان»: «ثقة...»، وفي «الكاشف»: «كان صدوقاً واسع العلم مفتياً»، وقال في «التذكرة»: «محدث مصر الإمام الحافظ الثقة»، وقال في «السير»: «كان غزير العلم، عارفا بالحديث وأيام الناس، بصيرا بالفتوى، صادقا دينا، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه، وقال مرة: ليس بثقة. وهذا جرح مردود، فقد احتج به الشيخان، وما علمت له حديثا منكرا حتى أورده».

مات سنة ٢٣١هـ، روى له البخاري ومسلم وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٨ / ٢٨٤، الضعفاء والمتروكين: ١٠٨، الجرح والتعديل ٩/١٦٥، المعجم المشتمل ٣٢٠، التذكرة ٢/٤٢٠، السير ١٠/٦١٢، التهذيب ١١/٢٣٨. هدي الساري ٤٥٢،

### ٣. ابن لَهِيعَة:

هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الأعدولي، ويقال: الغافقي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر المصري، قاضيها الفقيه. روى عن: عطاء ابن أبي رباح، ويحيى بن عبد الله ابن بكير، وخلق. وعنه: سفيان، وشعبة، وسليمان بن زياد الحضري، وغيرهم.

قال ابن وهب: «حدثني – والله – الصادق البار عبد الله بن لهيعة». وقال أحمد بن صالح: «صحيح الكتاب»، ونقل عنه ابن شاهين قوله: «ثقة وما رُوي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط». وأثنى عليه الثوري ، وأحمد – مرة – في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه.

وضعفه: يحيى القطان، وابن سعد، وأحمد – في رواية – وابن معين، والبخاري، والترمذي، والنسائي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والفلاس، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، وابن عدي وغيرهم.

وذكر يحيى بن حسان، وابن قتيبة، وأحمد بن صالح، وابن خراش: أنه كان إذا لُقّن شيئاً حدّث به.

ونحى بعض الأئمة إلى التفريق بين حديثه المتقدم والمتأخر، فحديثه المتقدم قبل احتراق كتبه كحديث العبادلة أقوى من غيرهم. قال ابن مهدي: «ما أعتد بشيء سمعته من ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه». وقال أحمد: «سماع العبادلة من ابن لهيعة عندي صالح، فذكر ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ»، وذكر العلائي نقولاً منها: «قال عمرو بن علي الفلاّس: من كتب عنه قبل احتراق كتبه كابن المبارك والمقريء - فهو أصح ؛ يعني ممن كتب بعد ذلك ، لأنه تخبّط في الرواية بعد ذلك. وذكر عثمان بن صالح السهمي: أن جميع كتبه لم تحترق، ولكن بعض ما كان يقرأ منه احترق، قال: وأنا أخبر الناس بأمره، أقبلت أنا وعثمان بن عتيق بعد الجمعة فوافيناه أمامنا على حمار، فأفلج وسقط، فبادر ابن عتيق إليه فأجلسه وصرنا به إلى مترله، وكان ذلك سبب علته. وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن ابن لهيعة ؟ فقال: من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح. وقال الدارقطني: يُعتبر بما روى عنه العبادلة ابن المبارك، والمقريء، وابن وهب، والقعنبي. وقال خالد بن خداش: رآني ابن وهب أكتب حديث ابن لهيعة، فقال: إني لست كغيري في ابن لهيعة، فاكتبها [1].

وبهذا قال الساجي، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، وزاد بعضهم على العبادلة القعنبي، وبعضهم عدّد جماعة آخرين[2].

وقد أنكر ابن معين وعثمان بن صالح السهمي دعوى احتراق كتب ابن لهيعة لاسيما أصوله.

وبكل حال فالكلام في ابن لهيعة متشعب وواسع وسُوّدت فيه صحائف ورسائل، والجمهور كما تقدم على تضعيفه من قبل حفظه، وتساهله في الرواية، وقبوله التلقين، وكثرة مناكيره، وتدليسه عن الضعفاء، وإن كان رواية العبادلة عنه - مع ضعفها - أحسن حالاً من غيرها والرواية عن بالجملة صالحة للاعتبار. وقد قال الإمام أحمد: «ما حديث ابن لهيعة

---

(١) المختلطين، للعلائي ص ٦٥ - ٦٩.

(٢) ومن المعاصرين من أوصلهم إلى العشرة، انظر مقدمة بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، للحويني، ص٣٢-٣٤.

بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه بعضاً». وسئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع المتقدمين منه؟ فقال: «آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثهم». وذكر أبو زرعة - أيضاً - وأبو حاتم أن أمر ابن لهيعة مثل ابن المبارك، وابن وهب يحتج به؟ قال: لا.

وقال ابن حبان: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً ، وما لأصل له من رواية المتقدمين كثيراً ، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن قوم ضعفى، عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به ... ثم قال : وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة ، وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه ، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين ، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه. وقال الخطيب: «كثرت المناكير في حديثه لتساهله».

**الخلاصة في عبد الله بن لهيعة، أنه:**

- **ضعيف.**

قال الذهبي: «العمل على تضعيف حديثه». وقال ابن رجب: «هو كثير الاضطراب». وقال ابن حجر: «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن وهب، وابن المبارك عنه أعدل من غيرها»، وعدّه في المرتبة الخامسة من المدلسين.

مات سنة ١٧٤هـ، روى له مسلم مقروناً، وأما البخاري، والنسائي فأبهماه وروى له الباقون.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٥١٦/٧، تاريخ الدارمي ص١٥٣، سؤالات ابن الجنيد ص٣٩٣، المعرفة والتاريخ ١٨٤/٢، ضعفاء النسائي ص٦٥، الجرح والتعديل ١٤٥/٥، المجروحين ١٢/٢، تاريخ أسماء الثقات ص١٨٥، تهذيب الكمال ٢٥٢/٤، المغني ٥٦١/٢، الميزان ٤٧٥/٢، الكاشف ١٢٢/٢، شرح العلل لابن رجب ٤١٩/١، التهذيب

٤١١/٢، التقريب ٣٧٨/٣(٣٥٦٣)، تعريف أهل التقديس ص١٧٧، النفح الشذي وتحقيقه ٧٩٢/٢.

### ٤. سُلَيْمَان بن زِيَاد الْحَضْرَمِيّ:

هو سليمان بن زياد الحضرمي المصري.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن بعد المائة.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده ضعيف وهو ابن لهيعة.

وقد ضعّفه البوصيري في «المصباح» ١٨١/٢ .

والحديث له متابعة صحيحة وهو الحديث الثامن بعد المائة تقدم - بسط الحديث عنه - تُرقيه إلى درجة الحسن لغيره، والله أعلم.

### فوائد الباب الفقهية:

١. في الحديث الأول أنه ﷺ لم يكن حاله حال أهل الدنيا، وإنما هذا من عادة المتكلفين بأن يحمل معهم بُسْط للجلوس، قال جل ذكره: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ سورة ص: ٨٦ [(١)].

٢. ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجب الوضوء بأكل شيء مما مسته النار وهو محكي عن الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وأبي طلحة، وأبي الدرداء، وابن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبي أمامة ﷺ، وبه قال جمهور التابعين والحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. واحتجوا بأدلة ومنها حديث الباب.

---

(١) انظر شرح سنن ابن ماجه ٢٣٨/١، وحاشية السندي ٣١/٤.

أما القول الثاني: وهو منسوب لعمر بن عبد العزيز، والحسن، والزهري، وأبي قلابة، وأبي مجلز، وحكاه ابن المنذر عن جماعة من الصحابة: ابن عمر، وأبي طلحة، وأبي موسى، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وعائشة ﵃، وهو وجوب الوضوء مما مسته النار، واستدلوا بما رواه زيد بن ثابت، وأبو هريرة، وعائشة ﵃ عن النبي ﷺ قال: «توضئوا مما مست النار» أخرجه مسلم (٢٧٢/١) [١].

٣. حكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال: لما اختلفت أحاديث الباب و لم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجحنا به أحد الجانبين [٢].

---

(١) بدائع الصنائع ٣٢/١، الشرح الكبير ١٢٣/١، بداية المجتهد ٩٠/١، المجموع ٦٥/٢ وما بعدها، المغني ١٩١/١.

(٢) انظر فتح الباري ٣١١/١، تحفة الأحوذي ٢١٩/١، عون المعبود ٢٢٧/١.

## بَاب الْقَدِيد

(٣٣١٢) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا إسماعيل بن أَسَدٍ، ثنا جَعْفَرُ بن عَوْنٍ، ثنا إسماعيل بن أبي خَالِدٍ، عن قَيْسِ بن أبي حَازِمٍ، عن أبي مَسْعُودٍ ﷺ قال: أتى النبي ﷺ رَجُلٌ فكَلَّمَهُ، فَجَعَلَ تُرْعَدُ فَرَائِصُهُ، فقال له: «**هَوِّنْ عَلَيْكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ، إنما أنا ابن امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ**».

قال أبو عَبْد اللَّهِ: إسماعيل وَحْدَهُ وَصَلَهُ.

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على إسماعيل بن أبي خالد، واختلف عليه على أوجه:

الوجه الأول: ( عنه، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي مسعود مرفوعاً).

الوجه الثاني: ( عنه، عن قيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ مرسلاً).

الوجه الثالث: (عنه، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبدالله مرفوعاً).

### أما الوجه الأول:

وهو إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي مسعود مرفوعاً، فرواه عنه:

- جعفر بن عون، أخرج روايته:

ابن ماجه – كما في حديث الباب-. وابن عدي في «الكامل» ٢/٢٧٦. وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» ١/ ٣٨٦، والدارقطني في «العلل» ٦/١٩٤. والخطيب في «تاريخه» ٦/٢٧٧.

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» ٥/٦٩ من طريق أحمد بن محمد بن صاعد، عن إسماعيل بن أبي الحارث – وهو ابن أسد المتقدم - عن جعفر بن عون، عنه، به، ووقع عنده: «أن رجلاً كلّم النبي ﷺ يوم الفتح..» وهذه زيادة شذّ بها ابن صاعد أو من فوقه.

قال ابن ماجه: «إسماعيل وَحْدَهُ وَصَلَهُ».

وقال الدارقطني: «تفرد به إسماعيل بن أبي الحارث متصلاً».

وقال البيهقي: «كذا رواه ابن صاعد هذا موصولاً، وكذلك رواه محمد بن سليمان بن فارس وأحمد بن يحيى بن زهير، عن إسماعيل بن أبي الحارث موصولاً».

وقال الخطيب – بعد سياقه الإسناد الثاني -: «قال الحسن [وهو الحسن بن عبدالوهاب] وسمعت إسماعيل بن أبي الحارث يقول: بعث إليّ حجاج بن الشاعر، فقال: ألا تحدث بهذا الحديث ألا من سنة إلى سنة. فقلت: للرسول أقرئه السلام وقل له: ربما حدثت به في اليوم مرات».

**أما الوجه الثاني:**

وهو عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ مرسلاً:

فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٢٣/١ عن **يزيد بن هارون، وعبد الله بن نمير**. والحميري في «جزءه» ٣٧/١ من طريق **أبي خالد** (الأحمسي وهو والد إسماعيل بن أبي خالد). وهنّاد بن السَّري في «الزهد» ٤١٣/٢ عن **أبي معاوية** (محمد بن خازم الضرير). والدارقطني في «العلل» ١٩٤/٦ من طريق **يحيى بن سعيد القطان**. والبيهقي في «الدلائل» ٦٩/٥ من طريق **جعفر بن عون**. ستتهم عن إسماعيل بن أبي خالد، به، بنحوه. وعند ابن سعد: «أن رجلاً..». ووقع عند هنّاد (أتى رجلين) بدل (رجل).

قال البيهقي: «هذا مرسل وهو المحفوظ».

**أما الوجه الثالث:**

وهو عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البجلي مرفوعاً:

فأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» ٦٤/٢ من طريق عيسى بن يونس. والحاكم في «المستدرك» ٤٦٦/٢ من طريق عباد بن العوام. كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد، به، بنحوه وبزيادة في آخره ولفظها: «..كانت تأكل القديد في هذه البطحاء. قال: ثم تلا جرير ابن عبد الله البجلي: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ (٤٥)﴾ سورة ق.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل عن قيس عن جرير إلا عيسى تفرد به شقران».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه».

وقال الهيثمي في «الزوائد» ٢٠/٩ : «رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفهم».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. إسماعيل بن أَسَد:

هو إسماعيل بن أسد بن شاهين وهو ابن أبي الحارث البغدادي، أبو إسحاق. روى عن: جعفر بن عون، والحسن بن موسى الأشيب وجماعة. وعنه: أبو داود، وابن ماجه وآخرون.

قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي وهو ثقة صدوق، وسئل أبي عنه، فقال: «صدوق». وقال أبو قريش محمد بن جمعة، والحسين بن محمد بن شعبة: «حدثنا الشيخ الصالح إسماعيل بن الحارث». وقال ابن مخلد: «حدثنا إسماعيل بن أبي الحارث من خيار المسلمين». وقال البزار في كتاب السنن: «ثقة مأمون». وقال الدارقطني: «ثقة صدوق ورع فاضل». وذكره ابن حبان في «الثقات». وحديثه مخرّج في صحيح ابن خزيمة، ومستدرك الحاكم.

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة جليل». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

مات سنة ٢٥٨هـ، روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٦١/٢، الثقات ١٠٥/٨، تهذيب الكمال ٢٢١/١، الكاشف ٢٣٤/١، التهذيب ٢٨٣/١، التقريب ١٣٤/(٤٢٤).

### ٢. جَعْفَرُ بن عَوْن:

هو جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حُريث المخزومي، أبو عون الكوفي. روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش وجماعة. وعنه: أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن أسد

وآخرون.

قال ابن سعد: «وكان ثقة كثير الحديث». وقال أبو أحمد الفراء قال لي أحمد: «عليك بجعفر بن عون». وقال ابن معين: «ثقة».

وقال أحمد: «رجل صالح ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «صدوق».

وذكره العجلي، وابن حبان، وابن شاهين، وابن خلفون في «الثقات». وزاد ابن شاهين: «ليس به بأس كان رجلاً صالحاً». وقال ابن قانع في «الوفيات»: «كان ثقة».

● **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

مات سنة ٢٠٦هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٩٧/٢، الجرح والتعديل ٤٨٥/٢، الثقات ١٤١/٦، تاريخ أسماء الثقات ٥٥/١، تهذيب الكمال ٤٦٨/١، الكاشف ٢٩٥/١، التهذيب ١٠١/٢، التقريب ١٧٣/(٩٤٨).

### ٣. إسماعيل بن أبي خَالِد:

هو إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي، مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، رأى أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع.

● **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني عشر بعد المائة.

### ٤. قَيْس بن أبي حَازِم:

هو قيس بن أبي حازم - واسمه حصين بن عوف، ويقال: عوف بن عبد الحارث، ويقال: عبد عوف بن الحارث بن عوف - البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي، أدرك الجاهلية ورحل إلى النبي ﷺ ليبايعه فقبض وهو في الطريق وأبوه له صحبة، ويقال: أن لقيس رؤية ولم يثبت. روى عن: ابن مسعود، وجرير بن عبد الله وجماعة ﷺ.

قال ابن عيينة: «ما كان بالكوفة أحداً أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس». وقال الآجري عن أبي داود: «أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة و لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف». وقال يعقوب بن شيبة: «وقيس من قدماء التابعين، وقد روى عن أبي بكر فمن دونه وأدركه وهو رجل كامل، ويقال: إنه ليس أحد من التابعين جمع أن روى عن العشرة مثله إلا عبد الرحمن بن عوف؛ فأنا لا نعلمه روى عنه شيئاً، ثم قد روى بعد العشرة عن جماعة من الصحابة وكبرائهم **وهو متقن الرواية**، وقد تكلم أصحابنا فيه؛ فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير. والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب. ومنهم من حمل عليه في مذهبه وقالوا: كان يحمل على علي، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه..». وقال ابن خراش: «كوفي جليل، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة إلا قيس بن أبي حازم». وقال ابن معين: «هو أوثق من الزهري»، وقال مرة: «ثقة». وقال أبو خالد الأحمر لعبد الله بن نمير: «يا أبا هشام، أما تذكر إسماعيل بن أبي خالد وهو يقول: حدثنا قيس هذه الاسطوانة. يعني: في الثقة». وقال إسماعيل بن أبي خالد: «كَبُر قيس حتى جاز المائة بسنين كثيرة حتى خرّف وذهب عقله». وقال ابن المديني، قال لي يحيى بن سعيد: «ابن أبي حازم منكر الحديث، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها حديث كلاب الحوأب[1] ». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وبكل حال فالأئمة على توثيقه أما ما نُقل عن القطان فجوابه كما قال الذهبي في «الميزان»: «لا ينكر له التفرد في سعة ما روى»، وقال أيضاً: «أجمعوا على الاحتجاج به،

---

(١) الحوأب: موضع بئر بين مكة والبصرة، نبحت كلابه على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عند مقدمها إلى البصرة في وقعة الجمل انظر اللباب في تهذيب الأنساب ٤٠٠/١، والحديث عند أحمد ٢٩٨/٤٠ وَ١٩٧/٤١ من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، قال: لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها بَلَغَتْ مِيَاهَ بَنِي عَامِرٍ لَيْلاً نَبَحَتْ الْكِلابُ، قَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا قَالُوا: مَاءُ الْحَوْأَبِ. قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلاَّ أَنِّي رَاجِعَةٌ. فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا: بَلْ تَقْدَمِينَ فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَاتَ بَيْنِهِمْ. قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ.

ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية، وتَرْك الهوى، فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين: كان قيس أوثق من الزهري»، وكما قال ابن حجر في «التهذيب»: «ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق».

## الخلاصة في قيس بن أبي حازم، أنه:

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «وثّقوه»، وقال في «الميزان»: «أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه»، وقال في «السير»: «العالم الثقة الحافظ»، وقال في «من تكلم فيه وهو موثق»: «ثقة عندهم إلا ما روى ابن المديني عن القطان، قال: منكر الحديث، ثم ذكر أحاديث، فلم يصنع شيئاً، قيسٌ حجة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة».

مات سنة ٩٨هـ وقيل: غير ذلك، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٤٥/٧، تاريخ بغداد ٤٥٢/١٢، تهذيب الكمال ١٢٨/٦، الكاشف ١٣٨/٢، الميزان ٣٩٣/٣، من تكلم فيه وهو موثق (ط الرحيلي) ص٤٣٤، تذكرة الحفاظ ٥٧/١، السير ١٩٨/٤، التهذيب ٣٨٦/٨، التقريب ٥٣٢/(٥٥٦٦).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ظاهره الصحة؛** لأن رجال إسناده ثقات، إلا أن الحديث مُعلّ وصوابه عن قيس مرسلاً، كما قال الأئمة:

قال ابن ماجه: «إسماعيل وَحْدَهُ وَصَلَهُ» وهو يريد بذلك إعلال رواية الوصل.

وقال ابن عدي في «الكامل» ٢٧٦/٢ - في ترجمة محمد بن الوليد: «وهذا الحديث سرقه ابن أبان من إسماعيل بن أبي خالد، وسرقه منه أيضاً عبيد بن الهيثم الحلبي. ورواه زهير وابن عيينة ويحيى القطان عن ابن أبي خالد مرسلاً».

وقد سئل الدارقطني — كما في العلل له ١٩٤/٦- عن هذا الحديث: فقال: يرويه إسماعيل بن أبي الحارث، عن جعفر بن عون، عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي مسعود.

ورواه هاشم بن عمرو الحمصي، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل، عن قيس، عن أبي مسعود، وجرير، وكلاهما وهم، والصواب عن إسماعيل، عن قيس، مرسلا، عن النبي ﷺ.

وقال البيهقي في «الدلائل» ٥/٦٩: «هذا مرسل وهو المحفوظ».

وقال البوصيري في «المصباح» ٤/٩ : «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه الحاكم في المستدرك من طريق جعفر بن عون به، ولفظه: أنه كلّم النبي ﷺ يوم الفتح، فأخذته الرعدة، فقال النبي ﷺ: هون عليك، فإنما أنا ابن امرأة من قريش كانت تأكل القديد. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». وقال السيوطي: قال ابن عساكر: هذا الحديث معدود في أفراد ابن ماجه، وقد استغربه حجاج بن الشاعر وأشار على إسماعيل أن لا يحدث به إلا مرة في السنة لغرابته، ثم أخرج عن الحسن بن عبيد قال: سمعت ابن أبي الحارث يقول: بعث إلي حجاج بن الشاعر، فقال: لا تحدث بهذا الحديث إلا من سنة إلى سنة، فقلت للرسول أقرأه السلام وقل: ربما حدّث به في اليوم مرات. قال ابن عساكر: وقد تابع إسماعيل عليه محمد بن إسماعيل بن علية قاضي دمشق، وسرقة محمد بن الوليد ابن أبان...» أهـ.

وبهذا يتبيّن أن الوجهين (الأول، والثالث) وهمٌ، وأن الصواب الوجه الثاني المرسل.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْقَدِيدَ**»: اللحم المملوح المجفّف في الشمس، فعيلٌ بمعنى: مفعول [1].

## فوائد الحديث الفقهية:

قال الماوردي: «وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ﷺ حَسْمًا لِمَوَادِّ الْكِبْرِ، وَقَطْعًا لِذَرَائِعِ الإِعْجَابِ، وَكَسْرًا لأَشَرِ النَّفْسِ، وَتَذْلِيلاً لِسَطْوَةِ الاسْتِعْلاءِ» [2]. وقال أيضاً: «فصل تواضعه ﷺ: والخصلة الرابعة: تواضعه للناس وهم أتباع، وخفض جناحه لهم وهو مطاع، يمشي في

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٢٢.

(٢) أدب الدنيا والدين ص٢٣٣.

الأسواق، ويجلس على التراب، ويمتزج بأصحابه وجلسائه فلا يتميز عنهم إلا بإطراقه وحيائه، فصار بالتواضع متميزاً، وبالتذلل متعززاً، ولقد دخل عليه بعض الأعراب فارتاع من هيبته فقال: «خفّض عليك، فإنما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد بمكة» وهذا من شرف أخلاقه وكريم شيمه، فهي غريزة فطر عليها، وجبلة طبع بها، لم تندر فتعد، ولم تحصر فتحد» [1].

---

(١) أعلام النبوة ص٢٨٨.

# بَاب الْكَبِدِ وَالطِّحَالِ

(٣٣١٤) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو مُصْعَب، ثنا عبد الرحمن بن زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قال: «أُحِلَّتْ لَنا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ».

---

## تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عليه:

١. الوجه الأول: عنه، عن ابن بعمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢. الوجه الثاني: عنه، عن ابن بعمر رضي الله عنهما موقوفاً.

٣. الوجه الثالث: عنه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً.

**أما الوجه الأول:**

(وهو زيد بن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً):

فرواه عنه أبناءه الثلاثة (عبدالرحمن، وعبدالله، وأسامة) أخرج روايتهم: **الشافعي** في «مسنده» ص٤٣٠ وفي «الأم» ٢/٢٣٣ — ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن» ٧/١٩١، والبغوي في «شرح السنة» ١١/٢٤٤ . وأحمد ١٠/(٥٧٢٣) عن **سُريج** (وهو ابن النعمان الجوهري). وعبد بن حميد في «مسنده» — كما في المنتخب - (٨٢٠) عن **عمر بن يونس** اليمامي أبو حفص. وابن حبان في «المجروحين» ٢/٥٨ من طريق **يزيد بن موهب**. وابن عدي في «الكامل» ٤/٢٧١ من طريق يزيد بن موهب، **وسويد**، **وعلي بن مسلم**، ومن طريق **سفيان بن عيينة**. والدارقطني في «سننه» ٥/٤٩٠ من طريق علي بن مسلم. والبيهقي في «الكبرى» ١٠/٧ من طريق **سعيد بن منصور**. ثمانيتهم عن عبدالرحمن بن زيد، به.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» ٥/٤٩٠ من طريق مُطرِّف. وابن عدي في «الكامل» ٤/١٨٦ من طريق يحيى بن حسان. كلاهما عن عبدالله بن زيد بن أسلم، عن أبيه، به،

بنحوه ولفظ مطرِّف: «أحل لنا من الدم دمان، ومن الميتة ميتتان..».

قال ابن عدي: «وهذا يدور رفعه على الإخوة الثلاثة عبد الله بن زيد وعبد الرحمن بن زيد أخوه وأسامة أخوهما. وأما ابن وهب فإنه يرويه عن سليمان بن بلال موقوفاً».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣٩٧/١ ، والبيهقي ٢٥٤/١ من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن (عبد الرحمن، وعبد الله، وأسامة بني زيد بن أسلم) عن أبيهم، به.

ونقل عبدالله بن الإمام أحمد في «العلل» (٥٢٠٤) عن أبيه أنه قال: «حديثٌ منكر».

قال ابن عدي: «وهذا الحديث يرفعه بنو زيد بن أسلم وغيرهم، وقد رفعه عن سليمان بن بلال؛ يحيى بن حسان. وروى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، سفيان بن عيينة، ورواه ابن وهب عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عمر قال: أحلت لنا ميتتان و لم يذكر فيه النبي ﷺ. قال ابن عدي: وبنو زيد بن أسلم على أن القول فيهم أنهم ضعفاء، إلا أنهم يكتب حديثهم، ولكل واحد منهم من الأخبار غير ما ذكرت، ويقرب بعضهم من بعض في باب الروايات».

قال البيهقي: «هكذا رواه إسماعيل بن أبي أويس، عن (عبد الرحمن، وعبد الله، وأسامة بني زيد بن أسلم) عن أبيهم مرفوعاً. ورواه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عبدالله ابن عمر أنه قال : أحلت لنا ميتتان . وهذا أصح وهو في معنى المرفوع» .

وقال ابن عبدالهادي في «التنقيح» : «وهو موقوف في حكم المرفوع».

**أما الوجه الثاني:**

وهو (زيد بن أسلم، عن ابن بعمر رضي الله عنهما موقوفاً):

أ- فرواه عنه أبناءه (عبدالرحمن، وعبدالله، وأسامة) أما رواية عبدالرحمن، فأخرجها: الإمام أحمد في «العلل» ٤٨٠/١ - وعنه العقيلي في «الضعفاء» ٣٣١/٢ - عن إسحاق بن عيسى الطباع، قال: سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يحدث عن أخيه أسامة بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر قال: أحل لنا من الميتة ميتتان. ثم سمعته يحدث به عن أبيه، عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

وأما رواية عبدالله وأسامة، فرواها عنهما عبدالله بن مسلمة القعنبي كما أشار إليها ابن

أبي حاتم في «العلل» (١٥٢٤م).

ب-وتابع أبناء زيد، سليمان بن بلال، أخرج روايته: البيهقي في «الكبرى» ١/٢٥٤ من طريق ابن وهب، عن سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، به.

ت-وتابع من تقدم، عبد الله بن سليمان بن كنانة، وأبو هاشم كثير بن عبدالله الأبلي، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر موقوفاً، أشار إلى روايتهما الدارقطني في «العلل» ١٨٦/١٣. وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٤/١٩٠: «قلت: وله طريق آخر، قال ابن مردويه في تفسير سورة الأنعام: حدثنا عبدالباقي بن قانع، حدثنا محمد بن بِشْر بن مطر، حدثنا داود بن راشد، حدثنا سويد بن عبدالعزيز، حدثنا أبو هاشم الأبلي ..» إلا أنه رفعه خلافاً لما قاله الدارقطني بأنه موقوف، والله أعلم بالصواب.

وسئل أبو زرعة كما في العلل لابن أبي حاتم (١٥٢٤م) عن حديث رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان..». ورواه عبد الله بن نافع الصائغ، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر عن النبي ﷺ. ورواه القعبني، عن أسامة وعبد الله ابني زيد، عن أبيهما، عن ابن عمر موقوف؟

قال أبو زرعة: «الموقوف أصح».

وسئل الدارقطني في «العلل» ١٨٦/١٣: عن حديث زيد بن أسلم ، عن ابن عمر : قال رسول الله أحلت لنا ميتتان ودمان. فقال: «اختلف فيه على زيد بن أسلم : فرواه عبد الله ، وعبد الرحمن ، وأسامة - بنو زيد بن أسلم - ، عن أبيهم ، عن ابن عمر ، عن النبيﷺ ... وتابعهم عبد الله بن سليمان بن كنانة ، وأبو هاشم الأبلي ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر موقوفاً».

**أما الوجه الثالث:** وهو (زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً):

فرواه عنه المسور بن الصلت، أخرج روايته: الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٢٤٥/١٣ من طريق يحيى بن حسان، عن المسور، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً.

قال الدارقطني في «العلل» ١٣/١٨٦: «ورواه المسور بن الصلت - وهو المشهور ، وكان ضعيفاً - عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ. ولا يصح هذا القول. والموقوف عن ابن عمر أصح» .

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/٦٦٤: «المسور قد كذبه أحمد بن حنبل، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» ١/٤٥٢: «ولهذا الحديث طريقة ضعيفة جدًّا، غريبة، لا بأس بالتنبيه عليها، وهي..» ثم ساق هذا الطريق.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو مُصْعَب:

هو أحمد بن أبي بكر - واسمه القاسم - بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبدالرحمن ابن عوف، أبو مصعب الزهري المدني، فقيه أهل المدينة غير مدافع. روى عن: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، ومالك وهو آخر رواة الموطأ، وخلق. وعنه: الجماعة لكن النسائي بواسطة خياط السنة، وجماعة.

قال أبو زرعة، وأبو حاتم: «صدوق». وقال مسلمة بن قاسم، الباجي: «ثقة»، زاد الباجي «لا نعلم أحداً ذكره إلا بخير». وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال أبو بكر بن أبي خيثمة قال لي أبي: «لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عن من شئت».

والحاصل أن أبا مصعب الأئمة على تعديله، ولم ينقل خلاف ذلك إلا ما روي عن أبي خيثمة زهير بن حرب، وهو جرح كما فسَّره العلماء محمول على التحذير من أهل الرأي فإن أبا مصعب كان يميل إلى الرأي، أو لدخوله في القضاء. قال الباجي: «ومعنى ذلك أن أبا مصعب كان ممن يميل إلى الرأي ويروي مسائل الفقه، وأهل الحديث يكرهون ذلك، فإنما نهى زهير ابنه عن أن يكتب عن أبي مصعب الرأي - والله أعلم - وإلا فهو ثقة لا نعلم أحدا ذكره إلا بخير». واستنكر ذلك الذهبي في «الميزان» فقال: «ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه لا تكتب عن مصعب واكتب عن من شئت!!». وقال ابن حجر في «التهذيب»:

«ويحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوى بالرأي».

**الخلاصة في أبي مصعب، أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الميزان»: «ثقة حجة»، وفي «التذكرة»: «أحد الأثبات». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي».

مات سنة ٢٤٢هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤٣/٢، الثقات ٢١/٨، التعديل والتجريح ٣٣٣/١، تهذيب الكمال ٣٣/١، الميزان ٨٤/١، الكاشف ٥٣/١، التهذيب ٢٠/١، التقريب ١٠٠/(١٧).

**٢. عبد الرحمن بن زَيْد بن أَسْلَم:**

هو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم. روى عن: أبيه، وابن المنكدر، وغيرهما. وعنه: أبو مصعب الزهري، وقتيبة، وجماعة.

- **ضعيف.**

مات سنة ١٨٢هـ، روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الضعفاء الصغير ص٧١، ضعفاء النسائي ص٦٦، الضعفاء للعقيلي ٣٣١/٢، الكامل ١٥٨١/٤، ضعفاء ابن الجوزي ٩٥/٢، تهذيب الكمال ٤٠٣/٤، الكاشف ٦٢٨/١، التهذيب ٥٠٧/٢، التقريب ٤٠٠/(٣٨٦٥).

**٣. أبوه:**

هو زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة، المدني. روى عن: أبيه، وعطاء بن يسار، وغيرهما. وعنه: معمر، ومالك، وآخرون.

- **ثقة عالم، وكان يرسل.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن والخمسين.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ظاهره الضعف**؛ لوجود ضعيف في إسناده وهو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، إلا أن هذا الحديث أُعِلّ والراجح فيه الوقف، كما سبق.

وقد رجح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم والدار قطني وغيرهم كما تقدم في التخريج.

قال البيهقي: «وهذا أصح وهو في معنى المرفوع» .

وقال ابن عبدالهادي في «التنقيح» : «وهو موقوف في حكم المرفوع».

وقال ابن القيم في «الزاد» ٣٩٢/٣: «وهذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا كذا، وحرم علينا ينصرف إلى إحلال النبي ﷺ وتحريمه».

قال ابن حجر: «الرواية الموقوفة التي صححها أبو حاتم وغيره هي في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي: أحل لنا، وحرم علينا كذا مثل قوله: أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، فيحصل الاستدلال بهذه الرواية؛ لأنها في معنى المرفوع، والله أعلم» .

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دل الحديث على طهارة ميتة الحوت، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى طهارة ميتة البحر مطلقاً وجواز أكلها لقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ ، وقد صحّ عن أبي بكر الصّدّيق وابن عبّاسٍ وجماعة من الصّحابة ﷺ أنّهم قالوا : إنّ صيد البحر ما صيد منه ، وطعامه ما مات فيه. ولقوله ﷺ في ماء البحر : «هو الطّهور ماؤه، الحل ميتته» .

٢. كما دلَّ الحديث على طهارة ميتة الجراد، وإليه ذهب الجمهور، واستدلوا بحديث الباب. وعلل ابن القيم هذا الاستثناء بقوله: «فإن الميتة إنما حرمت لاحتقان الرطوبات والفضلات والدم الخبيث فيها، والذكاة لما كانت تزيل ذلك الدم والفضلات كانت سبب الحل، وإلا فالموت لا يقتضي التحريم، فإنه حاصل بالذكاة كما يحصل بغيرها، وإذا لم يكن في الحيوان دم وفضلات تزيلها الذكاة لم يحرم بالموت، و لم يشترط لحله ذكاة كالجراد، ولهذا لا ينجس بالموت ما لا نفس له سائلة كالذباب والنحلة ونحوهما، والسمك من هذا

الضرب، فإنه لو كان له دم وفضلات تحتقن بموته لم يحل لموته بغير ذكاة»[(١)] .

٣. وفي الحديث دليل على طهارة الكبد والطحال وأن الدم فيهما طاهر[(٢)] .

(١) زاد المعاد ٣ / ٣٩٣.

(٢) انظر لما تقدم: البدائع ٣٥/٥، وحاشية ابن عابدين ١٩٥/٥، والدسوقي على الشرح الكبير ١١٥/٢، والخرشي على مختصر خليل ١ / ٩٣ ، ونهاية المحتاج ٨ / ١٤٢، وحاشية البجيرمي على المنهج ٣٠٣/٦، ومطالب أولي النهى ٦/ ٣١٥-٣٢٨، والمقنع لابن قدامة ٥٢٩/٣.

# بَاب الْمِلْحِ

(٣٣١٥) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، ثنا مَرْوَانُ بن مُعَاوِيَةَ، ثنا عِيسَى بن أبي عِيسَى، عن رَجُلٍ - أُرَاهُ مُوسَى - عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**سَيِّدُ إِدَامِكُمْ الْمِلْحُ**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ٦/٣٧٧ عن **سويد بن سعيد***. وابن الأعرابي في «معجمه» ٥/٢٠٤ – ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» ٢/٢٦٥ – من طريق **محمد بن عبدالعزيز الرملي**. وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» ٢/٧٤٤ من طريق **جمعة بن عبدالله البلخي السلمي**. والطبراني في «الأوسط» من طريق **أسد بن موسى**. وابن عدي في «الكامل» ٥/١٨٨٧، تمام الرازي في «فوائده» ٢/١٦٩ كلاهما من طريق **أبي أيوب سليمان بن عبدالرحمن**.

و لم يذكر أبو يعلى، وابن الأعرابي، وتمام موسى بن أنس. وعند ابن عدي: «أظنه موسى بن أنس..».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هِشَامُ بن عَمَّار:

هو هشام بن عمار بن نُصَيْر – بنون مصغر – السلمي، الدمشقي الخطيب. روى عن: الإمام مالك، وابن عيينة، وخلق. وعنه: البخاري، وابن ماجه، وغيرهما .

- **صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والتسعين.

## ٢. مَرْوَانُ بن مُعَاوِيَة:

هو مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، أبو عبد الله الكوفي الحافظ، سكن مكة ودمشق وهو ابن عم أبي إسحاق الفزاري. روى عن: حميد الطويل، وعيسى بن أبي عيسى، وجماعة. وعنه: أحمد بن محمد بن حنبل، وهشام بن عمار، وخلق.

قال أبو بكر السدي عن أحمد: «ثبت حافظ»، وقال أبو داود عن أحمد: «ثقة ما كان أحفظه وكان يحفظ حديثه». وقال ابن معين، ويعقوب بن شيبة، والنسائي: «ثقة»، وزاد ابن معين في رواية: «..ثقة». وسئل ابن معين عن حديث مروان بن معاوية، عن علي بن أبي الوليد؟ قال: «هذا علي بن غراب، والله ما رأيت أحيل الناس للتدليس منه»، وقال ابن المديني: «ثقة فيما يروي عن المعروفين، وضعفه فيما يروي عن المجهولين». وقال ابن نمير: «كان يلتقط الشيوخ من السكك». وقال العجلي: «ثقة ثبت، ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه، وليس بشيء». وقال أبو حاتم: صدوق لا يدفع عن صدق، وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معين: «ما رأيت أحيل للتدليس منه». وقال أبو داود: «يقلب الأسماء، يقول: حدثني إبراهيم بن حصن – يعني أبا إسحاق الفزاري –، وحدثني أبو بكر بن فلان، عن أبي صالح – يعني أبا بكر بن عياش، يعني يسقط من بينهما» . وقال ابن معين: «كان مروان يغير الأسماء يعمي على الناس». وهو أمر اشتهر به مروان بن معاوية.

والحاصل أن مروان بن معاوية الأئمة على توثيقه، وإنما أُخذ عليه توسعه في الشيوخ فربما حدّث عن المجاهيل والضعفاء، فغاية الأمر أن تجتنب مروياته تلك؛ لأنها ضعاف – كما قال ابن المديني، والعجلي – .

وعيب عليه أيضاً تحايله في التدليس – تدليس الشيوخ- ولذا أدرجه ابن حجر في المدلسين لكنه وضعه في المرتبة الثالثة فقال: «كان مشهوراً بالتدليس ، وكان يدلس الشيوخ أيضاً، وصفه الدراقطني بذلك»، فظاهر كلامه أنه يصفه بالتدليس مطلقاً إضافة إلى تدليس الشيوخ، وهذا أمر لم يسبق الحافظ إليه، وإنما الأئمة وصفوه بتدليس الشيوخ فقط.

**الخلاصة في مروان بن معاوية، أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الميزان»: «ثقة عالم، صاحب حديث، لكن يروي عمن دبَّ ودرج، فيستأني في شيوخه». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ».

مات سنة ١٩٣هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدوري ٥٥٦/٢، معرفة الثقات ٢٧٠/٢، سؤالات الآجري ٣٢٧/١، الجرح والتعديل ٢٧٢/٨، تاريخ بغداد ١٤٩/١٣، تهذيب الكمال ٧٥/٧، الميزان ٩٣/٤، تهذيب التهذيب ٨٩/١٠، التقريب ٦١٢/(٦٥٧٥) .

### ٣. عِيسَى بن أبي عِيسَى:

هو عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط[1] الغفاري، أبو موسى، ويقال: أبو محمد المدني مولى قريش، أصله كوفي، واسم أبي عيسى ميسرة. روى عن: أنس بن مالك، وابنه موسى بن أنس بن مالك، وغيرهم. وعنه: مروان بن معاوية، ووكيع، وغيرهم.

- **متروك.**

مات سنة ١٥١هـ، روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** العلل لأحمد ١٨٧/٢، تاريخ الدوري ٤٦٥/٢، الضعفاء للبخاري (٢٦٧)، الضعفاء لأبي زرعة (٦٤٣)، تهذيب الكمال ٥٥٥/٥، الكاشف ١١٢/٢، التهذيب ٢٢٥/٨، التقريب ٥١١/(٥٣١٧).

---

(١) قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: كان كوفياً وانتقل إلى المدينة كان خياطاً، ثم ترك ذلك وصار حناطاً، ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبط. قال ابن سعد: كان يقول أنا خباط، وحناط، وخياط كلاً قد عالجت. انظر تهذيب التهذيب ٢٢٤/٨.

٤. **رَجُل** - أُرَاهُ مُوسَى - :

هو موسى بن أنس بن مالك الأنصاري، قاضي البصرة. روى عن: أبيه أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وابن عمه عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة. وعنه: عيسى بن أبي عيسى، وشعبة بن الحجاج، وآخرون.

- **ثقة.**

روى له الجماعة

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٣٠٢/٢، الثقات ٤٠١/٥، تهذيب الكمال ٢٥١/٧، الكاشف ٣٠٢/٢، التهذيب ٣٣٥/١٠، التقريب ٦٣٩/(٦٩٤٥).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **منكر**؛ لأن في إسناده متروك وهو عيسى الحنّاط. والاضطراب في أسانيده فبعضهم يثبت المبهم — وهو كما في بعض الروايات موسى بن أنس بن مالك — وآخرون على حذفه أو على الشك.

والحديث ضعّفه جماعة من العلماء منهم:

١. السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٢٤٤.

٢. والعجلوني في «كشف الخفاء» ٤٥٨/١.

٣. والشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص١٦٩.

وضعفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣١٥).

## فوائد الحديث الفقهية:

- لعل تسمية الملح بسيد الأدام؛ لكونه مما يحتاج إليه في كل طعام، ولا يمكن أن يساغ بدونه فمع كونه لا يزال مخالطاً لكل طعام محتاج إليه لا يغني عنه من أنواع الأدام شيء، وهو يغني عنها، بل ربما لا يصلح بعض الأدم إلا بالملح، فلما كان بهذا المحل أطلق عليه اسم السيد، وإن لم يكن سيداً بالنسبة إلى ذاته؛ لكونه خالياً عن الحلاوة والدسومة

ونحوهما.

ومن هذا الحديث أخذ أبو حامد الغزالي: أن من آداب الأكل أن يبدأ ويختم بـالملح[٢].

قلت: والحديث لا تقوم به حجة، فلا يؤخذ منه مثل هذا الحكم والله أعلم.

(٢) انظر نيل الأوطار ٩/٩٥. وفيض القدير ٤/١٢٣.

# بَاب الائْتِدَامِ بِالْخَلِّ

(٣٣١٨) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا الْعَبَّاسُ بن عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، ثنا عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن، عن مُحَمَّدِ بن زَاذَانَ، أَنَّهُ حدثه قال: حَدَّثَتْنِي أُمُّ سَعْدٍ قالت: دخل رسول اللَّه ﷺ على عَائِشَةَ، وأنا عِنْدَهَا. فقال: «هل من غَدَاءٍ؟» قالت: عِنْدَنَا خُبْزٌ وَتَمْرٌ وَخَلٌّ. فقال رسول اللَّهِ ﷺ : «**نِعْمَ الإِدَامُ الْخَلُّ. اللهم بَارِكْ في الْخَلِّ، فإنه كان إِدَامَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، ولم يَفْتَقِرْ بَيْتٌ فيه خَلٌّ**».

---

## تخريج الحديث:

تفرد به ابن ماجه بهذا الطريق والسياق.

وأخرجه **ابن أبي شيبة** في «المصنف» ١٢/(٢٥١٠٥) – ومن طريقه أبي يعلى في «مسنده» ٤٢٣/٧، وابن عدي في «الكامل» ١٤٥٥/٤-. والترمذي في «الشمائل» (١٧٣) من طريق **وكيع**. وأبو عوانة في «مسنده» ١٩٨/٥عن **محمد بن محرز، وأبي الأزهر**. أربعتهم عن زيد بن الحباب، عن عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «نعم الإدام الخل».

وأخرجه مسلم (٢٠٥١)، والدارمي في «مسنده» ٢/(٢٠٩٣)، والترمذي (١٨٤٠)، وفي «العلل الكبير» (٥٦٢)، والذهبي في «السير» ٣٧١/١٠ من طريق **يحيى بن حسان**.

وأخرجه ابن ماجه (٣٣١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٣٠/١٠، والخطيب البغدادي في «تاريخه» ٣٧١/١٠ من طريق **مروان بن محمد الطَّاطَري**.

وأخرجه مسلم (٢٠٥١) من طريق **يحيى بن صالح الوحاظي**. ثلاثتهم عن سليمان بن بلال، هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، به بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث هشام بن عروة، إلا من حديث سليمان بن بلال».

وقال الترمذي في «العلل»: «سألت محمداً عن هذين الحديثين، فقال: «لا أعلم أحداً روى هذين، غير يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال». و لم يعرفهما محمد إلا من هذا الوجه».

ونقل الخطيب عن ابن بطة قوله: «ليس يعرف هذا الحديث من حديث عائشة إلا من هذا الطريق، ولا رواه عن هشام بن عروة غير سليمان بن بلال، وهو حديث صحيح طريقه مستقيم، ولكن الحديثَ المشهور حديث جابر».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (م٢٣٨٤): سألت أبي عن حديثٍ رواه مروان بن محمد الطاطري، عن سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبيﷺ ؟ قال: «نعم الإدام الخل». و «بيتٌ لا تمر فيه، جياعٌ أهله». قال أبي: «هذا حديثٌ منكَرٌ بهذا الإسناد».

وقال ابن عمار الشهيد في «علل الأحاديث» ١٣٠/(٢٥): ووجدت فيه (أي في صحيح مسلم): عن يحيى بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «لا يجوع أهل بيت عندهم التمر». وروى (مسلم) بهذا الإسناد أيضاً عن النبي ﷺ: «نعم الإدام الخل». حدثنا أحمد بن محمد بن القاسم الفسوي: حدثنا أحمد بن سفيان: حدثنا أحمد بن صالح: حدثنا يحيى بن حسان، بهذين الحديثين. قال أحمد بن صالح: «نظرت في كتاب سليمان بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلاً». قال أحمد بن صالح: وحدثني ابن أبي أويس، قال: حدثني ابن أبي الزناد عن هشام عن رجل من الأنصار، أن رسول الله ﷺ سأل قوماً: «ما إدامكم؟». قالوا: «الخل». قال: «نعم الإدام الخل».

وقال الدارقطني في «أطراف الغرائب» ٢/(٦٣٠١): «حديث: «نعم الإدام الخل، ولا يجوع أهل بيت...» الحديث. تفرد به سليمان بن بلال عن هشام، و لم يروه عنه غير يحيى بن حسان ومروان بن معاوية. وقال في موضع آخر:تفرد به أبو أويس عنه بهذه الألفاظ، و لم يروه عنه غير معلى بن منصور الرازي».

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٦٥١/٢: «ذكرنا أن كثيراً من الحفاظ استنكروه على سليمان بن بلال، منهم أحمد وأبو حاتم وأحمد بن صالح وغيرهم، وكذلك قال جماعة منهم في حديث «بيت لا تمر فيه جياع أهله» بهذا الإسناد».

وقال الذهبي في «السير» ١٢/٢٣٠: «هَذَا حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ، غَرِيْبٌ، فَرِدٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِهِ ... وَقَدْ كَانَ الدَّارِمِيُّ يُقْصَدُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الحَدِيْثِ؛ لِتَفَرُّدِهِ بِهِ. قَالَ: فَكَانَ يُدَقُّ عَلَيَّ البَابُ وَأَنَا بِبَغْدَادَ، فَأَقُوْلُ: مَنْ ذَا؟ فَيُقَالُ: يَحْيَى بنُ حَسَّانٍ: نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. الْعَبَّاسُ بن عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ:

هو عباس بن عثمان بن محمد البجلي، أبو الفضل الدمشقي. روى عن: الوليد بن مسلم، وأيوب بن سويد، وغيرهما. وعنه: ابن ماجه، وبقي بن مخلد، وغيرهما.

قال أبو الحسن بن سميع: «كان ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما خالف». وأخرج له ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وأبو نعيم الأصبهاني في «المسند المستخرج على صحيح مسلم». وقال مسلمة بن قاسم: روى عنه بقي بن مخلد. قال مغلطاي: وقد تقدم أن بقياً لا يروي إلا عن ثقة عنده.

والحاصل أن العباس ثقة، وأما قول ابن حبان: «ربَّما خالف» فهي جملة لا تعني الجرح المضعِّف؛ وذلك لأن الثقة قد يخالف، فتكون روايته شاذَّة إذا كانت المخالفة لمن هو أوثق منه، وإنما تكون المخالفة قادحة ومؤثِّرة في الراوي إذا كان قليل الحديث، والعباس بن عثمان مروياته مشتهرة منتشرة في دواوين السنة.

**الخلاصة في عباس بن عثمان، أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وأغرب ابن حجر في «التقريب» فقال: «صدوق يخالف».

مات سنة ٢٣٩هـ، روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢١٨/٦، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ٢٨٦/١ وَ٢٨٧، ٧١٠/٢، الثقات ٥١١/٨، إكمال التهذيب ٢٠٧/٧، الكاشف ٥٣٦/١، التهذيب ١٢٣/٥، التقريب ٣٤٩/(٣١٨٠).

## ٢. الْوَلِيدُ بن مُسْلِم:

هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي.

- **ثقة مدلس.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر.

## ٣. عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن:

هو عنبسة بن عبد الرحمن بن عيينة بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، وقال بعضهم: عنبسة بن أبي عبد الرحمن الأموي.

- **متروك.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والثمانين.

## ٤. مُحَمَّد بن زَاذَان:

هو محمد بن زاذان المدني. روى عن: أم سعد، وأنس، وجابر، وغيرهم. وعنه: عنبسة ابن عبد الرحمن القرشي، وداود بن عبد الرحمن العطار.

- **متروك.**

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٨٧/١، الضعفاء له ص١٠٠، الجرح والتعديل ٢٦٠/٧، الكامل في الضعفاء ٢٢١٠/٦، الضعفاء للأصبهاني ص١٤٠، الكاشف ١٧١/٢، التهذيب ١٦٥/٩، التقريب ٥٥٨/(٥٨٨٢).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده متروكين وهما عنبسة بن عبدالرحمن، ومحمد بن زاذان.

قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» ٢/٣٦٨: «إسناده ضعيف بلا خلاف».

وقال البوصيري في «المصباح» ٤/٢٢: «ليس لأم سعد عن ابن ماجه سوى هذا الحديث، وليس لها رواية في شيء من الخمسة الأصول، ورجال إسناد حديثها فيه محمد بن زاذان، وعنبسة بن عبد الرحمن وهما ضعيفان، وله شاهد في صحيح مسلم وغيره من حديث عائشة وجابر».

قلت: وتقدم الإشارة إلى هذا الشاهد وتخريجه وكلام الأئمة عليه في تخريج الحديث.

وقال الألباني عنه في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣١٨): «موضوع».

وللفائدة انظر شواهد الحديث الثالث والثمانين.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. دلَّ الحديث على فضيلة الخل والإتدام به[١].

٢. في الحديث القصد في الأكل، والتقلل منه[٢].

٣. وفيه أن الطعام لا يعاب، واستحباب مدحه[٣].

---

(١) انظر شرح النووي على مسلم ١٤/٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر زاد المعاد ٢/٣٦٧.

## بَاب الزَّيْتِ

(٣٣٢٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عُقْبَةُ بن مُكْرَمٍ، ثنا صَفْوَانُ بن عِيسَى، ثنا عبد اللَّه بن سَعِيدٍ، عن جَدِّهِ، قال سمعت أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يقول: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا بِهِ، فإنه مُبَارَكٌ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» ٣٩٨/٢ من طريق بكار بن قتيبة، عن صفوان بن عيسى، به. وفيه زيادة: «فإنه طيِّب ..».

قال الحاكم: «وله[1] شاهد آخر بإسناد صحيح» ثم ساقه. وقال الذهبي متعقباً: «قلت: عبدالله واهٍ».

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. عُقْبَةُ بن مُكْرَم:

هو عقبة بن مكرم بن أفلح العمّي، أبو عبد الملك الحافظ البصري، يقال اسم والد أفلح: جراد. روى عن: غندر، وصفوان بن عيسى، وجماعة. وعنه: مسلم، وابن ماجه، وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٤٣هـ، روى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٤٣٩/٦، الجرح والتعديل ٣١٧/٦، الثقات ٥٠٠/٨، تاريخ بغداد ٢٦٦/١٢، تهذيب الكمال ٢٠١/٥، الكاشف ٣٠/٢، سير أعلام النبلاء ١٧٨/١٢، التهذيب ٢٥٠/٧، التقريب ٤٦١/(٤٦٥١).

---

(١) أي حديث أبي أسيد مرفوعاً: كلوا الزيت وادهنوا به، فإنه من شجرة مباركة. تقدم في الحديث الخامس والثمانين.

### ٢. صَفْوَانُ بن عِيسَى:

هو صفوان بن عيسى القرشي الزهري، أبو محمد البصري القسَّام. روى عن: محمد بن عجلان، عبدالله بن سعيد المقبري، وغيرهما. وعنه: عقبة بن مكرم، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وغيرهم.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٠٠ أو نحوها. روى له البخاري تعليقاً، وفي الأدب المفرد، وأخرج له الباقون .

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٩٤/٧، معرفة الثقات ٤٦٧/١، الجرح والتعديل ٤٢٥/٤، الثقات ٣٢١/٨، تهذيب الكمال ٤٦٢/٣، التهذيب ٢١٤/٢، التقريب ٣٢٩/(٢٩٤٠).

### ٣. عبد اللّه بن سَعِيد:

هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو عباد الليثي مولاهم المدني. روى عن: أبيه، وجده، وغيرهما. وعنه: حفص بن غياث، وصفوان بن عيسى، وجماعة.

- **متروك.**

روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٠٥/٥، الضعفاء له ص٦٥، الجرح والتعديل ٧١/٥، الضعفاء للعقيلي ٢٥٨/٢، والكامل لابن عدي ١٤٧٩/٤، تهذيب الكمال ١٤٩/٤، التهذيب ٢٣٧/٥، التقريب ٣٦٢/(٣٣٥٦).

### ٤. جَدّه:

هو أبو سعيد المقبري المدني أحد الائمة اسمه كيسان، صاحب العباء، مولى أم شريك من بني ليث، ثم من بني جندع، وهو والد سعيد بن أبي سعيد المقبري، كان مترله عند المقابر فقيل له: المقبري. روى عن: عمرﷺ، وأبي هريرةﷺ، وجماعة. وعنه: ابنه سعيد، وحفيده

عبدالله، وعدة.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٠٠هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٣٤/٧، معرفة الثقات ٤٠٤/٢، الجرح والتعديل ١٦٦/٧، الثقات ٣٤٠/٥، تهذيب الكمال ١٨١/٦، الكاشف ١٥٠/٢، التهذيب ٤٥٣/٨، التقريب ٥٤٠/(٥٦٧٦).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده متروك وهو عبدالله بن سعيد المقبري.

قال البوصيري في «المصباح» ١٦٨/٢: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبدالله بن سعيد المقبري. رواه الحاكم في المستدرك عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن بكار بن قتيبة، عن صفوان بن عيسى، به وقال: صحيح. قلت: وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب رواه الترمذي وابن ماجه، ورواه الترمذي من حديث أبي أسيد وقال: حديث غريب».

قلت: أما حديث عمر رضي الله عنه فتقدم تخريجه وهو الحديث الخامس والثمانون، وأما حديث أبي أسيد رضي الله عنه فقد تقدم تخريجه وهو الحديث السادس والثمانون.

وحكم عليه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٢٠) بأنه: «ضعيف جداً».

## فوائد الحديث الفقهية:

تقدمت في الحديث السادس والثمانين.

## بَاب اللَّبَنِ

(٣٣٢١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو كُرَيْبٍ، ثنا زَيْدُ بن الْحُبَابِ، عن جَعْفَرِ بن بُرْدٍ الرَّاسِبِيِّ، حَدَّثَتْنِي مَوْلاتِي أُمُّ سَالِمٍ الرَّاسِبِيَّةُ، قالت: سمعت عَائِشَةَ ﵂ تَقُولُ: كان رسول اللَّهِ ﷺ إذا أُتِيَ بِلَبَنٍ قال: «**بَرَكَةٌ أو بَرَكَتَانِ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه **أبو داود الطيالسي** في «مسنده» ٣/١٥٤. وأحمد ٤٢/(٢٥١٢٤) عن **يزيد بن هارون**. وابن أبي الدنيا في «الجوع» (٢٨٨) من طريق يزيد. كلاهما عن جعفر بن بُرد، به. بنحوه. ولفظه عند الطيالسي: قال رسول الله ﷺ لرجل: «كم في بيتك من بركة؟» يعني: شاة أو شاتين.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو كُرَيْب:

هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي الحافظ.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٢. زَيْدُ بن الْحُبَاب:

هو زيد بن الحباب التميمي، أبو الحسين العكلي، الخراساني، ثم الكوفي. روى عن: جعفر بن برد، والثوري، وشعبة وغيرهم. وعنه: أحمد بن حنبل، وابن المديني، وأبو كريب وغيرهم .

وثقه ابن معين، وابن المديني، والعجلي وغيرهم. وأثنى عليه أحمد، وقال: «ثقة ليس به بأس»، وقال – مرةً –: «كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح، ولكن

كان كثير الخطأ». وقال أبو حاتم: «صدوق صالح».

وقال ابن معين: «كان يقلب حديث الثوري، و لم يكن به بأس».

وقال ابن عدي: «له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة، ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه ولا يرفعه غيره، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «وكان ممن يخطئ يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير».

والحاصل أن زيد بن الحباب الأئمة على تعديله وتوثيقه، وما جاء عن بعضهم خلاف ذلك فمحمول على أحاديث قليلة وهم فيها من حديث الثوري خاصة، أما حديث غيره فهو مستقيم كما قال ابن عدي.

**الخلاصة في زيد بن الحباب، أنه:**

- **ثقة، يخطئ في حديث الثوري .**

قال الذهبي في «التذكرة»: «ثقة وغيره أقوى منه»، وفي «السير»: «الإمام الحافظ الثقة الرباني»، وفي «الميزان»: «العابد الثقة». وأما ابن حجر في «التقريب» فقال عنه: «صدوق يخطئ في حديث الثوري» .

مات سنة ٢٠٣ هـ، روى له مسلم، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** تاريخ الدارمي ص١١٣، معرفة الثقات ٣٧٧/١، الجرح والتعديل ٥٦١/٣، الثقات ٢٥٠/٨، تاريخ بغداد ٤٤٢/٨، تهذيب الكمال ٧١/٣، الميزان ١٠٠/٢، سير أعلام النبلاء ٣٩٣/٩، تذكرة الحفاظ ٣٥٠/١، الكاشف ٣٣٧/١، إكمال التهذيب ١٤٤/٥، التهذيب ٦٦١/١، التقريب ٢٦٦/٢(٢١٢٤).

### ٣. جَعْفَر بن بُرْد الرَّاسِبِيّ:

هو جعفر بن برد الرّاسبي الدبَّاغ الخرّاز البصري. روى عن: مولاته أم سالم الراسبية، ومحمد بن سيرين وغيرهما. وعنه: زيد بن الحباب، ويزيد بن هارون وغيرهما.

قال البخاري: «وروى نصر بن علي[1]، عن جعفر الخرّاز وكان ثقة» يعني: أن توثيقه من نصر بن علي. وقال أبو حاتم: «شيخ من أهل البصرة يكتب حديثه». وقال الدارقطني: «شيخ بصري مقل يعتبر به». وذكره ابن حبان في «الثقات».

والحاصل أن جعفر بن برد كما قال أبو حاتم، والدارقطني: «شيخ»، أما ما نقله البخاري عن نصر بن علي فهذا لم يتبعه عليه أحد فيمن ترجم لجعفر، ثم هو مع ذلك مقلٌّ، ومثل هذا مع ما تقدم من كلام أبي حاتم والدارقطني مما لا يتأتى معه التوثيق، كما قال أبو حاتم الرازي في ترجمة الوليد بن كثير بن سنان المزني : «شيخ يكتب حديثه»، قال الذهبي في «الميزان» ٤/٣٤٥: «قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار».

**الخلاصة في جعفر بن برد، أنه:**

- **شيخ.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «قال أبو حاتم يكتب حديثه». وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول».

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً هو حديث الباب.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٨٦/٢، الجرح والتعديل ٤٧٥/٢، الثقات ١٣٩/٦، تهذيب الكمال ٤٥٥/١، الكاشف ٢٩٣/١، التهذيب ٨٤/٢، التقريب ١٧٢/١(٩٣١).

### ٤. أُمُّ سَالِم الرَّاسِبِيَّة:

هي أم سالم بنت مالك الرّاسبية، العابدة البصرية. روت عن: عائشة في فضل اللبن. وعنها: مولاها جعفر بن برد الراسبي.

---

(١) قال ابن حجر في التهذيب ٤٨/٧ معقباً على قول البخاري: ((كذا فيه وكأنه علي بن نصر والد نصر)). وقال محقق تهذيب الكمال ٤٥٥/١: أما نصر بن علي فلم يدركه. والله أعلم.

• **مجهولة.**

ذكرها الذهبي في المجهولات من «الميزان». وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبولة».

**مراجع ترجمتها:** تهذيب الكمال ٥٩٥/٨، الكاشف ٥٢٥/٢، الميزان ٦١٢/٤، التهذيب ٤٧٠/١٢، التقريب ٨٦٩/(٨٧٣٣).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده أم سالم وهي مجهولة، وتفرّد عنها مولاها جعفر بن برد وهو شيخ.

وقال البوصيري في «المصباح» ١٨٤/٢: «أم سالم الراسبية، وجعفر بن برد: لم أر من تكلم فيهما لا بجرح ولا بتوثيق وباقي رجال الإسناد ثقات»، قلت: تقدم الحكم عليهما.

وقد ضعّفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٢١)، وفي «السلسلة الضعيفة» ١٨٥/٩.

## غريب الحديث:

**قوله: «بَرَكَةٌ أو بَرَكَتَان»**: قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «سُمِّيت الشّاة الحلوب بَرَكة، وفي الحديث: «من كان عنده شاةٌ كانتْ بَرَكة والشّاتان بَرَكَتان» [(١)]. قالَ ابنُ سِيدَه: «ويُسَمُّونَ الشّاة الحَلُوبَة بِركَةً، قال غيرُه والاثْنَتان بِركَتانِ وبِركاتٌ بالكسرِ» [(٢)].

(١) انظر كتاب العين ٣٦٨/٥.

(٢) انظر تاج العروس ٦١/٢٧.

(٣٣٢٢) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، ثنا إسماعيل بن عَيَّاشٍ، ثنا ابن جُرَيْجٍ، عن ابن شِهَابٍ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد اللَّهِ بن عُتْبَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**من أَطْعَمَهُ الله طَعَامًا، فَلْيَقُلْ: اللهم! بَارِكْ لنا فيه، وَارْزُقْنَا خَيْرًا منه. وَمَنْ سَقَاهُ الله لَبَنًا، فَلْيَقُلْ: اللهم! بَارِكْ لنا فيه، وَزِدْنَا منه، فَإِنِّي لا أَعْلَمُ ما يُجْزِئُ من الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إلا اللَّبَنُ**».

## تخريج الحديث:

أخرجه أبو عبد الله بن مروان القرشي[1] في «الفوائد» (٢/١١٣/٢٥): حدثنا محمد بن إسحاق بن الحويص، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا ابن عياش، حدثنا ابن جريج قال: وابن زياد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عتبة، عن ابن شهاب (كذا الأصل، والصواب: ابن عباس) قال: دخلت على خالتي ميمونة وخالد بن الوليد، فقالت ميمونة: يا رسول الله! ألا أطعمك مما أهدى لي أخي من البادية؟ فقربت ضبين مشويين على قنو، فقال رسول الله ﷺ: «كلوا فإنه ليس من طعام قومي، أجدني أعافه»، وأكل منه ابن عباس وخالد، فقالت ميمونة : أنا لا آكل من طعام لم يأكل منه رسول الله ﷺ، ثم استسقى رسول الله ﷺ فأتي بإناء لبن، فشرب وعن يمينه ابن عباس وعن يساره خالد بن الوليد، فقال رسول الله ﷺ لابن عباس: أتأذن لي أن أسقي خالداً؟ فقال ابن عباس: ما أحب أن أوثر بسؤر رسول الله ﷺ على نفسي أحداً، فتناول ابن عباس فشرب، وشرب خالد، فقال رسول الله ﷺ: فذكر الحديث.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» ٤/٥١١، والحميدي في «مسنده» ١/(٤٨٨) عن **سفيان بن عيينة**. وابن سعد في «الطبقات» ١/٣٩٦، وأحمد ٣/(١٩٧٨)، والترمذي (٣٤٥٥) (بواسطة) عن **إسماعيل بن إبراهيم الأسدي** (ابن عُلية). وأحمد ٣/(١٩٧٩)، وأبو داود (٣٧٣٠) من طريق **حماد بن سلمة**. وأبو داود (٣٧٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (٥٩٥٧) من طريق **حماد بن زيد**. والنسائي في «الكبرى» ٦/٧٩ من طريق إسماعيل بن

(١) كما عزاه الألباني في "السلسلة الصحيحة" ٥/٤١١.

عُلية. ومن طريق **شعبة**.

خمستهم عن علي بن زيد بن جدعان، حدثني عمر بن حرملة، عن ابن عباس رضي الله عنهما به، بنحوه وبقصة في أوله عند بعضهم فيها أكل الضب، وشرب ابن عباس سؤر النبي ﷺ.

قلت: وهو عند التحقيق عدة أحاديث، كما سيأتي في سؤال ابن أبي حاتم.

قال الترمذي: «هذا حَديثٌ حَسَنٌ، وروى بَعْضُهُمْ هذا الحديث عن عَلِيِّ بن زَيْدٍ فقال: عن عُمَرَ بن حَرْمَلَةَ، وقال بَعْضُهُمْ: عَمْرُو بن حَرْمَلَةَ ولا يَصِحُّ».

وسئل ابن أبي حاتم أبيه كما في «العلل» (م١٤٨٢) عَن حديث؛ رواهُ هِشامُ بن عَمّار بِأَخَرةٍ، عن إِسماعيل بن عيّاشٍ، عنِ ابنِ جُريجٍ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن عُبيدِ اللهِ بن عَبدِ اللهِ، عنِ ابنِ عبّاسٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الضّبِّ، وقِصّة خالد بن الوليد.

قال أبِي: «هذا خطأٌ، إِنّما هُو الزُّهرِيُّ، عن أبِي أُمامة ابن سهلِ بن حُنيفٍ، عن ابن عبّاسٍ، عن خالد بن الوليد، عن النَّبِيِّ ﷺ».

قُلتُ لأبِي: وفِي حدِيثِ إِسماعِيل، عنِ ابنِ جُريجٍ كلامٌ، قال: فأُتِي النَّبِيُّ ﷺ بِإِناءٍ، فشرِب، وعن يمِينِهِ ابنُ عبّاسٍ، وعن يسارِهِ خالدُ بن الوليد، فقال النَّبِيُّ ﷺ لابنِ عبّاسٍ: أتأذنُ لِي أن أسقِي خالدًا؟ فقال ابنُ عبّاسٍ: ما أُحِبُّ أن أُؤثِر بِسُؤرِ النَّبِيِّ ﷺ على نفسِي فتناول ابنُ عبّاسٍ، فشرِبهُ.

قال أبِي: «ليس هذا من حديث عُبيد الله بن عَبد الله، ولاَ من حديث أبي أُمامة بن سهلٍ، وإِنّما هُو من حديث الزُّهرِيِّ، عن أنسٍ».

قال أبُو مُحمّد: وفِي هذا الحدِيثِ بعضُ هذا الكلامِ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: من أطعمهُ اللّهُ طعامًا، فليقُل: اللّهُمّ بارِك لنا فِيهِ، وارزُقنا خيرًا مِنهُ، ومن سقاهُ اللّهُ لبنًا، فليقُل: اللّهُمّ بارِك لنا فِيهِ، وزِدنا مِنهُ فإِنِّي لاَ أعلمُ يُجزِئُ مِن الطّعامِ، والشّرابِ إِلاَّ اللّبنُ.

قال أبِي: «**ليس هذا من حديث الزُّهرِيِّ، إِنّما هُو من حديث علِيِّ بن زيد بن جُدعان، عن عُمر بن حرملة، عن ابنِ عبّاسٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ**».

قال أبِي: «**وأخافُ أن يكُون قد أُدخل على هِشامِ بن عمّارٍ، لأنّهُ لمّا كبر تغيّر**».

وقال أيضاً (م١٥١٧) وسألتُ أبي عَن حديث؛ رواهُ إسماعيلُ بن عيّاشٍ، عن ابنِ جُريجٍ، عنِ ابنِ شهابٍ، عن عُبيدِ الله بن عَبدِ الله، عنِ ابنِ عبّاسٍ، قال: دخلتُ على خالتي ميمُونة، وخالدِ بن الوليدِ، فقالت ميمُونةُ: يا رسُول الله، ألا أُطعمُك ممّا أهدت إليّ أُختي من البادية ؟ فقرّبت ضبّين مشويّين على خُبزٍ، فقال النّبيُّ ﷺ: كُلُوا، فإنّهُ ليس من طعام قومي، أجدُني أعافُهُ فأكل منهُ ابنُ عبّاسٍ، وخالدُ بن الوليد، وقالت ميمُونةُ: لاَ آكُلُ من طعامٍ لم يأكُل منهُ رسُولُ الله ﷺ، فأُتي بإناءٍ، فشرب، وعن يمينه ابنُ عبّاسٍ، وعن يساره خالدُ بن الوليد، فقال النّبيُّ ﷺ لابنِ عبّاسٍ: أتأذنُ لي أن أسقي خالدًا؟، فقال ابنُ عبّاسٍ: ما أُحبُّ أن أُؤثر بسُؤرِ رسُولِ الله ﷺ، على نفسي أحدًا فناولهُ، فشرب، وشرب خالدٌ ، فقال النّبيُّ ﷺ: من أطعمهُ اللّهُ طعامًا، فليقُل: اللّهُمّ بارك لنا فيه، وارزُقنا خيرًا منهُ، ومن سقاهُ اللّهُ لبنًا، فليقُل: اللّهُمّ بارك لنا فيه، وزدنا منهُ، فإنّي لاَ أعلمُ شيئًا يُجزئُ من الطّعامِ، والشّراب إلاّ اللّبنُ.

قال أبي: «هذا خطأٌ من وُجُوهٍ، وقد كتبتُ خطأهُ في ظهرٍ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هِشَامُ بن عَمَّار:

هو هشام بن عمار بن نُصَيْر – بنون مصغر – السلمي، الدمشقي الخطيب.

- **صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والتسعين.

### ٢. إسماعيل بن عَيَّاش:

هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي.

- **ثقة في روايته عن أهل بلده، ضعيف في غيرهم.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

### ٣. ابن جُرَيْج:

هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد، وأبو خالد المكي.

- **ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثمانين.

### ٤. ابن شِهَاب:

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله القرشي الزهري، أبو بكر.

- **فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

### ٥. عُبَيْداللَّه بن عبداللَّه بن عُتْبَة:

هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني. روى عن: أبيه، وعائشة وجماعة من الصحابة ﷺ. وعنه: أخوه عون، والزهري وغيرهم.

- **ثقة فقيه ثبت.**

مات سنة ١٩٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٢٥٠/٥، التاريخ الكبير ٣٨٥/٥، الثقات ٦٣/٥، المعرفة والتاريخ ٥٦٠/١، تهذيب الكمال ٤٢/٥، تذكرة الحفاظ ٧٤/١، السير ٤٧٥/٤، التهذيب ٢٣/٧، التقريب ٤٣٥/(٤٣٠٩).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ظاهره الحسن؛** لأن رواة إسناده ثقات سوى هشام بن عمار فإنه «صدوق ..». لكن أُعِلَّ بأنه ليس من حديث الزهري، ولهذا فلا يصح هذا الحديث، ولعل الحمل فيه — والله أعلم - على هشام ابن عمار. قال أبو حاتم — كما سبق - : «ليس هذا من حديث

الزُّهرِيِّ، إنّما هُو مِن حدِيثِ علِيِّ بن زيدِ بن جُدعان، عن عُمر بن حرملة، عنِ ابنِ عبّاسٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ».

قال أبي: «وأخافُ أن يكُون قد أُدخِل على هِشامِ بن عمّارٍ، لأنّهُ لّما كبر تغيّر».

قلت: أما حديث علي بن زيد بن جدعان — المتقدم في التخريج — فإسناده ضعيف؛ لضعف ابن جدعان، فلا تقوم به حجة، والله أعلم.

## فوائد الباب الفقهية:

١. أنه كلما كثر الغنم في البيت، كثرت البركة فيه؛ لما فيها من البركة والارتفاق بالدر والنسل، ومن كثر منها، كثر له، ومن قلل، قلل له[1].

٢. قوله: «وَمَنْ سَقَاهُ الله لَبَنًا، فَلْيَقُلْ: اللهم! بَارِكْ لنا فيه، وَزِدْنَا منه» و لم يقل خيراً منه؛ لأنه ليس في الأطعمة خير من اللبن.

٣. في الحديث أنه لا يكفي في دفع العطش والجوع معاً شيء واحد، إلا اللبن؛ لأنه وإن كان بسيطاً في الحس لكنه مركب من أصل الخلقة تركيباً طبيعياً من جواهر ثلاث: جبنية، وسمنية، ومائية. فالجبنية: باردة رطبة مغذية للبدن. والسمنية: معتدلة في الحرارة والرطوبة ملائمة للبدن الإنساني الصحيح كثيرة المنافع. والمائية: حارة رطبة مطلقة للطبيعة مرطبة للبدن، فلذلك لا يجزئ من الطعام غيره. وهو أفضل من العسل على ما عليه السبكي وألَّف فيه، والسيوطي[2]، والرملي، لكن عكس بعضهم، وجمع ابن رسلان: بأن الأفضل من جهة التغذي والري: اللبن. والعسل أفضل من حيث جموم المنافع والحلاوة[3].

---

(١) انظر فيض القدير ٤/١٧٠.

(٢) كما في الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيثمي ١/١٣٢.

(٣) فيض القدير ١/٢٩٦ بتصرف يسير.

## بَاب الْقِثَّاءِ وَالرُّطَبِ يُجْمَعَانِ

(٣٣٢٦) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا محمد بن الصَّبَّاحِ، وَعَمْرُو بن رَافِعٍ، قالا: ثنا يَعْقُوبُ بن الْوَلِيدِ بن أبي هِلالٍ الْمَدَنِيُّ، عن أبي حَازِمٍ، عن سَهْلِ بن سَعْدٍ رضي الله عنه قال: كان رسول اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالْبِطِّيخِ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ١٥٥١/٤، وأبو حاتم في «الجرح والتعديل» ٢١٦/٩ عن عبدالله بن الإمام أحمد، عن **أبيه**. والطبراني في «المعجم الكبير» ١٦٢/٦ من طريق **أحمد بن منيع**. وابن عدي في «الكامل» ٢٦٠٤/٧، وأبو الحسن الحربي في «الفوائد المنتقاة» ص٢٩٣، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٢٥/٤ كلهم من طريق **محمد بن الصباح الجرجرائي**. وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» ٣٤٦/٣ من طريق **محمد بن عباد**. أربعتهم عن يعقوب بن الوليد، به. وعند بعضهم: «البطيخ بالرطب».

وفي «العلل» ٥٤٨/١ لعبدالله بن الإمام أحمد، قال: سمعت أبي يقول: يعقوب بن الوليد - من أهل المدينة وكان من الكذابين الكبار - يحدث عن أبي حازم... ثم ساق الإسناد والحديث.

ونقل ابن عساكر عن ابن شاهين قوله: «تفرد به عن أبي حازم فيما أعلم يعقوب بن الوليد المدني، وليس هو عندهم بذاك».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (م١٥١٥): وسألتُ أبي عن أحاديث ثلاثةٍ رواها أبو يُوسُف المدِينيُّ منها: حديثُ أبي يُوسُف، عن أبي حازمٍ، عن سهلِ بن سعدٍ، قال: رأيتُ النَّبيّ ﷺ: يأكُلُ البطِّيخ بالرُّطب؟

قال أبي: «أبو يُوسُف هذا اسْمُهُ يعقُوبُ بن الولِيدِ: ضعِيفُ الحدِيث، وحدِيثُ سهلٍ هُو باطِلٌ، وهذِهِ الأحادِيثُ الثّلاثةُ بواطِيلُ».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. محمد بن الصَّبَّاح:

هو محمد بن الصباح بن سفيان بن أبي سفيان الجرجرائي[1]، أبو جعفر التاجر مولى عمر بن عبد العزيز. روى عن: يزيد بن هارون، ويعقوب بن الوليد المدني وخلق. وعنه: أبو داود، وابن ماجه، وابنه جعفر بن محمد بن الصباح وغيرهم.

قال أبو زرعة، ومحمد بن عبد الله الحضرمي: «ثقة». وقال ابن محرز عن ابن معين: «ليس به بأس»، قلت له: وعنده عن الوليد بن مسلم كتاب صالح، وعن ابن عيينة حديث كثير، فقال: «ليس به بأس». وقال يعقوب بن شيبة: لم يذكر يحيى محمد بن الصباح هذا بسوء. وقال أبو حاتم: «صالح الحديث والدولابي أحب إلي منه».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

والحاصل أن محمد بن الصباح وثّقه أبو زرعة، والحضرمي، ويحمل قول ابن معين على التوثيق[2] فإنه كثيراً ما يطلقها على الثقات، ويريد بها التوثيق لكنها دون مرتبة من يقول فيه ابتداءً ثقة، وأما أبو حاتم فقد اشتهر عنه التشدد في الحكم على الرجال، وإن كان لفظة: «صالح الحديث» ربما أُريد بها التوثيق بما يحتف بها من قرائن، وكلام من وثّقه هو من تلك القرائن، والله أعلم.

### الخلاصة في محمد بن الصباح الجرجرائي، أنه:

- ثقة.

قال الذهبي في «الميزان»: «ثقة حجة، وهو أوثق من الجرجرائي» قلت: وهذه قالها في ترجمة محمد بن الصباح الدولابي، لكنه يفهم منها أنه ثقة وأنه في حيز مطلق الثقة. وقال في «الكاشف»: «وثقه أبو زرعة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

---

(١) الجرجرائي: بالراء الساكنة بين الجيمين المفتوحتين، وفي آخرها ياء مثناة من تحت – هذه النسبة إلى (جرجرايا): بلدة قريبة من دجلة بين بغداد وواسط، ينسب إليها جماعة من العلماء، منهم: أبو جعفر محمد بن الصباح بن سفيان الجرجرائي. انظر اللباب في تهذيب الأنساب ١/٢٧٠.

(٢) انظر تفصيل ذلك في الحديث التاسع والخمسين، في ترجمة:عمر بن حفص بن غياث. وانظر أيضاً الحديث الثامن والأربعين، في ترجمة: ابن الزبرقان.

مات سنة ٢٤٠هـ، روى له أبو داود، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٨٩/٧، تاريخ بغداد ٣٦٧/٥، تهذيب الكمال ٣٤٩/٦، الكاشف ٣ / ٥٤، ميزان الاعتدال ٥٨٤/٣، التهذيب ٢٢٩/٩، التقريب ٥٦٤/(٥٩٦٥).

### ٢. عَمْرُو بن رَافِع:

هو عمرو بن رافع بن الفرات بن رافع البجلي، أبو حجر القزويني. روى عن: ابن عيينة، ويعقوب بن الوليد، وغيرهما. وعنه: ابن ماجه، وأبو زرعة وآخرون.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ٢٣٧هـ، روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١٧٥/٢، الجرح والتعديل ٢٣٢/٦، الثقات ٤٨٧/٨، تهذيب الكمال ٤١٢/٥، سير أعلام النبلاء ٣٨٥/١١، التهذيب ٣٢/٨، التقريب ٤٩٠/(٥٠٢٨).

### ٣. يَعْقُوبُ بن الْوَلِيد بن أبي هِلال الْمَدَنِيّ:

هو يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الأزدي، أبو يوسف، وقيل: أبو هلال المدني سكن بغداد. روى عن: هشام بن عروة، وأبي حازم سلمة بن دينار المدني، وغيرهما. وعنه: أحمد بن منيع، وعمرو بن رافع القزويني، ومحمد بن الصباح الجرجرائي وآخرون.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «خرقنا حديثه منذ دهر، كان من الكذابين، وكان يضع الحديث». وقال الدوري عن ابن معين: «لم يكن بشيء»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة»، وقال الغلابي عن ابن معين: «كذاب». وقال عمرو بن علي: «ضعيف الحديث جداً». وقال الجوزجاني: «غير ثقة ولا مأمون». وقال أبو زرعة: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان يكذب». وقال أبو داود: «غير ثقة». وقال النسائي: «ليس بشيء، متروك الحديث»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه». وقال

الدارقطني: «ضعيف». وقال ابن عدي: «هو بيّن الأمر في الضعفاء». وقال ابن حبان: «يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب». وقال ابن عدي: «متروك». وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم. وقال الحاكم: «يروي عن هشام بن عروة، ومالك المناكير». وقال ابن شاهين: «ليس هو عندهم بذاك».

● **كذّاب.**

روى له الترمذي وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الضعفاء والمتروكين (٥٩٧)، تاريخ بغداد ٦٧/١٤، تهذيب الكمال ١٦٠/٨، الميزان ٤٥٥/٤، الكاشف ٣٩٦/٢، التهذيب ٣٩٧/١١، التقريب ٧٠٥/(٧٨٣٥).

### ٤. أبو حَازِم:

هو سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج الأفرز، التمار المدني القاص، مولى الأسود بن سفيان المخزومي، ويقال: مولى بني شِجْع من بني ليث. روى عن: سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، وأبي إمامة بن سهل بن حنيف رضي الله عنه وغيرهما. وعنه: الزهري، ويعقوب بن وخلق.

● **ثقة عابد.**

مات سنة ١٤٠، وقيل: ١٤٤هـ وقيل غير ذلك. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ٢٤٤/٣، الكاشف ٤٥٨/١، تهذيب التهذيب ١٤٣/٤، التقريب ٢٩٣/(٢٤٨٩).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

● **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده يعقوب بن الوليد وهو «كذاب»، ولولا أن الحديث قد جاء من وجه آخر لكان القول بأن الحديث موضوع متوجه – والله أعلم –.

وقد صحّ الحديث من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها تقدم تخريجه في الحديث الثاني والستين، وصحح حديث عائشة المتقدم ابن القيم في «زاد المعاد» ٢٦٣/٤ وقال بعده: «وفي البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد». وهو تضعيف منه لهذا الحديث.

قال البوصيري في «المصباح» ٢٤/٤: «هذا إسناد فيه يعقوب بن الوليد وهو ضعيف واتهموه. وله شاهد من حديث عائشة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم. ورواه الحاكم أيضاً من حديث أنس بن مالك».

وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٨٦/١ عن إسناده: «واه جداً».

## فوائد الحديث الفقهية:

ينظر: في الحديث الثالث والستين في فوائد الباب.

## بَاب التَّمْرِ

(٣٣٢٨) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدِّمَشْقِيُّ، ثنا بن أبي فُدَيْك، ثنا هِشَامُ بن سَعْد، عن عُبَيْدِ اللَّه بن أبي رَافِعٍ، عن جَدَّتِهِ سَلْمَى رضي الله عنها أَنَّ النبي ﷺ قال: «**بَيْتٌ لا تَمْرَ فيه كَالْبَيْتِ لا طَعَامَ فيه**».

### تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٩٨/٢٤ من طريق دُحيم الدمشقي (عبدالرحمن بن إبراهيم)، به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٩٩/٢٤ من طريق إسماعيل بن زكريا. وابن فاخر الأصبهاني في «مجلسه» ص٢٨٤ من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد. كلاهما عن حارثة بن محمد، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن أمه[1] وكانت خادماً للنبي ﷺ قالت: سمعت رسول الله ﷺ..فذكرت الحديث، وهذا لفظ الطبراني. وجاء عند ابن فاخر: «جدته» كما في حديث الباب، ولفظه: «بيت لا تمر فيه كأن ليس فيه طعام».

(١) قال ابن حجر في ((التهذيب)) ٤٢٥/١٢: ((جزم ابن القطان بأن سلمى مولاة صفية هي والدة أبي رافع لا زوجته، وأن سلمى زوجة أبي رافع مولاة النبي ﷺ، وأورد لابن السكن من طريق جارية بن محمد [قلت: الصواب حارثة كما في التخريج السابق] عن عبيد الله بن أبي رافع، عن جدته سلمى – وكانت خادماً للنبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: بيت لا تمر فيه كان ليس فيه طعام. وأما زوجته فذكر ابن أبي خيثمة أنها شهدت خيبر وولدت لأبي رافع ابنه عبد الله وغيره. وتعقب ابن الموّاق كلام بن القطان ومداره على ثبوت رواية جارية بن محمد والله تعالى أعلم. والذي يظهر لي: أن الشبهة دخلت على ابن القطان من ظنه أن عبيد الله بن أبي رافع الذي روى عنه جارية بن محمد هو الكبير، وليس كذلك، بل هو الصغير وهو عبيد الله بن أبي رافع نسب إلى جده، فعلى هذا فجدته سلمى هي أم رافع زوج أبي رافع فلا يعرف اسمه ولا... ولا صحبته وهذا من المواضع الدقيقة والعلل الخفية التي ادخرها الله تعالى للمتأخر، لا إله إلا هو ما أكثر مواهبه ولا نحصي ثناء عليه لا إله إلا هو))اهـ. انظر بيان الوهم والإيهام ١٣١/٤.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عبد الرحمن بن إبراهيم الدِّمَشْقِيُّ:

هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي الأموي، مولى آل عثمان، أبو سعيد الدمشقي القاضي، المعروف بدحيم، الحافظ بن اليتيم. روى عن: سفيان بن عيينة، وابن أبي فديك وجماعة. وعنه: الشيخان، وابن ماجه وجماعة.

- **ثقة حافظ متقن.**

مات سنة ٢٤٥هـ، روى له الجماعة إلا الترمذي.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٨/٣٨١، تاريخ بغداد ١٠/٢٦٥، تهذيب الكمال ٤/٣٦٤، تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٠، تهذيب التهذيب ٦/١٣١، التقريب ٣٩٥/(٣٧٩٣).

### ٢. ابن أبي فُدَيْك:

هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الديلمي، مولاهم، أبو إسماعيل المدني. روى عن: محمد بن عمرو بن علقمة، وهشام بن سعد، وابن أبي ذئب وغيرهم. وعنه: الشافعي، وأحمد، ودحيم وغيرهم.

وثقه ابن معين وغيره، وقال النسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ.

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، وليس بحجة». وضعّفه يعقوب بن سفيان.

**الخلاصة في ابن أبي فديك، أنه:**

- **صدوق.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»، وزاد في «الميزان»: «مشهور يحتج به في الكتب الستة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».

مات سنة ٢٠٠ هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٥/٤٣٧، تاريخ الدوري ٢/٥٠٥، المعرفة والتاريخ ٣/٥٣، الجرح والتعديل ٧/١٨٨، الثقات ٩/٤٢، تهذيب الكمال ٦/٢٤١، الميزان

٤٨٣/٣، الكاشف ٢١/٣، التهذيب ٥١٤/٣، التقريب ٥٤٧/(٥٧٣٦).

### ٣. هِشَامُ بن سَعْد:

هو أبو عباد هشام بن سعد المدني القرشي، مولى آل أبي لهب، ويقال مولى بني مخزوم. روى عن: زيد بن أسلم، وعبيدالله بن علي بن رافع، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم وعنه: الليث، والثوري، وابن أبي فديك وجماعة.

قال فيه أحمد: «لم يكن هشام بالحافظ». وقال الدوري عن ابن معين: «فيه ضعف»، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «صالح وليس بمتروك الحديث»، وقال مرة: «ليس بذاك القوي»، وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: «ليس بشيء». وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه. وقال العجلي «حسن الحديث جائز الحديث». وقال أبو زرعة: «محله الصدق». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال أبو داود عنه: «أثبت الناس في زيد بن أسلم». وقال النسائي: «ضعيف». وقال الحاكم: «استشهد به مسلم». وأردف ابن حجر: «وعلّق له البخاري قليلاً». وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات، بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه، فلا ضير». وذكر ابن عدي حديثاً وأشار إلى أحاديث ثم قال: «ومع ضعفه يكتب حديثه».

وبكل حال فهشام بن سعد الجمهور على تليينه وتضعيفه من جهة حفظه، أما صدقه فلم يطعن في ذلك أحد، وقد وصفه بالصدق أبو زرعة وغيره، ولم يترك الرواية عنه سوى القطان وهو من المتشددين ولا متابع له، كما أنه لا يصل الأمر إلى اطراحه وعدم الاحتجاج به كما وصفه به ابن حبان من كثرة مخالفته، فهذا من تشدده وعسره في الجرح، كما قال الذهبي في «السير» ٣٤٥/٧: «وتقعّر ابن حبان كعوائده ..» ثم ساق كلام ابن حبان آنف الذكر.

**والخلاصة في هشام بن سعد، أنه:**

- **صدوق سيء الحفظ، حسن الحديث فيما يرويه عن زيد بن أسلم.**

قال الذهبي في «الكاشف»، وفي «من تكلم فيه وهو موثق»: «حسن الحديث». وفي «المغني»: «صدوق مشهور، ضعفه النسائي وغيره». وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١٠/١٨٤: «صدوق سيء الحفظ»، وقريباً منه ما قاله في «بذل الماعون» ص٢٤٦ حيث قال: «صدوق في حفظه شيء». أما في «التقريب» فقال: «صدوق، لَهُ أوهام، ورمي بالتشيع».

مات سنة ١٦٠هـ. روى له البخاري تعليقاً، ومسلم في الشواهد، والأربعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٩/٦١، تاريخ الدوري ٢/٦١٧، الضعفاء للنسائي ص٢٤٢، الثقات ٢/٣٢٩، المجروحين ٣/٨٩، تهذيب الكمال ٧/٤٠٢، الميزان ٤/٢٩٩، الكاشف ٢/٣٣٦، من تكلم فيه وهو موثق ت:الرحيلي ص٥٢١، المغني في الضعفاء ٢/٤٧٨، سير أعلام النبلاء ٧/٣٤٤، التهذيب ١١/٤٠٠، هدي الساري ١/٤٥٩. التقريب ٦٦٥/(٧٢٩٤).

## ٤. عُبَيْد اللَّه بن أبي رَافِع:

هو عبيد الله بن علي بن أبي رافع المدني، مولى النبي ﷺ - وهو ابن أخي عبيد الله بن أبي رافع يقال له: عبادل، ويقال علي بن عبيد الله قال الترمذي: وعبيد الله بن علي أصح. روى عن: جده مرسلاً، وجدته سلمى أم رافع - ويقال عمته -، وعن سعيد بن المسيب. وعنه: مولاه فائد المدني، وابنه محمد، وهشام بن سعد وغيرهم.

قال ابن أبي خيثمة سئل ابن معين عن ابن أبي رافع عن عمته؟ فقال:« لا بأس به». وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال: «لا بأس بحديثه، ليس بمنكر الحديث»، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: «لا هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ». وذكره ابن حبان في «الثقات».

**الخلاصة في عبيدالله بن علي، أنه:**

- **صويلح فيه لين.**

قال الذهبي في «المغني»: «عبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه: «صويلح فيه لين»، وفي «الميزان»: «صويلح الحديث، فيه شيء».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ليّن الحديث».

**مراجع ترجمته:** الجرح والعديل ٣٢٨/٥، الثقات ٦٩/٥، المغني ٤١٧/٢، الميزان ١٤/٣، الكاشف ٦٨٥/١، التهذيب ٣٧/٧.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده هشام بن سعد وهو «صدوق سيء الحفظ»، وعبيدالله بن علي بن أبي رافع وهو «صويلح فيه لين».

قال البوصيري في «المصباح» ١٨٥/٢: «هذا إسناد فيه مقال؛ عبيد الله بن علي مختلف فيه، وهشام بن سعد وإن أخرج له مسلم فإنما أخرج له في المتابعات والشواهد، فقد ضعفه ابن معين، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وابن البرقي، وقال أبو زرعة: ومحمد ابن إسحاق شيخ محله الصدق. وباقي رجال الإسناد ثقات..».

قلت: وباقي رجال الإسناد ليسوا كلهم ثقات لما تقدم.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث فضيلة التمر، وجواز الادخار للعيال والحث عليه، والتنبيه على مصلحة تحصيل القوت [(١)].

٢. يمكن حمل الحديث على الحث على القناعة في بلاد يكثر فيه التمر، يعني: بيت فيه تمر لا يجوع أهله، وإنما الجائع من ليس عنده تمر[(٢)].

٣. قوله: «بيت لا تمر فيه جياع أهله» لكونه أنفس الثمار التي بها قوام النفس والأبدان مع كونه أغلب أقوات الحجاز.

٤. قال القرطبي: ويصدق هذا على كل بلد ليس فيه إلا صنف واحد، ويكون الغالب فيه صنفاً واحداً، فيقال على بلد ليس فيه إلا البر: بيت لا بر فيه جياع أهله، فكأن التمر إذ

---

(١) انظر شرح النووي على مسلم ٢٣٠/١٣، وفيض القدير ٢٠٩/٣.

(٢) انظر حاشية السيوطي على ابن ماجه ص ٢٣٨.

ذاك قوهم، كما تقوله أهل الأندلس: بيت لا تين فيه جياع أهله، ويقول أهل إيلان: بيت لا بر فيه جياع أهله. قال ابن العربي: وأنا أقول ما يناسب الخلقة والشرعة وتصدقه التجربة بيت لا زبيب فيه جياع أهله، وأهل كل قطر يقولون في قوهم مثله [١].

(١) انظر فيض القدير ٣/٢٠٩.

## بَاب أَكْلِ الْبَلَحِ بِالتَّمْرِ

(٣٣٣٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو بِشْرٍ بَكْرُ بن خَلَفٍ، ثنا يحيى بن مُحَمَّد بن قَيْسٍ الْمَدَنيُّ، ثنا هِشَامُ بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عَائِشَةَ قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: **«كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، كُلُوا الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ، فإن الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ وَيَقُولُ: بَقِيَ ابن آدَمَ حتى أَكَلَ الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ»**.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٦٩٠) من طريق **محمد بن عمر بن علي بن عطاء بن مقدم**. وأبو يعلى في «مسنده» ٣٦٥/٧ – ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» ١٢٠/٣ – من طريق **محمد بن عبدالله الأرزي**. والعقيلي في «الضعفاء» ٤٢٧/٤ من طريق **القاسم بن أمية الحذاء**. وابن عدي في «الكامل» ٢٦٩٨/٧ من طريق **عمرو بن علي**. والحاكم في «المستدرك» ١٢١/٤ من طريق **أبي عبد الله محمد التيمي، وأبي الربيع سليمان بن داود العتكي، ونصر بن علي الجهضمي**. الخليلي في «الإرشاد» ١٧٢/١ من طريق **عمر بن حفص الزبالي**. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٩٩٩) من طريق قاسم بن أمية، **وعبيدالله بن محمد**. وفي «الآداب» ١١٢/٢ من طريق **أبي يعلى محمد بن شداد**.

عشرتهم عن يحيى بن محمد بن قيس أبي زكير، به، بنحوه.

قال العقيلي: «وأما حديث هشام بن عروة فلا يعرف إلا به».

وقال ابن عدي: «وهذا يعرف بيحيى بن محمد بن قيس المعروف بأبي زكير، ولا أعلم رواه عن هشام بن عروة غيره».

وقال الذهبي في التلخيص ١٢١/٤: «حديث منكر». وقال في «السير» ٢٩٩/٩: قال أبو يعلى الخليلي في (حديث كلوا البلح بالتمر) هذا فرد شاذ، وأبو زكير شيخ صالح لا نحكم بصحته ولا نضعفه. قلت: بل نحكم بضعفه ونكارة مثل هذا والله أعلم. اهـ.

وقال البيهقي في «الآداب»: «تفرد به أبو زكير حديثا».

وقال ابن القيسراني في «معرفة التذكرة» ص١٨٢: «فيه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس انفرد به وأنكر عليه روايته».

وقال ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص٨٢: «تفرد به أبو زكريا، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده والله أعلم».

قال الحاكم كما في «الشذا الفياح» ١/٢٠١: «هو من أفراد البصريين عن المدنيين، تفرد به أبو زكير عن هشام بن عروة».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو بِشْر بَكْرُ بن خَلَف:

هو بكر بن خلف البصري ختن المقرئ أبو بشر.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس عشر بعد المائة.

### ٢. يحيى بن مُحَمَّد بن قَيْس الْمَدَنِيّ:

هو يحيى بن محمد بن قيس المحاربي، أبو زكير البصري الضرير، مدني الأصل، كنيته أبو محمد وأبو زكير لقب. روى عن: هشام بن عروة، وزيد بن أسلم وغيرهما. وعنه: بكر بن خلف، وعلي بن المديني وغيرهما.

قال أبو زرعة: «أحاديثه متقاربة إلا حديثين حدث بهما». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه». وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأحاديث»، وهي أربعة أحاديث.

وضعفه ابن معين. وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه». وقال عمرو بن علي: «ليس بمتروك». وقال الساجي: «صدوق يهم وفي حديثه لين». وقال الخليلي: «شيخ صالح». وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق وإن اعتبر بما لم يخالف الأثبات في حديثه فلا ضير».

وبالجملة فأبو زكير من ضعفه فيحمل ذلك على تشدده، ومن جرحه فإنه جرح غير مفسّر وليس عليه بينة، وقول ابن عدي — وهو من أهل الاستقراء – ظاهر في أن حديثه مستقيم عدا أربعة أحاديث، ويؤيد ذلك قول أبي زرعة، ومما يقوي حاله رواية مسلم له، ومن كان كذلك فلا يترل عن مرتبة الصدوق، إلا أنه ممن لا يحتمل تفرده حال المخالفة لما وجد في بعض مروياته من مناكير، والله أعلم.

**الخلاصة في أبي زكير، أنه:**

- **صدوق.**

وهو ما اعتمده الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق». وقال في «المغني»: «ثقة مشهور...»، وفي «الديوان»: «ثقة، قال ابن حبان: لا يحتج به»، وفي «الكاشف»: «ضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة سوى أربعة». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يخطىء كثيراً»، قلت: أما قوله يخطئ كثيراً فهذا يرده قول أبي زرعة، وابن عدي، فلا يسلم بهذا كما تقدم.

روى له البخاري في «الأدب»، ومسلم متابعة، وأبو داود في «المراسيل»، والباقون.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣٠٤/٨، الجرح والتعديل ١٨٤/٩، المجروحين ١١٩/٣، تهذيب الكمال ٨٤/٨، من تكلم فيه وهو موثق ت:الرحيلي (٣٧٨)، ميزان الاعتدال ٤٥/٤، الكاشف ٢٦٧/٣، تهذيب التهذيب ٢٧٤/١١، التقريب ٦٩١/(٧٦٣٩).

### ٣. هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ:

هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوّام الأسدي، أبو المنذر.

- **ثقة فقيه، ربما دلّس.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

### ٤. أبوه:

هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني.

- **ثقة، فقيه، مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **منكر**؛ لأن في إسناده أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس وهو وإن كان صدوقاً، إلا أنه ممن لا يحتمل تفرده.

وقد حكم النسائي على الحديث بأنه منكر، كما في «تحفة الأشراف» ٢٢٤/١٢ وقد عزاه إلى كتاب الوليمة في السنن الكبرى له و لم أجد حكمه في المطبوع. وكما تقدم فقد قال العقيلي: «وأما حديث هشام بن عروة فلا يعرف إلا به». وقال ابن عدي: «وهذا يعرف بيحيى بن محمد بن قيس المعروف بأبي زكير، ولا اعلم رواه عن هشام بن عروة غيره». وقال الذهبي في التلخيص ١٢١/٤: «حديث منكر». وقال في «السير» ٢٩٩/٩: «قال أبو يعلى الخليلي في (حديث كلوا البلح بالتمر) هذا فرد شاذ، وأبو زكير شيخ صالح لا نحكم بصحته ولا نضعفه. قلت: بل نحكم بضعفه ونكارة مثل هذا والله أعلم». وقال البيهقي في «الآداب»: «تفرد به أبو زكير حديثا». وقال ابن القيسراني في «معرفة التذكرة» ص١٨٢: «فيه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس انفرد به وأنكر عليه روايته». وقال ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص٨٢: «تفرد به أبو زكريا، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده والله أعلم». قال الحاكم كما في «الشذا الفياح» ٢٠١/١: «هو من أفراد البصريين عن المدنيين، تفرد به أبو زكير عن هشام بن عروة».

وقال البوصيري في «المصباح»: «هذا إسناد فيه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس وهو ضعيف، رواه النسائي ... وقال هذا حديث منكر..».

وحكم عليه الألباني في «السلسلة الضعيفة» ١٨٣/١٣ بأنه: «موضوع». ولعله تبع في ذلك ابن الجوزي في إدخاله هذا الحديث في «الموضوعات» ٢٦/٣ ثم ساق الألباني ما نقله ابن الجوزي عن الدارقطني قوله: «تفرد به أبو زكير عن هشام. قال العقيلي : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ، قال ابن حبان : وهو يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد فلا يحتج به ، روى هذا الحديث ولا أصل له ، قال ابن الجوزي : هذا قدح ابن حبان في أبي زكير وقد أخرج عنه مسلم في «الصحيح» ولعل الزلل من قبل محمد بن شداد المسمعي، عن أبي زكير قال الدارقطني (عن محمد بن شداد): لا يكتب حديثه، وتابعه نعيم بن حماد عن أبي زكير، ونعيم ليس بثقة»اهـ. قال الألباني: وأقره السيوطي في «اللآليء المصنوعة» ٢٤٣/٢ على وضعه لكنه تعقبه في محاولته تبرئة أبي زكير من عهدة الحديث فإنه ذكر له طرقا أخرى عن أبي زكير ، تحمل الباحث على أن يحصر التهمة في أبي زكير ، وهو الصواب ، وبه أعل الأئمة هذا الحديث والله أعلم.اهـ.

قلت: فالذي يظهر أنه لا يحكم على الحديث بالوضع، وإنما بالنكارة، أو النكارة الشديدة.

**فوائد الحديث:**

١. قال العراقي في هذا الحديث: معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة؛ لأن الشيطان لا يغضب من حياة ابن آدم، بل من حياته مؤمناً مطيعاً[١].

٢. قال بعض أطباء الإسلام: إنما أمر النبي ﷺ بأكل البلح بالتمر، ولم يأمر بأكل البسر مع التمر؛ لأن البلح بارد يابس، والتمر حار رطب، ففي كل منهما إصلاح للآخر. وليس كذلك البسر مع التمر، فإن كل واحد منهما حار، وإن كانت حرارة التمر أكثر، ولا ينبغي من جهة الطب الجمع بين حارين أو باردين[٢].

---

(١) انظر حاشية السيوطي على سنن ابن ماجه ص٢٣٩.

(٢) زاد المعاد ٢٦٣/٤.

٣. قال ابن القيم: في هذا الحديث: التنبيه على صحة أصل صناعة الطب، ومراعاة التدبير الذي يصلح في دفع كيفيات الأغذية والأدوية بعضها ببعض، ومراعاة القانون الطبي الذي تحفظ به الصحة(٣).

---

(٣) المصدر السابق.

## بَاب النَّهْيِ عن قِرَانِ التَّمْرِ

(٣٣٣٢) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا محمد بن بَشَّارٍ، ثنا أبو دَاوُدَ، ثنا أبو عَامِرٍ الْخَزَّازُ، عن الْحَسَنِ، عن سَعْدٍ مولى أبي بَكْرٍ وكان سَعْدٌ يَخْدُمُ النبي ﷺ، وكان يُعْجِبُهُ حَدِيثُهُ أَنَّ النبي ﷺ نهى عن الإِقْرَانِ. يَعْنِي في التَّمْرِ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ٢٤٢/٣ عن **سليمان بن داود**. الترمذي في «العلل الكبير» ٧٦٧/٢ عن **يحيى بن موسى**. وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ١/(٦٨٢) عن **ابن أبي كبشة** (حسين بن إسماعيل). وأبو يعلى في «مسنده» ١٤٤/٣ وفي «المفاريد» (٨٥) عن **أبي موسى محمد بن المثنى**. والطبراني في «الكبير» ٥٥/٦ من طريق **محمد بن أبي بكر المقدم**. وفي «الأوسط» ٢٤٩/٨ من طريق **علي بن ميسر**. والحاكم في «المستدرك» ١١٩/٤ من طريق **يحيى بن جعفر بن الزبرقان**. سبعتهم عن أبي داود الطيالسي، به، بنحوه.

قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: «روى أبو عامر الخزاز هذا الحديث عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر. وروى ابن عون، عن الحسن، عن جندب، وليس هو بجندب البجلي، و لم يقض أحد في هذا أيهما أصح».

قال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن أبي عامر إلا أبو داود».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه هكذا»، وقال الذهبي في تعليقه في «التلخيص»: «صحيح».

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. محمد بن بَشَّار:

هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر المعروف بـ «بُندَار».

• **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

## ٢. أبو دَاوُد:

هو سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، البصري.

• **ثقة حافظ، غلط في أحاديث.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والعشرين.

## ٣. أبو عَامِرٍ الْخَزَّاز:

هو صالح بن رستم المزني، مولاهم، أبو عامر الخزَّاز البصري. روى عن: أبي قلابة، والحسن البصري وغيرهما. وعنه: ابنه عامر، وأبو داود الطيالسي وغيرهما.

وثقه الطيالسي، وأبو داود، وأبو بكر البزار، ومحمد بن وضاح، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الأثرم عن أحمد: «صالح الحديث». وقال العجلي: «جائز الحديث، وابنه عامر بن صالح ثقة». وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن عدي: «عزيز الحديث، وقال روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه، وهو عندي لا بأس به، ولم أر حديثاً منكراً جداً».

وقال ابن المديني: «كان يحدث عن ابن أبي مليكة، وكان ضعيفاً، ليس بشيء». وقال الدوري عن ابن معين: «ضعيف»، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى: «لا شيء»، وقال رجل ليحيى أن ابن المديني يحدّث عن أبي عامر الخزاز ولا يحدث عن عمران القطان؟ قال: سخنة عينه. وقال أبو أحمد الحاكم، والدارقطني: «ليس بالقوي».

والحاصل أن أبا عامر الخزاز مختلف فيه، إلا أن الأكثر على توثيقه وتعديله، وأما من ضعفه وليّنه فإن جرحهم فيه غير مفسر، لكن لإمامة من جرحه لاسيما ابن المديني، وابن معين – وهما من هما – فإن أبا عامر – والله أعلم – تكون حاله في مرتبة الصدوق، ومما

يؤيد ذلك أن مسلماً احتج به.

### الخلاصة في أبي عامر الخزاز، أنه:

- **صدوق.**

قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: «ثقة، لينه ابن معين».وفي «الميزان» ٢/٢٩٤: «وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثاً. وهو كما قال أحمد بن حنبل: صالح الحديث». قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ».

مات سنة ١٥٢هـ، استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في «الأدب»، والباقون.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٨٠/٤، المعرفة والتاريخ ٣٨١/٣، الجرح والتعديل ٤٠٣/٤، مشاهير علماء الامصار ١٥١، تهذيب الكمال ٤٢٧/٣، من تكلم فيه وهو موثق ص٢٦٧، سير أعلام النبلاء ٢٨/٧، ميزان الاعتدال ٢٩٤/٢، التهذيب ٣٩٠/٤، التقريب ٣٢٣/(٢٨٦١).

### ٤. الْحَسَن:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

- **ثقة فقيه فاضل مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن**؛ لأن في إسناده صالح بن رستم أبو عامر الخزاز وهو صدوق.

وللحديث شاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما عند الشيخين:

فعن جبلة بن سحيم، قال: كنا بالمدينة في بعض أهل العراق، فأصابنا سنة، فكان ابن الزبير يرزقنا التمر، فكان ابن عمر رضي الله عنهما يمر بنا فيقول: «إن رسول الله ﷺ نهى عن

الإقران، إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه». وفي رواية: «نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرجل بين التمرتين حتى يستأذن أصحابه». أخرجه البخاري: (٢٤٥٥)، (٢٤٨٩)، (٢٤٩٠)، (٥٤٤٦). ومسلم (٥٣٨٣)، (٥٣٨٤)، (٥٣٨٥).

فيرتقي حديث الباب ليكون صحيحاً لغيره.

وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي طلحة.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**نهى عن الإِقْرَانِ**»: وهو أن يقرن بين التمرتين في الأكل، وإنما نهى عنه؛ لأن فيه شرهاً وذلك يزري بصاحبه، أو لأن فيه غبناً برفيقه. وقيل: إنما نهى عنه؛ لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الطعام وكانوا مع هذا يواسون من القليل، فإذا اجتمعوا على الأكل آثر بعضهم بعضاً على نفسه، وقد يكون في القوم من قد اشتد جوعه فربما قرن بين التمرتين أو عظم اللقمة، فأرشدهم إلى الإذن فيه؛ لتطيب به أنفس الباقين[١].

## فوائد الحديث الفقهية:

- هذا النهي متفق عليه حتى يستأذنهم، فإذا أذنوا فلا بأس. واختلفوا في أن هذا النهي على التحريم أو على الكراهة والأدب، فنقل القاضي عياض: عن أهل الظاهر أنه للتحريم، وعن غيرهم أنه للكراهة والأدب. والصواب التفصيل: فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام إلا برضاهم، ويحصل الرضا بتصريحهم به، أو بما يقوم مقام التصريح من قرينة حال أو إدلال عليهم كلهم بحيث يعلم يقيناً أو ظناً قوياً أنهم يرضون به، ومتى شك في رضاهم فهو حرام. وإن كان الطعام لغيرهم أو لأحدهم اشترط رضاه وحده، فإن قرن بغير رضاه فحرام. ويستحب أن يستأذن الآكلين معه ولا يجب، وإن كان الطعام لنفسه وقد ضيفهم به فلا يحرم عليه القران. ثم إن كان في الطعام قلة فحسن ألا يقرن لتساويهم، وإن كان كثيراً بحيث يفضل عنهم فلا بأس بقرانه، لكن الأدب مطلقاً التأدب في الأكل وترك

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/٥٢.

الشَّره إلا أن يكون مستعجلاً ويريد الإسراع لشغل آخر.

وقال الخطابي: إنما كان هذا في زمنهم وحين كان الطعام ضيقاً، فأما اليوم مع اتساع الحال فلا حاجة إلى الإذن. وليس كما قال بل الصواب: ما ذكرنا من التفصيل فإن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لو ثبت السبب، كيف وهو غير ثابت. والله أعلم [١].

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٨/١٣.

# بَاب الحُوَّارَي

(٣٣٣٦) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا يَعْقُوبُ بن حُمَيْد بن كَاسِبٍ، ثنا ابن وَهْبٍ، أخبرني عَمْرُو بن الحارث، أخبرني بَكْرُ بن سَوَادَةَ، أَنَّ حَنَشَ بن عبد اللَّهِ حدّثه عن أُمِّ أَيْمَنَ أنها غَرْبَلَتْ دَقِيقًا، فَصَنَعَتْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَغِيفًا، فقال: «**ما هذا؟**» قالت: طَعَامٌ نَصْنَعُهُ بِأَرْضِنَا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَصْنَعَ منه لك رَغِيفًا. فقال: «**رُدِّيه فيه، ثُمَّ اعْجِنيه**».

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣٦/٦ عن يعقوب بن حميد، به، بمثله.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (١٧٦) عن خالد بن خداش. والطبراني في «الكبير» ٨٧/٢٥ — ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» ٦٨/٢ —من طريق عبدالعزيز بن مقلاص. كلاهما عن ابن وهب، به، بمثله.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» — من زيادات نعيم بن حماد على المروزي عن المبارك والملحقة بآخر الكتاب - ٥٥/(١٩٩). والإمام أحمد في «الورع» (٣٢٩). كلاهما عن ابن أبي لهيعة، عن بكر بن سوادة، به، بنحوه.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. يَعْقُوبُ بن حُمَيْدِ بن كَاسِبٍ:

هو يعقوب بن حميد بن كاسب، أبو يوسف، مدني الأصل، مكي الدار.

- **صدوق له غرائب.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن بعد المائة.

### ٢. عبد اللَّه بن وَهْب:

هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه.

- **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

### ٣. عَمْرُو بن الْحَارِث:

هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، أبو أمية المصري.

- **ثقة فقيه حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن بعد المائة.

### ٤. بَكْر بْنَ سَوَادَة:

هو بكر بن سوادة بن ثمامة الجُذامي، أبو ثمامة المصري.

- **ثقة فقيه.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والخمسين.

### ٥. حنش بن عبدالله:

هو حنش بن عبد الله، ويقال: ابن علي بن عمرو بن حنظلة بن فهد، ويقال: نهد، بالنون، ابن قتان بن ثعلبة بن عبد الله بن ثامر، أبو رشدين الصنعاني من صنعاء دمشق، غزا المغرب، وسكن أفريقية. روى عن: عبد الله بن عباس، وعلي بن أبي طالب، وأم أيمن رضي الله عنهم وجماعة. وعنه: بكر بن سوادة، وابنه الحارث بن حنش الصنعاني وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ١٠٠هـ. روى له الجماعة إلا البخاري.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٩٩/٣، معرفة الثقات ٣٢٦/١، الجرح والتعديل ٢٩١/٣، الثقات ١٨٤/٤، تهذيب الكمال ٣١٦/٢، الكاشف ٣٥٨/١، التهذيب ٥٧/٣،

التقريب ٢٢٠/(١٥٧٦).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **حسن**؛ لأن في إسناده يعقوب بن حميد وهو صدوق له غرائب.

قال البوصيري في «المصباح» ١٨٧/٢: «ليس لأم أيمن عند ابن ماجه سوى هذا الحديث، وآخر في الجنائز وليس لها رواية في شيء من الخمسة الأصول. ورجال إسنادها حسن، يعقوب مختلف فيه، وكذلك ابن عبد الله، وله شاهد من حديث أنس بن مالك رواه البخاري في صحيحه وغيره».

وقد حسّن الألباني إسناده في «السلسلة الصحيحة» ٦٣٢/٥.

وفي الباب من حديث أنس بن مالك ﷺ كما في البخاري (ك: الأطعمة، ب: باب الخبز المرقق والأكل على الخِوَان والسُّفرة، ح٥٣٨٥) وغيره، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى سُكْرُجَة قَطُّ، **وَلا خُبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطُّ**، وَلا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ قَطُّ. قِيلَ: لِقَتَادَةَ فَعَلامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفَرِ.

وفيه – أيضاً – عن سهل بن سعد ﷺ – عند البخاري وغيره– صدّر به ابن ماجه أحاديث الباب وهذه من فقهه رحمه الله.

## غريب الحديث:

**قوله**: «**بَاب الحُوَّارَي**»: حواري : هو الدقيق الأبيض المنتزع النخالة[1] .

**قولها**: «**غَرْبَلَتْ دَقِيقًا**»: من غَرْبَلَ الشيء: نَخَله، والغِرْبالُ ما غُرْبِلَ به معروف غَرْبَلْت الدقيق وغيره[2].

---

(١) الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، لابن البيطار ٣٠٥/٢.

(٢) انظر لسان العرب ٤٩١/١١.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دلالة على زهده ﷺ وبعده عن ملاذ الدنيا وزهرتها، وإيثاره الباقيات الصالحات.

٢. يؤخذ من الحديث ملمحاً صحياً من أن الدقيق المنخول يفقد قيمته الغذائية بنخله، وذهاب ما يحمله من قشور، وإن كان طعمه أقل من المنخول وهو المسمى الدقيق الأبيض[1].

(١) الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، لابن البيطار ٢/٣٠٥.

# بَاب الْفَالُوذَجِ

(٣٣٤٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عبد الْوَهَّابِ بن الضَّحَّاكِ السُّلَمِيُّ، أبو الحارث، ثنا إسماعيل بن عَيَّاشٍ، ثنا محمد بن طَلْحَةَ، عن عُثْمَانَ بن يحيى، عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: أَوَّلُ ما سَمِعْنَا بِالْفَالُوذَجِ، أَنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام أتى النبي ﷺ فقال: إِنَّ أُمَّتَكَ تُفْتَحُ عليهم الأَرْضُ فَيُفَاضُ عليهم من الدُّنْيَا، حتى إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الْفَالُوذَجَ. فقال النبي ﷺ: «**وما الْفَالُوذَجُ؟**». قال: يَخْلِطُونَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ جميعاً. فَشَهِقَ النبي ﷺ لِذَلِكَ شَهْقَةً.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في «الأوائل» (١١٨) عن عبدالوهاب بن الضحاك، به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٢١٤) — ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢١/٣ - من طريق **أبي اليمان**. وابن جُمَيْع الصيداوي في «معجم الشيوخ» ص٢٠٩ — ومن طريقه الطيوري في «الطيوريات» ١٠٦٨/٣، وابن عساكر في «تاريخه» ٤٥٩/٤٠، والمزي في «تهذيب الكمال» ١٤١/٥، والذهبي في «السير» ٤٠٤/١١ - من طريق **المسيب بن واضح**. كلاهما عن إسماعيل بن عياش، به.

قال الذهبي: «هذا حديث منكر أخرجه ابن ماجه».

وقد تابع وردُ بن عبدالله التميمي، إسماعيل بن عياش، أخرج روايته أبو الفتح الأزدي في كتابه «الضعفاء» في ترجمة عثمان بن يحيى —فيما أشار إليه ابن حجر في التهذيب ١٥٩/٧- ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» ٢١/٣- من طريق يحيى بن الورد، عن أبيه، عن محمد بن طلحة، به، بمثله.

قال ابن الجوزي: «وهذا حديث باطل لا أصل له. ومحمد بن طلحة قد ضعفه يحيى بن معين. وقال أبو كامل: ليس هو بشئ. قال أبو الفتح الازدي: وعثمان بن يحيى الحضرمي لا يكتب حديثه عن ابن عباس. قال النسائي: وإسماعيل بن عياش ضعيف. قال أحمد بن حنبل:

روى إسماعيل عن كل ضرب، وقال ابن حبان: لما كبر تغير حفظه وكثر الخطأ في حديثه وهو لا يعلم حتى خرج عن حد الاحتجاج به».

**دراسة إسناد الحديث:**

**١. عبد الْوَهَّاب بن الضَّحَّاك السُّلَمِيّ:**

هو عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي، أبو الحارث الحمصي. روى عن: إسماعيل بن عياش، وابن عيينة وجماعة. وعنه: ابن ماجه، وابن أبي عاصم وآخرون.

- **متروك.**

مات سنة ٢٤٥هـ، روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ١٠٠/٦، الجرح والتعديل ٧٤/٦، الضعفاء للنسائي ص٦٩، الضعفاء للأصبهاني (١٤٢)، تهذيب الكمال ١٦/٥، الكاشف ٦٧٤/١، التهذيب ٤٤٦/٦، التقريب ٤٣٠/(٤٢٥٧).

**٢. إسماعيل بن عَيَّاش:**

هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي الشامي.

- **ثقة في روايته عن أهل بلده، ضعيف في غيرهم.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

**٣. محمد بن طَلْحَة:**

هو محمد بن طلحة بن مصرف، اليامي الكوفي. روى عن: أبيه، وحميد الطويل، وعثمان بن يحيى وجماعة. وعنه: ابنه عبدالرحمن، وعبدالرحمن بن مهدي، وإسماعيل بن عياش وجماعة.

وقال العقيلي: قال أحمد: «ثقة». وقال العجلي: «ثقة إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير». وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان

يخطئ».

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «لا بأس به، إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه حدثنا». وقال ابن معين: كان يقال ثلاثة يُتَّقَى حديثهم: محمد بن طلحة، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان. سمعت هذا من أبي كامل مظفر بن مدرك، وكان رجلاً صالحاً. وعن أبي كامل قال: «قال محمد بن طلحة أدركت أبي كالحلم، وقد روى عن أبيه أحاديث صالحة». وقال ابن أبي خيثمة، وابن الجنيد في روايتهما عن ابن معين: «صالح». وقال أبو زرعة: «صالح».

وقال إسحاق بن منصور، وابن محرز في روايتهما عن ابن معين: «ضعيف». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن سعد: «كانت له أحاديث منكرة. قال عفان: كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه، ولكن من يجترئ أن يقول له: أنت تكذب، كان من فضله وكان». قال أبو داود: «كان يخطئ». وقال بشر بن الوليد: «كان سيداً كريماً».

وبكل حال فإن محمد بن طلحة بن مصرف مختلف فيه فوثّقه البعض، وليّنه البعض، أما ابن معين فاختلفت الروايات عنه اختلافاً كبيراً، ولعل الأرجح في ذلك رواية التعديل والتوثيق. أما رواية التضعيف عن ابن معين وما جاء عن غيره فإنها محمولة على مروياته التي أخطأ فيها وهي ليست كثيرة، ومما يجعل القول بتضعيفه وتليينه ليس قوياً أن الجرح لم يأت مفسراً، والرجل مع توثيق بعض الأئمة له قد احتج به الجماعة.

**الخلاصة في محمد بن طلحة بن مصرف، أنه:**

- **ثقة له أوهام.**

قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: «ثقة»، وزاد في «المغني»: «قلت: قد احتجا به في الصحيحين أصلاً»، وقال في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم»: «ثقة من رجال الصحيحين أصلاً، قال النسائي: ليس بالقوي. قلت: ما هو بقوة شيبة[1]»، وقال في «الميزان»: «صدوق مشهور، محتج به في الصحيحين».

---

(١) كذا في المطبوع والظاهر أنه تصحيف من شعبة.

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

مات سنة ١٦٧هـ، روى له الجماعة، والنسائي في «مسند علي».

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٩١/٧، الضعفاء للعقيلي ١٢٤٣/٤، الثقات ٣٣٧/٧، الكامل ٢٢٤٠/٦، تهذيب الكمال ٣٥٦/٦، الميزان ٥٨٨/٣، من تكلم فيه (٣٠٤)، المغني ٥٩٥/٢، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم ص١٦٠، التهذيب ٢٣٨/٩، التقريب ٥٦٦/(٥٩٨٢).

## ٤. عُثْمَان بن يحيى:

هو عثمان بن يحيى الحضرمي. روى عن: ابن عباس رضي الله عنهما. وعنه: محمد بن طلحة بن مصرِّف وحده.

ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» بدون جرح ولا تعديل وقال: روى عن ابن عباس، وذكر هذا الحديث.

وقال الازدي: «لا يكتب حديثه».

والحاصل أن عثمان بن يحيى لم يتكلم فيه إلا الأزدي وهو ممن لا يقبل جرحه إذا خالف، بل ضعفه بعضهم وجازف البعض فاتهمه بالوضع. ولعل التوسط والراجح في مثل هذه الحالة أن يقال: إن كلام الأزدي في المجهولين الذين لم يوجد فيهم كلام لغيره يُقبل، إلا أن يكون من المجهولين الأكابر من الطبقات المتقدمة الذين لم يشتهروا بكثرة الحديث، و لم يقف العلماء على سيرهم، فهؤلاء ربما يصدق فيهم تشدّد الأزدي، ولربما يكون الأئمة احتملوا من هذا شأنه، فلذلك قد يُتوقف فيهم[1].

---

(١) انظر بحث د.عبدالله بن مرحول السوالمة: "الحافظ الأزدي بين الجرح والتعديل" المنشور في مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود المجلد الرابع سنة ١٤١٢هـ، حيث توصل في بحثه إلى نتائج منها: يقبل قوله (أي الأزدي) في المجهولين الذين لم يوجد فيهم كلام لغيره. إذ إعمال كلامه أولى من إهماله. اللهم إلاّ أن يكون المجهول من الكبار الذين تقادم العهد بهم ممّن لم يشتهروا بكثير رواية، و لم يطّلع العلماء على أحوالهم، فهؤلاء قد يتوقف أحياناً في قول الأزدي فيهم، لاحتمال أن يكون هؤلاء قد احتملهم الأئمة ورووا عنهم من جهة، ولاحتمال أن يكون الأزدي تشدَّدَ فيمن هذه حاله من جهة أُخرى.

### الخلاصة في عثمان بن يحيى، أنه:

- **صدوق فيه لين.**

قال الذهبي في «المغني»: «صدوق، وليّنه بعضهم، وقال الأزدي: لا يكتب حديثه»، وفي «الميزان»: «صدوق إن شاء الله»، وفي «الكاشف»: «مجهول».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعفه الأزدي».

روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٧٣/٦، الضعفاء لابن الجوزي ١٧٣/٢، تهذيب الكمال ١٤١/٥، الميزان ٥٩/٣، المغني في الضعفاء ٤٣٠/٢، الكاشف ١٤/٢، التهذيب ١٥٩/٧، التقريب ٤٥١/(٤٥٢٨).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **منكر**؛ لأن في إسناده عبدالوهاب بن الضحاك وهو متروك، وفيه إسماعيل ابن عياش وهو ثقة في أهل بلده ضعيف في غيرهم والذي روى عنه محمد بن طلحة كوفي فتكون روايته هذه ضعيفة.

أما متابعة أبو اليمان لعبدالوهاب بن الضحاك، فإن أبا اليمان وهو الحكم بن نافع الحمصي، البهراني، وإن كان ثقة[١]، فإن علة ضعف الحديث باقية؛ لأن إسماعيل بن عياش يرويه عن غير الشاميين، فتبقى الرواية ضعفية.

وأما متابعة المسيب بن واضح لعبدالوهاب بن الضحاك، فيه ضعيفة أيضاً؛ لأن المسيب متكلّم فيه[٢]، إضافة للعلة السابقة، وهي رواية ابن عياش عن غير الشاميين وهو محمد بن طلحة بن مصرف.

---

(١) انظر ترجمته في الحديث الخامس والثلاثين.

(٢) انظر ميزان الاعتدال ١١٦/٤.

وأما متابعة ورد بن عبدالله التميمي لإسماعيل بن عياش عن محمد بن طلحة بن مصرف، فإن الورد بن عبدالله وإن كان ثقةً[1]، إلا أن محمد بن طلحة بن مصرف عن عثمان بن يحيى ممن لا يحتمل تفردهما فإن الأول ثقة له أوهام، وعثمان بن يحيى صدوق فيه لين.

قال الذهبي: «هذا حديث منكر أخرجه ابن ماجه».

وقال ابن الجوزي: «وهذا حديث باطل لا أصل له»، وقد عدّه في الموضوعات.

قال البوصيري في «المصباح» ١٨٨/٢: «هذا إسناد ضعيف، عبد الوهاب قال فيه أبو داود: يضع الحديث، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة».

وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص١٧٩: «لا أصل له».

وجعله الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٤٠): «منكر الإسناد، موضوع المتن».

## غريب الحديث:

**قوله:** «**الْفَالُوذَجَ**»: الفالوذ والفالوذق معرّبان، وقال يعقوب: ولا تقل الفالوذج، أي: قُل: الفالوذ[2]. وهو من الحلواء هو الذي يؤكل، يسوّى من لبِّ الحنطة، فارسي معرّب[3].

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديث دلالة على زهده ﷺ وبعده عن ملاذ الدنيا وزهرتها، وإيثاره الباقيات الصالحات.

٢. ليس في الحديث – على نكارته – نهياً عن أكل الفالوذج فقد ثبت صحيح البخاري (٥٦١٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يعجبه الحلواء والعسل. وقال النووي: المراد بالحلوى في هذا الحديث كل شيء حلو، وذكر العسل بعدها للتنبيه على شرفه ومزيته، وهو من الخاص بعد العام، وفيه جواز أكل لذيذ الأطعمة والطيبات من

---

(١) انظر التقريب ٦٧٣/(٧٤٠٢).

(٢) الصحاح ١٣٠/٣.

(٣) لسان العرب ٥٠٣/٣.

الرزق، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة، لاسيما إن حصل اتفاقاً [1]. وروى البيهقي في «الشعب» ٥/(٥٩٢٩) عن أبي سليمان الداراني قال: حبه ﷺ الحلواء ليس على معنى كثرة التشهي لها وشدة نزاع النفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها كفعل أهل الترفه والشره. وإنما كان إذا قدمت إليه ينال منها نيلاً جيداً، فيعلم بذلك أنه يعجبه طعمها، وفيه دليل على اتخاذ الحلاوات والأطعمة من أخلاط شتى.

(١) شرح النووي على مسلم ٧٧/١٠.

# بَاب الْخُبْزِ الْمُلَبَّقِ بِالسَّمْنِ

(٣٣٤٢) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أَحْمَدُ بن عَبْدَةَ، ثنا عُثْمَانُ بن عبد الرحمن، ثنا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عن أَنَسِ بن مَالكٍ رضي الله عنه قال: صَنَعَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُبْزَةً، وَضَعَتْ فيها شيئاً من سَمْنٍ، ثُمَّ قالت: اذْهَبْ إلى النبي ﷺ فَادْعُهُ، قال: فَأَتَيْتُهُ فقلت: أُمِّي تَدْعُوكَ. قال: فَقَامَ وقال لِمَنْ كان عِنْدَهُ من الناس: «**قُومُوا**» قال: فَسَبَقْتُهُمْ إِلَيْهَا فَأَخْبَرْتُهَا، فَجَاءَ النبي ﷺ فقال: «**هَاتِي ما صَنَعْتِ**» فقالت: إنما صَنَعْتُهُ لك وَحْدَكَ! قال: «**هَاتِيه**» فقال: «**يا أَنَسُ، أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً عَشَرَةً**» قال: فما زِلْتُ أُدْخِلُ عليه عَشَرَةً عَشَرَةً، فَأَكَلُوا حتى شَبِعُوا، وَكَانُوا ثَمَانِينَ.

---

## تخريج الحديث:

تفرد به ابن ماجه بإسناده عن حميد الطويل.

وأخرجه بنحوه مالك في «الموطأ» ٩٢٧/٢ — ومن طريقه كُلٌّ من الشافعي في «مسنده» ١٨٨/٢، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٢٣٨)، والبخاري (٤٢٢)، ومسلم (١٤٢/٢٠٤٠)، والترمذي (٣٦٣٠)، والفريابي في «الدلائل» (٦و٧)، وأبو عوانة في «مسنده» ٣٨٠/٥، وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٣٤)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٧٦)، وأبو نعيم في «الدلائل» (٣٢٢)، والبيهقي في «الكبرى» ٢٧٣/٧، والبغوي في «شرح السنة» (٣٧٢١) — عن **إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة**.

وأخرجه بنحوه مسلم (١٤٣/٢٠٤٠)، وأبو نعيم في «الدلائل» (٣٢٣)، وأبو عوانة في «مسنده» ٣٨٤/٥ من طريق **يعقوب بن عبدالله بن أبي طلحة**.

وأخرجه بنحوه مسلم (١٤٣/٢٠٤٠)، وأبو عوانة في «مسنده» ٣٨٧/٥ من طريق **عبدالله بن عبدالله بن أبي طلحة**.

وأخرجه بنحوه مسلم (١٤٣/٢٠٤٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٧٨) من طريق **عمرو بن عبدالله بن أبي طلحة**.

وأخرجه بنحوه مسلم (١٤٣/٢٠٤٠)، وأبو عوانة في «مسنده» ٣٨٨/٥، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٨٩) من طريق **يحيى بن عمارة المازني المدني**.

وأخرجه أحمد ١٩/(١٢٤٩١)، والبخاري (٥٤٠٥)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٨٥) من طريق **محمد بن سيرين**، ومن طريق **الجعد أبي عثمان**. وزادا البخاري والطبراني إسناداً من طريق **سنان بن أبي ربيعة**.

وأخرجه أبو عوانة في «مسنده» ٣٨٣/٥، وأبو يعلى في «مسنده» (٨٢٣٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٨٦) من طريق محمد بن سيرين.

وأخرجه أبو عوانة في «مسنده» ٣٨٤/٥، من طريق الجعد أبي عثمان.

وأخرجه – دون سوق المتن – أبو عوانة في «مسنده» ٣٨٩/٥، من طريق **يزيد بن أبي منصور**.

وأخرجه الفريابي في «الدلائل» (١١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٤٥١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٢٨٥)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٨٠) من طريق **بكر بن عبدالله المزني، وثابت البناني**.

وأخرجه الفريابي في «الدلائل» (٨)، والطبراني في «الكبير» ٢٥/(٢٨٢) من طريق **ربيعة الرأي**.

وأخرجه أحمد ٢١/(١٣٢٨٣)، ومسلم (١٤٣/٢٠٤٠)، والفريابي في «الدلائل» (١٠)، وأبو يعلى (٤١٤٥)، والبيهقي في «الدلائل» ٩٠/٦ من طريق **سعد بن سعيد**.

وأخرجه أحمد ٢١/(١٣٤٢٧)، ومسلم (١٤٣/٢٠٤٠)، وأبو عوانة في «مسنده» ٣٨١/٥ من طريق **عبدالرحمن بن أبي ليلى**.

وأخرجه أحمد ٢١/(١٣٥٤٧)، ومسلم (١٤٣/٢٠٤٠)، وأبو عوانة في «مسنده» ٣٨٦/٥، والبيهقي في «الدلائل» ٩١/٦ من طريق **النضر بن أنس**.

كلهم الخمسة عشر عن أنس بن مالك ﷺ بنحو حديث حميد الطويل، وبألفاظ متقاربة، وعند بعضهم مطولاً ومختصراً.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ:

هو أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبد الله البصري. روى عن: يحيى بن سليم الطائفي، وحماد بن زيد ويزيد بن ذريع، وغيرهم. وعنه: الجماعة إلا البخاري، وابن أبي الدنيا، وآخرون.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخمسين.

### ٢. عُثْمَانُ بن عبد الرحمن الْجُمَحِيّ:

هو عثمان بن عبد الرحمن القرشي الجمحي، أبو عمرو، ويقال: أبو عمر البصري.

- **مجهول حال.**

تقدمت ترجمته في الحديث السابع والثمانين.

### ٣. حُمَيْد:

هو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزاعي، مولاهم، وقيل: غير ذلك، البصري، مولى طلحة الطلحات، واختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث العاشر بعد المائة.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده عثمان بن عبدالرحمن الجمحي وهو مجهول الحال.

لكن للحديث متابعات صحيحة – كما في التخريج - بعضها في الصحيحين تغني عن هذا الطريق، والله أعلم.

كما أنَّ في الباب أحاديث أُخر عن أبي هريرةﷺ، وجابرﷺ، وسمرة بن جندبﷺ.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. قال ابن حجر في «الفتح» (١): «وفي رواية يعقوب «أدخل علي ثمانية؛ فما زال حتى دخل عليه ثمانون رجلا ثم دعاني ودعا أمي وأبا طلحة فأكلنا حتى شبعنا» انتهى. وهذا يدل على تعدد القصة، فإن أكثر الروايات فيها أنه أدخلهم عشرة عشرة سوى هذه فقال إنه أدخلهم ثمانية ثمانية،... قوله: «والقوم سبعون أو ثمانون رجلا» كذا وقع بالشك، وفي غيرها بالجزم بالثمانين كما تقدم من رواية محمد بن كعب وغيره. وفي رواية مبارك بن فضالة «حتى أكل منه بضعة وثمانون رجلا» وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى «حتى فعل ذلك بثمانين رجلا، ثم أكل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وأهل البيت وتركوا سؤرا» أي فضلا. وفي روايته عند أحمد «قلت كم كانوا؟ قالوا: كانوا نيفا وثمانين قال: وأفضل لأهل البيت ما يشبعهم» ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون ألغي الكسر، ولكن وقع في رواية ابن سيرين عند أحمد «حتى أكل منها أربعون رجلا وبقيت كما هي» وهذا يؤيد التغاير الذي أشرت إليه، وأن القصة التي رواها ابن سيرين غير القصة التي رواها غيره»أهـ.

قلت: هذا ما مَالَ إليه ابن حجر من أن الحديث جاء في أكثر من واقعة، وخالفه في ذلك بعض الشُّراح قال صاحب «مرقاة المفاتيح» (٢) تعقيباً على قول ابن حجر في قوله: «وهذا يؤيد التغاير وأن القضية متعددة» قلت: «القضية متحدة، والجمع: بأن الجمع الأوّل كانوا أربعين، ثم لحقهم أربعون أخر ممن كانوا وراءهم» أهـ.

٢. في الحديث إثبات لمعجزة من معجزات النبي ﷺ وما أجراه الله على يديه من البركة في الطعام.

---

(١) انظر فتح الباري ٦/٥٩١.

(٢) انظر مرقاة المفاتيح ١١/٥٠.

## بَاب خُبْزِ الشَّعِيرِ

(٣٣٤٧) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عبد اللَّهِ بن مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ، ثنا ثَابِتُ بن يَزِيدَ، عن هِلَالِ بن خَبَّاب، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنه قال: كان رسول اللَّهِ ﷺ يَبِيتُ اللَّيَالِي الْمُتَتَابِعَةَ طَاوِيًا، وَأَهْلُهُ لا يَجِدُونَ الْعَشَاءَ، وكان عَامَّةَ خُبْزِهِمْ خُبْزُ الشَّعِيرِ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٢٣٦٠)، وفي «الشمائل» (١٤٦)، والبزار في «مسنده» ١١/٩٢ عن عبد الله بن معاوية الجمحي به مثله.

وأخرجه ابن سعد ١/٤٠٠ عن **عفان بن مسلم، وموسى بن الحسن الأشيب**. وأحمد ٤/(٢٣٠٣) عن عفان. وفي ٥/(٣٥٤٥) عن **عبد الصمد**. وعبد بن حميد (٥٩٢) عن الحسن بن موسى. والطبراني في «الكبير» ١١/٣٢٨ من طريق **عارم أبو النعمان**. أربعتهم عن ثابت بن يزيد، به بنحوه.

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. عبد اللَّه بن مُعَاوِيَة الْجُمَحِيّ:

هو عبد الله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ بن نشيط بن مسعود بن أمية بن خلف الجحمي، أبو جعفر البصري. روى عن: ثابت بن يزيد الأحول، والحمادين وجماعة. وعنه: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه وغيرهم.

- **ثقة مُعَمَّر.**

مات سنة ٢٤٣هـ، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٨/٣٥٩، تهذيب الكمال ٤/٢٩٢، سير أعلام النبلاء ١١/٤٣٥، التهذيب ٦/٣٩، التقريب ٣٨٣/(٣٦٣٠).

## ٢. ثَابِتُ بن يَزِيد:

هو ثابت بن يزيد الأحول، أبو زيد البصري. روى عن: هلال بن خباب، وعاصم الأحول وجماعة. وعنه: عبد الله بن معاوية الجمحي، وأبو سلمة التبوذكي وعدة.

- **ثقة ثبت.**

مات سنة ١٦٩هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤٦٠/٢، الثقات ١٢٣/٦، تاريخ أسماء الثقات ص٥٢، التهذيب ٤١١/١، الكاشف ٢٨٣/١، التهذيب ١٨/٢، التقريب ١٦٥/١(٨٣٤).

## ٣. هِلال بن خَبَّاب:

هو هلال بن خباب العبدي، مولاهم، أبو العلاء البصري، سكن المدائن. روى عن: عكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير وغيرهما. وعنه: الثوري، ثابت بن يزيد أبو زيد الأحول وآخرون.

وثقه الثوري، وابن معين، وأحمد، وابن عمار الموصلي، والمفضّل بن غسان الغلابي. زاد ابن معين: «مأمون». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يخطيء ويخالف». وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».

وقال الثوري: «ثقة إلا أنه تغير عمل فيه السن». وقال يحيى القطان: «أتيت هلال بن خباب وكان قد تغير قبل موته». وقال إبراهيم بن الجنيد: سألت ابن معين عن هلال بن خباب، وقلت: إن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت واختلط، فقال يحيى: «لا، ما اختلط ولا تغير». وقال الساجي، والعقيلي: «في حديثه وهم وتغير آخره». وقال الحاكم أبو أحمد: «تغير بآخره». وذكره ابن حبان في «الضعفاء»، وقال: «اختلط في آخر عمره، فكان يحدث بالشيء على التوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

والحاصل أن هلالاً وثّقه الأئمة بل منهم من بالغ في التوثيق كابن معين، وفيهم من هو يروي عنه كالثوري فهو أعلم به من غيره، ومنهم الإمام أحمد وحسبك به.

أما رميه بالاختلاط فلم يصل إلى حدّ الاختلاط المؤثر كما في عبارة الثوري، ويحيى

القطان، والعقيلي، مع أن ابن معين نفى أن يكون تغيّر، وبالغ ابن حبان فوصفه بالاختلاط. وعلى هذا فحديثه حديث الثقات، وما ثبت فيه أنه أخطأ فيترك ويرد، كما هو العمل مع أوهام الثقات، والله أعلم.

**الخلاصة في هلال بن خباب، أنه:**

- **ثقة .**

واعتمده الذهبي في «الكاشف». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق تغير بأخره» مات سنة ١٤٤هـ، روى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢١٠/٨، الثقات ٤٧٥/٧، المجروحين ٨٧/٣، تاريخ بغداد ٧٣/١٤،تهذيب الكمال ٤٣٢/٧، الكاشف ٣٤٠/٢، التهذيب ٢٨٨/٤، التقريب ٦٦٧/(٧٣٣٤)، الكواكب النيرات ص٨٥.

## ٤. عِكْرِمَة:

هو عكرمة مولى ابن عباس، أبو عبد الله، وأصله بربري.

- **ثقة ثبت، عالم بالتفسير.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثامن.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **صحيح**؛ لأن رجال إسناده ثقات.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**طَاوِيًا**»: الطَّيَّانُ: الطَّاوِي البطن، ويقال طوِيَ؛ وذلك أنَّه إذا جاع وضَمُر صار كالشَّيءِ الذي لو ابتُغِيَ طيُّه لأمكن. فإنْ تعمَّدَ للجوُع قال: طَوَى يَطْوِي طَيًّا [(١)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٢٩/٣.

(٣٣٤٨) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا يحيى بن عُثْمَانَ بن سَعِيدِ بن كَثِيرِ بن دِينَارٍ الْحِمْصِيُّ - وكان يُعَدُّ من الأَبْدَالِ - ثنا بَقِيَّةُ، ثنا يُوسُفُ بن أبي كَثِيرٍ، عن نُوحِ بن ذَكْوَانَ، عن الْحَسَنِ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه قال: لَبِسَ رسول اللَّهِ ﷺ الصُّوفَ، وَاحْتَذَى الْمَخْصُوفَ. وقال: أَكَلَ رسول اللَّهِ ﷺ بَشِعًا، وَلَبِسَ خَشِنًا.

فَقِيلَ لِلْحَسَنِ: ما الْبَشِعُ؟ قال: غَلِيظُ الشَّعِيرِ، ما كان يُسِيغُهُ إلا بِجُرْعَةِ مَاءٍ.

---

## تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان في «المجروحين» ٣٨٨/٢، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» ٢٢٦/٢ عن **يحيى بن عثمان الحمصي**. وابن عدي في «الكامل» ٢٥٠٨/٤ من طريق **الترجماني** (إسماعيل بن إبراهيم البلخي). والحاكم في «المستدرك» ٣٢٦/٤ من طريق **حيوة بن شريح الحضرمي**. وابن عساكر في «تاريخه» ١٢١/٤ – بإسناده إلى الدارقطني – من طريق يحيى بن عثمان الحمصي. ثلاثتهم عن بقية، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يصح نوح واه، ويوسف مُجَهّل».

وقال الدارقطني [1]: «غريب من حديث الحسن عن أنس بن مالك تفرد به نوح بن ذكوان، ولم يروه عنه غير يوسف بن أبي كثير. تفرد به بقية ابن الوليد عنه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. يحيى بن عُثْمَان بن سَعِيد:

هو يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، أبو سليمان، ويقال: أبو زكريا الحمصي. روى عن: أبيه، وبقية بن الوليد، والوليد بن مسلم وغيرهم. وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه وآخرون.

---

(١) نقل ذلك ابن عساكر في ((تاريخه)) ١٢١/٤، والمزي في ((التهذيب)) ٣٦٧/٧.

قال أحمد بن أبي الحواري عن أحمد: «نعم الشيخ هو»، وقال محمد بن عوف: رأيت أحمد بن حنبل يجل يحيى بن عثمان. قال ابن عوف: كان عمرو بن عثمان ويحيى بن عثمان ثقتان، ولكن يحيى كان عابداً، وعمرو أبصر بالحديث منه». وقال أبو حاتم: «كان رجلاً صالحاً صدوقاً». وقال النسائي: «ثقة»، وقال في موضع آخر: «لا بأس به». وقال الدولابي: «ثنا يحيى بن عثمان الشيخ العابد». وقال الحسين بن محمد بن إبراهيم السكوني: «حدثنا يحيى بن عثمان المختار العدل الرضي». وقال إبراهيم بن محمد بن مثويه: «حدثنا يحيى بن عثمان وكان يقال أنه من الأبدال». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال: «كان عابداً ورعاً». وقال مسلمة بن قاسم: «ثقة مأمون». وقال ابن عدي: «قال لنا أبو عروبة يحيى بن عثمان هذا لا يسوى نواة في الحديث، كان يتلقى كل شيء، وكان يعرف بالصدق، ... قال ابن عدي: وليحيى ابن عثمان أحاديث صالحة عن شيوخ الشام، ولم أر أحداً يطعن فيه غير ابن عروبة وهو معروف بالصدق، وأخوه عمرو بن عثمان كذلك وأبوهما وليس بهم بأس».

**الخلاصة في يحيى بن عثمان، أنه:**

- **ثقة عابد.**

وهو ما اعتمده الذهبي في «الكاشف». وأما ابن حجر في «التقريب» فقد أنزله مرتبة دون ذلك فقال: «صدوق عابد».

مات سنة ٢٥٥هـ، أو نحوها. روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٧٤/٩، الثقات ٢٦٥/٩، تهذيب الكمال ٦٩/٨، بحر الدم ص١٧٣، الكاشف ٣٧١/٢، التهذيب ٢٥٦/١١، التقريب ٦٨٩/(٧٦٠٤).

**٢. بَقِيَّة:**

هو بقية بن الوليد، أبو يُحْمِد الحميري، الكَلاَعي، الحضرمي، ثم الحمصي.

- **صدوق فيما روى عن الثقات، ضعيف في غيرهم، ويدلّس.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

### ٣. يُوسُفُ بن أبي كَثِير:

هو يوسف بن أبي كثير. روى عن: نوح بن ذكوان. وعنه: بقية بن الوليد.

- **مجهول العين.**

روى له ابن ماجه حديثين.

**مراجع ترجمته:** تهذيب الكمال ١٩٧/٨، المغني في الضعفاء ٧٦٣/٢، الميزان ٤٧٢/٤، الكاشف ٤٠٠/٢،التهذيب ٤٢١/١١، التقريب ٧٠٨/(٧٨٧٧).

### ٤. نُوح بن ذَكْوَان:

هو نوح بن ذكوان البصري. روى عن: الحسن، وهشام بن عروة وجماعة. وعنه: يوسف بن زياد النهدي، وسويد بن عبد العزيز وجماعة.

قال أبو حاتم: «ليس بشيء مجهول». وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يجب التنكب عن حديثه وحديث أخيه». وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي». وقال الساجي: «يحدث بأحاديث بواطيل». وقال الحاكم أبو عبد الله: «يروي عن الحسن كل معضلة». وقال أبو سعيد النقاش: «روى عن الحسن مناكير». وقال أبو نعيم: «روى عن الحسن المعضلات، وله صحيفة عن الحسن عن أنس، لا شيء».

- **ضعيف.**

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤٨٥/٨، المجروحين ٣٨٨/٢، الضعفاء لأبي نعيم (٢٥٠)، تهذيب الكمال ٣٦٧/٧، الكاشف ٣٢٧/٢، الميزان ٢٧٦/٤، المغني في الضعفاء ٧٠٣/٢، التهذيب ٤٨٤/١٠، التقريب ٦٥٨/(٧٢٠٦).

### ٥. الْحَسَن:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد الأنصاري، مولاهم.

- **ثقة فقيه فاضل مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لاجتماع علل ثلاث في إسناده وهي:

الأولى: يوسف بن أبي كثير وهو مجهول العين.

الثانية: نوح بن ذكوان وهو ضعيف.

الثالثة: بقية بن الوليد وهو صدوق فيما روى عن الثقات، ضعيف في غيرهم، ويدلس. وهو هنا يروي عن ضعيف عن مجهول.

قال الدارقطني: «غريب من حديث الحسن عن أنس بن مالك تفرد به نوح بن ذكوان، ولم يروه عنه غير يوسف بن أبي كثير. تفرد به بقية ابن الوليد عنه».

وقال ابن طاهر المقدسي في «ذخيرة الحفاظ» (٦٣٤) عن هذا الحديث: «وهذا غير محفوظ، والحمل فيه على نوح».

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١٨٨/٢: «هذا إسناد ضعيف، نوح بن ذكوان متفق على ضعفه».

وضعفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٤٨).

## غريب الحديث:

**قوله**: «**الْبَشِعُ**»: أي الخَشِن الكريه الطَّعم، يريد أنه لم يكن يَذُمّ طعاماً[١].

---

(١) النهاية في غريب الحديث ١٣٠/١.

**فوائد الحديث الفقهية:**

١. في هذا الحديث وغيره ما كان عليه النَّبيُّ ﷺ - وأصحابه — من كثرة الجوع، والتقلل من أكل الشَّهوات والطيبات، وإنْ كان ذلك لِعدم وجود الطَّعام، إلاَّ أنَّ الله لا يختارُ لرسوله إلا أكملَ الأحوال وأفضلها. ولهذا كان ابنُ عمر يتشبه بهم في ذلك، مع قدرته على الطَّعام، وكذلك كان أبوه من قبله. ففي «الصحيحين»[1] عن عائشة، قالت: ما شبع آلُ محمدٍ ﷺ منذ قَدِمَ المدينة من خبز بُرٍّ ثلاث ليال تباعاً حتى قُبض، ولمسلم[2]: قالت: ما شبع رسول الله ﷺ من خبز شعير يومين متتابعين حتى قبض. وخرَّج البخاري[3] عن أبي هريرة قال: ما شَبِعَ رسول الله ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قُبض. وعنه قال: خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير[4] [5].

٢. يتبين أن أحداً في زماننا من الفقراء ما يعيش عيشه، وهو أفضل الأنبياء. ففي فعله تسلية عظيمة للفقراء[6].

---

(١) انظر صحيح البخاري (٥٤٢٣) و(٥٤٣٨) و(٦٦٨٧)، وصحيح مسلم (٢٠/٢٩٧٠).

(٢) صحيح مسلم (٢٢/٢٩٧٠).

(٣) صحيح البخاري (٥٣٧٤).

(٤) صحيح البخاري (٥٤١٤).

(٥) جامع العلوم والحكم ٤٧٥/٢/(٤٧) بتصرف.

(٦) انظر مرقاة المفاتيح ٤٢٥/٩.

## بَاب الاقْتِصَادِ فِي الأَكْلِ وَكَرَاهَةِ الشِّبَعِ

(٣٣٤٩) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا هِشَامُ بن عبد الْمَلِكِ الْحِمْصِيُّ، ثنا محمد بن حَرْبٍ، حَدَّثَتْنِي أُمِّي، عن أُمِّهَا، أنها سَمِعَتْ الْمِقْدَامَ بن مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه يقول: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**ما مَلأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا من بَطْنٍ، حَسْبُ الآدَمِيِّ لُقَيْمَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ غَلَبَتْ الآدَمِيَّ نَفْسُهُ، فَثُلُثٌ لِلطَّعَامِ، وَثُلُثٌ لِلشَّرَابِ، وَثُلُثٌ لِلنَّفَسِ**».

---

### تخريج الحديث:

مدار هذا الطريق على محمد بن حرب الأبرش، واختلف عليه فيه:

أ- فأخرجه ابن ماجه منفرداً به - كما في حديث الباب - عنه، عن أمه، عن أمها، عن المقدام، به. وسيأتي دراسة إسناده.

ب- وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٢٣٦)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦٤٩) من طريق محمد بن المتوكل بن أبي السري، وفي «الشعب» أيضاً من طريق حاجب بن الوليد. كلاهما عن محمد بن حرب، عن سليمان بن سليم، عن صالح بن يحيى المقدام، عن أبيه، عن جده المقدام، به. مقروناً عند البيهقي من طريق حاجب مع صالح بن يحيى المقدام بـ: يحيى بن جابر.

قلت: وصالح بن يحيى المقدام، وأبوه مجاهيل كما في ترجمتهما في الحديث الثاني والثلاثين.

ج- وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٦/(٦٧٣٧) عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن حرب، عن أبي سلمة (سليمان بن سليم)، عن صالح بن يحيى المقدام، عن جده المقدام، به. وصالح تقدم أنه مجهول.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٠٣)، والترمذي (٢٣٨٠)، والطبراني «الكبير» ٢٠/(٦٤٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٠ وَ١٣٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦٤٨ وَ٥٦٥٠)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٠٤٨) من طريق إسماعيل بن عياش. والمعافى بن عمران في «الزهد» (٢٢٥) (بلا واسطة)، والنسائي في «الكبرى» ٦/(٦٧٣٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٠٤٨) من طريق بقية بن الوليد. وأحمد ٢٨/(١٧١٨٦) (بلا واسطة)، والطبراني «الكبير» ٢٠/(٦٤٤وَ٦٤٦)، وفي «مسند الشاميين» (١٣٧٥)، والحاكم في «المستدرك» ٣٣١/٤ والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» ٢٠٨/٢ من طرق عن أبي المغيرة (عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني). ثلاثتهم (إسماعيل، وبقية، وأبو المغيرة) عن **أبي سلمة سليمان بن سليم الكناني**.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٠٣)، والترمذي (٢٣٨٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/(٦٤٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٠ وَ١٣٤١)، والبغوي في «شرح السنة» من طريق **حبيب بن صالح**. والنسائي في «الكبرى» ٦/(٦٧٣٩)، وابن حبان في «صحيحه» ٢/(٦٧٤)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/(٦٤٥)، والحاكم في «المستدرك» ١٢١/٤ من طريق **معاوية بن صالح**. ثلاثتهم عن يحيى بن جابر، عن المقدام به، بنحوه.

قال الحاكم - في طريق أبي المغيرة- ٣٣١/٤: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وعلّق الذهبي «التلخيص» ٣٣١/٤ بقوله: «صحيح».

ولم يعلق الحاكم على طريق معاوية بن صالح ١٢١/٣، فتعقبه الذهبي في «التلخيص» ١٢١/٣ بقوله: «صحيح».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. هِشَامُ بن عبد الْمَلك الْحِمْصِيّ:

هو هشام بن عبد الملك بن عمران اليزني، أبو تقي الحمصي. روى عن: إسماعيل بن عياش، ومحمد بن حرب الأبرش وعدة. وعنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه وآخرون.

قال أبو حاتم: «كان متقناً في الحديث». وقال الآجري عن أبي داود: «شيخ ضعيف».

وقال النسائي: «ثقة»، وقال في موضع آخر: «لا بأس به». ذكره ابن حبان في «الثقات».

والحاصل أن هشام ثقة، ولم يخالف في ذلك إلا أبا داود فيما نقله عنه الآجري، ولا يُعارض بهذا توثيق الأئمة لاسيما وفيهم من الموثقين من هو من شيوخه كالنسائي.

**الخلاصة في هشام بن عبدالملك، أنه:**

- **ثقة.**

وهذا ما اعتمده الذهبي في «الكاشف». وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم».

مات سنة ٢٥١هـ، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٦٦/٩، تسمية شيوخ النسائي (٢٣٥)، تهذيب الكمال ، تذكرة الحفاظ ٥٢٨/٢، الكاشف ٣٣٧/٢، التهذيب ٤٥/١١، التقريب

**٢. محمد بن حَرْب:**

هو محمد بن حرب الخولاني، أبو عبد الله الحمصي، المعروف بالأبرش كاتب الزبيدي.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الحادي والأربعين.

**٣. أُمّه:**

هي أم محمد بن حرب الخولاني الحمصي. عن أمها عن المقداد بن معدي كرب. وعنها: ابنها محمد بن حرب.

- **مجهولة.**

روى لها ابن ماجه.

**مراجع ترجمتها:** تهذيب الكمال ٦٠٤/٨، الميزان ٦١٥/٤، الكاشف ٥٢٩/٢، التهذيب ٤٨٤/١٢، التقريب ٨٧١/(٨٧٦٥).

٤. أُمّهَا[١]:

هي جدة محمد بن حرب الخولاني الحمصي لأمه. عن: المقدام بن معدي كرب. وعنها: ابنتها أم محمد بن حرب.

• **مجهولة.**

روى لها ابن ماجه.

**مراجع ترجمتها:** تهذيب الكمال ٦٠٤/٨، الميزان ٦١٥/٤، الكاشف ٥٢٩/٢، التهذيب ٤٨٤/١٢.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف**؛ لجهالة أم محمد بن حرب، وأمها.

أما المتابعات لحديث الباب والتي مدارها عن محمد بن حرب الأبرش، فلا يصح منها شيء لأن أسانيد المتابعات فيهم مجاهيل كما تقدم في التخريج ودراسة الإسناد.

وأما المتابعات الأخرى والتي مدارها على يحيى بن جابر الطائي، فهي مرسلة لأن يحيى لم يسمع من المقدامﷺ، قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» ص٢٤٤: «سألت أبي: هل لقي يحيى بن جابرٍ المقدامَ بن معدي كربَ؟ قال أبي: يحيى عن المقدامِ مرسلٌ». واعتمد هذا المزي في «تهذيب الكمال» ٢٠/٨، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص ٣٦٧)، وابن حجر في «التهذيب» ١٩١/١١.

أما لفظ السماع الذي صرّح به عند أحمد ٢٨/(١٧١٨٦)، والحاكم في «المستدرك» ٣٣١/٤ كما رواه أبو المغيرة فهذا خطأ منه لأمور[٢]:

١. أن أبا المغيرة رواه مرة أخرى بدون ذكر السماع كما عند: الطبراني «الكبير» ٢٠/(٦٤٤و٦٤٦)، وفي «مسند الشاميين» (١٣٧٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» ٢٠٨/٢.

---

(١) لم أعثر على من أفردها بترجمة لكن تتم الإشارة إليها عند ترجمة ابنتها أم محمد بن حرب.

(٢) انظر كتاب الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص٤٠٦، وشرح الأربعين للدبيخي ص٣١٢.

٢. كل الروايات — عدا ما جاء عند أحمد، والحاكم- ليس فيها التصريح بالسماع.

٣. أن جماعة غير أبي المغيرة رووه عن سليمان، بدون ذكر لفظ السماع — كما تقدم في التخريج — وهذا يؤيد ما قاله أبو حاتم ويقضي باتباع هؤلاء الأئمة والتسليم لهم.

٤. ورد في بعض الطرق ذكر واسطة بين يحيى بن صالح، والمقدام كما عند ابن حبان في «صحيحه» (٥٢٣٦)، والبيهقي في «الشعب» (٥٦٤٩). وهذا يدلل على أن ذكر التصريح بالسماع وهم.

٥. يمكن الاستئناس بما ورد من أن أهل الشام يكثر في رواياتهم الإرسال ولعل هذا منها.

وعلى هذا فالصحيح في هذا الحديث أنه مرسل.

ومما تقدم من كثرة طرق الحديث وتشعبها، فيمكن تقوية هذا الحديث ليكون حسناً لغيره، والله أعلم.

(٣٣٥٠) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عَمْرُو بن رَافِعٍ، ثنا عبد الْعَزِيزِ بن عبد اللَّه أبو يحيى، عن يحيى الْبَكَّاءِ، عن ابن عُمَرَ قال: تَجَشَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النبي ﷺ فقال: «**كُفَّ جُشَاءَكَ عَنَّا، فإن أَطْوَلَكُمْ جُوعًا يوم الْقِيَامَةِ، أَكْثَرُكُمْ شِبَعًا في دَارِ الدُّنْيَا**».

## تخريج الحديث:

والطبراني في «الأوسط» ٤/(٤١٠٩) عن علي بن سعيد الرازي، عن عمرو بن نافع به.

أخرجه الترمذي (٢٦٤٦) (بلا واسطة)، والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٦٤٦) من طريق محمد بن حميد الرازي. وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٣٥١) من طريق الحسن بن عمر بن شقيق. كلاهما عن عبدالعزيز بن عبدالله النَّرْمَقي أبو يحيى، به. وعند ابن أبي الدنيا بقصة في أوله، ولفظها قال أبو يحيى: رأيت في المسجد الحرام محدثاً، فسألت عنه، فقالوا: يحيى البكاء، فسمعته يقول: ..».

قال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَمْرُو بن رَافِعٍ:

هو عمرو بن رافع بن الفرات بن رافع البجلي، أبو حجر القزويني.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين بعد المائة.

### ٢. عبد الْعَزِيز بن عبد اللَّه:

هو عبد العزيز بن عبد الله القرشي، أبو يحيى النَّرْمَقي[1]، الرازي. روى عن: يحيى البكاء. وعنه: الحسن بن عمر بن شقيق بن يزيد الرازي، وعمرو بن رافع القزويني، ومحمد

(١) نَرْمَقُ: بالفتح ثم السكون، وفتح الميم، وقاف، وأهلها يسمونها نَرْمَه: من قرى الريّ. معجم البلدان ٥/٢٨١.

بن حميد الرازي وغيرهم.

- **منكر الحديث.**

روى له الترمذي وابن ماجه حديثاً واحد هو هذا.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٣٨٦/٥، تهذيب الكمال ٥٢٢/٤، المغني في الضعفاء ٣٩٨/٢، التهذيب ٣٤٦/٦، التقريب ٤١٩/(٤١٠٧).

### ٣. يحيى الْبَكَّاء:

هو يحيى بن مسلم، ويقال: ابن سليم، ويقال: ابن أبي خليد الأزدي، أبو سليم، ويقال: أبو السلم، ويقال: أبو مسلم، ويقال: أبو الحكم البصري، المعروف بيحيى البكاء مولى القاسم بن الفضل الحداني. روى عن: ابن عمر، وابن المسيب وغيرهما. وعنه: الثوري، وعبدالعزيز بن عبدالله النرمقي وآخرون.

- **ضعيف.**

مات سنة ١٣٠هـ، روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٨١/٨، الجرح والتعديل ١٨٦/٩، المجروحين ١١٠/٣، تهذيب الكمال ٨٧/٨، سير أعلام النبلاء ٣٥٠/٥، التهذيب ٢٧٨/١١، التقريب ٦٩٢/(٧٦٤٥).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **منكر**؛ لأن في إسناده عبدالعزيز النرمقي ويقال النرمي وهو منكر الحديث، وفيه يحيى البكاء وهو ضعيف.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (م ١٩١٠): سألت أبي عن حديث؛ رواه يحيى بن عبدالعزيز بن عبيدالله[1] النرمقي الرازي، عن يحيى البكاء، عن ابن عمر، قال: تجشأ رجل

(١) وهو وهم في اسمه، وصوابه ما جاء في كتب الرجال كما تقدم في ترجمته.

عند النبي ﷺ، فقال: كف عنا جشاءك، فإن أطولكم جوعا يوم القيامة أكثرهم شبعاً في دار الدنيا.

قال أبي: «هذا حديث منكر».

وحكم ابن حجر في «الفتح» ٥٢٨/٩ على إسناده بأن فيه مقال.

وفي الباب عن سلمان الفارسي – وهو الآتي وهو ضعيف جداً–، وأبي جحيفة، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وابن عباس رضي الله عنهم.

(٣٣٥١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا دَاوُدُ بن سُلَيْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بن الصَّبَّاحِ، قالا: ثنا سَعِيدُ بن مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ، عن مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عن زَيْدِ بن وَهْبٍ، عن عَطِيَّةَ بن عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قال: سمعت سَلْمَانَ، وَأُكْرِهَ على طَعَامٍ يَأْكُلُهُ فقال: حَسْبِي، إني سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «**إِنَّ أَكْثَرَ الناس شِبَعًا في الدُّنْيَا، أَطْوَلُهُمْ جُوعًا يوم الْقِيَامَةِ**».

---

## تخريج الحديث:

أخرجه البزار في «مسنده» ٤٦١/٦ عن **محمد بن إسماعيل، وإبراهيم بن سعيد**. والطبري في «تهذيب الآثار مسند عمر بن الخطاب» ٧١٦/٢ عن **علي بن عيسى البزار**. والعقيلي في «الضعفاء» ٣٦٠/٣ عن **محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعي**. وأبو نعيم في «الحلية» ١٩٨/١ **الحسن بن علي بن الوليد**. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٦٤٥) من طريق **أبي جعفر أحمد بن مهران الأصبهاني**. والمزي في «تهذيب الكمال» ١٨٥/٥ من طريق **إسماعيل بن يعقوب**. سبعتهم عن **محمد بن الصباح**.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» ١٨١/٣ عن **إسحاق بن إبراهيم أبو موسى الهروي**. والطبراني في «الكبير» ٢٦٨/٦ من طريق **سعيد بن عنبسة الرازي**. وأيضاً في ٢٣٦/٦، والحاكم ٦٠٤/٣ من طريق **علي بن المديني**. أربعتهم (ابن الصباح، وإسحاق، وابن عنبسة، وابن المديني) عن سعيد بن محمد الثقفي، به. ولفظ البزار، وأبو نعيم، البيهقي، والمزي، وابن أبي خيثمة، والطبراني في آخره زيادة ولفظها: «يا سلمان الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر».

قال الحاكم: «هذا حديث غريب صحيح الإسناد، و لم يخرجاه».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. دَاوُد بن سُلَيْمَان الْعَسْكَرِيّ:

هو داود بن سليمان بن حفص العسكري، أبو سهل الدقاق، مولى بني هاشم يعرف ببنان وهو به أشهر. روى عن: أبي معاوية الضرير، ومحمد بن الصباح الدولابي وغيرهما. وعنه: النسائي، وابن ماجه وآخرون.

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. وقال النسائي في «تسمية شيوخه»: «شويخ كتبنا عنه بالثغر صدوق». وقال الخطيب: «كان ثقة».

والحاصل أن داود صدوق كما قال ابن أبي حاتم، والنسائي – وهما ممن كتب عنه – وهما أعرف بحال شيخهم ممن تأخر كما جاء توثيقه بإطلاق من الخطيب، والله أعلم.

- **صدوق.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

روى له النسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** تاريخ بغداد ٩٨/٧، تهذيب الكمال ٤١٥/٢، الكاشف ٣٧٩/١، التهذيب ١٨٦/٣، التقريب ٢٣٨/(١٧٨٧).

### ٢. مُحَمَّدُ بن الصَّبَّاح:

هو محمد بن الصباح بن سفيان بن أبي سفيان الجرجرائي، أبو جعفر التاجر مولى عمر بن عبد العزيز.

- **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والعشرين.

### ٣. سَعِيدُ بن مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ:

هو سعيد بن محمد الوراق الثقفي، أبو الحسن الكوفي، سكن بغداد. روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى الجهني وعدة. وعنه: أحمد، ومحمد بن الصباح وغيرهما.

• **ضعيف.**

روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٣/٥١٥، الجرح والتعديل ٤/٥٨، تاريخ بغداد ٩/٧١، تهذيب الكمال ٣/١٩٤، الكاشف ١/٤٤٣، التهذيب ٤/٧٧، التقريب ٢٨٦/(٢٣٨٧).

### ٤. مُوسَى الْجُهَنِيّ:

هو موسى بن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمن الجهني، أبو سلمة ويقال: أبو عبدالله الكوفي. روى عن: زيد بن وهب، وأبي بردة بن أبي موسى وعدة. وعنه: شعبة، وسعيد بن محمد الوراق وآخرون.

• **ثقة عابد.**

مات سنة ١٤٤هـ، روى له مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٧/٢٨٨، الجرح والتعديل ٨/١٤٩، الثقات ٧/٤٤٩، تهذيب الكمال ٧/٢٦٦، الكاشف ٢/٣٠٥، التهذيب ١٠/٣٥٥، التقريب ٦٤١/(٦٩٨٥).

### ٥. زَيْد بن وَهْب:

هو زيد بن وهب الجهني، أبو سليمان الكوفي، رحل للنبي ﷺ فقبض وهو في الطريق.

• **ثقة.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والثلاثين.

### ٦. عَطِيَّة بن عَامِر الْجُهَنِيّ:

هو عطية بن عامر الجهني. روى عن: سلمان الفارسي. وعنه: زيد ابن وهب.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره العقيلي في «الضعفاء».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثّق» كما هي عادته عندما لا يجد غير توثيق ابن حبان.

وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول».

والحاصل فيمن هذا حاله، فلم يرو عنه إلا واحداً، أنه مجهول، وتوثيق ابن حبان لا يعتد به في مثل هذا وقد اشتهر عنه التساهل في توثيق المجاهيل، والله أعلم.

• **مجهول.**

روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد.

**مراجع ترجمته:** ضعفاء العقيلي ٣/٣٦٠، تهذيب الكمال ٥/١٨٥، الكاشف ٢/٢٧، الميزان ٣/٨٠، التهذيب ٧/٢٢٧، التقريب ٤٥٨/(٤٦١٩).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

• **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده سعيد بن محمد الثقفي وهو ضعيف، وعطية بن عامر الجهني وهو مجهول.

قال العقيلي في «الضعفاء» ٣/٣٦٠: «عطية بن عامر، عن سلمان في إسناده نظر».

قال البوصيري في «المصباح»٢/١٨٩: «هذا إسناد فيه مقال؛ سعيد بن محمد الوراق: ضعفه: ابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد، وأبو داود، والنسائي، وابن عدي، والدارقطني. ووثقه: ابن حبان، والحاكم. قال المزي في «الأطراف»: رواه سعيد بن عنبسة الرازي، وهو ضعيف عن سعيد بن محمد، وقال: عامر بن عطية».

وحكم ابن حجر في «الفتح» ٩/٥٢٨ على إسناده بأنه ليّن.

## فوائد الباب الفقهية:

١. في الأحاديث بيان الهدي النبوي في الأكل ومقداره.

٢. أن الشبع وأن كان مباحاً، فإن له حداً ينتهي إليه وما زاد على ذلك، فهو سرف، والمطلق منه ما أعان الأكل على طاعة ربه، و لم يشغله ثقله عن أداء ما وجب عليه[1].

(١) من كلام الطبري فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح ٩/٥٢٨.

٣. من منافعِ التقلل من الأكل، بالنسبة إلى القلب وصلاحه، رِقَّة القلب، وقوَّة الفهم، وانكسارَ النفس، وضعفَ الهوى والغضب، وكثرةُ الغذاء توجب ضدَّ ذلك[٢].

٤. أنَّ الكفايةَ تحصل بما يكون به بقاء الحياة، وأنَّه إن كان لا بدَّ من الزيادة على الكفاية، فليكن في حدود ثلثي البطن[٣].

---

(٢) انظر جامع العلوم والحكم ٢/٤٦٩/(٤٧).

(٣) فتح القوي المتين شرح الأربعين للعباد ص١٤٩.

## بَاب من الإسْرَافِ أَنْ تأْكُلَ كُلَّ ما اشْتَهَيْتَ

(٣٣٥٢) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا هِشَامُ بن عَمَّارٍ، وَسُوَيْدُ بن سَعِيدٍ، وَيَحْيَى بن عُثْمَانَ بن سَعِيدِ بن كَثِيرِ بن دِينَارٍ الْحِمْصِيُّ، قالوا ثنا بَقِيَّةُ بن الْوَلِيدِ، ثنا يُوسُفُ بن أبي كَثِيرٍ، عن نُوحِ بن ذَكْوَانَ، عن الْحَسَنِ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ من السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ ما اشْتَهَيْتَ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ٥/١٥٤- وعنه ابن حبان في «المجروحين» المجروحين ٢/٣٨٨- عن سويد. وابن عدي في «الكامل» ٤/٢٥٠٨ من طريق ابن المصفى. والبيهقي في «الشعب» ٥/(٥٧٢١) من طريق سويد. وابن الجوزي في «الموضوعات» ٣/٣٠ من طريق يحيى بن عثمان. ثلاثتهم عن بقية، به.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» ٥/(٥٧٢٢) من طريق سليمان بن عمر، عن بقية، عن شعبة، عن يوسف بن أبي كثير، به.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله. قال ابن حبان: يحيى بن عثمان منكر الحديث لا يجوز الاحتجاج به. قال: ويجب التنكب على حديث نوح.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. هِشَامُ بن عَمَّار:

هو هشام بن عمار بن نُصَيْر – بنون مصغر – السلمي، الدمشقي الخطيب.

- **صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.**

تقدمت ترجمته في الحديث الخامس والتسعين.

## ٢. سُوَيْدُ بن سَعِيد:

هو سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثمّ الحَدَثاني[1] ـــ بفتح المهملة والمثلثة ـــ ويقال له الأنباري، أبومحمد. روى عن مالك، وبقية بن الوليد وجماعة. وعنه: مسلم، وابن ماجه وغيرهما.

وقد اختلف فيه العلماء على النحو التالي:

**أقوال من تكلم فيه وليّنه:**

قال ابن معين: «لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه»، وقال مرة: «هو حلال الدم». وقال محمد بن يحيى الخزاز السوسي سألت يحيى بن معين عنه فقال: «ما حدثك فاكتب عنه، وما حدث به تلقينا فلا». وقال وسئل ابن المديني عنه، فحرك رأسه وقال: «ليس بشيء». وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق ومضطرب الحفظ ولاسيما بعد ما عمي». وقال البرذعي: رأيت أبا زرعة يسيىء القول فيه، فقلت: له فإيش حاله؟ أبو زرعة: «أمّا كتبه فصحاح وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها، فأمّا إذا حدث من حفظه فلا». وقال النسائي: «ليس بثقة ولا مأمون». وقال صالح بن محمد: «صدوق إلا أنه كان عمي فكان يلقن أحاديث ليس من حديثه». وقال الحاكم أبو أحمد: «عمي في آخر عمره، فربما لقن ما ليس من حديثه، فمن سمع منه وهو بصير، فحديثه عنه أحسن». وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات بالمعضلات». وقال ابن عدي: «ولسويد أحاديث كثيرة عن شيوخه، روى عن مالك الموطأ، ويقال: إنه سمعه خلف حائط، فضعف في مالك أيضاً. ولسويد ممّا أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب». وقال أبو بكر الإسماعيلي: «في القلب من سويد شيء من جهة التدليس». وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين.

**أقوال من وثقه وعدّله:**

قال أحمد بن حنبل: «أرجو أن يكون صدوقاً، أو قال: لابأس به». وقال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سويد عن ضمام بن إسماعيل، فقال لي: «أكتبها كلها، فإنه

---

(١) نسبة إلى حَدِيثَةُ الفرات: وتعرف بحديثة النورة: وهي على فراسخ من الأنبار، وبها قلعة حصينة في وسط الفرات والماء يحيط بها. انظر معجم البلدان ٢/٢٣٠.

صالح أو قال ثقة». وقال الميموني عن أحمد: «ما علمت إلا خيراً». وقيل لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في «الصحيح»؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة. وقال أبوحاتم: «كان صدوقاً، وكان يدلس ويكثر ذاك» يعني التدليس. وقال أبو زرعة: «أمّا كتبه فصحاح وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها، فأمّا إذا حدث من حفظه فلا». وقال أبوالقاسم البغوي: «كان قد كف بصره في آخر عمره، فربما لقن ما ليس من حديثه، وقال: كان من الحفاظ، وكان أحمد ينتقي عليه لولديه فيسمعان منه». وقال العجلي: «ثقة من أروى الناس عن علي بن مسهر». وقال مسلمة بن قاسم: «ثقة ثقة». وقال الدارقطني: «ثقة».

وبالجملة فيستنبط من كلام الأئمة أن سويداً صدوق في نفسه، وإذا حدّث من كتابه فحديثه أحسن حالاً مما حدّث من حفظه، وإنما تكلم فيه لما عمي في آخر عمره فصار يُلقن، فأصبحت في مروياته مناكير، وكذا تكلم في تدليسه. أما مسلم فإنه روى عن أصوله وانتقى[1]. ولهذا جاءت عبارات أبي زرعة، ويعقوب بن شيبة وغيرهما تفيد بأن: ما حدّث به من كتابه فالأصل قبوله، وما حدّث به من حفظه فضعيف، والله أعلم.

**الخلاصة في سويد، أنه:**

- **صدوق في نفسه، وما حدّث به من كتابه فمقبول، وما حدّث به من حفظه فمردود.**

مات سنة ٢٤٠هـ، روى له مسلم، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٤٤٢/١، ضعفاء النسائي ص٥٠، الجرح والعديل ٢٤٠/٤، المجروحين ٣٥٢/١، تهذيب الكمال ٣٣٧/٣، الكاشف ٤٧٢/١، تذكرة الحفاظ ٣٢/٢، الميزان ٢٤٨/٢، التهذيب ٢٧٢/٤، التقريب ٣٠٩/(٢٦٩٠)، تعريف أهل التقديس ص١٦٥، المختلطين للعلائي (٥١).

(١) وقد قال ابن حجر في النكت ٤١١/١: كان مسلم لقيه وسمع منه قبل أن يعمى ويتلقّن ما ليس من حديثه.

## ٣. يَحْيَى بن عُثْمَان بن سَعِيد الْحِمْصِيُّ:

هو يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، أبو سليمان، ويقال: أبو زكريا الحمصي.

- **ثقة عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين.

## ٤. بَقِيَّةُ بن الْوَلِيد:

هو بقية بن الوليد، أبو يُحْمِد الحميري، الكَلاَعي، الحضرمي، ثم الحمصي.

- **صدوق فيما روى عن الثقات، ضعيف في غيرهم، ويدلِّس.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والثلاثين.

## ٥. يُوسُفُ بن أبي كَثِير:

هو يوسف بن أبي كثير. روى عن: نوح بن ذكوان. وعنه: بقية بن الوليد.

- **مجهول.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين بعد المائة.

## ٦. نُوح بن ذَكْوَان:

هو نوح بن ذكوان البصري.

- **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والثلاثين بعد المائة.

### ٧. الْحَسَن:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولاهم، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

- **ثقة فقيه فاضل مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده نوح بن ذكوان وهو ضعيف، ويوسف بن أبي كثير وهو مجهول.

وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع كما تقدم.

وقال البوصيري في «المصباح»: «هذا إسناد ضعيف».

وحكم عليه بالوضع الألباني[1] في «السلسلة الضعيفة» ١/٤١٤.

---

(١) قال: وأورده ابن الجوزي في ((الأحاديث الموضوعة)) ٣/٣٠ من رواية الدارقطني عن يحيى بن عثمان حدثنا به، وقال: لا يصح، يحيى منكر الحديث وكذا نوح. وعقب عليه السيوطي في ((اللآلىء)) ٢/٢٤٦ بقوله: قلت: يحيى بريء من عهدته، ثم ذكر رواية ابن ماجه من الطرق المشار إليها عن بقية ورواية الخرائطي في ((اعتلال القلوب)) من طريق أخرى عن بقية، فانحصرت التهمة بإرشاد السيوطي بنوح بن ذكوان، وهذا يتضمن اعتراف السيوطي بوضع الحديث كما لا يخفى، ومع ذلك فقد أورده في ((الجامع الصغير)) برواية ابن ماجه!. وأما قول المناوي في شرحه: وعده ابن الجوزي في الموضوع، لكن تعقب بأن له شواهد؟. فما أظنه إلا وهماً، فإني لا أعلم له ولا شاهداً واحداً ولوكان معروفاً لبادر السيوطي إلى إيراده في ((اللآلىء)) متعقباً به على ابن الجوزي كما هي عادته! وكذلك لم يذكر له أي شاهد المنذري في ((الترغيب)) ٣/١٢٤، والعجلوني في ((الكشف)) ١/٢٥٥، والله أعلم. وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي ثم السيوطي! قال الحافظ ابن حجر في ((التهذيب)): يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون ونحوه في ((الميزان)) للذهبي. وثمة علة ثالثة: وهي عنعنة الحسن وهو البصري فقد كان يدلس، فلا تغتر بما نقله المنذري عن البيهقي أنه صحح هذا الحديث، فإنه من زلات العلماء التي لا يجوز اقتفاؤها.

## فوائد الحديث الفقهية:

● فيه أن السرف في المأكل والمشرب ومثلهما الملبس مذموم، وكل من أسرف في ماله أسرف في دينه، والله تعالى ما أعطى عبداً فوق كفايته؛ إلا لينفق منه بقدر ضرورته، ويدفع الفاضل منه للمحتاج، أو يرصده له، لا ليأكل منه إسرافاً ويدفع ذلك في الكنيف، ومن فعل ذلك فقد خالف طريق الحق الذي درج عليه الأنبياء والمرسلون والأولياء والصالحون، ولولا أنه تعالى جعل الإنسان يحتاج للطعام والشراب لكان الأكل إسرافاً وبداراً، فإن من يلقي الطعام النفيس في بطنه كمن يلقيه في بطن الخلاء من حيث إتلافه وتنجيسه، فافهم وارع حكمة الله حق الرعاية، وإلا نفرت وقلما تعود[1].

(١) فيض القدير ٢/٥٢٦.

## بَاب النَّهْيِ عن إِلْقَاءِ الطَّعَامِ

(٣٣٥٣) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا إِبْرَاهِيمُ بن مُحَمَّد بن يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ، ثنا وَسَّاجُ بن عُقْبَةَ بن وَسَّاجٍ، ثنا الْوَلِيدُ بن مُحَمَّد الْمُوَقَّرِيُّ، ثنا الزُّهْرِيُّ، عن عُرْوَةَ، عن عَائِشَةَ قالت: دخل النبي ﷺ الْبَيْتَ، فَرَأَى كِسْرَةً مُلْقَاةً، فَأَخَذَهَا فَمَسَحَهَا ثُمَّ أَكَلَهَا، وقال: «**يا عَائِشَةُ أَكْرِمِي كَرِيمًا، فَإِنَّهَا ما نَفَرَتْ عن قَوْمٍ قَطُّ فَعَادَتْ إِلَيْهِمْ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (٢)، وفي «إصلاح المال» (٣٤٣) — ومن طريقه البيهقي في «الشعب» ٤/(٤٥٥٧) - عن حاجب بن الوليد. والطبراني في «الأوسط» ٨/٣٨ من طريق علي بن حجر المروزي.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الموقري».

قال البيهقي: «الموقري ضعيف، ورواه أيضاً خالد بن إسماعيل المخزومي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة وهو أيضاً ضعيف. وروي عن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن هشام، والله أعلم بصحته».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» ٦/٢٩٣ من طريق **عبدالله بن الزبير**. وابن عدي في «الكامل» ٣/٩١٢ — في ترجمة **خالد بن إسماعيل المخزومي** وكان وضّاعاً — من طريقه. والبيهقي في «الشعب» ٤/(٤٥٥٧) من طريق **محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين**. ثلاثتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، به ولفظه: «كسرة ملقاة فمشى إليها فأخذها فمسحها ثم أكلها، ثم قال: «يا عائشة احسني جوار نعم الله، فإنها قل ما تزول عن أهل بيت فكادت أن تعود إليهم». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عبد الله بن مصعب، والقاسم بن غصن، تفرد به عن عبد الله بن مصعب يحيى بن سليمان، وتفرد به عن القاسم بن غصن آدم بن أبي إياس».

قال ابن عدي: «وهذا الحديث يروى أيضاً عن الزهري عن عروة عن عائشة، رواه عن الزهري الوليد بن محمد الموقري، وهو شر من خالد بن إسماعيل».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. إِبْرَاهِيمُ بن مُحَمَّدِ بن يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ:

هو إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج الفريابي، أبو إسحاق نزيل بيت المقدس وليس بابن صاحب الثوري. روى عن: الوليد بن مسلم، ووساج بن عقبة بن وساج وغيرهما. وعنه: ابن ماجه، وبقي بن مخلد وآخرون.

قال أبو حاتم: «صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان من خيار عباد الله».

وقال الساجي: «يحدث بالمناكير والكذب». وقال الأزدي: «ساقط».

والحاصل أن إبراهيم كما قال أبو حاتم صدوق، أما قول الساجي فيه، فقد تعقبه الذهبي في «الميزان» بقوله: «قلت: لا يلتفت إلى قول الازدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً». أما الأزدي فإنه إذا خالف غيره من الأئمة فيطرح قوله لاسيما وهو متكلم فيه، والله أعلم.

**الخلاصة في إبراهيم الفريابي، أنه:**

- **صدوق.**

وهو ما اعتمده الذهبي في «الكاشف». وفي «الميزان» رمز للعمل على توثيقه. وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق تكلم فيه الساجي».

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٣١/٢، الثقات ٥٧/٩، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص٣٨، الميزان ٦١/١، من تكلم فيه وهو موثق ط:الرحيلي ص٦٧، لسان الميزان ١٠١/١، التهذيب ١٦١/١، التقريب ١١٩/١(٢٤٢).

## ٢. وَسَّاجُ بن عُقْبَةَ بن وَسَّاج:

هو وساج بن عقبة بن وساج الأزدي البرساني، أبو عقبة المقدسي. روى عن: الوليد بن محمد الموقري، وشعيب بن إسحاق وغيرهما. وعنه: إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، وسليمان بن عبد الحميد البهراني.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «هو وساج بن عمرو بن عقبة بن وساج».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثق» يشير بذلك إلى توثيق ابن حبان له. وقال ابن حجر في «التقريب»: «مستور».

- **مجهول الحال.**

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٩/٢٣١، تهذيب الكمال ٧/٤٥٦، الكاشف ٢/٣٤٩، التهذيب ١١/١١٦، التقريب ٦٧٤/(٧٤٠٦).

## ٣. الْوَلِيدُ بن مُحَمَّدٍ الْمُوَقَّرِيُّ:

هو الوليد بن محمد الموقري، أبو بشر البلقاوي، مولى يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي، والموقَّر حصن بالبلقاء. روى عن: الزهري، وثور بن يزيد الرحبي وغيرهما. وعنه: وساج بن عقبة، سويد بن سعيد وآخرون.

- **متروك .**

مات سنة ٢٨٢هـ، روى له الترمذي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٨/١٥٥، الجرح والتعديل ٩/١٥، المجروحين ٢/٣٣٦، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين ص١٨٨، الكاشف ٢/٣٥٤، المغني ١/٩٢، الميزان ٤/٣٤٦، التهذيب ١١/١٤٨، التقريب ٦٧٧/(٧٤٥٣).

### ٤. الزُّهْرِيُّ:

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله القرشي الزهري، أبو بكر.

- **فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث.

### ٥. عُرْوَة:

هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني.

- **ثقة، فقيه، مشهور.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده الوليد بن محمد الموقري وهو متروك، ووساج بن عقبة وهو مجهول الحال.

قال ابن دحية الكلبي في «أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب» ص١٣٢: «هذا إسناد لا يساوي فلساً، وإنما دلس بالموقري كي لا يعرف وهو الوليد بن محمد».

وقال البوصيري في «المصباح» ٢/١٩٠: «هذا إسناد ضعيف لضعف الوليد بن محمد الموقري أبو بشر البلقاوي».

وضعفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٥٣).

## فوائد الحديث الفقهية:

- ينبغي للإنسان إذا وجد خبزاً أو غيره مما له حرمة مما يؤكل، أن يرفعه من موضع المهنة إلى محل طاهر يصونه فيه، لكن لا يقبله ولا يرفعه فوق رأسه كما تفعله العامة، فإنه بدعة ... وهذا الباب مجرب فمن عظّم الله بتعظيم نعمه، لطف به وأكرمه، وإن وقع بالناس شدة جعل له فرجاً ومخرجاً[1].

(١) فيض القدير ١/١٩٢.

## بَاب التَّعَوُّذِ من الْجُوعِ

(٣٣٥٤) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، ثنا إسحاق بن مَنْصُورٍ، ثنا هُرَيْمٌ، عن لَيْثٍ، عن كَعْبٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: كان رسول اللَّه ﷺ يقول: «**اللهم إني أَعُوذُ بكَ من الْجُوعِ، فإنه بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بكَ من الْخِيَانَةِ، فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه **معمر** في «الجامع» ٤٤٠/١٠ -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» ١٧٠/٥-. وإسحاق بن راهويه في «مسنده» ٣١٦/١، وأبو يعلى في «مسنده» ٢٩٧/١١ — ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» ٣٠٤/٣ عن أبي خيثمة — كلاهما (ابن راهويه، وأبو يعلى) عن **جرير**. كلاهما (معمر، وجرير) عن ليث، به. وعند معمر بزيادة في آخره، ولفظها: «وكان يكره أن يقول الرجل: إنه كسلان، أو يقول لصاحبه: إنك كسلان» .

وأخرجه أبو داود (١٥٤٧)، والنسائي (٥٤٦٨) كلاهما بنفس الإسناد من طريق **محمد ابن عَجْلان**. والحارث بن أبي إسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» ٩٥٩/٢، والطبراني في «الدعاء» ٤٠٥/١ من طريق **أبي معشر**. وعند الطبراني أيضاً من طريق **محمد بن عبيدالله العرزمي**. ثلاثتهم عن سعيد المقبري، عن أبي هُرَيْرَةَ، به. وعند الحارث بن أبي أسامة، والطبراني بزيادة في إوله، ولفظ الحارث: «اللَّهُمَّ أَنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الصَّمَمِ وَالْبَكَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ مَوْتِ الْهَدْمِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ مَوْتِ الْجُوعِ».

### دراسة إسناد الحديث:

#### ١. أبو بَكْر بن أبي شَيْبَةَ:

هو عبد الله بن محمد بن أبي شبية؛ وهو إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولاهم، أبو بكر الحافظ الكوفي. روى عن: أبي أسامة، وابن مهدي، وخلق. وعنه: الشيخان، وابن

ماجه.

- **ثقة حافظ صاحب تصانيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث التسعين.

### ٢. إسحاق بن مَنْصُور:

هو إسحاق بن منصور السلولي، مولاهم أبو عبد الرحمن. روى عن: زهير بن معاوية، وهريم بن سفيان وغيرهما. وعنه: ابنا أبي شيبة وجماعة.

قال ابن معين: «ليس به بأس». قال العجلي: «كوفي ثقة، وكان فيه تشيع وقد كتبت عنه». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وبالجملة فإسحاق ثقة، وعبارة ابن معين: «ليس به بأس» تقدم أن ابن معين صرّح أنه يطلقها على الثقات، فإذا انضاف إلى ذلك قول العجلي وهو ممن كتب عنه، وتوثيق ابن حبان له، ولا مخالف لهم، فهذا مما يؤكد ثقته، والله أعلم.

**الخلاصة في إسحاق، أنه:**

- **ثقة.**

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق تُكلّم فيه للتشيّع».

مات سنة ٢٠٤هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ١/٢٢٠، الثقات ٧/١١٢، إكمال تهذيب الكمال ٢/١١٣ ، تهذيب الكمال ١/١٩٩، التهذيب ١/٢٥٠، التقريب ١٣٠/(٣٨٥).

### ٣. هُرَيْم:

هو هريم بن سفيان البجلي، أبو محمد الكوفي. روى عن: الأعمش، وليث بن أبي سليم وغيرهما. وعنه: إسحاق بن منصور السلولي، وأبو نعيم وغيرهما.

قال ابن معين، وأبو حاتم: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن شاهين في «الثقات»: «قال عثمان بن أبي شيبة هو صدوق ثقة». وقال البزار: «صالح الحديث ليس

بالقوي». وقال الدارقطني: «صدوق».

وبكل حال فهريم ثقة، يكفي في ذلك اتفاق ابن معين، وأبو حاتم، وعثمان بن أبي شيبة – وحسبك بهم –، أما من تأخّر فلا يُعارض به قول الأئمة، والله أعلم.

**الخلاصة في هريم، أنه:**

- **ثقة.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثبتٌ». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق».
روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٣٨٢/٦، الثقات ٥٨٨/٧، تهذيب الكمال ٣٩٤/٧، الكاشف ٣٣٥/٢، التهذيب ٣٠/١١، التقريب ٦٦٤/(٧٢٧٩).

**٤. لَيْث:**

هو ليث بن أبي سليم بن زُنَيْم القرشي، مولاهم، أبو بكر، ويقال: أبو بكير الكوفي.
روى عن: كعب المدني، ومجاهد وغيرهما، وعنه: الثوري، وهريم بن سفيان وغيرهما .

ضعفه: ابن عيينة وغيره. قال أحمد: «مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس». وقال مرة: «ضعيف الحديث جداً، كثير الخطأ». وقال ابن معين: «ضعيف، إلا أنه يكتب حديثه». وعن يحيى بن معين، أن يحيى القطان كان لا يحدث عنه. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث». وقال أبو زرعة مرة: «لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث». وعن أبي داود: «ليس به بأس». وعن يحيى: «لا بأس به». وقال الدارقطني: «كان صاحب سنة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسن». وقال مؤمل بن الفضل: سألت عيسى بن يونس عن ليث بن أبي سليم؟ فقال: «قد رأيته وكان قد اختلط، وكنت ربما مررت به ارتفاع النهار، وهو على المنارة يؤذن». وقال ابن حبان: «اختلط في آخر عمره».

وبالجملة فضعف ليث إنما هو من سوء حفظه واختلاطه، أما هو في نفسه فصدوق، وعليه يحمل ما ورد عن بعض الأئمة من عبارات التوثيق له، والله أعلم.

**الخلاصة في ليث، أنه:**

- **ضعيف.**

ولخّص الذهبي حاله في «الكاشف» بقوله: «فيه ضعف يسير من سوء حفظه، كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتج به»، وفي «السير»: «محدث الكوفة وأحد علمائها الأعيان، على لين في حديثه لنقص حفظه». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك».

مات سنة ١٣٨هـ، وقيل: غير ذلك. أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم مقروناً، والباقون.

**مراجع ترجمته:** العلل ومعرفة الرجال ٣٧٩/٢، ضعفاء العقيلي ١٤/٤، الجرح والتعديل ١٧٧/٧، المجروحين ٢٣١/٢، تهذيب الكمال ١٩٠/٦، الكاشف ١٤/٣، السير ١٧٩/٦، التهذيب ٤٨٤/٣، التقريب ٥٤٢/(٥٦٨٥).

**٥. كَعْب:**

هو كعب أبو عامر المدني. روى عن: أبي هريرة. وعنه: ليث بن أبي سليم.

- **مجهول.**

روى له الترمذي، وابن ماجه هذا الحديث الوحيد.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٣٣٤/٥، تهذيب الكمال ١٧١/٦، الميزان ٤١٢/٣، التهذيب ٤٤٢/٨، التقريب ٥٣٨/(٥٦٥١).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **ضعيف جداً**؛ لضعف ليث بن أبي سليم، ولجهالة شيخه كعب المدني.

قال البوصيري في «المصباح» ١٩٠/٢: «هذا إسناد ضعيف، كعب هو المدني مجهول تفرد بالرواية عنه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف».

أما المتابعة التي مدارها على سعيد المقبري فقد رواها عنه ثلاثة:

١. محمد بن عجلان: وهو ثقة يدلس[١] ولم يرد في طرق الحديث تصريح بسماعه من المقبري، كما أن روايته عن سعيد المقبري متكلم فيها، ولم يتابعه على هذا الوجه أحد ممن يُعتد به، كما سيأتي.

٢. وتابعه أبو معشر (وهو نجيح بن عبد الرحمن السندي): وهو ضعيف[٢].

٣. وتابع من تقدم محمد بن عبيدالله العرزمي: وهو متروك[٣].

ولهذا فضعف هذه الرواية ظاهر، ولا تقوم بها حجة، والله أعلم.

## غريب الحديث:

**قوله:** «**بِئْسَ الضَّجِيعُ**»: ضجيعك من ينام في فراشك. أي بئس الصاحب الجوع الذي يمنعه من وظائف العبادات، ويشوش الدماغ ويثير الأفكار الفاسدة والخيالات الباطلة[٤].

**قوله:** «**الْبِطَانَةُ**»: ضد الظِّهَارة. وأصلها في الثوب. فاتسع بما يستبطن من أمره[٥].

## فوائد الحديث الفقهية:

- في الحديث مشروعية الاستعاذة من الجوع؛ لأنه يضعف القوى، ويخل بوظائف العبادة، والاستعاذة من الخيانة؛ لأنها من علامات النفاق[٦].

---

(١) انظر ترجمته في الحديث الثامن والستين.

(٢) انظر ترجمته في الحديث الثاني والعشرين.

(٣) انظر ترجمته الحديث الرابع.

(٤) حاشية السندي على ابن ماجه ١١١٣/٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) تطريز رياض الصالحين ٢٨١/٢.

## بَاب تَرْكِ الْعَشَاءِ

(٣٣٥٥) قَالَ ابْنُ مَاجَه: حدثنا محمد بن عبد اللَّهِ الرَّقِّيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بن عبد السَّلامِ بن عبد اللَّهِ بن بَابَاهُ الْمَخْزُومِيُّ، ثنا عبد اللَّهِ بن مَيْمُون، عن مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِرِ، عن جَابِرِ بن عبد اللَّهِ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**لا تَدَعُوا الْعَشَاءَ وَلَوْ بِكَفٍّ من تَمْرٍ، فإن تَرْكَهُ يُهْرِمُ**».

---

### تخريج الحديث:

تفرد به ابن ماجه.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. محمد بن عبد اللَّهِ الرَّقِّيُّ:

هو محمد بن عبد الله بن سابور، النجار الرقي، ويقال: الواسطي. روى عن: إبراهيم بن عبد السلام المخزومي، وسعيد بن سلمة الأموي وغيرهما. وعنه: ابن ماجه، والحسين بن عبد الله بن يزيد القطان

كتب عنه أبو حاتم الرازي بالرقة وقال: «صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات».

- **صدوق.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٩٧/٧، الثقات ٩٢/٩، تهذيب الكمال ٣٧١/٦، الكاشف ١٨٧/٢، التهذيب ٢٥٧/٩، التقريب ٥٦٩/(٦٠٢١).

### ٢. إِبْرَاهِيمُ بن عبد السَّلام:

هو إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه المخزومي المكي، روى عن: عبد الله بن

ميمون، وابن أبي ذيب وابن أبي داود وغيرهم. وعنه: المغيرة بن عبد الرحمن الحراني، ومحمد ابن عبد الله بن سابور الرقي وعدة.

قال ابن عدي: «ليس بمعروف حدث بالمناكير، وعندي أنه ممن يسرق الحديث». وقال الدارقطني: «ضعيف». وذكره ابن حبان في «الثقات»!.

- **ضعيف متهم.**

وهذا ما اعتمده الذهبي في «ديوان الضعفاء». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف». وقال المزي في «تهذيب الكمال» ٣٠١/٤: «أحد المتروكين».

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٦٠/٨، تهذيب الكمال ١٢٢/١، ديوان الضعفاء ص١١، الكاشف ٨٦/١، الميزان ٤٦/١، التهذيب ١٤١/١، التقريب ١١٦/١(٢٠٩).

### ٣. عبد اللَّه بن مَيْمُون:

هو عبد الله بن ميمون، عن محمد بن المنكدر، عن جابر حديث: «لا تدعوا العشاء ولو بكف من حشف فإن ترك العشاء يهرم». وعنه: إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه المخزومي.

قال المزي: أظنه غير القداح، فإن القداح لم يدرك محمد بن المنكدر، إلا أن يكون أرسل الرواية عنه إن كان إبراهيم بن عبد السلام في روايته عنه صادقاً، والله أعلم. وتبعه في ذلك ابن حجر في «التهذيب». لكنه قال في «التقريب»: «هو عندي القدّاح الذي قبله».

قلت: والقدّاح: منكر الحديث متروك، وعلى هذا فالخطب يسير فهو إن كان القدّاح فهو متروك، وإن كان غيره فهو مجهول العين، وإن كان الأقرب - والله أعلم — أنه القدّاح؛ لأن إبراهيم بن عبدالسلام متهم وليس بصادق، بل أُتهم بسرقة الحديث ولعل هذا منها، ويؤيد هذا قول ابن حجر في «التقريب»، والله أعلم.

**الخلاصة فيه أنه القداح، وأنه:**

- **متروك.**

روى له الترمذي على الراجح، وابن ماجه هذا الحديث الواحد.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٠٦/٥، الضعفاء والمتروكين: ٦٤، الضعفاء للعقيلي ٣٠٢/٢، الجرح والتعديل ١٧٢/٥، تهذيب الكمال ٣٠٠/٤، الميزان ٥١٢/٢، الكاشف ١٣٦/٢، السير ٣٢٠/٩، التهذيب ٤٩/٦، التقريب ٣٨٥/(٣٦٥٣) وَ(٣٦٥٤) .

### ٤. مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِر:

هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بن عبدالعزى بن عامر الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة التيمي، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر أحد الأئمة الأعلام.

- **ثقة فاضل.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والسبعين.

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **باطل؛** إبراهيم بن عبدالسلام ضعيف متهم، وبعضهم رماه بسرقة الحديث، وشيخه عبدالله بن ميمون متروك.

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٢٥٨: «ورواية عن ابن ميمون، وهو إبراهيم بن عبد السلام: ضعيف يسرق الحديث. وحكم عليه الصغاني بالوضع، وفيه نظر».

وحكم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» ٢٥٩/٢ على هذا الإسناد بأنه ضعيف.

وقال البوصيري في «المصباح»١٩٠/٢: «هذا إسناد فيه إبراهيم بن عبد السلام، وهو ضعيف. وله شاهد من حديث أنس، رواه الترمذي في «الجامع» وقال: هذا حديث منكر. وأورده ابن الجوزي حديث أنس هذا في الموضوعات، وقال: قال ابن حبان لا أصل لهذا الحديث».

وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» ١/(١١٦)، وفي «ضعيف سنن ابن ماجه» (٣٣٥٥): «ضعيف جداً».

قلت: أما حديث أنس فلا تقوم به حجة، وقد تقدم استيفاء تخريجه في الحديث التاسع والثمانين.

## فوائد الحديث الفقهية[١]:

- قال العسكري: وما أكثر من يغلط في قوله ﷺ تعشوا ولو بكف من حشف، ويتوهم أنه ﷺ حث على الإكثار من المطعم وأنه أمر بالعشاء من ضره ونفعه، وهذا غلط شديد، لأن من أكل فوق شبعه فقد أكل ما لا يحل له، فكيف يأمره بذلك. وإنما معنى قوله ﷺ ترك العشاء مهرمة أن القوم كانوا يخففون في المطعم ويدع المتغذي منهم الغذاء ولم يبلغ الشبع ويتواصون بذلك.اهـ ، قال العجلوني: وفي تعليله بما ذكره نظر؛ لأنه ليس في الأمر بالعشاء أنه يأكل فوق ما يحل له، بل المراد العشاء الشرعي فتدبر[٢] .

---

(١) للإستزادة راجع فوائد الحديث التاسع والثمانين.

(٢) انظر كشف الخفاء ٣٠٨/١.

## بَاب الضِّيَافَةِ

(٣٣٥٦) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّسِ، ثنا كَثِيرُ بن سُلَيْمٍ، عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**الْخَيْرُ أَسْرَعُ إلى الْبَيْتِ الذي يُغْشَى من الشَّفْرَةِ إلى سَنَامِ الْبَعِيرِ**».

---

### تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (١٦٢)، وفي «المعجم الأوسط» ٣/٢٨٨ (بلا واسطة)، والبيهقي في «الشعب» ٧/(٩٦٢٤) من طريق بكر بن سهل الدمياطي، عن عبدالله بن صالح (كاتب الليث)، عن كثير بن سليم، به.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّس:

هو جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي.

- **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والتسعين.

### ٢. كَثِيرُ بن سُلَيْم:

هو كثير بن سليم الضبي، أبو سلمة المدائني.

- **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والتسعين.

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف جداً**؛ لضعف جبارة بن المغلس، وشيخه كثير بن سليم.

أما متابعة عبدالله بن صالح (كاتب الليث)، لجبارة، والتي رواها عنه بكر بن سهل، فهي ضعيفة؛ لضعف ولين في عبدالله بن صالح[١]، وبكر بن سهل[٢] .

قال البوصيري في «المصباح» ١٩١/٢: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف كثير وجبارة، رواه ابن أبي الدنيا». قلت: لعله يشير إلى ما أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (٢٠٠) من طريق سلام الطويل، عن زيد العمي، عن الحسن، مرسلاً، فذكره بنحوه.

وضعفه الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (٣٣٥٦).

وفي الباب عن ابن عباس — وهو الآتي -، وجابر رضي الله عنهم.

---

(١) انظر ميزان الاعتدال ٤٤٠/٢، ٤٤٧، الكاشف ٩٦/٢- ٩٧، المغني في الضعفاء ٣٤٣/١، التهذيب ٢٥٦/٥، مقدمة فتح الباري ٤١١ — ٤١٣.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٤٢٥/١٣، ميزان الاعتدال ٣٤٥/١، لسان الميزان ٥١/٢.

(٣٣٥٧) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّسِ، ثنا (* الْمُحَارِبِيُّ، ثنا عبد الرحمن بن نَهْشَلٍ*)، عن الضَّحَّاكِ بن مُزَاحِمٍ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**الْخَيْرُ أَسْرَعُ إلى الْبَيْتِ الذي يُؤْكَلُ فيه من الشَّفْرَةِ إلى سَنَامِ الْبَعِيرِ**».

## تخريج الحديث:

(*) وقع في إسناد هذا وهمٌ كما قال المزي في «تهذيب الكمال» ٤٨٤/٤: «هكذا وقع عنده في جميع الروايات عنه، وهو وهم فاحش، وتخليط قبيح، والصواب: عن المحاربي عبد الرحمن، عن نهشل، ولا نعلم في رواة الحديث من اسمه عبد الرحمن بن نهشل لا في هذه الطبقة ولا في غيرها. وأما نهشل بن سعيد عن الضحاك فهو معروف مشهور، والله أعلم»أهـ.

وتعقبه ابن حجر في «التهذيب» ٢٨٩/٦ في دعوى عدم وجود ذلك في جميع الروايات عن ابن ماجه، فقال: «وقد وقع في كثير من النسخ من ابن ماجه على الصواب»أهـ. قلت: فالله أعلم بالصواب.

والحديث تفرد به ابن ماجه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ١١٦/١٢ عن علي بن عبد العزيز، حدثنا ابن الأصبهاني (محمد بن سعيد بن سليمان)، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن عبد السلام بن نهشل، حدثني رجل يكنى أبا عبد الله، عن الضحاك بن مزاحم، به بمثله.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. جُبَارَةُ بن الْمُغَلِّس:

هو جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي.

- **ضعيف.**

تقدمت ترجمته في الحديث الثالث والتسعين.

## ٢. عبدالرحمن المحاربي:

هو عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي. روى عن: الأعمش، هُشل بن سعيد وجماعة. وعنه: أحمد بن حنبل، جبارة بن المغلّس وغيرهما.

قال ابن سعد، وابن معين، والنسائي، والبزار، والدارقطني: «ثقة»، زاد ابن سعد: «كثير الغلط». وقال ابن معين، والنسائي مرة: «ليس به بأس». وقال العجلي: «لا بأس به». وقال أبو حاتم: «صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة، فيفسد حديثه». وقال وكيع: «ما كان أحفظه لهذه الأحاديث الطوال». وقال ابن شاهين في «الثقات»: «قال عثمان بن أبي شيبة: هو صدوق، ولكنه هو كذا مضطرب». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال عثمان الدارمي سألت ابن معين عنه، فقال: ليس به بأس. قال عثمان: «وعبد الرحمن ليس بذاك». وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: «بلغنا أنه كان يدلس، ولا نعلمه سمع من معمر». وقال العجلي: «كان يدلس، أنكر أحمد حديثه عن معمر». وقال الساجي: «صدوق يهم». وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين.

والحاصل أن المحاربي ثقة، ويروي عن المجاهيل أحياناً، فيحترز من تلك الروايات المناكير عن المجاهيل، أما ما كان من روايته عن الثقات محتجٌّ بها، وأما التدليس فقد ذكره ابن حجر فيمن ضعف بأمر مردود من رجال البخاري فقال: «تُكُلِّمَ فيه للتدليس» (١)، وعدّه والله أعلم.

### الخلاصة في عبدالرحمن المحاربي، أنه:

- **ثقة، لكنه يروي المناكير عن المجاهيل.**

وهذا ما اعتمده الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق». ومثله في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» قال: «ثقة نبيل، روى مناكير عن مجاهيل»، وفي «الكاشف»: «ثقة يُغرب»، وفي «المغني»: «ثقة مشهور»، وفي «الميزان»: «ثقة، صاحب حديث»، وذكره في «التذكرة».

---

(١) هدي الساري ص٤٣٦.

وقال ابن حجر في «التقريب»: «لا بأس به، وكان يدلّس».

مات سنة ١٩٥هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** معرفة الثقات ٢/٦٨، الجرح والتعديل ٥/٢٨٢، تهذيب الكمال ٤/٤٦٦، المغني ٢/٣٨٥، الكاشف ٢/١٨٤، الميزان ٢/٥٨٥، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٢٣، من تكلم فيه وهو موثق ط:الرحيلي(٢١٦)، التهذيب ٦/٢٦٥، التقريب ٤١٠/(٣٩٩٩)، تعريف أهل التقديس (٨٠).

### ٣. نهشل بن سعيد:

هو نهشل بن سعيد بن وردان الورداني، أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله الخراساني النيسابوري، ويقال: الترمذي، بصري الأصل. روى عن: الضحاك بن مزاحم، وثور بن يزيد الحمصي وغيرهما. وعنه: الثوري، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي وغيرهما.

- **متروك**[1].

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٨/١١٥، الجرح والتعديل ٨/٤٩٦، المغني ٢/٧٠٢، الكاشف ٢/٣٢٧، الميزان ٤/٢٧٥، التهذيب ١٠/٤٧٩، التقريب ٦٥٧/(٧١٩٨).

### ٤. الضَّحَّاك بن مُزَاحِم:

هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، أو أبو محمد الخراساني، روى عن: ابن عباس، وابن عمر، وغيرهما من الصحابةﷺ والتابعين، ولكن قيل: لم يثبت له سماع من أحدٍ من الصحابة. وعنه: نهشل بن سعيد، وأبو إسحاق السبيعي وجماعة.

قال أحمد: «ثقة مأمون». ووثقه ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وضعفه يحيى بن سعيد، وكان شعبة لا يحدث عنه، وينكر أن يكون لقي ابن عباس قط.

---

(١) كذّبه ابن راهويه، والطيالسي، وغيرهما.

قال ابن عدي: «عرف بالتفسير، فأما روايته عن ابن عباس، وأبي هريرة وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر، وإنما اشتهر بالتفسير».

والحاصل أن الضحاك الأئمة على توثيقه، لكن لكونه مكثراً من الإرسال تكلّم فيه بعض الأئمة، أما مروياته عن ابن عباس، فقد أنكر جماعة من الأئمة سماعه منه، منهم: شعبة، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني وغيرهم، وإنما أخذ عن سعيد بن جبير وغيره، بل جاء عنه صريحاً أنه لم يلق ابن عباس، إن كان روي عنه ما يخالف ذلك، إلا أن الأول أصح كما رجحه العلائي. وذهب طائفة من الأئمة إلى إنكار سماعه من الصحابة مطلقاً، منهم: ابن حبان، والعجلي، وابن عدي، والله أعلم .

**الخلاصة في الضحاك بن مزاحم، أنه:**

- **ثقة كثير الإرسال.**

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق كثير الإرسال».

مات سنة ١٠٦هـ، روى له الأربعة.

**مراجع ترجمته:** الطبقات الكبرى ٣٠١/٦، العلل ومعرفة الرجال ٣٠٩/٢، ضعفاء العقيلي ٢١٨/٢، تاريخ الدوري ٢٧٣/٢، الجرح والتعديل ٤٥٨/٤، المراسيل ص٨٥، الثقات ٤٨٠/٦، تهذيب الكمال ٤٨٠/٣، الميزان ٣٢٥/٢، جامع التحصيل ص١٩٩، التهذيب ٢٢٦/٢، التقريب ٣٣٢/٢(٢٩٧٨).

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده جبارة بن المغلس وهو ضعيف، ونهشل بن سعيد وهو متروك.

أما متابعة ابن الأصبهاني التي أخرجها الطبراني فهي ضعيفة لاتزيد الحديث إلا وهناً؛ لأن فيها مبهماً (حدثني رجل يكنى أبا عبدالله)، ولأن عبدالسلام بن نهشل ليس له ذكر في كتب تراجم الرجال.

قال البوصيري في «المصباح» ١٩١/٢: «هذا إسناد ضعيف من أجل جبارة، قال المزي في الأطراف: هكذا وقع في جميع الأصول وهو وهم، والصواب ما هو مذكور في الحديث قبله عن كثير عن أنس».

وقال الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» ٨٧/٢: «ضعيف جداً».

(٣٣٥٨) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا عَلِيُّ بن مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ، ثنا عُثْمَانُ بن عبد الرحمن، عن عَلِيِّ بن عُرْوَةَ، عن عبد الْمَلِكِ، عن عَطَاءٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ من السُّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ مع ضَيْفِهِ إلى بَابِ الدَّارِ**».

## تخريج الحديث:

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» ٢/(١١٥٠) من طريق علي بن ميمون، به مثله.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «قرى الضيف» (٥١). وابن الأعرابي في «معجمه» ٣/(٢٠٤٩) – ومن طريقه القضاعي في «مسنده» ٢/(١١٤٩) –. كلاهما من طريق **إسماعيل بن أبان الوراق**. والخرائطي في «مكارم الأخلاق» ١/(٣٣٨) من طريق **أبي مسلم الحراني**. وابن السني في «الضيافة» –كما في «التدوين في أخبار قزوين» ١/٤٥٦–، وابن عدي في «الكامل» ٥/١٨٥١ من طريق **الحسن بن أحمد بن أبي شعيب**. ثلاثتهم عثمان بن عبدالرحمن، به، بمثله. ولفظ ابن أبي الدنيا: «أن يمشي الرجل».

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» ١/(٣٣٧)، وابن حبان في «المجروحين» ١/٤٣٧، وابن عدي في «الكامل» ٣/١١٧٣، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» ٢/٨٧٢، والبيهقي في «الشعب»٧/(٩٦٤٩) كلهم من طريق سلْم بن سالم البلخي، عن ابن جريج، عن عطاء، به، بنحوه. وعند بعضهم: «..أن تشيع الضيف..».

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. عَلِيُّ بن مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ:

هو علي بن ميمون الرقي، أبو الحسن العطار. روى عن: ابن عيينة، وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي وغيرهما. وعنه: النسائي، وابن ماجه وآخرون.

- **ثقة.**

مات سنة ٢٤٥هـ أو نحوها، روى له النسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٠٦/٦، تهذيب الكمال ٣٠٥/٥، الكاشف ٤٨/٢، التهذيب ٣٨٩/٧، التقريب ٤٧٣/(٤٨٠٥).

### ٢. عُثْمَانُ بن عبد الرحمن:

هو عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، أبو عبد الرحمن، وقيل في كنيته غير ذلك، المعروف بالطرائفي؛ لتتبعه طرائف الحديث. روى عن: مالك، وابن أبي ذئب، وعلي بن عروة وغيرهم. وعنه: علي بن ميمون الرقي، وقتيبة بن سعيد وغيرهما.

وثقه ابن معين. وقال ابن شاهين: «ثقة ثقة، إلا أنه كان يروي عن الضعاف والأقوياء». وقال أبو حاتم، وابن أبي عاصم: «صدوق»، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «أنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء، وقال: يحول منه، وقال: يروي عن الضعفاء، يشبه ببقية في روايته عن الضعفاء».

وقال أحمد: «لا أجيزه». وقال البخاري: «يروي عن قوم ضعاف». وقال ابن حبان: «يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح ، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال، لما غلب عليه من المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الثقات». وقال أبو أحمد الحاكم: «يروي عن قوم ضعاف، حديثه ليس بالقائم» . وقال ابن نمير: «كذاب».

وقال ابن عدي: «سمعت أبا عروبة ينسبه إلى الصدق، وقال: لا بأس به متعبد، ويحدث عن قومٍ مجهولين بالمناكير ... إلى قال ابن عدي: وصورة عثمان بن عبد الرحمن أنه لا بأس به كما قال أبو عروبة، إلا أنه يحدث عن قومٍ مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين، وهو في الجزيرة كبقية في أهل الشام، وبقية أيضاً يحدث عن مجهولين بعجائب، وهو في نفسه ثقة لا بأس به، صدوق، ما يقع فيه حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروي عنه».

وبكل حال فإنه صدوق، ومن تكلم فيه فمن جهة من يروي عنه كما قال ابن عدي، وما أجمل ما قاله الذهبي عنه في «الميزان»: «أحد علماء الحديث بحران ...، إلى أن قال:

وذكره العقيلي، وابن عدي، وهو لا بأس به في نفسه، وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته، ثم ذكر كلامه ...إلخ، ثم قال: لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحداً قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا: إنه يدلس عن الهلكى، إنما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامِّ المعرفة، تام الورع، وكذا أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير، فقال: كذاب».

**الخلاصة في عثمان بن عبدالرحمن، أنه:**

- **صدوق إذا روى عن الثقات.**

قال الذهبي في «الكاشف»: «وثق». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضعف بسبب ذلك، حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، ووثقه ابن معين».

مات سنة ٢٠٢هـ أو نحوها، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه .

**مراجع ترجمته:** التاريخ الكبير ٢٣٨/٦، الجرح والتعديل ١٥٧/٦، تاريخ أسماء الثقات ص٢٠٣، تهذيب الكمال ١٢٢/٥، الميزان ٤٥/٣، الكاشف ٢٥٢/٢، التهذيب ١٣٤/٧، التقريب ٤٤٩/(٤٤٩٤).

### ٣. عَلِيّ بن عُرْوَة:

هو علي بن عروة الدمشقي القرشي. روى عن: سعيد المقبري وعبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج وغيرهم. وعنه: خالد بن حيان الرقي، وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي وغيرهما.

- **متروك.**

روى له ابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ١٩٨/٦، تهذيب الكمال ٢٨٦/٥، الكاشف ٤٤/٢، الميزان ١٤٥/٣، التهذيب ٣٦٥/٧، التقريب ٤٧١/(٤٧٧١).

## ٤ . عبد الْمَلِك:

هو عبدالملك بن أبي سليمان، واسم أبي سليمان: ميسرة العرزمي، الكوفي. روى عن: أنس بن مالك، وعطاء بن أبي رباح وغيرهما. وعنه: يحيى القطان، علي بن عروة وغيرهما.

وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن نمير، والدارقطني، وغيرهم. وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة متقن فقيه». وقال الترمذي: «ثقة مأمون، لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة». وقال ابن عمار: «ثقة حجة». وقال العجلي: «ثقة، ثبت في الحديث».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به». وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: «ضعيف، وهو أثبت في عطاء من قيس بن سعيد».

والحاصل أن عبدالملك الأئمة على توثيقه، ومن تكلم فيه فلوهم مغتفر، ولا يضره تفرده بحديث الشفعة الذي أخرجه الترمذي[1]، كما قال ابن معين وسأله الحسين بن حبان عن حديث عطاء عن جابر في الشفعة؟ فقال: «هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبدالملك، وقد أنكره الناس عليه، ولكن عبدالملك ثقة صدوق لا يُرَدُّ على مثله». قلت: تكلم فيه شعبة؟ قال: «نعم». وكما قال أحمد عندما سأله أبو داود: عبدالملك بن أبي سليمان؟ قال: «ثقة». قلت: يخطىء؟ قال: «نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عطاء».

وأما تضعيف شعبة له فلا يؤثر في عبدالملك، وقد ردّ الأئمة على شعبة في ذلك، والله أعلم.

### الخلاصة في عبدالملك، أنه:

- **ثقة .**

قال الذهبي في «الكاشف»: «الكوفي الحافظ»، وفي «الميزان»: «أحد الثقات المشهورين، تكلم فيه شعبة لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار»، وفي «تذكرة الحفاظ»: «الحافظ الكبير... وكان من الحفاظ الأثبات...». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

مات سنة ١٤٥هـ. روى له البخاري في «الأدب المفرد»، ومسلم، والباقون.

---

(١) الترمذي باب ما جاء في الشفعة (١٣٦٩) وتوثيق الترمذي لعبدالملك بن أبي سليمان ساقه بعد هذا الحديث.

**مراجع ترجمته:** المعرفة والتاريخ ٣/٩٤، الثقات ٧/٩٧، تهذيب الكمال ٤/٥٥٥، الميزان ٢/٦٥٦، تذكرة الحفاظ ١/١٥٥، الميزان ٢/٦٥٦ التهذيب ٦/٣٩٦، التقريب ٤٢٥/(٤١٨٤).

**٥. عَطَاء:**

هو عطاء بن أبي رَبَاح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم، المكي.

- **ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع والستين.

**الحكم على الحديث بهذا الإسناد:**

- **ضعيف جداً**؛ لأن في إسناده علي بن عروة وهو متروك.

وحكم عليه الألباني بالوضع في «السلسلة الضعيفة» ١/٤٢٤. وبالضعف في «ضعيف الجامع» (١٩٩٦).

أما متابعة ابن جريج، لعروة بن علي، والتي يرويها سلم بن سالم البلخي فهي واهية؛ لضعف سلم البلخي(١)، ولعنعنة ابن جريج(٢)، فإنه لم يصرّح بالسماع، حيث عدّه ابن حجر من المرتبة الثالثة من المدلسين.

وفي الباب عن ابن عباس، والشعبي موقوفين، وأثر عن أحمد.

---

(١) انظر الجرح والتعديل ٤/٢٦٧، الميزان ٢/١٨٥.

(٢) ترجمته في الحديث الثمانين.

## فوائد الحديث الفقهية:

١. في الحديثين الأولين تشبيه سرعة وصول الخير إلى البيت الذي يغشاه الضيفان، بسرعة وصول الشفرة إلى السنام؛ لأنه أول ما يقطع ويؤكل لمزيد لذته. وفيه سر لطيف وهو أنه وازن بين الخلف والبذل، وبين فضل الضيف، بنحر البعير لضيفانه[١].

٢. من فقه الحديث الثالث – مع ضعفه – أدبٌ جم وهو تشييع الضيف إلى المحل الذي أتى فيه داراً كان أو خلوةً أو معبداً أو غير ذلك، إيناساً وإكراماً له، لينصرف طيب النفس، وفيه أن المراد بالضيف ما يشمل الزائر ونحوه وإن لم يقدم له ضيافة[٢].

---

(١) فيض القدير ٥١٠/٣.

(٢) انظر فيض القدير ٥٢٧/٢ بتصرف.

## بَاب إذا رَأَى الضَّيْفُ مُنْكَرًا رَجَعَ

(٣٣٥٩) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو كُرَيْبٍ، ثنا وَكِيعٌ، عن هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عن قَتَادَةَ، عن سَعِيدِ بن الْمُسَيَّبِ، عن عَلِيٍّ ﷺ قال: صَنَعْتُ طَعَامًا، فَدَعَوْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ فَرَأَى في الْبَيْتِ تَصَاوِيرَ، فَرَجَعَ.

---

### تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على هشام الدستوائي، واختلف عليه فيه من وجهين:

١. هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن علي ﷺ موصولاً.

٢. هشام، عن قتادة، عن ابن المسيّب، أن علياً ﷺ مرسلاً.

**أما الوجه الأول:**

وهو: هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن علي ﷺ موصولاً، رواه عنه:

- وكيع، أخرج روايته:

النسائي في كتاب الزينة، باب التصاوير ٧٢٥/٧(٥٣٥٣). وابن ماجه في حديث الباب. والبزار في مسنده ١٥٧/٢، وأبو يعلى في المسند ٣٤٣/١، و٣٩٩/١. والدارقطني في «الأفراد» – كما في أطرافه ٩٠/١(٣٠١). كلهم من طرق عنه، عن هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي ﷺ قال: صنعت طعاماً، فدعوت النبي ﷺ، فجاء، فدخل، فرأى ستراً فيه تصاوير، فخرج، وقال: «**إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تصاوير**». وهذا لفظ النسائي، أما ابن ماجه فلم يذكر لفظ الحديث.

وقال البزار: «هذا الحديث من أحسن إسناد يروى عن علي ﷺ في ذلك، ولا نعلم أحداً وصل هذا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي ﷺ، إلا وكيع عن هشام، وقد روي عن أبي طلحة، وعن عائشة، وعن زيد بن خالد، وعن أبي هريرة، فذكرناه عن علي ﷺ إذ كان إسناده صحيحاً».

**أما الوجه الثاني:**

وهو: هشام، عن قتادة، عن ابن المسيّب، أن علياً رضي الله عنه مرسلاً، رواه عنه:

( أ ) ابنه معاذ، أخرج روايته:

**أحمد بن عصام** في «جزءه» ١٥٥/(٥)، وأبو يعلى في مسنده ٢٥٤/١ عن **عبيد الله بن عمر**، كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب: أن عليا رضي الله عنه: صنع طعاماً، فجاء النبي ﷺ حتى إذا نظر إلى البيت، رجع فقال له علي: ما رجعك يا نبي الله؟ فداك أبي وأمي. قال: «**إني رأيت في بيتك ستراً فيه تصاوير، وإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تصاوير**».

(ب) تابع مسلم بن إبراهيم، معاذاً، في رواية هذا الوجه، أخرج روايته:

ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» ١١٣/٤، ومن طريقه الضياء في «المختارة» ١٠٠/٢.

(ج) وتابع روح بن عبادة، معاذاً، ومسلماً، في رواية هذا الوجه عن هشام الدستوائي، أخرج روايته:

أبو نعيم في «الحلية» ٢٨١/٦.

## دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو كُرَيْب:

هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي الحافظ.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٢. وَكِيع:

هو وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي. روى عن: الثوري، والأعمش، وغيرهما. وعنه: محمد بن العلاء، وأحمد، وغيرهما.

- **ثقة حافظ عابد.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٣. هِشَام الدَّسْتُوَائِيّ:

هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري.

- **ثقة ثبت، ورمي بالقدر، وقيل: رجع منه.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والعشرين.

### ٤. قَتَادَة:

هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

- **ثقة ثبت.**

تقدمت ترجمته في الحديث الرابع.

### ٥. سَعِيد بن الْمُسَيَّب:

هو سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي، أبو محمد المدني. روى عن: عثمان، وعلي، وأبي هريرة وغيرهم ﷺ. وعنه: الزهري، وقتادة، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

- **أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار.**

مات سنة ٩٣هـ، وقيل: ٩٤هـ. روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٥٩/٤، تهذيب الكمال ١٩٨/٣، الكاشف ٤٤٤/١، التهذيب ٤٣/٢، التقريب ٢٧٨/(٢٣٩٦).

### الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ظاهره الصحة؛** فرجاله ثقات، لكن تقدم الاختلاف في هذا الحديث، وبالنظر إلى الوجهين وصلاً وإرسالاً، يترجح المرسل؛ لأنه رواية الأكثر والأقوى، وقد رجحه الدارقطني فقال كما في «العلل» ٢٢١/٣: «أسنده وكيع، عن هشام الدستوائي، عن

قتادة، عن ابن المسيب، عن علي، وخالفه أصحاب هشام، فرووه عن هشام مرسلاً، وهو أصوب». ومع أن المرسل ضعيف، إلا أن الاتفاق منعقد في الجملة على أن مراسيل سعيد بن المسيب أصح المراسيل، كما قاله أحمد، وابن معين والشافعي وغيرهم[١]، ويزيدها قوة حين ينضم إليها ما يؤكدها من نحو حديث سفينة [٢]، والله أعلم.

## فوائد الحديث الفقهية:

تقدمت في الحديث التاسع.

---

(١) المعرفة والتاريخ ٣/٢٣٩، البيهقي في الكبرى ٦/٤٢، التقريب ٢٨٧/(٢٣٩٦).

(٢) وهو الحديث التاسع، وانظر: تحرير علوم الحديث ٢/٩٣٣.

## بَاب الْجَمْعِ بين السمن واللحم

(٣٣٦١) قَالَ ابْنُ مَاجَهْ: حدثنا أبو كُرَيْب، ثنا يحيى بن عبد الرحمن الأَرْحَبِيُّ، ثنا يُونُسُ ابن أبي يَعْفُور، عن أبيه، عن ابن عُمَرَ قال دَخَلَ عَلَيْه عُمَرُ ﷺ، وَهُوَ عَلَى مَائدَته، فَأَوْسَعَ لَهُ عَنْ صَدْرِ المَجْلس، فَقَالَ: بِسْمِ اللَّه، ثُمَّ ضَرَبَ بيَده فَلَقمَ لُقْمَةً، ثُمَّ ثَنَّى بِأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: إِنِي لأَجدُ طَعَاماً دَسَماً. مَا هُوَ بِدَسَمِ اللَّحْمِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّه: يَا أَميرَ المُؤْمنينَ، إِني خَرَجْتُ إِلى السُّوق أَطْلُبُ السَّمينَ لأَشْتَرِيَهُ، فَوَجَدْتُهُ غَاليَاً، فَاشْتَرَيْتُ بدرْهَمٍ منَ المَهْزُول، وَحَمَلْتُ عَلَيْه بدرْهَمٍ سَمْنَاً، فَأَرَدْتَ أَنْ يَتَرَدَّدَ عيالي عَظْمَاً عَظْمَاً. فَقَالَ: مَا اجْتَمَعَا عنْدَ رَسُولِ اللَّه قَطُّ، إِلاَّ أَكَلَ أَحَدَهُمَا، وَتَصَدَّقَ بِالآخَرِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّه: خُذْ يَا أَميرَ المُؤْمنينَ، فَلَنْ يَجْتَمِعَا عنْدي إِلاَّ فَعَلْتُ ذلكَ. قَالَ: مَا كُنْتُ لأَفْعَلَ.

---

### تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» ٣٠٢/٤٤ من طريق أبي كريب، به بمثله.

### دراسة إسناد الحديث:

### ١. أبو كُرَيْب:

هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي الحافظ.

- **ثقة حافظ.**

تقدمت ترجمته في الحديث التاسع والستين.

### ٢. يحيى بن عبد الرحمن الأَرْحَبِيُّ:

هو يحيى بن عبد الرحمن بن مالك بن الحارث الأرحبي[1] الكوفي. روى عن: يونس بن

---

(١) الأرحبي: بفتح الهمزة، وسكون الراء، وفتح الحاء المهملة وفي آخرها الباء الموحدة: هذه النسبة إلى بني أرحب وهم بطن من همدان. اللباب في تهذيب الأنساب ٤٠/١.

أبي يعفور العبدي، وعبيدة بن الأسود وغيرهما. وعنه: إسحاق بن منصور السلولي، وأبو كريب وآخرون.

قال علي بن الجنيد الرازي عن ابن نمير: «لا بأس به، لم يكن صاحب حديث، هو أصلح من شيخه عبيدة». وقال أبو حاتم: «شيخ، لا أرى في حديثه إنكاراً، يحدث عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب». وقال الدارقطني: «صالح يعتبر به». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما خالف».

- **صدوق ربما أخطأ.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»، وفي «الميزان»: «صويلح»، وقال في «المجرد في رجال ابن ماجه»: «صالح».

روى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الثقات ٢٥٤/٩، تهذيب الكمال ٦٥/٨، الميزان ٣٩٣/٤، الكاشف ٣٧٠/٢، التهذيب ٢٥٠/١١، التقريب ٦٨٨/(٧٥٩٣).

## ٣. يُونُسُ ابن أبي يَعْفُور:

هو يونس بن أبي يعفور - واسمه وقدان - العبدي الكوفي. روى عن: أبيه، وأخيه عبدالله، والزهري وآخرون. وعنه: يحيى بن عبدالرحمن الرحبي، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما.

وثقه الدارقطني. وقال العجلي: «لا بأس به». وقال أبو زرعة: «صدوق». وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه».

وضعّفه: ابن معين، وأحمد، والنسائي. وقال الساجي: «فيه ضعف، وكان ممن يفرط في التشيع». وقال ابن حبان: «منكر الحديث، يروي عن أبيه، وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به عندي بما انفرد من الأخبار» .

والحاصل أن الأئمة على تليينه، ولعل التضعيف بسبب تشيعه الغالي، وأما من وثقه

وعدّله فهو أما متساهل كالعجلي، وابن عدي، أومن المتأخرين كالدارقطني، أما ما نُقل عن أبي زرعة فليس له متابع لاسيما من في طبقته كابن معين، وأحمد وهو ممن وصف بالتوسط في الجرح، والله أعلم.

**الخلاصة في يونس، أنه:**

- **صدوق يخطىء كثيراً.**

وهو ما اعتمده ابن حجر في «التقريب».

روى له مسلم، وابن ماجه.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٢٤٧/٩، تاريخ الدوري ٣٦٢/٣، الضعفاء للنسائي (٦٢١)، المجروحين ٣٩٩/٢، الميزان ٤٨٥/٤، التهذيب ٤٥٢/١١، التقريب

**٤. أبوه:**

هو وقدان أبو يعفور العبدي الكوفي الكبير، ويقال اسمه: واقد، أدرك المغيرة بن شعبة. روى عن: ابن عمر رضي الله عنه، وأنس رضي الله عنه وآخرون. وعنه: ابنه يونس، والثوري، وشعبة وغيرهم.

- **ثقة.**

مات سنة ١٢٠هـ، روى له الجماعة.

**مراجع ترجمته:** الجرح والتعديل ٤٨/٩، الثقات ٤٩٩/٥، الكاشف ٣٥٠/٢، التهذيب ١٢٣/١١، التقريب ٦٧٤/(٧٤١٣).

## الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

- **ضعيف**؛ لأن في إسناده من لا يحتمل تفرّده وهما يونس بن أبي يعفور وهو صدوق يخطىء كثيراً، وعبدالرحمن بن يحيى وهو صدوق ربما أخطأ.

قال البوصيري في «المصباح»: «هذا إسناد حسن، يحيى بن عبد الرحمن، ويونس بن أبي يعقوب مختلف فيهما، واسم أبي يعقوب عبد الرحمن بن عبيد».

قلت: وصوابه ابن أبي يعفور وليس يعقوب، واسم أبيه وقدان كما تقدم، وتحسين

إسناده تساهل منه رحمه الله.

وضعفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٣٣٦١).

## فوائد الحديث الفقهية:

١. فيه كمال اتباع الصحابة ﷺ للنبي ﷺ وعدم التقدم بين يديه.

٢. وفيه زهد الرعيل الأول واستشراف نفوسهم لما عند المولى سبحانه وتعالى، وإيثارهم الآخرة على الدنيا.

# الخَاتِمَة

# الخَاتِمَة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فبعون من الله وتوفيق تمت هذه الرسالة، وكان من جملة ما تحصلّت عليه من نتائج ما يلي:

## أ- النتائج العامة وهي:

١. وقفت على شيء من الجهود العظيمة المبذولة من أئمة الحديث وحفاظه، وصيارفته ونقاده، في حفظ السنة، والذب عنها، وبيان الصحيح من الضعيف، وجمع الطرق وبيان عللها ودقائقها الأمر الذي يقضي بإمامتهم في هذا الفن، وصيّر العلماء ممن جاء بعدهم عالة عليهم لا يصدرون إلا عن آرائهم وتقريراتهم ولا غرو فهو امتثال الأمر بالاتباع لهم بإحسان.

٢. ظهر في تضاعيف البحث أن أئمة الحديث الأوائل يسيرون وفق نهج موّحد في الصناعة الحديثية، فإذا نقدوا حديثاً جاء نقدهم في عمومه واحداً، فهم متفقون في الأصول العامة التي يسيرون عليها، وربما وقع بعض الاختلاف في التطبيقات الجزئية، بحسب تفاوت رتبهم في سعة الاطلاع والعلم، واختلاف طباعهم شدة وتوسطاً وتسامحاً .

٣. لما كان البحث مداره على السنن الأربع واستخراج زوائدها جمعاً وتخريجاً ودراسة فقد وقفت عملياً على أهمية هذه الدواوين إذ هي أصول الإسلام ومبانيه العظام، مما يجعل الاهتمام بها من طلاب العلم حتم لازم لاسيما طالب السنة وعلومها والعناية بها قراءة ومدارسة وخدمة. كما ازددت – ضِمْناً -يقيناً على يقين بأهمية أصلي الأصول – بعد كتاب الله – صحيح البخاري وصحيح مسلم وإدمان النظر فيهما وأن يجعل المعتني بالحديث وعلومه القراءة فيهما هُجّيْراه.

٤. اتضح لي من خلال البحث في أحاديث الرسالة أن زوائد السنن الأربع على الصحيحين الغالب فيها الضعف والإعلال، وهذا لا يمنع كون أصول بعضها ثابت في الصحيحين.

٥. ظهر لي من خلال دراسة الأحاديث وتخريجها والحكم عليها الأهمية البالغة للمشتغل بالسنة وعلومها ممارسة الدراسة عملياً، وأن الاكتفاء بالجوانب النظرية فحسب يُبعد المشتغل بالفن عن فهم عبارات الأئمة وإطلاقاتهم الدقيقة وإلماحاتهم اللطيفة مما يحدو بالممارس إما أن يوجّه كلامهم خطأً أو يدعوه للاستدراك عليهم وتوهيمهم فيحرم من العلم والفهم.

٦. استبان لي من ممارسة البحث في أحاديث الرسالة أن الحكم على الأحاديث مُرْتَقاً صعباً وأمانة عظمى ومسؤولية كبيرة حيث يبني عليه قبول الحديث والعمل به أو عدمه، ويظهر هذا جلياً في الأحاديث المعلّة التي تكثر في الزوائد، مما يستوجب على الباحث التأني والتوأده واستفراغ الجهد والوسع في البحث والتقصي.

٧. وقفت من خلال البحث في أحاديث الرسالة أن زوائد سنن ابن ماجه على الصحيحين أكثر السنن ضعفاً، وأن سننه رحمه الله دون السنن الثلاث بمراتب، مما يجعل الأئمة الذين قدموا مسند الدارمي أو موطأ مالك على سنن ابن ماجه لقولهم وجاهة واعتبار ونظر.

## ب- النتائج الخاصة وهي:

**أولاً:** بلغ مجموع زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الأطعمة (١٥٠) حديثاً، وهي على النحو التالي:

**أخرج أبو داود منها:** (٧٣) حديثاً، انفرد بـ (٤٦) حديثاً، وشاركه غيره من أصحاب السنن في (٢٧) حديثاً.

**وأخرج الترمذي منها:** (١٦) حديثاً، انفرد بـ (٩) أحاديث، وشاركه غيره من أصحاب السنن في (٧) أحاديث.

**وأخرج ابن ماجه منها:** (٦١) حديثاً، انفرد بـ (٤٦) أحاديث، وشاركه غيره من أصحاب السنن في (١٥).

## وتفصيل ما أُجمل كالآتي:

**ما انفرد به أبو داود:** (٤٦) حديثاً، وأرقامها:

(١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣).

**وشاركه غيره من أصحاب السنن في** (٢٧) حديثاً وأرقامها:

(٦ ق)، (٩ ق)، (١٢ ت س)، (١٣ ت)، (١٥ ق)، (١٦ ت ق)، (١٩ ت ق)، (٢٠ ق)، (٢١ ق)، (٢٣ ت)، (٢٧ ق)، (٢٨ ت ق)، (٢٩ ت س)، (٣١ س ت)، (٣٢ س ق)، (٣٤ س ق)، (٣٦ ت)، (٤٠ ت س ق)، (٤٢ ق س)، (٤٤ ق ت)، (٤٧ س)، (٥٠ ق)، (٦٠ ق)، (٦٢ ت)، (٦٣ ق)، (٦٧ ت س)، (٧١ ت ق).

**ما انفرد به الترمذي:** (٩) أحاديث، وأرقامها:

(٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٩).

**وشاركه غيره من أصحاب السنن في** (٧) أحاديث، وأرقامها:

(٧٤ ق)، (٧٦ ت)، (٧٧ ق)، (٧٩ د ق)، (٨٤ ق)، (٨٥ س)، (٨٨ ق).

**ما انفرد به ابن ماجه:** (٤٦) أحاديث، وأرقامها:

(٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠).

**وشاركه غيره من أصحاب السنن في** (١٥) أحاديث، وأرقامها:

(٩٠ ت)، (٩٩ د ت)، (١٠١ د ت)، (١٠٧ ت س)، (١٠٩ ت)، (١١٧ د)، (١٢١ ت)، (١٢٤ د ت)، (١٣١ ت)، (١٣٤ ت)، (١٣٥ ت)، (١٣٩ د س)، (١٤٤ س)، (١٤٦ ت س)، (١٤٨ت).

**ثانياً:** درجة هذه الزوائد صحة وضعفاً، على النحو التالي:

## – زوائد أبي داود:

**الصحيح:** (١٨) حديثاً، وأرقامها:

(١، ٦، ١٢، ١٩، ٢٠، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٦، ٦٣، ٦٧، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧١).

**الصحيح لغيره:** (٦) أحاديث، وأرقامها:

(٣، ٨، ٩، ١٨، ٥٨، ٦٤).

**الحسن:** (٣) أحاديث، وأرقامها:

(٥، ٣٠، ٦٢).

**الحسن لغيره:** (١١) حديثاً، وأرقامها:

(١٠، ٧، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٤،٢٥، ٤٤، ٤٧، ٥٥، ٦٩).

**الضعيف:** (٢٨) حديثاً، وأرقامها:

(٤، ٢، ١١، ١٣، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٨،٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٦١، ٧٢، ٧٣، ٦٥).

**الضعيف جداً:** (٧) أحاديث، وأرقامها:

(٣٢، ٤٥،٤٦، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٠).

وعدد الأحاديث المعلّة عنده: (٢٠) حديثاً، وأرقامها:

(٤، ٨، ٩، ١٨، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٤٩، ٤٨، ٥٠، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٣).

## – زوائد الترمذي:

**الصحيح:** حديث واحد، ورقمه (٨٠).

**الصحيح لغيره:** حديثان، ورقمها:

(٧٥، ٧٨).

**الحسن**: لا يوجد.

**الحسن لغيره**: حديث واحد، ورقمه: (٨٨).

**الضعيف**: (٩) أحاديث، وأرقامها:

(٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧).

**الضعيف جداً**: (٣) أحاديث، وأرقامها:

(٨٣، ٨٤، ٨٩).

وعدد الأحاديث المعلّة عنده: (٣) أحاديث، وأرقامها:

(٧٤، ٧٦، ٨٥).

## - زوائد ابن ماجه:

**الصحيح لذاته**: (٤) أحاديث، وأرقامها:

(١٠١، ١٠٢، ١٠٨، ١٣٢).

**الصحيح لغيره**: (٥) أحاديث، وأرقامها:

(٩٥، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٢٨).

**الحسن**: (٤) أحاديث، وأرقامها:

(٩١، ٩٩، ١٠٧، ١٢٩).

**الحسن لغيره**: (٥) أحاديث، وأرقامها:

(١٠٣، ١٠٦، ١١٧، ١٣٤، ١٤٦).

**الضعيف**: (١٦) حديثاً، وأرقامها:

(٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٥، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩).

**الضعيف جداً**: (٢٧) حديثاً، وأرقامها:

(٩٢، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤، ١١٣، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠).

وعدد الأحاديث المعلّة عنده: (٩) أحاديث، وأرقامها:

(٩٠، ٩٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٤٤، ١٤٨).

وختاماً: أسأل المولى ﷻ أن يجعلنا ممن أراد به خيراً ففقهه في دينه، وأن يرزقنا علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

# الفهارس العامة

# فهرس الآيات القرآنية

# فِهْرِسُ الآيَاتِ

| الآية الكريمة | السورة | رقم الآية | الحديث |
|---|---|---|---|
| ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ | المائدة | (٩٦) | ٥٠ |
| ﴿أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾ | الفتح | (٢٩) | ٨٨ |
| ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ | مريم | (٧٢) | ٢٠ |
| ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ | المائدة | (٣) | ٥٠ |
| ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ | التوبة | (١٠٣) | ٢ |
| ﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ | الذاريات | (٢٦) | ٩٧ |
| ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ | النـــور | (٦٣) | ٢ |
| ﴿قَالَ أَلا تَأْكُلُونَ﴾ | الذاريات | (٢٦) | ٩٧ |
| ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزِيرٍ...﴾ | الأنعام | (١٤٥) | ٤٧ |
| ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ | ص | (٨٦) | ١١٧ |
| ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ | إبراهيم | (٧) | ٩٩ |
| ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ | النـــور | (٦١) | ١٥ |

# فهرس

# الأحاديث والآثار على الأطراف

## أولاً: فِهْرِسُ الأَحَادِيْثِ وَالآثَارِ عَلَى الأَطْرَاف

| طرف الحديث أو الأثر | الراوي | الحديث |
|---|---|---|
| أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرٍ | أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه | ٦٠ |
| أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبْنَةٍ فِي تَبُوكَ | ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما | ٥٤ |
| أَثِيبُوا أَخَاكُمْ | جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما | ٧٢ |
| أُحِلَّتْ لَنا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ | عبد اللَّهِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما | ١١٩ |
| أَدْنِ الْعَظْمَ مِنْ فِيكَ | صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه | ٢٣ |
| ادْنُ فَكُلْ | أَنَسِ بن مَالِكٍ الكعبي | ١٠٧ |
| إذا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا | رَجُلٍ من أَصْحَابِ النبي ﷺ | ١٠ |
| إذا أحدكم قَرَّبَ إليه مَمْلُوكُهُ | أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه | ١٠٢ |
| إِذَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لَحْمًا | عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ رضي الله عنه | ٨١ |
| إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا | ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما | ١٩ |
| إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ | عَائِشَةَ رضي الله عنها | ١٦ |
| إذا جاء خَادِمُ أَحَدِكُمْ بِطَعَامِهِ | عبد اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه | ١٠٣ |
| إذا وُضِعَتْ الْمَائِدَةُ فَلْيَأْكُلْ | ابن عُمَرَ رضي الله عنهما | ٩٦ |
| إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ | أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه | ٦٨ |

# فهرس

# الأحاديث والآثار على المسانيد

## ثانياً: فِهْرِسُ الأَحَادِيْثِ وَالآثَارِ عَلَى المَسَانِيْد

| طرف الحديث أو الأثر | الراوي | الحديث |
|---|---|---|
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالتَّمْرِ | إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ | ٦١ |
| مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ | أُمَيَّةَ بْنِ مَخْشِيٍّ ﷺ | ١٧ |
| من أَحَبَّ أَنْ يُكْثِرَ الله خَيْرَ بَيْتِهِ | أَنَس بن مَالِكٍ ﷺ | ٩٣ |
| ما رُفِعَ من بَيْنِ يَدَيْ رسول اللَّهِ ﷺ | أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ | ١١٦ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ | أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ | ٣ |
| تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ من حَشَفٍ | أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ | ٨٩ |
| سَيِّدُ إِدَامِكُمْ الْمِلْحُ | أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ | ١٢٠ |
| يا أَنَسُ، أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً عَشَرَةً | أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ | ١٣١ |
| لَبِسَ رسول اللَّهِ ﷺ الصُّوفَ | أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ | ١٣٣ |
| إِنَّ من السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ | أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ | ١٣٧ |
| الْخَيْرُ أَسْرَعُ إلى الْبَيْتِ الذي يُغْشَى | أَنَسِ بن مَالِكٍ ﷺ | ١٤١ |
| أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرٍ | أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ | ٦٠ |
| أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ | أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ | ٧٣ |
| كان النبي ﷺ يُحِبُّ الْقَرْعَ | أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ | ١١٠ |

# فهرس
# الأعلام والرواة

# فِهرِسُ الأَعْلَامِ

# فهرس

# المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ

# فهرس المصادر والمراجع

١. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع ت: كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البَرْذَعي، ت: الدكتور سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ١٤٠٢هـ .

٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأحمد بن أبي بكر البوصيري ، ت: ياسر بن إبراهيم ، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ

٣. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر، ت: جمع من المحققين، ١٤١٥هـ، بمجمع الملك فهد رحمه الله لطباعة المصحف الشريف، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية.

٤. إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، لحماد بن محمد الأنصاري، مكتبة المعلا بالكويت، ١٤٠٦هـ.

٥. الإتصال والانقطاع لإبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض .

٦. الآحاد والمثاني لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، ت: د . باسم بن فيصل الجوابرة، دار الرَّاية، الرياض ١٤١١هـ .

٧. أحاديث أبي الزبير عن غير جابر لأبي الشيخ عبدالله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، ت: بدر بن عبدالله البدر، ١٤١٦هـ، مكتبة الرشد، الرياض .

٨. الأحاديث المختارة لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت: الدكتور عبد الملك بن دهيش، ط ١٤١٠،١هـ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

٩. الأحاديث المختارة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي، ت : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة ١٤١٠هـ.

١٠. أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: الدكتور عادل الزرقي، ١٤٢٥هـ، دار طويق الرياض.

١١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت:

شعيب الأرنؤوط ١٤٠٨ هـ مؤسسة الرسالة – بيروت.
١٢. أحكام الأطعمة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، لوليد بن خالد الربيع، دار النفائس، عمان الأردن، ١٤٢٨هـ.
١٣. أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ت: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٤. الاختيارات الفقهية، لعلي بن محمد بن عباس البعلي، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
١٥. أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني، طبعة السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.
١٦. أخلاق النبي × لأبي الشَّيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، ت: الدكتور صالح الونيان، ١٤٠٥هـ دار المسلم.
١٧. الإخوان، لعبد الله بن محمد أبو بكر القرشي ابن أبي الدنيا، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٩هـ.
١٨. أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، لعمر بن الحسن الأندلسي السبتي الشهير بابن دحية الكلبي، ت: جمال عزون، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٢١هـ.
١٩. الآداب لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت : أبو عبد الله السعيد المندوه، الطبعة الأولى ( ١٤٠٨هـ )، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٢٠. الأدب المفرد لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣ ١٤٠٩هـ دار البشائر الإسلامية – بيروت.
٢١. الأربعون البلدانية (أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة) لأبي القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله المعروف بن عساكر، ت: مصطفى عاشور مكتبة القرآن، القاهرة.
٢٢. إرشاد الساري إلى صحيح البخاري لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، ط٧، ١٣٢٣هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر .
٢٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني، ت:

محمد سعيد ين عمر إدريس، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٢٤. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، إشراف: الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ.
٢٥. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت : عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دمشق – بيروت، ١٤١٤هـ.
٢٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت: طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.
٢٧. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، ت: عادل أحمد الرفاعي، ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي.
٢٨. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: الدكتور عز الدين علي السيد، ط٣، ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي، مصر .
٢٩. أسنى المطالب شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي.
٣٠. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، ت: طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.
٣١. أضواء على البحث والمصادر، عبد الرحمن عميرة، ١٣٩٧هـ، دار المعارف السعودية بالرياض.
٣٢. أطراف الغرائب والأفراد (للدارقطني)، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ت: جابر السريّع، التدمرية، الرياض، ١٤٢٨هـ.
٣٣. الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، للعلامة صالح الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٨ هـ.
٣٤. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ت: أحمد طنطاوي جوهري، ١٤٢٢هـ، دار ابن حزم .
٣٥. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن القيم

الجوزية)، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ.
٣٦. الإغراب لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي، ت: محمد الثاني بن عمر ابن موسى، ١٤٢١هـ، دار المآثر، المدينة المنورة.
٣٧. إكرام الضيف، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، ت: عبد الله الغرازي، ١٤٠٧هـ، مكتبة الصحابة بطنطا، مصر.
٣٨. إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ت: د.يحيى إسماعيل، ١٤١٩هـ، دار الوفاء، مصر .
٣٩. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغْلَطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي، ت: عادل محمد، وأسامة بن ابراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٢هـ.
٤٠. إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج البكجري الحنفي، ت: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٢هـ .
٤١. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا أبي نصر علي بن هبة الله، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مجلس دائرة المعارف، الهند، ١٣٨١هـ .
٤٢. الإلزامات والتتبع لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: الشيخ مقبل ابن هادي الوادعي،دار الكتب العلمية ط٢، ١٤٠٥هـ .
٤٣. الأمّ لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشّافعي، ت: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ١٤٢٢هـ، دار الوفاء،مصر .
٤٤. أمالي أبي بكر محمد بن سليمان الباغندي، ت: أشرف صلاح علي، ١٤١٧هـ مؤسسة قرطبة .
٤٥. أمالي الشجري، ليحيى بن الحسين الشجري، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٤٦. الأمالي لابن بشران عبد الملك بن محمد الأموي، ت: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ .

٤٧. الأمالي لأبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي، ت: الدكتور إبراهيم القيسي، ١٤١٢هـ، المكتبة الإسلامية، ودار ابن القيم، الدمام.

٤٨. الأمالي لعبد الملك بن محمد بن بشران، ت: أحمد بن سليمان، وعادل العزازي، ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض.

٤٩. الأمالي، لعبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران، ت: عادل العزازي، وأحمد سليمان، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥٠. الأمثال لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي الشيخ الأصبهاني، ت: عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٢هـ .

٥١. الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت: عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٨هـ .

٥٢. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٥٣. الأوائل، أبي بكر أحمد ابن أبي عاصم النبيل، ت: عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

٥٤. الأوائل، أبي بكر أحمد ابن أبي عاصم النبيل، ت: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ .

٥٥. الأوائل، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ .

٥٦. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ت: الدكتور أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، ١٤٠٥هـ، دار طيبة، الرياض .

٥٧. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت: صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، ط:٢، ١٤١٤هـ.

٥٨. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي،

ت: وصي الله بن محمد بن عباس، دار الراية، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٥٩. البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت – المدينة، ١٤٠٩هـ.

٦٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لمحمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، دار المؤيد، الرياض، ١٤١٧هـ.

٦١. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الشافعي الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٦٢. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، ت: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله ابن سليمان، وياسر بن كمال، ١٤٢٥هـ، دار الهجرة،الرياض .

٦٣. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، ت: أحمد بن سليمان، و عبد الله بن سليمان، دار الهجرة، السعودية، ١٤٢٥هـ.

٦٤. بذل الماعون في فضل الطاعون لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: أحمد الكاتب دار العاصمة، الرياض، ١٤١١هـ .

٦٥. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لعلي بن أبي بكر الهيثمي، ت: الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، طبع بمجمع الملك فهد، المدينة النبوية ١٤١٣هـ .

٦٦. بلوغ المرام من أدلة الأحكام لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: طارق عوض الله، دار العطاء، الرياض .

٦٧. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن قطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ت: الدكتور الحسين آيت سعيد، ١٤١٨هـ، دار طيبة .

٦٨. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن القطان الفاسي، ت: الحسين آيت سعيد، ١٤١٨هـ، دار طيبة، بالرياض.

٦٩. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، طبعته وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت .

٧٠. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ت: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٧١. تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف: بابن شاهين، ت: صبحي السامرائي، ١٤٠٤هـ، دار السلفية، الكويت.

٧٢. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، ت: الدكتور عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية .

٧٣. تاريخ أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ هـ.

٧٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لمحمد بن أحمد الذهبي، ت: الدكتور عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢ هـ .

٧٥. التاريخ الأوسط لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، ١٣٩٧ هـ.

٧٦. تاريخ الثقات، لأبي الحسين أحمد بن عبد الله العجلي، بترتيب: الهيثمي والسبكي، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٧٧. التاريخ الكبير لأبي بكر أحمد بن زهير بن أبي خيثمة، القسم الثاني والثالث، ت: صلاح بن فتحي هلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٧٨. التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٧٩. التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، طبعة الفاروق.

٨٠. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ت: عبد الرحمن المعلمي وآخرون.

٨١. تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٨٢. تاريخ جرجان لحمزة بن يوسف السهمي، تحت مراقبة محمد عبد المعين خان، عالم الكتب، بيروت ١٤٠١هـ .

٨٣. التاريخ عن ابن معين لعثمان بن سعيد الدَّارمي، ت: الدكتور أحمد نور سيف، دار المأمون، دمشق وبيروت .

٨٤. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر، ت: عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ .

٨٥. تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرَّزاز الواسطي المعروف ببحشل، ت: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٨٦. التاريخ، ليحيى بن معين، رواية الدوري، ت: أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز[سابقاً] مكة المكرمة،١٣٩٩هـ.

٨٧. تالي تلخيص المتشابه لأحمد بن علي ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، ت: مشهور ابن حسن، وأبي حذيفة أحمد الشقيرات، ١٤١٧هـ ، دار الصميعي، الرياض .

٨٨. تأويل مختلف الحديث لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت ١٣٩٣ هـ .

٨٩. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: علي محمد البجاوي، ومحمد علي النجار ، المكتبة العلمية، بيروت .

٩٠. التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم سبط العجمي، الدار العلمية، دلهي الهند، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٩١. تجريد أسماء الصحابة لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت .

٩٢. تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت –لبنان- ١٤٢٤هـ.

٩٣. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت .

٩٤. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزّي، ت: عبد الصمد بن شرف الدين، الدار القيِّمة، الهند، ١٣٨٤هـ .

٩٥. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم أبي زرعة العراقي، ت: عبد الله نوّارة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ.

٩٦. تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، لعبد الفتاح أبو غدة، ١٤١٤هـ، دار القلم، بيروت.

٩٧. التحقيق في أحاديث الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، ت: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

٩٨. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري لجمال الدين عبد الله ابن يوسف بن محمد الزيلعي، ١٤١٤هـ، دار ابن خزيمة، الرياض .

٩٩. التدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني، ١٤١٢هـ .

١٠٠. التَّدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم بن محمد الرافعي، ت: عزيز الله العطَّاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ .

١٠١. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: عبد الرحمن المعلمي، مصورة دار إحياء التراث العربي عن دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ١٣٧٧هـ.

١٠٢. تراجم البخاري، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، ت: علي بن عبد الله الزبن، دار هجر، مصر، ١٤١٢هـ.

١٠٣. الترغيب والترهيب لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ت: إبراهيم شمس الدين، ١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٠٤. الترغيب والترهيب لقوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة .

١٠٥. تسمية شيوخ أبي داود السجستاني، لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، ت: جاسم الفجي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٠٦. تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عالياً، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: عبد الله الجديع، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

١٠٧. تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري، ت: محمد أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.

١٠٨. التصريح بزوائد الجامع الصحيح، لمحمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

١٠٩. تطريز رياض الصالحين، لفيصل آل مبارك.

١١٠. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: الدكتور إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٦هـ .

١١١. التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي، ت: أحمد لبزار، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤١١هـ.

١١٢. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت: أحمد المباركي، أضواء المنتدى، السعودية، ط٣، ١٤٢٢هـ.

١١٣. التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، ت: إبراهيم الأبياري، ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت .

١١٤. تعظيم قدر الصَّلاة لمحمد بن نصر المروزي، ت: الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ١٤٠٦هـ .

١١٥. تغليق التعليق، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١١٦. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير، ت: سامي السلامة، دار طيبة، الرياض.

١١٧. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة،

١٤٢٠هـ، ابن حزم، بيروت.

١١٨. التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبدالغني ابن نقطة، (مصورة الطبعة دائرة المعارف الهندية بحيد آباد الدكن)، دار الحديث، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١١٩. التَّقييد والإيضاح لما اطلق واغلق من مقدمة ابن الصلاح لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي – حاشية مقدمة ابن الصلاح – ت: عبد الرحمن محمد عثمان دار الفكر، بيروت .

١٢٠. تكملة الإكمال لابن نقطة أبي بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي، ت: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ .

١٢١. تكملة العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: محمد بن صالح الدباسي، ١٤٢٧هـ .

١٢٢. التَّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، بعناية السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت .

١٢٣. تلخيص المتشابه في الرسم لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: سكينة الشهابي، ١٩٨٥م، دار طلاس، دمشق .

١٢٤. التلخيص على مستدرك الحاكم، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، ت: السيد هاشم الندوي، وآخرون، تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٢٥. تمام المنة في التعليق على فقه السنة لمحمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، الرياض .

١٢٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، ت: جماعة من أهل العلم، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب،١٣٨٧هـ .

١٢٧. التمييز لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، ت: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر،الرياض، ط٣، ١٤١٠هـ .

١٢٨. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن محمد بن علي ابن عراق الكناني، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري،

١٣٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٢٩. التنكيل بما في تأنيب الخطيب من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ت: ناصر الدين الألباني، ط٢، ١٤٠٣هـ، مصورة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، بالرياض.

١٣٠. تهذيب الآثار (الجزء المفقود) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: علي رضا ابن عبد الله رضا، ١٤١٦هـ، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا .

١٣١. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار (مسند عمر بن الخطاب)، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٣٢. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار لأبي جعفر محمد بن جرير ابن يزيد الطبري، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،القاهرة .

١٣٣. تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، الطبعة المنيرية، بدون تأريخ.

١٣٤. تهذيب التهذيب، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥هـ .

١٣٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن المزِّي، ت: الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ .

١٣٦. تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت: الدكتور عبد السلام هارون، ومعه جماعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٣٧. تهذيب سنن أبي داود لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزَرْعي بن قيم الجوزية، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت .

١٣٨. التواضع والخمول لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٣٩. الثِّقات لأبي حاتم محمد بن حبَّان البستي، مراقبة محمد عبد المعيد خان، طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٩٣هـ .

١٤٠. الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، ت: شرف الدين أحمد، وآخرون، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، ١٤٠١هـ.

١٤١. جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري ، ت: عبد القادر الأرنؤوط، ١٣٨٩هـ، مطبعة الملاح .

١٤٢. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ .

١٤٣. جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العلائي، ت: حمدي السَّلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ .

١٤٤. جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ط١٤٢١،٢هـ، دار السلام، الرياض.

١٤٥. الجامع الصَّحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام، الرياض، ، ١٤١٧هـ .

١٤٦. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن بردزبة البخاري، ط١٤٢١،٢هـ، دار السلام، الرياض.

١٤٧. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لأبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي، ت: أبي الأشبال الزهيري، ١٤١٤هـ دار ابن الجوزي، الدمام .

١٤٨. الجامع لأبي عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، طبعة مصطفى البابي الحلبي،ط١٣٩٨،٢هـ .

١٤٩. الجامع لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار السلام، الرياض، ١٤٢٠هـ

١٥٠. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب القاهرة.

١٥١. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد الأنصاري القرطبي، مكتبة الرياض الحديثة، بدون تأريخ.

١٥٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ الخطيب البغدادي، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

١٥٣. الجامع لشعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ .

١٥٤. الجامع لمعمر بن راشد في آخر مصنف عبد الرزاق، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ .

١٥٥. الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد الأندلسي المالقي المعروف بابن البيطار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ.

١٥٦. الجرح والتعديل عند ابن حزم الظاهري، ناصر الفهد، أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٣هـ.

١٥٧. الجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض .

١٥٨. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، ت: عبد الرحمن المعلمي، وآخرون، دار الفكر تصوير عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، ١٣٧٢هـ.

١٥٩. جزء ابن غطريف للجرجاني لمحمد بن أحمد بن الغطريف الجرجاني، ت: الدكتور عامر حسن صبري، ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت .

١٦٠. جزء أحمد بن عاصم، لأحمد بن عاصم، ت: مفيد خالد عيد، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

١٦١. جزء أشيب لأبي علي الحسن بن موسى الأشيب البغدادي، ت: خالد بن قاسم الردادي، ١٤١٠هـ، دار علوم الحديث، الفجيرة .

١٦٢. جزء الألف دينار لأحمد بن جعفر القطيعي، ت: بدر البدر، دار النفائس، الكويت ١٤١٤هـ .

١٦٣. الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق، لأبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي، ت: عبد الرحيم القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٦٤. الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد برواية أبي بكر المروزي، ت: خالد ابن عبد الله السبيت، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض .

١٦٥. جزء المصيصي لوين لأبي جعفر المصيصي، ت: مسعد السعدني، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ

١٦٦. جزء بيبى، لبيبى بنت عبدالصمد الهروية الهرثمية، ت: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي-الكويت، ١٩٨٦م.

١٦٧. جزء علي بن محمد الحميري لعلي بن محمد الحميري، ت : أبو طاهر زبير بن مجدد عليزئي.دار الطحاوي حديث أكادمي- الرياض، فيصل أباد ١٤١٣هـ.

١٦٨. الجزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر، لأبي الشيخ عبدالله بن جعفر بن حيان الأصبهاني، ت: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤١٧هـ.

١٦٩. جزء فيه أحاديث يحيى بن معين برواية أبي منصور الشيباني، ت: الدكتور عبد الله محمد حسن دمفو، ١٤٢٠هـ، دار المآثر، المدينة النبوية .

١٧٠. جزء فيه من حديث أبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج الكندي، ت: إسماعيل بن محمد الجزائري، ١٤٢٢هـ، دار المغني، الرياض .

١٧١. جزء محمد بن عبد الله الأنصاري، لأبي مسلم الكجي، ت: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار أضواء السلف بالرياض، ١٤١٨هـ.

١٧٢. جزء محمد بن عبد الله الأنصاري، لأبي مسلم الكجي، ويليه فوائد ابن ماسي، ت: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار أضواء السلف بالرياض، ط:٢، ١٤٢٩هـ.

١٧٣. الجهاد لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك، ت: الدكتور مساعد بن سليمان الراشد الحميد، ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية .

١٧٤. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية.

١٧٥. الحافظ الأزدي بين الجرح والتعديل، د.عبدالله بن مرحول السوالمة، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود، المجلد الرابع، سنة ١٤١٢هـ.

١٧٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، ت : الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٧٧. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، ت: محمد المدخلي، ومحمد أبو رحيم، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٧٨. حديث أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري، ت: الدكتور حسن البلوط، ١٤١٨هـ، أضواء السلف، الرياض .

١٧٩. حديث شعبة لأبي الحسين محمد بن المظفر البغدادي، ت: صالح عثمان اللحام، ١٤٢٤هـ، الدار العثمانية، الأردن .

١٨٠. حديث مصعب بن عبد الله الزبيري لأبي القاسم البغوي، ت: صالح عثمان اللحام، ١٤٢٤هـ، الدار العثمانية، الأردن .

١٨١. حديث هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ت: الدكتور عبد الله ابن وكيل الشيخ، ١٤١٩هـ، دار اشبيليا، الرياض .

١٨٢. حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٩هـ .

١٨٣. حياة الحيوان الكبرى، لكمال الدين محمد بن موسى الدَّميري، ت: إبراهيم ابن صالح، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٦هـ.

١٨٤. خلق أفعال العباد لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: الدكتور فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض .

١٨٥. الدراري المضية شرح الدرر البهية، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٨٦. الدراية في تخريج أحاديث الهداية لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة بيروت .

١٨٧. الدعاء، لسليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، ت : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٨٨. الدعوات الكبير لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: بدر بن عبد الله البدر، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤١٤هـ .

١٨٩. دلائل النبوة لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ .

١٩٠. دلائل النبوة لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي، ت: الدكتور عامر حسن صبري، ١٤٠٦هـ دار حراء،مكة المكرمة .

١٩١. دلائل النبوة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: الدكتور محمد رواس قلعجي وعبد البر عباس، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت .

١٩٢. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٣٨٧هـ.

١٩٣. ذخيرة الحفاظ لمحمد بن طاهر المقدسي، ت: الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، ١٤١٦هـ، دار السلف، الرياض .

١٩٤. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: محمد شكور الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ.

١٩٥. ذكر المدلسين، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ت: حاتم العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.

١٩٦. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لأبي حفص عمر بن شاهين، ت: حماد الأنصاري، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ.

١٩٧. ذيل تاريخ بغداد، لمحب الدين أبي عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، صحح بمشاركة قيصر فرح، الطبعة الهندية.

١٩٨. ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٩. ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل عبد الرحيم العراقي، ت: د.عبد الكريم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
٢٠٠. رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي، ت: عبد الله الليثي ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت .
٢٠١. رجال صحيح مسلم لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، ت: عبد الله الليثي، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت .
٢٠٢. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، لمحمد أمين ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي.
٢٠٣. الرد على الجهمية لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، ت: بدر بن عبد الله البدر، ط٢، ١٤١٦هـ ، دار ابن الأثير، الكويت.
٢٠٤. رسالة أبي داود لأهل مكة لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: لطفي الصباغ، دار العربية، بيروت .
٢٠٥. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني، ت: محمد المنتصر الزمزمي الكتاني، ط٤، ١٤٠٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت .
٢٠٦. الرسالة لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية .
٢٠٧. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٢هـ.
٢٠٨. الرواة عن سعيد بن أبي عروبة، لحاتم العوني، منشور ضمن كتاب للمؤلف: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٨هـ.
٢٠٩. روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، المكتب الإسلامي.
٢١٠. زاد المعاد في هدي خير العباد لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ت: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، ٤، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة .

٢١١. الزهد الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: عامر حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢١٢. الزهد لابن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط٢، ١٤٠٨هـ، دار الريان للتراث، القاهرة .

٢١٣. الزهد لأحمد بن حنبل، ت: عبد العلي عبد الحميد، دار التراث، مصر .

٢١٤. الزهد لوكيع بن الجراح الرؤاسي، ت: الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، ط٢، ١٤١٥هـ، دار الصميعي، الرياض .

٢١٥. الزهد، لعبد الله بن المبارك المروزي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٢١٦. الزهد، لهنّاد بن السري الكوفي، ت: عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٦هـ.

٢١٧. زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام، لعمر بن عبدالله المقبل، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٩هـ.

٢١٨. زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة لخلدون الأحدب، دار القلم، دمشق .

٢١٩. زوائد سنن أبي داود على الصحيحين والكلام على علل بعض حديثه، لعبدالعزيز الطريفي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٢٢٠. سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ت: الدكتور أحمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ١٤٠٨هـ .

٢٢١. سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدراقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، ت: محمد الأزهري، ١٤٢٧هـ، الفاروق الحديثة، القاهرة.

٢٢٢. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ١٤١٤هـ.

٢٢٣. سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، ت: محمد بن علي

الأزهري، الفاروق الحديثة بمصر، ١٤٢٧هـ .
٢٢٤. سؤالات أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن بكير للدارقطني، ت: علي حسن عبد الحميد، ١٤٠٨هـ، دار عمار، عمان.
٢٢٥. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ت: الدكتور عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، ١٤١٨هـ .
٢٢٦. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر،١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
٢٢٧. سؤالات الحاكم للدارقطني لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، ت: الدكتور موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ .
٢٢٨. سؤالات السلمي للدارقطني، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، ت: فريق من الباحثين، بإشراف الحميد والجريسي، ١٤٢٧هـ، توزيع مؤسسة الجريسي.
٢٢٩. سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، ت: الدكتور موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ .
٢٣٠. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني، ت: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.
٢٣١. سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، ت: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي .
٢٣٢. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، ت : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.
٢٣٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.
٢٣٤. سلسلة الأحاديث الضعيفة الموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢٣٥. السنة لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، ت: الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٩هـ .

٢٣٦. السنة لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، ت: الدكتور عطيه الزهراني، ط ٢، ١٤١٥هـ، دار الراية، الرياض .

٢٣٧. السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، ت: الدكتور محمد سعيد سالم القحطاني، ١٤٠٦هـ، دار ابن القيم، الدمام .

٢٣٨. السنن ( كتاب التفسير ) لسعيد بن منصور النيسابوري، ت: الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، ١٤١٤هـ، دار العصيمي، الرياض .

٢٣٩. سنن ابن ماجه بحاشية السندي، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت .

٢٤٠. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ط٢، ١٤٢١هـ، دار السلام، الرياض.

٢٤١. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط٢،١٤٢١هـ، دار السلام، الرياض.

٢٤٢. سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، ت: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٢٤٣. السنن الصُّغرى ( المجتبى ) لأحمد بن شعيب النَّسائي، الطبعة المصرية .

٢٤٤. السنن الصُّغرى ( المجتبى ) لأحمد بن شعيب النَّسائي، دار السلام، الرياض، ١٤٢٠هـ .

٢٤٥. السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مجلس دائرة المعارف، الهند، ١٣٤٤هـ .

٢٤٦. السنن الكبرى، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي، ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٤٧. سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط٢،١٤٢١هـ، دار السلام، الرياض.

٢٤٨. السنن لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت ١٣٨٦هـ .

٢٤٩. السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر .

٢٥٠. السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار السلام، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٥١. السنن لسعيد بن منصور النيسابوري، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ .

٢٥٢. السنن لمحمد بن يزيد بن ماجة القزويني، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الجيل ١٤١٨هـ .

٢٥٣. السنن لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٢٥٤. السنن لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني،دار السلام، الرياض، ١٤٢٠هـ .

٢٥٥. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.

٢٥٦. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، ت: صلاح فتحي هلل، ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض .

٢٥٧. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لهبة الله بن الحسن اللالكائي، ت: الدكتور أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ .

٢٥٨. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

٢٥٩. شرح السنة لحسين بن مسعود البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ١٤٠٣هـ .

٢٦٠. شرح رياض الصالحين، لمحمد بن عثيمين، مدار الوطن، ١٤٢٦هـ.
٢٦١. شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، ت: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط٢، ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض .
٢٦٢. شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي، الشهير بابن رجب، ت: نور الدين عتر، درا الملاح، دمشق، ١٣٩٨هـ.
٢٦٣. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٢، ١٤٢٧هـ.
٢٦٤. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ت: محمد زهري النجار، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
٢٦٥. شرف أصحاب الحديث لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ت: الدكتور محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة .
٢٦٦. الشَّريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُري، ت: الدكتور عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ .
٢٦٧. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.
٢٦٨. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المأربي، مكتبة ابن تيمية، مصر .
٢٦٩. شمائل النبي ﷺ لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: الدكتور ماهر الفحل، ٢٠٠٠م، دار الغرب الإسلامي .
٢٧٠. الصارم المنكي في الردِّ على السُّبكي لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ .
٢٧١. الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ١٣٧٦هـ، دار العلم للملايين .
٢٧٢. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لعلي بن بَلْبَان الفارسي، ت: شعيب

الأرناؤوط، ط٣، ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٧٣. الصَّحيح المسند لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، ت: محمد فـؤاد عبـد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٢٧٤. الصَّحيح المسند لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، دار السلام، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٧٥. الصَّحيح لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ .

٢٧٦. صحيح مسلم بشرح النووي لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ط٢، ١٣٩٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

٢٧٧. صيانة صحيح مسلم لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، ت: الدكتور موفق عبد القادر، دار الغرب، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ .

٢٧٨. الضعفاء الصغير للبخاري، ت: محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٧٩. الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت: محمود إبراهيم زايد، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب.

٢٨٠. الضُّعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ .

٢٨١. الضعفاء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، ت: الدكتور فاروق حمادة، ١٤٠٥هـ، دار الثقافة، الدار البيضاء .

٢٨٢. الضعفاء والمتروكين لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: الدكتور محمد لطفي الصباغ، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت .

٢٨٣. الضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ت: محمود إبراهيم زايد، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب .

٢٨٤. الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٠٦هـ.

٢٨٥. الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه ومجهول روى ما لا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٨٦. ضعيف سنن أبي داود، للألباني، إشراف الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٨٧. الطب النبوي لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: الدكتور مصطفى خضر التركي، ١٤٢٧هـ، دار ابن حزم، بيروت .

٢٨٨. الطب النبوي لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت: أحمد رفعت البدراوي، ١٤٠٤هـ، دار إحياء العلوم، بيروت .

٢٨٩. طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٣هـ.

٢٩٠. الطبقات الكبرى ( القسم المتمم )، لابن سعد، ت: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٢٩١. الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت.

٢٩٢. طبقات المحدِّثين بأصبهان لأبي الشَّيخ عبد الله بن محمد الأنصاري، ت: الدكتور عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ .

٢٩٣. الطَّبقات لأبي الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري، ت: مشهور حسن سلمان، ١٤١١هـ، دار الهجرة للنشر والتوزيع .

٢٩٤. الطبقات لخليفة بن خياط العصفري، ت: الدكتور أكرم ضياء العمري،ط٢، ١٤٠٢هـ، دار طيبة، الرياض .

٢٩٥. الطبقات، لأبي عمرو خليفة بن خياط شباب العصفري، رواية التستري، ت: أكرم العمري، دار طيبة، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢٩٦. طرح التثريب في شرح التقريب لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسيني

العراقي، دار إحياء التراث العربي .

٢٩٧. الطيوريات لأبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الطيوري، انتخاب أبي طاهر السلفي ت: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، ١٤٢٥هـ أضواء السلف، الرياض .

٢٩٨. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٢٩٩. العبر في خبر من غبر، لشمس الدين بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: أبو هاجر محمد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تأريخ.

٣٠٠. العظمة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، ت: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ.

٣٠١. علل الأحاديث في صحيح مسلم لأبي الفضل محمد بن الحسين الجارودي لابن عمَّار الشهيد، ت: علي بن حسن، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٢هـ .

٣٠٢. علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي، ت: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، الأردن، ١٤٠٦هـ.

٣٠٣. علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي،ت: محب الدين الخطيب، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ .

٣٠٤. علل الحديث ومعرفة الرجال عن أحمد رواية المروذي وغيره، ت: صبحي البدري السامرائي، ١٤٠٩هـ مكتبة المعارف، الرياض .

٣٠٥. العلل الصغير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: عادل الزرقي، دار المحدث، الرياض، ١٤٢٥هـ.

٣٠٦. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: خليل الميس، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

٣٠٧. العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: الدكتور محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ .

٣٠٨. العلل ومعرفة الرجال عن أحمد برواية عبد الله، ت: الدكتور وصي الله عباس،

١٤٠٨هـ المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت ، الرياض .

٣٠٩. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رواية ابنه عبد الله، ت: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٣١٠. العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، ت: فريق من الباحثين، إشراف: الحميد والجريسي، ١٤٢٧هـ،(مجلد واحد) بدون ناشر.

٣١١. علم زوائد الحديث، دراسة ومنهج ومصنّفات، لعبدالسلام محمد علّوش، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣١٢. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، ت: الدكتور نور الدين عتر، ١٣٩٧هـ،دار الفكر المعاصر، بيروت .

٣١٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني الوفاة: ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٣١٤. عمل اليوم والليلة لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المجلد التاسع من السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٣١٥. عمل اليوم والليلة لأحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الشافعي المعروف بابن السني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ت: عبد الرحمن المعلمي وآخرون.

٣١٦. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٨هـ.

٣١٧. غريب الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، ت: الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٥هـ .

٣١٨. غريب الحديث لأبي سليمان حمْد بن محمد الخطَّابي، ت: عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٢هـ .

٣١٩. غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت:د. عبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٣٢٠. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ت: محمد عبد المعيد خان، دار

الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٦هـ.

٣٢١. الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل، لعبد القادر الجيلان، اعتنى به: صلاح عويظة، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٣٢٢. غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لخلف بن عبد الملك بن بشكوال أبو القاسم، ت: عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣٢٣. الفائق في غريب الحديث، لمحمود بن عمر الزمخشري، ت:علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢.

٣٢٤. فتح الباب في الكنى والألقاب لمحمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، ت: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٧هـ .

٣٢٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفيحاء بدمشق، تصوير الطبعة السلفية الأولى.

٣٢٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي، الشهير بابن رجب، ت: طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٧هـ.

٣٢٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، ت: عبد الكريم الخضير، ومحمد الفهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٣٢٨. فتح المغيث لمحمد بن عبد الرحمن السَّخاوي، ت: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط٢، ١٤١٢هـ .

٣٢٩. الفتن، لنعيم بن حماد المروزي، ت: سهيل زكّار، المكتبة التجارية مصطفى الباز، مكة المكرمة.

٣٣٠. فتوح مصر وأخبارها لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم المصري، ت: محمد الحجيري، ١٤١٦هـ، دار الفكر، بيروت .

٣٣١. الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لمحمد بن علان الدمشقي، دار إحياء التراث

العربي، بيروت .

٣٣٢. الفصل للوصل المدرج في النقل لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: الدكتور محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الرياض، ١٤١٨هـ .

٣٣٣. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، ت: الدكتور وصي الله محمد عباس ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٣٣٤. الفوائد (الغيلانيات)، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ت: حلمي كامل، ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٧هـ.

٣٣٥. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ت: عبد الرحمن يحيى المعلمي، ط٣، ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي، بيروت .

٣٣٦. الفوائد المعللة لأبي زرعة الدمشقي، دار الإمام الذهبي، الكويت .

٣٣٧. الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات) لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني ت: خليل بن محمد العربي، ١٤١٩هـ، دار الراية، الرياض .

٣٣٨. الفوائد المنتخبة العوالي عن الشيوخ الثقات (الغيلانيات) لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، ت: الدكتور مرزوق بن هياس الزهراني، ١٤١٧هـ، دار المأمون للتراث .

٣٣٩. الفوائد المنتقاة الحسان العوالي لأبي عمرو السمرقندي، ت: أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٨هـ .

٣٤٠. الفوائد لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي، ت: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٢هـ .

٣٤١. الفوائد لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن عيسى بن منده، ت: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن – القاهرة .

٣٤٢. الفوائد، لأبي القاسم تمّام بن محمد الرازي، ت: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٨هـ.

٣٤٣. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي

المالكي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
٣٤٤. فيض القدير، لعبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.
٣٤٥. القاموس المحيط،لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٣٤٦. القدر لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، ت : عمرو عبد المنعم سليم، ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، بيروت .
٣٤٧. قرى الضيف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن سفيان (ابن أبي الدنيا)، ت: عبد الله المنصور، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ.
٣٤٨. قصيدة المقدسي في المدلسين، ت: عاصم القريوتي، ١٤٠٧هـ.
٣٤٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، ت: محمد عوامة وآخر، ١٤١٣هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.
٣٥٠. الكافي لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، ت: الدكتور عبد الله التركي دار هجر .
٣٥١. الكامل في التاريخ، لعز الدين ابن الأثير الجزري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٣٥٢. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة: الثانية، ت : لجنة من المختصين.
٣٥٣. كتاب الأموال، لحميد بن زنجويه، ت: شاكر ذيب فياض الخوالدة، ط٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الأسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ.
٣٥٤. كتاب المجروحين من المحدثين، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البُستي السجستاني، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ.
٣٥٥. كتاب المختلطين، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن الأمير سيف الدين بن كَيْكَلْدِي العلائي الدمشقي الشافعي، ت: رفعت فوزي، وعلي مزيد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٧هـ.
٣٥٦. كشف الأستار عن زوائد البزّار لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ .

٣٥٧. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لإبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، ت: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ .

٣٥٨. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، العجلوني،إسماعيل بن محمد الجراحي، دار إحياء التراث العربي.

٣٥٩. كشف المشكل من حديث الصحيحين لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ت: علي حسين البواب، دارالوطن، الرياض ١٤١٨هـ .

٣٦٠. كشف النقاب عن الأسماء والألقاب لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ت: عبد العزيز بن راجي الصاعدي، ١٤١٣هـ .

٣٦١. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، مطبعة دار السعادة، بمصر.

٣٦٢. الكنى لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ملحق بآخر التاريخ الكبير .

٣٦٣. الكنى والأسماء لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين، ت: الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ١٤٠٤هـ، الجامعة الإسلامية .

٣٦٤. الكنى والأسماء لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ت: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، بيروت .

٣٦٥. الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي، ت: أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١هـ.

٣٦٦. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبي البركات محمد بن أحمد ابن الكيال، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، ١٤١٠هـ،دار المأمون، بيروت.

٣٦٧. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لمحمد بن أحمد الذهبي المعروف بالكيال، ت: حمدي السلفي، ١٤٠١هـ، المطبعة السلفية ومكتبالها، القاهرة.

٣٦٨. اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٣٦٩. اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير

الجزري، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.

٣٧٠. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت .

٣٧١. لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط٣،١٤٠٦هـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت .

٣٧٢. المؤتلف والمختلف لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: الدكتور موفق عبد القادر، دار الغرب، بيروت، ١٤٠٦هـ .

٣٧٣. المتفق والمفترق لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: الدكتور محمد الحامدي، دار القادري، دمشق، ١٤١٧هـ .

٣٧٤. المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: الدكتور باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض.

٣٧٥. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبَّان البستي، ت: محمود إبراهيم، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ .

٣٧٦. مجلس ابن فاخر الأصبهاني، لمعمر بن عبد الواحد بن رجاء بن عبد الواحد بن محمد بن الفاخر أبو أحمد القرشي العبشمي السمري الاصبهاني، ت : نبيل سعد الدين جرار، مكتبة البشائر الاسلامية، لبنان/بيروت، ١٤٢٢هـ .

٣٧٧. مجلس إملاء لأبي عبدالله محمد بن عبدالواحد بن محمد الدقاق في رؤية الله تبارك وتعالى، لمحمد بن عبدالواحد بن محمد الأصبهاني، ت:الشريف حاتم بن عارف العوني، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٧م.

٣٧٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

٣٧٩. المجموع شرح المهذب للشيرازي، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت: محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي.

٣٨٠. مجموع فتاوى ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد القاسم، طبعة مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ .

٣٨١. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري لمحمد بن عمرو بن البختري البغدادي الرزاز، ت: نبيل الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٢هـ .

٣٨٢. مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري، لمحمد بن عمرو بن البختري بن مدرك بن سليمان البغدادي الرزاز، ت : نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الاسلامية، لبنان/بيروت-١٤٢٢هـ.

٣٨٣. محاسن الإصطلاح للبلقيني، ت: الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة .

٣٨٤. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، ت: الدكتور محمد عجاج الخطيب،دار الفكر، بيروت .

٣٨٥. المحرر في الحديث لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي، ت: عادل الهدبا، ومحمد علوش، دار العطاء، الرياض .

٣٨٦. المحلّى لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، ت: أحمد شاكر، دار الفكر، بيروت .

٣٨٧. مختصر زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: صبري عبد الخالق، ١٤١٢هـ، دار الكتب الثقافية، بيروت .

٣٨٨. مختصر سنن أبي داود للمنذري، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت .

٣٨٩. المختلطين لصلاح الدين أبي سعيد خليل كيكلدي بن عبد الله العلائي، ت: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

٣٩٠. المدخل إلى الصَّحيح لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، ت: الدكتور ربيع المدخلي، مكتبة الفرقان، الإمارات .

٣٩١. المراسيل لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ .

٣٩٢. المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ت: شكر الله القوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ .

٣٩٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي بن سلطان محمد القاري، ت: جمال عيتاني ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، لبنان .

٣٩٤. مسائل أحمد برواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية .

٣٩٥. مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ١٤٠٠هـ .

٣٩٦. مسائل الإمام أحمد برواية صالح، ت: طارق بن عوض الله، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ .

٣٩٧. مساوئ الأخلاق ومذمومها لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي، ت: مصطفى شلبي، مكتبة السَّوادي، جدة، ١٤١٢هـ .

٣٩٨. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، ت: السيد هاشم الندوي، وآخرون، تصوير دار المعرفة، بيروت.

٣٩٩. المستفاد في مبهمات المتن والإسناد لولي الدين العراقي، ت: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الحميد البر، دار الوفاء، مصر .

٤٠٠. مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت: عادل العزازي، وأحمد المزيدي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

٤٠١. مسند أبي بكر الصديق لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي، ت: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت .

٤٠٢. مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود، ت: محمد التركي، ١٤٢٠هـ، دار هجر، مصر.

٤٠٣. مسند أبي عوانة لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني، دار المعرفة – بيروت .

٤٠٤. مسند أبي يعلى الموصلي، لأحمد بن علي بن المثنى التميمي، ت: حسين سليم أسد، ط٢، ١٤١٢هـ، دار الثقافة العربية، دمشق بيروت.

٤٠٥. مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، ت: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ.

٤٠٦. مسند الإمام أحمد، لأحمد بن حنبل الشيباني، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط٢، ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٠٧. مسند الحميدي، لعبد الله بن الزبير القرشي الحميدي، ت: حسين سليم أسد الداراني، ط٢، ١٤٢٣هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.

٤٠٨. مسند الشافعي بترتيب الأمير سنجر بن عبد الله الناصري، ت: الدكتور ماهر الفحل، ١٤٢٥هـ، دار غراس للنشر والتوزيع .

٤٠٩. مسند الشَّاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ .

٤١٠. مسند الشهاب لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ .

٤١١. المسند الصحيح المختصر من السُّنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ط١٤٢١،٢هـ، دار السلام، الرياض.

٤١٢. مسند علي بن الجعد لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، ت: عامر أحمد حيدر، ١٤١٠هـ، مؤسسة نادر، بيروت .

٤١٣. المسند لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحُميدي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت .

٤١٤. المسند لأبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي، دار المعرفة، بيروت .

٤١٥. المسند لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، ت: الدكتور محفوظ الرحمن السلفي، ١٤١٠هـ مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٤١٦. المسند لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ت: أحمد محمد شاكر، ١٣٦٨هـ، دار المعارف مصر.

٤١٧. المسند لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، ت: جماعة من أهل العلم، ١٤١٦هـ مؤسسة

الرسالة، بيروت .
٤١٨. المسند لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، ت: حسين أسد دار المأمون، بيروت، ١٤٠٤هـ .
٤١٩. المسند لإسحاق بن راهويه الحنظلي، ت: الدكتور عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، ١٤١٢هـ .
٤٢٠. المسند لمحمد بن هارون الروياني، ت: أيمن أبو يماني، ١٤١٦هـ، مؤسسة قرطبة، مكة .
٤٢١. مشارق الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، طبع المكتبة العتيقة، ودار التراث .
٤٢٢. مشاهير علماء الأمصار لابن حبان محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ت: م. فلايشهمر ، دار الكتب العلمية، بيروت .
٤٢٣. مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ .
٤٢٤. مشيخة ابن البخاري، لجمال الدين أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري الحنفي، ت:عوض الحازمي، دار عالم الفؤاد، مكة، ١٤١٩هـ.
٤٢٥. مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجة أحمد بن أبي بكر البوصيري لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، ت: محمد المنتقى الكشناوي، ط٢، ١٤٠٣هـ، دار العربية، بيروت .
٤٢٦. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، ت: كمال الحوت، دار الجنان، ١٤٠٦هـ.
٤٢٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرىء، ت: خضر الجواد، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م.
٤٢٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرىء، اعتنى به: عادل مرشد، بدون دار نشر.
٤٢٩. المصنف في الأحاديث والآثار،لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت: كمال

يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٤٣٠. المصنف في الأحاديث والآثار،لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت: محمد عوامة، دار قرطبة، لبنان، ١٤٢٧هـ.
٤٣١. المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ .
٤٣٢. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ١٣٩٢هـ.
٤٣٣. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثَّمانية لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: جماعة من أهل العلم، طبع بإشراف الدكتور سعد بن ناصر الشثري، ١٤١٩هـ، دار العاصمة الرياض .
٤٣٤. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مكتبة عباس الباز.
٤٣٥. معالم السنن لأبي سليمان حمْد بن محمد الخطَّابي، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت .
٤٣٦. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٤٣٧. معجم البلدان. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٤٣٨. معجم الشيوخ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف .
٤٣٩. معجم الشيوخ لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، ت: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة ، دار الإيمان، بيروت .
٤٤٠. معجم الصحابة لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي، ت: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ١٤١٨هـ .

٤٤١. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ت: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٤٤٢. معجم الصحابة، لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي، ت: محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ١٤٢١هـ.

٤٤٣. المعجم الصغير، لأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٤٤٤. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي السلفي، ١٩٧٨م، الدار العربية للطباعة، بغداد .

٤٤٥. المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، ت: سكينة الشهابي، دار الفكر، بيروت .

٤٤٦. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، ت: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ١٤١٠هـ .

٤٤٧. المعجم لأبي سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي، ت: وتخريج عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، الرياض .

٤٤٨. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبدالله بن عبدالعزيز البكري، ت: مطفى السَّقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٤٤٩. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، ت: الدكتور عبد العليم بن عبد العظيم البستوي مكتبة الدار - المدينة المنورة، ١٤٠٥ هـ .

٤٥٠. معرفة الرجال عن ابن معين برواية أحمد بن محمد بن محرز، ت: محمد القصَّار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ .

٤٥١. معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز، ت: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ.

٤٥٢. معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن

أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: إبراهيم إدريس، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤٥٣. معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي لأبي بكر أحمد ابن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية .

٤٥٤. معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ت: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٩هـ.

٤٥٥. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: طيار آلتي قولاچ، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ.

٤٥٦. معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، ت: معظم حسين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ .

٤٥٧. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: السيد معظم حسين، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٤٥٨. المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي، ت: أكرم ضياء العمري، ١٤١٠هـ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٤٥٩. المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الآثار لأبي الفضل العراقي، ت: أشرف عبد المقصود، ١٤١٥هـ، مكتبة طبرية، الرياض .

٤٦٠. المغني في الضعفاء لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: الدكتور نور الدين عتر، دار إحياء التراث الإسلامي بقطر .

٤٦١. المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، ت: الدكتور عبد الله التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر .

٤٦٢. المغني، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، ت: عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ.

٤٦٣. المفاريد لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، ت: عبد الله الجديع، مكتبة دار الأقصى،

الكويت، ١٤٠٥هـ .

٤٦٤. المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصبهاني، ت: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان .

٤٦٥. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي .

٤٦٦. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، اسم المؤلف: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩ هـ .

٤٦٧. مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: الدكتور عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت .

٤٦٨. مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٤٦٩. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي لنور الدين الهيثمي، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية .

٤٧٠. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي، ت: نايف الدعيس، دار تهامة، ١٤٠٢هـ.

٤٧١. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي، ت: أيمن البحيري، دار الآفاق العربية .

٤٧٢. من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت: الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ١٤٢٦هـ .

٤٧٣. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين برواية يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي، ت: الدكتور أحمد نور سيف، دار المأمون، دمشق وبيروت .

٤٧٤. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، لأبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان، ت: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.

٤٧٥. المنار المنيف في الصَّحيح والضعيف لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزَرْعي ابن قيم الجوزية، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٣هـ .

٤٧٦. المنتخب من علل الخلال لأبي عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ت: طارق بن عوض الله، دار الراية، الرياض، ١٤١٩هـ .

٤٧٧. المنتخب من مسند عبد بن حميد أبي محمد الكشي، ت: السامرائي والصعيدي، مكتبة السُّنة، القاهرة، ١٤٠٨هـ .

٤٧٨. المنتقى من السنن المجردة لابن الجارود عبد الله بن علي النيسابوري، ت: عبدالله عمر البارودي، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتاب الثقافية بيروت .

٤٧٩. المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي، ت: أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م .

٤٨٠. المنفردات والوحدان لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، ت: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت .

٤٨١. منهج النسائي في الجرح والتعديل للدكتور قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث .

٤٨٢. المواهب الجليل بشرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد بن الحطاب، دار الفكر.

٤٨٣. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية،الطبعة الأولى.

٤٨٤. الموضح لأوهام الجمع والتفريق لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ١٤٠٧هـ دار المعرفة، بيروت .

٤٨٥. الموطَّأ لمالك بن أنس الأصبحي برواية أبي مصعب الزهري المدني، ت: الدكتور بشار عواد معروف،ومحمود محمد خليل،ط٣، ١٤١٨هـ،مؤسسة الرسالة، بيروت .

٤٨٦. الموطَّأ لمالك بن أنس الأصبحي برواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، ت: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي .

٤٨٧. الموطَّأ لمالك بن أنس الأصبحي برواية يحيى بن يحيى الليثي، ت: محمد فؤاد عبد

الباقي دار إحياء التراث العربي، مصر .

٤٨٨. الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، ط٣، ١٤١٨هـ.

٤٨٩. ميزان الإعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٤٩٠. ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن شاهين، ت: سمير الزهيري، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٨هـ.

٤٩١. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: حمدي السَّلفي، دار ابن كثير، دمشق .

٤٩٢. نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: علي حسن عبد الحميد الحلبي، ١٤١٣هـ، دار ابن الجوزي .

٤٩٣. نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، المكتبة الإسلامية، ط٢، ١٣٩٣هـ.

٤٩٤. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لمحمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، ت: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، الرياض .

٤٩٥. النُّكت الظِّراف على تحفة الأشراف لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني،ت: عبد الصمد بن شرف الدين، الدار القيمة، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ .

٤٩٦. النُّكت على كتاب ابن الصلاح لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: الدكتور ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٠٤هـ .

٤٩٧. نهاية الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط لعلاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة .

٤٩٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، ت: محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، المكتبة الإسلامية، ١٣٨٣هـ.

٤٩٩. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني، ت: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، ط٤، ١٤١٧هـ.

٥٠٠. الهداية شرح بداية المبتدي مع شرح فتح القدير، لبرهان علي بن أبي بكر المرغيناني، دار الفكر.

٥٠١. هدي السَّاري مقدمة فتح الباري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد محب الدين الخطيب، ١٣٨٠هـ المطبعة السلفية .

٥٠٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس أحمد بن محمد بن خَلِّكان، ت: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

# فِهْرِس المَوْضُوعَات

# فِهرِسُ المَوْضُوعَات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فهذا ملخصٌ عن عملي في هذه الرسالة والتي كان عنوانها: زوائد السنن الأربع على الصحيحين في الأطعمة تنظيم طرقها ودراسة أسانيدها، والحكم عليها.

وقد بدأت البحث بمقدمة ذكرت فيها بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة العمل فيه.

ثم ثنّيت بتمهيد ذكرت فيه تراجم موجزة للأئمة الأربعة (أصحاب السنن)، وعرّفت بعلم الزوائد وأهم الكتب المصنفة فيه، ودرست دراسة لغوية وفقهية للأطعمة من خلال الزوائد.

ثم شرعت في صلب الموضوع وهو دراسة أحاديث الأطعمة الزائدة في السنن الأربعة على الصحيحين أو أحدهما، وأعني بذلك متن الأحاديث الزائدة في السنن الأربعة غير الموجود في الصحيحين أو أحدهما لا من طريق الصحابي الذي رواه ولا من طريق غيره، أو كان متن الحديث الزائد قد خُرّج في الصحيحين أو أحدهما ولكن من طريق صحابي آخر، أو كان متن الحديث الزائد قد خُرّج فيهما أو في أحدهما ومن طريق الصحابي نفسه إلا أن في الكتاب المزيد وجدت فيه زيادة مؤثرة ينبني عليها حكم جديد.

ثم قمت بتخريج الأحاديث الزائدة من مصادر السنة النبوية، وبدأت بتخريج الروايات من المصادر التي خرجت تلك الروايات نفسها من طريق المؤلف نفسه، ثم خرجته من المصادر التي توجد فيها متابعة تامة لمؤلف الكتاب موضوع البحث في شيخه، ثم المتابعة له في من فوق شيخه في الإسناد إلى الصحابي في المرفوع، أو من دونه في الموقوف.

ثم قمت بدراسة أسانيدها فإذا كان إسناد المصنف صحيحاً اكتفيت بذلك، وراعيت ما كان من اختلاف في السند والمتن، وما كان من حديث حسن فما دونه

درست متابعاته وشواهده ما يرقى به الحديث من الحسن إلى الصحيح، أو من الضعيف إلى الحسن لغيره.

وأما ما يخص الرواة فالمتفق على توثيقهم أو على تضعيفهم ذكرت من عناصر ترجمتهم ما يميزهم: من الاسم والنسب، والكنية، واللقب، وذكرت اثنين فقط من شيوخهم واثنين من تلاميذهم إن وجد، وراعيت في ذلك من كان مذكورا في الإسناد المدروس، ثم ذكرت ما يفيد خلاصة القول في توثيقهم، أو تضعيفهم، وأحلت على المصادر المستفاد منها ترجمتهم، وأما الراوي المختلف فيه، فذكرت العناصر المميزة له كما سبق، وعرضت الأقوال المختلفة فيه دون تكرار ولا إخلال بما له أثر في حال الراوي، ثم ذكرت خلاصة كلام الأئمة في بيان حاله، مع تعليلي لما خلصت إليه في حاله.

ثم حكمت على الحديث من خلال ما سبق من دراسة الإسناد، وبيان لأحوال الرواة مراعيا ما اعترى السند من اتصال أو انقطاع، وما كان في الحديث من شذوذ أو علة.

وبعد حكمي على أحاديث الباب ذكرت ما يتعلق بها من مسائل فقهية باختصار.

وأما ما يتعلق بترتيب الأحاديث فقد ابتدأت بأحاديث سنن أبي داود، ثم الترمذي، ثم ابن ماجة.

ثم ذكرت في نهاية الرسالة أهم النتائج التي توصّلت إليها من خلال البحث.

ثم قمت بوضع فهرس للآيات، والأحاديث والآثار، والأعلام، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**Kingdom of Saudi Arabia**
**Ministry of High Education**
**Immam Mohammad Bin Saud Islamic University.**
**The Faculty of Jurisprudence**
**The Sunni part and its sciences.**

---

# Augmentations of the Four Sunnis according to Sahehain in hadeeths of Foods.

## Arranging its methods and the study of its deeds and the judge on them.

**This message is introduced to get the degree of in The Sunni part and its sciences.**

**Prepared by the student : Abdullah Ibn Abdularahman AlKhuraiji**

**At the supervisor of Sheikh Pro. Yasser Mohammed Shahata**

**The member of teaching authority at The Faculty of jurisprudence**

# Introduction

**In the name of Allah, the most merciful the most gracious Linguistic and philology study about foods throughout the Augmentations**

**Praise be to Allah, peace be upon Mohammad and his companions:**
**This is a precise about my work in this message with " Augmentations of the four Sunnis according to Sahehain in hadeeths of Foods. Arranging its methods and the study of its deeds and the judge on them".**

**I started this research with an introduction in which I mentioned the importance of this topic and the reason of choosing it, and the plan of working.**

**Then, I mentioned resumed autobiographies about the four Imams (The owners of Sunnis). I explained the science of Augmentations and the most important books on it. I also studied linguistic and philology study about Foods throughout the Augmentations.**

**After that, I started the innermost of the subject, Augmentations of the Four Sunnis According to sahehain in hadeeths of Foods. I intended in sahehain, neither from a companion or from any another resource. The augmentation might be extracted by the same Companion of the prophet.**

**In the book, more effective augmentations can have new rule.**

**Then, I extracted augmentation hadeeths from the sources of Sunnis of the prophet. I began to take the talks I extracted from the resources which follow completely the author of the book, the subject of the research in its sheikh, then the persuading him from his head sheikh in his sovereign to the to the mentioned companion or from less reliable.**

**Then I studded its deeds. If the deed was classified correctly, I would use it and locked what was deferent from the other deeds or any other right Hadeeth. Then I studded its witnesses and its proves from the correct or from the week to the best.**

**For the narrators, I mentioned from of elements which mark them from the name, the family and the nickname. I also mentioned only to from their sheikhs and to of their students concentrating on what was mentioned in the taught deed. I mentioned in brief the strongest or the weakest. I made use of the benefit resources. About the deferent narrator I mentioned the distinguished elements as preceded. I explained the deferent sayings without repeating to keep the personality of the narrator. I intended the words of Imams for explaining it.**

**After that I ruled about the Hadeeth from what previous study of the deed and the state of the narrators to show the relation or the cut to give the documents from connection or disconnection or if the Hadeeth was on tried.**

**After my commend on the Hadeeth of the chapter, I mentioned some of the most important questions in brief. For arranging the Hadeeth I started with Aby Dawood, Al-Termezy, Al-nessaay and Ibn Majjah.**

**At the end of the Massage, I mentioned the results which I could reach during my research. Then I made and index for the chapters, Hadeeths, the sources and references, the knowledge and subjects.**

**Peace be upon Mohammad and his companions.**